

جامعة بادج مختار عنابة
مديرية النشر



التواصل

في

العلوم الإنسانية و الاجتماعية

عدد 50
جوان 2017

مجلة علمية محكمة و مفرسة

التواصل

مجلة محكمة مضمرة تصدر عن جامعة باجي مختار - عنابة - الجزائر

مدير المجلة

أ.د. عمار حياهم

رئيس جامعة باجي مختار - عنابة

مديرة النشر

أ.د. نصيرة حسين

رئيس هيئة التحرير

أ.د. الشريف بوشعدان

أعضاء هيئة التحرير

أ.د. نصيرة حسين

د. صويلح سميرة

أ.د. يوسف سعدون

أ.د. كمال عليوش قربوع

أ.د. بوعلام عمار شبيرة

الأمانة

السيدة سامية سايع

السيدة أسماء دلالو

الآنسة أميرة منصوري

السيدة أنيسة دريوش

مديرة النشر

جامعة باجي مختار - عنابة، ص.ب. 12-23000، عنابة

الهاتف/ الفاكس: 04 57 00 213 (038)

الموقع الإلكتروني: www.univ-annaba.dz/dpubma/

البريد الإلكتروني: revue.tawassol@yahoo.com

revue.tawassol@gmail.com

اللجنة العلمية

- أ.د. نصيرة حسين - جامعة باجي مختار - عنابة
 أ.د. الشريف بوشحان - جامعة باجي مختار - عنابة
 أ.د. يوسف سعدون - جامعة باجي مختار - عنابة
 أ.د. كمال عليوش قربوع - جامعة باجي مختار - عنابة
 أ.د. بوعلام عمار شبيرة - جامعة باجي مختار - عنابة
 د. سميرة صويلح - جامعة باجي مختار - عنابة
 أ.د. كمال عتاب - جامعة باجي مختار - عنابة
 أ.د. عبد الحميد بوقصاص - جامعة باجي مختار - عنابة
 د. شنافي ليندة - جامعة عباس لغرور - خنشلة
 د. فؤاد بن غضبان - جامعة العربي بن مهدي - أم البواقي
 د. سعاد ساسي - جامعة صالح بونيدر - قسنطينة 3
 أ.د. سعد بشاينية - جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2
 أ.د. نور الدين زمام - جامعة محمد خيضر - بسكرة
 أ.د. يوسف عنصر - جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2
 د. رمضان كربوش - جامعة باجي مختار - عنابة
 أ.د. نبيل بوزيد - جامعة العربي بن مهدي - أم البواقي
 د. فوزي بن دريدي - جامعة محمد الشريف مساعدي -
 سوق أهراس
 د. عبد القادر باديس - جامعة عباس لغرور - خنشلة
 أ.د. عبد الله ساقور - جامعة باجي مختار - عنابة
 د. رابح مجاجي - جامعة 08 ماي 1945 - قالمة
 أ.د. حسين خريف - جامعة صالح بونيدر - قسنطينة 3
 د. جمال العيفة - جامعة باجي مختار - عنابة
 د. محمد برقان - وهران 1 أحمد بن بلة - وهران
 أ.د. مصطفى عوفي - جامعة الحاج لخضر - باتنة 1
 أ.د. محمد القدس - الجامعة الأردنية - عمان - الأردن
 أ.د. الطاهر أجعيم - جامعة صالح بونيدر - قسنطينة 3
 د. سهى حمزاوي - جامعة عباس لغرور - خنشلة
 أ.د. بويكر بوخريسة - جامعة باجي مختار - عنابة
 د. زوليخة طوطاوي المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات
 المهندس - رويبة - الجزائر
- د. فاطمة الزهراء بوكرمة - جامعة بومرداس - الجزائر
 أ.د. رشيد زرواتي - جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج
 بوعريرج
 أ.د. فضيل رتيمي - جامعة لونييسي علي - بلدية 2
 أ.د. زهير عين أحجر - جامعة باجي مختار - عنابة
 أ.د. رابح العايب - جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2
 د. نبيل عنوش - جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2
 أ.د. محمد جديدي - عبد الحميد مهري - جامعة قسنطينة 2
 د. رضوان زقار - المركز الجامعي امين العقال الحاج
 موسى اق اخموك بتمنراست
 د. الطب الصيد - جامعة محمد الشريف مساعدي -
 سوق أهراس
 أ.د. بومدين سليمان - جامعة 20 أوت 1956 - سكيكدة
 أ.د. فضيل دليو - جامعة صالح بونيدر - قسنطينة 3
 أ.د. سعدي وحيدة - جامعة باجي مختار - عنابة
 أ.د. بوفولة بوخميس - جامعة باجي مختار - عنابة
 د. مصطفى كيجل - جامعة باجي مختار - عنابة
 أ.د. بوضرسة العلمي - جامعة باجي مختار - عنابة
 د. زواقة بدر الدين - جامعة الحاج لخضر - باتنة
 أ.د. بن مرسي أحمد - جامعة إبراهيم سلطان شيبوط -
 الجزائر 3
 د. العربي بوعمامة - جامعة عبد الحميد بن باديس -
 مستغانم
 د. حياة ميروك - جامعة باجي مختار - عنابة
 أ.د. أنيسة بوخميس - جامعة باجي مختار - عنابة
 أ.د. سبيقة ساسية - جامعة باجي مختار - عنابة
 أ.د. محمد عبد الهادي - جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد
 الله - الجزائر
 أ.د. شايب قدارة - جامعة 08 ماي 1945 - قالمة
 أ.د. بلقاسم نويصر - جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2
 د. مراد عبيد - جامعة باجي مختار - عنابة

قواعد النشر بالمجلة

التواصل مجلة أكاديمية دورية محكمة مفهرسة، تُعنى بالدراسات والأبحاث المبتكرة الأصيلة في اللغات والآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية. تنشر المجلة الأبحاث والدراسات المكتوبة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإيطالية، على أن يلتزم أصحابها بالقواعد الآتية:

1. أن تكون المادة المرسلّة للنشر أصيلة ومحترمة لكل القواعد اللغوية، لم يسبق نشرها ولم ترسل إلى جهات أخرى. وعلى صاحب (ون) المقال أن يقدم (موا) إقرارا خطيا بعدم تقديم مقاله (هم) إلى النشر في مجلة أخرى.
2. ألا يتجاوز حجم البحث عشرين (20) صفحة بما في ذلك قائمة المراجع والهوامش والجداول والأشكال والصور، وألا يقل عن 12 صفحة.
3. أن يذكر في الورقة الأولى من المقال: العنوان الكامل، اسم (أسماء) الباحث(ين)، ورتبته(هم) العلمية، المؤسسة التي ينتمي (ون) إليها (قسم - كلية - جامعة)، رقم الهاتف والفاكس، والبريد الإلكتروني.
4. يجب أن يكون عنوان المقال وملخصه مكتوبين باللغات الثلاث: العربية والفرنسية والإنجليزية. أما المکتوب بالإيطالية فينبغي أن يكون العنوان والملخص مترجمين إلى اللغتين العربية والإنجليزية.
5. أن يزود المؤلف(ون) المقال بثلاثة ملخصات متساوية باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية، حوالي 100 كلمة لكل ملخص.
6. تقدّم الكلمات المفاتيح بعد كل ملخص بلغته وتتراوح بين ثلاث (03) وسبع (07) كلمات.
7. أن يتبع المؤلف(ون) الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد الأبحاث وكتابتها وخاصة فيما يتعلق بإثبات المصادر وتوثيق الاقتباسات، على نحو دقيق واضح. يشار إلى المراجع المذكورة في النص برقم يوضع بين معقوفتين ويثبت في الهامش وفق المنهجية العلمية المتعارف عليها:
 - إذا كان المرجع كتابا: يذكر لقبه،
 - إذا كان المرجع مقالا: يذكر اسم ولقبه، ثم عنوان المقال، اسم المجلة، عددها، الناشر، مكان النشر وتاريخه.
 - يرقم التهميش بطريقة متواصلة وتعرض القائمة الببليوغرافية في نهاية المقال بالترتيب الآتي: المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، الناشر، الطبعة، البلد، السنة.
8. أن يكتب المقال باختيار صفحة (A4)، بحسب المواصفات الآتية:
 - إعداد الصفحة: (A4)
 - نمط الخط: (Simplified Arabic) 13 نقط العربية / (Times New Roman) 12 باللغة الفرنسية والإنجليزية.
 - بين السطور: 0.0 نقطة.
 - هوامش الصفحات: اليسار: 2,5 سم، اليمين: 2,5 سم، الأعلى: 2 سم، الأسفل: 2 سم.
 - ترقيم الصفحات في الوسط/أسفل الصفحة.
9. المواد التي ترسل إلى المجلة لا ترد إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر. ويحق للمجلة أن تتصرف في المادة المنشورة تدعيا للتظاهرات العلمية والثقافية.
10. يتم إرسال المادة المقترحة للنشر على البوابة الإلكترونية.

www.asjp.cerist.dz

لا تعبر المقالات المنشورة إلا عن آراء أصحابها

CONSIGNES AUX AUTEURS

La revue **El- Tawassol**: est une revue trimestrielle indexée à caractère scientifique, qui encourage toute proposition d'article original lié aux domaines des langues et littératures, des sciences humaines et sociales, des sciences économiques, des sciences juridiques et politiques.

1. La revue publie des articles inédits qui ne doivent pas être proposés à une autre publication.
2. Les articles proposés doivent être rédigés et relus avec rigueur. Toute proposition contenant un nombre trop élevé d'imprécisions de style, de fautes grammaticales ou d'orthographe ne sera pas considérée.
3. Toutes les propositions d'articles sont soumises à un examen à double insu. Les articles retenus sont publiés dans les numéros suivants.
4. **Le titre de l'article doit être écrit dans les trois langues: Arabe, Français, Anglais, Italien.**
5. La revue se réserve le droit d'exiger toutes corrections et /ou modifications qu'elle juge nécessaire.
6. Chaque article doit être rédigé selon les instructions aux auteurs en vingt (20) pages maximum et douze (12) pages minimum, saisies sur micro-ordinateur y compris les références, les tableaux, les graphiques et les photos.
7. la première page doit contenir: le titre complet de l'article, le(s) nom(s) et le(s) prénom(s) de(s) l'auteur (s) et son (leur) grade, l'institution à laquelle il(s) appartient (nent) département – faculté – université), numéro de téléphone, fax, et adresse électronique.
8. **l'article doit comporter trois (03) résumés en arabe, en français et en anglais, de même taille d'environ six (06) lignes chacun. Pour l'Italien l'article doit comporter; outre que l'italien un résumé en Arabe et en Anglais.**
9. Chaque résumé doit être suivi des mots clés de trois (03) à sept (07) en gras.
10. Les références bibliographiques citées dans le texte ne doivent comporter que le n° de la référence entre parenthèses (exp: 8) d'une manière croissante.
11. Si le nom de l'auteur apparaît dans le texte, il doit être suivi par le numéro de la référence.
12. La bibliographie doit être mise à la fin de l'article selon le modèle suivant :
 - Lorsque la référence comporte plus de trois auteurs seul le premier est cité, suivi de "et col".
 - Si la référence se rapporte à un article, elle doit comporter, les noms des auteurs, suivis des initiales des prénoms, le titre du périodique, l'année de publication, le tome ou le volume, le numéro du périodique et les pages concernés.
 - Si, par contre la référence se rapporte aux ouvrages, elle doit comporter, le ou les noms des auteurs, suivis des initiales du ou des prénoms, le titre complet de l'ouvrage, les pages concernées, le numéro de l'édition s'il y en a plusieurs, le nom et l'adresse de l'éditeur et l'année d'édition.
13. **Caractéristiques techniques des manuscrits:**
 - Cadre de saisie: **A4**
 - Taille de la police de caractère: 12 points (**Times New Roman**)
 - Marges:
 - Gauche: 02,5cm.
 - Droite: 02,5 cm.
 - Haut: 02 cm.
 - Bas: 02 cm.
14. Il est entendu qu'après acceptation de l'article, les droits exclusifs de sa publication sont automatiquement transférés à **El-Tawassol**.
15. Les propositions d'articles doivent être adressées à la revue par la plateforme Electronique (ASJP).

www.asjp.cerist.dz

N.B: Les opinions exprimées dans les articles et travaux publiés dans la revue n'engagent que leurs auteurs.

الفهرس

11	_____ (Avant - propos)	اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي نحو التعليم الإلكتروني: دراسة ميدانية بجامعة باتنة
13	_____	فايزة ربيعي
27	_____	مساهمة بعض العوامل الأسرية في تحديد الاختيارات المهنية للأبناء: دراسة ميدانية في آراء تلاميذ السنة الثانية بمؤسسات التعليم الثانوي لبلدية عنابة
41	_____	صبرينة أوراري
59	_____	تضمين التعلم الخدمي ومشروعاته في كتب التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط
73	_____	د. نبيل عتروس
94	_____	دور المركز الوطني للدراسات والبحوث في المعلومات العلمية والتقنية في التأسيس لمجتمع المعرفة بالجزائر: مشروع النظام الوطني للتوثيق عبر الخط
113	_____	الزبير بلهوشات
132	_____	المعلومات والأمن، رهان استراتيجي وأدوات جديدة للصراع
151	_____	مالك محمد
169	_____	تجارب الجامعات الغربية والعربية في تحقيق التنمية
187	_____	د. عذراء عيواج
200	_____	التدريب المهني: مدخل لتنمية الموارد البشرية في المنظمات
210	_____	حسينة بلهي
224	_____	دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين ظروف العمل بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية
241	_____	حسين بومنجل و د. داود معمر
251	_____	تقييم جودة الخدمات الصحية: دراسة تطبيقية بالمؤسسة الاستشفائية المتخصصة بالبولوني- عنابة
270	_____	حميدة بن حليلة
283	_____	واقع الثقافة التنظيمية وعلاقتها بمتغيري الثقة ومفهوم الذات: دراسة ميدانية بجامعة شقراء
304	_____	د. صالح بن عبد العزيز الزهراني & د. عدنان بن أحمد الورثان
314	_____	الفضاء العمومي ودوره في تفعيل الفكر التواصلية عند هابرماس
	_____	هنا علال و د. مصطفى كحل
	_____	الروبرتاج الصحفي في عصر التكنولوجيا الحديثة لوسائل الإعلام والاتصال: دراسة حالة جريدة "لوموند" الفرنسية (2008-2011)
	_____	د. فاطمة الزهراء خراط مشته
	_____	العنف والإرهاب من منظور فلسفي
	_____	د. عبد الغني بوالسكك
	_____	العنف في الوسط العائلي وتأثيره على انحراف الأحداث
	_____	د. الهدية مناجلية
	_____	التسرب المدرسي: أهمية المساعدة النفسية من خلال العلاقة (معلم - تلميذ)
	_____	خديجة زيتوني
	_____	دراسة إبيدميولوجية لمحاولات الانتحار بمدينة عنابة: دراسة ميدانية بمركز الوقاية من الصدمة والانتحار، من جانفي 2000 إلى أكتوبر 2013
	_____	نجاه خليفي
	_____	قياس وتحليل التركيز السكاني لولاية قسنطينة في المناطق الحضرية الرئيسية
	_____	عادل بغزه وعز الدين بوهراوة
	_____	الثقافة البيئية لسكان المدن في الجزائر: دراسة تحليلية لآليات حماية حقوق الإنسان البيئية
	_____	فوزي نوار
	_____	Réconcilier voie et ville: Réflexions et idéologies
	_____	Dr. Meriem Radouane
	_____	La médina de Annaba: Histoire, mémoire et identité
	_____	Hana Salah Salah & Pr. Sassia Spiga

كلمة العدد

يسعدنا أن نقدم لقرّاء مجلة التواصل العدد الخمسين (50) الذي يتضمن عشرين (20) مقالا وبحثاً أصيلاً في ميادين العلوم الإنسانية والاجتماعية والتهيئة العمرانية باللغتين العربية والفرنسية؛ تناولت مواضيع متنوعة شملت التربية والتعليم والمعلومات والتنمية والجودة والإعلام والاتصال والتنظيم، إضافة إلى قضايا العنف والآفات الاجتماعية ثم المدينة والعمران. ففي ميدان التربية والتعليم نطالع ثلاثة (03) بحوث؛ يسعى الأول منها إلى تحديد اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي نحو التعليم الإلكتروني في زمن الانفجار التكنولوجي والعوامل الافتراضية. ويهدف الثاني إلى الكشف عن العوامل الأسرية وعن مساهمتها في تحديد الاختيارات المهنية للأبناء وعلاقتها بمتغيري الجنس والتخصّص الدراسي والمستوى التعليمي للوالدين. أما البحث الثالث فحلّل كتب التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط الجزائري قصد الوقوف على مشروعات التعلّم الخدمي في تلك المرحلة، وتوصّل صاحبه إلى نتيجة وجود مشاريع لكثها تقتصر إلى خطة واضحة المعالم إعداداً وتخطيطاً وتنفيذاً.

أما في محور المعلومات والمعرفة فنفقراً بحثين؛ يحلّل الأول أهم مشاريع البحث في الإعلام العلمي والتقني في الجزائر. يتمثل في النظام الوطني للتوثيق عبر الخط، وهو نموذج لتجربة الجزائر في مجال التعامل مع نتائج البحث العلمي والاقتصاد الجديد المبني على المعرفة. والهدف هو بناء مجتمع معرفي في الجزائر. يعالج البحث الثاني موضوعاً في غاية الأهمية في المجتمعات المعاصرة وفي زمن الرقمنة، وهو العلاقة المتضاربة ذات البعد الاستراتيجي بين المعلومات والأمن. تنتقل بعد ذلك إلى محور التنمية الاجتماعية والاقتصادية لنطالع خمسة (05) بحوث في موضوعات متنوعة؛ يتناول الأول الدور التنموي الذي تضطلع به الجامعات في حياة الأمم والشعوب، فليست الجامعة مجرد أداة للتعليم والتلقين لمجموعة من العلوم والمعارف، بل هي فضاء للبحث عن حلول للمشاكل والأزمات حاضراً ومستقبلاً، وأداة ناجعة لتحقيق التقدم والرفاهية، يشكّل فيها تكوين الأفراد العامل الأول في ربط الجامعة بالمجتمع، ومظهراً من أهم مظاهر حيويتها وفعاليتها في المجتمع. وفي هذا الإطار يحلّل البحث الموالي الدور الاجتماعي والبيئي الذي تضطلع به المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية؛ فدورها كبير في تحسين ظروف العمل. ولتحقيق الغاية من الدراسة عمل صاحبها على الوقوف على واقع تطبيقها في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية. تدعّمت هذه الدراسة بأخرى تقييمية لجودة الخدمات الصحية التي تعدّ بدورها عاملاً هاماً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. أُجريت الدراسة بالمؤسسة الاستشفائية المتخصصة بالبوني، ولإية عنابة اعتماداً على أبعاد جودة الخدمات الصحية.

ونتهي محور التنمية بدراسة نقدية لواقع الثقافة التنظيمية بمؤسسة علمية أكاديمية، هي مؤسسة الجامعة وعلاقتها بمتغيري الثقة ومفهوم الذات. أُجريت الدراسة بجامعة شقراء بالمملكة العربية السعودية، وأوصت بالوقاية من تسرب قيم الثقافة الجمعية من المحيط إلى السياق التنظيمي للجامعة، وبإضعاف قيم ثقافة السوق.

أما محور الإعلام والاتصال فيضم بحثين؛ الأول ذو طابع نظري يناقش فيه صاحبه دور الفضاء العمومي في تفعيل الفكر التواصلية عند الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس. تقوم غاية التواصل عنده بتحقيق مطلب الديمقراطية التشاركية التي تتجلى في حق مشاركة الجميع في النقاش، خصوصاً السياسي والديني ضمن فضاء عمومي منظمّ تتحقق فيه مصلحة الجميع وتزداد روابط التواصل متانة.

والبحث الثاني ذو طابع ميداني يسعى فيه صاحبه إلى آثار تكنولوجيا الإعلام والاتصال على الروبورتاج (التعليق) الصحفي الذي يغلب عليه الطابع التعبيري على الإخباري. وقد اتخذ صاحبه من جريد لومند (Le monde) الفرنسية حالة للدراسة.

وفي محور العنف والآفات الاجتماعية نطالع أربعة (04) بحوث حلّ فيها أصحابها قضايا متعدّدة بسبب اختلاف الوسط الاجتماعي وطبيعة الدراسة المعالجة؛

يتناول الأول ظاهرة العنف والإرهاب باعتبارهما من القضايا الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات والدول مهما تعددت مفاهيمهما واختلفت النظرة إليهما وتغيرت صورهما. لقد ازدادت خطورة الإرهاب واتسعت في زماننا عصر التكنولوجيا والأنترنيت، حيث ظهر إرهاب جديد هو "الإرهاب العلمي والبيولوجي، و"العابر للقارات" وارتباطه الشديد بالعنف. يعالج الثاني ظاهرة العنف في الوسط العائلي باعتبارها من أخطر الظواهر الاجتماعية لتهديدها استقرار الأسرة والمجتمع، لأن آثاره وخيمة على نفسية الأطفال. وهذا مبرر كاف لإجراء هذه الدراسة.

أما البحث الثالث فتناول ظاهرة اجتماعية معقدة لا تقل خطورها عن غيرها من الظواهر السلبية، بل قد تكون سببا لحدوث معظم الآفات الاجتماعية كالسرقة وتعاطي المخدرات والعنف، وهي التسرب المدرسي. إن الهدف من البحث هو تفعيل العلاج النفسي للتلاميذ الذين يعانون من صعوبات الدراسة بتوطيد العلاقة بين التلميذ والمعلم.

يحاول صاحب البحث الأخير في هذا المحور التصدي لمحاولات الانتحار التي ازدادت بحدة في العقود الأخيرة في الجزائر والعالم أجمع. وقد أجرى دراسته الميدانية بمركز الوقاية من الصدمة والانتحار بمدينة عنابة (الجزائر) في الفترة الممتدة من جانفي 2000 إلى أكتوبر 2013.

أما آخر محور في هذا العدد فتناول المدينة وقضية العمران والبيئة في الجزائر، وشمل أربعة (04) بحوث مقسمة بالتساوي بين العربية والفرنسية.

عمل صاحب البحث الأول على تحليل ظاهرة الهيمنة الحضرية لولاية قسنطينة. والهدف هو قياس التركيز السكاني اعتماداً على التعداد العام للسكن والسكان لسنة 2008. وأظهرت الدراسة أن هناك تركيزاً سكانياً على مستوى الدوائر والبلديات وهيمنة حضرية لمدينة قسنطينة على المدن المحيطة بها.

يُدمج هذا البحث بأخر يناقش فيه مسألة الثقافة البيئية لسكان المدن بالجزائر بتحليل العلاقة القائمة بين الإنسان والبيئة. والهدف هو نشر الثقافة البيئية وجعلها آلية من آليات حمايتها، وفي ذلك إسهام في حماية جانب هام من حقوق الإنسان.

يتناول البحث الموالي جانبا آخر من مشاكل المدن الحديثة، وهو دراسة إشكالية التوفيق بين المدينة والطريق السريع ممكنا بالنظر إلى التطور الحاصل في المواصلات والاتصال في حياتنا المعاصرة، فكان لا بد من إيجاد الحلول التي تحقق التعايش بينه وبين المدينة.

وأما آخر بحث في هذا العدد فعرف بمدينة عنابة (بونة) من الوجهة التاريخية، فركز على المدينة العتيقة التي شكّلت عنصراً أساسياً للهوية والمرجعية الثقافية والذاكرة الجماعية، والغاية هي إبراز الحالة السيئة لعمرانها المهتد بالانهيار، والدعوة العاجلة إلى ترميمه وإعادة تأهيله، وفي ذلك تقوية للذاكرة الجماعية وإحياء لهوية المدينة التاريخية.

أملنا أن تكون بحوث هذا العدد قد وفرت للمهتمين والباحثين مادة أصيلة تعمق معارفهم وتضيف إلى معلوماتهم ما يعينهم على أعمالهم ويفيدهم في بحوثهم. شكراً لكل الأساتذة الخبراء الذين لم يدخروا جهداً في تقويم بحوث هذا العدد والأعداد السابقة، وللمصححين، ولكل الأعوان والتقنيين.

والله المستعان

رئيس هيئة التحرير

أ.د. الشريف بوشحان

اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي نحو التعليم الإلكتروني: دراسة ميدانية بجامعة باتنة

فايزة ربيعي

قسم علم النفس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي نحو التعليم الإلكتروني، وإذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيري: التخصص والجنس. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وطبقت على عينة بلغ عددها 205 أفراد من الجنسين، وعولجت إحصائياً باستخدام برنامج (SPSS)، وأظهرت النتائج الآتية:

1. اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي نحو التعليم الإلكتروني كانت إيجابية.
2. وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات اتجاهات الأساتذة نحو التعليم الإلكتروني تعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور.
3. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات اتجاهات الأساتذة نحو التعليم الإلكتروني تعزى لمتغير التخصص.

الكلمات المفتاحية: اتجاهات، أساتذة التعليم الجامعي، تعليم إلكتروني.

*Les attitudes des enseignants universitaires envers l'enseignement électronique:**Etude sur le terrain à l'Université de Batna***Résumé**

L'objectif de cette étude est de déceler les attitudes des enseignants universitaires par rapport à l'enseignement électronique, et les différences de visions qui sont influencées par les deux facteurs: sexe et domaine de spécialité. L'étude a suivi la méthode descriptive et a été appliquée sur 205 enseignants des deux sexes. Le questionnaire a été traité statistiquement à l'aide du logiciel (spss), et a abouti aux résultats suivants:

- Les attitudes positives par rapport à l'enseignement électronique.
- Des différences, statistiquement significatives, dont la moyenne des attitudes était influencée par le sexe des personnes interrogées.
- Il n'y a pas des différences, statistiquement significatives, dans la moyenne des attitudes influencées par le domaine de spécialité des enseignants.

Mots-clés: Attitudes, enseignants universitaires, enseignement électronique.

*The university professor's attitudes toward e-learning:**Study on the field in University of Batna***Abstract**

This study aimed to know the university professor's attitudes towards the e-learning, and the differences of statistical lead to the variables: specialty and sex. It is based on the descriptive method applied on a category including 205 members from both sexes. Statistically, it was treated using the (SPSS) and ended up with these results:

- University professor's attitudes concerning e-learning were positive.
- There were statistically significant differences in the averages of the university professor's attitudes towards the sex of interviewed characters.
- There were not statistically significant differences in the averages of their attitudes towards e-learning specialty.

Key words: Attitudes, university professor's, e-learning.

مقدمة

نتج عن ثورة المعلومات التي يعيشها العالم منذ أواخر القرن الماضي امتزاج كبير بين تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وعالم التربية، ما خلق مقاربات تربوية حديثة لم يعرفها الإنسان من قبل.

ويعد التعليم الإلكتروني من أهم الأساليب الحديثة المستخدمة في مجال التربية والتي تقوم على استخدام آليات الاتصال الحديثة من حاسب آلي، وشبكات، ووسائط، وآليات بحث ومكتبات إلكترونية، وكذلك بوابات الإنترنت سواء كان عن بعد أو في الفصل الدراسي. فهو تعليم قائم على الاستفادة من التقنية بجميع أنواعها في إيصال المعلومة للمتعلم بأقصر وقت وأقل جهد وأكبر فائدة.

ويتوقع معظم المختصين في التربية أن هذا النوع من التعليم سيصبح في المستقبل القريب النمط السائد في التعليم نظرا لخصائصه ومميزاته، ورغم أهمية هذا التعليم والنتائج الأولية التي أثبتت نجاحه في الدول التي تبنته، إلا أن استخدامه لازال في بدايته في الجامعات الجزائرية ما دفعنا لمعرفة اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي نحوه.

مشكلة البحث:

جاءت التكنولوجيات الحديثة بصفة عامة وتقنيات الاتصالات والمعلومات خاصة لتمثل قفزة هائلة في سبيل البحث والمعرفة، حيث غزت تقنية المعلومات كل مرافق الحياة وأصبح الحاسوب وتطبيقاته جزءا لا يتجزأ من واقع المجتمعات المعاصرة. استطاعت هذه التكنولوجيات في ظرف قصير أن تغير من ملامح الحياة البشرية بشكل كبير، ولا تزال في تطور لدرجة لا يمكن معها التنبؤ بما سيؤول إليه العالم في المستقبل القريب.

ومن بين أهم المجالات التي استثمرت في عالم التكنولوجيات الحديثة نجد مجال التعليم، إذ تمت الاستفادة منها داخل حجرات المدارس والجامعات وحتى خارجها.

وتم التأسيس فعلا لتعليم متكامل يعتمد على هذه التكنولوجيات، أطلق عليه اسم تكنولوجيا التربية والتعليم. هذه الأخيرة غيرت المفاهيم التقليدية المستخدمة في التعليم وخلقت طرقا وأهدافا جديدة في التربية.

ومع هذا التوسع ظهرت العديد من المصطلحات التي تربط بين التعليم واستخدام الشبكات مثل التعليم الإلكتروني E-Learning، أو التعليم عبر الشبكات On Line learning، أو التدريس عبر الشبكات on line education، وفي كتابات أخرى يستخدم المفهوم الافتراضي virtual، ومعظم الجامعات العالمية تتجه نحو استخدام هذا النوع من التعليم إدراكا منها للمميزات الجمة التي يحققها سواء على المستوى الاقتصادي من خلال الأرباح التي يدرها على الجامعات، أو على المستوى الأكاديمي بتوفير فرص التعليم لأشخاص قد يكون من الصعب التحاقهم بنظام التعليم بصورته التقليدية، هذا إلى جانب إسهامها في حل الكثير من المشكلات التي يواجهها التعليم الجامعي.

أصبح التعليم الإلكتروني من القضايا الأساسية التي تشغل التربويين عامة والمهتمين منهم بمجال تكنولوجيا التعليم خاصة، ما أدى إلى القيام بالكثير من الدراسات والأبحاث التي تبحث في جدوى هذا التعليم. وبناءً على هذه الأهمية الكبيرة تسابقت الأمم والدول على إيجاد صياغات محلية ووطنية له تتبع من بيئة المتعلم وتحاكي مفاهيمه وقيمه.

تسعى الجزائر جاهدة إلى إقامة مشروع يعرف بالشبكة الأكاديمية والبحثية، وهي شبكة خاصة بالجامعات ومراكز البحث الموجودة على كافة التراب الوطني، الهدف منها هو تطوير خدمات الاتصال وتبادل المعلومات بين هذه المؤسسات والمراكز البحثية.

وقد ذكر إبراهيم بختي في مقال له بعنوان "التعليم الافتراضي وتقنياته"⁽¹⁾ "إن تجربة الجزائر في استخدام تكنولوجيا التعليم الافتراضي عن بعد، لازالت في بدايتها ومحتشمة، وليست بالقدر الكافي". قد يرجع ذلك لعدم الوعي التام بفعالية هذا النوع من التعليم ومدى مساهمته في رفع المستوى العلمي والتأهيلي للفرد.

ومادامت الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة وأسلوب التعامل معها يتوقف على طبيعة الاتجاه الذي يحمله الفرد نحو التطور والتغيير، إذ تمثل الاتجاهات استعداداً للتصرف بطريقة محددة تنعكس في سلوك الأفراد وتمثل قوة موجّهة ودافعة نحو جهة محددة وتعمل على تجاوز حالات التردد والحيرة والصراع إزاء المواقف المختلفة.

وإن إدخال مثل هذه التجديدات والتنبؤ بنجاحها يفرض علينا إجراء دراسات مستفيضة للقضايا المتعلقة بها والتركيز خاصة على الجوانب الإنسانية فيها. تعد معرفة اتجاهات وآراء أساتذة التعليم الجامعي ومفاهيمهم التي تدور حول استخدام هذا النوع من التعليم من الأمور الهامة التي تساعدنا على الكشف عن الأرضية التي يمكن أن يطبق فيها التعليم. وهذا ما سنحاول الكشف عنه في هذه الدراسة من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما هي اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي نحو التعليم الإلكتروني؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي نحو التعليم الإلكتروني تعزى لمتغير التخصص؟
3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي نحو التعليم الإلكتروني تعزى لمتغير الجنس؟

فرضيات البحث:

1. نفرض أن اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي إيجابية نحو التعليم الإلكتروني.
2. نفرض عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي نحو التعليم الإلكتروني تعزى لمتغير التخصص.
3. نفرض عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي نحو التعليم الإلكتروني تعزى لمتغير الجنس.

أهداف البحث:

- التعرف على اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي نحو التعليم الإلكتروني.
- التعرف على ما إذا كانت هناك فروق في اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي نحو التعليم الإلكتروني تعزى لمتغير التخصص.
- التعرف على ما إذا كانت هناك فروق في اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي نحو التعليم الإلكتروني تعزى لمتغير الجنس.

أهمية البحث: تكتسب الدراسة الحالية أهميتها من كونها تأتي في وقت بدأ فيه الاتجاه لدى كثير من المؤسسات الأكاديمية نحو التركيز بشكل كبير على توظيف تقنيات المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية، لما تنتجه

هذه التقنيات من مزايا تساعد على تفعيل التعليم وزيادة مستوى إنتاجيته وتحسين مخرجاته يجعل من إلقاء الضوء على التعليم الإلكتروني تقنية حديثة في الجامعة الجزائرية أمراً هاماً، لأن تجربة استخدامه لازالت في بداياتها ومحتمشة، وأن تطبيق هذه التقنية بصورة إيجابية ومنظمة لا يمكن بحال من الأحوال أن ينجح دون التركيز على الجوانب الإنسانية فيه، خاصة المتعلقة بالأستاذ، وبالتالي فمعرفة اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي نحو هذه الطرق الجديدة للتعليم وإظهار نقاط القوة والضعف في تطبيقها في جامعاتنا تعد من أهم التحديات المطروحة أمام التعليم في مجتمع المعلومات.

الدراسات السابقة:

لم نجد في بحثنا عن موضوع التعلم الإلكتروني دراسات تمت في الجامعات الجزائرية، ما جعلنا نعرض بعض ما توصلنا له من دراسات تمت خارج الجزائر، في جامعات وثانويات، نرى أنها قد تفيدنا في هذه الدراسة:

1. دراسة جويتا وزملائه (2004) Gupta, et al: حاولت الدراسة التعرف على اتجاهات طلاب طب الأسنان وأعضاء هيئة التدريس بالكلية نحو استخدام التعليم الإلكتروني. وتكونت عينة الدراسة من 65 طالباً أربعة أفراد من أعضاء هيئة التدريس. واستخدم الباحثون استبيان للتعرف على اتجاهات الطلاب وآرائهم حول التعليم الإلكتروني والمناهج الدراسية الإلكترونية E course. كما أجرى الباحثون مقابلات مع أعضاء هيئة التدريس وتم تحليلها كفيلاً. واستخلصت الدراسة أن الطلاب يعتبرون التعليم الإلكتروني وسيلة إيجابية إضافية لطرق التعليم التقليدية بينما ينظر أعضاء هيئة التدريس نظرة سلبية لاستخدام التعليم الإلكتروني⁽²⁾.

2. دراسة هيلينبرج وزملائه (2006) Hillenberg, et al: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آراء المديرين التربويين وخبراء تكنولوجيا المعلومات حول التعليم الإلكتروني في استخداماته في تعليم طب الأسنان. وقام الباحثون بعقد مقابلات مع الإداريين وخبراء تكنولوجيا المعلومات في ست كليات لطب الأسنان للتعرف على اتجاهاتهم حول أثر التعليم الإلكتروني على مستقبل التعليم الطبي. وأشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود اتفاق بين الإداريين وخبراء تكنولوجيا التعليم حول أثر التعليم الإلكتروني على معدل التغيير. وأكدت الدراسة على أن استمرار ونجاح التعليم الإلكتروني يتوقف على مدى استجابة المربين لهذا النوع من التعليم وضرورة إعدادهم للاستجابة بشكل ابتكاري لهذا النوع من التعليم⁽³⁾.

3. دراسة خالد بن صالح المرزم السبيعي (2007): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع ممارسة أعضاء هيئة التدريس لأساليب التدريس الفعالة، واتجاهاتهم نحو ممارستها، وتحديد متطلبات استخدامها في بعض جامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بتصميم استبانة تم التحقق من صدقها وثباتها بالطرق العلمية المناسبة. بلغ عدد أفراد عينة الدراسة (375) عضواً. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن هناك اتجاهًا إيجابياً عالياً نوعاً ما لدى أعضاء هيئة التدريس في بعض جامعات دول مجلس التعاون نحو ممارسة أساليب التدريس الفعالة. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين أعضاء هيئة التدريس في بعض جامعات دول مجلس التعاون في درجة ممارسة أساليب التدريس الفعالة، وكذلك في اتجاهاتهم نحو ممارستها تعزى إلى اختلاف نوع الكلية، أو الخبرة التدريسية، أو الدرجة العلمية⁽⁴⁾.

4. دراسة ماهديزاده وزملائه (2008) Mahdizadeh, et al: هدفت إلى التعرف على العوامل التي يمكن في ضوءها تفسير استخدام المعلمين لبيئات التعلم الإلكتروني في التعليم الجامعي. وتكونت عينة الدراسة من (178)

مدرساً في أقسام مختلفة في جامعة Wageningen في هولندا. وقام الباحثون بإعداد استبيان للتعرف على العوامل المحددة لاستخدام التعليم الإلكتروني. وأوضحت نتائج الدراسة أن اتجاهات وآراء أعضاء هيئة التدريس تلعب الدور الحاسم في استخدام بيانات التعلم الإلكتروني بالجامعات حيث تمثل 43% من التباين في متغير استخدام بيانات التعلم الإلكتروني⁽⁵⁾.

5. دراسة يوين وما (Yuen & Ma 2008): وكشفت تقبل المعلمين لتكنولوجيا التعليم الإلكتروني e-learning technology خاصة وأن نجاح هذا النوع من التعليم يتوقف على تقبل المتعلمين واتجاهاتهم نحو هذه التكنولوجيا. تكونت عينة الدراسة من (152) معلماً، يتم تدريبهم في أحد برامج التدريب أثناء الخدمة في هونج كونج. وقام الباحثان بتصميم استبيان لذلك. وأشارت نتائج الدراسة أن المعايير الموضوعية وفاعلية الذات وسهولة الاستخدام المدركة تفسر 68% من التباين في استخدام تكنولوجيا التعليم الإلكتروني⁽⁶⁾.

6. دراسة مها بنت عمر بن عامر السفيني (2008): هدفت للتعرف على درجة أهمية واستخدام التعليم الإلكتروني في تدريس الرياضيات بالمرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات والمشرفات التربويات. تكونت عينة الدراسة من (160) معلمة و (40) مشرفة، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات. أظهرت النتائج أن درجة أهمية التعليم الإلكتروني في مهام منهج وأدوار وأدوات تنمية الرياضيات بالمرحلة الثانوية من وجهة نظر عينة الدراسة كانت بدرجة كبيرة، أما درجة الاستخدام فكانت بدرجة متوسطة. كما أظهرت أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الكلية لمحاوَر أداة الدراسة تبعاً لكل من متغير العمر، والمستوى التعليمي، وعدد الدورات التدريبية، وسنوات الخبرة في تحديد درجة أهمية واستخدام التعليم الإلكتروني من وجهة نظر عينة الدراسة. بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة للتعليم الإلكتروني في أدوات تنمية الرياضيات من وجهة نظر عينة الدراسة⁽⁷⁾.

التعريف الإجرائي لمصطلحات البحث:

▪ **الاتجاه:** هو الموقف الذي يتخذه الفرد أو الاستجابة التي يبديها إزاء شيء معين أو حديث معين أو قضية معينة إما بالقبول أو الرفض أو المعارضة، نتيجة مروره بخبرة معينة. ونقصد باتجاه أستاذ التعليم الجامعي نحو التعليم الإلكتروني الموقف الذي يتخذه أو الاستجابة التي يبديها إزاء التعليم الإلكتروني بشكل إيجابي أو سلبي أو بالقبول أو بالرفض، وهو ما تم قياسه في هذه الدراسة بالاستبيان.

▪ **التعليم الإلكتروني:** نعرّف التعليم الإلكتروني إجرائياً في هذه الدراسة بأنه نظام تعليمي يقدم عن طريق آليات الاتصال الحديثة من كمبيوتر وشبكات ووسائط متعددة بجميع أنواعها، لتوصيل المعلومة للمتعلم بأقصر وقت وأقل جهد وأكبر فائدة.

التعليم الإلكتروني في التراث النظري:

▪ **تعريف زيتون 2005** "التعليم الإلكتروني هو تقديم محتوى تعليمي (إلكتروني) عبر الوسائط المعتمدة على الكمبيوتر وشبكاته إلى المتعلم بشكل يتيح له إمكانية التفاعل النشط مع هذا المحتوى ومع المعلم ومع أقرانه سواء أكان ذلك بصورة متزامنة أم غير متزامنة، وكذا إمكانية إتمام هذا التعلم في الوقت والمكان وبالسرعَة التي تناسب ظروفه وقدراته، فضلاً عن إمكانية إدارة هذا التعلم أيضاً من خلال تلك الوسائط"⁽⁸⁾.

▪ **تعريف بادرويل خان (2005.Badroul.khan):** يرى أن التعليم الإلكتروني هو " شكل حديث لتوصيل التعلم والمصمم تصميمًا جيدًا، ويتمركز حول الطالب، ويتسم بالتفاعل، ويتيح بيئة تعلم من أي مكان وفي أي وقت عن طريق استخدام مصادر التكنولوجيا الرقمية المتنوعة، والتي تمتاز بالمرونة وتوفير بيئة تعلم موزعة"⁽⁹⁾.

▪ **تعريف سالم 2004** "التعليم الإلكتروني هو منظومة تعليمية لتقديم البرامج التعليمية أو التدريبية للمتعلمين أو المتدربين في أي وقت وفي أي مكان باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات التفاعلية مثل (الإنترنت، والقنوات المحلية، والبريد الإلكتروني، والأقراص الممغنطة، وأجهزة الحاسوب .. إلخ) لتوفير بيئة تعليمية تفاعلية متعددة المصادر بطريقة متزامنة في الفصل الدراسي أو غير متزامنة عن بعد دون الالتزام بمكان محدد اعتماداً على التعلم الذاتي والتفاعل بين المتعلم والمعلم"⁽¹⁰⁾.

إن الملاحظ للتعريفات الواردة يجد أنها اتفقت في الوسائل والتقنيات التي تستخدم في التعليم الإلكتروني إلا أنها اختلفت في رؤيتها للتعليم الإلكتروني طريقة للتدريس فقط، أو باعتباره نظاماً متكاملًا له مدخلاته، وعملياته ومخرجاته، وهو المعمول به في كثير من الجامعات الغربية.

عموما نستطيع القول إن التعلم الإلكتروني هو أسلوب حديث من أساليب التعليم، توظف فيه آليات الاتصال الحديثة من حاسب، وشبكاته، ووسائطه المتعددة من صوت وصورة، ورسومات وآليات بحث، ومكتبات إلكترونية، وكذلك بوابات الإنترنت سواء أكان عن بعد أم في الفصل الدراسي.

أنواع التعليم الإلكتروني:

▪ **التعليم بواسطة الوسائط المتعددة:** وفي هذه الطريقة تستخدم وسائط مثل DVD VCR CD-ROM حيث يستطيع الطالب تناول مثل هذه الوسائط في أي وقت شاء وفي أي مكان (البيت، العمل،...).

▪ **التعليم بواسطة الشبكات المحلية Local Area Network:** هذه الطريقة مخصصة للمعامل التعليمية بالجامعات والمعاهد الدراسية حيث يمكن من خلالها أن يستخدم مجموعة من الدارسين لمجموعة من المناهج عبر شبكة LAN كما تمكن الإدارة من الإشراف الكامل على العملية التعليمية ومتابعة مدى تقدم العملية التعليمية للدارسين.

▪ **التعليم عبر شبكة الإنترنت: Web based Instructions** الذي تكمن أهميته في المرونة الكاملة للعملية التعليمية دون الارتباط بالوقت والمكان، وهو ما يتيح اشتراك أكبر عدد من الدارسين دون الحاجة للارتباط بالمكان والزمان.

وبذلك يمكن أن نفرق بين نوعين أساسيين للتعليم الإلكتروني هما:

1. التعليم الإلكتروني بالبرمجيات.

2. التعليم الإلكتروني بالإنترنت⁽¹¹⁾.

أدوات التعليم الإلكتروني:

يمكن تصنيف أدوات التعليم الإلكتروني إلى نوعين، هما أدوات التعليم الإلكتروني المتزامن، وأدوات التعليم الإلكتروني غير المتزامن، وفيما يلي حصر لكل منهم:

أ- أدوات التعليم الإلكتروني المتزامن:

ويقصد بها تلك الأدوات التي تسمح للمستخدم الاتصال المباشر (In Real time) بالمستخدمين الآخرين على الشبكة (12).

ب- أدوات التعليم الإلكتروني غير المتزامن:

ويقصد بها تلك الأدوات التي تسمح للمستخدم بالتواصل مع المستخدمين الآخرين بشكل غير مباشر (13).

إجراءات الدراسة الميدانية:

منهج الدراسة:

بما أن موضوع دراستنا هو التعرف على اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي نحو التعليم الإلكتروني، فقد اخترنا المنهج الوصفي الذي يعمل على وصف الظاهرة، وتوضيح خصائصها التي تربط كل عامل بآخر.

أداة الدراسة:

تضمن الاستبيان، إضافة إلى البيانات الشخصية المتعلقة بخصائص مجتمع الدراسة (الجنس، التخصص) وتعليمات خاصة بطريقة ملء الاستبيان، 44 عبارة موزعة على أربعة محاور. كما هي موضحة في الجدول التالي.

جدول رقم (01) يوضح توزيع عبارات الاستبيان ومحاوره

الرقم	المحاور	العبارات
1	تصميم البرامج وطرق التدريس.	عددها 14 عبارة موجبة ذات الأرقام: 44 32 28 24 20 16 12 10 8 6 4 2 والسلبية ذات الأرقام: 40 36
2	الدراسة والبحث العلمي.	عددها 10 عبارات موجبة ذات الأرقام: 17 19 1 3 5 7 9 11 13 15
3	التطور الذاتي ورفع الكفاءة عند الأستاذ.	وعددها 10 عبارات موجبة ذات الأرقام: 30،29،27،26،25،23،22،21،18،14
4	التواصل والتفاعل مع الطلبة والزملاء.	وعددها 10 عبارات وهي: 43 ، 42 ، 41 ، 39 ، 38 ، 37 ، 35 ، 34 ، 33 ، 31

حدود الدراسة:

تحدد الدراسة الحالية بحدود العينة المدروسة، فمن الناحية المكانية تم إجراء هذه الدراسة في جامعة باتنة، أما الحدود الزمنية فقد بدأت الباحثة دراستها بتاريخ 05 ديسمبر 2010 وانتهت منها بـ06 جوان 2011.

عينة البحث:

تم اختيار عينة البحث من المجتمع الأصلي بطريقة عرضية، بلغت في مجملها 205 أفراد مما يعني أن عينة البحث ممثلة للمجتمع الأصلي بنسبة تقارب 12.5%.

جدول رقم (02) يبين خصائص أفراد العينة حسب متغيري الجنس والتخصص:

النسبة المئوية	التكرار	خصائص العينة	
52.29%	91	علوم	التخصص
47.70%	83	أدب وعلم النفس	
63.21%	110	ذكور	الجنس
36.78%	64	إناث	

يتبين من الجدول أعلاه أن مجتمع المبحوثين في غالبيتهم ينتمون إلى كلية العلوم بتخصصات مختلفة، حيث تمثل نسبتهم 52.29% بتكرار قدره 91 أستاذًا، بينما نجد في تخصص الأدب وعلم النفس نسبة 47.70% بتكرار قدره 83 أستاذًا، بتخصصات مختلفة.

كما يتبين من بيانات الجدول أعلاه أن مجتمع المبحوثين في نسبه الغالبة ذكور، حيث أن نسبة الذكور في عينة البحث تشكل 63.21%، بينما تشكل نسبة الإناث 36.78%.

بعد تطبيق أداة البحث وجمع البيانات، اعتمدت الباحثة على الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss بغرض تحليل وتفسير البيانات والإجابة على تساؤلات وفرضيات البحث.

عرض ومناقشة النتائج وتفسيرها:

1- عرض ومناقشة وتفسير النتائج الخاصة بالفرضية الأولى:

ونص الفرضية كما يلي: "تفرض أن اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي إيجابية نحو التعليم الإلكتروني"، وللتأكد من صحة الفرضية قمنا بحساب المتوسطات والانحرافات، والجدول رقم (3) يوضح ذلك. لقد اعتمد المتوسط الحسابي (132) قيمة مرجعية في تفسير النتائج، (لأن الاستبيان يحتوي على 44 عبارة منها عبارتان سلبيتان، وبالتالي يصبح المتوسط يساوي أكبر قيمة، زائد أصغر قيمة، تقسيم 2)، حيث تمثل المتوسطات الحسابية التي تزيد عن الدرجة (132) درجات اتجاهات إيجابية، بينما تمثل المتوسطات الحسابية التي تقل عن (132) درجات اتجاهات سلبية.

كما اعتمد المتوسط الحسابي (30) قيمة مرجعية في تفسير النتائج لأبعاد الاستبيان" في بعد الدراسة والبحث العلمي، التطور الذاتي ورفع الكفاءة عند الأستاذ، والتواصل والتفاعل مع الطلبة والزملاء"، (لأن الأبعاد تحتوي على 10 عبارات موجبة وبالتالي يصبح المتوسط يساوي أكبر قيمة، زائد أصغر قيمة، تقسيم 2، 10+50=30)، حيث تمثل المتوسطات الحسابية التي تزيد عن الدرجة (30) درجات اتجاهات إيجابية، بينما تمثل المتوسطات الحسابية التي تقل عن (30) درجات اتجاهات سلبية. أما بالنسبة لبعده تصميم البرامج وطرق التدريس فقد اعتمد المتوسط الحسابي (40) قيمة مرجعية في تفسير النتائج، (لأن البعد يحتوي على 12 عبارة منها عبارتان سلبيتان، وعليه يصبح المتوسط يساوي أكبر قيمة، زائد أصغر قيمة، تقسيم 2)، حيث تمثل المتوسطات الحسابية التي تزيد عن الدرجة (40) درجات اتجاهات إيجابية، بينما تمثل المتوسطات الحسابية التي تقل عن (40) درجات اتجاهات سلبية.

جدول رقم (03) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أساتذة التعليم الجامعي نحو التعليم الإلكتروني:

الكلية	التواصل والتفاعل مع الطلبة والزملاء	التطور الذاتي ورفع الكفاءة عند الأستاذ	الدراسة والبحث العلمي	تصميم البرامج وطرق التدريس	العدد N
174	174	174	174	174	المتوسط
180.52	43.20	45.12	41.97	50.24	الانحراف المعياري
19.12	5.78	4.97	4.32	7.95	أدنى
132.00	25	29	32	20.00	أعلى
226.00	55	55	50	68.00	

يتضح من الجدول رقم (03) أن المتوسط الحسابي الكلي لاتجاهات أساتذة التعليم الجامعي نحو التعليم الإلكتروني قد بلغ (180.52)، بانحراف معياري يقدر بـ: (19.12). وبذلك فهو أكبر من المتوسط الحسابي (132) وهذا يبين أن اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي إيجابية نحو التعليم الإلكتروني وبالتالي تحقيق الفرضية الأولى.

ويمكن أن نؤكد أكثر هذه النتيجة من خلال عرض النتائج الخاصة لكل بعد من أبعاد الاستبيان من خلال رصدت المتوسطات والانحرافات المعيارية في جميع أبعاده:

يتضح من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لبعد تصميم المناهج وطرق التدريس قد بلغ (50.241) بانحراف معياري (7.95)، وهو أكبر من المتوسط الحسابي (40) وهذا يبين أن اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي إيجابية نحو التعليم الإلكتروني في مجال تصميم المناهج وطرق التدريس. كما بلغ متوسط بعد الدراسة والبحث العلمي (41.97) بانحراف معياري (4.326)، وبلغ متوسط بعد التواصل والتفاعل مع الطلبة والزملاء، (43.20) بانحراف معياري (5.78)، وبلغ متوسط بعد التطور الذاتي ورفع الكفاءة عند الأستاذ (45.12) بانحراف معياري (4.97)، وهي متوسطات أكبر من المتوسط الحسابي (30) وهذا يبين أن اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي إيجابية في كل بعد من أبعاد الدراسة.

إن البيانات المتحصل عليها تؤكد ما توصلت إليه العديد من الدراسات كدراسة كل من السبيعي 2007. ودراسة يوين وما (2008) Yuen & Ma.

ويمكن أن نفسر هذه الاتجاهات الإيجابية نحو التعليم الإلكتروني في ضوء خصائصه، وأهميته حيث إنه تعليم حديث يتميز بالكثير من المميزات التي تجعله يفوق النظام التقليدي، ويتحاشى مشاكله. كما أنه يسهل عملية التكوين والتأهيل، ويشجع التعلم الذاتي والتعليم التعاوني. وقد يعود السبب في ذلك أيضا إلى طبيعة التعليم الإلكتروني حيث يساعد الأساتذة في مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة وإيصال المعلومات وإثارة الدافعية لديهم لما يحتوي عليه من أشكال ورسومات وصور وألوان وحركات ولقطات فيديو ومحاكاة، وبرامج محاكاة ومؤتمرات مرئية ومسموعة وبريد إلكتروني، بالإضافة إلى رغبة الأساتذة في مسايرة التطور العلمي والتكنولوجي. كما قد

يعود السبب أيضا إلى طبيعة الحاسوب وارتباطه الوثيق بحياة الإنسان اليوم، وإلى الفوائد التي تعود على مستخدميه في كافة مجالات الحياة بصفة عامة، والتعليم بصفة خاصة.

كما يمكن تفسير هذه النتائج الإيجابية نحو التعليم الإلكتروني في ضوء أبعاد الاستبيان (تصميم البرامج وطرق التدريس، والدراسة والبحث العلمي، والتطور الذاتي ورفع الكفاءة، والتواصل والتفاعل مع الطلبة والزملاء) إذ تعد هذه الأبعاد أكثر الاستعمالات التي قد يحتاجها الأستاذ في استخدامه للتكنولوجيات الحديثة مما يبرر الاتجاهات الإيجابية.

2- عرض ومناقشة وتفسير النتائج الخاصة بالفرضية الثانية:

فيما يلي نص الفرضية: "نفرض عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي نحو التعليم الإلكتروني تعزى لمتغير التخصص".

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) وحساب قيمة ف- لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لكل أنواع التخصص في متغيرات الدراسة. وفي ما يلي عرض للنتائج المحصل عليها:

جدول رقم (04) يبين نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في الدرجة الكلية لاتجاهات أساتذة التعليم الجامعي نحو التعليم الإلكتروني تبعاً لمتغير التخصص:

الأبعاد	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة sig	الدلالة
تصميم البرامج وطرق التدريس	244.435	2	122.217	1,952	,145	غير دال
	10707.427	171	62.617			
	10951.862	173				
التواصل والتفاعل	81.756	2	40.878	1.226	,296	غير دال
	5699.601	171	33.331			
	5781.356	173				
التطور الذاتي	136.139	2	68.069	2.803	,063	غير دال
	4152.327	171	24.283			
	4288.466	173				
البحث العلمي	123.782	2	61.891	3.399	,036	دال عند 0.05
	3114.011	171	18.211			
	3237.793	173				

غير دال	,777	,253	93.356	2	186.712	بين المجموعات	الكلي
			368.951	171	63090.696	داخل المجموعات	
				173	63277.408	المجموع	

مستوى الدلالة: 0.05

يلاحظ من الجدول رقم (04) أن قيم "ف" المحسوبة للدرجة الكلية لأنواع التخصصات المدروسة هي أقل من قيم "ف" الجدولة التي تمثل مستوى الدلالة. وهذا يبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستويات متغير التخصص. لكن إذا أردنا أن نتحقق من الفروق وفق الأبعاد فإننا نلاحظ من الجدول:

- قيمنا "ف" لأبعاد: تصميم البرامج وطرق التدريس، والتواصل والتفاعل مع الطلبة والزملاء، والتطور الذاتي ورفع الكفاءة عند الأستاذ غير دالة إحصائية، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات الأساتذة نحو التعليم الإلكتروني تعزى لمتغير أنواع التخصصات المدروسة.
- أما قيمة "ف" لبعدها الدراسة والبحث العلمي فدالة إحصائية، مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات الأساتذة وفقا لأنواع التخصصات المدروسة في بعد الدراسة والبحث العلمي، وذلك عند مستوى الدلالة 0.05.

ولمعرفة اتجاه الفروق استخدمنا اختبار "Test de Tukey" حيث كانت الفروق المسجلة في بعد الدراسة والبحث العلمي دالة إحصائية لصالح التخصصات العلمية.

إن النتائج المتوصل إليها من تحليل البيانات الخاصة بالفرضية الثانية باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، من حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل متغير واستخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه لكل متغير بين التخصصات الثلاثة المدروسة أكدت ما يلي:

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي نحو التعليم الإلكتروني تعزى لمتغير التخصص. حيث كانت قيمة $F=0.253$ وهي أقل مما تدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

وتؤكد هذه النتائج ما توصلت إليه بعض الدراسات كدراسة السبيعي 2007 التي أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين أعضاء هيئة التدريس في بعض جامعات دول مجلس التعاون في درجة ممارسة أساليب التدريس الفعالة، وكذلك في اتجاهاتهم نحو ممارستها تعزى إلى اختلاف نوع الكلية. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الأساتذة باختلاف تخصصاتهم لديهم اتجاهات إيجابية نحو التعليم الإلكتروني، وقد يعود السبب في ذلك إلى طبيعة التعليم الإلكتروني وما يقدمه من خدمة لتحقيق الأهداف التعليمية، بالإضافة إلى رغبة الأساتذة -كما بينت ذلك العينة- في تكوين جيل يساير التطور العلمي والتكنولوجي، لما لذلك من أهمية لخدمة الفرد والمجتمع. لذا كانت اتجاهاتهم إيجابية نحو التعليم الإلكتروني في أبعاده الأربعة المقترحة.

أما فيما يخص الفروق الملاحظة في بعد الدراسة والبحث العلمي لصالح أساتذة العلوم فقد يعود السبب إلى أن أساتذة العلوم بحكم تخصصهم يقومون بأبحاث كثيرة متنوعة ومعقدة أحيانا، وهذا ما يفسر اتجاهاتهم الإيجابية نحو التعليم الإلكتروني وما يقدمه من تسهيلات للاطلاع على البحوث التي سبقتهم، أو بحوث من جامعات أخرى للاستفادة منها والاطلاع عليها. لذا فشبكة الإنترنت مهمة وضرورية لبحوثهم العلمية المختلفة، كما أن أغلبيتهم يتقنون اللغات الأجنبية التي قد تكون أداة مهمة مساعدة لإتقان مهارة استخدام الشبكة للبحث عن

المعلومات. لهذا كانت اتجاهاتهم أكثر إيجابية. كما قد يعود السبب إلى أن البحوث المنشورة باللغتين الفرنسية والإنجليزية تحمل مصداقية في معلوماتها أكثر من البحوث المنشورة باللغة العربية.

3- عرض ومناقشة وتفسير النتائج الخاصة بالفرضية الثالثة:

ونص الفرضية كما يلي "نفرض عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي نحو التعليم الإلكتروني تعزى لمتغير الجنس".
للتحقق من صحة الفرضية تم حساب قيمة ت لدلالة الفرق بين المتوسطات الحسابية لكلا الجنسين - ذكور، إناث- في متغيرات الدراسة. وفي ما يلي عرض للنتائج المتحصل عليها:

جدول رقم (05) يوضح نتائج اختبار "ت" لدلالة الفروق في اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي نحو التعليم الإلكتروني وفقا لمتغير الجنس

الأبعاد	الجنس	ن	المتوسط	الانحراف	ت	الدلالة
تصميم البرامج وطرق التدريس	ذكور	110	50.55	8.40	0,68	غير دال
	إناث	64	49.70	7.15		
التواصل والتفاعل	ذكور	110	44.15	5.86	2.93	0.01
	إناث	64	41.55	5.28		
التطور الذاتي	ذكور	110	45.89	4.68	2.72	غير دال
	إناث	64	43.80	5.22		
البحث العلمي	ذكور	110	42.60	4.20	2.57	غير دال
	إناث	64	40.88	4.34		
الكلية	ذكور	110	183.20	19.26	2,45	0.01
	إناث	64	175.92	18.11		

مستوى الدلالة: 0.01

ينضح من الجدول رقم (05) بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي من الذكور، ومتوسطات اتجاهات الأساتذة من الإناث تبعاً لمتغير الجنس على أبعاد استبيان الاتجاه نحو التعليم الإلكتروني، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهات أساتذة التعليم الجامعي عند الذكور (183.20)، وعند الإناث (175.92). وأنه بالنظر إلى مستوى الدلالة الذي يساوي (0.01) فإنه توجد فروق دالة إحصائية بين متوسط الأساتذة من الذكور، وبين متوسطات الأساتذة من الإناث وهذا يشير إلى رفض الفرضية الصفرية.
ومما يلاحظ في الجدول (05) أن قيم "ت" المحسوبة للدرجة الكلية لمستويات الجنس هي أعلى من قيم "ت" الجدولية التي تمثل مستوى الدلالة، وهذا يعزز حقيقة وجود فروق ذات دلالة إحصائية وفق متغير الجنس لصالح الأساتذة الذكور.

إن النتائج المتوصل إليها من تحليل البيانات الخاصة بالفرضية باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لدلالة الفرق بين المتوسطات الحسابية لكلا الجنسين (ذكور وإناث) في متغيرات الدراسة والمبينة بشكل إجمالي في الجدول (05).

أكدت النتائج بصفة إجمالية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي نحو التعليم الإلكتروني تعزى لمتغير الجنس لصالح الأساتذة الذكور.

أما إذا فسرنا النتائج بحسب أبعاد الاستبيان نجد:

• فروقاً دالة إحصائية بين استجابات الجنسين (ذكور-إناث)، عند مستوى الدلالة 0.01، وذلك في بعد التواصل والتفاعل مع الطلبة والزملاء لصالح الأساتذة الذكور.

• لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الجنسين (ذكور-إناث)، في بعد تصميم البرامج وطرق التدريس، وبعد الدراسة والبحث العلمي، وبعد التطور الذاتي ورفع الكفاءة عند الأستاذ.

تؤكد هذه النتائج ما توصلت إليه بعض الدراسات كدراسة النجار (2001) التي أشارت نتائجها إلى وجود فروق بين آراء أعضاء هيئة التدريس في مقدار استخدامهم للإنترنت في البحث العلمي تعزى لمتغير الجنس، وعكس دراسة العميري (2002) التي أظهرت بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس على الاستبيان تعزى لمتغير الجنس.

ويمكن تفسير هذه النتائج على ضوء أن الذكور يستخدمون التقنية بدرجة كبيرة من الإناث، ويتقنون مهارة التعامل مع التقنيات منهم على الإناث، كما يمكن أن يرجع سبب وجود الفروق ذات الدلالة الإحصائية في الاتجاهات نحو التعليم الإلكتروني لصالح الذكور إلى أن الإناث لديهم مسؤوليات وارتباطات أخرى غير العمل مثل: تربية الأطفال والعناية بهم، والتكفل بالمنزل، وبباقي الأدوار المنوطة بالمرأة.... وبالتالي لا يبقى لديهم وقت فراغ كبير للإطلاع على عكس الذكور. كما يمكن أن يعود السبب إلى أن الذكور عادة ما يختارون التخصصات العلمية على عكس الإناث اللاتي تكون تخصصاتهن في الغالب أدبية.

من خلال عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالفرضيات تكون الدراسة الحالية قد حققت أهدافها المتمثلة في التعرف على اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي نحو التعليم الإلكتروني، وكذا التعرف على ما إذا كانت هناك فروق في اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي نحو التعليم الإلكتروني تعزى لمتغير التخصص، والجنس، والكشف عن الفروق بين أفراد العينة في ذلك. وعموماً تم التوصل إلى تحقق بعض الفروض وعدم تحقق البعض الآخر.

خاتمة

تشكل دراسة موضوع "اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي نحو التعليم الإلكتروني" أهم التحديات المطروحة أمام التعليم في مجتمع المعلومات. فمعرفة اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي نحو استخدام الطرق الجديدة للتعليم والمبينة على التطبيقات التكنولوجية الحديثة يعد عنصراً أساسياً، لذلك يجب ألا يقتصر أمر إدخال التعليم الإلكتروني إلى المدارس على المعدات أو المصادر التعليمية فقط، بل لا بد أن يرافق ذلك التركيز على جوانب إنسانية مهمة، وعلى رأسها اتجاهات المتعلمين والمعلمين نحو التعليم الإلكتروني. لذا قد يعتبر البحث في اتجاهات الأساتذة نحو التعليم الإلكتروني، أهم من معرفة تطبيقات هذه الشبكة في التعليم.

جاءت هذه الدراسة للكشف والتعرف على اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي نحو التعليم الإلكتروني، في بعدها النظري على جملة من الشروط والعوامل الواجب توفرها حتى يتحقق التعليم الإلكتروني، وذلك لكل عنصر من عناصر العملية التعليمية، وفي بعدها الامبريقي الذي كشف لنا:

1. أن اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي إيجابية نحو التعليم الإلكتروني.
2. كما سجلت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي نحو التعليم الإلكتروني في ضوء متغير الجنس، حيث كانت لصالح الذكور.
3. كما كشفت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي نحو التعليم الإلكتروني تعزى لمتغير التخصص.

البيبلوغرافيا:

- 1- إبراهيم بختي، التعليم الافتراضي وتقنياته، مركز الجامعي ورقلة، <http://www.univ-alger.dz>
- 2- <http://faculty.ksu.edu.sa/mansour/Publications/KSU.pdf15.32> 10/05/11.
- 3- <http://faculty.ksu.edu.sa/mansour/Publications/KSU.pdf15.32> 10/05/11.
- 4- خالد بن صالح المرزم السبيعي: اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو ممارسة أساليب التدريس الفعالة ومتطلبات استخدامها في جامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية المعلمين، جامعة الملك سعود 2007، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد 113.
- 5- <http://faculty.ksu.edu.sa/mansour/Publications/KSU.pdf15.32> 10/05/11.
- 6- <http://faculty.ksu.edu.sa/mansour/Publications/KSU.pdf15.32> 10/05/11.
- 7- مها بنت عمر بن عامر السفيناني، أهمية واستخدام التعليم الإلكتروني في تدريس الرياضيات في المرحلة الثانوية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، الرياض، 2010.
- 8- حسن حسين زيتون، رؤية جديدة في التعلم - التعلم الإلكتروني - المفهوم، القضايا، التطبيق، التقييم، الدار الصولتية للتربية، الرياض، 2005.
- 9- Khan Bodrul, Managing E. Learning: Design, Delivery, Implementation and Evaluation, Science Publishing, London, 2005.
- 10- أحمد محمد سالم: تكنولوجيا التعليم والتعليم الإلكتروني، مكتبة الرشد، الرياض، د ط، 2004.
- 11- إبراهيم وكيل الفار، سعاد شاهين: المدرسة الإلكترونية E-School (رؤى جديدة لجيل جديد) المؤتمر العلمي السنوي الثامن، الجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم، 2001، ص 40-42.
- 12- علوم منصور، "التعليم الإلكتروني في مدارس وزارة التربية والتعليم بدولة الكويت"، ورقة عمل مقدمة لندوة التعليم الإلكتروني خلال الفترة (212/19 صفر 1424هـ) الموافق (21-23/4/2003م)، مدارس الملك فيصل، الرياض.
- 13- الموسى، عبد الله، "التعليم الإلكتروني-مفهومه-خصائصه-فوائده-عوائقه"، ورقة عمل مقدمة لندوة مدرسة المستقبل خلال الفترة (16-17/8/1423هـ) الموافق (22-23/10/2002م)، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، 2002م.

مساهمة بعض العوامل الأسرية في تحديد الاختيارات المهنية للأبناء: دراسة ميدانية في آراء تلاميذ السنة الثانية بمؤسسات التعليم الثانوي لبلدية عنابة

صبرينة أوراري

قسم علم النفس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة باجي مختار - عنابة

ملخص

تعد مرحلة اختيار مهنة المستقبل من أهم منعرجات حياة الفرد، فمنها ينطلق بكل ثقة نحو تحقيق أهدافه المهنية خاصة وأهدافه الحياتية عامة. وهنا يتضح لنا مدى أهمية وخطورة مثل هذا القرار وانعكاساته على توافق الفرد وتكيفه وتحقيق ذاته. هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى مساهمة بعض العوامل الأسرية لدى تلاميذ السنة الثانية ثانوي في تحديد اختياراتهم المهنية من خلال آرائهم. وتم التعرض للعوامل الآتية: المستوى الاقتصادي للأسرة، والمهنة الممارسة من قبل الأولياء، والبيئة الداخلية للأسرة. حاولنا التعرف على مساهمة هذه العوامل الأسرية في تحديد الاختيارات المهنية للأبناء وعلاقتها بمتغير الجنس، والتخصص الدراسي، والمستوى التعليمي للوالدين.

الكلمات المفتاحية: عوامل أسرية، اختيار مهني، تلميذ المرحلة الثانوية.

Contribution de certains facteurs familiaux dans la détermination des choix professionnels des enfants: Etude sur le terrain sur les avis des élèves de deuxième année aux établissements de l'enseignement secondaires de la commune d'Annaba

Résumé

L'étape de choix de la profession d'avenir est considérée comme le tournant décisif dans la vie d'une personne, car à partir de là, il se lance dans la réalisation de ses objectifs professionnels et existentiels ce qui prouve l'importance et la portée de tel choix, ainsi que son impact sur l'équilibre de sa personne et la réalisation de soi. Cette recherche vise à découvrir la participation des facteurs familiaux dans la détermination des choix professionnels, connaître l'importance de l'implication de ces facteurs dont le facteur économique, professionnel, et environnemental de la famille et saisir leur impact dans les choix professionnels des élèves et leurs relations avec certains facteurs personnels tels que: le sexe, la spécialité d'études et le niveau d'étude des parents.

Mots -clés: Facteurs familiaux, choix professionnel, élève du cycle secondaire.

Contribution of some family factors in determining the work choice of children: Study on the spot about secondary second year pupils at the secondary education schools at the municipality of Annaba

Abstract

The step of choosing the future profession is considered as the most important turning point in one's life, because at that point one starts achieving his professional aims in carrying out his life in general, which confirms the importance and the seriousness of such a choice as well as its impact on the equilibrium of his person and in the construction of himself. The present research aims to discover the contribution of the family factors in the determination of the professional (vocational) choices (of the pupils of second year secondary education according to the study of their opinions), to the knowing importance of the economic factor of the family, jobs of the parents and the internal environment of the family, as well as knowing the impact of these family factors. The work choice of the pupils and their relation with some personal factors such as: sex, study specialty, and the qualifications of parents.

Key words: Family factors, work choice, pupil of secondary education.

تمهيد

يشهد العصر الحديث تغيرات وتحولات وتطورات ثقافية سريعة ترجع أسبابها الرئيسية إلى التقدم العلمي والتكنولوجي الذي مس وشمل جميع الأصعدة وأصبح لزاما على الفرد والمجتمع مواكبته وكذلك الأمر بالنسبة للمنظمات الحديثة والمؤسسات الاجتماعية والسياسية والتربوية. ويعد المورد البشري أهم طاقات المنظمة الذي يستوجب عليه أن يختار من بين فروع العمل مهنا تتناسب وإمكاناته الشخصية كميولاته واستعداداته وقدراته مع مراعاة تأثير العوامل الخارجية كمحيطه الذي يؤثر فيه ويتأثر به والعوامل الداخلية الخاص به، والتي لا تقل أهمية عن عوامل أخرى كخصائصه العقلية، والنفسية والسلوكية...إلخ.

إن اختيار الفرد لمهنته لا يأتي صدفة بل يتكون شيئا فشيئا حسب مراحل العمرية، كل مرحلة تسهم حسب خصائصها وبحسب الأهداف المخطط لها على مستوى الفرد أو المنظمة أو المجتمع للوصول إلى تحقيق أهداف وغايات تخدمه وتخدم المنظمة. إن اختيار المهنة يكون موازيا للمساقات التعليمية التي تراعي فيها أي للالتحاق بها للإمكانات والقدرات والمؤهلات الخاصة بالفرد وعليه فالتفاعل المستمر بين التربية والعمل يساعد كثيرا الفرد على التعرف على مختلف أنواع العمل والقيم التي تحملها. وتتجسد تفاعلات الفرد المهنية بداية داخل بيئته الأسرية بكل ما تضمنه من عوامل: اجتماعية، واقتصادية، وثقافية...إلخ.

إشكالية الدراسة:

يتميز العصر الحالي بالتنظيم العلمي الدقيق الذي يقوم على التخطيط ولا مجال فيه للارتجالية، وقد شمل هذا التخطيط والتنظيم جميع شؤون المجتمع عبر مختلف مشروعات الدولة أو المؤسسات أو الهيئات. وقد اتجه بالتالي وبشكل أعمق نحو الفرد من خلال دراسته دراسة موضوعية علمية ووضعه ضمن إطار الخطة العامة للدولة نظرا لكونه ذا أهمية بالغة ومتعددة الأبعاد، كضمانة لاستمرار المجتمع في تطوره ورفقه الدائم، وباعتباره طاقة يستفاد من إمكاناتها وقدراتها لتحقيق مصلحة الفرد من جهة، وصالح المجتمع من جهة ثانية.

وبفضل التطورات السريعة والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتسارعة في كل الميادين التي تشهدها مجتمعاتنا اليوم تحول انشغال مؤسسات الدولة عامة والتربوية خاصة من الأنشطة الجماعية، إلى التكفل الفعلي والحقيقي بنواحي الفرد (التلميذ) ومتابعته للوصول به إلى الصورة التي يرتضيها. وذلك ببناء مشروعه الدراسي والمهني المستقبلي والتي تجعله يحقق منافع للمجتمع ويضمن به توافقه النفسي والاجتماعي والمهني على مدار حياته اللاحقة علما أن سوء التوافق في مجال ما يكون له أثر وصدى في جميع المجالات الأخرى.

تعتبر العملية التربوية والتعليمية ذات فائدة بالغة للتلميذ من حيث إتاحتها فرص تفهمه لذاته وتقبله لها وتكيفه السليم مع المواقف والوضعيات داخل المجتمع الذي يعيش فيه. وعليه فدراسة الموضوعات ذات الصلة بالتلاميذ تقدم خدمات هامة وأساسية للمجتمع من خلال توفير وتحقيق تكافؤ الفرص في الخدمات التعليمية كخدمات الإرشاد والتوجيه مثلا، ومن حيث معرفة مدى تأثير هذه الخدمات على اختيارات الأفراد للمهن من بين الوظائف المتوفرة في المجتمع، مما يجعل الفرد يلتحق بالميدان المناسب له.

لذلك فالاهتمام بدراسة التلاميذ كناشئين في المجتمع يعد شيئا ضروريا ينبغي للدولة أن تهتم به في ظل متغيرات العصر الحالي الذي اتخذ صورا عديدة من التقدم (خاصة التكنولوجيا لاسيما منها الصناعية والمهنية)

دون إهمال التغيرات التي طرأت على مستوى منظومتنا التعليمية من إعادة هيكلة للبرامج والمحتويات المدرسية وكذا إعادة النظر في الأهداف التربوية التي لها صلة وثيقة بالأهداف العامة المسطرة من قبل الدولة. لقد أدت كثرة الفروع والتخصصات إلى الغوص في دوامة الاختيارات الدراسية وتحديد فروع التخصص المراد الالتحاق بها، مما جعل الفرد في حيرة وتردد من أمره في اتخاذ القرار الواعي والصائب وتشتد الصعوبة جراء عوامل ذاتية وموضوعية كالأسرة باعتبارها الخلية الأولى التي ينشأ فيها الفرد وانعكاسات تأثيرات الطبقة الاجتماعية عليها ووضعها الاقتصادي وأنماط التنشئة الاجتماعية التي تغرسها الأسرة في الفرد، وكذا شخصية الوالدين في حد ذاتها ومستواهم التعليمي، والثقافي، والاجتماعي في ظل هذه المعطيات والتوصيف الذي يتفق مع وجهة نظر الباحثة حول مشكلة الدراسة التي تتمثل في تقدير مدى مساهمة العوامل الأسرية في تحديد الاختيارات المهنية للأبناء من خلال آراء تلاميذ السنة الثانية بمؤسسات التعليم الثانوي لبلدية عنابة. لذلك سنحاول دراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي:

إلى أي مدى تسهم العوامل الأسرية في تحديد الاختيارات المهنية حسب آراء تلاميذ السنة الثانية ثانوي؟
ومنه نحاول الإجابة على التساؤلات الفرعية الآتية:

- 1- إلى أي مدى تختلف الاختيارات المهنية باختلاف المستوى الاقتصادي لأسر تلاميذ السنة الثانية ثانوي؟
 - 2- إلى أي مدى تختلف الاختيارات المهنية باختلاف أنواع المهن الممارسة من قبل أولياء أسر تلاميذ السنة الثانية ثانوي حسب رأيهم؟
 - 3- إلى أي مدى تختلف الاختيارات المهنية باختلاف البيئة الداخلية لأسر تلاميذ السنة الثانية ثانوي حسب رأيهم؟
 - 4- هل هناك اختلاف بين آراء تلاميذ السنة الثانية ثانوي حول مساهمة بعض العوامل الأسرية في الاختيارات المهنية وفقا لبعض المتغيرات الديمغرافية كالجنس، والتخصص الدراسي، والمستوى التعليمي للوالدين؟
- مصطلحات البحث الإجرائية:**

يعتبر المفهوم وصفا لواقع ملحوظ فهو الوسيلة الرمزية التي يستعين بها الباحث للتعبير عن المعاني والأفكار المختلفة خلال البحث الذي يجريه⁽¹⁾.

الاختيار المهني:

هو تلك العملية التي يفكر فيها الفرد ويميز بين المهن بهدف الاختيار ضمن عدة بدائل مهنية التي في اعتقاده تعد الأكثر توافقا أو هو العملية التي تعبر عن استجابات الفرد إزاء مهنة معينة من حيث تفضيلها من بين مجموعة من المهن.

العوامل الأسرية:

يقصد بها في الدراسة الحالية جملة التفاعلات التي تحدث داخل الأسرة وتخص المستويات المختلفة الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية وكذا جو العلاقات ونوعية الاتصال بداخلها، كالتنشئة الاجتماعية التي تغرس مجموعة من الأفكار والآراء والاتجاهات حول مختلف موضوعات الحياة.

البيئة الداخلية الأسرية:

ويقصد بهذا المفهوم في الدراسة مجموعة العوامل المادية التي تشير إلى المسافة الاجتماعية بين الأسر ويعبر عنها بدرجات الرقي أو الانحدار الاجتماعي أو ما يعرف بالطبقات الاجتماعية الشعبية، الوسطى والعلوية.

المستوى الاقتصادي:

ونقصد به ما تحصل عليه الأسرة من دخل مادي نقدي أي المدخول الشهري سواء كانت أجور شهرية، أو هبات، أو تركة، أو فوائد، أو ودائع، بهدف إشباع الحاجات والمتطلبات اليومية للأسرة وقد يعبر عنه بالمستوى المعيشي.

المهن الممارسة للأولياء:

ويقصد بها الوظائف التي يشتغل بها كل من الأب والأم حاليا أثناء فترة التقصي الميداني.

الرأي:

الرأي هو استجابة أو تعبير لفظي متصل بتفسير سلوك فرد أو جماعة من الأفراد وفي الدراسة الحالية، نعبر بالرأي عن الحالات المختلفة لاستجابات التلاميذ لمختلف بنود وعبارات أداة الدراسة (الاستبيان).

التراث النظري:

إن أهمية اختيار الفرد لمهنته المستقبلية لأمر يستدعي بدوره كل أنواع الحيرة والتردد بشأن اتخاذ القرارات المهنية التي تسبقها عملية اختيار المسارات الدراسية. وفي حقيقة الأمر هي عملية تبدأ منذ المراحل الأولى من حياة الفرد، فمنذ نعومة أظافر أبنائنا تبدأ بالتكوين لديهم ميولات واتجاهات تتبلور تدريجيا لتتجسد في النهاية بشكل صور قرارات مهنية وزادت التغيرات المستمرة في عالم المهن من حيث الظروف والتكنولوجيا والمتطلبات وميزان العرض والطلب. ونظرا لتشابك العوامل المؤثرة في عملية الاختيار المهني، توجهت دراسات عديدة حولها للكشف عن العوامل التي تؤثر في الاختيار المهني على اختلاف هذه العوامل وتباينها من دراسة إلى أخرى. فقد بينت بعض الدراسات بعض العوامل الاجتماعية والتربوية كالوالدين والأقارب والأصدقاء والمواد الدراسية. كما بينت دراسات أخرى أهمية الصفات الشخصية كالميل والقدرة أو الاستعداد واتضح من بعض الدراسات كذلك أهمية خصائص العمل مثل الدخل وفرص الرقي فيه فضلا عن البريق الاجتماعي للمهنة وكلها عوامل تساهم في تحديد الاختيار المهني بانثناء مهنة دون أخرى⁽²⁾. كما يشكل العامل الاقتصادي منعطفا هاما في توجيه الاختيارات المهنية والدراسية لدى الفرد، فتشكل التصورات المستقبلية للمهنة والدراسة يتم على أساس الإمكانيات المادية المتحصل عليها. فإذا كان العامل الاقتصادي أحد العوائق الأساسية في التأخر الدراسي في كثير من حالات الانقطاع فهو أيضا يعد من العوائق المهنية "فالدخل المنخفض يعد من الأسباب الرئيسية التي تجعل الطفل أو المراهق يتراجع في دراسته؛ فإما أن يقتصر على دراسات قصيرة المدى أو ينقطع تماما" وهذا التراجع والانقطاع يشكل عقبة في سبيل الوصول إلى المهن المرموقة التي تتطلب دراسات عليا مطولة. غير أنه كثيرا ما يكون هذا الوضع (الدخل المنخفض) أحد الدوافع الرئيسية لاختيارات دراسية ذات تكوين عال ومطول، وبالتالي مهن راقية. فالفرد الذي ينتمي لعائلة بسيطة غالبا ما تكون طموحاته كبيرة تدعوه. في آخرها إلى إحداث تغيير في مكانته الاجتماعية من خلال السعي للخروج من الطبقة التي هو فيها، هذه الطبقة التي تدفعه إلى اختيارات دراسية ومهنية توفر له دخلا مرتفعا لسد حاجيات أسرته، وهو نفس الشيء بالنسبة للفرد الذي هو من عائلة ذات دخل مرتفع، إذ يعد اختياره للدراسات المطولة ذات المركز المهني الراقى أحد المسلمات المعتمد عليها⁽³⁾.

يؤثر المستوى التعليمي والثقافي للوالدين في عملية التنشئة الاجتماعية وعلى الاتجاهات التي يتبنيناها في تطبيع أبنائهما اجتماعيا، إذ تميل الأسر المثقفة إلى توظيف ما تعلموه وتثقّفوه في معاملتهم لأبنائهم والعمل على

تنشئة أطفالهم على حسب ما تكونوا عليه علميا وثقافيا، وبهذا تختلف اتجاهاتهم في عملية التنشئة الاجتماعية عن اتجاهات الأسر غير المتقفة⁽⁴⁾.

دللت نتائج الدراسات بأن هناك عدة عوامل تؤثر في الاختيار المهني في مقدمتها دور الوالدين في تحديد مهنة الأبناء، إذ يفضل الآباء والأبناء مهنا معينة لكونها تجلب الشهرة والمكانة الاجتماعية البارزة كالطب والهندسة. ويتضمن هذا الاتجاه بعض النتائج السلبية، حيث إن الآباء والأمهات قد يقومون باختيار مهن معينة لأبنائهم، وقد يفضلون ذلك بحكم رغبتهم في التعويض، وهكذا تؤثر الاتجاهات الوالدية نحو المهن وفروع الدراسة على نظرة أبنائهم إلى المهن المختلفة. مثل هذه الاتجاهات، يجب أن تخضع للتعديل بالمزيد من البرامج التي تستهدف توعية الوالدين والأسرة بقصد تطوير تلك الاتجاهات والتأثير فيها⁽⁵⁾.

إجراءات الدراسة الميدانية:

منهج الدراسة:

مهما كان هدف البحث قيمة نتائجه تتوقف على ملاءمة المنهج المعتمد عليه⁽⁶⁾ وصرامة التقيد به، كما يعتبر المنهج المتبع في البحث العلمي هو مجموع الإجراءات التي يجب على الباحث اتباعها لاختيار فروضه أو جمع البيانات وتحقيقتها ولقد لجأنا في دراستنا إلى المنهج الوصفي الذي يهدف إلى تحديد الوضع الحالي للظاهرة ووصفها وبذلك فهو يقوم على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع. فهذا المنهج لا يكتفي بمجرد الوصف أو تبويب المعطيات وجدولتها، بل هو عملية جمع الأدلة على أساس فرض أو نظرية ما، وتبويب البيانات وتلخيصها بعناية ثم تحليلها بعمق في محاولة لاستخلاص تعميمات ذات مغزى تؤدي إلى تقدم المعرفة⁽⁷⁾.

وبما أن هذه لدراسة تسعى إلى كشف واقع الاختيارات المهنية من خلال إسهام بعض العوامل الأسرية انطلاقا من دراسة آراء تلاميذ السنة الثانية للمرحلة الثانوية، فالمنهج المختار للدراسة يلائم طبيعتها كونها وصفية.

أدوات جمع البيانات:

تعتبر عملية جمع البيانات من أهم مراحل البحث العلمي الذي يتفق حولها كل الباحثين غير أن أدواتها وطرائقها تختلف باختلاف المواضيع والأهداف المراد تحقيقها. وفي الدراسة الحالية تم تناول آراء عينة تلاميذ السنة الثانية من التعليم الثانوي، ولجأت الباحثة إلى العديد من وسائل جمع البيانات.

1- الوثائق الرسمية:

وتعتبر الوثائق الرسمية مصدرا أساسيا للوصول والحصول على المعلومات اللازمة، لقد اعتمد في الدراسة الحالية على عدة وثائق إدارية ومصادر رسمية كبيانات هيكل التنظيم التربوي للمؤسسات ومحاضر القبول للأقسام التدريسية وذلك بهدف الإلمام بخصائص عينة البحث بما يجعلها ممثلة للمجتمع.

2- المقابلة:

تم إعداد دليل مقابلة بغية استطلاع الميدان بجمع بعض المعطيات والبيانات التي ساهمت فيها بعد في بناء الاستبيان النهائي للدراسة.

عينة البحث: يتكون المجتمع المستهدف لهذه الدراسة من تلاميذ السنة الثانية ثانوي لبلدية عنابة موزعين على 15 مؤسسة، والبالغ عددهم 1792 تلميذاً وتلميذة يدرسون بالسنة الثانية ثانوي في جميع الثانويات الحكومية التابعة لوزارة التربية والتعليم على مستوى بلدية عنابة. وشملت العينة 15% من حجم المجتمع الأصلي.

3- الاستبيان:

تم تصميم استبيان موجه لطلبة السنة الثانية ثانوي بتخصصاتها المختلفة ضم ثلاثة محاور وتشكلت منه خمس وعشرون عبارة. والجدول الآتي يوضح توزيع الفقرات حسب محاور الاستبيان:

جدول رقم (1): يوضح توزيع الفقرات حسب محاور الاستبيان

الرقم	المحاور	عدد العبارات	أرقام العبارات
01	المستوى الاقتصادي للأسرة	11	1، 2، 6، 7، 11، 12، 16، 17، 21، 22، 25.
02	المهن الممارسة من قبل الأولياء	09	3، 4، 8، 9، 13، 14، 18، 19، 23.
03	البيئة الداخلية للأسرة	05	5، 10، 15، 20، 24.

نظرا لكبر مجتمع الدراسة ضمت العينة 268 تلميذا وتلميذة تم اختيارها بطريقة عشوائية منتظمة. والجدول (1)، (2)، (3)، على التوالي توضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب فئات التخصصات الدراسية، والجنس، والمستوى التعليمي للأباء والأمهات والنسب المئوية (%) لتمثيلها في المجتمع الإحصائي:

جدول رقم (2): يمثل توزيع عينة الدراسة حسب التخصصات الدراسية

مؤسسات التعليم الثانوي	الكلية	عدد التلاميذ	العينة	آداب وفلسفة	العينة	لغات أجنبية	العينة	علوم تجريبية	العينة	رياضيات	العينة	تسيير واقتصاد	العينة	تقني رياضي	العينة
المجموع الكلي	1792	268	82	553	235	34	520	79	24	4	264	38	196	31	

المعالجة الإحصائية:

يتناول البحث الذي بين أيدينا دراسة العلاقة بين متغيرين هما الاختيار المهني والعوامل الأسرية. ولتحقيق أغراض الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية التي من خلالها تمكن من قبول أو رفض فرضيات البحث:

- 1- النسب المئوية لحساب نسب حجوم العينة بحسب مختلف خصائصها.
- 2- معامل الارتباط (R) يهدف إلى تحديد مدى اقتران التغير الحاصل في ظاهرة بالتغير الحاصل. في ظاهرة أخرى⁽⁸⁾. وتم الاعتماد عليه لقياس ثبات أداة الدراسة.

جدول رقم (3): يمثل توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

المؤسسات	عدد التلاميذ الكلي	الإناث	العينة	الذكور	العينة
المجموع الكلي	1792	864	134	897	134

جدول رقم (4): يمثل توزيع العينة حسب المستوى التعليمي للآباء والأمهات

المستوى التعليمي	الأب		الأم	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
بدون مستوى	50	18.65	10	3.33
م. ابتدائي	40	14.92	48	17.91
م. متوسط	20	7.46	15	5.59
م. ثانوي	100	37.31	95	35.44
م. جامعي	58	21.64	100	37.31
المجموع	268	100	268	100

3- لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام الرانز كا² وبحسب بالمعادلة التالية⁽⁹⁾:

$$كا^2 = \frac{\text{مج (تو - تَم)}^2}{تَم}$$

حيث: تو: التكرار الواقعي (الحسابي).

تَم: التكرار المتوقع (النظري).

ويحسب التكرار المتوقع كما يلي:

مجموع الصفوف x مجموع الأعمدة / المجموع الكلي.

كما يتم حساب درجة الحرية كما يلي:

(عدد الصفوف - 1) (عدد الأعمدة - 1).

عرض نتائج الدراسة:

1- عرض نتائج الفرضية العامة وفروعها:

1-1- عرض نتائج الفرضية الجزئية الأولى:

"ترتبط الاختيارات المهنية لتلاميذ السنة الثانية ثانوي بالمستوى الاقتصادي لأسرهم":

أولا إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول "المستوى الاقتصادي للأسرة".

جدول (5): إجابات الأفراد على عبارات المحور "المستوى الاقتصادي للأسرة" مرتبة ترتيبا تصاعديا حسب نسبتها المئوية:

تكرارات والنسب المئوية						البدائل	رقم العبارات في الاستبيان	ترتيب الاستجابات
لا أدري		لا		نعم				
%	ت	%	ت	%	ت			
23.13	62	38.43	103	38.43	103	إن فشل الإخوة في مجال حياتهم العملية يجعل الأبناء ينفرون من المهن التي يمارسها إخوانهم.	17	1
18.65	50	42.53	114	38.80	104	إن نجاح الأولياء في مجال عملهم يؤثر في الاختيار المهني للأبناء من خلال الالتحاق بنفس المهن.	12	2
14.55	39	36.56	98	48.88	131	إن الحاجة لتحسين المستوى المعيشي للأسرة والحصول على المدخول الجيد يجعل الأبناء لا يولون أهمية لميولهم المهنية الحقيقية.	25	3
20.52	55	26.49	71	52.98	142	إن الأهم لتفضيل الوالدين لانتهاج أبنائهم مهنا معينة هو ما تجلبه من مكانة اجتماعية للعائلة داخل المجتمع.	22	4
14.55	39	28.35	76	57.08	153	الشعور بالفروق الاقتصادية بين الأسر يدفع الأبناء للتوجه نحو اختيار مهني ذي مكانة اجتماعية.	06	5
12.68	34	26.49	71	60.82	163	إن السعي لرفع المستوى المعيشي للأسرة هو الذي يقف وراء الاختيار المهني.	02	6
22.76	61	16.04	43	61.19	164	إن إشباع الأسرة لحاجات أبنائهم يجعلهم يميلون لاختيار مهني معين يمكنهم من المحافظة على نفس مستوى الاستقرار المعيشي.	01	07
14.17	38	20.89	56	64.92	174	إن تفضيل الأبناء لمهن عن أخرى يرجع لما توفره هذه الأخيرة من عوائد مالية.	16	08
14.55	39	18.28	49	67.16	180	إن المستوى الاقتصادي العالي للأسرة يدفع الأبناء للالتحاق بمهن ذات المكانة الاجتماعية المرموقة.	11	09
14.55	39	16.04	43	96.40	186	يحاول الأولياء توجيه أبنائهم نحو مهن ذات دخل اقتصادي جيد لتحقيق مشاريع مستقبلية للأسرة.	07	10
07.83	21	20.89	56	71.26	191	يشكل المستوى الاقتصادي المنخفض للأسرة حافزا للأبناء لتحقيق طموحات كبيرة في مجال المهن التي يمارسونها.	21	11
16.18	477	26.45	780	57.36	1691	المجموع		

تعليق: يظهر من خلال الجدول رقم (5) أن أغلب أفراد العينة أجابوا "بنعم" لعبارات هذا المحور وذلك بأكبر نسبة حيث بلغت 57.36%، في حين سجلت أصغر نسبة إجابة بـ "لا أدري" حيث قدرت بـ 16.18% أما بقية أفراد العينة فقد أجابوا بـ لا، حيث قدرت نسبة ذلك بـ 26.45%.

التفسير:

تطرفت عبارات المحور الأول "المستوى الاقتصادي للأسرة" إلى محاولة الكشف عن مدى مساهمة هذا العامل وأهميته في القرارات المهنية وأسفرت النتائج عن فعالية هذا العامل وأهميته حيث اتفقت عينة الدراسة على وجود مساهمة كبيرة لهذا العامل وبشكل أساسي للأسرة في حياتها تعتمد على عدد من المقومات الأساسية حتى تتمكن من القيام بوظيفتها كمؤسسة اجتماعية فنجاحها وتوافقها الاجتماعي يتوقف على تكامل هذه المقومات، فالأسرة مثلا تحتاج إلى دخل اقتصادي ملائم يسمح لها بإشباع حاجاتها الأساسية من مسكن ومأكل وملبس وتدبير ما يلزمها من خدمات صحية. وبذلك فإن الفرضية الجزئية الأولى محققة، أي توجد مساهمة للمستوى الاقتصادي للأسرة في الاختيارات المهنية للأبناء.

1-2- عرض نتائج الفرضية الجزئية الثانية:

"ترتبط الاختيارات المهنية لتلاميذ السنة الثانية ثانوي بأنواع المهن الممارسة من قبل أوليائهم".

أولا: استجابات أفراد العينة لعبارات المحور الثاني "المهن الممارسة من قبل الأولياء"

جدول رقم (6) استجابات الأفراد للمحور الثاني "المهن الممارسة من قبل الأولياء" مرتبة ترتيبا تصاعديا حسب

نسبتها المئوية

الاستجابات ترتيب	رقم العبارات في الاستبيان	التكرارات والنسب المئوية					
		لا		نعم		لا أدري	
		ت	%	ت	%	ت	%
1	13	202	75.37	16	05.97	50	18.65
2	08	136	50.74	65	24.25	67	25
3	19	98	36.56	92	34.32	78	29.10

29.10	78	38.43	103	32.46	87	يختار الأبناء مهنة أحد الوالدين مستقبلا من أجل الحصول على نفس مكانتهم الاجتماعية.	18	4
18.65	50	48.88	131	32.46	87	تؤثر المهن الممارسة من قبل أحد الوالدين على الاختيارات المهنية للأبناء.	03	5
22.76	61	50.74	136	26.49	71	يسعى الأبناء من خلال اختيارهم للمهنة المستقبلية إلى التوحد مع أحد أوليائهم.	04	6
33.20	89	50.74	136	16.04	43	يركز الأبناء في اختيارهم المهني على ما يسمح لهم باستمراره المحافظة على مهنة أحد والديهم.	09	7
18.65	50	58.95	158	22.38	60	ينفر الأبناء من المهن التي يمارسها أحد والديهم تعبيرا عن رفضهم للسلطة الوالدية.	23	8
20.89	56	67.16	180	11.94	32	يتقبل الأبناء اختيارات آبائهم المهنية وإن لم توافق ميولهم ورغباتهم الشخصية.	14	9
24	579	42.16	1017	33.83	816	المجموع		

تعليق:

يظهر من خلال الجدول رقم (6) أن أغلب مفردات العينة أجابوا بالمعارضة أي بـ "لا" لمحتوى عبارات المحور الثاني وذلك بنسبة 42.16% في حين بالمقابل سجلت أصغر نسبة إجابة بـ "لا أدري" بنسبة 24%، أما بقية أفراد العينة فأجابوا بـ "نعم" بنسبة 33.83%.

التفسير:

سعت عبارات المحور الثاني من الاستبيان إلى الكشف عن مدى مساهمة المهن الممارسة من قبل الأولياء في تحديد الاختيارات المهنية للأبناء ودلت النتائج المعروضة في الجدول رقم (6) على عدم مساهمة هذا العامل في اتخاذ القرار بشأن الاختيار المهني أي أن للأبناء اختيارات مغايرة لمهن آبائهم نظرا لما تشهده المجتمعات من تغيرات وحراك اجتماعي وتغير في المفاهيم والمثبات، وبذلك فإن الفرضية الثانية غير محققة أي لا توجد مساهمة للمهن الممارسة من قبل الأولياء في الاختيارات المهنية.

1-3- عرض نتائج الفرضية الجزئية الثالثة:

"ترتبط الاختيارات المهنية لتلاميذ السنة الثانية ثانوي بالبيئة الداخلية لأسرهم"

أولاً: استجابات أفراد العينة لعبارات "المحور الثالث" "البيئة الداخلية للأسرة".

جدول رقم (7): استجابات الأفراد لعبارات المحور الثالث "البيئة الداخلية للأسرة" مرتبة ترتيباً تصاعدياً حسب نسبتها المئوية.

التكرارات والنسب المئوية						البدائل	رقم العبارات في الاستبيان	الاستجابات
لا أدري		لا		نعم				
%	ت	%	ت	%	ت			
16.79	45	73.13	196	10.07	27	يختار الأبناء مهناً معينة تحقيقاً لرغبة الوالدين فقط.	10	1
30.97	83	10.07	27	58.95	158	يأتي التوجيه السليم لاختيارات المهنية نتيجة سماح الوالدين بمناقشة المواضيع المهنية مع أبنائهم.	05	2
19.02	51	20.14	54	60.82	163	يرى الأبناء أن للوالدين مسؤولية تخطيط مستقبلهم المهني.	15	3
6.71	18	14.17	38	79.10	212	يساهم جو التعاون والدفع السائد بين أفراد الأسرة في عملية اتخاذ القرار المهني السليم.	20	4
8.20	22	8.20	22	83.58	224	إن الحوار داخل الأسرة ذات المستوى الاجتماعي الراقى يزيد من تنوع وسعة المواضيع المهنية.	24	5
16.34	219	25.14	337	58.50	784	المجموع		

تعليق:

نلاحظ في الجدول رقم (7) أن أغلب أفراد العينة أجابوا بـ "نعم" لعبارات هذا المحور وذلك بأكبر نسبة حيث بلغت 58.50% في حين سجلت أصغر نسبة إجابة بـ "لا أدري" حيث قدرت بـ 16.34% أما بقية الأفراد فقد أجابوا بـ "لا" حيث قدرت النسبة بـ 25.14%.

التفسير:

لقد تطرقت عبارات المحور الثالث من الاستبيان إلى محاولة الكشف عن مدى مساهمة البيئة الداخلية للأسرة في تحديد الاختيارات المهنية فأسفرت النتائج عن مساهمة واضحة لهذا العامل في تحديد الاختيار المهني حسب

آراء تلاميذ السنة الثانية ثانوي، ونعني بالبيئة الداخلية للأسرة بالمستوى الاجتماعي الأسري، وجو العلاقات الإنسانية داخلها من رعاية والدية، ومناقشات داخل الأسرة، وجو الحوار...، وهذه كلها عوامل تؤثر في بناء الاختيارات المهنية وبلورتها داخل الأسرة الواحدة ومنه فإن حسب آراء تلاميذ السنة الثانية ثانوي فإن البيئة الداخلية للأسرة عامل مؤثر في عملية الاختيارات المهنية ومنه فإن الفرضية الثالثة الجزئية محققة.

بناء على نتيجة اختبار (كا²) فإنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية. وهذا راجع إلى طبيعة اختلاف مدلول العامل الاقتصادي عند كلا الجنسين، فالرؤية التي يتصورها الذكور عن مساهمة هذا العامل الاقتصادي في تحديد اختياراتهم المهنية هي مغايرة للرؤية التي يتصورها الإناث في مساهمة هذا العامل. وقد نفسر ذلك على ضوء خصوصية جنسهم أولاً وطبيعة التنشئة الاجتماعية التي تلقاها كلا منهما. ولا نتجاهل عامل الثقافة أي الثقافة المهنية التي ترسمها المعالم الحضارية والتوقعات الاجتماعية للأدوار التي يلعبها كلا الجنسين داخل المجتمع، فقد ينشأ الابن في نوع من الإحساس بالمسؤولية ومحاولة منه لتحسين الوضعية المعيشية، وكونهم في مرحلة مرافقة فالبحث عن الاستقلالية والاعتماد على النفس والتفكير في العوائد الاقتصادية كمرجع مؤقت لمشاكلهم وانشغالاتهم. أما بالنسبة للإناث فهم أكثر اهتماماً بالعامل الاقتصادي نظراً لكونهن تدرسن لمدة طويلة ويحتجن إلى مبالغ مالية لاستكمال دراستهن في بيت آبائهن.

عرض نتائج الفرضيات الصفرية:

كان نص الفرضيات الصفرية التي تم اختبارها كما يأتي:

- 1- لا يوجد اختلاف بين آراء التلاميذ والتلميذات حول مساهمة العوامل الأسرية في اختياراتهم المهنية.
 - 2- لا يوجد اختلاف بين آراء التلاميذ حول مساهمة العوامل الأسرية في الاختيارات المهنية وفقاً لمتغير تخصصهم الدراسي.
 - 3- لا يوجد اختلاف بين آراء التلاميذ حول مساهمة العوامل الأسرية في الاختيارات المهنية بحسب اختلاف المستوى التعليمي لوالديهم.
- وقد أظهرت نتائج اختبار (كا²) وجود فروق دالة إحصائية بين متغيرات الجنس والتخصص الدراسي والمستوى التعليمي للوالدين ومدى مساهمة العوامل الأسرية في تحديد الاختيارات المهنية. وعليه فقد تم نفي الفرضيات الصفرية الثلاثة.

تفسير ومناقشة الفرضيات الصفرية:

الفرضية الصفرية "1":

جدول رقم (8): نتائج اختبار كا² للفرضية الصفرية 1 حسب متغير الجنس

القيم المحاور	قيمة كا ² المحسوبة	قيمة كا ² الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة α
المحور 1	87.47	5.99	02	$\alpha = 0.05$
المحور 2	58.42	5.99	02	$\alpha = 0.05$
المحور 3	109	5.99	02	$\alpha = 0.05$

الفرضية الصفرية "2":

جدول رقم (9): نتائج اختبار كا² للفرضية الصفرية 2 حسب متغير التخصصات الدراسية

المحاور	القيم	قيمة كا ² المحسوبة	قيمة كا ² الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة α
المحور 1	33.08	18.31	10	$\alpha = 0.05$	
المحور 2	176.93	18.31	10	$\alpha = 0.05$	
المحور 3	26.10	18.31	10	$\alpha = 0.05$	

بناء على نتيجة اختبار (كا²) فإنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية وهذا راجع إلى التخصصات الدراسية المختلفة وعلاقتها بالمستوى الاقتصادي للأسرة. فبعض المستويات الاقتصادية للأسرة قد تبعث بالأبناء وتقودهم نحو تخصصات دراسية معينة دون أخرى. وبذلك فهي تسهم في تحديد اختياراتهم المهنية المستقبلية وخصوصية التخصصات أنها في مجتمعنا الحالي، تفضل تخصصا على آخر بحكم تفتحته على مهن ذات المستوى الاقتصادي العالي، فمثلاً شعبة العلوم التجريبية تقود إلى الالتحاق بتخصص الطب الذي يعتبر مهنة ذات مكانة مرموقة في المجتمع...إلخ.

الفرضية الصفرية "3":

بناء على اختبار (كا²) فإنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية حسب متغير المستوى التعليمي للأب وهذا الفرق راجع في تباين المستويات التعليمية للأب، فمن المنطق أن اختلاف المستويات التعليمية يؤدي بالضرورة إلى اختلاف في الإجابات، وأيضاً بالنسبة لنتائج اختبار (كا²) بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي للأب فهناك أيضاً فروق ذات دلالة إحصائية، وهذه الفروق لها علاقة بالمستويات التعليمية لكلا من الأب والأم اللذين لهما دور كبير في نشأة القرار المهني لدى الفرد.

جدول رقم (10): نتائج اختبار كا² للفرضية الصفرية 3 حسب متغير المستوى التعليمي للأب

المحاور	القيم	قيمة كا ² المحسوبة	قيمة كا ² الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة α
المحور 1	17.75	15.51	08	$\alpha = 0.05$	
المحور 2	26.12	15.51	08	$\alpha = 0.05$	
المحور 3	22.22	15.51	08	$\alpha = 0.05$	

جدول رقم (11): نتائج اختبار كا² للفرضية الصفرية 3 حسب متغير المستوى التعليمي للأم

المحاور	القيم	قيمة كا ² المحسوبة	قيمة كا ² الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة α
المحور 1	35.87	15.51	08	$\alpha = 0.05$	
المحور 2	53.42	15.51	08	$\alpha = 0.05$	
المحور 3	239.45	15.51	08	$\alpha = 0.05$	

نتائج البحث:

- المستوى الاقتصادي:

حسب آراء تلاميذ السنة الثانية ثانوي ترتبط اختياراتهم المهنية بالمستوى الاقتصادي لأسرهم حيث أكدت الدراسة وجود علاقة قوية بين دخل الأب واختيار الأبناء لمهنتهم المستقبلية كما أفصحت العينة أن أهم ما في العمل هو العائد الاقتصادي فالأبناء يهتمون بالمهن ذات الدخل الاقتصادي الجيد.

- المهن الممارسة:

لا ترتبط الاختيارات المهنية للأبناء بأنواع المهن الممارسة من قبل الأولياء حيث بينت الدراسة الحالية أن هذه الأخيرة ليست لها مساهمة كبرى في تحديد الاختيارات المهنية، هذا لا يعني أن أثر العائلة على الاختيار المهني ضعيف، وإنما قد يتجسد هذا الأثر بشكل آخر ويأخذ صورة سلبية، كأن يكره الابن مهنة الأب أو مجموعة المهن التي تشابهها، ما يجعله يعرب عن اختيارات أخرى منفصلة ومستقلة ظاهريا فحسب، وعليه ففي كل الحالات يتأثر الاختيار المهني بموقف الوالدين إيجابا أو سلبا.

- البيئة الداخلية للأسرة:

ترتبط الاختيارات المهنية للأبناء بالبيئة الداخلية لأسرهم، حيث إن للتنشئة الاجتماعية دورا ومساهمة كبيرين في عملية الاختيار المهني. كما تشكل الطبقة الاجتماعية للأسرة التي ينتمي إليها الفرد أثرا هاما في بناء الشخصية؛ فالأسر من الطبقات الاجتماعية المختلفة تربي أطفالها بطرق مختلفة وتنمي فيهم قيما مختلفة.

- يوجد اختلاف بين آراء التلاميذ والتلميذات حول مساهمة العوامل الأسرية في تحديد الاختيارات المهنية.
- يوجد اختلاف في آراء التلاميذ حول مساهمة العوامل الأسرية في اختياراتهم المهنية حسب تخصصهم الدراسي.

- يوجد اختلاف في آراء التلاميذ حول مساهمة العوامل الأسرية في اختياراتهم المهنية بحسب اختلاف المستوى التعليمي لوالديهم.

الهوامش:

- 1- صلاح مصطفى الفوال، علم الاجتماع، الموضوع، المفهوم، المنهج، دار الفكر العربي، القاهرة، 1986، ص 153.
- 2- عبد الفتاح محمد دويدار، أصول علم النفس المهني والصناعي ولتنظيمي وتطبيقاته، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 133-134.
- 3- Le Boyer. L, Ambitions Professionnelles et mobilités sociales, R.F, Paris, 1971, p 24.
- 4- رشدي عبده حنين، بحوث ودراسات في المراهقة، دار المطبوعات الجديدة، مصر، 1983، ص 61.
- 5- بديع محمد القاسم، علم النفس المهني بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2001، ط1، ص 176-177.
- 6- Festinger et Kauty, Maurice Angers, Initiation à la Méthodologie des Science humaines, ed casbah université Algérie, 1997, p 57.
- 7- دي بولد فان دالين، ترجمة نبيل نوفل، منهاج البحث في التربية وعلم النفس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1989، ص 73.
- 8- عبد الحفيظ المقدم، الإحصاء والقياس النفسي والتربوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 78.
- 9- محمد عبد الحليم منسي، سهير كامل أحمد، أسس البحث العلمي في المجالات النفسية والاجتماعية والتربوية، مركز الإسكندرية للكتب، مصر، 2002، ص 415.

تضمين التعلم الخدمي ومشروعاته في كتب التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط

د. نبيل عتروس

قسم علم النفس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة باجي مختار - عنابة

ملخص

هدفت الدراسة إلى تحديد أهم مشروعات التعلّم الخدمي الواجب توافرها في كتب التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط، والتعرف على تلك المشروعات المتضمنة فعلياً في تلك الكتب. استخدم في منهج الدراسة أسلوب تحليل المحتوى لكتب التربية المدنية الأربعة لمرحلة التعليم المتوسط للعام الدراسي 2014/2013. أسفرت نتائج الدراسة على بناء قائمة بمشروعات التعلّم الخدمي الواجب توافرها في تلك الكتب احتوت واحداً وثلاثين (31) مشروعاً. تبين بعد تحليل تلك الكتب قلة المشاريع الهادفة إلى التطوير، وافتقارها إلى خطة واضحة المعالم من حيث الإعداد والتخطيط والتنفيذ.

الكلمات المفاتيح: تعلم خدمي، مشروعات التعلم الخدمي، مواطنة، تربية مدنية، تعليم متوسط.

*L'inclusion des projets de l'apprentissage et ses services
dans les livres d'éducation civique du cycle moyen*

Résumé

L'étude vise à déterminer les projets d'apprentissage -service les plus importants que doivent contenir les livres d'éducation civique du cycle moyen, et à identifier les projets réellement contenus dans ces livres. L'approche utilisée est la méthode d'analyse du contenu des quatre livres d'éducation civique du niveau de l'enseignement moyen pour l'année scolaire 2013/2014. Les résultats ont révélé une mise en liste de (31) projets d'apprentissage service que doivent contenir ces livres. Il a résulté après l'analyse de ces livres le manque de projets visant le développement, ainsi que l'absence d'un plan clair qui détermine la façon de préparer, de planifier et de mettre en œuvre ces projets.

Mots-clés : Apprentissage, service, projets d'apprentissage, service, citoyenneté, éducation civique, enseignement, moyen.

Including service learning and its projects in civic education books to the middle school level

Abstract

The study aimed to identify the most important Service-Learning projects that should be available in the books of civic education for middle school level, and to identify these projects actually contained in these books. As a study approach, the content analysis method of the four Civic Education Textbooks to the middle school level for the 2013/2014 academic year was used. The study ended up with the construction of the Service Learning projects list that should be available in those books which contained (31) projects. It was found that, after the analysis of these books, the projects aiming to development are deficient, as there is no clear plan in terms of preparation, planning and implementation.

Key words: Service learning, service learning projects, citizenship, civic education, middle school.

مقدمة

إن حب الإنسان لوطنه، وارتباطه به مسألة فطرية وغريزة بشرية لا يمكن إنكارها. وتنمية المواطنة في نفوس الأفراد لا يكون إلا بالتربية، فإذا كانت التربية العامة تستهدف إعداد الإنسان للتكيف تكيفا سليما مع البيئة المحيطة به اجتماعيا وطبيعيا، فإن التربية الوطنية تستهدف إعداد الإنسان ليعيش في مجتمع معين، ويتكيف تكيفا سليما مع نظمه وقوانينه، ويتفاعل معه بتقديم واجباته نحوه، وأخذ حقوقه منه.

وتتعدد المؤسسات التي تشكل المواطنة وتنميتها عند الفرد، كالأ أسرة والمؤسسات الدينية، وجماعة الرفاق، ومجموعة العمل، والمدرسة التي تنفرد عن غيرها بالمسؤولية الكبيرة في تنمية المواطنة، وتشكيل شخصية المواطن والتزاماته؛ وذلك من خلال المناهج الدراسية المختلفة في جميع المراحل التعليمية، والتي يعد منهاج التربية المدنية واحدا منها. ولا شك أن التربية على المواطنة بأبعادها المتنوعة، وإعداد الناشئة الصالحة لا يمكن أن يتم بمعزل عن خدمة المجتمع، بل لا بد من ربط المنهج المدرسي بمجتمع الطلاب الذين يعيشون فيه، وجعلهم يساهمون من خلال تعلمهم في خدمة مجتمعهم المحلي مما يعود بالفائدة الكبرى والنفعة العميم على الطلاب أنفسهم ومجتمعهم.

1. التعريف بالبحث:

1.1. مشكلة البحث وأسئلته:

تواجه التربية اليوم في مجتمعات كثيرة تحديات متعددة، لعل أخطرها ما يعرف بالعولمة التي تحمل في طياتها تهديدا كبيرا لكل المجتمعات - خاصة - مع ثورة المعلومات التي اختصرت الزمان والمكان، ورفعت الحواجز والحدود مما سمح بانتقال كثير من الأفكار والمعتقدات، وكاد يقضي على الخصوصية في كثير من المجتمعات، وهو ما انعكس سلبا على مقومات المواطنة والانتماء والولاء لدى أفراد تلك المجتمعات.

من جهة أخرى، شهد العالم في العقود الأخيرة من القرن الماضي سلسلة من الأحداث والتطورات والظواهر التي أسهمت في إحداث التغيير في كثير من دول العالم، خاصة مع تنامي موجة العنف والتطرف التي أرقط الطبقة السياسية، واستحوذت على عناية المفكرين والتربويين، الذين رأوا أن الحل الأنجع والطريقة القوية للخروج من ذلك المأزق إنما يكون بنشر ثقافة المواطنة التي تشكل حصنا حصينا، ودرعا واقيا لكل تلك الأفكار والأنساق الفكرية المنحرفة. ولا شك أن المدرسة هي المحضن التربوي الأنسب لغرس قيم المواطنة الصالحة لدى الناشئة من خلال المناهج التربوية المختلفة التي تعمل في انسجام وتكامل لإعداد الفرد والمواطن الصالح الملتزم بحقوقه وواجباته، والساعي لخدمة مجتمعه والمشاركة فيه بجد وإتقان، كمؤشر على تغلغل معاني المواطنة الصالحة، والانتماء والولاء الصادق للوطن في كيانه.

وهو ما أكدته وزارة التربية الوطنية عندما أقرت منهاج التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط، ويهدف أساسا إلى تنمية الإحساس بالمصلحة العامة واحترام القانون وحقوق الإنسان، وتكوين الفرد تكوينا اجتماعيا وحضاريا، يؤهله للعيش مواطناً صالحاً يشعر بمسؤوليته، واعيا بالتزاماته، عضواً كامل الحقوق في المجتمع الذي يساهم في بنائه، يدرك ما له من حقوق وما عليه من واجبات، متشعب بشخصيته الوطنية، منفتح على القيم العالمية، قادر على التكيف مع الوضعيات، ومجابهة المشاكل التي تواجهه في حياته اليومية⁽¹⁾.

إن المساهمة في بناء المجتمع، وتربية التلاميذ والطلاب على تلك المعاني يستلزم أن تكون المادة التعليمية المقدمة لهم ذات طابع عملي يتطلب مشاركة الطلاب بشكل مباشر في قضايا المجتمع الذي يعيشون فيه، لا

سيما وأن المرحلة العمرية لطلبة التعليم المتوسط مناسبة للبدء في القيام بأعمال خدمية في المجتمع، ناهيك عن المهارات والخبرات الجيدة التي يكتسبونها من وراء ذلك.

غير أن الملاحظ على منهاج التربية المدنية والطرق المتبعة في تدريسه غلبة الأساليب التقليدية كالإلقاء والمناقشة، وقلّة توظيف الأنشطة اللاصفية التي تركز على تفاعل الطالب مع بيئته الاجتماعية، ومشاركته في مجتمعه بشكل عملي مباشر؛ وهو ما دفع الباحث إلى إجراء هذه الدراسة لمحاولة الكشف عن طبيعة المشروعات الخدمية المناسبة لمرحلة التعليم المتوسط، ومدى توافرها حقيقة في منهاج التربية المدنية. وبالتحديد حاولت الدراسة الإجابة عن السؤالين الآتيين:

1- ما هي أهم مشروعات التعلم الخدمي الواجب توافرها في كتب التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط؟

2- ما هي مشروعات التعلم الخدمي المتضمنة فعليا في تلك الكتب؟

2.1. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث فيما يأتي:

- تناول موضوع التربية على المواطنة كبعد رئيسي من أبعاد التنمية البشرية، ومدى تضمين المنهاج التربوي لقيم المواطنة من خلال الأنشطة والمشاريع الخدمية.
- إبراز أهمية التعلم الخدمي والحاجة إلى ممارسته من خلال المنهاج التربوي.
- مساعدة المعلمين في تحسين طرق تدريسهم وأنشطتهم التعليمية بأساليب تؤكد التفاعل بين الطلبة وبيئاتهم.
- مساعدة المفتشين التربويين في توجيه المعلمين إلى أهمية توظيف مشاريع التعلم الخدمي وضرورة ربطها بالعملية التعليمية.
- إمكانية الإفادة من قائمة المشروعات الخدمية المقترحة في تطوير الوحدات الدراسية للمنهاج وتطويرها حسب الحاجة.

3.1. التعريفات الإجرائية:

- **مشروعات التعلم الخدمي:** هي إحدى طرق التدريس الحديثة التي تهدف إلى دمج التعلم الأكاديمي للطلاب مع خدمة المجتمع من خلال توحيد أهداف التعلم مع أهداف خدمة المجتمع، بحيث تؤدي هذه الطريقة إلى تحقيق المنفعة للطلاب والمجتمع⁽²⁾.

ويقصد بها إجرائيا في هذه الدراسة: مجموعة المشروعات المقترحة الواردة في أداة الدراسة، وعددها (31) مشروعا تتعلق بالتعلم الخدمي لطلبة مرحلة التعليم المتوسط.

- **كتب التربية المدنية:** هي الكتب التي تم إقرارها من قبل وزارة التربية الوطنية في الجزائر لتلاميذ الصف الأول والثاني والثالث والرابع المتوسط، والتي تم تدريسها لهم خلال العام الدراسي 2014/213.

- **مرحلة التعليم المتوسط:** وهي المرحلة التي تلي مرحلة التعليم الابتدائي حسب أنظمة وزارة التربية الوطنية في الجزائر، وتشمل الصف الأول والثاني والثالث والرابع.

- **الانتماء الوطني:** هو اتجاه يشعر من خلاله الفرد بالفخر والاعتزاز لكونه جزءا من هذا الوطن، مؤكدا مشاعره سلوكيا بالتزامه بالقيم والمعايير والقوانين التي تعلي من شأن الوطن، والتطلع إلى معرفة كل ما هو خاص بموضوع انتمائه⁽³⁾.

ويعرف إجرائيا: بأنه شعور التلميذ في مرحلة التعليم المتوسط بأنه جزء من جماعة ينتسب إليها، مما يولد فيه شعورا بالفخر والاعتزاز الذي يدفعه إلى المشاركة الإيجابية الفاعلة في بناء مجتمعه بالالتزام بالحقوق والواجبات، وممارسة جميع القيم والعادات.

4.1. حدود البحث:

- اقتصر البحث على تحليل كتب التربية المدنية للصفوف الأربعة من مرحلة التعليم المتوسط.
- تمت الدراسة خلال الفصل الأول للعام 2014 بولاية عنابة.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة:

1.1. الإطار النظري:

1.1.1.2. المواطنة:

تعد المواطنة من القضايا التي تفرض نفسها عند معالجة أي بعد من أبعاد التنمية والإصلاح والتطوير بشكل عام، حيث تعنى بالانخراط في النسيج الاجتماعي من خلال الجماعات والمؤسسات والتنظيمات التطوعية التي تربط المواطنين بحياة مجتمعهم.

1.1.1.2. مفهوم المواطنة:

يتلخص مفهوم المواطنة في كونها نظاما متكاملا مبنيا على حقوق الفرد وواجباته التي تقوم عليها العلاقة بين هذا الفرد ومجتمعه الذي يعيش فيه. ويمكن النظر إلى هذا المفهوم من خلال ثلاثة أبعاد هي:

- **المواطنة من حيث هي نشاط سياسي:** المواطنة والديمقراطية صنوان ووجهان لعملة واحدة بينهما عروة وثقى لا انفصام لها. فالمواطنة حقوق وواجبات يرتبها القانون لأفراد المجتمع ويضمن مباشرتها للجميع بدون أي تمييز، ويشكل إقرارها وممارستها ركيزة للديمقراطية بوصفها نظاما للحكم يلزم أن يكون للفرد صوت مسموع في دوائر صنع القرار.

- **المواطنة من حيث هي وضع قانوني:** العلاقة بين الشعب والدولة هي ما يطلق عليه علاقة المواطنة، وكل مواطن في الدولة الحديثة له مثل غيره من الحقوق وعليه من الواجبات مثل ذلك.

- **المواطنة من حيث هي حس ثقافي:** المواطنة تعني التسامح والاحترام وقبول الآخر والتقدير للتنوع الثقافي. إن ترسيخ مبدأ التسامح يرسخ مبدأ المواطنة، فهو يقتضي مبدأ العدل وعدم التحيز⁽⁴⁾.

2.1.1.2. التربية على المواطنة:

لا يمكن أن تتحقق معاني المواطنة بقرار سياسي محض، إنما تأتي من خلال التربية عليها عبر المؤسسات المختلفة. وتبرز أهمية ذلك باعتبارها عملية متواصلة لتعميق الحس بالواجب تجاه المجتمع، وتنمية الشعور بالولاء والانتماء للوطن والاعتزاز به، وغرس الاتجاهات الوطنية والتفاهم والتعاون بين المواطنين، واحترام النظم والتعليمات، وتعريف الناشئة بمؤسسات بلدهم ومنظمتهم.

إن التربية على المواطنة هي البوابة الهامة الموصلة إلى المواطنة، وعليها تقع مسؤولية إعداد الطلاب كي يصبحوا مواطنين صالحين أكفاء.

تتضمن التربية على المواطنة تنمية معرفة الفرد بمجتمعه وتفاعله إيجابيا مع أفرادها بشكل يساهم في تكوين مواطنين صالحين متمكنين من الحكم على ما يعترضهم داخل مجتمعهم وخارجه. وهي بهذا تبحث حقوق وواجبات المواطن عندما يدخل في علاقة مع مواطنين آخرين خارج نطاق الوطن⁽⁵⁾.

وقد حدد (Engle and Ochoa, 1988) أربعة أهداف رئيسة لمنهج التربية الوطنية التي ينبغي تحقيقها في أي مرحلة من مراحل التعليم وهي:

- **المعارف الأساسية:** بإكساب الطلاب المعارف والحقائق عن تاريخ دولتهم وأمجادهم وكيانها وأنظمتها السياسية.

- **الاتجاهات:** ويتم بغرس حب واحترام القوانين والأنظمة والقيم والعادات التي توجد في المجتمع، وتعلم المهارات الاجتماعية في كيفية التعامل مع الآخرين واحترام حقوقهم والتسامح وحب العمل ومساعدة الغير.

- **المهارات:** ومنها مهارات التفكير وحل المشكلات التي تساعد على فهم ومناقشة قضايا المجتمع ومشكلاته، وتعلم أسس التفكير السليم في التعامل مع كافة شؤون الحياة ومستجداتها.

- **المشاركة:** بأن يعمل الطلاب في مجتمعهم لتطبيق المعارف والاتجاهات والمهارات التي تعلموها على الواقع، والإسهام بقدراتهم وخبراتهم في خدمة مجتمعهم⁽⁶⁾.

ومن المؤكد أن تربية المواطنة هي خلاصة جهود مؤسسات المجتمع المختلفة، وأنه لا يمكن تعلمها بشكل كلي في الكتب والمقررات الدراسية؛ لأن طبيعتها تستلزم الممارسة العملية التي تتم داخل المؤسسة التربوية أو خارجها، لأنها عملية مستمرة تتطلب تكوين المواطن وتنمية وعيه بنظام حقوقه وواجباته، وترسيخ سلوكه، وتطوير مستوى مشاركته في دينامية المجتمع الذي ينتمي إليه بطريقة فعالة، يرتقي به إلى تمثل سلوك المسؤولية شكلا ومضمونا.

وفي هذا السياق تؤكد وايد (Wade, 2000) على أن المواطنة تقوم على أساس العمل في المجتمع المدني، وبالتالي فإن تدريس التربية الوطنية والمدنية لن يكون ذا معنى دون المشاركة المدنية. ووفقا لأنجل (Angle) فإن عدم ربط المناهج الدراسية بالحياة اليومية بصورة عملية يتعارض مع الأسس التي تقوم عليها نظرية بناء مناهج الدراسات الاجتماعية. لذلك تذهب بلاسر (Blasser, 2011) إلى أن تحقيق التربية الوطنية والمدنية لغرضها الرئيسي والمتمثل في "إيجاد المواطن الصالح" سيكون صعب المنال دون توظيف مشروعات التعلم الخدمي في التدريس، كونها تلعب دورا جوهريا في تعزيز الكفاءات المدنية والمشاركة المجتمعية، وتعويد الطلبة على صنع القرارات الواعية، والتعاون مع بعضهم البعض، ومع الشركاء في المجتمع المحلي⁽⁷⁾.

2.1.2. التعلم الخدمي:

بدأت فكرة التعلم القائم على خدمة المجتمع في الدول الغربية منذ عهد "جون ديوي" عام 1916 في كتاباته عن التعلم الظرفي "المكاني"، حيث اعتبر التعلم نتيجة للتفاعل بين الفرد والبيئة، كما ركز على أهمية "التعلم بالخبرة" الذي يركز على التعلم النشط من خلال التجربة والتفكير وحل المشكلات خارج غرفة الصف. لذلك يعد التعلم الخدمي أحد أشكال التعليم التجريبي، الذي يقوم بربط الأنشطة الخدمية والمناهج الدراسية⁽⁸⁾.

1.2.1.2. مفهوم التعلم الخدمي: هو طريقة تدريسية تهدف إلى تنمية معلومات واتجاهات الطلاب وإكسابهم مهارات مختلفة بمشاركتهم الفاعلة في مجتمعهم المحلي، بحيث تكون هذه المشاركة مبنية على خبرات تعليمية

منظمة ومدروسة لتحقيق احتياجات المجتمع المحلي، وإيجاد التعاون بين المدرسة وهذا المجتمع، وتكامل المنهج المدرسي، وإيجاد الوقت المناسب للملاحظة والتفكير وكتابة ما رآه أو عمله الطلاب من نشاطات مصاحبة يتطلبها التعلم الخدمي، وتهيئة الفرصة لاكتساب الطلاب مهارات أكاديمية جديدة في مواقف حقيقية تتعلق بحياتهم ومجتمعهم المحلي، وتعزيز ما تم تدريسه في الصف عن طريق دفع عملية التعليم والتعلم إلى خارج المدرسة، وتطوير حسن الاهتمام والرعاية بالآخرين⁽⁹⁾.

يتضح من التعريف أن التعلم الخدمي يقوم على أربعة عناصر رئيسة هي: الطالب والمنهاج المدرسي والمعلم والمجتمع المحلي، كما يعتمد التعلم الخدمي على الخبرة وتفاعل الطالب مع المجتمع وتقديم خدمة له، مما يدعم المنهج الدراسي في تحقيق أهدافه وغاياته.

2.2.1.2. أهمية التعلم الخدمي وفوائده:

أوضحت الدراسات التي أجريت في الدول التي تتبنى مفهوم التعلم الخدمي أنه يساهم في حصول الطلبة على درجات أكثر ارتفاعاً مما كانوا يحققونه سابقاً، ويعمق من زيادة إحساس الطالب بالآخر من خلال تفاعله واحتكاكه بمجتمعهم، ويساعد في بناء شخصية الفرد وتأكيد ثقته بنفسه، ويمنحه الشعور بالقدرة على تقديم أي خدمة أو مساهمة مفيدة لمجتمعهم. كما يعين على اكتشاف الفرد لقدراته ومهاراته التي قد لا تظهر إلا في إطار مواقف عملية حقيقية، إضافة إلى أنه يحقق نوعاً من التواصل الإنساني والاجتماعي بين الأفراد.

ومن الفوائد الناجمة عن اشتراك الطلبة في المشروعات الخدمية: اكتساب مهارة القيادة والتواصل، ومهارات التعامل مع الآخرين، وقيم المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى فهم أعمق للمحتوى الأكاديمي وشعور بمتعة التعلم والدراسة مع إحساس بالرضا عما يقومون به من مساعدة حقيقية للمجتمع⁽¹⁰⁾.

ويشير (Alt and Medrich, 1994; Chechoway, 1996) إلى أهمية التعلم الخدمي في تطوير قدرات الطلاب وإكسابهم العديد من المهارات الأكاديمية والاتجاهات الإيجابية والتي من أهمها: مهارات التعلم والتفكير الناقد، والتعاطف مع الغير وتقبل الآخر، وتطوير المهارات الخاصة بالعمل الخدمي وخفض المشكلات السلوكية عند الطلاب، ومهارات حل المشكلات والتنمية الأخلاقية والتسامح واحترام الذات، وتسهيل العمل الوظيفي⁽¹¹⁾.

يتضح مما سبق أوجه أهمية التعلم الخدمي في تعزيز تعلم الطلاب داخل المدرسة وخارجها، كما يتبين دوره الواضح في تطوير اتجاهات الطلاب إيجابياً نحو تحصيلهم ومجتمعهم ومستقبلهم. غير أن هذا لا يعني عدم وجود صعوبات قد تحول دون تحقيق هذه الفوائد، منها مثلاً عدم ملاءمة وانسجام محتوى المناهج والخبرات المرتبطة بمشروع التعلم الخدمي المطبق، أو عدم رغبة بعض الطلبة في المساهمة في تلك المشروعات وغيرها؛ مما يحتم على القائمين على المشروع الخدمي الحرص على حسن الاختيار، بحيث يراعي المشروع الخصائص النمائية للطلبة، ويلبي احتياجات المجتمع الحقيقية، مع تحديد الأهداف التعليمية والخدمية بدقة، وأن تتكامل الخدمة مع المهارات الأكاديمية والمحتوى التعليمي، إلى جانب التنسيق المسبق مع مؤسسات المجتمع الراغبة في تقديم يد المساعدة، وتوضيح مسؤوليات ومهام جميع الأطراف المعنية بالمشروع.

3.2.1.2. خطوات التعلم الخدمي:

يمكن تلخيص خطوات التعلم الخدمي التي يجب الأخذ بها عند استخدامه كما يأتي:

- الإعداد: وذلك بمراعاة أهداف المشروع، وزمنه، ووسائله، واحتياجاته اللازمة، وطبيعته، وعلاقته بالمنهج المدرسي، وكيفية مشاركة الطلبة، وتقويم تعلمهم.

- التعاون: وذلك بالنظر إلى مدى قدرات الطلبة ومؤهلاتهم في التعامل مع المجتمع والتعاون معه، وطبيعة المهارات التي يحتاجونها وكيفية استخدامها.

- الخدمة: ويقصد بها بناء الاتجاهات والعلاقات والوسائل الممكنة حتى يتمكن الطالب من الاندماج في المجتمع. وهناك نوعان من الخدمة:

* الخدمة المباشرة التي تتطلب العمل والمشاركة الفعلية مع الآخرين في المدرسة والمجتمع المحلي لتنفيذ الأعمال التي يتطلبها المشروع، ومن ذلك: البحث في المكتبة، القراءة والكتابة وإعداد التقارير، أسلوب حل المشكلات، اللقاءات والمقابلات الشخصية، الملاحظة والنقد، الواجبات الفردية والجماعية، التخطيط للبرامج، المشاركة والعمل في المجتمع.

* الخدمة غير المباشرة: ويقصد بها العمل المطلوب لأي مشروع.

واستنادا إلى نموذج أهداف التعلم الخدمي الذي أعده الباحثان (Joseph Kahne and Joel Westheimer, 1996) حيث قسما مشاريع التعلم الخدمي من حيث أهدافها إلى قسمين: مشاريع تهدف إلى المساعدة وأخرى إلى التطوير. ويظهر الفرق بينهما في أن هدف المساعدة يعمل على بناء الاتجاهات الإيجابية عند الطلاب نحو المجتمع وحب العمل التطوعي والعطاء ومساعدة الغير والتحمل والصبر في خدمة الوطن، بالإضافة إلى تطوير قدرات الطلاب وإكسابهم مهارات التفكير الناقد ودعم التعلم القائم على الخبرة الحقيقية في المجتمع. أما هدف التطوير فيركز على الاتصال المباشر بالمجتمع والعناية بالآخرين، وهذا يتطلب دخول الطلاب ومشاركتهم في واقع المجتمع، ومعايشة ظروفه والعمل في نشاطات خدمية مختلفة، حيث يتم تجميع عملية الاستقصاء والبحث الناقد مع العمل⁽¹²⁾.

- ربط المشروع بالمنهج: وذلك باختيار المشروعات ذات الصلة بمحتوى مناهج التربية الوطنية والمدنية، وأن تلبى تلك المشروعات حاجة الطلبة والمجتمع المحلي.

- التأمل والتفكير: وتتعلق بالبحث والتأمل الجيد فيما يتم القيام به من مشروعات من أجل إدراك معنى الأشياء التي يقوم بها الطلبة من خلال خبراتهم وممارساتهم في الواقع.

- الاحتفال: بانتهاز الفرصة لعمل دعاية للمشروع، وتقديم الشكر لكل من ساهم فيه، والحصول على دعم جديد للمشروعات المستقبلية.

- التقويم: وفيه يُقوَّم الطلبة ما تعلموه من المشروع وفق الأهداف المحددة وبما يتفق مع المنهج، وإجراء بعض التعديلات المستقبلية للمشاريع قصد تطويرها.

إن دمج التعلم الخدمي بالمنهج المدرسي، ووضع خطة محكمة ودقيقة لتنفيذ المشاريع ومتابعتها وتقويمها بشكل متواصل كفيل بجعل التعلم الخدمي فعالا ومؤثرا⁽¹³⁾.

2.2. الدراسات السابقة:

- دراسة ماركوس وزملاؤه (Markus; Howard & King, 1993)⁽¹⁴⁾ التي هدفت إلى معرفة أثر التدريس في الفصول الدراسية ي لدى الطلاب. استخدم المنهج التجريبي؛ حيث طبقت

الدراسة على (9) مجموعات وزعت إلى مجموعات ضابطة وتضم (7) مجموعات، وأخرى تجريبية ضمن مجموعتين من طلاب مقرر العلوم السياسية في المرحلة الجامعية، وتم تدريس المجموعات الضابطة عن طريق المحاضرة. بينما كانت المجموعتان التجريبيتان تتعلمان عن طريق المشاركة في مجموعة الخدمات المتنوعة في المجتمع، مثل وضع المرشدين في الملاجئ ومراكز البيئة في المجتمع. وكان من أبرز النتائج أن الطلبة الذين مارسوا التعلم الخدمي كانوا أفضل من أولئك الذين تعلموا عن طريق المحاضرة في تحصيلهم العلمي.

- دراسة سالم علي سالم القحطاني (2002)⁽¹⁵⁾ التي هدفت إلى التعرف على آراء مشرفي ومعلمي التربية الوطنية حول أهمية التعلم الخدمي في تدريس التربية الوطنية والصعوبات التي تحول دون استخدامه، كما هدفت إلى تقصي إمكانية تضمين التعلم الخدمي في منهج التربية الوطنية من خلال بعض المشروعات المقترحة. وقد أعد الباحث استبانة لمسح آراء العينة، واستخدم أسلوب تحليل المحتوى. وأظهرت النتائج اتفاق عينة الدراسة بنسبة 86% على أهمية التعلم الخدمي في تدريس التربية الوطنية، كما أظهرت نتائج تحليل المحتوى لكتب التربية الوطنية في المرحلة الثانوية بالمملكة العربية السعودية إمكانية تنفيذ مشروعات التعلم الخدمي ضمن منهج التربية الوطنية، لاسيما تلك المشروعات ذات الأهداف التطوعية والتطويرية. إلى جانب وجود بعض الصعوبات التي تحول دون استخدام التعلم الخدمي بشكل فعال كذلك المتعلقة بالعبء التدريسي عند المعلمين، وكثرة الموضوعات المراد تدريسها.

- دراسة عبد الله المعقل (2004)⁽¹⁶⁾ التي هدفت إلى تحليل واقع أنشطة التعليم في مقررات التربية الوطنية في مراحل التعليم بالمملكة العربية السعودية من حيث إعدادها وأنواعها وتوزيعها. استخدم الباحث أسلوب تحليل المحتوى لكتب التربية الوطنية. وأظهرت النتائج في شقها التحليلي وجود (277) نشاطا تعليميا في مقررات التربية الوطنية موزعة على اثني عشر نوعا من الأنشطة. كما بينت النتائج وجود مجموعة من أنشطة التعلم الخدمي المتوفرة في المقررات منها إعداد الصحف والنشرات ودعوة الضيوف وتقديم الخدمات الميدانية.

- دراسة فخري خضر (2010)⁽¹⁷⁾ التي ركزت على بيان أهم مشروعات التعلم الخدمي الواجب توافرها في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا، والتعرف على تلك المشروعات المتوفرة فعليا في الكتب. وقد قام الباحث ببناء قائمة بمشروعات التعلم الخدمي التي ينبغي توافرها في كتب التربية الوطنية والمدنية في المرحلة الأساسية العليا احتوت على (27) مشروعا، كما تبين من نتائج تحليل الكتب الثلاثة المقررة قلة مشروعات التعلم الخدمي المتضمنة فيها إذ بلغ عددها (7) مشروعات فقط، إلى جانب عدم وجود اختلاف بين توزيع تلك المشروعات في كتب التربية الوطنية والمدنية لصفوف المرحلة الأساسية العليا (الثامن والتاسع والعاشر).

- دراسة حامد عبد الله طلافحة (2012)⁽¹⁸⁾ التي هدفت إلى الكشف عن درجة توظيف معلمي مادة التربية الوطنية والمدنية بالمرحلة الأساسية العليا لمشروعات التعلم الخدمي في التدريس، ومعرفة أهم المعوقات التي تحول دون تنفيذها. وتكون أفراد الدراسة من جميع معلمي ومعلمات مادة التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا في مدارس مديرية تربية إربد الأول والثانية، وبلغ عددهم (131) معلما ومعلمة. وأعد الباحث أداة مكونة من جزئين: الأول لقياس درجة توظيف المعلمين لمشروعات التعلم الخدمي. والثاني لقياس المعوقات التي تحول دون تنفيذها. وأظهرت النتائج أن درجة توظيف المعلمين لمشروعات التعلم الخدمي جاءت بدرجة منخفضة،

وأن درجة المعوقات التي تحول دون تنفيذ تلك المشروعات كبيرة، كما أظهرت النتائج وجود أثر لمتغيرات: الجنس والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة في درجة توظيف مشروعات التعلم الخدمي وبين معوقات تنفيذها.

يتضح من الدراسات السابقة أن أغلبها استخدم أسلوب تحليل المحتوى عدا دراسة Markus & all, (1993) التي استخدم فيها المنهج التجريبي. وتتفق هذه الدراسة التي عنيت بالكشف عن طبيعة مشروعات التعلم الخدمي المتوافرة حقيقة في كتب التربية الوطنية والمدنية مع (دراسة المعقل 2004) و (فخري خضر 2012)، أما دراسة (سالم القحطاني 2002) فقد اهتمت بإمكانية تضمين مشروعات التعلم الخدمي في منهج التربية الوطنية. كما تتقاطع الدراسة الحالية مع دراسة (سالم القحطاني 2002) ودراسة (حامد طلافحة 2012) ودراسة (فخري خضر 2012) في اقتراح مشروعات خدمية يمكن إنجازها وتكون مناسبة للمرحلة موضوع الدراسة. كذلك يلاحظ ندرة الدراسات التي اهتمت بمشروعات التعلم الخدمي بشكل عام وخاصة على المستوى الجزائري إذ لم يعثر الباحث - في حدود علمه- على دراسة استهدفت رصد واقتراح مشروعات تعلم خدمي لمرحلة التعليم المتوسط، وهو ما يعد إضافة من شأنها إثراء البحث العلمي في هذا المجال.

3. الطريقة والإجراءات:

1.3.1. منهج البحث:

استخدم الباحث أسلوب تحليل المحتوى للكتب الدراسية لمناسبتها طبيعة الدراسة.

2.3. مجتمع البحث وعينته:

تكون مجتمع البحث من جميع كتب التربية المدنية لمرحلة التعليم العام في الجزائر للعام الدراسي 2013/2014، وعددها (12) كتابا تمتد من الصف الأول ابتدائي وحتى الصف الثالث ثانوي. أما العينة فقد اقتصر على كتب التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط (الأول والثاني والثالث والرابع) للعام الدراسي 2013/2014، ويتكون كل كتاب من مجموعة من المجالات التي تتضمن كل واحدة منها عددا من الوحدات والموضوعات، التي سيأتي ذكرها لاحقا.

3.3. أداة البحث:

قام الباحث بإعداد قائمة بمشروعات التعلم الخدمي المناسبة لتلاميذ التعليم المتوسط، وذلك بالرجوع إلى الأدب التربوي والدراسات التي اهتمت بالموضوع لاسيما (دراسة Wade والقحطاني 2002 وخضر 2012 وطلافحة 2012). وقد بلغ عدد المشروعات المقترحة (31) مشروعا.

1.3.3. صدق الأداة:

تم عرض الأداة بصورتها الأولية على اثنين من أساتذة جامعة باجي مختار بعنابة والمنتمين إلى قسم علم النفس وعلوم التربية لإبداء آرائهما؛ حيث تم الأخذ بملاحظتهما حول بعض الأمور الشكلية مع إبقاء عدد المشروعات كما هي.

2.3.3. ثبات الأداة:

استخدم الباحث أسلوب الاتساق الزمني؛ حيث قام بتحليل المحتوى وإعداد قائمة أولية بمشروعات التعلم الخدمي، ثم قام بإعادة التحليل لمحتوى الكتب الأربعة بعد أسبوعين من التحليل الأول دون الرجوع إلى القائمة

الأولى. وبعد مقارنة القائمتين أجرى بعض التعديلات المتعلقة بصياغة وعدد المشروعات؛ حيث استقرت القائمة النهائية على (31) مشروعا.

4.3. المعالجة الإحصائية:

استخدم الباحث التكرارات والنسب المئوية للتعرف على مدى تضمين مشروعات التعلم الخدمي في كتب التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط.

4. عرض النتائج ومناقشتها:

- النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما هي أهم مشروعات التعلم الخدمي الواجب توافرها في كتب التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط؟

قام الباحث بمراجعة الأدب التربوي والدراسات التي اهتمت بموضوع التعلم الخدمي ومشروعاته وكيفية بنائها من حيث تخطيطها وتنفيذها في المراحل التعليمية المختلفة بشكل عام، مع التركيز على المرحلة العمرية موضوع الدراسة، التي تتميز بخصائص معينة ينبغي مراعاتها عند رصد المشروعات التي تناسبها، إلى جانب الاطلاع على المقررات الدراسية وما حوته من موضوعات مختلفة. وقد روعي في مشروعات التعلم الخدمي الواجب توافرها تلك التي تهدف إلى التطوير، بأن تكون ذات طبيعة عملية صرفة، وذلك بإشراك الطلبة بشكل مباشر في أعمال ميدانية تتطلب النزول إلى المجتمع المحلي وإنجاز أشياء ملموسة تتناسب مع طبيعة الموضوعات المقررة، مما يساعد على تطبيق المعارف والاتجاهات والمهارات التي تعلموها على الواقع، والإسهام بقدراتهم وخبراتهم في خدمة المجتمع.

وفيما يأتي بيان لقائمة المشروعات المقترحة والمناسبة، موزعة على الصفوف الأربعة مع المجالات والموضوعات المقررة لها كما وردت في كتب التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط.

جدول (1): مشروعات التعلم الخدمي الواجب توافرها في كتب التربية المدنية للصف الأول متوسط

الرقم	مشروعات التعلم الخدمي	الوحدات التعليمية	المجالات
1	- دعم المكتبة المدرسية بمجموعة من الكتب والمجلات والقصص المستعملة	- هياكل المؤسسة التعليمية	الحياة الجماعية في المؤسسة التعليمية
		- النظام الداخلي يحدد مهام الجماعة التربوية في المؤسسة التعليمية	
2	- القيام بحملة توعوية حول ضرورة المحافظة على ممتلكات المدرسة وعدم تخريبها، والتركيز على موضوع الكتابة على الجدران والطاولات	- أعرف حقوقي وأؤدي واجباتي	
		- التعاون مع جمعية أولياء التلاميذ في مساعدة بعض التلاميذ المحتاجين بتقديم هدايا رمزية لهم	
3	- التعاون مع جمعية أولياء التلاميذ في مساعدة بعض التلاميذ المحتاجين بتقديم هدايا رمزية لهم	- لجمعية أولياء التلاميذ قانون ينظمها	
		- دور جمعية أولياء التلاميذ في المؤسسة التعليمية	
4	- المشاركة في دورة لحفظ القرآن الكريم بأحد مساجد الحي أو إحدى الجمعيات الثقافية والاجتماعية لترسيخ معاني	- الهوية الشخصية	
		- عناصر الهوية ووثائقها	

المواطنة		التدين كعنصر من عناصر الهوية الشخصية	
	- مصلحة الحالة المدنية		
	- الجنسية		
	- المواطنة	5	- تنظيم ندوة حوارية لإبداء الرأي حول بعض القضايا والمشكلات التي يواجهها التلاميذ على مستوى المدرسة والبيئة المحلية واقتراح حلول لها
	- ممارسة المواطنة		
البيئة والتراث	- البيئة وعناصرها الأساسية	6	- المشاركة في حملة لنظافة الحي أو بعض المساجد المجاورة
	- البيئة وسط حساس ومهدد	7	- الإفادة من المخلفات المنزلية كالورقية منها والبلاستيكية وتقديمها إلى بعض المصانع لإعادة استثمارها وتدويرها
	- حماية البيئة مهمة الجميع	8	- المشاركة في بستنة المساحات الخضراء على مستوى المدرسة والبيئة المحلية
	- يمثل التراث الهوية الشخصية للأمة	9	- إقامة معرض صور للتعريف ببعض الحرف والصناعات التقليدية ودعوة بعض الحرفيين للتحدث عنها لدعمها وتشجيعها
	- أهمية التراث		
	- تصنيف التراث وحمايته	10	- المشاركة في إنتاج الأعمال اليدوية وتشجيعها كمصدر من مصادر زيادة الدخل لدى أفراد المجتمع

جدول (2): مشروعات التعلم الخدمي الواجب توافرها في كتب التربية المدنية للمصف الثاني متوسط

المجالات	الوحدات التعليمية	مشروعات التعلم الخدمي	الرقم
القيم الاجتماعية	- الأسرة والمجتمع	1 - المشاركة في إصلاح ذات البين بتسوية منازعات بين بعض الأطفال من الأقارب أو الجيران	1
	- العادات والتقاليد	2 - إجراء مقابلات فردية مع بعض الأطفال والشباب المتأثرين بالتقاليد الغربية، والعمل على إقناعهم بضررها، مع التأكيد على ضرورة الاعتزاز بالهوية الشخصية، وكتابة تقرير عن ذلك	2
	- التضامن والتعاون	3 - زيارة دور المسنين ومحاوره بعضهم وتقديم هدايا رمزية لهم	3
الهوية والمواطنة	- الهوية الوطنية	4 - التدريب على استخدام اللغة العربية الفصيحة داخل الحرم المدرسي لتعميق معاني الهوية الوطنية في بعدها اللغوي	4
	- الرموز الوطنية رموز السيادة		
	- الحقوق والواجبات أساس ممارسة المواطنة	5 - المشاركة في ندوة حوارية حول الحق في التربية الأسرية السليمة ونبذ العنف ضد الأطفال، مع دعوة الأولياء لحضورها	5

		6 - إقامة مسرح للعرائس حول ظاهرة عمالة الأطفال ونبذ استغلالهم اقتصاديا لتأكيد الحق في التعلم وبيان خطورة التسرب المدرسي	
المؤسسات الخدمائية	- البلدية الخلية الأساسية في التقسيم الإداري الجزائري		
	- البريد والمواصلات وسيلة للاتصال والتواصل		
	- المحكمة جهاز قضائي ابتدائي		
الديمقراطية والمسؤولية	- المسؤولية في المحيط	7 - توزيع مطويات حول أهمية الالتزام بالقواعد المرورية وبيان الآثار الوخيمة لمخالفتها مع المساهمة في تنظيم حركة المرور بالتنسيق مع أعوان الأمن	
	- الانتخاب أداة من أدوات الديمقراطية	8 - التوعية بالمشاركة في الانتخابات المحلية أو البرلمانية أو الرئاسية	
	- المجلس الشعبي البلدي		
العلم والعمل	- الأمية خطر على المجتمعات	9 - المشاركة في برنامج لمحو الأمية لدى أبناء المجتمع المحلي	
	- العلم أساس ازدهار المجتمعات	10 - المشاركة في دورة تدريبية لتعلم أساسيات استخدام الحاسوب أو أحد برامجها	
	- العمل أداة من أدوات الرقي وبناء الحضارات	11 - مزاولة العمل في عطلة الصيف لدى بعض المؤسسات أو الخواص ولو بأسعار رمزية	
		12 - زيارة بعض المصانع وكتابة تقرير عن منتجاتها لنشر الوعي حول أهمية دعم المنتجات الوطنية وشرائها	
البيئة والصحة	- التلوث يهدد البيئة وصحة الإنسان	13 - إعداد برنامج للتوعية بطرق الوقاية من الأمراض المعدية	
	- الحفاظ على البيئة مسؤولية الجميع		
	- الماء والصحة	14 - إعداد نشرة حول تلوث المياه والأمراض المنقولة بسببها وطرق الوقاية منها	

جدول (3): مشروعات التعلم الخدمي الواجب توافرها في كتب التربية المدنية للصف الثالث متوسط

المجالات	الوحدات التعليمية	مشروعات التعلم الخدمي	الرقم
المؤسسات العمومية والخدمائية	- الولاية - الأملاك العمومية - الضمان الاجتماعي	- عيادة المرضى في المستشفيات الحكومية والخاصة وتقديم الهدايا لهم	1
الحياة	- الحوار	- المشاركة في ندوة حوارية حول قضية أسرية أو اجتماعية	2

الديمقراطية		يقع فيها النزاع، والتدريب على استخدام أسلوب الحوار وآدابه لحلها بطريقة سلمية	
	- الجمعيات	- الانخراط بإحدى الجمعيات الثقافية والاجتماعية، وبيان أوجه النشاطات التي تمارسها والإنجازات التي حققتها على مستوى الولاية	3
	- المجلس الشعبي الولائي		
الإعلام والإتصال	- وسائل الإتصال	- كتابة مقال للتعريف بالوطن وأمجاده وإنجازاته، وإرساله إلى إحدى المجالات العربية التي تعنى بالطفولة على المستوى المحلي أو الدولي	4
	- وسائل الإعلام		
	- من وسائل الإعلام التثقيفية	- المشاركة في مسابقة "أحسن قارئ" تحت إشراف المدرسة، لدعم ونشر ثقافة القراءة	5
المواطن والقانون	- المواطن والقانون		
	- الآفات الاجتماعية	- المشاركة في إقامة يوم دراسي حول مخاطر التدخين والمخدرات ومدى استفحال الظاهرة بين طلاب المرحلة المتوسطة	6
	- المجلس القضائي	- زيارة الأحداث في مراكز الإصلاح وكتابة تقرير عنهم وعن مشكلاتهم	7
المواطن والاستهلاك	- التغذية أساس الصحة	- المشاركة في دورة رياضية تنظمها المدرسة بالتنسيق مع بعض النوادي الرياضية تحت شعار "العقل السليم في الجسم السليم"	8
	- الماء هو الحياة - الطاقة مادة حيوية	- إقامة معرض صور لترشيد استهلاك الماء والطاقة	9
الجزائر والمجتمع الدولي	- الهلال الأحمر الجزائري	- زيارة مقر الهلال الأحمر الجزائري، ودعم جهود القائمين عليه بالكلمة الطيبة وتقديم تبرعات رمزية	10
		- المشاركة في جمع الألعاب والألبسة المستعملة وتقديمها لبعض الأسر من فقراء الحي	11
	- اليونيسيف		
	- تمثيل الجزائر في الخارج		

جدول (4): مشروعات التعلم الخدمي الواجب توافرها في كتب التربية المدنية للصف الرابع متوسط

الرقم	مشروعات التعلم الخدمي	الوحدات التعليمية	المجالات
1	- المشاركة في الاحتفال بالمناسبات الوطنية والإشادة بتاريخ الوطن وأبطاله مع إقامة معرض للصور يبرز الإنجازات العلمية والثقافية للوطن	- المجتمع الجزائري	الدولة
		- الدولة الجزائرية	والمجتمع
		- الدستور الجزائري	الجزائري

		- الإدارة والمواطن	
سلطات الدولة الجزائرية		- السلطة التنفيذية	
		- السلطة التشريعية	
		- السلطة القضائية	
		- المحكمة العليا	
حقوق الإنسان	2	- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	- زيارة مراكز العناية بذوي الاحتياجات الخاصة وتقديم العون لهم
	3	- خروقات حقوق الإنسان	- العمل في حملة لجمع التبرعات لمرضى القلب والسرطان تنظمها إحدى الجهات الرسمية
	4	- الأمن والسلم	- المشاركة في دورة تدريبية لتعلم الإسعافات الأولية
الحياة الديمقراطية	5	- حرية التعبير	- المشاركة في ندوة حوارية لإبداء الرأي حول بعض القضايا المدرسية التي هي مثار جدل لدى الطلاب وإفساح المجال أمامهم للتعبير عنها بكل ديمقراطية
		- العمل النقابي	
		- الأحزاب السياسية	
العلم والتكنولوجيا	6	- العلم وتطور المجتمعات	المشاركة في إقامة عرض مسرحي حول الإدمان على الإنترنت ومساوئ استخدامه وسبل الوقاية منه
		- التكنولوجيا والبيئة	
		- المكتبة وثقافة المواطن	
وسائل الإعلام والاتصال		- الصحافة	
		- الأقمار الصناعية والاتصال	
		- الأنترنت	
الجزائر والمجتمع الدولي		- هيئة الأمم المتحدة	
		- منظمة اليونسكو	
		- جامعة الدول العربية ومنظمة الأليكو	
		- منظمة المؤتمر الإسلامي	

يلاحظ من قائمة المشروعات المقترحة أنها بلغت (31) مشروعاً منها (10) مشاريع للصف الأول بنسبة 32.25%، و(14) مشروعاً للصف الثاني بنسبة 45.16%، و(11) مشروعاً للصف الثالث بنسبة 35.48%، و(6) مشروعاً للصف الرابع بنسبة 19.35%، كما يلاحظ عدم تساوي هذه المشروعات في عددها بين صف وآخر، وذلك لطبيعة الموضوعات والدروس المقررة؛ حيث غلب على بعضها - خاصة تلك المقررة في السنة الرابعة- الطابع النظري الذي يستهدف تعريف وتزويد الطالب بمجموعة من المعلومات والمعارف حول بعض المسائل، على خلاف بعض الوحدات التي اشتملت على أكثر من مشروع لطبيعتها العملية. غير أن الوحدات التي لم يقترح لها مشروع في القائمة السابقة قد ذكر لها - في أغلبها- ما يناسبها من المشروعات المنصوص عليها في كتب التربية المدنية المقررة والتي تهدف إلى المساعدة وبناء الاتجاهات الإيجابية لدى الطلبة. كما

يلاحظ إمكانية تكرار بعض المشروعات التي تنتمي لصف معين في صفوف أخرى لا سيما إذا تقاربت الوحدة التعليمية مع طبيعة المشروع المقترح.

- **النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:** ما هي مشروعات التعلم الخدمي المتضمنة فعليا في كتب التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط؟

قام الباحث بإجراء مسح لكتب التربية المدنية الأربعة، مركزا على الأنشطة والتدريبات المرافقة لموضوعات تلك الكتب؛ حيث لاحظ وجود نوعين من الأنشطة: أحدها يهدف إلى التقويم الذاتي الذي يركز على ترسيخ المفاهيم والمعلومات التي تم تقديمها على مستوى الدرس أو الوحدة الإدماجية. والثاني يهدف إلى تكليف الطلاب ببعض الأعمال والبحوث التي من شأنها بناء الاتجاهات الإيجابية نحو خدمة المجتمع والاتصال به. وتندرج هذه الأنشطة ضمن الأنشطة اللاصفية التي يقوم بها المتعلم خارج القسم لممارسة مختلف مكتسباته في الوضعيات والمواقف المناسبة، إما لأغراض تعليمية جديدة أو لأهداف تنقيفية، أو لأغراض اجتماعية في أوساط مختلفة. وهي تمثل امتدادا طبيعيا للنشاطات الصفية، تكملها وتدعمها، كما تعد فضاءات مناسبة جديدة للمتعلم، يوظف فيها كفاءاته المختلفة، المعرفية أو السلوكية⁽¹⁹⁾. ومن ثم يمكن إدراج تلك الأنشطة اللاصفية في خانة مشاريع التعلم الخدمي الهادفة إلى المساعدة. وقد بلغت في مجملها (63) مشروعا منها (8) مشاريع للسنة الأولى، و(13) للسنة الثانية، و(19) للسنة الثالثة، و(23) للسنة الرابعة. إلى جانب وجود مشروعين يهدفان إلى التطوير، أحدهما للصف الأول والآخر للصف الثاني. وبذلك يصبح إجمالي المشروعات (65) مشروعا.

وفيما يلي أمثلة لهذه المشروعات كما وردت موزعة على صفوفها ومجالاتها وموضوعاتها المقررة.

جدول (5): نموذج لبعض المشروعات المقررة كما وردت في كتب التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط وبيان هدفها

موزعة على صفوفها ومجالاتها ووحداتها التعليمية

الرقم	مشروعات التعلم الخدمي	الهدف	الوحدة التعليمية	المجالات	الصف
1	-زيارة مصلحة الحالة المدنية للبلدية ووضع بطاقة فنية لها، وإجراء مقابلة مع رئيسها	المساعدة	مصلحة الحالة المدنية	الهوية والمواطنة	الأول
2	-تقديم بعض الاقتراحات التي تساهم في تطوير العمل في المؤسسة التعليمية	التطوير	-هياكل المؤسسة التعليمية	الحياة الجماعية في المؤسسات التعليمية	الأول
3	- القيام بجمع مجموعة من الصور تمثل العادات والتقاليد لجهات مختلفة من الوطن	المساعدة	العادات والتقاليد	القيم الاجتماعية	الثاني
4	-زيارة مصنع قريب من المدرسة وإعداد بطاقة فنية له مع إجراء تحقيق به لمعرفة علاقته بالبيئة	التطوير	الحفاظ على البيئة مسؤولية الجميع	البيئة والصحة	الثاني
5	-اختيار خمس جمعيات وبيان مجالات نشاطاتها	المساعدة	الجمعيات	الحياة الديمقراطية	الثالث

6	- البحث في القانون الداخلي للمدرسة عن مواد تنص على: الانضباط- والمواظبة وحسن المعاملة والاحترام	المساعدة	المواطن والقانون	المواطن والقانون	الثالث
7	- البحث في الدستور عن مواد أخرى تنص على واجبات وحقوق المواطنة	المساعدة	الدستور الجزائري	الدولة والمجتمع الجزائري	الرابع
8	- البحث عن المناطق التاريخية في الجزائر التي صنفتها منظمة اليونسكو ضمن التراث العالمي	المساعدة	منظمة اليونسكو	الجزائر والمجتمع الدولي	الرابع

يتضح من مشروعات التعلم الخدمي المدرجة في كتب التربية المدنية غلبة المشاريع الهادفة إلى المساعدة؛ إذ لم يتجاوز عدد المشروعات الهادفة إلى التطوير والمشاركة العملية في المجتمع سوى مشروعين. ولعل مرد ذلك راجع إلى عدم وضوح خطوات التعلم الخدمي للمعلمين، وعدم تعود القائمين على العملية التعليمية على مثل هذا النوع من الأنشطة التي تختلف في طبيعتها عن الأنشطة المعتادة التي لا تكلف كثير جهد. كما قد يرجع ذلك إلى بعض الصعوبات التي قد تعترض تنفيذ تلك المشروعات والتي منها على سبيل المثال لا الحصر:

- طبيعة الموضوعات التعليمية المطروحة في منهاج التربية المدنية قد لا تتفق جميعها مع مشروعات التعلم الخدمي.

- عدد الطلبة في الصف الواحد تحول دون القدرة على القيام بتلك المشروعات.

- عدم رغبة الطلبة في المشاركة بمشروعات التعلم الخدمي.

- قلة تعاون مؤسسات المجتمع المختلفة في تنفيذ مشروعات التعلم الخدمي.

من جهة أخرى قام الباحث بالاطلاع على منهاج التربية المدنية المعتمد لكل صف على حدة، فوجد أنه يركز على الأنشطة اللاصفية ويوليها عناية واهتماما، ويدعم كلا النوعين من المشاريع سواء الهادفة إلى التطوير أو إلى المساعدة، ويوجه الأستاذ إلى ضرورة الأخذ بها والعمل بها، مع إفساح المجال للأستاذ لاختيار ما يراه مناسباً. ومن أمثلة ذلك:

- إحياء المناسبات بعرض تمثيلات قصيرة أو نشاطات خاصة بها، كإقامة معرض صور وإلقاء محاضرات.

- زيارة المؤسسات التي ترعى المسنين (دور العجزة).

- زيارة المستشفيات لعيادة المرضى.

- زيارة المؤسسات العمومية الخدمية.

- زيارة الحدائق.

- زيارة المكتبات.

- تنظيم حوار مع الفرع النقابي للمؤسسة.

- تكوين الجمعيات⁽²⁰⁾.

والسؤال الذي يطرح: ما نصيب هذه المشاريع من التطبيق؟ وهل يتحمس جميع الأساتذة لتنفيذها ويبدلون

جهودهم لحمل الطلاب على المشاركة في خدمة مجتمعهم؟

لاشك أن الإجابة الدقيقة على هذا السؤال تستلزم إجراء دراسة علمية مستقلة لمعرفة الواقع عن كثب. ولكن الباحث يخشى من خلال ملاحظاته البسيطة التي ذكرت في مشكلة البحث أن عددا كبيرا من هذه المشروعات لا يعدو أن يكون حبرا على ورق، مما يدعو إلى إعادة النظر في مسألة التقويم والمجالات التي ينبغي التركيز عليها، مع ضرورة اعتماد هذه المشاريع كجزء من عملية التقويم الذي ينبغي أن يتجاوز حفظ المعلومات واستنكار المعارف النظرية إلى دمج الطالب في خدمة مجتمعه، من خلال مشاريع واضحة ودقيقة، تكفل بتقويم دقيق يضاف إلى تقويم الحصيلة النظرية التي حازها من قبل. وبهذه الطريقة يتم الجمع بين النظري والعمل في ترسيخ المواطنة وتعميق معاني الانتماء للوطن.

5. الاستنتاجات والتوصيات:

1.5. الاستنتاجات:

خلصت الدراسة إلى أبرز الاستنتاجات الآتية:

- تضمنت كتب التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط (65) مشروعا خدميا؛ منها (63) مشروعا يهدف إلى المساعدة، ومشروعان يهدفان إلى التطوير.
- تفقر المشروعات التي نص عليها منهاج كتب التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط إلى خطة واضحة المعالم من حيث الإعداد والتخطيط والتنفيذ، فهي لا تعدو أن تكون عناوين لمشروعات مقترحة فقط.
- إمكانية تنفيذ مشروعات التعلم الخدمي المقترحة وعددها (31) مشروعا، حسب خطوات واستراتيجيات طريقة التعلم الخدمي التي أوصت بها الأدبيات التربوية، وربط محتوى مقررات التربية المدنية في المرحلة المتوسطة بالمجتمع وظروفه، مما يعمق قيم المواطنة والشعور بالانتماء في نفوس الطلبة.

2.5. التوصيات:

- العمل على تطوير محتوى كتب التربية المدنية بما يساعد على مشاركة الطلاب في مجتمعهم مشاركة فاعلة.
- تضمين كتب التربية المدنية مشروعات التعلم الخدمي الهادفة إلى التطوير، على نحو ما تم اقتراحه في هذه الدراسة.
- إعداد دليل مشروعات التعلم الخدمي يتضمن بالتفصيل خطواته ومراحل تنفيذه، بدءا بالتخطيط وانتهاء بالتقويم.
- إدراج مشروعات التعلم الخدمي ضمن المجالات التي يشملها تقويم الطالب.
- إقامة دورات تدريبية للمفتشين والمعلمين حول إعداد وتنفيذ مشروعات التعلم الخدمي.
- إجراء دراسة تتعلق بواقع تطبيق مشروعات التعلم الخدمي المنصوص عليها في المنهاج وكتب التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط والصعوبات التي تواجهها.
- إجراء دراسات مماثلة تشمل المراحل التعليمية الأخرى.

هوامش ومراجع البحث:

- 1- وزارة التربية الوطنية، منهاج التعليم المتوسط، الجزائر، جوان 2013، ص 44.
- 2-Conrad, D ; & Hedin, D. School-based community service : What we know from research and theory. Phi delta kappan , 1991, 72 (10), p 743.

- 3- سكر البريدي وعلي حسن، دور الصحافة والإذاعة في تنمية الانتماء للوطن، رسالة ماجستير، معهد الدراسات العليا للطفولة، عين شمس، القاهرة، 2003، ص 237.
- 4- منى كرم عبيد، المواطنة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، 2006، ص 20-22.
- 5- بسام محمد أبو حشيش ، دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظات غزة، مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، جانفي 2010 ، 14 ، (1)، ص 260.
- 6- سالم علي سالم القحطاني، التربية الوطنية، مكتب التربية العربي لدول الخليج،(د.ت)، ص 36. www.abegs.org
- 7- حامد عبد الله طلافحة ، درجة توظيف معلمي مادة التربية الوطنية والمدنية بالمرحلة الأساسية العليا لمشروعات التعلم الخدمي في التدريس، والمعوقات التي تحول دون تنفيذها، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، الأردن، 2012، مجلد 8، عدد (4)، ص 346.
- 8- Govekar, M & Rishi, M . Service learning: Bringing real. World education in to the B-school classroom. Journal of education for business, 2007, 83(1), 3-10.
- 9- سالم بن علي الوهابي، ربط منهج التربية الوطنية في مرحلة الثانوية بالمجتمع من خلال مشروعات التعلم الخدمي، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض ص 8 الموقع الإلكتروني www.shatharat.net
- 10- Tomkovick, C ; Lester, S ; Flunker , L ; & Wells, T. Linking collegiate service-learning to futur volunteerism : Implications for nonprofit organisations nonprofit management & Leadership, 2008, 19 (1), p 3.
- 11- سالم علي سالم القحطاني، مرجع سبق ذكره، ص 11.
- 12- سالم علي سالم القحطاني، تضمين التعلم الخدمي ومشروعاته في منهج التربية الوطنية بالمرحلة الثانوية بالمملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، العلوم التربوية، السعودية، 2002، م15، ص 85-86.
- 13- سالم علي سالم القحطاني، المرجع السابق، ص 14.
- 14- Markus, G; Howard, J & King, D. Integrating community service and classroom instruction enhances learning: Results from and experiment educational. Evaluation and policy analysis, 1993, 15 (4), p 410.
- 15- سالم علي سالم القحطاني، مرجع سبق ذكره.
- 16- عبد الله المعقل، تحليل أنشطة التعلم في مقررات التربية الوطنية بالمملكة العربية السعودية ووجهة نظر المعلمين تجاهها. مجلة دراسات تربوية واجتماعية، السعودية، 2004، 10، (3)، ص 79.
- 17- فخري خضر، تضمين مشروعات التعلم الخدمي في كتب التربية الوطنية للمرحلة الأساسية العليا. مجلة كلية التربية، جامعة بنها، القاهرة، 2010، 23 (90)، ص 33.
- 18- حامد عبد الله طلافحة، درجة توظيف معلمي مادة التربية الوطنية والمدنية بالمرحلة الأساسية العليا لمشروعات التعلم الخدمي في التدريس، والمعوقات التي تحول دون تنفيذها. المجلة الأردنية في العلوم التربوية، الأردن، 2012، مجلد 8، عدد (4)، ص 345.
- 19- وزارة التربية الوطنية (2013)، منهاج التعليم المتوسط، جوان 2013، الجزائر ن، ص 49-50.
- 20- وزارة التربية الوطنية، مرجع سبق ذكره.

دور المركز الوطني للدراسات والبحوث في المعلومات العلمية والتقنية في التأسيس لمجتمع المعرفة بالجزائر:

مشروع النظام الوطني للتوثيق عبر الخط

الزبير بلهوشات

قسم علم المكتبات، معهد علم المكتبات والتوثيق

جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2

مخلص

تهدف هذه الدراسة إلى عرض أهم نماذج مشاريع البحث في الإعلام العلمي والتقني في الجزائر ألا وهو النظام الوطني للتوثيق عبر الخط. هذا الأخير هو من إنشاء المركز الوطني للدراسات والبحوث في الإعلام العلمي والتقني. يعتبر هذا المنتج لبنة أساسية في تشكيل بنية تحتية تكنولوجية لخدمة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ومن ثمة بناء مجتمع المعرفة في الجزائر. تقدم في دراستنا هذه عرضا تحليليا لتجربة الجزائر في مجال تطوير المجتمع إلى مجتمع للمعرفة عبر التعامل مع نتائج البحث العلمي والاقتصاد الجديد المبني على المعرفة.

الكلمات المفتاحية: مجتمع المعرفة، بحث علمي، مركز البحث، نظام وطني للتوثيق عبر الخط، الجزائر.

Le rôle du centre national d'études et de recherche en information scientifique et technique dans la fondation de la société de la connaissance en Algérie: projet du système national de documentation en ligne

Résumé

Cette étude vise à présenter l'un des projets de recherche les plus importants dans le domaine de l'information scientifique et technique en Algérie, à savoir le système national de documentation en ligne. Ce dernier est développé par le centre national d'études et de recherches en informations scientifique et technique et est considéré comme un élément essentiel de l'infrastructure et, par là, l'instauration d'une société de la connaissance en Algérie. Ce travail de recherche présente une analyse de l'expérience de l'Algérie dans le développement d'une société de la connaissance qui manipule les résultats de la recherche scientifique et la nouvelle économie fondée sur la connaissance.

Mots-clés: Société du savoir, recherche scientifique, centre de recherche, système national de documentation en ligne, Algérie

The role of the national center for studies and research in scientific and technical information in the foundation of the knowledge society in Algeria: project of the national online documentation system

Abstract

This study aims to present one of the most important research projects in the field of scientific and technical information in Algeria, namely the national online documentation system. The latter is created by the national center for studies and research in scientific and technical information. His product is considered an essential element in the creation of the technological infrastructure to serve the higher education sector and the scientific research and hence the establishment of a knowledge society in Algeria. This research presents an analysis of the experience of Algeria in the development of a knowledge society that manipulates the results of scientific research and a new economy based on knowledge.

Key words: Knowledge society, scientific research, research center, a national system for documentation on line, Algeria.

مقدمة

دخلت خدمة الإنترنت أول مرة في الجزائر عام 1993 عن طريق مركز الدراسات والبحث في المعلومات العلمية والتقنية (Cerist) وهو مركز للأبحاث تابع للدولة الجزائرية.

للمركز نشاطات كثيرة، منها:

* التكوين في مجال المعلومات العلمية والتقنية والمعلوماتية؛

* استحداث برمجية خاصة بتسيير نظم المعلومات (برمجية "سناجب")؛

* وضع النظام الوطني للتوثيق عبر الخط.

وقد اخترنا هذا المنتج الأخير كي يكون موضوعا لدراسة مخرجات المركز كمساهمة فاعلة في مجتمع المعرفة المنشود.

إن مجتمع المعلومات هو الهدف الذي تعمل الدولة الجزائرية على بلوغه. وللوصول إلى هذا الهدف استحدثت أهم مؤسسة وضعت تحت تصرفها وسائل وإمكانيات مالية وموارد بشرية وسياسات للبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والإعلام العلمي والتقني. هذه المؤسسة هي مركز الدراسات والبحث في المعلومات العلمية والتقنية التي اهتمت خاصة بجمع ومعالجة ونشر المعلومات العلمية والتقنية لصالح الباحثين والأساتذة والطلبة والمؤسسات التعليمية والجامعات. نحاول، في هذا البحث، التطرق لبعض معالم هذه الجهود والسياسات.

أسباب اختيار الموضوع:

ينبع اختيارنا لهذا الموضوع من إحساسنا بأهميته خاصة في ظل التطورات التكنولوجية والانفجار المعلوماتي الذي كان له الأثر البالغ على مجال البحث العلمي والتقني، وكنموذج لذلك على المستوى الوطني نتعرض بالدراسة والتحليل لمشروع البحث في الإعلام العلمي والتقني ألا وهو النظام الوطني للتوثيق عبر الخط، طوره مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (Cerist).

أما أسباب اختيارنا لهذا الموضوع دون غيره فنوجزها في الآتي:

- قلة البحوث في هذا الموضوع.

- الرغبة في إثارة الانتباه إلى أهمية ثقافة المعلومات ودور مهاراتها في بناء مجتمعات حديثة تتكيف مع اقتصاد المعرفة، وتحسن استثمار التكنولوجيا الرقمية.

- الإسهام في تقليص ظاهرة تشهدها الساحة الوطنية وهي قلة الإنتاج الفكري المنشور باللغة العربية في مجال ثقافة المعلومات والوعي المعلوماتي، مقارنة بغزارة الإنتاج الفكري الأجنبي في هذا الموضوع.

- طرح موضوع أصيل يمكنه أن يساهم في نشر مصطلح المعلومات العلمية والتقنية كمصطلح حديث ذي أبعاد مهمة وبارزة في بناء مجتمع المعرفة.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية قطاع المعلومات والمعرفة على مستوى مجتمع الباحثين ومن ثمة داخل المجتمع

ككل.

كما تستمد الدراسة أهميتها كذلك من النقاط الآتية:

- التحسيس بالدور الريادي الذي تلعبه مراكز البحث العلمي والتقني وذلك من أجل أن تولي الجهات المعنية الاهتمام بهذه المراكز؛

- تقديم دراسة تهدف إلى معرفة مكانة مركز الدراسات والبحث في الإعلام العلمي والتقني من خلال الخدمات التي يقدمها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لعرض مسار البحث العلمي بإبراز نشاطات مركز الدراسات والبحث في المعلومات العلمية والتقنية مع إلقاء الضوء على النظام الوطني الجزائري للتوثيق عبر الخط، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط الآتية:

- الوقوف على واقع مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني ومعرفة مدى تحسين خدماته كمركز.
- تقديم النظام الوطني للتوثيق عبر الخط وتبيان كيفية استغلاله كمستودع رقمي مؤسسي من طرف الباحثين.
- الكشف عن الآفاق المستقبلية والصعوبات التي تواجه المركز من خلال موقعه على شبكة الإنترنت.

إشكالية الدراسة:

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصال اليوم هي واقع حقيقي محتوم في كل مؤسسات البحث العلمي (جامعات، ومراكز بحث، ومخابر بحث، ومدارس عليا، ونظم معلومات...)، لا مفر منه في كل نشاطاتها.

انتقينا من بين أنواع هذه المؤسسات مراكز البحث في المعلومات العلمية والتقنية، التي تسمح فيها التكنولوجيات الحديثة برصد البيانات ومعالجتها وتوزيعها على اختلاف أوعيتها المكتوبة، المسموعة والمرئية، وذلك بالتغلب على عائق حجم المعلومات والتقليص من الوقت اللازم لتوزيعها. شهد مركز الدراسات والبحث في المعلومات العلمية والتقنية تطورات وتحولات جذرية، خاصة في ظل عالم عمت فيه النهضة التكنولوجية وفي وقت تحول فيه الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة وتقنياتها في ظل ثورة المعلومات.

يعتبر النظام الوطني الجزائري للتوثيق عبر الخط المنتج الأبرز لهذا المركز وهو جوهر دراستنا في هذا البحث، إذ إننا حاولنا تقديم هذا المنتج على أنه قاعدة أساسية يعتمد عليها في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، كما أنها أداة مهمة للوصول إلى مجتمع المعرفة الجزائري؛ ولتحقيق ذلك، تنطلق هذه الدراسة من التساؤلات الآتية:

- ما هي الخدمات التي يوفرها المركز من خلال موقعه على شبكة الإنترنت؟
- ما هي خصائص تطبيق هذا النظام في مجال البحث العلمي وما مستوى هذا التطبيق؟
- ما هي آثار هذا النظام على مجتمع المعرفة المنشود؟

تساؤلات الدراسة:

- من خلال الإشكالية المطروحة انبثقت عدة تساؤلات نوجزها في ما يأتي:
- هل يعتبر المركز الوطني للدراسات والبحوث في المعلومات العلمية والتقنية خدمة تزويد الباحثين بالمعلومات العلمية والتقنية من أولويات عمله؟
- هل يقوم المركز بتسهيل الوصول إلى المعلومة العلمية والتقنية؟
- هل يقوم المركز بمبادرات في مجال صناعة تقنية المعلومات؟

- ما هي الخدمات التي يقدمها المركز من خلال النظام الوطني للتوثيق عبر الخط؟
منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع وتحليل المعلومات والبيانات التي تناولت التجربة الجزائرية في مجال تطوير المجتمع إلى مجتمع للمعرفة؛ فطبيعة الموضوع فرضت علينا بحثاً وتقيباً في الأدبيات والتراث النظري بواسطة التعامل مع نتائج البحث العلمي والاقتصاد الجديد المبني على المعرفة. كما تم استخدام المنهج الوثائقي في بناء القسم النظري بأجزائه وذلك بالاعتماد على مراجع علمية من كتب ودوريات ومواقع ويب.

الجزء الأول: مركز الدراسات والبحث في المعلومات العلمية والتقنية ودوره في بناء مجتمع المعرفة في الجزائر
أولاً: ضبط المفاهيم ومصطلحات الدراسة:

1.1 المعلومات والمعرفة:

المعلومات هي جملة البيانات والدلالات والمعارف والمضامين التي تتصل بالشيء أو الموضوع، وتساعد المهتمين بالتعرف عليه والعلم به. فالمعلومات إذن توضح مفهوم الشيء وتعطيه قدره، وتوضح سماته وخصائصه وتبين استخداماته ووظائفه⁽¹⁾.

أما المعرفة فهي أساساً مجموعة المعاني والمعتقدات والأحكام والمفاهيم والتصورات الفكرية التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولات متكررة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به، تمثل حصيلة أو رصيد خبرة ومعلومات ودراسة طويلة يملكها شخص ما في وقت معين⁽²⁾.

إن المعرفة هي عملية تمثيل للحقائق وهي أمر شخصي بالنسبة للإنسان بحيث تتجسد في شخصيته، فهي مسألة شخصية خصوصية أما المعلومات فهي على العكس من ذلك عامة ويمكن الحصول عليها⁽³⁾.

المعلومة أساسية لكنها ليست أكثر أهمية من المعرفة، أي أننا بدون معلومة يستحيل علينا تصور معرفة لكن يمكننا أن نتصور معلومة بلا معرفة. فالمعرفة، إذن، هي مجموعة المعلومات مضاف لها المحاكمة العقلية.

2.1 مجتمع المعرفة:

هو مصطلح جديد ظهر في النصف الثاني من القرن العشرين وواقع بدأت كثير من الدول تعيشه وأمل تسعى إليه كثير من الدول للانتفاع به ولتتحول له ولا يزال مفهوم مجتمع المعرفة غير واضح المعالم بشكل تام. لذا فهناك العديد من التعريفات لمجتمع المعرفة نذكر منها:

*هو ذلك المجتمع الذي اعتمد أساساً على المعلومات وتقنيات المعلومات والتكنولوجيا الحديثة وأصبحت المعلومات فيه لازمة لكل فرد وتعاضم دورها في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والعلمية والاجتماعية.

*هو المجتمع الذي يعتمد أساساً على المعلومات الوفيرة كمورد استثماري وكسلعة إستراتيجية وكخدمة كما أنها أيضاً مصدر للدخل القومي ومجال للقوة العاملة⁽⁴⁾.

*هو مجتمع تتاح فيه الاتصالات العالمية، وتنتج فيه المعلومات بكميات ضخمة، كما توزع على نطاق واسع، وتؤثر أيما تأثير على الاقتصاد.

*هو المجتمع الذي يعتمد في تطوره بصفة رئيسية على المعلومات والحاسبات الآلية وشبكات الاتصال أي أنه يعتمد على التكنولوجيا الفكرية، تلك التي تضم سلعا وخدمات جديدة مع التزايد المستمر للقوة العاملة للمعلوماتية

التي تقوم بإنجاز وتجهيز ومعالجة ونشر وتوزيع وتسويق هذه السلع (المعلومات) والخدمات (الجمع والمعالجة والتخزين والإتاحة).

ومما سبق يتضح لنا أنه يوجد أكثر من تعريف لمجتمع المعرفة وجميعها تدور حول أن المعلومات هي أساس لهذا المجتمع ولا بد من تواجدها في المجتمع ووجود من يستطيع التعامل معها سواء أكان منتجا لها أم مستهلكا.

ثانيا: المركز الوطني للدراسات والبحث في المعلومات العلمية والتقنية:

1.2 التعريف بالمركز:

مركز البحوث والدراسات في الإعلام العلمي والتقني هو مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي. أنشئ بموجب المرسوم رقم 85-56 المؤرخ في 16 مارس سنة 1985.

بالإضافة للمقر المركزي بالجزائر العاصمة، يتكون المركز من مواقع إقليمية، مكاتب الربط ومراكز التوثيق لإقليمية ورعت جغرافياً على مستوى ثلاثة أعمدة رئيسية من التراب الوطني وتتواجد بالولايات الآتية: بجاية، وبومرداس، وتيزي وزو، وسطيف، وقسنطينة، وورقلة، ووهران.

ينظم مركز البحث والدراسات في المعلومات العلمية والتقنية في أقسام إدارية وتقنية وأقسام للبحث، تتكون مما يأتي⁽⁵⁾:

(1) - قسم الموارد البشرية والعلاقات الخارجية، ويتكفل بما يأتي:

- ضمان متابعة المسار المهني لمستخدمي المركز.

- تسيير الباحثين المشاركين والمدعويين إدارياً.

- تسيير الأنشطة الاجتماعية لمستخدمي المركز وترقيتها.

- المبادرة بعمليات تجنيد القدرات العلمية الوطنية.

يتشكل قسم الموارد البشرية والعلاقات الخارجية من المصالح الآتية:

* مصلحة المستخدمين والشؤون الاجتماعية.

* مصلحة التكوين المتواصل وتحسين المستوى وتجديد المعلومات.

* مصلحة العلاقات الخارجية والتعاون.

(2) - قسم المالية والمحاسبة والوسائل وتسيير المشاريع، ويتكفل بما يأتي:

- مسك محاسبة المؤسسة.

- مسك سجلات الجرد.

- ضمان الحفاظ على أرشيف المؤسسة وصيانتته.

- تسيير مشاريع البحث للمؤسسة إدارياً.

يتشكل قسم المالية والمحاسبة والوسائل وتسيير المشاريع من المصالح الآتية:

* مصلحة المالية والمحاسبة.

* مصلحة الوسائل والصيانة.

* مصلحة تسيير المشاريع.

(3) - قسم الإعلام العلمي والتقني والتجهيزات العلمية وتأمين نتائج البحث، ويتكفل بما يأتي:

- ترقية الإعلام العلمي والتقني في مجال تدخل المؤسسة واقتراح كل إجراء يسهل حصول المستعملين عليه.
 - وضع نظام ملائم للحفاظ على الأرشيف العلمي للمؤسسة.
 - اقتراح كل إجراء لإدماج النشرات العلمية للمؤسسة في المكتبة الافتراضية.
 - ضمان صيانة التجهيزات العلمية والتكنولوجية الموضوعة تحت تصرف هياكل البحث للمؤسسة.
 - يتشكل قسم الإعلام العلمي والتقني والتجهيزات العلمية وتأمين نتائج البحث من المصالح الآتية:
 - * مصلحة الإعلام العلمي والتقني والوثائق.
 - * مصلحة تثمين نتائج البحث.
 - * مصلحة التجهيزات العلمية.
 - تتكون أقسام البحث من:
 - (1)- قسم الشبكات مكلف بإنجاز دراسات وأعمال البحث العلمي والتطور التكنولوجي حول:
 - نشاطات الشبكات.
 - وضع آليات أمن للشبكات الإعلامية.
 - (2)- قسم نظام المعلومات وتقنيات الإعلام مكلف بإنجاز دراسات وأعمال البحث العلمي والتطور التكنولوجي حول:
 - تصميم نظم المعلومات.
 - تصميم وتسيير قواعد المعطيات وتقنيات الإعلام.
 - (3)- قسم البحث والتطوير في علم المعلومات مكلف بإنجاز دراسات وأعمال البحث العلمي والتطور التكنولوجي حول:
 - هندسة الأنظمة المكتبية والوثائقية.
 - تنظيم وتسيير الأنظمة المكتبية والوثائقية.
 - (4)- قسم نظريات وهندسة نظم الإعلام الآلي مكلف بالقيام بالبحوث الأساسية والتطبيقية في:
 - البحث عن المعلومات.
 - الأنظمة الموزعة والمتحركة.
 - أمن وجودة الخدمة.
- يمكننا تلخيص المهام الرئيسية لمركز البحث والدراسات في المعلومات العلمية والتقنية في النقاط الآتية:
- * وضع نظام وطني للمعلومات العلمية والتقنية.
 - * تطوير الشبكات القطاعية الجذرية وعلاقتها بالشبكات الإقليمية والدولية.
- 2.2 أهم نشاطات المركز وإنجازاته:**
- يقدم المركز العديد من الخدمات يمكننا إيجازها في الآتي⁽⁶⁾:
- خدمات مكتبة المركز .
 - الشبكات وخدمة الإنترنت.
 - الاستشارة وتقديم الخبرة.
- ومن المنتجات العلمية المعتمدة، يمكننا ذكر ما يأتي:

- مقالات الدوريات.
- نشر الكتب.
- الرسائل الجامعية.
- تقارير علمية.

من قواعد المعلومات التي أنتجها المركز أو أشرف على إنتاجها نذكر الآتي:

- الفهرس الجزائري للأطروحات (CAT).
- الفهرس الجزائري للدوريات (CAP).
- (ALGERIANA) وهي قاعدة معلومات تشمل كل النتاج الفكري المتعلق بالجزائر والمطبوع خارج البلد.
- (Algerian Scientific Abstract) ASA وهي قاعدة معلومات تشير وتحصي كل المطبوعات العلمية الجزائرية.
- (International Standard Serial Number) ISSN وهي قاعدة معلومات تشير إلى المطبوعات ذات الإصدار الدوري داخل الجزائر.
- البوابة الوطنية الإشارية للأطروحات (PNST) وهي خزان حصري لكل البحوث الجارية داخل الوطن والهدف منه تسريع عملية التثمين لمواضيع البحث وتسهيل الإيداع القانوني للرسائل الجامعية المناقشة كما انه يشير إلى كل الإنتاج العلمي في مجال الأطروحات.
- يمتلك المركز بُنى تحتية بيداغوجية تؤهله للإشراف على التكوين في مجالات ومستويات عدة ومنها:
- التكوين ما بعد التدرج التخصصي في الإعلام العلمي والتقني (على الخط).
- التكوين ما بعد التدرج التخصصي في الأمن المعلوماتي.
- أخيرا، للمركز عدد من البوابات، نذكر منها:
- ARN وموقعه هو: <http://www.arn.dz/>
- Wissal وموقعه هو: <http://www.wissal.dz/>
- Freesoft وموقعه هو: <http://freesoft.cerist.dz/>
- WebReview وموقعه هو: <http://www.webreview.dz/>
- Télé enseignement (E-Learning) وموقعه هو: <http://www.teleenseignement-univ.arn.dz/>
- NIC-DZ وموقعه هو: <http://www.nic.dz/>
- Wikayanet وموقعه هو: <http://www.wikayanet.dz/>
- BiblioUniv وموقعه هو: <http://www.dist.cerist.dz/bibliouniv/>
- IStEMAG وموقعه هو: <http://www.istemag.org>
- WebTV وموقعه هو: <http://webtv.cerist.dz/>
- Earn وموقعه هو: <http://www.earn.dz/>
- SNDL وموقعه هو: <https://www.sndl.cerist.dz/>

الجزء الثاني: النظام الوطني الجزائري للتوثيق عبر الخط

أولاً: نبذة عن حركة التطوير في قطاع المعلومات العلمية والتقنية بالجزائر:

1.1. واقع المعلومات العلمية والتقنية في الجزائر:

قامت منظمة اليونسكو بإجراء مهمة في الجزائر بطلب منها، وكان الهدف منها هو الكشف عن واقع المكتبات الجامعية بالجزائر والذي من خلاله يمكن استنتاج أو تقصي واقع المعلومات العلمية والتقنية. بينت هذه الدراسة أن حالة سير وعمل المكتبات سيئة ومدنية عن المستوى المنوط بها، قياساً بالإمكانات المادية والبشرية المتوفرة بالجامعات الجزائرية والتي يفترض فيها أن تحقق نتائج ذات مستوى أعلى وأفضل.

فحالة المكتبات الجامعية مرتبطة بعدة عوامل ومتأثرة بها، ومن هذه العوامل الظروف الاقتصادية السائدة في البلاد وهذا الأمر أثر وساهم في اختلال التوازن بين السوق العالمية للمعلومات العلمية والتقنية من ناحية إنتاجها واستغلالها، وبين الإمكانات المتوفرة بالمكتبات الجامعية الجزائرية مما أثر على إنتاجها ونوعيته. فسوء الظروف الاقتصادية والمادية الذي قد يؤدي إلى خفض ميزانيات المكتبات الجامعية سنوياً يؤدي حتماً إلى ظهور صعوبات ونقائص وزيادتها سنوياً⁽⁷⁾.

لمواجهة هذه الصعوبات وتخطيها على الجامعات الجزائرية إعادة النظر في سياستها البشرية، والعودة إلى الطرق التقليدية لتسيير ما هو موجود من إمكانات ووسائل وطاقات بشرية يمكن أن تستغل بطريقة أنجع وتفعيلها للنهوض بهذا القطاع. وذلك للوصول لوضع سياسة ناجحة للمعلومات العلمية والتقنية بالجامعات الجزائرية تتماشى مع الأوضاع الراهنة وحسن استغلال الإمكانات المتوفرة. والأرجح هو العمل على تجميع الإمكانات وتوحيد الطاقات والجهود بين مختلف المكتبات الجامعية على الصعيد الوطني بالتعاون فيما بينها على جميع الأصعدة الفنية والتنظيمية، والتشاك لتقاسم الأعباء، وتجاوز الصعوبات.

2.1. المعلومات العلمية والتقنية بالجامعة الجزائرية ومؤسساتها:

تلعب المعلومات العلمية والتقنية بالوسط الجامعي دور المحرك الرئيسي في جميع النشاطات، فهي عماد البحوث العلمية المنجزة من طرف الباحثين، والتحصيل الدراسي وإنجاز بحوث ومذكرات الطلبة، وتحضير الدروس والمحاضرات من طرف الأساتذة وكذا الملتقيات والمؤتمرات... ويجد الجميع ما يحتاجونه من المعلومات العلمية والتقنية في هذا الوسط بالمؤسسة الأم والتي تقوم بدور المجمع، والمعالج والمنتج بهذه المعلومات ألا وهي المكتبات بمختلف أنواعها حيث تضمن تلبية احتياجات مختلف شرائح مستخدميها بالجامعة.

كما توجد مؤسسات أخرى تقوم بدور فعال بالجامعة الجزائرية، فيما يخص استعمال وإنتاج المعلومات العلمية والتقنية، وتتمثل في مخابر البحث والتي تعتبر حديثة النشأة لكنها أظهرت فعاليتها بالنهوض بهذا القطاع في الجامعة. وفيما يلي سنتطرق لمؤسسات المعلومات المتواجدة بالجامعة الجزائرية.

تتمثل مؤسسات المعلومات العلمية والتقنية أساساً في المكتبات ومخابر البحث.

أ- المكتبات:

شأنها شأن بقية بلدان العالم توفر الجزائر عدة أنواع من المكتبات بجامعاتها أو المعاهد الكبرى. وتختلف هذه المكتبات حسب محتواها، ونوعية رصيدها وفئات مستعمليها.

ب- مخابر البحث:

هي نوع آخر من المؤسسات التي تهتم بالمعلومات العلمية والتقنية بالجامعة الجزائرية. حيث تمثل اللبنة الأساسية للبحث العلمي الأكاديمي، فهي تلعب دورا أساسيا في تداول وإنتاج المعلومات العلمية والتقنية. أسندت إليها مجموعة من المهام والأدوار لتحقيق وضمان نجاعة البحث العلمي بالمؤسسات الجامعية الجزائرية وسنذكر منها:

- إنجاز البرامج التي لها صلة بنشاط المخبر.

- رعاية وتنظيم تظاهرات علمية كالمؤتمرات، والندوات العلمية، وتعزيز سبل المشاركة فيها محليا وخارجيا⁽⁸⁾.
وعليه فمخابر البحث بالجامعة الجزائرية تعمل دور الموجه والقائد للبحث العلمي بما يتوافق مع الظروف المحلية والمحيط العلمي والتكنولوجي على الصعيد الوطني، والمحلي والعالمي.

ثانيا: تقديم النظام الوطني الجزائري للتوثيق عبر الخط:

تم إطلاق النظام الوطني للتوثيق على شبكة الإنترنت يوم الاثنين 31 أكتوبر 2011 بالجزائر وهي البوابة التي تشكل وسيلة ضرورية للبحث العلمي والحصول على المعلومات في حينها من طرف الأساتذة والطلبة الجامعيين. ستسمح للباحثين والطلبة في مرحلة ما بعد التدرج بإنجاز بحوثهم الببليوغرافية على شبكة الإنترنت طوال الأسبوع. كما يسمح النظام الوطني للتوثيق (www.sndi.cerist.dz) بالاطلاع على آلاف المقالات والكتب والمجلات المتخصصة وكذا تحميل الوثائق الضرورية لأعمال البحث.

وبهذا تنتقل الجامعة الجزائرية إلى مرحلة جديدة بفضل هذا النظام أي مرحلة ثورة تكنولوجيات الإعلام والاتصال مع إزالة الطابع المادي عن الوثائق.

وبهدف تطوير استعمال اللغة العربية وتسيلا لمهمة الباحثين فيها والذين غالبا ما لا يحظون بنفس التسهيلات مقارنة بنظرائهم الناطقين بالفرنسية أو الإنجليزية فقد تم وضع وحدة خاصة لتتكفل بترجمة جميع الإنتاج الوطني الموضوع على شبكة الإنترنت في هذا المجال.

لقد خصص عبر النظام الوطني للتوثيق على الخط ما يقارب 60 ألف بوابة يمكن للباحثين الجزائريين استخدامها من خلال الحصول على اسم وكلمة سر.

يدخل هذا النظام ضمن سلسلة الجهود التي يقوم بها المركز الوطني للدراسات والبحوث العلمية والتقنية بالتنسيق مع المديرية العامة للبحث العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتحسين محيط البحث وتوفير كل الوسائل والظروف المادية الملائمة في خدمة الباحثين الذين سيتمكنون من خلال هذا النظام الوطني من الإطلاع المباشر والسريع وفي كل وقت على كل ما يكتب وينشر في العالم الأمر الذي سيحل بشكل نهائي مشكل التوثيق الذي كثيرا ما أرق الأساتذة والباحثين.

يسمح النظام للباحثين وطلبة التخرج بتصفح جميع قواعد المعطيات التي أنجزت من طرف مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني ومنها الرصيد الوطني للأطروحات والرسائل الجامعية والمجلات العلمية الجزائرية.

قام المركز الوطني للدراسات والبحوث العلمية والتقنية بمعالجة جميع الأطروحات والرسائل المودعة في المكتبة لوضعها في متناول الطلبة والباحثين مما يقلل من مشاكل القرصنة. ومن مزايا النظام الجديد أنه يسمح لمستعمليه من الطلبة والباحثين باستعمال قواعد المعطيات عن بعد فتزول بذلك حواجز الزمان والمكان ويسمح لنا بأن نكون على علم بجميع ما نشر وما وضع في قواعد المعطيات العالمية وقت توفرها على الخط.

ويعد الجهاز همزة وصل بين الإنتاج العلمي للباحث ومراكز البحوث العالمية من أجل تثمين إنتاجهم العلمي؛ فهناك اتصالات دائمة بين الباحث والمخابر العالمية التي يتعامل معها في إطار بحوثه العلمية، وهذا من أجل تثمينها سواء في المجالات التابعة للمعاهد الجزائرية أو المجالات التابعة لمراكز البحوث العالمية. يهدف النظام الوطني للتوثيق إلى وضع الوثائق العلمية والتقنية في متناول الباحثين والطلبة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي. هناك نوعان من التوثيق أساسا:

- ما هو صادر بالخارج عن طريق الاشتراكات.
 - ما هو منتج على مستوى المؤسسات البحثية ومؤسسات التدريس في التعليم العالي والبحث العلمي.
- أما محتوى النظام فهو عبارة عن دوريات وقواعد بيانات ومحركات بحث غنية ومتنوعة لتمكين الباحثين من استعمال هذه المادة الأولية لتطوير البحث العلمي. ستكون العملية إطارا للتعريف بمستوى التعليم والبحث العلمي في الجزائر من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بشكل أساسي للتعريف بالإنتاج الفكري الوطني. يتم استغلال الموارد الرقمية للنظام الوطني للوثائق عبر الإنترنت وهي تمكننا من الحصول على كم هائل من محتوى المقالات والأبحاث العلمية من أرقى المجالات والدوريات العالمية في مختلف التخصصات وذلك بتتبع الخطوات التالية:

- 1- التقرب من إدارة المخبر الذي ينتمي إليه الباحث أو أمانة المكتبة المركزية للحصول على معلومات الدخول: اسم المستخدم وكلمة السر.
- 2- الدخول إلى الموقع <http://www.sndl.cerist.dz/login.php>
- 3- إدخال اسم المستخدم وكلمة السر الخاصة به (يمكنه تغيير كلمة السر بعد الدخول الأول).
- 4- الدخول إلى صفحة موارد على الخط *Ressource en ligne* ثم اختيار مجال البحث.
- 5- بعد الدخول يتأكد من وجود عبارة *Visiteur, CERIST* في أعلى الصفحة ثم الضغط على *connexion*.
- 6- إدخال البريد الإلكتروني للمستخدم وكلمة السر الخاصة به ثم التأكد من وجود العبارة *Nom et prénom* .CERIST

- 7- بعدها يمكن استغلال الموارد الرقمية واستخدامها في أبحاث وأنشطة المستخدم العلمية والبيداغوجية. أما قائمة موارد المعلومات العلمية والتقنية المتوفرة عبر هذا النظام فهي كالتالي (على سبيل المثال لا الحصر):

وعمرها قرن وربع القرن، تهتم بنشر أرقى ما ينتج في البحث العلمي في كل التخصصات العلمية والتقنية.



وتحلينا إلى النص الكامل للمجلات والجرائد ووقائع المؤتمرات والرسائل الإعلامية المنشورة من طرف Association for Computing Machinery (ACM).



تسمح قاعدة المعلومات هذه بالوصول للنص الكامل لـ 13 دورية في مجال الفيزياء والمنشورة من طرف American Institute of Physics (AIP) كما تسمح بالولوج الحر لـ 600 000 مرجع مستخلص في مجالات العلوم الفيزيائية والكيمياء والعلوم الهندسية.



ASTM Digital Library وتسمح بالوصول لكل منشورات ASTM العالمية (كتب ودوريات). تغطي منشورات ASTM Digital Library ذات الخبرة والصيت العالميين أكثر من 140 مجالا صناعيا على مجال زمني يتعدى الـ100 سنة.



وهي قاعدة بيانات باللغة الفرنسية تهتم بمجال العلوم الإنسانية والاجتماعية.



تشتمل قاعدة المعلومات "تقنيات المهندس" على أكثر من 53 موضوعا علميا محينا يمثل السلسلة العلمية والتقنية الأهم باللغة الفرنسية. ينشط بها أكثر من 3000 متخصص في مجالات الصناعة والبحث الأساسي و150 استشاريا يردون على أسئلة المشتركين مباشرة على الخط.



تمنح على الخط كل محتويات "الموسوعة الطبية الجراحية" (EMC) بما في ذلك المقالات المؤرشفة.



تعد قاعدة المعلومات Emerald Group Publishing، من إنتاج جامعة براد فورد سنة 1967، وهي من رواد النشر الجامعي (كتب ودوريات) في مجالات الأعمال والتسيير وظهور متمم في علم المكتبات والعلوم الاجتماعية والهندسة والألسنية والصوتيات.



هي المجلة العلمية متعددة التخصص الأكثر ذكرا حسب مجلة Journal Citation Reports 2010 Science Edition (Thomson Reuters, 2011). يبلغ معامل التأثير لها 363.101. يحسب معامل التأثير لمجلة ما بقسمة عدد الاستشهادات المرجعية لمدة سنة على أصل العناصر المنشورة في نفس المجلة خلال السنتين الماضيتين. وهو قياس مستقل من استحداث Thomson Reuters بفيلاذلفيا (الولايات المتحدة الأمريكية).



يشتمل منتج Elsevier على ثلاث قواعد للمعلومات ذائعة الصيت هي: CrossFire Beilstein, CrossFire Gmelin وقاعدة البيانات الخاصة ببراءات الاختراع في مجال الكيمياء، وخواص المواد العضوية واللا عضوية، والتفاعلات والتحاليل.



هو الناشر الأكبر والأنشط في مجال المعلومات العلمية الكيميائية في العالم. ينشر RSC Publishing منذ سنة 1841 مجموعة واسعة من الكتب الورقية والإلكترونية، وقواعد بيانات، ومجلات ودوريات تخصصية بعدد 38.



تعتبر SAGE Journals Online (SJO) النسخة المطورة لمنصة توزيع الدوريات على الخط لـsage. تسمح بالإطلاع على أكثر 560 دورية في مجالات عدة، منها: الأعمال، والعلوم الإنسانية، والعلوم الاجتماعية، والعلوم الدقيقة، والتكنولوجيا والطب.



ScienceDirect of Elsevier هي قاعدة تخصصية في مجالي العلوم والتكنولوجيا وتعتبر رائدة في هذا الميدان. تسمح بالوصول إلى 2000 مجلة، منها 1800 بالنص الكامل.



تعد قاعدة Scopus الأكبر في ميدان الاستشهادات والمستخلصات ذات الطابع الأكاديمي. تشتمل على معطيات حصرية في العلوم والتكنولوجيا والطب، تسمح بربط النص الكامل بالبيبلوغرافيا وبخدمة الإشارة السريعة.

OECD I Library هي بوابة إلكترونية خاصة بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE). تشمل 20 دراسة مرتبة ترتيبا موضوعيا للكتب و 24 دورية وقواعد بيانات إحصائية تتعلق بالمنظمة.

تشكل دوريات ووقائع المؤتمرات digital library SPIE موردا حصريا في ميادين البصريات والضوء وتقنيات الصورة.

هي منصة بحث تساعد على التحليل والتبادل السريع للمعلومات في ميادين شتى، منها العلوم البحتة والعلوم الاجتماعية والفنون والآداب؛ بها 23000 دورية، و 23000000 براءة اختراع، و 11000 تقرير علمي، و 700 مليون مرجع، ووثائق أرشيفية تعود إلى عام 1900. يعتمد أكثر من 20 مليون باحث من 90 دولة في بحوثهم على محتوى Web of knowledge.

إن مشروع النظام الوطني الجزائري للتوثيق عبر الخط هو مشروع طموح يهدف، زيادة على توفير كم هائل من المعلومات العلمية والتقنية لجمهور الباحثين، على المدى البعيد إلى إنشاء بيئة معرفية ورقمية أوسع تكون نواة صلبة لمجتمع المعلومات ثم لمجتمع المعرفة المنشود. لا يزال هذا المشروع في بداياته إلا أن مجال التوثيق على الخط وقواعد البيانات يشهد تسارعا كبيرا سواء على مستوى الإنتاج أو الاهتمام بمختلف الجوانب.

وكل مشروع جديد، لا يخلو هذا النظام من بعض المشاكل التي تعيق تطبيقه على الشكل الحسن. لذا، ارتأينا أن نعدد أهم التحديات والمعوقات التي تعترض سبيل المشروع في العناصر الآتية:

1. محدودية الإعلام والتأسيس بأهمية قواعد بيانات النظام الوطني للتوثيق على الخط في الوسط الأكاديمي من طرف الهيئة الوصية على المشروع (المركز الوطني للدراسات والبحوث في المعلومات العلمية والتقنية والمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي) رغم الكم الهائل للمعلومات المتاحة من خلاله مما يؤثر على مستقبل النظام.

2. غياب برامج ودورات تكوينية حول استخدام قواعد بيانات النظام، عدا قليلا من المستفيدين الذين تلقوا دورات تدريبية على مستوى المكتبات المركزية الجامعية أو عن طريق التعليم الذاتي.

3. وتيرة الولوج لقواعد بيانات النظام ضعيفة، وهذا راجع للانشغالات المتعلقة بالتدريس وإعداد الرسائل الجامعية ومختلف النشاطات العلمية بسبب قلة وعيهم بأهمية قواعد بيانات النظام.

4. يواجه المستفيدون من النظام صعوبات وعراقيل لغوية وتقنية أثناء البحث في قواعد بياناته أبرزها انخفاض سرعة تدفق الأنترنت.

5. تلبية قواعد بيانات النظام حاجيات المستفيدين نسبيا من حيث النوع والشكل والحدثة.

6. يتوقف مستقبل نجاح النظام على ما تقدمه قواعد بياناته من خدمات تتماشى مع احتياجات المستفيدين، ومن خلال وتيرة الاشتراك والولوج إليها.

خاتمة

تسعى الجزائر جاهدة لتطوير قدراتها في ميدان البحث العلمي والتطوير التكنولوجي عن طريق هيكلة منظومة البحث العلمي، وذلك لاستدراك التأخر المسجل ومواجهة مختلف التحديات الناتجة عن ظاهرة العولمة. يجب الإشارة هنا إلى أن أسباب هذا التأخر ترجع بالدرجة الأولى إلى عدم الاستقرار الذي يعتبر نتيجة منطقية للتغيرات العديدة التي طرأت على المسيرين والمنفذين للسياسة الوطنية من حيث الصلاحيات والتنظيم، الأمر الذي جعل عملية التكفل بمنظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي تمر بمراحل متذبذبة وتؤثر سلبا على الظروف المادية والمعنوية التي شهدتها هذه المنظومة منذ استقلال البلاد.

إن النقطة المضيئة في هذا المجال هي مساهمة مركز للدراسات والبحث في الإعلام العلمي والتقني في وضع القواعد والأسس اللازمة لانبثاق مجتمع المعلومات والمعرفة على مستوى القطر. هذا، ويستمر المركز في تطوير النظم والبرامج ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال كمحرك مركزي في اتجاه مجتمع المعرفة.

على ضوء ما سبق ذكره، نقدم مجموعة من المقترحات التي نراها مهمة في دعم ثقافة التوجه نحو استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتشجيع الابتكارات في المؤسسات العلمية والتكنولوجية الجزائرية، وكذا تطوير النظام الوطني للتوثيق على الخط (SNDL) كما يأتي:

- تعزيز الوعي المعلوماتي لدى المجتمع بمختلف شرائحه من خلال البرامج الإذاعية والتلفزيونية وغيرها من وسائل الاتصال الجماهيري.
- تحسين وتحيين واجهة استخدام النظام.
- تنظيم دورات تدريبية حول استخدام النظام من طرف الهيئة الوصية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي).
- دعم وإشراك المكتبة الجامعية في تسيير النظام ورسم الاستراتيجيات المستقبلية للنظام.
- إتاحة النظام لباقي شرائح المجتمع الأكاديمي.
- تشجيع المؤسسات الأكاديمية على إنتاج قواعد بيانات وطنية لكي لا يقتصر النظام فقط على استخدام قواعد البيانات الأجنبية.
- ضرورة تطوير البنية التحتية للاتصالات في المؤسسات الجامعية الجزائرية وربطها بالقطاع الاقتصادي وبالمجتمع.
- العمل على تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات في الجامعات الجزائرية بغية الوصول إلى اقتصاد مبني على المعرفة.
- توفير الاستقلالية المالية وإصدار قوانين أكثر مرونة في مجال البحث العلمي.
- ضرورة التعاون بين مختلف الهيئات المشرفة على إنجاز وإدارة وتسيير النظام من جميع النواحي الفنية، والتقنية، والمالية والقانونية؛ فليست العبرة بمن يكون الأول في الميدان، ولكن بمن سيحقق الهدف من وراء هذا المشروع.

تهميش المراجع:

- 1- شادن اليافي، الإنسان والمعرفة في عصر المعلومات، الرياض، دارالعبيكان، 2001، ص 20.

- 2- موقع مدارات، مفهوم مجتمع المعلومات والمعرفة [على الخط]، تاريخ الزيارة 2014/04/10 على الساعة 19:45، متاح على: <http://www.madarat.com/>
- 3- مايكل هيل، أثر المعلومات في المجتمع: دراسة لطبيعتها وقيمتها واستعمالها، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، 2004، ص 57.
- 4- قاسم حشمت، علم المعلومات بين النظرية والتطبيق، دار غريب للطباعة، القاهرة، د. ت، ص 75.
- 5- مركز الدراسات والبحث في المعلومات العلمية والتقنية [على الخط]، تاريخ الزيارة 2014/04/25 على الساعة 13:50، متاح على: <http://www.cerist.dz>
- 6- مركز الدراسات والبحث في المعلومات العلمية والتقنية [على الخط]، تاريخ الزيارة 2014/04/27 على الساعة 14:59، متاح على: <http://www.cerist.dz>
- 7- Abdelhamid Arab, Demande et utilisation de l'IST dans les bibliothèques universitaires algérienne: cas de l'USTHB, 1^{er} colloque bilatéral algéro-français de bibliologie 24 novembre 1992, Alger.
- 8- عبد الكريم بوصفصاف، بغورة زواوي، حوار مع السيد رئيس جامعة منتوري بقسنطينة: الجامعة الواقع والآفاق، مجلة الحوار الفكري، ع.1، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2001، ص 16.

المعلومات والأمن، رهان استراتيجي وأدوات جديدة للصراع

د. مالك محمد

شعبة علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة - عين الدفلى

ملخص

نشأت على الدوام علاقة وطيدة بين المعلومات والأمن باعتبارهما جبهتين لا غنى لإحداها عن الأخرى. ففي عصور ما قبل التاريخ كانت صرخة الإنسان البدائي في الغابة تحمل أحيانا معلومة تنذر بوقوع خطر يهدد أمن وسلامة الفرد أو الجماعة. ومع تتالي العصور تغيرت الأمور على الجبهتين، فالأمن لم يعد معادلا للحماية من الهجمات المفاجئة من قبل الأعداء أو حتى وحوش الغابة، بل أصبح نظريات وقضايا معقدة، ولم تعد المعلومات مجرد دلالة على أشياء يجري التعبير عنها بصرخة من الفم، بل انطلقت من مكانها التقليدية من داخل الأوراق والكتب والمخطوطات والأفلام والميكروفيلم والنقوش على الأحجار وجدران المعابد وأذهان الناس، واتخذت لنفسها شكلا رقميا نمطيا موحدًا أخذت بها أبعادًا ورهانات استراتيجية لا حدود لها في البيئة الرقمية.

الكلمات المفتاحية: معلومات، أمن، رهان، استراتيجي.

*L'information et de la sécurité, un pari stratégique, de nouveaux outils pour les conflits***Résumé**

Une relation étroite est née entre l'information et la sécurité, en les considérant comme deux fronts indispensables. À l'ère préhistorique, le cri d'un homme primitif dans la jungle portait parfois des informations d'avertissement alertant un danger menaçant la sécurité et la sûreté de l'individu ou du groupe. Et tout au long les siècles, les choses ont changé pour les deux fronts; La sécurité n'est plus une protection contre les attaques soudaines des ennemis ou même des monstres de la jungle, Plutôt, elle s'est transformée en théories et problèmes complexes, l'information n'est plus seulement une indication sur les questions exprimées par un cri de bouche, mais plutôt elle s'est débutée à partir de ses dépôts traditionnels et des articles intérieurs, des livres, des manuscrits, des films, des microfilms, des sculptures sur les rochers, les murs des temples et les esprits des gens, elle a pris pour soi un format typiquement numérique unifié, et en a retiré des dimensions illimitées et des paris stratégiques dans un environnement numérique.

Mots-clés: Information, sécurité, un pari, stratégique.*Information and security, a strategic bet, new tools for conflict***Abstract**

A strong bound was born between information and security, considering them two indispensable fronts. In the Prehistoric era, the scream of a primitive man in the jungle would sometimes carry a warning information alerting with it a danger threatening the security and safety of the individual or the group. Throughout centuries, matters have changed for the two fronts; Security no longer equated protection from sudden attacks by the enemies or even the monsters of the jungle, rather, it turned into theories and complex issues, the information is no longer just an indication on matters being expressed by a scream, instead it started from its traditional deposits from inside papers, books, manuscripts, movies, microfilms, carvings on the rocks, the temples walls and people's minds, it took for itself a typical unified digital format, and took out of it limitless dimensions and strategic bets in a digital environment.

Key words: Information, security, bet, strategic.

مقدمة

شهد العالم عبر التاريخ القديم والمعاصر العديد من الأحداث الهامة التي تتعلق ببناء الدولة وإدارتها وأسلوب مواجهتها للأمور الخطيرة كالنزاعات، والتوترات، والاضطرابات، والحروب (المحلية، والإقليمية، والعالمية)، والتي تهدد مصير الإنسانية والحضارة جمعاء. تتطلب تلك الأحداث اتخاذ قرارات استراتيجية مختلفة ومناسبة للتفاعل معها وحلها. لعبت المعلومات دوراً مهماً وفعالاً في صناعتها واتخاذها.. قدمت المعلومات إنجازات مهمة للإنسانية على مر العصور، تمثلت في المساعدة على بناء مجتمعات وتأسيس وتطوير منظمات إدارية وسياسية واقتصادية وعسكرية، بما فيها أدوات صنع القرار، وساعدت الإنسان على اكتشاف الزراعة والتحول من المجتمع الرعوي إلى مجتمع المعلومات، من خلال ثوراتها المتوالية. تعد معرفة المفاهيم والأسس النظرية الخاصة بالمعلومات والقرارات وعملية صنعها واتخاذها الأساس الذي يبني عليه الفهم المشترك، وتعريف القارئ بالعلاقة والترابط بين تلك المفاهيم والأسس باعتبارها مدخلاً مناسباً لموضوع البحث.

تضطلع القيادة السياسية العليا في أي دولة بتنظيم مؤسساتها المعلوماتية والأمنية وتقويتها، بهدف حماية مصالحها الوطنية والقومية، والتخطيط لإدارة العمل السياسي والاقتصادي والعسكري عند مواجهة الحرب المحتملة، وتوجيه مؤسساتها للحصول على المعلومات عن قدرات دول التأثير والاهتمام ونوايا العدو الحقيقية والمحتملة لخدمة الأمن القومي لها. تساعد تلك المعلومات على تهيئة قيادة الدولة في اتخاذ القرارات السليمة لإدارة الأزمة وحلها، أو خوض الحرب بشكل فعال وناجح، أو إحباط شئها من قبل العدو.

ترتبط المعلومات ارتباطاً وثيقاً بعملية صنع القرار، وتتطلب عملية جمعها من الوكالات والمصادر وضع خطة منسقة وشاملة ودقيقة، وإجراء معالجة لها من خلال تقييمها وتفسيرها والتوصل إلى الاستنتاجات الصحيحة والمساهمة بشكل فعال في عملية صنع واتخاذ القرار، وعليه يتطلب الأمر إيجاد مؤسسة ذات كفاءة عالية تعتمد في منهجيتها على قاعدة معلومات موثوقة من جهة، واستثمارها بالشكل الأمثل من جهة أخرى لتلبية المتطلبات الأساسية لمؤسسة صنع القرار. كما أصبح للمعلوماتية حضوراً في تأسيس سمة هذا العصر المتغير وسط تسبب تقنية المعلومات والاتصالات، وتستهدف تحقيق متغيرات سريعة على صعيد بناء المستقبل، وستتأثر قيادات الدولة ومفاصلها المختلفة بمؤسسات صنع واتخاذ القرار بهذه الآلية الجديدة ومتغيراتها اللاحقة، مما يتطلب الأمر في هذه الحالة التدقيق في ماهية هذه المعلومات الناتجة عن ثورة المعلومات، ومدى دقتها وشموليتها وعلاقتها بالمواقف التي تستدعي اتخاذ القرار بشأنها. ولتسهيل تلك العملية الناتجة عن التطور التقني في مجال منظومات المعلومات، فقد برزت الحاجة إلى معرفة الجوانب الأساسية والمؤثرة في الأمن في عملية صنع واتخاذ القرار الاستراتيجي.

مفهوم المعلومات:

يعود تحليل أصول اصطلاح المعلومات إلى "الأصل اللاتيني للعناصر التي يتألف منها هذا الاصطلاح، فكلمة (Forma) تعني مظهراً، أو رقماً، أو صورة، أو إشارة، أو قاعدة، أو نهجا . أما كلمة (Formatio) فتعني إبداعاً، أو تشكيلاً، أو تمثيلاً وصفيًا. ويأتي الفعل اللاتيني (Formar)، فيستخدم لوصف فعل يمارسه المرء بغية صياغة، أو تشكيل، أو تصوير، أو تمثيل، بغرض تعليم الغير، أو تثقيفه، وإرشاده وتوجيهه، أو ترسيخ مفهوم. تعددت وجهات النظر بشأن المعلومات كمصطلح تبعا للجهة التي تتداولها. فيعرفها (Alter): "بأنها بيانات

شكلها ومحتواها ملائم لاستخدام المعنيين⁽¹⁾، وبراها (O'Brien)، بأنها: "بيانات حولت لتصبح مفيدة وذات معنى لمستخدميها المعنيين"⁽²⁾. أما (Laudon)، فيعبر عنها "بالبيانات التي تم صياغتها بشكل ذي معنى ومفيد للأفراد"⁽³⁾، ويشير درويش إلى أن "استخدام المعلومات يساعد على صنع القرارات الاستراتيجية التي تحقق أهداف المنظمة بعيدة المدى، وعليه فإن هناك كثيرا من النظم التي بنيت بشكل متكامل ومتناسق لتجعل المنظمة تسيّر باتجاه أهدافها"⁽⁴⁾.

ويذهب (Gandhi) إلى أن "المعلومات يمكن تطويرها إلى معرفة عندما يتم تحليلها ضمن ثقافة المنظمة"⁽⁵⁾. أما غراب وحجازي فيقول: "إن ثورة المعلومات والتقنية والاتصالات وثورة المعرفة ساهمت في تطوير أسلوب العمل الإداري الذي كان معتمدا على أسلوب التجربة والخطأ والعشوائية في صنع القرارات الاستراتيجية، والاتجاه إلى العمل بالأسلوب العلمي، وبعد تفجر ثورة المعلومات عزا اعتماد المنظمات على معالجة البيانات في صنع القرارات ورفع الكفاءة الإدارية"⁽⁶⁾.

ويتفق (Boddyetval). مع هذا الرأي، حين أشار إليها على أساس كونها: "بيانات تم معالجتها وأصبح لها معنى وقيمة للمستلم، وأنها ذات صفة ذاتية، ولها عدة وجوه، فمن يعدها بيانات يراها الآخر معلومات"⁽⁷⁾، فيما عبّر بأنها: «عبارة عن بيانات تم معالجتها بغرض تحقيق هدف معين يقود إلى اتخاذ قرار، وتوصيل الحقائق والمفاهيم إلى الأفراد من أجل زيادة معرفتهم. فهي مجموعة البيانات المنظمة والمنسقة بطريقة توليفية مناسبة بحيث تعطي معنى خاصا وتركيبية متجانسة من الأفكار والمفاهيم تمكن الإنسان من الاستفادة منها في الوصول إلى المعرفة واكتشافها"⁽⁸⁾. فيما ركز (Fernandez) على مواقع الأفراد في التنظيم، فقال: "إن مجموعة الحقائق قد تعد معلومات أو بيانات اعتمادا على من يستخدمها، فما يعده مدير المستوى الأدنى معلومات، يعدها المدير التنفيذي في الإدارة العليا بيانات"⁽⁹⁾. بينما يشير قاسم إلى: "أن المعلومات ظاهرة أساسية، ومادة أولية ومورد لا غنى عنه في كافة النشاطات البشرية"⁽¹⁰⁾. لكن بدوي عرفها: "بأنها البيانات والحقائق التي نحصل عليها عن طريق الملاحظة والتجربة، أو التعليم، والتي تتميز عن الأفكار والآراء. وتدقق هذه البيانات أو تتساب عن طريق قنوات ووسائل الاتصال المختلفة، وتستخدم اليوم الآلات كالحاسبات والأجهزة التقنية في ميدان جمع المعلومات ومعالجتها"⁽¹¹⁾.

في حين وصفها عبد الفتاح بأنها: "أي مادة موجودة في حيز الفضاء وفي المجال الحاسوبي، يتم إدخال المعلومات ومعالجتها واسترجاعها وتخزينها واستخدامها بجميع أنواعها النصية والصوتية والتصويرية البيانية، وهي معلومات مفيدة تدل على معنى تحققت نتائجها من خلال معالجة البيانات الخام في نظام حاسوبي، ولها معنى وإفادة، وهي عكس كلمة بيانات"⁽¹²⁾.

وعلى الرغم من اختلاف التعريفات لمصطلح المعلومات، فقد أشار إليها (Debons) إلى: "أنها ظاهرة علمية تتضمن أربع دلالات أساسية هي"⁽¹³⁾:

أولاً: التعبير عن حالة المعرفة، بمعنى التحول من حالة ذهنية إلى أخرى.
ثانياً: التعبير عن سلعة، بمعنى تمثيل العالم وما ينطوي عليه من أحداث وأشياء وحركات بصورة مادية يمكن تداولها والاستفادة منها.

ثالثاً: التعبير عن عملية، بمعنى تحويل البيانات إلى وضع معرفي جديد.

رابعاً: التعبير عن بيئة، بمعنى تطور التفاعل بين المتغيرات والظروف المحيطة بإنتاجها واستخدامها. تعرف المعلومات كمفهوم أكاديمي بأنها: "عبارة عن الوثائق والأخبار التي يتم الحصول عليها من المصادر المختلفة، وتشمل الحقائق والأفكار التي يتبادلها الناس في حياتهم العامة، ويكون ذلك التبادل عبر وسائل الاتصال المختلفة، وعبر مراكز ونظم المعلومات المختلفة"⁽¹⁴⁾.

تعني المعلومات في الجانب السياسي، وقد وضحها الرمضاني: "بأنها الأداة التي من خلالها يتم تحويل البيئة الحركية إلى بيئة نفسية، والتي يتم بوساطتها إدراك الموقف السياسي"⁽¹⁵⁾. تدرس في الجانب العسكري، وقد وضحها "كلوز فيتز": "بأنها مجموعة من المعارف المتعلقة بالعدو وموطنه وتعد الأساس الذي نبني عليه أفكارنا وأفعالنا"⁽¹⁶⁾.

أشار قاموس المصطلحات العسكرية إليها على أنها: "تقرير أو وثيقة لم يجر تحليلها من كل صنف، وتتضمن تلك البيانات والنتف المأخوذة من المرصد والتقارير والإشاعات والتقارير الجوية والمصادر الأخرى، والتي بتحليلها وتقويمها تنتج استخبارات"⁽¹⁷⁾.

أوجزت كلية الأركان العراقية المعلومات بأنها: "البيانات غير المعالجة أو المقيمة ومن كافة الأشكال، وتتضمن تلك المأخوذة من الرصد، والتقارير، والتصاوير الجوية، والمخططات العسكرية والخرائط، والمصادر الأخرى"⁽¹⁸⁾.

تعقدت دلالات المصطلح عندما اقتحمت مادته في نسيج العلوم الحديثة، التي ساهمت في إعادة تشكيل معانيه لكي تتلاءم مع طبيعة الوظيفة التي تمارسها مفردة البيانات في داخل سلسلة العمليات المعرفية المستخدمة لنقل المعرفة أو تبادلها في كيان كل علم من هذه العلوم، وعلى هذا الأساس أصبحت المعلومات تمثل منحى آخر يشمل ما يأتي⁽¹⁹⁾:

أولاً: إشارة أو رمزاً تصف نسقاً محدداً للبيانات، كما في النبضات الرقمية المستخدمة في أدوات الاتصال والحواسيب.

ثانياً: خاصية ملازمة يتم نقلها بين تعاقب أو مجموعة تعاقبات أو أنساق هيكلية لشيء من الأشياء، مثل التعاقبات الحينية، أو الرموز الثنائية الرقمية في برمجيات الحاسوب التي ينشأ عنها تأثيرات محددة.

ثالثاً: شيء ما مثل رسالة، أو بيانات ميدانية، أو صورة تسوخ تغييراً ملموساً في إنشاء مفاهيم مشتركة أو بناء نظري، أو نسق معرفي نشأ عن خبرة طبيعية أو عقلية.

ومن خلال ماورد أعلاه يصعب إن لم يكن من المستحيل حصر كل أو جل محاولات تعريف المعلومات، "فهناك وفق أحد التقديرات أكثر من أربعمئة تعريف للمعلومات، أسهم بها متخصصون ينتمون إلى مجالات مختلفة، وإلى ثقافات وبيئات مختلفة"⁽²⁰⁾.

وتأسيساً على ما تقدم آنفاً يمكن دمج التعاريف التقليدية مع التعاريف الحديثة، نستخلص منهما: بأن المعلومات هي عبارة عن المعارف المكتسبة التي تواردت عبر أجيال متعاقبة نتيجة البحث أو التبادل المعرفي، وتتكون على شكل حقائق وبيانات أو أفكار وأخبار ذات صلة حميمة بعمليات الاتصال، خزائنها وقاعدتها المادية الحديثة الحواسيب، وتلقي بنشاطاتها عبر عقد الشبكات الرقمية التي يمارسها الإنسان على خارطة مفردات الطبيعة ويحصل عليها كحقائق، فهي نتاج لأعمال بحث وتلقٍ، وفي حالة تطور وانبعث يحاول المرء من خلالها إعادة

تشكيل مفرداتها الخام ضمن إطار مفاهيمي مشترك، يحقق به عملية الاتصال بالغير، لترسيخ الإدراك التفاعلي، وتوجيه السلوك نحو المسارات المطلوبة.

مكونات المعلومات ومنشؤها وخصائصها:

تعد الكينونات المعلوماتية المحل الذي تتم في بيئته سلسلة من العمليات والمعالجات الرقمية، وتنشأ عنه، أو ترتبط به مجموعة من وشائج الارتباطات والتفاعلات مع كينونات أخرى، أو مع عناصر أخرى، لتنتج عنها مستويات معرفية جديدة في عملية لاحقة، وبصورة عامة "تنقسم الكينونات المعلوماتية التي تعد مورداً للمعرفة في فضاء المعلومات إلى ثلاثة مستويات" (21):

أولاً. **المستوى الأول:** تُعدّ البيانات هي المعطيات البكر، والأرقام والأصوات والجسور المرتبطة بالعالم الواقعي، "ويحتل فيه أحداث وأفعال وتغيرات، وهي الحاضنة الأساسية لمعطيات أرقى تنبثق عنها نتيجة معالجة بكل أشكالها" (22).

ثانياً. **المستوى الثاني:** تشكل المعلومات كل أنواع البيانات والحقائق التي تم تجميعها بالملاحظة، أو المراقبة، أو التدوين - مسموعة كانت أو مرئية - وتمتاز بكونها قابلة للمعالجة بتقنيات الحاسوب والآليات المعلوماتية المتاحة، فتحول إلى خطاب يحمل دلالة معرفية قابلة للتفسير والتداول.

ثالثاً. **المستوى الثالث:** تكون المعارف حصيلة تقطير للبيانات، والمعلومات لإنتاج قواعد منطقية تصلح للتوظيف في تجاوز عقبات مماثلة، أو توليد سلوك ذكي يتسم بالخبرة والحنكة في معالجة المواقف، وتشمل عملية توصيف المعرفة اختزان المفردات، واختيار الآليات المناسبة لمعالجة البيانات والمعلومات، وفق شبكة العلاقات والقواعد التي تربط بين هذه المفردات في أنموذج معلوماتي متكامل فيه الأواصر القائمة بين هذه المفردات، وبشكل يوفر بيئة برمجية متكاملة تمتلك القدرة على صنع القرار، وتقوم محتوياته باستثمار قاعدة المعرفة في تحقيق الأهداف المحددة له.

منشأ المعلومات:

تعد المعلومات منتجاً ملازماً لحياة الإنسانية منذ وجودها، فكل عمل بشري هو منتج ومستهلك للمعلومات، وتعد من الموارد الأساسية في العصر الحديث. ظلت المعلومات ملاصقة لكل فعل، ويصعب فصلها، حتى أدركت حقيقتها على أنها عنصر قائم بذاته، ويمكن فصلها عن أساليب العمل، ويعود الفضل إلى الوسائل الإلكترونية الحديثة في تعميق هذا الاتجاه، مما ولد ثورة المعلومات والتكنولوجيا والاتصالات، فترافقت الاتجاهات الثلاثة في وقت واحد، وعندما نسأل من أين تنشأ المعلومات ومصدر الحاجة إليها؟ فالإجابة على السؤال "تبين أن المعلومات هي فكر إنساني يستند على أربعة عناصر هي: الموجودات، والأحداث، والعلاقات، والمفاهيم" (23). وجميعها ذات صلة وثيقة بالمعلومات.

تحتاج الموجودات إلى المعلومات من أجل تصنيفها، فالأحداث يصاحبها فيض من المعلومات يشير إلى أزمته، ولمكانتها، وشواهداها، وفعاليتها، وعواقبها، ومن شارك فيها وتأثر بها، ولكن العلاقات تحتاج إلى المعلومات لتحديد طبيعة العلاقة، والأطراف المتفاعلة معها، ونطاق تداخلها، وشروط وجودها من عدمه. وأما المفاهيم، فالمعلومات هي مادتها الخام التي تستخلص منها بنى هذه المفاهيم.

تزداد القدرة على توليد المعلومات كلما زادت عقد المجتمع، وتنوعت أنشطته، وتسارع إيقاع أحداثه، وزاد معدل

استهلاكه إياها أيضاً. وتعتبر ظاهرة انفجار المعلومات صدى لهذا التعقد والتنوع والتسارع⁽²⁴⁾ نتج عن هذه الظاهرة استحداث الكثير من المرادفات حول المجتمع الذي نعيشه، أو نتطلع إليه وهو ما يسمى اليوم بمجتمع المعلومات. قام مجموعة من الفلاسفة ومؤرخي التكنولوجيا وعلماء الاجتماع بصياغة مصطلح مجتمع المعلومات، وأضافوا إلى معجم العصر قائمة من الأسماء، "وبدأت مع الألفية الثالثة، ومن أكثر المرادفات دلالة وشيوعاً: مجتمع ما بعد الصناعة، ومجتمع ثورة المعلومات، ومجتمع الموجه الثالثة. وأول من صاغه دانيال بيل⁽²⁵⁾. وربما قد سبقه (الآن تورين) عالم الاجتماع الفرنسي، "وأحد أقطاب المدرسة البنوية في محاولته كشف اتساق النموذج الاجتماعي وتحليل الطبقة في المجتمع الحديث"⁽²⁶⁾.

أما المرادف الثاني فيمكن "اعتباره النظير الفلسفي لسابقه ذي الطابع التكنولوجي "فرانسو ليوتار"، الذي يرتبط فيه موضوع بحثنا. ويظهر تغير طبيعة المعرفة وآليات إنشائها وإنتاجها وتواصلها داخل المجتمع على أثر انتشار الكمبيوتر، ونظم المعلومات"⁽²⁷⁾.

يعد الياباني "ماسودا" الذي قدم دراسته الشهيرة (عن مجتمع المعلومات عام 2000)، "وطرح فيها تصوره عن تحول مجتمع اليابان إلى مجتمع مغاير بشدة، نتيجة للنشأة الجديدة لمجتمع المعرفة والمعلومات، والتي جعلته مغايراً في أشكال تنظيماته ومؤسساته وصناعاته، وأدوار أفرادها وحكامه، ونسق القيم والمعايير التي تولد الآليات، وتحكم العلاقات بين الأفراد والجماعات والمؤسسات داخل المجتمع"⁽²⁸⁾.

تكلم "الفين توفلر" عن حركة الارتقاء الحضاري مبشراً بقدوم موجه ثالثة - بعد موجتي الزراعة والصناعة- تحمل في طياتها أنماطاً جديدة للحياة، "من أبرز ملامح هذا النمط المجتمعي الجديد استخدامه مصادر طاقة متنوعة ومتجددة، وطرق إنتاج جديدة، أساس قيامها هو ثورة المعلومات، تضيف على علاقات مؤسساته اختلافاً حاداً عن تلك التي عهدناها خلال الموجة الثانية"⁽²⁹⁾.

أصبحت بعض الاصطلاحات التي رافقت نشأة المعلومات وثورتها جزءاً من مسيرتها ضمن ثقافة المجتمع العامة، وعلى سبيل المثال لا الحصر: عصر الكمبيوتر، وثورة الإلكترونيات، وانفجار المعلومات، وثورة المعلومات، وثورة العلم والتكنولوجيا، وثورة الاتصالات، وعصر اقتصاد المعرفة.

خصائص المعلومات:

حدد بعض الباحثين ومنهم (Garry) في عقد الثمانينيات من القرن الماضي بعض الخصائص للمعلومات منها⁽³⁰⁾:

أولاً: أنها أقرب للترادف مع الحقائق.

ثانياً: لها تأثير تحويلي، أو تدعيمي على ما يعرفه الإنسان.

ثالثاً: تستخدم كعامل مساعد في اتخاذ القرارات.

رابعاً: هي حرية الاختيار للإنسان.

خامساً: هي عنصر ضروري في مواقف الاختبار.

سادساً: هي المادة الخام التي نستخلص منها المعرفة.

الخصائص الجديدة للمعلومات:

تعد التطورات المتسارعة التي امتازت بها المعلومات، والفضاء المعلوماتي الذي تركز جذورها في تربته غير

المرئية، جعلها تنثر خصائص كثيرة نجمل بعضها فيما يأتي (31):

أولاً: خاصية التميع والسيولة: تُعدُّ المعلومات ذات قدرة هائلة على إعادة التشكيل والصيغة، ويمكن تمثيل المعلومات نفسها في صورة قوائم، أو أشكال بيانية، أو رسوم متحركة، أو أصوات ناطقة، وتستغل أجهزة الإعلام بشكل أساسي ودائم، وتظهر خاصية التميع والسيولة في رسائلها الإعلامية، وتتلون بزتها بما فيه مصلحة المعلن أو المهيم.

ثانياً: المعلومات قابلة للمشاركة: تكمن خاصية المعلومات كموجودات في قابليتها للمشاركة بين أي عدد من الأشخاص، أو مناطق التجارة والأعمال، والمنظمات والمؤسسات، ولا يوجد أي تلازم منطقي لحصول نقصان من قيمتها بالنسبة لمستثمريها كنتيجة لتعدد استخداماتها. يمكن أن تكون الموجودات المعلوماتية بحوزتك، وحوزة الغير، وبنفس الخصائص الذاتية والوظيفية، والفرق بينهما هو اختلاف اللغة، "وتؤدي عملية المشاركة في المعلومات إلى مضاعفة قيمتها؛ وكلما ازداد عدد الأشخاص الذين يستخدمونها، ازداد ثراؤها الوجودي، وعمق توظيفها المعرفي، وازداد حجم المنافع الاقتصادية المستخلصة منها، ومن يمتلك المعلومات الأفضل، سيمتلك فرصة التفوق على الغير، وخاصة المعلومات المهمة، التي يتم حصرها وراء جدار معلوماتية، ومنع الغير من الوصول إليها، ولا تتوقف المعلومات بخاصية المشاركة بحسب، بل في خاصية المضاعفة والتكرار" (32).

ثالثاً: تنسم المعلومات بتوسع تقنياتها وأهمية ركائزها: أصبحت المعلومات وتقنياتها تمثل البنيان والركائز الأساسية للتنمية الصناعية والزراعية والسياحية والاجتماعية والتعليمية والثقافية، والتي تعتمد على تزايد المدخل التقني في الأداء، وبروز تأثيرها. "ومن نتاجها انتشار استخدام الإنسان الآلي (الروبوت) في الإنتاج الصناعي والحجز الآلي التلقائي في المواصلات والفنادق والمطاعم. كما أن مجالات الأمن والدفاع عن الدول والأمم في عصر ثورة المعلومات يعتمد مباشرة على تكنولوجيا الفضاء واستكشاف المعلومة واستقرائها وتحليلها واستنتاج مؤشرات مفيدة منها" (33).

رابعاً: قابلية نقلها عبر مسارات محددة: يمكن نقل المعلومات بعدة طرق، أو ما يطلق عليه بالانتقال الموجه، أو بثها بشكل اعتيادي على المشاع لمن يريد استقبالها، فهي تمتاز بالمرونة أثناء عملية نقلها.

خامساً: تنسم العناصر المادية بالندرة، وهو أساس اقتصادياتها، وتتميز المعلومات بالوفرة، فيسعى منتجها إلى وضع قيود عليها لتخضع لقوانين العرض والطلب.

سادساً: تزداد قيمة المعلومات بزيادة حجم استخدامها: لا تعاني المعلومات أي استهلاك، كما تعاني الأجهزة المادية. وتزداد قيمة المعلومات كلما زاد حجم استخدامها، ولهذا السبب هناك ارتباط وثيق بين معدل استهلاك المجتمعات للمعلومات، وقدرتها على توليد المعارف، "لذا فإن هناك مسألة جوهرية أخرى لا بد من ذكرها، وهي ترتبط بقدرة صناع القرار على قراءة المعلومات، وسبر محتواها المعرفي، لأن نوعية القرار المصنوع يعتمد على دقتها وموضوعيتها، وقدرة صانع القرار على تفسيرها، وتوظيفها لاتخاذ القرار الصائب للحالة المطروحة أمامه" (34).

سابعاً: المعلومات قابلة للتلف والاندثار: تكون المعلومات عرضة للتلف، أو الفناء مع مرور الزمن، شأنها مثل بقية الموجودات الاقتصادية، وتعتمد سرعة فقدانها للقيمة الكامنة بمفرداتها، وتمتلك عمراً مثمراً وبعداً زمنياً عند المستوى العملي، وتقتصر قيمة المعلومات على أحدث البيانات التي تخص الدراسة، وتطرح المنظمة

المعلومات التي تجاوزت البعد الزمني لصاحبة استخدامها.

ثامناً: تزداد قيمة المعلومات بزيادة دقتها: "كلما كانت المعلومات دقيقة تصبح أكثر فائدة وذات قيمة أعلى، ويعتمد مستوى الدقة في البيانات لحد كبير على طبيعة المعلومات والآلية المقترحة لاستخدامها"⁽³⁵⁾. يجب أن تكون بعض أنواع المعلومات دقيقة بنسبة (100%)، لأنه يعتبر مطلباً أساسياً لصحة استخدامها، كما في الأمور المتعلقة بصحة الإنسان وسلامته، أو في عمر المحركات الخاصة بالطائرات والسفن الفضائية. بينما تقل الدقة لبعض المعلومات إلى مستوى أدنى كما هي الحال مع المعلومات التي تسير دفة الأمور اليومية.

تاسعاً: الشك في المعلومات: يشوب معظم المعلومات درجة الشك وعدم اليقين، إذ لا يمكن الحكم إلا على بعضها بصفة نهائية، لكن يجب أن لا ننظر إليه كدليل على عدم كفاية المبادئ العلمية، أو عدم صحة الافتراضات، أو عدم دقة أجهزة التقاط المعلومات، أو عدم صفاء قنوات تبادلها. وبدد ديفيد هيوم أي أمل للعلم حينما قال: "لا يمكن الوصول إلى اليقين، فأقصى ما تستطيع قوانين العلم ونظرياته أن تدعي هو أنها احتمالية"⁽³⁶⁾.

وتفرض الدوافع النظرية والعلمية ضرورة أن تجمع نظم المعلومات بين القدرة على التعامل مع القاطع والمحتمل، مع الواضح والملتبس، مع الحدود الفاصلة ومناطق الضلال المتداخلة، وأن تطبق ما يوصي به الحدث والعقل، عندما لا تجدي القواعد والمبادئ حلاً قاطعاً.

عاشراً: سهولة نسخ المعلومات: إن أهم ما يميز المعلومات هو سهولة نسخها، ويستطيع مستقبل المعلومة نسخ ما يتلقى من معلومات بوسائل ميسرة للغاية، وبشكل ذلك عقبة كبرى أمام تشريعات حماية الملكية الخاصة للمعلومات.

حادي عشر: تزداد قيمة المعلومات عند انضمامها إلى معلومات أخرى: عند انضمام معلومات إلى معلومات من نوع آخر، ربما تنتج معلومات ذات قيمة عليا، فحينما تتطابق معلومات المصادر، أو المتعاونين مع التصوير الجوي بخصوص هدف من الأهداف العسكرية، تعد معلومات المصدرين مهمة بحد ذاتها. وستصبح المعلومات المستحدثة من خليطهما المتجانس بالغة الأهمية من منظور عسكري. ولا يمكن في كثير من الأحيان إدماج البيانات والمعلومات وتوحيدها في قالب منطقي سليم، دون تبني سياسية محكمة تركز على آلية ذات دلالة عملية، وتترجم فيها المتغيرات المتباينة ظاهرياً لتصبح صورة واضحة لاستثمار الواقع.

وتأسيساً على ما تقدم، يمكن القول إن المعلومات ظاهرة أساسية ومستمرة تدخل في أي نشاط بشري أيا كانت طبيعته. تحدد المعلومات علاقة الإنسان بخالقه، وعلاقته بمجتمعه وبيئته، وعلاقة المجتمعات مع بعضها في السياسة والاقتصاد وإدارة المصالح. تستمر المعلومات في حالة تطور ونمو خصائصها، ومادام هذا المصطلح يتفاعل مع الفضاء المعلوماتي فلا تتحدد خصائصه ضمن هذه الفترة الزمنية، وستنتج عنها خصائص أخرى تتفاعل مع الأجيال القادمة.

أنواع المعلومات ومصادرها:

تختلف طبيعة جمع المعلومات باختلاف المعلومات المطلوبة. فوزارة الدفاع مثلاً تحتاج إلى معلومات عسكرية عن دولة الخصم (قواتها، تعبئتها، تدريبها، تسليحها، جغرافيتها..إلخ). وتحتاج وزارة الخارجية إلى معلومات سياسية، بينما تحتاج وزارة العلوم والتكنولوجيا إلى معلومات علمية، أما رئاسة الدولة فإنها تحتاج إلى كافة

المعلومات التي تتعلق بالجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والمعلوماتية... ويمكن تقسيم المعلومات طبقاً للمستوى الذي يحتاج إليها، إلى⁽³⁷⁾:

أولاً: المعلومات الاستراتيجية: وهي المعلومات التي يجب توفرها لخدمة متخذ القرار على المستوى الاستراتيجي السياسي/العسكري. وعدم تقدير أهميتها يسبب خطأً في عملية اتخاذ القرار، ومن الأمثلة التاريخية خطأ الإدارة الأمريكية في تقييم طبيعة مسرح العمليات، وتوقع الأحداث والمستجدات الدولية، عندما قررت التدخل في فيتنام، مما كلفها خسائر مادية وبشرية كبيرة، وكذلك الخطأ الذي وقع فيه الاتحاد السوفيتي سابقاً، عندما قرر التدخل المباشر في أفغانستان.

تتضمن المعلومات الاستراتيجية "كافة المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الواجب توفرها في متخذي القرار، إضافة إلى المعلومات الآتية"⁽³⁸⁾:

أ- طبيعة مسارح العمليات.

ب- القوة العسكرية والقدرة القتالية للقوات المسلحة المعادية، أو المحتمل أن تواجهها قواتنا، ومدى احتمالات استخدامها لأسلحة التدمير الشامل.

ج- القدرة القتالية للقوات المسلحة الصديقة، والتي يمكن الحصول على تعاونها في فترة الحرب.

د- معلومات عن التطور التكنولوجي في التسليح، ووسائل التدريب.

هـ- معلومات عن تطور تكنولوجيا الاتصالات، ودورها في وسائل القيادة والسيطرة.

و- الأحداث والمتغيرات الدولية في المنطقة.

ز- الموقف السياسي الداخلي في البلد الخصم - درجة استقراره - العلاقات بين الأحزاب السياسية، وعلاقة الشعب بها، وعلاقتها مع القوات المسلحة، والبرامج السياسية.

ح- الاتجاه العام للسياسة الخارجية للحكومة الخصم - طبيعة علاقتها مع دول أخرى - المعاهدات والاتفاقيات - التناقضات بين الدول والأحلاف.

ثانياً: المعلومات العمليّة: هي المعلومات الضرورية اللازمة لتخطيط وإدارة العمليات، وتشمل:

أ- معلومات عن الأرض والطقس، وتأثيرها على العمليات العسكرية.

ب- تأليف وانفتاح قوات الخصم الرئيسية وقوات الاحتياط، ومناطق انفتاحها.

ج- مراكز القيادة والسيطرة للخصم، وعقد المواصلات المهمة، والأهداف الحيوية ضمن ساحة العمليات.

د- المنشآت والمناطق الإدارية، وخطوط المواصلات، ومصادر الإسناد اللوجستي.

ثالثاً: المعلومات التّعبويّة: وهي المعلومات التي تخدم قادة التشكيلات والوحدات، وتشمل:

أ- طوبوغرافية الأرض و تأثيرها على العمليات العسكرية.

ب- حجم وتنظيم وتسليح العدو واحتياطه.

ج- مستوى تدريب القادة والقيادات والقوات، وأماكن تركزها.

د- نوعية التسليح المتيسر لهذه القوات وخصائصها.

هـ- نوايا العدو في استخدام أسلحة التدمير الشامل.

مصادر المعلومات:

تعد المعلومات بأنها كافة الأخبار والمواد والوثائق التي يتم الحصول عليها من المصادر المختلفة، لذا فإن المعلومة لها ارتباط بالمصدر، وله الدور الكبير في إيجادها ونقلها.

المصدر: "هو أصل الكلمة التي تصدر عنها مصادر الأفعال وتفسيره، والمصادر كانت أول الكلام، كقولك الذهاب والسمع والحفظ، فنقول ذهب - ذهاباً، وسمع - سماعاً، وحفظ - حفظاً"⁽³⁹⁾. والمصدر "هو من مصادر الأفعال ومستمر في فعله"⁽⁴⁰⁾.

يشمل مصدر المعلومات مرسل المعلومات، أو الشخص المسؤول عن إيصال المعلومات، وهذا لا يكفي من دون تدخل عناصر أخرى من قنوات أو وسائل الاتصال. لذا فإننا نرى أن قناة الاتصال المستخدمة في حقل الاتصال هي قرب دلالة على عبارة المصدر المستخدمة في حقل المكتبات والمعلومات.

تمثل مصادر المعلومات "جميع الأوعية والوسائل، والقنوات التي يمكن عن طريقها نقل المعلومات إلى الجهة المستفيدة منها منذ نشوئها وحتى عصرنا الحالي؛ ويعني هذا في مجال علم المكتبات والمعلومات كل ما يمكن جمعه، أو حفظه وتنظيمه، واسترجاعه بغرض تقديمه إلى المستفيدين"⁽⁴¹⁾.

ويمكن أن تكون مصادر المعلومات بأنها: "نظام اتصال في أي وسط يعتمد على فئتين أساسيتين من مصادر المعلومات، قد تكون إحداها وثائقية تمد المستفيدين بالمعلومات سواء كانت في المكتبة أو في أحد مراكز المعلومات، أو كجزء من خدمات المعلومات، والأخرى غير وثائقية، أو ما تعرف بالشخصية أو غير الرسمية، والتي تمثل فرداً أو هيئة لديها القدرة على إعطاء ردود موثوق فيها للإجابة عن الاستفسارات العلمية أو التقنية"⁽⁴²⁾.

ويرى آخرون أن مصادر المعلومات "تشمل كافة المواد التي تحتوي على معلومات يمكن الاستفادة منها لأي غرض من الأغراض"⁽⁴³⁾. لكن التطورات الكبيرة في مجال النشاط العلمي التي حدثت في القرن العشرين "انعكست على إيجاد مصادر تكون أقل كلفة وأكثر استيعاباً للمعلومات، لحل مشاكل المكتبات ومراكز المعلومات"⁽⁴⁴⁾.

تعد العمليات الفنية الحديثة المتبعة لجمع المعلومات من مصادرها وإرسالها إلى مراكز المعلومات من الأمور المهمة في العصر الحالي، نظراً لما تقوم به من اختيار وتجميع وتحليل المعلومات باعتبارها مسؤوليات أساسية، وتركز على التكشيف والاستخلاص والإفادة منها في مراكز المعلومات.

اختزلت المسافات وفتحت آفاق جديدة بين الإنسان وتقنيات الأجهزة الحديثة مع بداية ثورة المعلومات وولادة علوم جديدة في أرحام العلوم التقليدية المعروفة وظهور التخصص الموضوعي والتداخل مابين العلوم ناهيك عن ظهور الحاسبات في الجيل الأول عام (1948 م) وما رافقها من تطورات في صناعة وتطور وسائل الاتصال عن بعد والتي ربطت بقاع العالم بعضها ببعض عبر شبكة من الاتصالات للمعلومات السمعية والبصرية والنصية، وتمكن فكر الإنسان المبدع من تحويل الكلمات المكتوبة إلى إشارات رقمية تتعامل مع الحاسبات، وإلى إشارات قياسية تتناقلها وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية. وأصبحت المعلومات أكثر إتاحة وتنوعت كمياتها وأوعيتها، وصارت مصادر المعلومات التقليدية في المكتبات لا تسد ولا تشبع حاجات المستفيدين، واتجهت الأنظار إلى خارج أسوار المكتبات، واتخذت المعلومات سلعة ورأسمالاً جديداً وبات التعامل معها كمورد استراتيجي في الحياة

الاقتصادية مما جعلها تتأقلم وتتواءم مع بيئة تكنولوجية جديدة قادرة على تلبية الاحتياجات المتعددة والمتنامية للمجتمع.

تعددت أشكال مصادر المعلومات التي جاءت عبر مراحل التاريخ فمنها: "قد تكون وثائق رسمية، أو غير رسمية، وغير وثائقية صادرة من جهة، تعتمد تلك الجهة المسؤولة عن إصدارها، سواء كانت حكومية، أو منظمات إقليمية أو دولية، إلا أن هذه المصادر يمكن تقسيمها مادياً وعبر التاريخ إلى نوعين" (45).

تتواجد مصادر عديدة للمعلومات في عصرنا الحالي، منها: "الدوريات، والكتب، وتقارير البحوث، والبيانات، والأوراق المقدمة إلى الندوات والمؤتمرات، والرسائل الجامعية، وبراءات الاختراع، والمعايير الموحدة، وكذلك النشر المصغر، وهو ما يعني إعادة تسجيل النصوص المكتوبة على هيئة كتب ودوريات في شكل مصغر، أو جيل معلومات جديدة في شكل مصغر، مثل الميكروفلم، والميكروفيش، والشرائح، والأشرطة، والأقراص، وغيرها" (46).

حقق استخدام الميكروفلم وحده في مراكز المعلومات الإعلامية وفراً يصل إلى ما بين 95-99%، من الحيز المطلوب لحفظ المعلومات، كما أدت الطفرة الهائلة لإنتاج المعلومات إلى طفرة مشابهة في مجال تخزين المعلومات واسترجاعها، "كما استخدم الحاسب الإلكتروني في تحقيق التوحيد القياسي لمقاسات صور الوثائق بعد فترة من المعاناة بسبب تباين أحجامها، وقد انخفضت كلفة التخزين، وارتفعت سرعة استرجاع المعلومات إلى قرابة 10% في السنة الواحدة" (47).

تتواجد في دول العالم المختلفة "حوالي (116) مكتبة قومية، يبلغ رصيدها من المجلدات حوالي (160) مليون مجلد، ويوجد ما يقارب من (120) وكالة أنباء دولية ووطنية تعمل في مجال المعلومات والأخبار، وتبث يومياً أكثر من نصف مليون خبر ومعلومة، ربعها على الأقل مسجل بالصوت والصورة" (48).

توفر الأقمار الصناعية كمّاً كبيراً ومتنوعاً من المعلومات التي تفيد في كافة مجالات التنمية بشكل مباشر، وبدونها لا تستطيع أي دولة نامية أن تخطط على نحو فعال لبرامجها التنموية المختلفة، "وغالباً ما تتاح المعلومات من هذه المصادر بسهولة للشركات التابعة للدول المتقدمة، وتحجب المعلومات الهامة عن الدول النامية" (49).

يمكن إضافة مجموعة من المصادر الحديثة في الوقت الحالي للحصول على المعلومات، إضافة إلى ما ورد آنفاً، "وتشمل مصادر جمع المعلومات الحديثة ما يأتي" (50):

أ. المصادر السريّة: وهي تلك المصادر التي تقوم بجمع المعلومات بطريقة سرية، ويمكن تقسيمها إلى ما يأتي:

1- مصادر الخدمة السرية البشرية: هم مجموعة من الوكلاء المتدربين والمحترفين، الذين يعملون في منظمة سرية، واجباتهم تمثل حجم العمل الخاص الموكلين به للحصول على المعلومات السرية، والتي تشمل الجوانب (العسكرية - السياسية - الاقتصادية.. إلخ)، والتي تكشف نوايا الدول المستهدفة، والتي يصعب الحصول عليها بطرق أخرى.

2- مصادر الخدمة الفنية، وتشمل: أجهزة الاستطلاع اللاسلكي، واللاسلكي الفني، والرادار السوقي، والاستطلاع الجوي السوقي، والاستطلاع العميق، والاستطلاع الفضائي.

ب. المصادر العلنية: هي المصادر المكشوفة التي يمكن الاعتماد عليها في جمع المعلومات من خلال نشاطات هيئات مختلفة (الملحقات العسكرية، والتجارية، والبحرية، والجوية، والثقافية - وزارة الخارجية - وزارة الإعلام

.....إلخ)، وتشمل:

- 1- المطبوعات: (صحف - مجلات - كراسات - أبحاث....إلخ).
- 2- محطات الإذاعة والتلفزيون: (خطابات المسؤولين - البرامج الخاصة.....إلخ).
- 3- الاستعراضات والتمارين والمناورات العسكرية.
- 4- المعارض: (العسكرية - العلمية - التجارية - الثقافية....إلخ).
- 5- مصادر علنية ذات طبيعة خاصة، وتشمل: (المحادثات - الاستماع والتنصت - المراقبة البصرية - الزيارات - الرحلات - وسائل الإعلام).

وتأسيساً على ما تقدم، فإن المعلومات مهما تعددت تعريفاتها ومفاهيمها والاصطلاحات التي ولدت، وستولد عنها في المستقبل، ومصادرها، وأوعيتها، ونشأتها، وتعدد خواصها، فإنها في النهاية هي العنصر الأساسي الذي يحتاج إليه صانعو ومتخذو القرارات في كافة الجوانب؛ السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية.

أصبحت المعلومات ذات أهمية بالغة في عصرنا الحالي، الذي تشن فيه الحروب المعاصرة، ولم تعد تدخل في باب التكتيك، بل في باب الاستراتيجية الهامة والخطيرة، والمعلومات المطلوبة تشمل: المعلومات الاستراتيجية المتعلقة بالجوانب السياسية والاقتصادية والعلمية والجغرافية العسكرية والمواصلات، والعوامل النفسانية والاجتماعية وأعمال التخريب المادي والمعنوي، والمعلومات المتعلقة بالقوات المسلحة للخصم.

تعد المعلومات هي العنصر الأساسي في كل شيء، فهي عين القيادة وأذنها، فبموجبها توضع الخطط الدقيقة، وتقاد الأمة إلى شاطئ الأمان لتحقيق أهدافها وبناء مجتمعها بالطرق العلمية السليمة.

ينتج عصر المعلومات تأثيرات اجتماعية ونفسية وأخلاقية وقانونية.. إلخ. فسيل المعلومات يؤثر على الإنسان وعالمه الروحي وثقافته الشخصية وسلوكيته على نمط استهلاكه وإنتاجه.

تعمل مخرجات ثورة المعلومات الجديدة على إعادة وتوزيع واكتساب واستثمار المعلومات بين الناس، وتخلق أوضاعاً جديدة بيئة حسب موقعهم في بيئة المعلومات وشبكاتهم وقنواتها.

تنشأ الحاجة إلى إعادة النظر في مفاهيم الديمقراطية المعروفة تقليدياً، وتزداد الحاجة إلى استيعاب الديمقراطية المعلوماتية كمفهوم ووعي وممارسة، وتبرز إلى الساحة مسألة الدور والتأثير الذي يمكن أن تقوم بهما المعلوماتية ويتمشى مع تقنيات العصر الحديث وأثره على المجتمع.

يتوسم عصر المعلومات بتيارات واتجاهات أيديولوجية تميزه وتتسجم معه، وهذه السمات والتوجهات تلتقي في نظريات المجتمع الصناعي والمجتمع المعلوماتي وتتغام فيما بينهما ضمن نظريات الحداثة وما بعدها، والتي ساعدت على طرح الخيارات والبدائل لتطور الإنسانية والبشرية من منظور كوني واكتسابها طابعاً إعلامياً شاملاً، وأخذ المجتمع يوصف ويوسم على الأغلب باعتباره مجتمع معلومات يركز اهتمامه على المراحل الحديثة والمعاصرة والتي تعطي دوراً للمعرفة والعلم والمعلومات ركناً أساسياً في صياغته واعتباره من الأركان الأساسية في المنظومات الفكرية الاجتماعية المعاصرة.

المعلومات والأمن:

المعلومات والأمن الوساطة لتحقيق السلامة للوطن وللقوات المسلحة ومؤسساتها، وهي كمبدأ استراتيجي، أو تعبوي في مقدمة المبادئ والعوامل لبناء الاستراتيجية العسكرية من حيث الأهمية.

كما أن المعلومات والأمن البداية لكل شيء يتعلق بالصراع العسكري (القتال)، سواء في حقل التفكير، أو حقل الإنجاز. "وتتطلب معرفة الخطر وتقديره، وتحديد نوعيته ومصادره واتجاهاته، وتحضير الوسائل والإمكانيات من أجل تجنبه أو مقلبلته"⁽⁵¹⁾، فلا مبالغة من قبل العدو عندما تكون المعلومات جيدة ومستمرة دون انقطاع سواء في أوقات السلم، أو الحرب.

يقوم دور المعلومات "باستخدام قاعدة حساب النسبة في القوة المتقابلة على أساس المعطيات الآنية القائمة، وتصور ما قد تكون عليه هذه المعطيات في المستقبل المباشر، وإن طاقة قوات العدو المحتمل والناجح المحتمل الحصول عليه تظل دوما موضوعا لتقويم مستمر"⁽⁵²⁾.

تبنى الخطة الاستراتيجية على تقدير صحيح للموقف، "والذي يتضمن (حساب القوات، ومعداتها، وإمكاناتها) لكلا الطرفين، وعلى التوقع والإدراك خلال جريان الحوادث بالتحليل والاستنتاج والاحتمالات القائمة في وجه قواتنا، والتفاعلات المحتمل وقوعها من قبل قوات العدو"⁽⁵³⁾.

تستطيع المعلومات أن تؤمن نجاح الاستراتيجية العسكرية باستخدام مبادئ الحرب عن طريق تأمين عنصر المفاجأة، والذي يعتبر مبدأ استراتيجيا أو تعبويا. تذهل المفاجئة الخصم وتشل إرادته إلى حين، وبالإمكان تحقيقها من خلال⁽⁵⁴⁾:

أولاً: الحفاظ على السرية التامة للخطط والعمليات العسكرية، وإخفاء حشد القوات والتموين للأفراد والمعدات.
ثانياً: خداع الخصم بالمعلومات التي قد تحمله على الخطأ، وبالإمكان تحقيقها في الوقت الحاضر باستخدام مدخلات ثورة المعلومات.

ثالثاً: تحديد نقطة الضعف في العدو بالاستفادة من التقنية الحديثة، وتوجيه مركز الثقل نحوها.

رابعاً: استخدام ما لم يكن يتوقعه العدو من أسلحة متطورة، أو أسلوب تعبوي جديد.

لا يمكن تحقيق المفاجأة ما لم تتوفر لدى القائد الشجاعة للوصول إلى القرار السريع باستخدام الكتمان والمحافظة على سرية الأوامر والقرارات والنوايا والتحركات. "يتم تحقيق هذه الفعاليات بجهاز أمني قوي وفعال لمقاومة التجسس العسكري، ومتفنين في أعمال التمويه والتضليل والتغطية"⁽⁵⁵⁾.

تزايد الاهتمام "بمسألة الأمن لسعة الحدود المكانية لبعض الدول ذات النفوذ الكبير، وسيادة الفضاء المفتوح مع غياب المركزية، وعدم وجود مرجعية تمسك بزمام السلطة داخل الفضاء المعلوماتي، مما جعل المجتمع أكثر عرضة للتهديدات المعلوماتية"⁽⁵⁶⁾.

يعد جهل المعلومات عن العدو أشد ما يزعج القيادة أثناء المعارك، الأمر الذي جعل القوات المسلحة تفكر في إنشاء هيئات ومنظمات استخبارية خاصة ضمن تنظيماتها مسؤولة عن جمع وتمحيص المعلومات.

ينبغي أن تكون الحقائق والمعلومات التي تقدمها تلك الهيئات أو المنظمات موضوعية ودقيقة قدر الإمكان، لأنها من الأمور التي تساعد القائد على التوصل إلى قرارته السليمة. "ونظرا لما للمعلومات عن العدو من أهمية بالغة في الحرب احتلت الصدارة في أوامر العمليات"⁽⁵⁷⁾.

يعد حجم التشكيلات المتزايدة في ميدان المعركة الحديثة وقابلية الحركة الواسعة للقطاعات دون تأمين اتصالات، "سيؤدي إلى فوضى في ميدان المعركة، للقطاعات الصديقة والمعادية، ويسبب إحراجا كبيرا للقادة الذين يبحثون عن المعلومات من جراء سير الأحداث بخطى واسعة وسريعة"⁽⁵⁸⁾.

حققت ثورة المعلومات الكثير من التطويرات على الوسائل التي تستخدمها المنظومات الاستخبارية في ميدان جمع المعلومات، وأدخلت بعض التحسينات على منظومات السيطرة والإنذار المبكر المحمولة جوا، واستفادت من الأقمار الصناعية والمركبات الفضائية وأجهزة التنصت الإلكترونية، وأضافت بعدا جديدا واسعا على دور التقنية الحديثة في عالم جمع المعلومات، "وأصبحت قادرة على رصد واستطلاع الأرض والمحيطات في جميع الأوقات، وتحت مختلف الظروف الجوية، وتصوير تحركات القوات البرية والبحرية، وتحديد مواقع الصواريخ وتجارب إطلاقها، وتحديد مسارات وكشف التفجيرات النووية، ومراقبة تطور التحصينات وأعمال شق الطرق، ومتابعة حركة الطيران المدني الكثيفة، وتأمين نقاط الاتصالات اللاسلكية بين القيادات والمراكز الرئيسية"⁽⁵⁹⁾.

انعكست آثار تقنية المعلومات على ميدان جمع المعلومات وعلى ميدان خزنها وتدقيقها وتحليلها والاستفادة منها، ولعبت العقول الإلكترونية دورا متميزا في هذا الجانب، وساعدت أجهزة جمع المعلومات على أرشفة المعلومات وتبويبها وسهولة الرجوع إليها عند الحاجة. ويفضل ثورة المعلومات والاتصال لا توجد مشكلة في الحصول على المعلومات، إنما المشكلة تكمن في تحليل الكم الهائل من المعطيات التي تصل أحيانا إلى أدق التفاصيل. ويمكن إجمال معطيات ثورة المعلومات في هذا الجانب بالآتي⁽⁶⁰⁾:

أ- تزايد قدرة الحواسيب الإلكترونية بصورة هائلة جدا، واستخدام تقانة وأساليب حديثة متطورة في برمجيات الحاسوب ومنظوماته.

ب- تطور منظومات الاتصالات وتكاملها وتطور شبكات الاتصالات لاستلام المعلومات المتنوعة.

ج- ساعدت بعض تطورات تقانة الاستشعار عن بعد على معرفة وجود القطاعات العسكرية للطرف المقابل، وتحديد حجم هذه القطاعات وماديات انتشارها وكثافتها، مما ساعد على تحديد القوة المطلوب إعدادها للهجوم وتوزيعها على الجبهات المختلفة، وأعطى بعدا استراتيجيا عند التخطيط وتنفيذ العمليات العسكرية. أفرزت الحرب العدوانية التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية والحلفاء على العراق في عاصفة الصحراء عام 1991 دروسا مستنبطة في نظرية المعلومات. "واعتبرت المعلومات نقطة قوة في الاستراتيجية العسكرية، وليست مجرد مسألة استخبارات عن ميدان المعركة، وإنما هي مؤثر عظيم قادر على تغيير القرارات التي يتخذها الخصم في أعلى المستويات، وحرمانه من مصادر معلوماته"⁽⁶¹⁾.

يبدأ الاهتمام بالحرب والحرب المضادة في هذا القرن من إعادة صياغة استراتيجية المعرفة العسكرية والمخابراتية، واعتبارها إحدى المبادئ الرئيسية في بناء الاستراتيجية العسكرية، وهذا يعني أن المؤسسات الاستخبارية الاختصاصية معنية بالسراء والضراء في مجال المعلومات.

حدود الأمن المعلوماتي:

يعرف الأمن المعلوماتي بأنه: فرض ضوابط على سبل وأساليب الوصول للمعلومات، بهدف إضفاء الشرعية على حدود وصلاحيات استخدام المعلومات⁽⁶²⁾. ووردت عدة تعريفات لمصطلح "الأمن المعلوماتي" وهي:

- المحافظة على المعلومات وسلامتها وسريتها وملكيته والاستفادة منها.
- المحافظة على المعلومات من تداخل استخدامها أو تخريبها أو استخدام معلومات مضللة أو تحريفها أو استبدالها أو سوء تفسيرها أو إلغائها أو سوء استخدامها أو الفشل في استخدامها أو الوصول إليها أو إظهارها أو مراقبتها أو نسخها أو سرقتها.

- معالجة جميع الخروقات المتعلقة بالسلامة والسرية والملكية قانونيا بشكل ناجح من قبل مالك هذه المعلومات بوصف هذه الخروقات انتهاكا لحقوق المالك.
- الوظائف التي تهدف إلى حماية المعلومات والتي تشمل التجنب، والمنع، والكشف، والإعاقة، والتطفيغ، والنقل⁽⁶³⁾، والتحويل، والاسترجاع، والتصحيح و الإقرار.
- الإجراءات التي تهدف إلى حماية المعلومات والتي يجب توجيهها من خلال الوفاء بالمعايير المحددة في إطار التشخيص السليم للسلبات والتهديدات.
- الحماية الدقيقة والتي غالبا ما تتجز من خلال صياغة ضوابط واضحة ومحددة بشكل سليم للمراقبة الأمنية وتطبيقها بفاعلية في إطار استخدام مجموعة من القواعد الرقابية كإرشادات⁽⁶⁴⁾.
- كما يعرف الأمن المعلوماتي بأنه: "العلم الذي يبحث في نظريات واستراتيجيات توفير الحماية للمعلومات من المخاطر التي تهددها ومن أنشطة الاعتداء عليها".
- أما موسوعة الويكيبيديا فتعرف الأمن المعلوماتي بأنه: "وسيلة لحماية المعلومات وأنظمة المعلومات من الدخول غير المصرح به، والاستخدام، والكشف، والتعطيل أو التعديل أو التدمير.
- معالم الأمن المعلوماتي:**

في ضوء التعريفات السابقة يمكن تحديد أهم معالم مفهوم أمن المعلومات على النحو الآتي:

1. يشير هذا التعريف إلى ضرورة وجود الاستراتيجية الملائمة لأمن المعلومات، ويجب أن تتناسب هذه الاستراتيجية مع طبيعة تكنولوجيا المعلومات ومع طبيعة تطبيقها في نظم المعلومات وفي شبكات الاتصالات المستخدمة، كما يفترض تعديل هذه الاستراتيجية بما يتلاءم والتغيرات الحاصلة في هذه التكنولوجيا وفي تطبيقاتها⁽⁶⁵⁾.
- ويذكر أن (Palmer) أكد على وجود الحاجة الماسة إلى إطار استراتيجي عملي وشامل لأمن المعلومات يتصف بهيكله وصياغة جيدتين وسهلتى الفهم والإدراك من قبل أعضاء المنظمة⁽⁶⁶⁾.
2. ويشير هذا التعريف إلى وجوب تحديد الجهة المسؤولة عن هذه الصياغة مع ضمان مشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة. ويرى (Parker) "أن الذين يسهمون في صياغة هذه الاستراتيجية ويتحملون مسؤوليتها هم المالكون لها والمؤتمنون (القائمون عليها) والجهات التي تقدم الخدمات والمستفيدون منها إلى جانب الجهات المساندة الأخرى وهم المختصون في أمن المعلومات والمدققون ومنفذو القوانين وغيرهم من المساعدين. ولأجل تفعيل هذه المشاركة فإن الضرورة تقتضي جعل مسألة أمن المعلومات جزءا أساسيا من الوصف الوظيفي في المنظمة وأن تكون عاملا حاسما في الأداء والتقييم الوظيفيين وفي الترفيع ومنح المكافآت، وبخلافه فإنه قد ينظر إلى هذه المسألة على أنها غير ضرورية أو معوقة للإنتاج و سيطبق كمسألة جمالية فقط ليست ضرورية"⁽⁶⁷⁾.
3. تشير التعريفات إلى أن الغايات الأساسية لأمن المعلومات في أي منظمة يتمثل في المحافظة على المعلومات من حيث:

أ- **الإتاحة Availability:** وتشمل امتلاك القدرة على الوصول إلى المعلومات وإمكانية استخدامها بصورتها الحالية أينما كانت وكيفما تطلب الأمر، والمنفعة بحيث تعد المعلومات مفيدة أو متطابقة مع هدف محدد.

ويحصل الاختراق في هذين الجانبين عند تخريب المعلومات أو اختلاطها بمعلومات أخرى - على النحو الذي يؤدي إلى تلوثها، أو رفضها أو تأخير وإطالة استخدامها أو سوء تفسيرها أو قلبها.

ب- الصحة Integrity: تتضمن الصفات الجوهرية الخاصة بكمال المعلومات وتماسكها وارتباطها بمجموعة القيم السائدة في المنظمة، والحالة المعبرة عن الصدق والأصالة في المعلومات وعمق تطابقها مع الحقيقة والواقع. ويحصل الاختراق للمعلومات في هذين الجانبين عند إدخال أو استخدام أو خلق معلومات كاذبة أو تحرير أو استبدال المعلومات أو سوء تفسيرها أو سوء استخدامها أو الفشل في استخدامها.

ج- السرية Confidentiality: وتشمل الخطة الخارجية التي تمنح للمعلومات والتي تتطوي على التكتم والخصوصية وذلك بتحديد الضوابط والتعليمات التي تحدد الجهات المسموح لها بالاطلاع عليها، وامتلاك المعلومات والتحكم بها في ظروف معينة.

ويحصل الاختراق في هذين الجانبين إما في إمكانية الوصول إلى المعلومات والكشف عنها أو مراقبتها، أو بالحصول على نسخ من المعلومات أو التخلي عن رقابتها أو الائتمان عليها⁽⁶⁸⁾.

البناء المعلوماتي الاستراتيجي للمنظمات وأهميته:

ثبت أن المنظمات التي تعتمد على المعرفة والمعلومات يكون أداؤها على المدى البعيد أفضل من غيرها من منظمات الأعمال، من حيث الإنتاج والنوعية، "وهي تهيئ مجموعة من العوامل التي تمتلك القدرة والفاعلية في التأثير على خفض التكاليف"⁽⁶⁹⁾. و يتفق الخبراء والاختصاصيون في هذا المجال على "أن المعلوماتية تجعل المنظمة أكثر تركيزا على الاستراتيجيات الرئيسية التي يجب اتباعها، والإجراءات الواجب اتخاذها إذا ما أريد لها أن تحقق النجاح، وخاصة إذا اعتمدت على استراتيجية لتعزيز البناء المعرفي في ضوء الدراسة والتحليل لعوامل البيئة الداخلية والخارجية"⁽⁷⁰⁾.

إن دخول المعلومات في البناء الاستراتيجي للمنظمات ذو أهمية كبيرة في سد الفجوات بين الكيفية التي يتخذ بها المدراء فعلا البناء المعلوماتي لمنظمتهم، وبين الوسائل التي اكتشفها الباحثون خلال السنوات الماضية، لتدعيم المكونات الأساسية للعملية الإدارية الاستراتيجية لتلك المنظمات، "والتي جاءت نتيجة خلاصة بحوث وتجارب علمية إضافة إلى الخبرة والحكمة"⁽⁷¹⁾.

قدم أغلب المفكرين الإداريين المعاصرين البحوث والتجارب الخاصة بالإدارة الاستراتيجية، وأظهرت المكونات الأساسية للعملية الإدارية، وتم تحديدها بموجب هدف ورسالة المنظمة.

تعتمد عملية رسم الاستراتيجية على رسالة المنظمة وأهدافها الواضحة، وعلى إثرها يجري دراسة المعلومات المتعلقة بالبيئة الخارجية وعلاقتها بالمنظمة، وتقويمها لمعرفة مقدار الفرص المتاحة والمعضلات والتحديات التي تواجهها.

يجري تقييم البيئة التنظيمية الداخلية وفق الدراسة والتحليل، وبالنتيجة تقوم القيادة العليا بتحديد البدائل الاستراتيجية المتاحة، واختيار البديل الأمثل لوضعه في حيز التنفيذ، وتهيئة المناخ الإيجابي المحيط به ومراقبته وتقييمه.

إن البيئة من الأمور المهمة الواجب مراقبتها من قبل المنظمة، وهي تدرس وتخطط لتحقيق أهدافها، "فلا بد لها من التفاعل مع البيئات الخارجية، ويتطلب الأمر منها دراسة العوامل المختلفة لتلك البيئة بصورة مستمرة"⁽⁷²⁾.

تنوعت الاستراتيجيات وتغيرت وسائل صياغتها وأهدافها تبعاً للتطورات المعرفية وبروز ظاهرة الاقتصاد المعرفي، الذي يتميز بالتنافسية بالاعتماد على قدرات المنظمة، "لذلك يتوقف نجاح المنظمة إلى حد كبير على مدى دراستها للعوامل البيئية المؤثرة والاستفادة من اتجاهات هذه العوامل ودرجة تأثيرها وتقييمها في تحديد الأهداف وتعديلها"⁽⁷³⁾.

تجري المنظمة العمليات التحويلية والتشغيلية على المدخلات الرئيسية للإدارة والاستراتيجية ومكوناتها (الأفراد، والمواد الخام، والمعلومات)، ومصدرها البيئة المحيطة بالمنظمة، مما يؤدي إلى ظهور مخرجات تتمثل بمنتجات، أو قرارات.

ويتكون هذا النظام من نظم فرعية متعددة، وتعتمد على بعضها البعض، وتعمل معا بحيث يحقق كل نظام فرعي أهدافه ليقود إلى تحقيق الأهداف العامة للنظام الكلي. ويظهر ثرة المعلومات التي امتزجت معها ثورتا الاتصالات وتقانة المعلومات، أصبحت هذه العناصر من المقومات الأساسية للاستراتيجية ومنظومتها المعاصرة، والتي بدونها لا يمكن مواجهة الظروف الداخلية والخارجية.

يجب أن تمتلك الإدارة الاستراتيجية من المعرفة العلمية ما يؤهلها للتفاعل مع البيئة المحيطة، إذ أصبحت عملية الدمج والمواءمة والتفاعل مع هذه الثورات ضرورة ملحة. "فالمنظمات التي أسست مقوماتها على العوامل الثلاث (المعلومات، والاتصالات، والحواسيب)، حققت قفزات نوعية في إنتاجها وسيطرتها على البيئة الداخلية والخارجية"⁽⁷⁴⁾.

يجري توضيح البيئة الخارجية بمجموعة من التغيرات الاقتصادية، والتي تولد مجموعة أخرى من التغيرات السياسية، أو الثقافية، أو التكنولوجية، أو الاجتماعية. كما يفترض أن تعي المنظمات وهي تقوم بجمع المعلومات عن هذه الأبعاد وتحليلها وفق منظور (PESTLE)، والذي يشمل كافة العوامل (السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية، والقانونية، والبيئية)، "ويمكن من خلاله صياغة الاستراتيجيات والخطط الاستراتيجية بالمساعدة في فهم البيئة التي تعمل فيها منظمات الأعمال الآن، أو في المستقبل"⁽⁷⁵⁾.

كما تعد التطورات الحاصلة في المجال التقني من أهم المؤثرات في البيئة الخارجية على المنظمات، فتقانة المعلومات والمنظمات يكملون بعضهم بعضا، ويؤثر كل منهما على الآخر. "وقد مر الاثنان بعدة مراحل تطويرية أدت إلى توثيق أو اصر العلاقة بينهما، وقيام المديرين بتصميم تقنيات المعلومات نتيجة تلك العلاقة لصالح العمل في المنظمة"⁽⁷⁶⁾.

تحتم الضرورة امتلاك المديرين المهارة والقدرة والقابلية على اتخاذ القرارات اللازمة لتطوير منظماتهم، وإدخال التقنيات الحديثة التي تساهم في تحقيق هذا الهدف، وإلا تخلفت المنظمة وأصبحت غير قادرة على التطور. إن العلاقة بين المنظمات وتقنيات المعلومات هي علاقة ذات اتجاهين، فكل منهما يؤثر على الآخر ضمن مجموعة من العوامل (كالمحيط الخارجي، والثقافة، والهيكل التنظيمي، وعمليات التشغيل)، إلى جانب المؤثرات السياسية الداخلية والخارجية⁽⁷⁷⁾.

كما يجري جمع المعلومات والبيانات والحقائق عن العوامل المؤثرة التي تقع خارج سيطرة المنظمة وتحليلها والإحاطة الواسعة بها، لكي تتمكن المنظمات من التخطيط والاستعداد لها، مما يدفع الإدارة الاستراتيجية إلى بناء منظماتها وفق سياق علمي معرفي، لكون التفاعل مع هذه العوامل يتطلب من العلم والمعرفة والتعامل مع

التكنولوجيا الشيء الكبير، ويحول المنظمة إلى بناء علمي مهني اختصاصي تتميز إدارتها وعناصرها بالمعرفة والاحتراف⁽⁷⁸⁾.

وتأسيسا على ما تقدم، أصبح من الضروري على المنظمات الساعية لتحقيق النجاح في عملها دراسة وتحليل وتقويم المؤثرات الداخلية والخارجية للبيئة المحيطة للمنظمة، وتحويلها إلى فرص جديدة تدعم قدرتها التنافسية وتميزها الدائم، ويتطلب الأخذ بالأفكار العلمية وتطبيق تقنيات ونظم حديثة، وإيجاد أساليب متطورة لتعزيز وظائفها في كافة الميادين بغية الوصول إلى تحقيق الأهداف المحددة. تبلورت فكرة اعتماد استراتيجية البناء المعرفي إلى الحاجة الماسة لمنظمات الأعمال التي تستخدم التقنيات والنظم الحديثة، وتعتمد على الخبرات والكفاءات العلمية والمعرفية المتعلقة باختصاص إدارة المنظمات، وتنمية مؤهلاتهم المعرفية للتعامل مع تطبيقات التقنيات العلمية والنظم المتعلقة بإدارة الإنتاج لتحسين الخدمة، والوصول إلى طرق إبداع لمخرجات المنظمة لتقليل من كلفة العمليات، مما يؤدي للوصول إلى هدف المنظمة.

أصبح من الواجب على المديرين الاستراتيجيين اعتماد استراتيجية لتعزيز البناء المعرفي في منظماتهم، ويعتبر التفاعل بين تقنيات المعلومات والمنظمات عملية معقدة، تتأثر بعدة عوامل وسطية من ضمنها: هيكل المنظمة، وإجراءات العمل، وسياسة المنظمة، والعادات والتقاليد، والمحيط الخارجي والقرارات.

يتطلب البناء الاستراتيجي المعرفي مشروعا للدراسة والتحليل لعوامل البيئة الخارجية المتمثلة في التطورات التكنولوجية، ويعتمد على تقنيات حديثة.

تستطيع المنظمة ذات الصبغة المعرفية من تقديم منتجات وخدمات وأهداف جديدة، تمنح المنظمة ميزة تنافسية عالية في المجال الذي تعمل فيه. يزود التحليل والتقويم الاستراتيجي لعوامل البيئة التكنولوجية وبالاعتماد على استراتيجية البناء المعرفي للمنظمة القيادة العليا برؤية مستقبلية تمكن المنظمة من التكيف مع التغيرات لخلق الفرص واستغلالها، أو التخطيط لإنتاج أمور جديدة غير متوقعة.

خاتمة

إن مخاطر أمن المعلومات باتت ترقى إلى مستوى تهديد الأمن القومي ككل، فإن وسائل المواجهة والحماية لا بد وأن تظلها منظومة أمن قومي، لأنه من الخطأ أن تكون الأخطار والتهديدات شاملة وربما منسقة ومخططة أحيانا ثم تأتي سبل ووسائل مواجهتها جزئية وعفوية وخالية من التخطيط وتفكر للتنسيق والرشد، وقد قدمت اليابان نموذجا لهذا المستوى من التعامل مع أمن المعلومات حينما أعلنت عن برنامج شامل على مستوى مؤسسات وهيئات الدولة والشركات الخاصة يستهدف التدريب على ضد الهجمات الإلكترونية الشاملة بتنوعياتها المختلفة سواء بالفيروسات أو عمليات القرصنة والتلصص والتجسس الاقتصادي أو التخريب الإلكتروني أو هجمات تعطل شبكات الاتصالات والمعلومات، وجاء هذا البرنامج التدريبي المستمر حتى في إطار استراتيجية متكاملة لأمن المعلومات باليابان تنفذها الدولة لحماية لاقتصادها، وقد تزامنت مع المخطط الياباني مخططات مماثلة في عشرات الدول حول العالم.

وأخيرا لا بد من الإشارة إلى أن إدارة المعلومات المتداولة داخل البنية المعلوماتية القومية بما يدعم الأمن القومي أمر يتطلب فهما ورؤية جديدة لأساليب ومناهج وأدوات تداول المعلومات بين أطراف المجتمع بعضها ببعض داخليا، وكذلك مناهج وأدوات وأساليب إدارة وتداول المعلومات بينها وبين الجهات الخارجية، كشركاء

السياسة والتجارة والأعمال والتعليم والبحث العلمي والتصنيع...، وهذه قضية مهمة معقدة في آن واحد، ولا يصح تركها لاجتهادات أفراد ومؤسسات وخبراء من هنا وهناك مهما علا شأنهم وتجاربهم وقدراتهم، بل تحتاج جهداً مؤسسياً لن يتحقق على النحو المطلوب إلا عندما تتبوأ قضية أمن المعلومات مكانها الصحيح كركيزة أساسية للأمن القومي.

المراجع والهوامش:

- 1- J. A. Brien: (Introduction to Information systems; Essentilas for The internet worked Enterprise) 9 th Ed, Mcgraw- Hill companies, Inc, USA, 2000, p 27.
- 2- K. Loudon: (Management Information Systems) Prentice- Hall, NewJersey, 2001, p 7.
- 3- سعد زناد، تكنولوجيا المعلومات وإدارة المعرفة، المجلة العربية للتعلم التقني، المجلد 18، العددان (1-2) /2001.
- 4- Gandhi Smiti: (Knowledge Management and Reference Services). Journal of Académique Librarian ship, 30(5) August, 2004, p 368-380.
- 5- فادية محمد حجازي، نظم المعلومات الإدارية - مدخل تحليلي، الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، 1997، ص 713.
- 6- G. Kennedy: (Management Information Systems: An Organization Perspective) 1Ed, Prentice- Hall, UK, p 62.
- 7- السامرائي، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، بغداد، 1988، ص 28.
- 8- R. Sabherwal (Knowledge Management; challenges, Soultions, and Technologies)1 Ed, Pearson Prentice, Hall, New Jersey,2004, p 13-14.
- 9- بدر أحمد، المدخل إلى علم المعلومات والمكتبات، دار المريخ للنشر، الرياض، 1985، ص 26.
- 10- بدوي، معجم مصطلحات الدراسات الإنسانية والفنون الجميلة والتشكيلية، 19 دار الكتاب العربي، القاهرة، 192.
- 11- عبد الفتاح، معجم مصطلحات المكتبات والمعلومات، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2000، ص 155.
- 12- Debons Anthony: (Information Science) Leydon Noordhoff, 1975, p 21-24.
- 13- ربحي عليان، مقدمة في علم المكتبات والمعلومات، عمان، 1999، ص 79.
- 14- الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية، دار الحكمة، بغداد، 1991.
- 15- فينركلوز، فن الحرب، ج1، تعريب أكرم ديري والهيثم الأيوبي، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1974، ص 141.
- 16- الفريق محمد فتحي، قاموس المصطلحات العسكرية، المطابع العسكرية، ط2، بغداد، 1982، ص 483.
- 17- كلية الأركان العراقية، وزارة الدفاع، وثائق منشورة، محاضرة الاستخبارات، دورة الأركان المشتركة، بغداد، 1994، ص 2.
- 18- حسن مظفر، الفضاء المعلوماتي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2007، ص 56.
- 19- Y. Zhangk: Définition and Science of Information. Information Processing and Management, vol.24. no.4, 1988, p 479-491 .
- 20- حسن مظفر، هندسة المعرفة: ماهيتها وتطبيقاتها، المجلة العربية للعلوم، العدد 32، 1998.
- 21- حسين عجلان، استراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال، مصدر سابق، ص 36.
- 22- نبيل، عالم المعرفة، العرب وعصر المعلومات، سلسلة كتب ثقافية، الكويت، 1994، ص 52.
- 23- عبدالعزيز، العربية الفصيحة لغة التعليم في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1984، ص 39.
- 24- Bell: (The coming of Post Industrial Socity), New York: BasicBooks, 1973, p 12.
- 25- M .Poster: (The Mode of Information), The University of Chicago Press, 1990, p 123 -157.
- 26- Minneapolis: University of Minneasota Press, 1984, p 4.
- 27- Y. Masuda: (The Information Technology Revolution) Oxford, Blackwell, 1985, p 620-634.
- 28- A .Toffler: (Third Wave) Bantam Books, 1980, p 5.
- 29- K. McGarry: (Changing Context of Information; An Introductory Analysis). London, Bingley, 1981.
- 30- نبيل، العرب وعصر المعلومات، مصدر سابق، ص 50.
- 31- حسن مظفر، الفضاء المعلوماتي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 70.

- 32- الهادي محمد، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، دار الشروق، القاهرة، 1989، ص 19.
- 33- حسن مظفر، الفضاء المعلوماتي، مصدر سابق، ص 71.
- 34- نفس المصدر السابق، ص 71.
- 35- نفس المصدر السابق، ص 72.
- 36- عطية الله أحمد، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، ط3، القاهرة، 1968، ص 162.
- 37- الأيوبي الهيثم، الموسوعة العسكرية، ص 251.
- 38- جمال الدين محمد، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت، 1996، ص 302.
- 39- نفس المصدر السابق، ص 302.
- 40- ربحي فاضل، مصادر المعلومات، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 13.
- 41- قاسم حشمت، مصادر المعلومات وتنمية مقتنيات المكتبات، القاهرة، 1988، ص 15.
- 42- قندلجي عامر، التوثيق، هيئة المعاهد الفنية، بغداد، 1992، ص 33.
- 43- قاسم حشمت، المكتبة والبحث، مكتبة غريب، القاهرة، 1983، ص 58.
- 44- مصطفى ربحي، مصادر المعلومات، مصدر سابق، ص 15.
- 45- محمد فتحي، مقدمة في علم المعلومات، القاهرة، 1984، ص 40.
- 46- محمد فتحي، مراكز المعلومات الصحفية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1984، ص 186.
- 47- فاروق أبو زيد، انهيار النظام الإعلامي الدولي من السيطرة الثنائية إلى هيمنة القطب الواحد، مطابع أخبار اليوم، ط1، القاهرة، 1991، ص 13.
- 48- محمد فتحي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، مصدر سابق، ص 31.
- 49- مديرية الاستخبارات العسكرية العراقية، كراسة الاستخبارات السوقية، بغداد، 1985، ص 7.
- 50- عبد الله يوسف، الاستراتيجية ودور عباقرة الفكر في تطويرها، الرياض، 1993، ص 401.
- 51- مديرية الاستخبارات العسكرية العراقية، كراسة الاستخبارات السوقية، ص 42.
- 52- كراسة الاستخبارات السوقية، المصدر نفسه.
- 53- بن عبد الله، اللواء الركن يوسف، مصدر سابق، ص 402.
- 54- مديرية الاستخبارات العسكرية العراقية، كراسة الأمن والمكافحة للضباط، بغداد، 1985، ص 15.
- 55- حسن مظفر، الفضاء المعلوماتي، مصدر سابق، ص 247.
- 56- كلية الحرب الملكية الأردنية، الأسلوب والمنهجية العسكرية، دورة الحرب 13، 2000، ص 174.
- 57- الفريق الركن محمد، القيادة في ميدان معركة المستقبل، مجلة التطوير القتالي، بغداد، 1988، ص 34.
- 58- اللواء عبد الوهاب، حرب المعلومات والتقنيات الاستخباراتية المتطورة في القرن المقبل، مجلة الهدد، العدد7، بغداد، 1990، ص 14.
- 59- داخل حسين، تقانة المعلومات والأمن القومي، مجلة آفاق عربية، العدد10، بغداد، 1998، ص 24.
- 60- توفلر الفين، أشكال الصراعات المقبلة - حضارة المعلوماتية وما قبلها، مصدر سابق، ص 173.
- 61- فهد ناصر العبود: الحكومة الالكترونية بين التخطيط والتنفيذ، ط2، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2005، ص 152.
- 62- نفس المصدر السابق ص 162.
- 63- محمد عبد حسين الطائي: أمن المعلومات: مجالات الاختراق و آلية التعزيز، المجلة العربية للدراسات الأمنية و التدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السنة 2003، العدد 40.
- 64- موسوعة ويكيبيديا: [http:// information Security](http://information Security)
- 65- فاضل السامرائي: نظم المعلومات الإدارية، مرجع سابق، ص 26.
- 66- محمد عبد حسين الطائي: أمن المعلومات: مجالات الاختراق وآلية التعزيز، مرجع سابق، ص 265.

- 67- نفس المرجع، ص 266.
- 68- محمد عبد حسين الطائي، مرجع سبق ذكره، ص 266-267.
- 69- غسان قاسم، تقنيات ونظم معاصرة في إدارة العمليات، مصدر سابق، ص 21.
- 70- حسين عجلان، استراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال، مصدر سابق، ص 96.
- 71- هاموند جون، فن اتخاذ القرارات الذكية، الجمعية المصرية للنشر والمعرفة، القاهرة 2000، ص 7.
- 72- حسين عجلان، استراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال، مصدر سابق، ص 94.
- 73- نفس المصدر السابق، ص 95.
- 74- تامر كامل، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2005، ص 342-343.
- 75- محمد خالد، الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي، مصدر سابق، ص 94.
- 76- مزهر شعبان، العملية الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، مصدر سابق، ص 272.
- 77- نفس المصدر السابق، ص 112.
- 78- وائل محمد، الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000 ص 95.

تجارب الجامعات الغربية والعربية في تحقيق التنمية

د. عذراء عيواج

قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي

ملخص

تقوم الجامعات في العصر الحديث بدور بالغ في حياة الأمم والشعوب، نظرا لما أنيط بها من أدوار تنموية متنوعة وشاملة تخرج عن الأطر التقليدية المرتبطة بالتعليم والتدريس فقط، حيث أصبحت رسالة الجامعة مرتبطة بكل نواحي الحياة، لغاية تحقيق الرفاهية والتنمية الشاملة للمجتمعات وهذا من خلال ما تكشفه من حقائق، وما تسهم به من حلول للمشاكل الراهنة والمستقبلية. إن عرض تجارب الجامعات الغربية على اختلافها، يدل على أن للجامعات الدور الكبير في بناء أسس النهضة لمجتمعاتها. هذه النهضة التي لا يمكن تجسيدها في البلدان العربية، ما لم تكن الجامعة إحدى أهم الأدوات التنفيذية لتحقيق هذا المطلب الإنساني.

الكلمات المفتاحية: جامعة، تنمية، جامعات غربية، جامعات عربية.

*Les expériences des universités occidentales et arabes dans la réalisation du développement***Résumé**

A l'ère contemporaine, les universités jouent un rôle prépondérant dans la vie des nations et des peuples. Leur tâche devient doublement articulée. Il ne s'agit plus du cadre traditionnel relatif à l'acte d'enseigner, mais aussi du rôle du développement et de la croissance. L'université est au cœur de toutes les activités humaines et ce, à travers les données qu'elle offre, les vérités qu'elle met au jour et à ce qu'elle contribue en matière de solutions des problèmes actuels et futurs auxquelles elle contribue. A travers la présentation des expériences menées par différentes universités occidentales, nous tenterons de mettre en exergue la contribution, extrêmement importante, de l'université dans la croissance et l'essor des sociétés, cet essor que l'on ne peut voir dans les pays arabes que si l'université participe activement comme l'un des outils exécutifs de la société.

Mots-clés: Université, croissance, universités Occidentales, universités Arabes.

*The experiences of Western and Arab universities in achieving development***Abstract**

Universities in the contemporary era play an extremely important role in the life of nations and peoples having regard to the roles of different and global growth attributed to this institution that coming out of traditional frameworks only to teaching and learning. The university message becomes relating to all aspects of life in order to realize the ease and the overall development of societies through the truths that bring to light and that contribute to solutions of current and future problems. The presentation of the experiences of Western universities in their diversity, shows that universities have a great role in building the foundations for the development of its societies. This renaissance cannot be achieved in the Arab countries as the university is not one of the executive tools to achieve this human claim.

Key words: University, development, western universities, Arab universities.

مقدمة

تحتل الجامعة حيزا خاصا في المجتمع منذ زمن طويل، بوصفها مركزا للإشعاع المعرفي والفكري، والمنبر الذي تنطلق منه آراء المفكرين والفلاسفة والعلماء ورواد الإصلاح والتطور، فهي الرهان الحاسم في الوقت الراهن؛ إذ يعول عليها المجتمع في تحقيق رفاهيته وتنميته الشاملة، وهذا من خلال ما تزخر به من إمكانيات، وما تتوفر عليه من موارد. كما أنها تؤثر في المجتمع وتتأثر به، وبما يحمله من آمال وتطلعات، بل أكثر من ذلك أضحت قراءة المجتمعات مرتبطة بها؛ لأنها ترجمة لواقع وحقيقة المجتمع، ومرآة تسمح لنا بمعرفة مستويات نموه وتقدمه. لقد أصبحت الجامعة قائدة لخطى التنمية والتطور بما تكشفه من حقائق، وما تسهم به من حلول للمشاكل الراهنة والمستقبلية؛ ذلك أنها تسهم في نشر المعرفة وتوسيع آفاقها، وتسهم في مواجهة تحديات العصر المختلفة، فبحكم رسالتها وأهدافها وإذا ما نسقت مع الهيئات الأخرى فإن الجامعة قادرة على أن تقوم بدور فعال في تطوير المجتمع، فتخلق الإنسان العقلاني الذي يتفاعل مع الآخرين بطرق منطقية، ويمكنها كذلك أن تطبق النظريات العلمية وترجمها إلى أفعال بدلا من الاكتفاء بتلقينها للطلبة.

وإذا لم تحقق الجامعة هذه الأهداف فلا فائدة من وجودها في زمن التحديات العلمية والمعرفية والتكنولوجية، حيث أصبحت المؤسسات الجامعية مطالبة بتأكيد جوهرها كرسالة للتعليم والمعرفة، ولعب دورها القيادي في مسيرة الفكر والعقل المجتمعي، هذا ما نجده في جامعات البلدان الغربية اليوم على الأخص، وهذا ما هو مطلوب من جامعات الدول العربية، التي لا يمكن بأي حال من الأحوال توقع نجاح جهودها التنموية بمعزل عن وجود نظام أكاديمي قادر على إشراك الجامعات في خطط التنمية كذلك الموجودة في الجامعات الأمريكية، واليابانية وحتى الأوروبية.

تأسيسا على ما سبق يتناول هذا المقال المحاور الآتية:

- المؤسسة الجامعية كشرط من شروط تحقيق التنمية.
- تحقيق التنمية من خلال الغايات التنموية للجامعة.
- ارتباط التنمية بوظائف الجامعة.
- عرض تجارب الجامعات الغربية في تحقيق التنمية.
- قراءة لواقع دور الجامعات العربية في تنمية المجتمعات العربية.
- إن تقديم هذه المحاور يسمح لنا بتحقيق الأهداف الآتية:
- الكشف على أن الجامعة هي الفاعلة الحقيقية، التي تقود إلى التنمية المؤهلة لتطور المجتمعات، من خلال مختلف الوظائف التي تضطلع بها.
- إظهار أهمية إشراك المؤسسة الجامعية في الخطط التنموية، وضرورة الاعتماد عليها في تجسيد هذا المطلب.
- عرض بعض تجارب الجامعات الغربية في تنمية مجتمعاتها (الجامعات الأمريكية، والبريطانية، والكندية، واليابانية... إلخ).
- تقديم قراءة لواقع الجامعات العربية في تحقيق التنمية، من خلال التركيز على التحديات والمعوقات.
- محاولة الخروج بتوصيات علمية وعملية من شأنها دفع إسهامات الجامعات العربية، لتحقيق التنمية في الوطن العربي.

1- تحديد المفاهيم: إن أهم المصطلحات التي هي بحاجة إلى ضبط ما يأتي:

أ- مفهوم الجامعة:

* لغة: كلمة "جامعة" UNIVERSITY مأخوذة من كلمة UNIVERSITAS، وتعني الاتحاد الذي يضم ويجمع القوى ذات النفوذ في مجال السياسة من أجل ممارسة السلطة، وقد استخدمت كلمة جامعة لتدل على التجمع العلمي لكل من الأساتذة والطلاب⁽¹⁾؛ حيث إنه في أواخر القرن الثاني عشر وبداية القرن الثالث عشر أصبح هذا اللفظ يطلق على الاتحاد العلمي، أو النقابة التي تضم عددا من رجال العلم سواء كانوا أساتذة أو طلابا، وفي مرحلة لاحقة أصبحت الكلمة تعني اتحادا أو جمعية من الطلاب والمعلمين معا، ثم أطلقت فيما بعد لتعني المعهد العلمي الذي يستخدم أساتذة ويعلم طلابا⁽²⁾.

* اصطلاحا: حسب علماء التنظيم التربوي لا يوجد تعريف قائم بذاته، وعالمي لمفهوم الجامعة؛ ذلك أن كل مجتمع يؤسس جامعتَه بناءً على مشاكله الخاصة، وحاجاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم تصبح الجامعة مؤسسة تكوين لا تحدد أهدافها واتجاهاتها من جانب واحد، ومن داخل جهازها فقط، بل تتلقى هذه الأهداف من المجتمع الذي تقوم على أسسه، والذي يعطيها هو وحده حياة ومعنى ووجودا.

بناء على هذا الطرح يمكن تقديم عينة لبعض التعريفات المعبرة عن مقدار اهتمام الباحثين بهذا المصطلح.

- الجامعة هي "عبارة عن جهود منظمة ومنسقة بين الإمكانيات والقدرات البشرية والمادية المتاحة في المجتمع المعني، من أجل تحقيق المستوى الأفضل لدخل الأفراد والمستوى المعيشي لهم، والحياة الاجتماعية في جميع جوانبها كالتعليم والصحة، والأسرة والشباب، وبالتالي تحقيق أعلى مستوى من الرفاهية الاجتماعية"⁽³⁾. ما يلاحظ على هذا التعريف ربطه التام لمفهوم الجامعة كآلية لتحقيق التنمية للأفراد والمجتمعات على حد سواء.

- كما عرفها الدكتور بروس تروسكوت (Bross Troskoot) بأنها "هيئة أو جامعة هيأت نفسها للبحث عن المعرفة، ومن أجل المعرفة نفسها"⁽⁴⁾. هذا التعريف يعطي قيمة كبيرة للبحث العلمي والمعرفة كمبررات لوجود الجامعة.

- يعرفها المشرع الجزائري بـ "أنها مؤسسة علمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تنظم في صورة كليات وأقسام ومعاهد، تضمن التكوين بمستوى التدرج وما بعد التدرج"⁽⁵⁾.

ب- مفهوم التنمية: عرف هذا المصطلح تداولاً كبيراً بين العلماء والباحثين على اختلاف تخصصاتهم، خاصة بعد أن أصبحت التنمية مطلباً جماهيرياً عند جميع شعوب العالم، سواء المتقدمة أو السائرة في طريق النمو.

- تعرف التنمية بـ "أنها عملية ديناميكية، تتكون أساساً من سلسلة كبيرة من التغيرات الوظيفية والبنائية، التي تحدث نتيجة تفاعل الإنسان مع البيئة، بهدف استثمار موارد المجتمع ومكوناته إلى أقصى درجة ممكنة"⁽⁶⁾.

- كما تعرف بأنها "عملية واعية موجهة لصياغة بناء حضاري، اجتماعي متكامل، يؤكد فيه المجتمع هويته وذاته وإبداعه"⁽⁷⁾. وبهذا المفهوم تقوم التنمية أساساً على مبدأ المشاركة الجماعية الفاعلة والإيجابية بدءاً بالتخطيط

واتخاذ القرار، ومروراً بالتنفيذ وتحمل المسؤوليات، وانتهاءً بالانتفاع من مردودية وثمار مشاريع التنمية وبرامجها. ويؤكد المفهوم الشامل للتنمية على أنها العملية المبنية على مجموعة من التحولات، التي تظال المجتمع في مختلف المجالات بالصورة التي توفر لأفراده حياة أفضل، وهي العملية التي تستوجب تجنيد كل مقومات المجتمع، وفي هذا الإطار تدخل الجامعة ضمن الأطراف المعنية بإيجاد تحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي.

2- الجامعة شرط من شروط تحقيق التنمية: يمكن تحقيق تنمية عندما تكون الجامعة إحدى الأدوات التنفيذية المهمة لهذا الهدف، بل هي الأداة الأولى والبوابة الحقيقية التي تقود إلى التنمية المؤهلة لتطوير المجتمع، حيث

تنبؤ الجامعات منذ القدم مكان الصدارة في المجتمع، فهي مركز إشعاع لكل جديد ومنبع المعرفة ومنتجة القادة، خاصة أن التعليم فيها هو عملية لصناعة أجيال المستقبل، واستثمار هذا النوع من الصناعة هو الأفضل والأكثر فائدة، لأن المؤسسات التعليمية تعمل على تغذية المجتمع بقيادات مستقبلية في كافة المجالات، لذا قيل في هذا الصدد "إذا أردت أن تبني لسنة فابن مصنعا، وإذا أردت أن تبني للحياة فابن جامعة"، وأعتقد أن هذه المقولة قد لخصت أهمية وجود الجامعة في أي مجتمع باحث عن التنمية والرفق، لأنها معقل الفكر ومركز الإبداع الذي لا يمكن الاستغناء عنه بأي حال من الأحوال.

إن الجامعة مؤسسة اجتماعية تؤثر في الجو الاجتماعي المحيط بها وتتأثر به، ولها الأثر الأكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا بالطبع لا ينطبق على كل المسار التاريخي الذي مرت به الجامعة، لأنه في وقت ما ظلت الكثير من الجامعات في معظم بلدان العالم، وعلى مدى فترة طويلة من تاريخها منعزلة عن مجتمعاتها، عاكفة على نفسها، تجتهد في طلب المعرفة لذاتها، وتنشدها منها المتعة دون المنفعة، والنظرية دون التطبيق، وحصرت بذلك أهميتها في مجال التدريس والبحث.

لقد تطورت أهمية الجامعة في العصر الحديث، ولم تعد تكمن في مجرد تخريج عدد من المهندسين أو المعلمين أو الأطباء، بل أصبحت قائمة لخطى التطور والتقدم بما تكشفه من حقائق، وما تسهم به من حلول للمشاكل الراهنة والمستقبلية، فهي تسهم في مواجهة تحديات العصر. في ضوء ذلك "أصبح التعليم الجامعي، يحتل مكانة بارزة في معظم دول العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة، ومع تلك المكانة ظهرت له مكانة أخرى في حياة الأفراد داخل المجتمع، فأصبح التعليم الجامعي هدفا للكثيرين ممن يطمحون إلى مكانات ومراكز اجتماعية عالية، لاعتقادهم أن التعليم الجامعي هو الطريق الموصل إلى الحياة الأفضل، والمراتب والأدوار الاجتماعية المرموقة"⁽⁸⁾.

هذا من جهة ومن جهة أخرى تدل سرعة إنشاء الجامعات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، على أن الدولة الحديثة تربط ربطا وثيقا بين تقدمها، وبين إنماء المواهب العقلية إنماءً سريعا داخل حدودها، ولأن للجامعة الأثر الأكبر في التنمية فتعليمها ذو مواصفات خاصة تجعله عاملا أساسيا من عوامل التنمية. "حيث يتسنى لها ذلك عن طريق ناشطين أساسيين هما: رفع مستوى المعرفة، وتعليم الطلبة الذين بدورهم يخدمون الآخرين داخل الأمة وخارجها بفضل مهمتهم النوعية، وبذلك يمكن إشاعة القيم المدنية والديمقراطية اللازمة لتفعيل الأمة"⁽⁹⁾.

إن وجود الجامعة في البناء الاجتماعي للمجتمع جد مهم في سبيل تحقيق التنمية، سواء بالنسبة للمجتمعات المتقدمة حتى تحافظ على موقعها في مقدمة المجتمعات، أو بالنسبة للمجتمعات النامية للأسباب الآتية:

- إن الثروة البشرية في المجتمعات المتقدمة تمثل العنصر الرئيسي من عناصر الإنتاج، وبالتالي فبرامج التنمية فيها تعتمد في كثير من جوانبها على طريقة إعداد هذا العنصر واستخدامه.

- إن هناك حاجة ملحة بالنسبة للمجتمعات النامية لأن تحقق معدلات نمو عالية، حتى تلحق بركب التقدم والرفاهية، أو على الأقل حتى لا تتسع الفجوة القائمة بينها، وبين المجتمعات المتقدمة.

وفي ظل التطورات والتغيرات التي يشهدها العالم، والتي طالت كل جوانب الحياة ومست كافة المؤسسات الاجتماعية، تقع على عاتق الجامعة مسؤولية التصدي لتلك التطورات، وهذا من منطلق اعتبارها إحدى المؤسسات المهمة في المجتمع، والتي تمتلك الطاقات الفكرية القادرة على التفاعل مع هذه التحولات، سواء على المدى القريب أو البعيد من خلال دراسة الحاضر والاستشراف للمستقبل.

3- تحقيق التنمية من خلال الغايات التنموية للجامعة:

إن تحقيق التنمية لأي مجتمع مرهون بمدى التجسيد الميداني لعدة أهداف، تسطرها الجامعة في إطار المجتمع الذي تتواجد فيه، والذي يكون هو المرجعية الأولى والأخيرة لهذه الأهداف، ومن خلال هذا الطرح نجد اختلافا بين الجامعات في هذا الشأن، لكن على العموم الأهداف المسطرة لأي جامعة لا تخرج عن الأهداف الآتية:

- إعداد الباحثين عن طريق برامج الدراسات العليا.
- البحث عن المواهب وتدريبها وتوجيهها، للاستفادة منها إلى أقصى درجة.
- تطوير البحث العلمي، وتشجيع القيام به داخل الجامعة وخارجها.
- مواكبة الانفجار المعرفي وثورة المعلوماتية الحادثة في العالم، واستثمار معطياتها لصالح المواطن والمجتمع.
- زيادة مجال البحث العلمي، والقيام بمختلف البحوث في شتى القطاعات، قصد الوفاء بحاجات المجتمع ومتطلباته، وكذا حل ما يعترضه من مشكلات حلا مبنيا على أسس علمية.
- مواكبة التغيير الحادث، والإسهام في تكييف المجتمع له، بل ومحاولة استشراق مستقبله والإعداد له.
- "تدريب وإعادة تدريب أصحاب الكفاءات، لمواكبة الجديد و المستحدث في مجالات تخصصاتهم"⁽¹⁰⁾.
- إثراء المعلومات وفهم المعطيات الحضارية، مع محاولة الحفاظ على الثقافة الوطنية.
- سد حاجة المجتمع من الكوادر المتخصصة والكفاءات الوطنية المدربة، وإعدادهما لمختلف مجالات الحياة.
- "توفير البيئة الأكاديمية المناسبة، وتنمية المعرفة في مختلف الحقول، وتشجيع البحث العلمي ودعمه، من أجل خلق أواصر التعاون والتفاعل بين مؤسسات التعليم العالي، والمجتمع بكل فئاته وقطاعاته"⁽¹¹⁾.
- تنمية الإطارات القيادية للمجتمع في شتى المجالات، وتأهيلهم لقيادة حركة الفكر والتجديد.

وحتى تحقق الجامعة هذه الأهداف "فهي بحاجة إلى ترجمتها لا على الورق فقط، بل يجب أن تحول تلك الأهداف من شعارات براءة، لا قيمة لها إلى واقع ملموس، بوضعها موضع التطبيق، حتى تصبح القوة الموجهة لكل النشاطات، هذا إضافة إلى ضرورة استحداث نظام شامل للتقويم، يساعدها على التحقق باستمرار من مدى نجاحها في تحقيق رسالتها وبلوغ أهدافها"⁽¹²⁾.

4- ارتباط التنمية بوظائف الجامعة:

الجامعة بوتقة أصيلة همها مجارة تطور العالم، ولا يجوز أن تمر عجلة التطور والجامعة لا تحرك ساكنا، إذ من المفروض أن تدار هذه العجلة بدءاً من الجامعة، "وما أسند للجامعة من وظائف حيوية جعلها تخرج من إطارها التقليدي المنكمش على نفسه، إلى إطار آخر تجديدي، يدخلها في قلب المجتمع ويربطها بحاجاته وتطلعاته، وعلى هذا فقد توسعت خدمات الجامعة"⁽¹³⁾. ويكاد ينعقد إجماع بين المختصين في التعليم بوجه عام، والتعليم الجامعي بوجه خاص، بأن الوظائف التنموية الأساسية للجامعة في المجتمع المعاصر تتركز في:

- إعداد القوى البشرية المؤهلة لتحقيق التنمية.

- البحث العلمي.

- خدمة المجتمع.

أ- **تنمية وتطوير الموارد البشرية:** من مهام الجامعة تكوين العلماء، وتوليد الثروة العلمية للمجتمع وتنميتها واستغلالها، لذا ارتبط إعداد القوى البشرية بمتطلبات الشغل في جميع الميادين، وعلى امتداد العصور التي كانت فيها الجامعة قطبا لطالبي العلم والمعرفة - وهي لا تزال إلى اليوم- تم التركيز على هذا المطلب لارتباطه

بالحاجة الملحة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، واستجابة الجامعة لمتطلبات التنمية الاجتماعية من خلال إعداد القوى البشرية المؤهلة، لن يكتب لها النجاح ما لم تتوفر المقومات الآتية⁽¹⁴⁾:

- التوجيه والإرشاد المهني للطلاب وأولياء الأمور، لاختيار ما يناسبهم من تخصصات تتيح لهم الاستقرار النفسي.

- توفير الإمكانيات اللازمة لبلوغ المستوى المطلوب، حتى تستطيع الجامعة أن تتوسع التخصصات، وأن تطورها بصفة مستمرة بما يتماشى مع التطورات العلمية السريعة.

- إشراك قطاعات العمل في التخطيط وتنفيذ خطة التعليم.

- الربط بين خطط التعليم في مراحل وأنواعه المختلفة.

- تحديد الاحتياجات المستقبلية من القوى العملية.

إذن لا يمكن الحديث عن دور الجامعات في التنمية بمعزل عن دورها في إعداد الكفاءات العلمية، فكلاهما يكمل الآخر ولا يمكن نجاح أحدهما إلا بالآخر، فالعصر البشري لكي يشبع حاجات المجتمع بوسائل التنمية المختلفة، لا بد له من استخدام مناهج تعليمية متطورة، قادرة على خلق الكفاءات والمهارات اللازمة للتنمية، لذا من الضروري أن تهتم الدولة وجامعاتها بتخصيص جزء من الناتج المحلي، لتدريب الكفاءات على مواصلة التنمية.

والجدير بالذكر أن تكوين الطالب بهذه الصورة، يتطلب توافر مجموعة من السمات في مناهج الجامعة وطرائق تدريسها، وفي الأنشطة والتقنيات التعليمية وأساليب التقويم، كما يتطلب الأمر كذلك الحرص على مراجعة البرامج والمقررات في ضوء المتغيرات الحاصلة في المجتمع، حتى لا تتأخر الجامعة عن الركب الذي يجري من حولها، ويتسنى لها تخريج الإطارات المتخصصة، التي توافر تخصصاتها احتياجات ورغبات المجتمع، وفي هذا الشأن "هناك ملاحظة عامة تتطابق على البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، وهي أن مخرجات التعليم العالي في مختلف الفروع العلمية والتطبيقية، ما تزال قاصرة عن الاحتياجات الكمية للمجتمع، ولا حل لهذه لمشكلة إلا بالتخطيط المحكم لاستخدام الموارد البشرية لصالح التنمية، وتحديد حجم مخرجات التعليم العالي، التي يحتاج إليها المجتمع لخدمة عملية التنمية"⁽¹⁵⁾.

ب- البحث العلمي: تجسد وظيفة البحث العلمي إحدى أهم وظائف الجامعة، وذلك لما تقدمه نتائج الأبحاث العلمية من دعم لمسيرة التنمية، حيث يسمح بالكشف عن بعض المشاكل، ويؤدي إلى تطور الحقل العلمي والمعرفي، وتعزيز البنية الاقتصادية ودعم العمليات الإبداعية في مختلف المجالات.

لقد أجمع معظم الخبراء والمختصين أن ثروات الشعوب اليوم لا تقاس بما لديها من مواد خام فقط، بل تغيرت المفاهيم في هذا العصر، وأصبحت مرتبطة بما لديها من بحوث علمية وابتكارات وبراءات اختراع وملكيات فكرية، ففي الوقت الذي تهدف فيه عملية التعليم أو التدريس إلى تخريج الكوادر البشرية، التي سيوكل إليها أمر تنفيذ الخطط التنموية، فإن الأبحاث الجامعية تهدف إلى اكتشاف المعرفة والتكنولوجيا وتجديد مجالات استخدامها.

لقد انتشرت هذه الأفكار في الجامعات الأمريكية والأوروبية، وكانت ضمن أولويات العمل الأكاديمي لتحقيق التنمية، حيث شهد العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي تسارعا في الاكتشافات العلمية والابتكارات التقنية، التي تم تطبيقها في شتى المجالات، مشكلة بذلك المحرك الأساسي للتنمية. "كما أصبحت المعرفة العلمية القائمة على البحث والتطوير، مطلبا ضروريا ومكونا رئيسيا في الناتج المحلي في الدول الصناعية، ولم يعد هذا

الناتج يعتمد على المواد الخام والمصادر الطبيعية، بل يعتمد وبشكل متزايد على المدخلات المعرفية، ولم تعد تكلفة المواد الخام في الكثير من الصناعات تساوي أكثر من 10% من تكلفة الإنتاج⁽¹⁶⁾. كما يعود تحسن مستوى معيشة أفراد هذه الدول بنسبة 60 إلى 80% إلى التقدم العلمي والتكنولوجي، وبنسبة 20 إلى 40% فقط إلى رأس المال، ومن خلال البحث العلمي تمكنت المنشآت في الدول المتقدمة بشكل عملي من حل مشاكل الإنتاج، وتحسين نوعية المنتجات، وترشيد التكاليف، وابتكار تقنيات ونظم إنتاجية تحقق الاستخدام الرشيد للموارد، كما شهدت العقود الماضية نجاح تجارب دول صناعية جديدة، للحاق بركب الدول المتقدمة مثل: كوريا، وتايوان، وسنغافورة، وماليزيا... إلخ.

إن الجامعة "مطلوبة بتزويد المجتمع بما يحتاج إليه، من خلال ما تتوصل إليه نتائج البحوث العلمية، التي يقوم بها في المرتبة الأساسية طلبة الدراسات ما بعد التدرج، والتي تكون قابلة للترجمة إلى إجراءات ملموسة بعيدا عن الغوغائية والطموحات الخيالية. فالجامعة مطالبة بإنجاز البحوث ذات القيمة العلمية والعملية بأسرع ما يمكن، بما يرجع بالفائدة على المجتمع بصفة عامة"⁽¹⁷⁾، حيث أدت البحوث مثلا إلى تطوير الزراعة وتنمية الصناعة والطب وحقول كثيرة أخرى، كما نجحت الصين في إطلاق واسترجاع سفينة الفضاء "شنتشو" بلا رواد، والفضل في ذلك يرجع إلى تبني الصين إستراتيجية أطلق عليها "النهوض بالعلوم والتعليم".

يمكن قياسها أهمية ومكانة البحث العلمي من خلال مدى إنفاق الدول من ميزانياتها على البحث العلمي، والنسب المخصصة له من الناتج الداخلي الخام، "فحسب البيانات الإحصائية المقدمة من طرف منظمة اليونسكو، والتي تتعلق بمجال العلوم والتكنولوجيا في الفترة الممتدة من 1995-2000 نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أنفقت حوالي 200 مليار دولار أمريكي على البحث العلمي سنة 1998؛ أي بمعدل 700 دولار للبحوث العلمية والتكنولوجية لكل فرد في العام. وهذا هو أحد أسباب القوة والسيادة لأمريكا، فقد ثبت أن البحوث العلمية تدر عوائد اقتصادية هائلة خاصة مع النمو والتوسع في استخدام هذه البحوث، وحسب الإحصائيات في هذا المجال فكل مليون دولار تنفق على البحوث العلمية بأمريكا تحقق عائدا قدره 140 مليون دولار. وتأتي بعدها اليابان التي أنفقت 73 مليار دولار على البحوث سنة 1998، وكل مليون دولار ينفق حقق عائدا قدره 124 مليون دولار. أما في الاتحاد الأوروبي فعائد مليون دولار المنفق على البحوث قدر 98 مليون دولار"⁽¹⁸⁾.

أما في الدول العربية فإقامة جسور التواصل بين التخطيط التنموي من جهة، وبرامج البحث العلمي في الجامعات من جهة ثانية، يقتضي أن يشترك الجامعيون في التخطيط وأن توجه بحوثهم لخدمة هذه الخطط، ولعل ما طلبه المجتمع العربي من جامعاته هو مسألة المزاجية بين العلم بمعناه الأكاديمي، وبين التجربة في المختبر، "فإذا استطعنا توجيه البحث العلمي عبر مناهج التوجيه السليم وتوافرت له المقومات المادية والبشرية والتنظيمية اللازمة، كان الطريق أكثر أمنا لتحقيق ما تصبو إليه الجامعات من زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي"⁽¹⁹⁾. خاصة وأن تقدم الأمم وتطورها، أصبح يقاس بما تمتلكه من طاقات وإضافات في مجال البحث العلمي، والدول التي تعرف كيف تطبق مخرجات البحث العلمي، تجدها دائما تحتل مكان الصدارة اقتصاديا، وثقافيا، وعسكريا... إلخ.

ج- خدمة المجتمع: إن اتصال الجامعة بالمجتمع وتقديم مجموعة من الأدوار والخدمات له، أصبح أمرا ضروريا تفرضه المتغيرات المعاصرة، خاصة وأن جامعة اليوم أصبحت في قلب المجتمع الإنساني. وتعرف الخدمة التي تقدمها الجامعة لمجتمعاتها على أنها "ما يمكن أن تقوم به الجامعة من عمل ونشاط، يعكس توظيف المعرفة

والخبرة الفنية والعلمية والقدرات والإمكانات والخدمات التي تتوفر للجامعة في خدمة مجتمعها بشكل خاص والمجتمع العالمي بشكل عام⁽²⁰⁾. ويعرفها كل من شانون (Shanon) وشونفلد (Shonfeld) بـ "أنها نشاط ونظام تعليمي غير رسمي موجه إلى غير طلاب الجامعة، ويمكن عن طريقه نشر المعرفة خارج جدران الجامعة، وذلك بغرض إحداث تغييرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة، ووحداتها الإنتاجية والاجتماعية المختلفة"⁽²¹⁾.

تعد وظيفة خدمة المجتمع من الوظائف الرئيسية للجامعة، ترجع جذورها إلى الجامعات الإنجليزية التي تعد أولى الجامعات التي استحدثت تلك الوظيفة، ثم نقلتها عنها الجامعات الأمريكية وتبنتها، حتى أصبحت سمة مميزة للمجتمع الأمريكي، ففي هذا النموذج تزايد بشكل مطرد دور الجامعات في خدمة المجتمع، وتزايدت وتنوعت علاقات الجامعات بالمؤسسات الصناعية والاقتصادية. وكانت ولازلت هذه القضية محل اهتمام وتأكيد اليونسكو، حيث رفعت شعار "التجديد في العلم"، وقصدت به موافقة الخطط والبرامج لحاجات المجتمع المتطورة، كما اطلعت بدور فعال في تطوير برامج التعليم العام والعالي لربطها بحاجات التنمية في العديد من دول العالم وخاصة دول العالم النامية.

تستطيع الجامعة خدمة المجتمع والتأثير فيه إيجابيا من خلال تحقيق الأهداف الآتية: (22)

- أهداف معرفية: وهي تتناول ما يرتبط بالمعرفة تطورا أو انتشارا.
 - أهداف اقتصادية: والتي من شأنها أن تعمل على تطوير اقتصاد المجتمع، والعمل على تزويده بما يحتاج إليه من خامات بشرية وخبرات للتغلب على مشكلاته الاقتصادية، وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات وقيم.
 - أهداف اجتماعية: من شأنها أن تعمل على استقرار المجتمع، وتخفي ما يواجهه من مشكلات اجتماعية.
 - إن مجال خدمة المجتمع واسع وشامل، لا يمكن حصره في أعمال وأنشطة بعينها، وإنما هو بذلك متعدد ومتنوع بتعدد وتنوع الحياة نفسها وعلى اختلاف مكوناتها، ومن ثم يندرج تحت خدمة المجتمع كل ما يمكن أن تقدمه الجامعة من مشاركات وإسهامات. لذا ما سنذكره في هذا المقال، لا يعدو أن يكون عرضا لعينة من الخدمات، التي أصبحت معروفة في الكثير من الجامعات الرائدة في هذا الميدان، ليبقى الباب مفتوحا ل طرح خدمات أخرى يمكن أن تتطوي تحت لواء هذا الجانب الديناميكي المتجدد، وهذا حسب التغيرات التي يمر بها المجتمع، إذ يمكن أن تجسد إحدى الجامعات كل هذه الخدمات، في حين تكتفي أخرى ببعض منها فقط، وفيما يأتي عرض لأهم هذه الخدمات: (23)
 - الاستشارات العلمية التي تقدمها الجامعة لمؤسسات المجتمع.
 - البحث التطبيقي الذي يسعى إلى دراسة مشاكل المجتمع والعمل على حلها.
 - التدريب والتعليم المستمر الذي تقدمه الجامعة للكوادر الوظيفية.
 - نشر العلم والمعرفة بين أبناء المجتمع من خلال الندوات والمحاضرات وبرامج التعليم المستمر.
 - تقديم مختلف الخدمات الأسرية والصحية، والتي تشمل إعداد البرامج لمساعدة الأفراد على تبني مواقف إيجابية تجاه حياتهم الأسرية وحالتهم الصحية.
 - النقد الاجتماعي البناء لتوجيه حركة المجتمع.
 - تعليم الكبار، والتعليم بالمراسلة وعن بعد.
- ويمكن تفصيل بعض هذه الخدمات على النحو الآتي:

- **الاستشارات:** تجسد عبر نشاطات وخدمات، يقدمها أعضاء الهيئة التدريسية لمؤسسات المجتمع العمومية والخاصة أو حتى الأفراد، وهذا من خلال عدة فعاليات يمكن أن تقوم بها الجامعة مثل: دراسة المشاريع لتحديد الجدوى الاقتصادية لها، وتزويد الصناعات القائمة بالمعلومات الفنية والإدارية وآخر التطورات التكنولوجية في الصناعات المنافسة، وإجراء قياسات واختبارات نوعية للمنتجات، وتقديم خبرة الأساتذة ومرافق الجامعة قصد إعطاء النصائح المناسبة لحل مختلف المشاكل التقنية والفنية.

- **البحوث التطبيقية والخدمات الميدانية:** تشكل البحوث التطبيقية بحثاً عملية تتمحور حول تطبيق واستثمار نتائج البحوث الأساسية، مستهدفة بذلك خدمة الإنسان وحل مشاكل المجتمع المحلي، ومثل هذه البحوث غالباً ما تنتج عنها ابتكارات وتحديثات، تسمح بتوطيد العلاقة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

- **الشراكة بين الجامعة وباقي مؤسسات المجتمع:** تسعى العديد من الجامعات إلى تقوية العلاقة بينها وبين المؤسسات الصناعية والتجارية في المجتمع، وهناك حاجة إلى إقامة مثل هذه الشراكة خاصة مع تعقد المعرفة، وتزايد حجم المنافسة، والتغير المستمر في كافة المجالات، حيث تسمح هذه الشراكة بأن يرى أعضاء هيئة التدريس ثمرات جهودهم تترجم إلى مكاسب اقتصادية. وثمة لها العديد من الفوائد منها تحقيق التمويل الذاتي للجامعة، وترجمة أفكار أعضائها إلى واقع إنتاجي ملموس، وتلبية احتياجات المؤسسات المستفيدة (الشريكة)، واحتضان الأفكار المبدعة والتميز للطلاب، وتوفير فرص عمل، وتسويق المخرجات العلمية والتقنية المبتكرة، ومنع هجرة الأدمغة، وضمان وجود كفاءات متميزة واستقطاب كفاءات جديدة لسوق العمل.

- **مراكز خدمة المجتمع:** هي مراكز تعمل على تقديم عدة خدمات لمختلف الفئات الاجتماعية، قصد التوعية والتثقيف في العديد من الجوانب المهمة لحياة الأفراد والمجتمعات؛ مثل القضايا الصحية، القضايا الأسرية، والبيئية، والثقافية، والاجتماعية...إلخ.

- **الأنشطة الثقافية:** الجامعة قادرة على النهوض بالمجتمع باعتبارها أعلى مؤسسة ثقافية فيه، وهذا من خلال تحديدها لاحتياجاته الثقافية والعلمية، والعمل على تلبيةها عبر قنوات عدة منها: المحاضرات، والندوات، والمؤتمرات، والملتقيات، والأيام الدراسية...إلخ.

5- تجارب الجامعات الغربية في تحقيق التنمية:

إن ما وصلت إليه الدول المتقدمة لم يكن سببه توفر الإمكانيات المادية والموارد الطبيعية فحسب، بل كان أيضاً نتيجة الاعتماد على نتائج العلم في هذا المجال، وإشراك الجامعة في تحقيق أهداف مختلف المخططات التنموية. إذ كان على الجامعات الغربية إيجاد البدائل اللازمة لعملية التنمية، وكانت الجامعات البريطانية هي الرائدة في ذلك المجال في أواخر القرن الثامن عشر، من خلال تحقيق التكامل بين سياسة التعليم الجامعي، وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير المناهج بشكل يؤدي إلى تخريج الكوادر القادرة على تلبية احتياجات المجتمع البريطاني، لتعمم هذه التجربة في الجامعات الأمريكية واليابانية والألمانية في نهاية القرن التاسع عشر.

لقد ساهمت جامعات الدول المتقدمة في التقدم من خلال الارتكاز على المحاور الآتية:⁽²⁴⁾

- استثمار التكنولوجيا المعاصرة في مجال التدريس والبحث العلمي.
- فتح قنوات اتصال بين الجامعات الغربية ومراكز البحث العلمي مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية لتبادل المعلومات والخبرات.

- زيادة المخصصات المالية للجامعات.

- تلبية احتياجات سوق العمل المتجددة بالكوادر البشرية.

ويمكن إثراء هذا العنصر بتقديم تجارب واقعية للعديد من الجامعات كانت هي قاطرة التنمية في عدة دول متقدمة، والتي من بينها الجامعات الأمريكية، والبريطانية، والصينية، واليابانية... إلخ.

أ- **الجامعات الأمريكية:** تؤدي الجامعات الأمريكية دورا واضحا في التنمية، تجسد في تجربة شراكة الجامعات الأمريكية مع المؤسسات الإنتاجية والمجتمع، من خلال تجربة حاضنات الأعمال الإبداعية، ويعتبر نموذج الحاضن التكنولوجي لجامعة **أوستن** الأمريكية من أشهر نماذج الجامعات الاستشارية في العالم، التي تهدف إلى تحقيق شراكة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج في مجال البحث العلمي. "وتقوم كلية التربية بجامعة **إلينوا (University of Illinois)** بشيكاغو بعمل علاقات تعاونية بينها وبين المدارس المحيطة بها في المنطقة، من أجل تحسين جودة التعليم. كما تعد جامعة **ماساشوتيس (University of Messchusetts)** من الجامعات المساهمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي في محيط دائرة الشمال الشرقي للولاية، ففي العقد الأخير من القرن التاسع عشر تم إنشاء معهدين تعليميين في ولاية **لويل (Lowell)**، استجابة للحاجات الاقتصادية والاجتماعية في ذلك الوقت⁽²⁵⁾. لتتوسع إلى أكثر من 30 مركزا مصممة بحيث تكون مرنة، وسريعة في استجابتها للحاجات الإقليمية، وهي تعمل على تنمية البيئة المحيطة في بعض المجالات مثل التكنولوجيا والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية وتتكامل فيها النظرية مع الممارسة، ومن هذه المراكز: مركز **The Polymer Biodegradable** وهو مركز يجمع بين الكيمياء وصناعة البلاستيك من جهة، والبيولوجيا من جهة أخرى.

إضافة إلى ذلك قامت العديد من الجامعات بإنشاء مراكز لربط مؤسسات ومعاهد التعليم العالي بالصناعة، حيث أنشأت جامعة **نبراسكا (University of Nebraska)** مركزا للبحث الصناعي والخدمات المعلوماتية، ومعهدا لعلوم الكمبيوتر يزود العديد من المشاريع المحلية والقومية بكثير من المعلومات الفنية.

وفي التنمية الزراعية قدمت جامعة ولاية **ميشغان (University of Michigan)** خدماتها للمزارعين بتشجيع من حكومة الولاية، وبدأت بتقديم مقررات خاصة بالزراعة، وقد تم إلحاق هذه المقررات بوحدة التعليم المستمر.

أما في مجال خدمة المجتمع وإدراكا للدور المهم الذي يجب أن تقوم به الجامعة في التقليل من الأزمات التي تواجه مجتمعاتها، أنشأت جامعة **بنسلفانيا (University of Pannsylvania)** مكتبا الدراسات الاستراتيجية الموجه نحو المجتمع لتقديم معرفة نظرية وتطبيقية. كما قادت جامعة **وسكنسون (University of wiskinson)** حركة خدمة المجتمع في أمريكا، إذ أصبح من مهام الجامعة الانتقال إلى بيوت الأفراد لتقديم ما يحتاجونه من معارف، ويوجد بجامعة **واشنطن (University of Washington)** مركز للخدمات الإنسانية يسمى **The Human Services Policy Center (THSPC)** الذي يهدف إلى تحسين حياة الأطفال والأسر، وجامعة **كورنيل (University of Cornell)** يوجد مركز للخدمة العامة، والذي تأسس سنة 1991، قصد تقديم الخدمات الضرورية للمجتمع.

ومن بين الجامعات الأمريكية التي كانت رائدة في التنمية، وساهمت بشكل كبير في تغيير واقع التكنولوجيا العالمية ككل جامعة **ليند ستانفورد جونبور (stanford university)**، وهي جامعة أمريكية افتتحت في أكتوبر 1891 شعارها **هواء الحرية يهب**، تقع في جنوب شرق سان فرانسيسكو. تعد من أفضل الجامعات في العالم

توازي شهرتها جامعات كامبردج، وهارفارد وإكسفورد، من أشهر خريجيها فينت سيرف (Vint Cerf) الذي يعرف بأب الأنترنت، ومؤسس شركة ياهو، ويوتيوب... إلخ⁽²⁶⁾.

تزايد يوما بعد يوم أهمية هذه الجامعة مع تسارع ثورة التكنولوجيا، حتى أطبقت شهرتها وقصص نجاحاتها الآفاق مع اتساع أهمية وادي السيلكون الذي ولد من رحم الجامعة، وأصبح واحة التطورات التكنولوجية المتعلقة بالكمبيوتر والإنترنت. تقع جامعة ستانفورد (stanford university) في قلب وادي السيلكون، وتساهم بشكل كبير في الدراسات التي تخدم قطاع الدراسات التقنية العالية التي أنتجت ما يعرف بعلوم المايكرو كمبيوتر ومايكرو كمبيوتر، وعدد لا يحصى من الاختراعات التطويرية لتكنولوجيا الكمبيوتر، تضم أحد أهم مختبرات تسريع الإلكترونيات لتطوير الطاقة النووية، وقد أدى ذلك إلى اتساع ما عرف لاحقا بوادي السيلكون Silicon valley، الذي أدى دورا أساسيا على مدى ثلاثين عاما في قيادة الثورة الرقمية التي اجتاحت الكرة الأرضية، والمساهمة الأولى في تعاضد قوة الاقتصاد الأمريكي، ويساهم في ثلث العائدات الاستثمارية في مجال المشاريع الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن الثمار الكبرى لوادي السيلكون ونشاط الجامعة تأسيس محرك البحث غوغل، وشركة HP، وشركة ياهو، وشبكة لنكد إن، وشركة آبل Apple، وبلغ عدد البحوث التي تقوم بها الجامعة لحساب جهات خارجية أكثر من 5000 بحث.

هذا وقد ساهمت جامعة ستانفورد في إعداد الآلاف من الكفاءات العلمية من بينهم مؤسس محرك غوغل وهما سيرجي برين ولاري بيدج (Sergey Brin and Larry Page) كما درس في الجامعة مؤسس شركة ياهو وهما تيري يانغ ودافيد فيلو (Terry Yang and David Filo)، ومؤسس شركة باكارد وليام هيوليت ودافيد باكارد (William Hewlett and David Packard) إضافة إلى مؤسس شبكة لنكد إن ريد هوفمان (Reid Hoffman)⁽²⁷⁾.

ب- الجامعات البريطانية: نظام التعليم العالي ببريطانيا من أقدم النظم التعليمية في العالم المعاصر، حيث يرجع تاريخ أقدم جامعاته إلى القرن الثالث عشر، وهي جامعة أكسفورد (University of Oxford) وجامعة كامبردج (University of Cambridge) لذلك فقد أرسى هذا النظام الكثير من المبادئ في مجال التعليم العالي، كما شهد الكثير من التطور في المناهج والبرامج، والتأهيل والتخصص، والعلاقة مع المجتمع وخدمة البحث العلمي، وطرق التقييم وأدواته. ومن بين تجارب الجامعة البريطانية في التنمية، تجربة جامعة أندرسون (University of Anderson) عام 1795 التي كانت تقدم عدة محاضرات للحرثيين والميكانيكيين في مدينة جلاسكو، ونظرا لنجاح التجربة تطورت الفكرة فظهر أول معهد للعمال الميكانيكيين، وأنشئت بعد ذلك معاهد مماثلة بلغ عددها 300 معهد عام 1857، وبعد عشر سنوات قامت جامعة كامبردج (University of Cambridge) بتطبيق ذات التجربة.

إضافة إلى هذا ظهرت فكرة "الجامعات الصناعة عام 1998، وتمثل هذه الجامعات رؤية الحكومة البريطانية حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص في كل من إنجلترا وويلز وإيرلندا الشمالية، وتشبه هذه الفكرة الجامعات المفتوحة من أجل تقديم المهارات، وتوفير التدريب اللازمين لكل عمل بجميع أنواعه ومجالاته"⁽²⁸⁾.

ج- الجامعات الكندية: نجد أشكالاً قوية للشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية من خلال إنشاء ما يسمى مراكز التميز، وهي مراكز موجودة داخل الجامعات، للقيام بتوثيق العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية داخل كندا، لقد بدأت هذه المراكز بالظهور مع بداية سبعينيات القرن الماضي، عندما قامت مؤسسة العلوم

الوطنية بكندا بتمويل مجموعة من البرامج لتطوير وتدعيم العلاقة بين الجامعات والصناعة، وهي ما أطلق عليه برامج الأبحاث المشتركة بين الجامعة والصناعة⁽²⁹⁾. وتعتبر جامعة أونتاريو (University of Ontario) من أكثر الجامعات التي تبنت هذه البرامج، حيث بلغ عدد المراكز بها 07 مراكز تسعى جميعها إلى تحضير البحث العلمي المتقدم، وتنمية قدرات الباحثين والتشجيع على نقل ونشر التكنولوجيا في مجال الصناعة.

د- الجامعات اليابانية: أبرز ما يميز تجربة التنمية اليابانية هو ذلك الارتباط الوثيق بين الجامعات ومراكز البحث والصناعة وإدارة الدولة، حيث ركزت هذه النهضة على الجامعات، وانطلقت من نظرية عملية ما زالت مستمرة منذ بداية النهضة اليابانية الأولى في القرن التاسع عشر، هذه النظرية التي ترى أن رأس المال البشري المزود بالعلوم والتكنولوجيا المتطورة هو الوحيد القادر على إحداث التنمية المستدامة. لذلك أصبح التعاون بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية من المواضيع الأساسية والجوهرية في اليابان منذ ثمانينيات القرن الماضي، وبناء على ذلك تم إنشاء مراكز تدريبية بين الجامعات والمصانع اليابانية، ففي عام 1997 تم إنشاء لجنة تسمى **Working Groups** برئاسة مدير معهد طوكيو للتكنولوجيا مؤلفة من 15 عضوا يمثلون الجامعات والمؤسسات؛ مثل: شركة سوني **SONY**، وشركة **NTT** ومؤسسة هيتاشي **HITASHI** وجامعة هيتاشي للعلوم والتكنولوجيا وغيرها من الجامعات. لقد كان من بين أهداف اللجنة وضع الآليات المناسبة لتدريب طلبة الجامعات في المشاغل والمصانع، لرفع درجة الابتكار عندهم، وأطلق على هذه البرامج اسم **Interships**، وضمن هذا البرنامج فإن الجامعة التي تمتد الدراسة فيها إلى خمس سنوات، يمضي الطالب فيها 03 سنوات يتلقى فيها الجوانب النظرية، ثم ينتقل إلى المصنع لمدة سنتين متواصلتين.

ولو نظرنا إلى التجارب اليابانية لوجدنا الصناعة اليابانية حتى وقت غير بعيد توصف بأنها مقلدة، ثم بدأت الصورة تتغير حين بدأت المنتجات اليابانية تتجه نحو التفوق النوعي، وأخذت تنافس الصناعات الأوروبية في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، وبعد أن أحرزت اليابان تطورا ساحقا في صناعة السيارات والأجهزة الكهربائية والإلكترونيات، أصبحت تتجه إلى منافسة الولايات المتحدة في الصناعات البيولوجية وتطوير الكمبيوتر⁽³⁰⁾.

كما تقدم حوالي 500 كلية متوسطة (**Jnior Colleges**) برامج تستغرق عامين في ميدان يتصل بتنمية المجتمع؛ مثل: برامج التربية، والتصوير، والميكانيك، وبرامج الطبخ والتجميل، كما تقوم جامعة الهواء (**University of the Air**) بتقديم خدماتها للمجتمع من خلال برامجها المتمثلة في العلوم الاجتماعية والطبية والصناعية لمدة 18 ساعة .

هـ- الجامعات الصينية: خلال عام 1995 طرحت الحكومة الصينية استراتيجية "نهوض الدولة بالعلوم والتعليم، مما ساعد في دفع أعمال العلوم والتكنولوجيا الصينية، وتتضمن هذه الإستراتيجية التمسك بالتعليم باعتباره حلقة جوهرية والقوة الأولى المنتجة ووضع العلوم والتكنولوجيا والتعليم في المكانة الهامة لتحقيق التنمية.

لقد نجحت الصين في عملية التنمية بمواردها البشرية الهائلة، بالتركيز على برامج الإنتاج والمهارات التقنية، وعن طريق نشر التعليم الفني والتقني في كل قرى الصين، وبرمجته ونقل الخبرات والمهارات وإعداد القوى العاملة ذات الكفاءة الفنية العالية، واستخدام برامج التدريب الوظيفي قصير الأمد، وبذلك استطاعت الصين القضاء على البطالة والتخلف باستخدام العلم والتكنولوجيا في مدة عشرين سنة (1989-2009).

كما تقوم كليات التربية في جمهورية الصين بالتعاون مع الاتحادات والجمعيات في المدن والريف بتقديم محاضرات في علم النفس، واللغات، والصحة العامة، وقد استطاعت **تايوان** عن طريق التعليم الجامعي أن تنهض من جديد، بل وتستوعب الأعداد الكبيرة من العقول المهاجرة بين 1950-1988، فخلال 11 سنة نجحت في جذب أكثر من 20 ألف منهم للعودة.

6- قراءة لعلاقة الجامعات العربية مع التنمية والتحديات التي تواجهها:

لقد خطت البلدان العربية خطوات كبيرة في التعليم الجامعي منذ منتصف القرن العشرين، وعلى الرغم من المكاسب المحققة على صعيد التوسع الكمي منذ ذلك الوقت، فإن الوضع العام للتعليم العالي لا زال متواضعا مقارنة بإنجازات دول أخرى. "إذ تواجه الجامعات العربية عدة انتقادات، باعتبارها لا زالت دون مستوى غيرها في الدول المتقدمة، ويؤكد تقرير التنمية الإنسانية للدول العربية العام 2003، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموسوم "تحو إقامة مجتمع للمعرفة" على ضرورة انتباه المسؤولين الأكاديميين في الدول العربية إلى دور الجامعات في التنمية، وتحقيق اكتساب المعرفة باعتباره أحد النواقص فيها"⁽³¹⁾.

من المؤكد أن أغلب الجامعات العربية حديثة النشأة مقارنة بجامعات الدول المتقدمة، الأمر الذي انعكس على الإنتاجية العلمية والثقافية لهذه الجامعات، وهذا ناتج عن ضعف التخطيط لإنشائها، قبل تهيئة المستلزمات المادية والبشرية الضرورية، مما نتج عنه هشاشة هذه الجامعات، وافتقارها للمستلزمات الأساسية. ومن خلال بعض الإحصائيات الخاصة بتصنيف الجامعات العالمية حسب جودتها، فإن مختلف الجامعات العربية توجد في المراتب الأخيرة - باستثناء بعض الجامعات السعودية -، ومن أمثلة هذه التصنيفات تصنيف جامعة **جياو جونغ** شنغهاي **Academic Ranking of World Universities (ARWU)** وتصنيف **ويبومتر كس الإسباني Webometrics CSIC**، وتصنيف **كيو أس The QS** البريطاني **Times Higher Education Symonds Quacquareli** الذي "جاءت فيه مراتب الجامعات العربية خلال سنة 2015 كالتالي: جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الرتبة 225 عالميا، الجامعة الأمريكية في بيروت، جامعة الملك سعود في المرتبة 249، جامعة الملك عبد العزيز في الترتيب 334، الجامعة الأمريكية في القاهرة في الترتيب 360، جامعة الإمارات العربية المتحدة المرتبة 385، ولم تضمن الجامعات الجزائرية في هذا التصنيف أي مكانة ضمن 700 جامعة عبر العالم"⁽³²⁾.

فبالرغم من كل الجهود التي بذلتها الجامعات العربية، للخروج من دائرة التخلف، وذلك باتباعها لخطط تنظيمية تهدف لتحسين مردودها ومخرجاتها، تبعا للتطورات الوطنية والدولية الحاصلة، لكن اضطلاعها للأسف بدور التنمية جد محتشم، على الرغم من جسامه التحديات التي تواجه المنطقة العربية، والتي من بينها الأمن الغذائي الذي هو أول ما يجب توفيره من ضروريات الحياة للسكان البالغ عددهم أكثر من 385 مليون نسمة، حيث إنه من الصعب توفير الغذاء مع وجود عجز مائي يقدر بـ 2000 مليار متر مكعب سنة 2020.

كما أن إسهام الجامعات العربية في تطوير القطاعات الهامة محدود كما ونوعا، ويمكن القول إن الخبرة في الصناعات الاستخراجية لم تتوطن بعد في المنطقة العربية، ولو نظرنا إلى مجال الصناعة التحويلية في مجمل النشاط في المنطقة العربية، فإن نصيبها لم يزد عن 10% من جملة الناتج القومي، وهذا دليل على ضعف مساهمة الجامعات في تطوير هذا القطاع الهام. وإذا كانت كليات الزراعة تؤدي دورها في الجامعات المتقدمة، فإن دور كليات الزراعة العربية مقتصر على تدريس مناهج مقتبسة من مناهج كليات الزراعة الغربية لا تتلاءم مع

الواقع البيئي العربي بزيادة الكم على حساب النوع وزيادة أعباء هيئة التدريس بعملية التعليم، مما انعكس على ضعف أو قلة الاهتمام بالبحث العلمي، الذي لا تزيد نسبته عن 05% من مجمل نشاطات الجامعة، في حين تبلغ النسبة 33% من نشاط الجامعات في الدول المتقدمة.

وفيما يخص مراكز البحث العلمي هناك إقرار عام بضعف البنى التحتية، وقلة فرص البحث العلمي، إذ لا يمتلك الوطن العربي سوى 136 بحثا لكل مليون مواطن، وهو ما يمثل عشر ما لدى إسرائيل، بينما تمتلك روسيا حوالي 33 ضعفا، والولايات المتحدة 44 ضعفا. "كما تشير الإحصائيات إلى أن الدول العربية مجتمعة خصصت ما يعادل 1.7 مليار دولار فقط، أي ما نسبته 0.3% من الناتج القومي الإجمالي، في حين بلغت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل 4.7%، وعلى عكس الدول المتقدمة يعد القطاع الحكومي هو الممول الرئيسي لنظم البحث العلمي في الدول العربية؛ حيث يبلغ 80% من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة بـ 03% للقطاع الخاص، و 08% من مصادر مختلفة، بالمقابل تفوق حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي 70% في اليابان و 52% في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية"⁽³³⁾. أما نسبة الباحثين العرب فبلغت نسبة 318 باحثا لكل مليون نسمة مقارنة مع 3600 باحث لكل مليون نسمة في الدول المتقدمة"، مما يدل على ضعف الدول العربية في مجال البحث العلمي، الذي يعتبر بداية الطريق للنهوض العلمي.

"وفي الجزائر على سبيل المثال نجد أن عدد الباحثين والتقنيين قليل جدا، حيث بلغ 170 باحثا لكل مليون نسمة و 34 تقنيا فقط، وظل عدد المجالات العلمية والتقنية قليلا كذلك (607) مقارنة بعدد الجامعات والمراكز البحثية الموجودة في الجزائر، كما نلاحظ أن نسبة البحث العلمي والتطوير تشهد تهميشا كبيرا، حيث بلغت 0.07% من الناتج المحلي"⁽³⁴⁾. هذا إضافة إلى التقصير الكبير في قيام الجامعات العربية بوظيفة خدمة المجتمع العربي، الذي يقترن واقعه بالعديد من المشاكل التي تحد من تطوره؛ مثل: نقص المياه الصالحة للشرب، والمشاكل البيئية، وتحديات في المجال الصحي... إلخ. كما "يبقى للجامعات العربية دور كبير ومهم في تحصين المجتمع ثقافيا ومعنويا وأخلاقيا في وجه ما تتعرض له الأمة من هجمة إعلامية وثقافية، تسعى للنيل من قيم وأخلاقيات مجتمعنا، فالعالم اليوم يعيش حربا خفية يسعى فيها الأقوياء، لاختراق الهويات الثقافية للشعوب الأخرى الأضعف منها إعلاميا وتكنولوجيا، والجامعات هي الدرع الذي يتحصن به المجتمع لحفظ هويته وثقافته، دون أن يؤدي ذلك إلى الانغلاق عن النفس أو التفرغ على الذات، فإذا كانت الجامعة هي التي تحتضن في أروقها الخيرة من شبابنا والنخبة من علمائنا ومفكرينا ومتقفيينا، فمن أولى بها بالحفاظ على قيمنا وتطوير شخصيتنا الثقافية والإنسانية"⁽³⁵⁾.

ورغم هذا التقصير فإن بعض الجامعات العربية، تحاول أن تكون لها إسهامات في خدمة مجتمعاتها نذكر منها:

- **تجربة جامعة المنيا بمصر:** تعمل إدارة جامعة المنيا جاهدة لخدمة قضايا المجتمع، ورفع المستوى المعرفي للأفراد من خلال تقديم الخدمات الآتية:

***محو الأمية:** اختارت الهيئة الوزارية للتنمية الاجتماعية بمصر جامعة المنيا، حتى تشرف على برنامج محو الأمية لثلاثين (30) قرية بمحافظة المنيا، حيث عملت الجامعة على تكليف الطلبة للقيام بهذا العمل بشكل اختياري عن طريق تكليفهم بتدريس 05 أفراد لكل طالب، على أن تمنح له الجامعة درجات إضافية مقابل هذا العمل.

- * القوافل الطبية الثقافية البيئية: تنظم جامعة المنيا بالتعاون مع مركز خدمة المجتمع عددا من القوافل العلاجية والثقافية والبيئية، لعدد من القرى الأكثر احتياجا لها.
- * مشروع تعميق فكر العمل الحر: يهدف هذا المشروع والذي ينفذه الصندوق الاجتماعي للتنمية مع الجامعات المصرية ومن بينها جامعة المنيا إلى:
 - تعميق فكر العمل الحر وتأهيل رواد الأعمال الصغيرة من الشباب.
 - تعظيم الفرص المتاحة أمام الشباب من خريجي الجامعات، لممارسة العمل الحر والخاص في مجال تملك وإدارة وتشغيل المشاريع المصغرة.
- تجربة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في إقامة الملتقيات الصيفية للموهوبين: انطلقت هذه التجربة سنة 2001 بإشراف هيئة من الأساتذة والباحثين، تستهدف الملتقيات الصيفية للموهوبين طلبة التعليم الثانوي من الموهوبين لأقسام العلوم الطبيعية، قصد إتاحة الفرصة للطلبة للتعرف على قدراتهم وتطويرها وتنمية مواهبهم، من خلال تزويدهم بمعارف وخبرات علمية، ثم اختبار قدرتهم على إنشاء مشاريع مختلفة، بتوظيف المعارف والمهارات المكتسبة في هذه الملتقيات.
- تجربة الجامعات الجزائرية: في إطار محاولات تجسيد الدور التنموي للجامعة الجزائرية استحدثت الكثير من الجامعات دار المقاولاتية (Maison de l'entrepreneuriat) كآلية لربط الجامعة بالمحيط خاصة الاقتصادي منه. يهدف هذا الجهاز إلى غرس روح المقاولاتية لدى الشباب، سيما حاملي الشهادات الجامعية لإنشاء مؤسسات مصغرة. في هذا يرى الكثير من الخبراء أن هذه الخطوة ستكون بمثابة انطلاقة فعلية ميدانية لتجسيد الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية والجامعة، من خلال المرافقة وتقديم الاستشارة من طرف المختصين ضمن عمل استباقي يرمي لتهيئة الطلبة لإنشاء مشاريع استثمارية ناجحة، حيث يكمن دور دار المقاولاتية في تقديم الاستشارة الضرورية المناسبة إلى جانب المرافقة القبلية والبعديّة للمشاريع.
- التحديات التي تواجه الجامعات العربية لتحقيق التنمية: تترك كل القطاعات أن الجامعة هي الأجدر بترويج الأفكار، ولكن بالرغم من كل هذه المدركات بشأن الجامعة ودورها في تفعيل التنمية، فإن إسهام الجامعات العربية في التنمية كان ولا يزال ضئيلا، وهذا راجع إلى جملة من التحديات والعراقيل التي تواجهها والتي من بينها:
 - لا تزال العديد من الجامعات العربية أسيرة لتدريس بعض التخصصات التقليدية، مما أدى إلى إغراق سوق العمل بقوى بشرية عاطلة عن العمل، في الوقت الذي يبقى بحاجة كبيرة لخريجين في اختصاصات أخرى مثل الطب، وتكنولوجيا المعلومات... الخ.
 - عدم تناسب نوعية المخرجات مع حجم الإنفاق على التعليم الجامعي.
 - عدم ارتباط المناهج التعليمية والتدريبية بالواقع الحالي للقطاعات الإنتاجية، وما تواجهه من مشاكل ومعوقات.
 - ضعف العمل التطوعي وضعف العلاقة بين الهيئة التدريسية بالجامعة والمؤسسات المحلية.
 - عدم التوازن بين الجوانب الكمية والكيفية؛ إذ هناك تحد بين التوسع الكمي للتعليم الجامعي من ناحية ونوعية وجوده محتوى هذا التعليم من ناحية أخرى.
 - تستعين مختلف المؤسسات الاقتصادية خاصة في المجال الصناعي بالخبرات الأجنبية بدلا من الخبرات الجامعية الوطنية.
 - قلة الحوافز المادية والمعنوية لأعضاء هيئة التدريس عند مساهمتهم في أنشطة وتنمية المجتمع.

- "نقص التفاعل بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات الإنتاج وغياب التعاون بين الجامعات العربية"⁽³⁶⁾.
- الافتقار إلى التنسيق بين الجامعات العربية ومراكز الأبحاث المختلفة.
- قلة الاهتمام بالباحثين والفنيين المؤهلين في عدة مجالات تنموية، مما يؤدي إلى هجرة الأدمغة.
- جمود استراتيجيات التعليم العالي العربي سواء في الهياكل والبنى التنظيمية، أو في محتوى البرامج والمناهج، أو في الطرق والإجراءات المعتمدة.
- الفشل في تطويع التكنولوجيا المستوردة لتلائم الحاجات المحلية، وعدم بذل أية جهود لمعالجة هذا الوضع.
- ضعف العلاقات بين الجامعات العربية والقطاعات الإنتاجية.

التوصيات:

- بناء على ما تقدم فالجامعات العربية مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالتجسيد الميداني لرؤيتها وأهدافها، من أجل خدمة أوطانها ومجتمعاتها، وفي ذلك دعا الدكتور الباز إلى "ضرورة التركيز على إصلاح وتطوير المنظومة التعليمية الجامعية في كافة أقطار الوطن العربي، كون تلك المنظومة المحرك الرئيسي لعمليات التنمية، سواء الاجتماعية أو الاقتصادية، وعلى حكومات العالم العربي خلق الكوادر العلمية القادرة على قيادة المسيرة التي تشهد انطلاقة هائلة في عدة الدول مثل كوريا الجنوبية، والهند، وتركيا، التي بدأت في مسيرة النهوض مع الدول العربية في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي"⁽³⁷⁾. وحتى تسهم الجامعات في التنمية وخدمة المجتمع، لابد من إبراز بعض التوصيات- التي وضعها الخبراء والمختصون- والتي من بينها:
- العمل على تجاوز كافة العقبات التي تشكل عائقاً أمام تحقيق مبادئ التنمية في الجامعات العربية.
- ضرورة إشراك الجامعة في وضع خطة تفصيلية شاملة للتنمية، التي يحتاجها المجتمع بصفة عامة، والبيئة المحلية بصفة خاصة.
- قيادة الجامعة من خلال الأهداف، بدلاً من قيادتها من خلال القوانين واللوائح.
- الاهتمام الفعلي والجاد بأبحاث الدراسات العليا، وربطها بالاحتياجات الفعلية للتنمية.
- ضرورة اكتساب النوعية في التكوين من خلال الانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي، والتفاعل مع مختلف الشركاء، من خلال مواءمة التخصصات مع المنحى العام للمخططات التنموية التي تعرفها البلاد من جهة، وتلبية حاجيات المتعاملين الاقتصاديين من اليد العاملة المؤهلة من جهة أخرى.
- يجب على الجامعات تعليم الطلاب أنماط التفكير والإبداع، كي يكونوا صالحين لجميع أبعاد التنمية.
- ضرورة تبني أنظمة إدارة الجودة الشاملة، التي تهدف إلى التحسين المستمر في الأداء من خلال التوسع في برامج التدريب والتأهيل للكوادر الإدارية والهيئة التدريسية.
- رسم سياسة موحدة للعلوم والتكنولوجيا، وزيادة نسبة مخصصات البحوث في الميزانيات التعليمية، وميزانيات الشركات والمؤسسات الصناعية.
- إعطاء الأولوية في إعداد البرامج التعليمية للمستوى النوعي ومواكبة احتياجات سوق العمل، وتوفير بيئة تعليمية ثقافية تخدم احتياجات الطلاب العلمية والثقافية مع تنمية مهاراتهم وقدراتهم الذاتية، وربطهم بما يدور في فلك بيئتهم المحلية وخارجها.
- توفير بيئة بحثية متميزة ومرتبطة قدر الإمكان باحتياجات المؤسسات الإنتاجية، والعمل على خدمة المجتمع وفق أسس تعاقدية بين الجامعة والأطراف المستفيدة.

- توفير برامج دراسات عليا متنوعة للإسهام في إثراء المعرفة وتأهيل الكفاءة العلمية والمهنية المتخصصة، لمسايرة التقدم السريع للعلوم التقنية وللمساهمة في معالجة قضايا المجتمع.
- السعي إلى التواصل مع المجتمع وتلبية احتياجاته، لتحقيق تنمية متوازنة تأخذ في الاعتبار خطط الدولة التنموية.
- إخضاع البرامج الدراسية والمناهج للتقويم الدوري وفقا للمعايير القياسية.
- تأسيس مجالس للتعاون الاقتصادي في مختلف المجالات الأكاديمية، تضم هذه المجالس في عضويتها أعضاء أكاديميين وممثلين اقتصاديين.
- وضع برامج إعلامية اتصالية هادفة لبلوغ الفهم العام لدور الجامعة وتأثيرها في التنمية.
- إنشاء هيئة مشتركة للتعاون والتنسيق بين الجامعات العربية، وتكثيف الجهود بين مختلف الباحثين، قصد النهوض بالتعليم وتحقيق التنمية من خلال الجامعة التي أصبحت اليوم في قلب المجتمع الإنساني.

الهوامش:

- 01- علي الراشد: الجامعة والتدريس الجامعي، ط1، دار الشروق، دار ومكتبة الهلال، جدة، بيروت، 2007، ص 13.
- 02- شطيبي حنان: الحركة العمالية النقابية في الجامعة الجزائرية دافع أو معرقل للأداء البيداغوجي، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص 116.
- 03- محمد محمد عبد الهادي: دور الجامعة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الإشارة إلى جامعة القاهرة، 2011، ص 14.
- 04- محمود عبد العليم محمد : دور التعليم الجامعي في دعم الانتماء، على الموقع www.swmso.net، تاريخ التصفح: 2012/07/26 الساعة: 14:54.
- 05- Journal officiel de République Algérienne, N° 51, du: 24/08/2003.
- 06- محمود محمد عبد الله كسناوي: توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الواقع - توجهات مستقبلية)، ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية... توجهات مستقبلية، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة (محرم 1422هـ/أبريل 2001م)، على الموقع <https://uqu.edu.sa>، تاريخ التصفح 2016/03/21، الساعة: 19:46.
- 07- شملال نجاة: واقع التعليم الجامعي وأثره على التنمية الشاملة حالة الجزائر، ورقة بحثية لفعاليات الملتقى الدولي حول: الجامعة والتشغيل، الاستشراف، الرهانات والمحك، جامعة يحي فارس، المدينة، 04 و 05 ديسمبر 2013، ص 03.
- 08- محمد سليمان خالد جرادات: التعليم الجامعي في الأردن وعلاقته بالحراك الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية، رسالة مكملة لدرجة الماجستير في أصول التربية، إشراف الدكتور سليمان عبيدات، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1994، ص 10.
- 09- أدريان ج. كيزار وآخرون: التعليم العالي لخدمة الصالح العام، ترجمة: إبراهيم يحي الشهابي، ط ، مكتبة العبيكان، 2010، ص 52.
- 10- قراش عفاف: دور الجامعة في تشكيل الخطط التنموية للمشاريع، ورقة بحثية لفعاليات الملتقى الدولي حول: الجامعة والتشغيل، الاستشراف، الرهانات والمحك، جامعة يحي فارس، المدينة، 04 و 05 ديسمبر 2013، ص 06.
- 11- ذياب البدنية وآخرون: عوامل الخطورة في البيئة الجامعية لدى الشباب الجامعي في الأردن، المجلس الأعلى للشباب، مركز إعداد القيادات الشبابية، 2009، ص 60.
- 12- شحادة نعمان: التعليم والتقويم الكاديمي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 24.

- 13- قاسم حبيب جابر: الجامعة والتنمية - خدمات متبادلة، مجلة الفكر العربي، العدد 98، طرابلس، 1999، ص 135.
- 14- عبد العزيز الغريب صقر: الجامعة والسلطة- دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة والسلطة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 60.
- 15- Djamel Eddine Laouisse: Université, Editions Homa, Alger, 2003, p 76.
- 16- حسين بن عبد الرحمان العذل: سبل بناء شراكة فاعلة بين القطاع الخاص والجامعات في المملكة العربية السعودية، مركز البحوث والدراسات، الغرفة التجارية والصناعية، الرياض، الإدارة العامة للبحوث والمعلومات، ص 257، على الموقع: www.minshawi.com تاريخ التصفح 2015/11/04، الساعة 20:43.
- 17- زين الدين مصمودي: إستراتيجية التكتل في الأنظمة التعليمية العربية في ظل العولمة (حالة البحث العلمي)، مجلة دفاتر المخبر، العدد 02، جامعة محمد خيضر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، بسكرة، 2006، ص 86-87.
- 18- عطاري إبراهيم: البحث العلمي والتطور الاقتصادي في البلدان العربية: واقع وتحديات، ورقة بحثية لفعاليات الملتقى الدولي حول: الجامعة والتشغيل، الاستشراف، الرهانات والمحك، جامعة الدكتور يحي فارس، المدينة، 04 و 05 ديسمبر 2013، ص 09.
- 19- محمد سعيد الغامدي: الجامعات ودورها البحثي في خدمة المجتمع (الجامعات العربية تحديات وطموح)، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، 2008، ص 240.
- 20- طارق عبد الرؤوف عامر: الجامعة وخدمة المجتمع، توجهات عالمية معاصرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012، ص 58.
- 21- Tareq Amer: Imagine A Proposal to Develop the University's Role Community Service; The Height Of Recent Global Trends, 2007, p 04.
- 22- علي فلاق: دور الجامعة في عملية التنمية وخدمة المجتمع، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي "الجامعة والتشغيل، الاستشراف الرهانات والمحك"، جامعة الدكتور يحي فارس، المدينة، يومي 04 و 05 ديسمبر 2013، ص 04.
- 23- Alfonso Borrero Cabal: L'Université Aujourd'hui, Centre De Recherches Pour le Développement International, Ottawa, Editions UNESCO, Paris, p 23.
- 24- فوزي سعيد أحمد الجديبة: دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية، 2009، ص 04، على الموقع: www.site.iugaza.edu.ps تاريخ التصفح 2015/09/24، الساعة 22:19.
- 25- طارق عبد الرؤوف عامر: مرجع سابق، ص 146.
- 26- <https://ar.wikipedia.org>, 20/03/2016, H: 16:54.
- 27- أبركان ياسين: أهمية الجامعة كآلية لتحقيق التنمية-مع الإشارة لبعض التجارب العالمية-، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي "الجامعة والتشغيل، الاستشراف الرهانات والمحك"، جامعة الدكتور يحي فارس، المدينة، يومي 04 و 05 ديسمبر 2013، ص 07-08 (بتصرف).
- 28- نادية إبراهيمي: دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري، لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة مسيلة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة، إشراف أ د/ يوسف بركان، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الموسم الجامعي 2012-2013، ص 64.
- 29- المرجع السابق، ص 62.
- 30- فوزي سعيد أحمد الجديبة: مرجع سابق، ص 11-12.
- 31- دلال بنت منزل النصير: تجارب بعض الجامعات العالمية والعربية والمحلية في تطبيق الجودة سعياً نحو التميز، أوراق عمل المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية "نحو أداء متميز في القطاع الحكومي"، الرياض، 4 نوفمبر 2009، ص 15، على الموقع: www.drikeesh.net تاريخ التصفح 2015/06/04، الساعة 21:16.
- 32- www.almrsal.com, 22/03/2016, H: 18:36.
- 33- إبراهيم عطاري: مرجع سابق، ص 09.
- 34- بن عمومة همامة: دور برامج البحث العلمي في تحقيق التنمية (حالة الجزائر)، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي "الجامعة والتشغيل، الاستشراف الرهانات والمحك"، جامعة الدكتور يحي فارس، المدينة، يومي 04 و 05 ديسمبر 2013، ص 09.

- 35- سعداوي موسى: الجامعة والتنمية المحلية وعلاقتها بالمحيط الاقتصادي، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي "الجامعة والتشغيل، الاستشراف الرهانات والمحك"، جامعة الدكتور يحي فارس، المدينة، يومي 04 و 05 ديسمبر 2013، ص 09.
- 36- عاقل فصيلا بنت العربي، بايشي أمال: ضمان جودة التعليم العالي وبعض التجارب الناجحة (نحو اقتراب - سوسيو اقتصادي)، ص 12 على الموقع: www.dr.saud-a.com، تاريخ التصفح 2015/10/12، الساعة 19:48.
- 37- شعباني مالك: الجامعة والتنمية تأثير أم تأثر...؟ على الموقع: fl.univ-biskra.dz، تاريخ التصفح 2016/03/15 على الساعة 17:28.

التدريب المهني: مدخل لتنمية الموارد البشرية في المنظمات

حسينة بلهي

قسم علم النفس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2

ملخص

يسلط هذا المقال الضوء على الدور الفعال للتدريب في تنمية الموارد البشرية بالمنظمات على اختلاف طبيعة نشاطها، مبرزاً أهمية هذه العملية ضمن جهاز إدارتها البشرية، على اعتبار أن المورد البشري يشكل اليوم أكبر تحد تواجهه المنظمات على الصعيد التنموي، الأمر الذي يستدعي ضرورة الاستثمار فيه لضمان كفاءة أدائه، وجودة مخرجاته، وتوافق أهدافه مع أهدافها. وهذا بدوره لا يتأتى إلا باعتماد استراتيجية فعالة في تخطيط وتطبيق البرامج التدريبية، حتى تلبي الاحتياجات الفعلية للمورد البشري في شتى المجالات.

الكلمات المفتاحية: تدريب، تنمية، موارد بشرية، منظمات.

L'entraînement professionnel comme introduction au développement des ressources humaines au sein des organisations

Résumé

Cet article focalise l'attention sur le rôle prépondérant de l'entraînement dans le développement des ressources humaines quelque soit la nature de leur activité, tout en soulevant l'importance de ce processus au sein de ce système de gestion. Les ressources humaines sont le défi que relèvent les organisations sur le plan développemental, par conséquent, l'investissement à ce niveau devient incontournable. De plus, cet investissement garantit la compétence des savoir-faire et la qualité des outputs, ainsi que la concordance au niveau des objectifs pour l'organisation de son personnel. Cette finalité ne peut s'atteindre que si l'organisation adopte une stratégie efficace dans la planification et l'application des programmes d'entraînement et ce, pour satisfaire globalement les besoins réels de ses ressources humaines.

Mots-clés: Entraînement, développement, ressources humaines, organisations.

Professional training as an introduction to human resource development in organizations

Abstract

Human resources are the challenge that organizations face in terms of development, so investment at this level becomes unavoidable. This article draws on the predominant role that coaching plays in the development of human resources (regardless of the nature of their activity), while raising the importance of this process within this management system. Human resources are the challenge that organizations face in terms of development, that is why investment at this level becomes unavoidable. This investment also ensures the competence of the know-how and the quality of the outputs as well as the concordance at the level of the objectives for the organization and its personnel. This can only be achieved if the organization adopts an effective strategy in the planning and implementation of training programs to meet the real needs of its human resources.

Key words: Training, development, human resources, organizations.

مقدمة

لقد شهد العالم خلال العقد الأخير تغيرات وتطورات هائلة تشكل في مجموعها تحديات كبيرة لرؤساء المؤسسات ومديريها للحفاظ على تواجدها وقدرتها التنافسية، خاصة تلك المتعلقة بتداعيات حركة العولمة، وانتشار الثورة التكنولوجية والمعرفية، وتنوع خلفيات العاملين وطموحاتهم واحتياجاتهم، ضف إلى ذلك الاتساع في استخدام وسائل الاتصال الحديثة وتعدد الاستراتيجيات التسييرية المختلفة.

كل هذا وغيره فرض على المؤسسات ضرورة تبني إستراتيجية فعالة وبناءة في تنمية مواردها البشرية، لكون المورد البشري يمثل حجر الأساس في مقومات أية مؤسسة مهما كانت طبيعة نشاطها، وفلسفة إدارتها. ولا يخفى على المديرين والمسؤولين أهمية التدريب كمطلب أساسي لبقاء وتنمية وتطوير المنظمات من خلال تطوير سلوكيات أفرادها، فالتدريب تفرضه التغيرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية لهذه المنظمات، وما لم يكن لهذه الأخيرة الاستعداد للتجاوب مع تلك التغيرات من اتباع استراتيجيات تواكب متطلبات التغيير والتطوير، والتي من أهمها إستراتيجية التدريب لتنمية القوى العاملة لديها، فإن مصيرها سيكون الزوال. ومن هنا فإن الاستثمار في مجال التدريب يعتبر ضرورة لا مناص منها للمحافظة على استمرارية المنظمة، وينبغي أن تدرج خطط التدريب ضمن استراتيجيات وخطط الإدارات الرئيسية، باعتباره وسيلة هامة للارتقاء بمستوى أداء وكفاءة الأفراد العاملين بالمنظمة. فالفرد الذي تتاح له فرصة الالتحاق بدورات تدريبية يفترض أن يتحسن مستوى أدائه ومستوى القرارات التي يتخذها وقدرته على تحمل مسؤوليات جديدة، وتحسن فرصه في الترقية. ما قد يدفع العمال في المنظمات إلى العمل برغبة أكبر والتزام لدرجة تؤدي إلى تحسين أدائهم، أما عندما يصطدمون ببعض السلوكيات من طرف الإدارة كإحباطهم مثلا ببيئة عمل غير مشجعة، فإن درجة طموحهم ورغبتهم في تحسين أدائهم تقل. فقدرة الفرد على الاندماج الفعال في منظمة ما تقوم أساسا على طبيعة الظروف المحيطة به، وبحكم تعدد هذه الظروف بتعدد متغيراتها ودرجة تأثيرها على فعاليات الفرد فإنه يتوجب على المنظمة السعي إلى التحكم فيها بشكل يضمن الاستمرارية الإيجابية للفرد وبالتالي استمراريته هي كذلك، وهذا لا يتأتى إلا بالتخطيط الجيد والإعداد المسبق والمحكم لمختلف الاستراتيجيات والسياسات التنموية المتبعة في تسيير مواردها البشرية بالشكل الذي يضمن إشباع وتحقيق حاجاتهم وطموحاتهم، والذي يعد التدريب من أهمها.

ومن هذا المنطلق وسعيا للوقوف على واقع استراتيجية التدريب في المنظمات ودوره الفعال في تنمية مواردها البشرية، سيبرز هذا المقال أهمية هذه العملية في السياسة التنموية للمنظمات.

الإشكالية:

على اعتبار أن النشاط الإنساني غائي خاصة في مجال العمل، فإن المؤسسات تسهر على ضمان حسن سير العملية الإنتاجية لتحقيق أهدافها المرجوة من خلال توجيهها لنشاط أعضائها. بفضل وضع إجراءات وفوانين ونظم وبرامج تسيير مواردها البشرية بفعالية باعتماد استراتيجيات في تنظيم مختلف عمليات ووظائف إدارة الموارد البشرية، وتعد العملية التدريبية بمراحلها وخطواتها، وكيفية إعدادها وبناء برامجها، وتسطير أهدافها وظيفية هامة وأساسية في جهاز إدارة الموارد البشرية لأية منظمة، ولا يمكن أن تتحقق غاياتها إلا نتاج جهد مشترك ومنسق بين مجموع القائمين على مختلف الوظائف المكونة له، وتسمح عملية التدريب بتحقيق التقدم والنجاح للفرد والمنظمة معا. فهي السبيل إذن للاستجابة التنافسية في ظل التغيرات الحاصلة في عالم اليوم. وذلك من خلال

التسيير الفعال والاستثمار الدائم في رأس المال البشري، وتحديد أهداف الرفع في الإنتاج و بناء أجواء التوافق في العلاقات الإنسانية داخل التنظيم، ما يستدعي حتما بلوغ الفعالية في الأداء، وعليه فالتدريب المهني اليوم يمثل أحد المداخل الهامة والأساسية للتنمية في أية منظمة.

ومن خلال ما تقدم تتضح العلاقة التكاملية بين العامل والإنتاج والتدريب، فهذا الأخير يزيد من قدرات الفرد في الإنتاج ويحسن كفاءته، ومهاراته الأدائية، ويقوي اتجاهاته الإيجابية نحو العمل، ما يعود بالإيجاب على المنظمة. ولذلك فهي بحاجة ملحة وماسة دائما للتدريب.

وعليه وفي هذا الإطار جاء هذا المقال لتسليط الضوء على أهمية العملية التدريبية في تنمية المورد البشري في المنظمات، بالتركيز على إبراز مفهوم هذه العملية وأهم المبادئ والأسس السيكلوجية، والأساليب المنتهجة في توصيل أهدافها وكذا كيفية تصميم برامجها لضمان تحقيق الغاية منها. وذلك على النحو الآتي:

1- مفهوم التدريب: لقد حظي مفهوم التدريب باهتمام الكثير من الباحثين في مجال إدارة الأعمال والتنمية البشرية، نظرا لدوره الفعال في العملية التنموية للمنظمات والمجتمعات، وبتعدد المهتمين واختلاف مقارباتهم برز تنوع في مفهومه، مع اتفاق الجميع على هدف واحد له والمتمثل في: تطوير وزيادة مهارات العاملين وتحسين قدراتهم على الأداء الجيد.

وعليه سنحاول فيما يأتي توضيح أهم الركائز الأساسية لعملية التدريب من خلال عرض بعض التعاريف:

- حيث عرف التدريب على أنه: «جهود إدارية وتنظيمية مرتبطة بحالة الاستمرارية تستهدف إجراء تغيير مهاري ومعرفي وسلوكي في خصائص الفرد الحالية أو المستقبلية لكي يتمكن من الإيفاء بمتطلبات عمله أو أن يطور أداءه»⁽¹⁾.

وعرفه "عبد القادر طه" على أنه: «تعليم منظم ومحدد، ومبرمج لإكساب المتدرب عادات ومهارات وقدرات على أداء معين أو رفع كفاءته فيه، ويتم عادة - في مؤسسات أو مراكز خاصة للتدريب -، كما تحدد له - عادة - دورات تدريبية تستغرق كل منها وقتا محددا...»⁽²⁾.

في حين نجد من يعتبر التدريب: «عملية تعلم تتضمن إكساب مهارات، ومفاهيم، وقواعد واتجاهات، لزيادة تحسين أداء الفرد»⁽³⁾.

ويعرفه "الشيخ كامل محمد محمد عويضة" بأنه: «مجموعة المواقف التي يقصد بها إكساب الأفراد مجموعة من المهارات التي تساعد في أداء عمل وظيفي معين»⁽⁴⁾.

كما يعرف التدريب المهني على أنه: «عملية تعتمد على تقديم فن الخبرة والمهارة والعلم، بهدف تقديم الخدمة التدريبية للأفراد والجماعات داخل المؤسسات الإنتاجية والخدمية لتحقيق أعلى قدر من الأداء في مواجهة المعوقات والعقبات التي تواجه وظائفهم ومهنتهم في ضوء إستراتيجية تلك المؤسسات»⁽⁵⁾.

والتدريب بهذا المعنى يعطي أهمية لدور المهارة المتمتزة بالخبرة والمعرفة، لرفع كفاءة الفرد والمؤسسة، وأيضا يراعي البعد القيمي والأخلاقي في ظل الوجود الاجتماعي والجماعي داخل المؤسسة الواحدة.

وعرف كذلك بأنه: «عملية تزويد الأفراد أو الجماعات بالمعلومات والخبرات والمهارات وطرق الأداء والسلوك، بحيث يكون هؤلاء الأفراد أو الجماعات قادرين على القيام بوظائفهم بفعالية وكفاءة»⁽⁶⁾.

وعليه ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأنه ورغم الاختلاف الملاحظ في تعاريف الباحثين لمفهوم التدريب، إلا أننا نلمس بعض نقاط الاتفاق في كون التدريب: ضرباً من ضروب التعلم المنظم، والهادف إلى إحداث تغيير إيجابي في سلوك الأفراد وإكسابهم اتجاهات جديدة تساعدهم في متابعة أعمالهم وتحسين أدائهم بصورة عامة. ومنه فالتدريب إذن: عملية جد مهمة وفعالة ومنظمة ومخططة، تهدف إلى تنمية مهارات وقدرات الأفراد وزيادة معلوماتهم وتحسين سلوكياتهم واتجاهاتهم نحو ما يمكنهم من أداء وظيفتهم بكفاءة عالية. مما يضمن لهم تحقيق أكبر قدر ممكن من التكيف والتأقلم مع الوظيفة.

وعليه فالتدريب يمثل أحد الوسائل الهامة لتطوير سلوك الأفراد في المنظمات كونه وسيلة هامة من وسائل التنمية الإدارية يساهم في النهوض بمستوى المنظمة وتمييزها، ما يستلزم إتاحة الفرصة لزيادة المهارات حتى تتماشى والتغيرات والاكتشافات العلمية السريعة على مستوى المنظمات وسياساتها، ما يفرض إحداث ديناميكية وحركية داخل المنظمات ومن ثمة ينقل الأفراد في المنظمات تدريجياً منظماً ودورياً، سواء أكانوا عمالاً جدد أم قدامى، بسطاء أم رؤساء. وعليه يصبح التدريب عاملاً مساهماً في استقرار المؤسسة وزيادة قدراتها التنافسية، وبالنظر للأهمية الكبيرة للتدريب في حياة كل من الأفراد والمنظمات فإن أكبر الشركات في الدول المتقدمة تخصص ميزانية كبيرة للعناية بالبرامج التدريبية، فعلى سبيل المثال: (يشير تقرير مؤسسة "كادينجي الأمريكية" "Fondation "Kadanaiji US" إلى أن المنظمات الأمريكية تنفق أربعين مليون دولار سنوياً على برامج التدريب والتنمية الإدارية)⁽⁷⁾.

وعليه ونظراً لهذه الأهمية الكبيرة للتدريب سواء بالنسبة للمنظمة أو عمالها يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء التنظيمي من خلال ما يتبعه التدريب من وضوح في الأهداف وفي طرائق وإجراءات العمل وكذا تعريف العاملين بما هو مطلوب منهم وتطوير مهاراتهم لتحقيق الأهداف التنظيمية.
- تحرص كل المنظمات الحديثة على مواكبة كل تغيير في المجالات التكنولوجية والإدارية، توسم بالاهتمام والتركيز على التدريب إذ أنه بدون قوة بشرية مطورة وقادرة على استيعاب التغيير ومواكبته لن تستطيع تحقيق أهدافها.

- يؤدي التدريب إلى الارتقاء بمستوى الإنتاج كميًا ونوعيًا من خلال تلافي الأخطاء ما يؤدي إلى خفض التكاليف بسبب انخفاض نسبة الفاقد.

- يساهم التدريب في تجسيد الربط بين أهداف الأفراد العاملين وأهداف المنظمة.
- يساهم في خلق اتجاهات إيجابية داخلية نحو المؤسسة.
- يساهم في انفتاح المنظمة على المجتمع الخارجي وذلك بهدف تطوير برامجها وإمكانياتها التنافسية.
- يساعد في تحديد وإثراء المعلومات التي تحتاجها المنظمة لصياغة أهدافها وتنفيذ سياستها.
- توفر للمؤسسة بنية آمنة وسليمة تعمل على تشجيع أفرادها على الإبداع وتحسين الأداء.
- تطوير كوادر مؤهلة من العاملين يساهمون في نمو وتطور المؤسسة.
- انطلاقاً من كون التدريب يحسن من قدرات الفرد وينمي مهاراته فإنه يساهم مباشرة في تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للفرد ويزيد من درجة أمانه الوظيفية⁽⁸⁾.

- يحتاج كل العاملين تقريبا في المنظمات للتدريب، فهو لا يقتصر على موظف دون آخر أو وظيفة دون أخرى، فالموظف الجديد يحتاج إليه لضمان إتقانه للوظيفة الجديدة المكلف بها كما يحتاجه الموظف القديم لزيادة مهاراته وإدارة عمله بشكل أفضل.
- رفع مستوى الرقابة الذاتية، فالعامل أو الموظف الذي يتم تدريبه يعرف ماذا يفعل. وكيف يؤديه بإتقان. بينما قد يمثل غير المتدرب مشكلة لرؤسائه وللمشرفين عليه.
- زيادة الاستقرار والمرونة في بيئة العمل مع القدرة على تحسين المنتج حتى ولو لم تتوفر عمليات الرقابة أو الإشراف المباشر.
- زيادة الشعور لدى العاملين المتدربين بالثقة في قدراتهم ومهاراتهم مما يدفعهم إلى الإقبال على اكتساب مهارات جديدة وحتى الإبداع في العمل.

- إن زيادة الكفاءة في العمل توفر الوقت نتيجة عدم توقف الآلات أو إحداث عطب بها⁽⁹⁾.
 - يؤدي التدريب إلى تطوير أساليب التفاعل الاجتماعي بين الأفراد العاملين.
 - يساهم التدريب في تنمية وتطوير عملية التوجيه الذاتي للفرد خدمة للمنظمة.
 - يساهم في زيادة مرونة الفرد مع عمله ويفتح أمامه الباب للتزقي.
 - يقوي دافعية الأفراد للأداء، ويوفر أمامهم الفرصة للتطوير والتميز في العمل.
 - يساعد الأفراد في تحسين قدراتهم على مستوى اتخاذ القرارات وحل مشاكل العمل.
 - يزيد من إحساس الفرد العامل بالأمان في العمل، وبالتالي تقل احتمالات أخطائه ووقوعه في حوادث عمل.
 - يساعد الأفراد العاملين على تطوير مهارات الاتصال والتفاعل فيما بينهم.
 - تنمية الشعور بالولاء للمنظمة والاهتمام والاحترام وبالتالي تولد مشاعر الحب للعمل.
 - الإبداع الوظيفي وتنمية التفكير في سبيل تطوير المهارات والخبرات.
- وتتعدد الأسباب التي تدفع المنظمات إلى تنفيذ برامج تدريب لفائدة عمالها بتعدد أهدافه ولعل من أهم هذه الأهداف يمكن ذكر:

- 1- تنمية المعارف، والكفاءات والمهارات: تحتاج المنظمة إلى تطوير طاقات أفرادها على كل المستويات لتحسين مستوى أدائهم.
- 2- يعتبر التدريب من أهم الوسائل التي تؤدي إلى رفع مستوى إنتاجية المنظمة.
- 3- الاقتصاد في التكاليف وتقليل المخاطر: فالتدريب يؤدي في المدى الطويل إلى تقليص التكاليف بالتقليل من الأخطاء⁽¹⁰⁾.
- 4- يؤثر التدريب على طريقة العمل مما يؤدي إلى تحسين جودة المنتج النهائي أو الخدمة، وإلى تحقيق الميزة التنافسية في المنظمة والاستجابة كذلك للمنافسة الخارجية.
- 5- إن المعرفة الجيدة للإجراءات والأساليب العملية المختلفة يؤدي إلى تحسين فعالية أساليب العمل.
- 6- تحسين العلاقات بين الأفراد في مختلف المستويات وتحسين الاتصالات التنظيمية بين الوحدات والإدارات.
- 7- توجيه العمال الجدد وإدماجهم في المنظمة، ويتم ذلك خلال فترة تدريبية قصيرة، والتي تتم غالبا في مرحلة التجريب هدفها التعريف بهياكل ومنتجات وخدمات المنظمة ومختلف مصالحها ومسؤولياتها.

- 8- تسهيل التكيف مع التغيرات البيئية (داخلية وخارجية) والمساهمة في تحسينها.
- 9- الرفع من مستوى أداء العامل ورضائه وثقته واعترافه بالمنظمة.
- 10- يهدف التدريب إلى التنمية الاقتصادية، ويتم ذلك من خلال زيادة إنتاجية العمل، نتيجة لارتفاع معدل الأداء وتحسين نوعية اليد العاملة.
- 11- يمكن التدريب من تنمية الاستعدادات والقدرات ومهارات العاملين ومن ثمة حصد ثمارها في صورة إنتاج وأداء متميز⁽¹¹⁾.
- 12- يهدف لمساعدة الفرد العامل على أداء عمله بطريقة أفضل وتقوية مسؤوليته نحو موقع العمل والمجتمع الذي يعيش فيه.
- 13- تكوين اتجاهات نفسية سليمة لدى العمال، وتغيير أو تعديل ما لديهم من اتجاهات غير مرغوب فيها، لرفع روحهم المعنوية وتحسين العلاقات المتبادلة داخل المؤسسة⁽¹²⁾.
- ومع هذا وعلى الرغم من الزيادة الملموسة والواضحة في نشاطات التدريب إلا أن بعض المنظمات تعتبرها نشاطات هامشية، بدلاً من النظر إليها باعتبارها عنصراً أساسياً وحيوياً في ضمان فعالية أدائها، وعليه فحتى يؤدي التدريب دوره الحقيقي وجب تغيير النظرة إليه أساساً من قبل هذا النوع من المنظمات.
- وانطلاقاً من اعتبار الاستخدام الفعال للموارد البشرية أحد المهام الأساسية لأي منظمة، رغم ما يبدو من بعض المنظمات التي تتجاهل تلك الحقيقة، بدليل ما تعانيه من أداء ضعيف وارتفاع في التكاليف، فإن التدريب والتنمية يعدان جزءاً أساسياً من وظيفة إدارة الموارد البشرية، التي تجعل من الممكن خلق المهارات اللازمة لنجاح المنظمة فضلاً عن تحقيق أقصى استخدام ممكن للقدرات والطاقات البشرية وتحقيق رضا العاملين.
- ونظراً لأن الدور الإستراتيجي للتدريب في المنظمات يستدعي ضرورة الاهتمام بالعملية التدريبية في تنمية الموارد البشرية، وحتى تحقق أهدافها المنشودة وجب مراعاة عدد من المتطلبات الأساسية اللازمة⁽¹³⁾ من أهمها:
- 1- قبول التدريب جزءاً أساسياً من مسؤولية كافة المديرين.
- 2- أن تشتق أهداف وظيفة التدريب في المنظمة مباشرة من الأهداف الأساسية للمنظمة ويجب أن تساهم مباشرة في تحقيق تلك الأهداف.
- 3- أن يتم تخطيط التدريب باعتباره جزءاً من عملية التخطيط العام في المنظمة ككل، ومن ثم لا يجب عزلها عن أنشطة الإدارة الأخرى نظراً لما يوفره التدريب من مهارات متخصصة وللازمة للأداء الفعال.
- 4- أن تسعى سياسة التدريب لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من القدرات والطاقات البشرية في المنظمة، وأن لا تضع في اعتبارها فقط القدرة التكيفية للأفراد، بل عليها أيضاً أن تضع خططها بمشاركة واستشارة أولئك الذين يتأثرون بتلك الخطط.
- 5- أن يتم تنظيم وتنفيذ وظيفة التدريب بالطريقة التي تكفل اشتراك كافة المديرين - وغيرهم - في التدريب الفعال للعمال باعتبار ذلك جزءاً مادياً ومكماً لأعمالهم.
- 6- يجب تقييم نتائج نشاط التدريب بطريقة واقعية وموضوعية بقدر الإمكان. وبعد ذلك يتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة للتحسين.

فالتدريب أي كان نوعه يعتبر نشاطا يمارس أو سلوكا يقوم به الفرد بهدف إشباع حاجة معينة، ومن ثم الوفاء بالنقص الموجود وما يتبع ذلك من خفض للتوتر واستعادة التوازن النفسي⁽¹⁴⁾. وعليه فإن تفسير هذا السلوك يعتمد على جملة من المبادئ والقوانين التي أفاض فيها علماء النفس من خلال مقاربتهم المختلفة ومنها يمكن استخلاص أهم الأسس السيكولوجية للعملية التدريبية فيما يأتي:

1- التكرار المدعم: إن تكرار الموقف التدريبي والتمرن عليه لعدة مرات يمكن أن يؤدي إلى تحسين التدريب، وقد أثبتت النظرية السيكولوجية من خلال تجارب " ثورنديك " " Thorndik " أن التكرار وحده يؤدي لتقدم الفرد في تعلمه، وأن تدريبه لا يتحسن مما أدى لإدخال التعزيز والتشجيع.

فمع كل عمل يؤديه الفرد يقوم المدرب بتشجيعه معنويا أو إعطائه مكافأة مادية (تعزيز إيجابي) في حالة تقدم الشخص في التدريب. وقد أقر العلماء أن التعزيز يكون أكثر تأثيرا إذا جاء مباشرة بعد انتهاء العمل. فتأخير التدعيم أو التعزيز لفترة طويلة بعد انتهاء التدريب يمكن أن يفسد جدوى وأهمية هذا التعزيز ولاسيما إذا كان البرنامج التدريبي يستغرق فترة طويلة، لأن الشخص المتدرب في حاجة دائمة أن يعرف نتيجة عمله. فإذا كان يؤدي العمل على النحو المطلوب فلنقدم له الدليل على ذلك إما في كلمة إطراء أو مدح أو توبيخ، أو تقدم له علاوة مادية أو ترقية مهنية، فهذا التعزيز من شأنه أن يؤدي إلى تحسن الأداء ورفع معدل النجاح في التدريب. وتبرز أهمية التكرار أكثر في ميدان التدريب المهاري الحركي أكثر منه في تعلم المعارف والمعلومات النظرية. كما يرى " كامل محمد عويضة " أن: (التعزيز من أهم أسس العملية التدريبية، ويكون عادة على شكل مكافأة مالية أو ترقية أو الإشادة بالعامل، وحتى يكون للتعزيز أثر إيجابي لا بد أن يكون بعد الانتهاء من العمل مباشرة)⁽¹⁵⁾.

2- الإرشاد والتوجيه: ويقصد به مساعدة المتدرب على فهم الطرائق الصحيحة للتعلم والتدريب، وتبصيره بما يمتلكه من استعدادات وقدرات مع توجيهه للمواقع السلمية التي يمكن أن تستثمر فيها هذه القدرات وتوعيته بالمواقع غير الملائمة التي ينبغي تجنبها حتى يتم تحسين التدريب لديه، (ففائدة الإرشاد والتوجيه تكمن في جعل المتدرب يتعلم بسرعة، وفي ذلك اقتصاد لوقته وجهده، فهو يستطيع أن يتعلم الاستجابات الصحيحة ويستبعد الاستجابات الخاطئة من أول محاولة)⁽¹⁶⁾.

3- الثواب والعقاب: اتفق العلماء على أهمية الثواب والعقاب لإتمام عملية التدريب على نحو مرض، ولكنهم لم يتفقوا حول متى يتم الثواب، ومتى يتم العقاب. فبعض العلماء يرون أن تحسين التدريب يتم في حالة تقديم الثواب والمكافأة للشخص المتدرب، والبعض الآخر يرى نقيض ذلك، فعقاب المتدرب على الفعل الخطأ يجعله لا يكرره حتى يتجنب العقاب. أما البعض الثالث فيرى أن الثواب والعقاب عاملان مهمان لتحسين العملية التدريبية، فالشخص يتحسن أداءه إما سعيا منه للحصول على المكافأة أو محاولة منه لتجنب العقاب. وعموما فإنه من المهم أن نعرف متى نثيب ومتى نعاقب لما لذلك من أهمية كبيرة في تطوير أداء الفرد التدريبي.

4- الدافعية: من المعلوم أن الفرد يولد وقد زوده الله سبحانه وتعالى بالقدرات الفطرية التي تعينه على التعلم وإتقان المهارة من خلال ممارسة التدريب، غير أن القدرة على الأداء لا تأتي ثمارها بدون استنادها إلى دافع حسبما يشير مبدأ الدافعية، فلا تدريب ناجح بدون دافع يستثير سلوك الفرد. ومن هذه الدوافع دافع التفوق وتحقيق

الذات أو الحصول على المكانة الاجتماعية. كذلك الأمر بالنسبة للمتدرب الذي يحاول حل مشكلة أو إيجاد قرار، فقد يكون الدافع لهذا هو الحصول على درجات عالية أو الحصول على كلمة شكر أو تشجيع⁽¹⁷⁾. وعموما يمكن القول بأن للدوافع أهمية كبيرة في نجاح العملية التدريبية، فكلما زادت الدافعية قوة وقدرها ومعنى عند الفرد كلما زاد التنبؤ بنجاحه، فالحاق الفرد ببرنامج تدريبي معين دون رغبته فيه قد يؤدي إلى عدم نجاحه فيه، وقد يبذل الفرد جهدا كبيرا في التدريب لإرضاء المحيطين به وليس لإرضاء ذاته. في حين قد يبذل شخص آخر جهدا أقل في التدريب مع امتلاكه لمعدل عال من الدافعية مما يجعله يحقق نجاحا ملموسا في التدريب. هذا كما تقوم العملية التدريبية كغيرها من العمليات التنموية على أسس ومبادئ هامة. إذا ما التزمت بها المنظمات يتحقق الأثر الإيجابي والفعال لها، وعموما يمكن ذكر أربعة (04) مبادئ⁽¹⁸⁾ هامة وأساسية للتدريب وهي:

- 1- **التدريب نشاط مستمر:** حيث يعتبر التدريب نشاطا رئيسيا، مستمرا من منطلق شموله للمستويات الوظيفية المختلفة، ومن زاوية تكرار حدوثه على مدى الحياة الوظيفية للفرد.
 - 2- **التدريب نظام متكامل:** يعتبر التدريب كيانا متكاملًا يتكون من أجزاء وعناصر متداخلة تقوم بينها علاقات تبادلية من أجل أداء مجموعة من الوظائف تكون محصلتها النهائية رفع الكفاية الإنتاجية للعاملين، كما تفيد النظرة الشمولية للتدريب في توضيح العلاقة التي تقوم بينه وبين البيئة التنظيمية المحيطة به، وكذا المناخ العام الذي يتم فيه العمل التدريبي.
 - 3- **التدريب نشاط متجدد:** وذلك من حيث كونه يتعامل مع مجموعة من العناصر التي تتميز بالحركة وتتمثل في:
 - المتدرب: وهو عرضة للتغيير في عاداته وسلوكياته ومستوى مهارته.
 - الوظائف: التي يشغلها المتدرب وهي عرضة للتغيير كنتيجة للتغيير الحاصل في نظم وسياسات وأهداف المنظمة.
 - المدربون: قد يتغيرون كما تتغير الأوضاع الفنية والإدارية بالمنظمة.
 - 4- **التدريب عملية إدارية:** كي يحقق التدريب أغراضه انطلاقا من كونه فعلا هادفا يستوجب أن تتوفر فيه مقومات عمل إداري منظم يتمثل في:
 - وضوح الأهداف والسياسات.
 - توفر الموارد المادية والبشرية.
 - توفر الخبرات التخصصية في مجالات تحديد الاحتياجات التدريبية وتصميم البرامج وتنفيذها واختيار الأساليب التدريبية ومتابعة وتقييم فعالية العملية التدريبية.
- أما " بلال خلف السكارنة " فهو يرى بأن العملية التدريبية تخضع إلى عدة مبادئ عامة ينبغي مراعاتها في جميع مراحل العملية وهي⁽¹⁹⁾:
- **الشرعية:** يجب أن يتم التدريب وفقا للقوانين والأنظمة واللوائح المعمول بها داخل المنظمة.
 - **المنطقية:** يجب أن يتم التدريب بناء على فهم منطقي وواقعي، ودقيق وواضح للاحتياجات التدريبية.

- **الهادفية:** يجب أن تكون أهداف التدريب واضحة وموضوعية قابلة للتطبيق ومحددة تحديدا دقيقا من حيث الزمان والمكان، والكم والكيف والتكلفة.

- **الشمولية:** يجب أن يشمل التدريب جميع أبعاد التنمية من قيم واتجاهات ومعارف ومهارات، كما يجب أن يوجه إلى جميع المستويات الإدارية في المنظمة ليشمل جميع فئات العاملين فيها.

- **التدرجية:** يجب أن يبدأ التدريب بمعالجة الموضوعات البسيطة ثم يتدرج بصورة مخططة ومنظمة إلى الأكثر تعقيدا.

- **الاستمرارية:** فالتدريب يبدأ مع بداية الحياة الوظيفية للفرد ويستمر معه خطوة بعد أخرى لتطويره وتنميته، حتى يساعد العاملين على التكيف والتطورات المستمرة أمام التغيرات الحالية والمستقبلية.

- **المرونة:** يجب أن يتطور نظام التدريب وعملياته لمواكبة التطور والتزود بالوسائل والأدوات والأساليب اللازمة لإشباع الاحتياجات التدريبية للعاملين بما يتناسب ومستوياتهم الوظيفية، وتوظيفها في خدمة العملية التدريبية.

وعموما فهذه هي المبادئ العامة والأساسية لعملية التدريب، وينبغي على كل مدرب أن يتبناها حتى تكون العملية التدريبية فعالة في المنظمة وموصلة إلى الغايات والأهداف المحددة.

ويصنف التدريب بحسب عديد من المعايير لذلك فهو يختلف باختلاف نوع العمل، ونوع المتدربين وخبراتهم ومؤهلاتهم، ومكان التدريب، والمستوى المطلوب للتدريب، وكذلك يختلف باختلاف المواد المستخدمة في التدريب والوقت والمال المخصص، والهدف المرجو من البرنامج التدريبي وفي ضوء هذه العوامل والمتغيرات يمكننا تصنيف التدريب على أساس:

1- تصنيف التدريب على أساس أساليبه: يمكن تصنيف التدريب استناداً إلى أساليبه والطرق المستخدمة على النحو التالي (وسيتم شرح ذلك بأكثر تفصيل في عنصر الأساليب):

1-1- التدريب عن طريق المحاضرات والنشرات المطبوعة: حيث يتم إعلام العاملين وإخبارهم بالمتغيرات والتطورات التي طرأت في مجال عملهم مما يؤدي إلى تحسين أدائهم.

1-2- التدريب عن طريق الأفلام الإيضاحية: يتم عرض البرامج التدريبية عبر هذه الوسائل الإيضاحية لتمكين المتدربين من اكتساب بعض التقنيات والمهارات في أداء أعمالهم.

1-3- التدريب من خلال المناقشة الجماعية ولعب الدور: يتم عرض المشكلة ويكمن دور المتدرب في حل هذه المشكلة في النظر في كيفية التعامل معها، ويمكن هذا الأسلوب المتدربين من تعلم مهارات العلاقات الإنسانية من خلال ممارسة العملية سواء لدور المشرف أو دور العامل.

1-4- التدريب من خلال الأداء الفعلي للعمل: يتم التدريب في موقع العمل وعادة يقوم بدور المدرب المشرف المباشر، حيث يتمكن المتدربون من اكتساب الخبرة مباشرة تحت ظروف العمل العادية.

2- التدريب من حيث هدفه: يهدف التدريب في المنظمات إلى تحقيق جملة من العوامل تعود بالفائدة على كل من المنظمة والفرد العامل بها - كما سبق توضيح ذلك - وعليه يمكن ذكر الأنواع الآتية للتدريب على أساس معيار الهدف:

1-2- التدريب المعرفي: ويهدف هذا النوع من التدريب إلى إحاطة المتدربين بمختلف المعلومات والبيانات المتعلقة بعملهم وبمختلف مستجداتها، وكذلك يعرفهم بلوائح وأنظمة وقوانين المنظمة التي يعملون بها ومختلف

الأنشطة والخدمات التي تقدمها، وكذا سياستها سواء في مجال التسويق أو المنافسة الخارجية والاحتياجات الواجب أخذها في مجال الأمن الصناعي.. إلخ.

2-2- التدريب الاجتماعي: وهو التدريب في مجال العلاقات بين الأفراد وهو مطلوب في مختلف الأعمال والمستويات، بحيث يهدف إلى تحسين الاتصالات التنظيمية بين العمال ومشرفيهم، وكذا تنمية العادات الاجتماعية والاتجاهات النفسية واحترام مواعيد العمل وقوانينه، وخلق روح التعاون بين العمال، وتعزيز ولائهم للمنظمة التي يعملون بها.

2-3- التدريب الحركي: ويهدف هذا النوع من التدريب إلى تنمية القدرات والمهارات الحركية، وتعليم المتدربين كيفية تشغيل الآلات وصيانتها، وكيفية استخدام وسائل الوقاية... وغيرها.

3- التدريب من حيث نوعية المتدربين: وفي هذا التصنيف يمكن تمييز نوعين من التدريب وهما:

3-1- التدريب الموجّه للعمال الجدد: بحيث توجه برامج التدريب إلى العمال الجدد الذين التحقوا حديثاً بالمنظمة وذلك بهدف تزويدهم بالمعلومات اللازمة عن عملهم وتعريفهم بسياسة وأهداف المنظمة وثقافتها، ونوعية منتجاتها أو خدماتها.. إلخ.

3-2- التدريب الموجّه للعمال القدامى: ويهدف البرنامج التدريبي في هذا الصنف إلى تزويد العمال القدامى بمعلومات عن مختلف المستجدات المتعلقة بمجال عملهم، وعادة ما توضع هذه البرامج بهدف ترقية هؤلاء العمال (الترقية الداخلية) سواء كانوا مديريين أو مشرفين أو عمالاً بسطاء، وذلك بالعمل على تحويلهم من عمال شبه مهرة إلى عمال مهرة من الدرجة الأولى مثلاً، ما يجعلهم يتحكمون في أعمالهم بصورة جيدة.

4- التدريب من حيث المكان: يختلف التدريب في المنظمات باختلاف المكان الذي يجرى فيه ويمكن أن نميز أنواعاً أهمها:

4-1- التدريب في مكان العمل: من أهم مميزات هذا النوع من التدريب أن يؤدي إلى الاقتصاد في النفقات والأفراد اللزيمين لإدارة التدريب ضف إلى ذلك أن مكان التدريب هو ذاته مكان ممارسة العمل الحقيقي، الأمر الذي يربط الفرد مادياً ونفسياً بالعمل⁽²⁰⁾.

4-2- التدريب في أماكن خاصة: تلجأ المنظمة إلى هذا النوع من التدريب بإرسال عمالها إلى أماكن مخصصة للتدريب بعيدة عن عملهم الحالي- عندما تقتضي بعض الأعمال مستويات عالية من المهارة والوسائل التقنية اللازمة والتي لا تتوفر بمكان العمل، ولكن يعاب على هذا النوع من التدريب أنه باهظ التكاليف ويحتاج إلى درجة عالية من المهارة والكفاءة كما يحتاج إلى تجهيزات خاصة في بعض الأحيان، وهذا النوع من التدريب يعفي المتدربين من الدوام الرسمي للعمل.

وتلجأ بعض المنظمات إلى تنفيذ التدريب بعيداً عن بيئة ومكان العمل بهدف إعطاء التدريب الوقت الكافي وإبعاد المتدربين عن ضغط العمل⁽²¹⁾.

وتتعدد طرائق وأساليب التدريب بتعدد الأهداف المتواخاة منه، فقد يكون التدريب لفترة قصيرة لا تتجاوز الأسبوع. وقد يمتد ليتجاوز الأشهر ويمكن أن يأخذ التدريب طابعاً مستمراً أو مؤقتاً اعتماداً على طبيعة الهدف المراد تحقيقه. وعموماً لا يوجد تقسيم واضح وموحد للطرائق والأساليب، وقد يعود ذلك لعدم وجود طرائق تدريبية

صالحة لكل الوظائف للتفاوت الكبير في تحديد حقيقة ومستوى الاحتياجات التدريبية بالنسبة للمؤسسة أو بالنسبة للعمال على حد سواء، ورغم ذلك فيمكننا ذكر أهم الأساليب التدريبية شائعة الاستعمال وهي:

1- المحاضرات: أسلوب من أساليب التدريب المتبعة في الدورات التدريبية، والمحاضرة من أقدم وأكثر الطرق شيوعاً وتعد طريقة اقتصادية لأنها تتناول مقداراً من المعلومات وتنقله إلى عدد كبير من الأفراد في الوقت نفسه، وفي الغالب كثير من الأشخاص يتعلمون بالاستماع للمحاضرات أكثر مما يتعلمون بالقراءة وعليه فالمحاضرة أسلوب جيد لنقل الأفكار إذا استطاع المحاضر أن يستحوذ على انتباه السامعين، وهذا قد يكون أمراً صعباً. (وتعتبر طريقة المحاضرة مناسبة حين تعرض وتقدم المبادئ والمعلومات والقواعد العامة للعاملين، ذلك أن بعض الشركات تهتم بأن يعرف العاملون الجدد بها تاريخ المنظمة وسياستها نظراً لما يتيح لهم ذلك من فرصة تقدير المنظمة والاعتزاز بانتمائهم لها، مما يخلق نوعاً من الولاء لها)⁽²²⁾.

وتتميز طريقة المحاضرة بالسهولة والسرعة، ويعتمد نجاحها أكثر على خصائص ومهارات المحاضر، وتزيد احتمالية النجاح باستخدامه للوسائل التقنية التعليمية، وتوفره على قدرة التأثير في اتجاهات المستمعين وذلك من خلال إلمامه بمهارات التعامل مع الآخر وإجادته لفنون العلاقات الإنسانية. وتستعمل طريقة المحاضرة أكثر عندما يغلب على البرنامج التدريبي الطابع النظري.

وعموماً فإن المحاضرة " تعتبر نقطة البداية لأي برنامج تدريبي "⁽²³⁾.

2- النشرات المطبوعة: تعتمد بعض الشركات على النشرات المطبوعة كغاية من فنيات التدريب على أن تكون هذه النشرات مصاغة وفق طابع يتضمن للمسة السيكولوجية من حيث الجاذبية والتشويق، والشكل وسلامة الموضوع، والمضمون علاوة على أنه يمس حاجة الناس، فليس مهماً أن توزع المنظمة النشرات المطبوعة، لكن الأهم أن يُقبل عمالها على قراءتها.

(وعموماً تكون النشرات التي توزعها المنظمات معدة أكثر للأشخاص متوسطي المستوى، وميزة هذا الأسلوب تتمثل في إمكانية حملها وتوزيعها بسهولة وسرعة وتكرار قراءتها في أي وقت)⁽²⁴⁾.

(وعيبها أن أغلبية العمال يهملون قراءتها وبالتالي فهي تحتاج إلى حفز مستمر لقراءتها)⁽²⁵⁾.

3- الأفلام الإيضاحية: تعتمد الكثير من المراكز التدريبية على أسلوب الأفلام نظراً لما لها من عمق التأثير على نفسية المتدربين، فهي تعتبر من أنجح الوسائل في تعلم الكثير من المهارات المصنعية، لذا نجد بعض المنظمات تضع أفلاماً خاصة بها كما تشتري أفلاماً من صنع شركات أخرى.

ويستخدم الفلم الصوت والصورة معاً، ويستطيع توضيح كيفية صناعة المواد وكيف تتسلسل عمليات الإنتاج والعلاقات بينها أي أن الفلم يمنح فرصة تتبع سير العملية وتسلسلها وتفصيلها والصلة بين بعض أجزائها، ولهذا فإنه يعتبر أداة فعالة في إعطاء صورة كاملة للعمليات المختلفة التي تقوم بها المنظمة غير أن الأفلام مهما كانت قيمتها لا تستطيع تعليم مهارات حركية كما أن أثرها في تعليم العلاقات الإنسانية غير كبير⁽²⁶⁾.

4- لجان المناقشة: يؤدي أسلوب المناقشة دوراً واضحاً في تغيير اتجاهات الأفراد وتنمية معلوماتهم أو تعديل سلوكهم، وهذه الفنية أو الأسلوب يحتاج إلى مجموعة من المستمعين وشخص يدير الحوار والنقاش، وينبغي أن يتحلى قائد المناقشة بخصائص عديدة منها: الفطنة واللباقة والطلاقة والذكاء الاجتماعي والقدرة على التحليل وربط ما يتم طرحه في النقاش، فضلاً عن قدرته على الاستنتاج وإثارة الأسئلة وأن يهيمن على أجزاء الموضوع وقدرته

على التدخل في الوقت المناسب وعلى إنهاء أو بدء الحوار فإذا توفر مثل هذا الشخص الذي يتمتع بهذه الخصال مع وجود دافعية عالية لدى المتدربين والموضوع المثير للنقاش فإن أسلوب المناقشة يحقق أهدافه، ويمكن اعتباره من أنجح الأساليب خاصة في المجالات النفسية الاجتماعية والإنسانية.

ويثير استخدام أسلوب المناقشة في التدريب اهتمام المشتركين فيه فهو ينشط فهمهم وبتيح لهم فرصة التدريب على حل المشكلات، كما يمكنهم من استيعاب موضوع المناقشة لأنها تستغرق وقتاً طويلاً وتتناول موضوعاً محدداً عادة.

ومع ذلك قد تعجز لجان المناقشة عن تناول جميع جوانب الموضوع بتدريب وشمول، وعليه لو استعمل أسلوب المحاضرة لعرض الموضوع ثم أتبع بالمناقشة لمعالجة نقاط معينة يكون ذلك أفضل⁽²⁷⁾.

(ويتوقف نجاح طريقة المناقشة على عوامل عديدة منها الاهتمام بالإعداد لها والمهارة في أدائها، كما يجب أن يكون عدد المشتركين فيها كثيراً جداً)⁽²⁸⁾.

5- التدريب في موقع العمل: يعتبر التدريب في موقع العمل أو في أثناءه من أقدم الأساليب التدريبية وأكثرها انتشاراً حتى يومنا هذا لاسيما في المجال الصناعي.

والسبب في ذلك أن الصناعة موسومة بسهولة تعلمها في فترة قصيرة. ومن مميزات هذا الأسلوب أن: مسؤولية التدريب تتركز في شخص واحد بدلاً من توزيعها بين إدارة الموارد البشرية والمشرف على العمل، الأمر الذي يزيد من فاعلية التدريب، كما أن هذا التركيز يؤدي إلى الاقتصاد في النفقات والأفراد اللازمين لإدارة برامج التدريب، ضف إلى ذلك أن مكان التدريب هو ذاته مكان ممارسة العمل الحقيقي، الأمر الذي يربط الفرد مادياً ونفسياً بجو العمل⁽²⁹⁾ بعكس الحال عندما يتم التدريب خارج موقع العمل.

(وعادة يهدف هذا الأسلوب التدريبي إلى حفز المتدرب على ممارسة النشاط المراد التدريب عليه ممارسة فعلية، أي أن هذا الأسلوب من التدريب يركز على الجهد الشخصي، فالمتدرب يصحح مساره وسلوكه أولاً بأول في ضوء التغذية المرتدة التي قد توضح له خطأ سلوكه ليعدله أو صحته فيستمر فيه)⁽³⁰⁾.

ومما لا شك فيه أن التدريب أثناء قيام الشخص بالعمل الفعلي يكون مثمراً أكثر من التدريب القائم على الاستماع أو الاكتفاء بالقراءة، إضافة إلى أن أنواعاً من الأعمال لا يمكن التدريب عليها إلا بمواقع إنجازها.

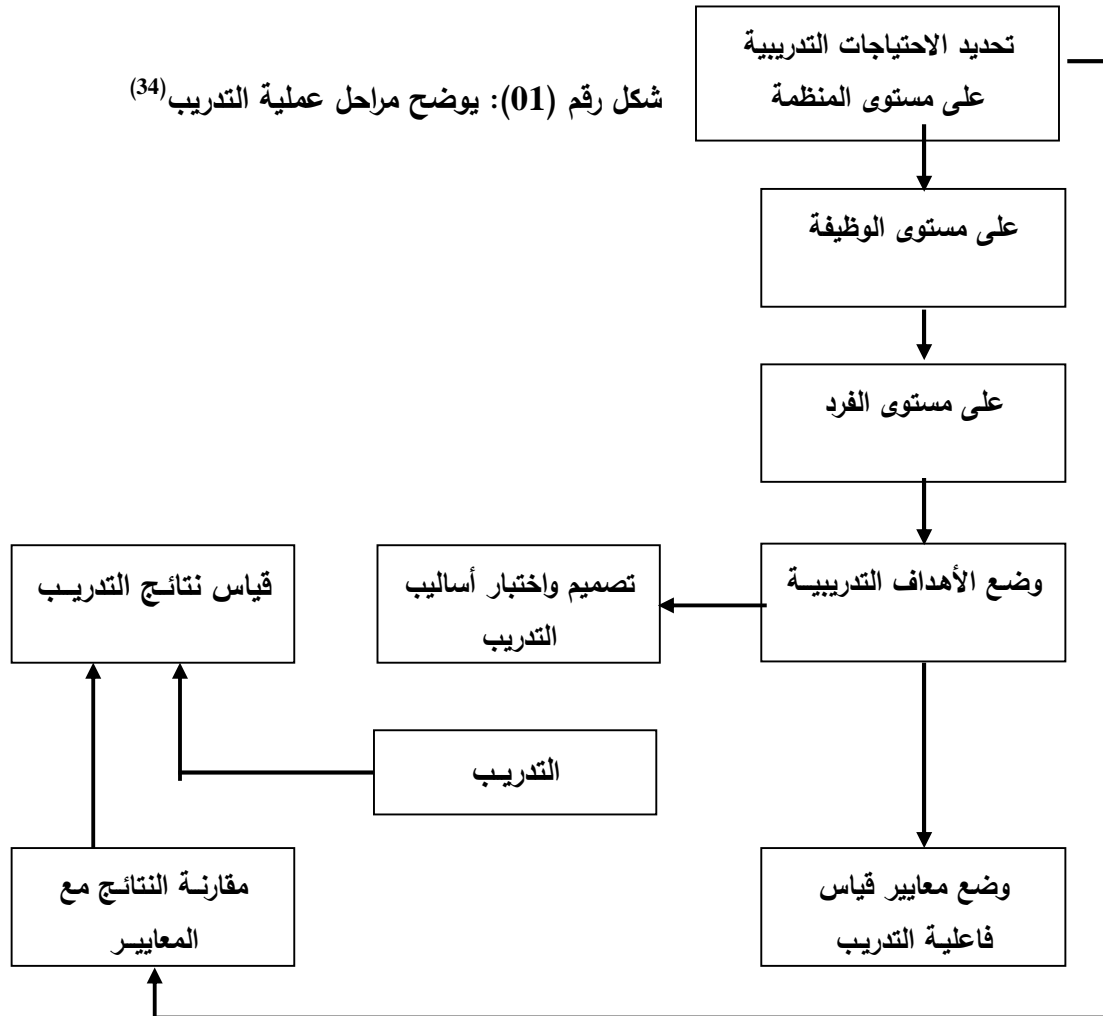
6- لعب الدور أو تمثيل الدور: يفيد هذا الأسلوب في تدريب الأفراد على المهارات اللازمة في العلاقات الإنسانية وعلى القيادة، ويمكن هذا النوع من اكتساب المهارات اللازمة للتعامل الكفء مع الأشخاص، كما يزيد من وعي الشخص المتدرب بمشاعر الآخرين، وعموماً يتمثل هذا الأسلوب أساساً في استحداث موقف معين أو حالة أو مشكلة من المشاكل شائعة الحدوث في المنظمات نتيجة للعلاقات التنظيمية أو الإدارية أو الإنسانية، ثم يقوم المدرب بإعطاء المتدربين دوراً معيناً في المشكلة المطروحة ويطلب منهم القيام بتمثيله واتخاذ كل القرارات التي يرونها ملائمة، ويتخذ كل واحد دوراً خاصاً به ويمثله، وفي النهاية يطلب المدرب من كل فرد أن يبدي رأيه في الطريقة التي تصرف بها زميله، وأن يقترح ما يراه من حلول في هذا الصدد. ويتمثل دور المدرب في هذه الحالة في ترشيد سلوك المتدربين نحو السلوكات السليمة والتنبيه إلى الأخطاء التي وقعوا فيها وإرشادهم إلى السلوك المناسب في ضوء الموقف القائم، فالمتدرب في المصنع قد يؤدي دور العامل البسيط، وقد يؤدي دور

المدير، ولعل فكرة الإسقاط هنا تمثل جزءاً جوهرياً من عملية تمثيل الأدوار، حيث يسقط المتدرب ما بداخله من مشاعر على الدور المؤدى (31).

ويفيد هذا النوع من التدريب في خدمة وتطوير الذات والنظرة لها ضمن نظام وبنية العلاقات الإنسانية. «ولاحظ علماء النفس أن أسلوب تمثيل الأدوار يعتبر أحد المنعطفات الهامة التي تتيح للمتدربين فرصة التنفيس عن مشاعرهم عند تأدية أدوار أمام الآخرين بحرية ودون قيود، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء ما يسمى بين الجماعة بالخبرة المشتركة» (32) التي تظهر بعد الانتهاء من التمثيل في ضوء حدوث التفاعل بين أفراد الجماعة. «ويتوقف نجاح مثل هذا النوع من التدريب على مهارة المتدرب عند التطبيق بفضل توجيهه للملاحظات وإدارته للعملية، وهذا يسمح له باختبار أحاسيس وتجارب المتدربين، مما يساهم في تعزيز روح التعاون بينهم» (33).

ولكن ورغم التعدد في الوسائل والطرق المستخدمة في التدريب، إلا أن نجاح هذه العملية في كيفية إعداد برامجها، فتصميم العملية التدريبية ليس بالأمر الهين في المنظمات، لأن نجاح هذه العملية متوقف على مدى التخطيط الجيد لها، قبل وأثناء وبعد أن يأخذ التدريب الفعلي مجراه، وعليه يجب النظر إلى العملية التدريبية كعملية متعددة الأوجه، متماسكة تكمل بعضها بعضاً، بدءاً من تحديد الاحتياجات التدريبية وصولاً إلى مرحلة تقييم العملية التدريبية ككل، وعموماً يمكن توضيح مراحل عملية التدريب من خلال المخطط الآتي:

1- مرحلة تحديد الاحتياجات التدريبية. 2- مرحلة التدريب. 3- مرحلة التقييم.



1- مرحلة تحديد الاحتياجات التدريبية:

في إطار تحديد الاحتياجات التدريبية للمنظمة بإمكاننا الإشارة إلى أن الاحتياجات التدريبية لا تخرج عن ثلاثة مستويات:

- مستوى المنظمة.
- مستوى الوظيفة.
- مستوى الفرد.

وفيما يلي مناقشة لهذه المستويات الثلاثة:

1-1- تحديد الاحتياجات على مستوى المنظمة: لما كانت استراتيجية التدريب مرتبطة بالاستراتيجيات الأخرى المتعلقة بالموارد البشرية في المنظمة وتساهم في تحقيق أهدافها بكفاءة عالية، لذلك لا بد من قيام إدارة الموارد البشرية بإجراء تحليل لأهداف المنظمة ومواردها وخططها والمراحل الزمنية اللازمة لبلوغها، ومدى فعالية الموارد المتاحة (البشرية والمادية) في تحقيق ذلك.

وبإمكان الإدارة وهي بصدد تحليل المتغيرات السابقة الاستعانة بعدة مؤشرات كمعدلات الإنتاجية، وتكلفة العمل، والغياب والتأخير، ودوران العمل والحوادث، والمناخ التنظيمي، ومعنوية العاملين، وغيرها حيث تلقي هذه المؤشرات ضوءاً على احتياجات التدريب، كما يساعد هذا التحليل في تحديد الغطاء العام لمحتوى واتجاهات وأسبقيات ومواقع التدريب.

1-2- تحليل العمليات والوظائف: إن تحليل العمل أو الوظيفة يساعد في تحديد معايير العمل في وظيفة معينة، وكذلك تحديد الحد الأدنى للصفات والمهارات والقدرات والمؤهلات المطلوبة في شاغل الوظيفة لكي يتمكن من تحقيق الأداء الجيد. وعلى ذلك يتم في هذه الخطوة مقارنة الطريقة التي يتبعها الفرد في أداء عمله مع وصف الوظيفة ومواصفاتها وكذلك الوقوف على رأي المشرف المباشر في الطريقة التي يؤدي بها عمله وما إذا كانت تحتاج إلى تحسين. ومن المستحسن أيضاً أخذ رأي الموظف نفسه في الطريقة التي يؤدي بها العمل. وتقوم الإدارة بمقارنة هذه المعلومات جميعاً للتوصل إلى الطريقة المناسبة وتحديد التدريب المطلوب للإلمام بها، وعندها نكون قد باشرنا في تقويم أدائه.

1-3- تحليل الفرد العامل: تنصب عملية التحليل هنا على الموظف نفسه وليس على العمل، حيث يقوم المتخصص بتحليل الفرد من حيث قدراته الحالية والقدرات والمهارات الجديدة التي يمكنه تعلمها واستيعابها وتطبيقها في عمله الحالي والمستقبلي.

2- تحديد الأهداف من البرامج التدريبية:

عندما تتحدد الحاجة الفعلية للتدريب، يتضح للإدارة أن هناك قصورا في أداء العاملين، تبدأ المرحلة الثانية من مراحل تصميم العملية التدريبية، وهي مرحلة تحديد الأهداف التي سيحققها البرنامج التدريبي ولا بد أن تحدد هذه الأهداف بشكل واضح ووضع معايير محددة، وقابلة للقياس من أجل تنفيذ المراحل اللاحقة في عملية التدريب بالشكل السليم.

وعموماً لا بد أن تحدد أهداف التدريب وفق المعايير الآتية:

- لا بد أن تكون في حد ذاتها معياراً يقاس عليه الأداء المطلوب.

- لا بد أن تكون قابلة للقياس كما ونوعا سواء من حيث الوقت أو التكلفة أو جودة الأداء.
وبغض النظر عن عدد هذه المعايير، يتوجب أن تكون منسجمة مع أهداف واستراتيجيات المنظمة⁽³⁵⁾.

3- مرحلة التدريب:

عموما تتضمن هذا المرحلة ثلاثة جوانب مترابطة ومتكاملة مع بعضها وهي:

- تصميم البرنامج التدريبي.

- تحديد الطرق المستخدمة في التدريب.

- إدارة البرنامج التدريبي.

وسأحاول تقديم شرح موحّد لكل مرحلة وكيفية القيام بها.

3-1- تصميم البرنامج التدريبي: سواء تم التدريب عن طريق إدارة التدريب بالمنظمة أو عن طريق مراكز تدريبية خارجية، فلا بد من أن تمر عملية تصميم البرنامج بالخطوات الآتية:

- اختيار موضوعات التدريب:

«وهي ذات علاقة باحتياجات المنظمة وبالمستوى الحالي للعاملين وبأهداف التدريب، بالإضافة إلى قدرات المتدربين واستعداداتهم الذاتية»⁽³⁶⁾.

- تحديد أساليب التدريب:

ويتم استخدام أسلوب التدريب المناسب للنشاط المستهدف، وإذا لم يتوافق أسلوب التدريب مع النشاط المقصود، فإنه لن يؤدي إلى النتائج المرجوة منه.

- تجهيز المعدات اللازمة:

يتطلب كل نوع وأسلوب من أساليب التدريب بيئة مناسبة لتحقيقه فإذا كان التدريب حركيا مثلا: فإنه يجب توفير المعدات اللازمة لذلك من آلات خاصة ووسائل الوقاية التي يجب التدرّب عليها.

- إعداد المدربين:

فجاح البرنامج التدريبي يتطلب الإعداد الجيد للمدربين من الكفاءة والخبرة الكافية.

3-2- تحديد الطرق المستخدمة في التدريب:

بعد تحديد الأفراد الذين سيلتحقون بالبرنامج التدريبي والذي يبنى على تحديد الاحتياجات التدريبية، يجب تحديد طرق وأساليب التدريب المناسبة، كما سبق توضيحها. مع تحديد سلبياتها وإيجابياتها.

3-3- إدارة البرنامج التدريبي: المقصود بإدارة البرنامج التدريبي «مجموعة من التحضيرات والإجراءات والأعمال التي تتطلبها طبيعة إقامة البرنامج التدريبي»⁽³⁷⁾. وعلى الرغم من اختلاف هذه الفعاليات باختلاف الجهة التي

تقيم البرنامج، فإنه على إدارة البرنامج التدريبي مراعاة القيام بأمر عديدة من أجل ضمان حسن تنفيذ البرنامج ومن أهمها ما يأتي:

- **بالنسبة للمتدربين:** التأكد من العمل على وصول دعوات الاشتراك إليهم والموافقة من الجهات ذات العلاقة مع اشتراكهم، ووجود قوائم بأسمائهم ومؤهلاتهم ووظائفهم.

- **بالنسبة للمدربين:** التأكد من سلامة الاتصالات بين المدرب والجهة المنظمة للبرنامج وتهيئة وصول المدرب إلى المكان الذي يعقد فيه البرنامج في الأوقات المحددة، وتوفير المستلزمات التي يحتاجها.

- بالنسبة للتسهيلات التدريبية: التأكد من وجود أماكن مناسبة للتدريب، ووجود بطاقات بأسماء المشاركين، وكذا أجهزة صالحة للعرض، والمواد التدريبية المطبوعة.
- بالنسبة لانعقاد البرنامج: العمل على افتتاح البرنامج في الوقت المحدد وشرح أهداف البرنامج ومتطلباته للمشاركين، وتسجيل الحضور اليومي، وتوزيع استمارات التقويم، وتوزيع شهادات التخرج.
- بالنسبة لما بعد انتهاء البرنامج: التأكد من كتابة التقرير النهائي للبرنامج التدريبي، وتسليمه إلى الجهة المسؤولة عن التدريب لتسهيل الرجوع إليه عند الحاجة.
- 4- مرحلة تقويم ومتابعة فعالية التدريب: التدريب كأى وظيفة من الوظائف الأخرى لإدارة الموارد البشرية، لا بد من متابعته لغرض تحديد مدى فعاليته، وذلك «لأن وجود الكادر التدريبي، أو مجموعة من المحاضرات أو المواضيع لا يضمن حدوث التعلم لدى المتدرب»⁽³⁸⁾.
- وعليه فإن مسؤولية إدارة الموارد البشرية لا تنحصر في تحديد الحاجة إلى التدريب ومن يحتاج إليه ونوعية ذلك التدريب، بل عليها أن تبين وبأساليب علمية أن هذه الاحتياجات قد تمت تلبيتها بواسطة البرنامج التدريبي ويمكن تعريف تقويم التدريب بأنه تلك:
- «الإجراءات التي تستخدمها الإدارة من أجل قياس كفاءة البرنامج التدريبي ومدى نجاحه في تحقيق الأهداف المحددة، وقياس كفاءة المتدربين، ومدى التغيير الذي أحدثه التدريب فيهم، وكذلك لقياس كفاءة المدربين الذين قاموا بتنفيذ العمل التدريبي».

ويفهم من ذلك بأننا بحاجة ماسة إلى القيام بعملية التقويم لعدة أسباب لعل أبرزها:

- التأكد من أن البرنامج يعمل وفقا للأهداف المسطرة.
- لمعرفة مدى تلبيته للاحتياجات والتسهيلات المادية لبيئة العمل.
- لمعرفة مدى تلبية البرنامج لاحتياجات المنظمة والفرد على حد سواء.
- لتحديد مدى فعالية وملاءمة أساليب التدريب المعتمدة.
- مدى ملاءمة الأساليب التدريبية المستخدمة (كالمحاضرات، المناقشة، تمثيل الدور...).
- وتختلف معايير تقويم مدى فعالية البرنامج التدريبي باختلاف الهدف منه من جهة وكذا من منظمة إلى أخرى، وعموما هناك أربعة معايير يمكن للإدارة استخدامها في تقييم مدى فعالية البرنامج التدريبي وهي:

1- ردود أفعال المتدربين:

ويقصد بها مدى رضا المشاركين، ويمكن قياس ذلك من خلال استمارة استقصاء تحتوي على أسئلة عديدة مثل: شعور المتدرب بالاستفادة من الدورة التدريبية، وأي الجوانب يعتبرها أكثر فائدة من غيرها. وميزة هذا المعيار هي سهولة قياسه، رغم اختلاف تصورات وانتظارات المتدربين من البرنامج التدريبي.

2- التعلم الذي اكتسبه المتدرب:

أي المبادئ والحقائق والطرائق والأساليب التي تعلمها أو أدركها المتدرب نتيجة إشراكه في البرامج التدريبي. ويقاس هذا المعيار التغيير المباشر الذي أحدثه التدريب لدى العامل.

3- سلوك المتدرب في العمل: أي قياس مدى التغير الحاصل في سلوك المتدرب في العمل نتيجة اشتراكه في البرنامج التدريبي، ومقارنته مع سلوكه السابق قبل المشاركة بالدورة التدريبية، كأن تلاحظ الإدارة أو المشرف المباشر عدد الأخطاء التي يرتكبها في العمل أو تلاحظ غياباته، أو علاقاته مع زملائه في العمل... إلخ.

4- النتائج على مستوى المؤسسة:

وهنا يتم قياس آثار التدريب على مستوى المنظمة ككل وليس الفرد المتدرب فقط، كأن نلاحظ التكاليف، أو كمية الإنتاج ومستوى جودته، وحجم المبيعات، والربحية، ومعدل دوران العمل، وشكاوي الزبائن... إلخ. وهذا المعيار يقيس عائد التدريب بالنسبة لأهداف المنظمة مباشرة، وهو بالتالي يمثل الاختبار النهائي لفاعلية التدريب.

ومع هذا ورغم كل الجهود التي تبذلها المؤسسات للنهوض بهذه العملية، فهناك مشكلات ومعوقات عديدة تحول دون إمكانية تنفيذ برامج التدريب وتحقيق أهدافه، مما يعرقل في النهاية حركة التنمية التنظيمية، وفيما يلي سنحاول تلخيص أهم المشكلات والمعوقات التي تعرقل السير الحسن والفعال للعملية التدريبية:

1- «افتقاد الرؤساء والقادة الإيمان بأهمية التدريب ودوره في تنمية المنظمة، إضافة إلى سيادة الاعتقاد بينهم من أن صغار الموظفين وبعد خضوعهم للتدريب سيتفوقون عليهم بفضل استزادتهم معرفيا من خلال برامج التدريب، الأمر الذي يخلق فجوة بينهم وبين صغار الموظفين ما يؤدي إلى عدم إعطائهم الفرصة، وهذه تمثل معوقات ترتبط بأبعاد ذاتية ونفسية»⁽³⁹⁾.

2- وجود اعتقاد سائد بين العاملين يفيد بأن الخضوع لدورات تدريبية يمثل عدم قدرتهم على القيام بعملهم، وهذا يؤكد افتقادهم للفهم السليم لأهمية التدريب وماهيته، ومدى منفعتها لهم وللمنظمات التابعة لها على حد سواء، وهذا يؤدي بهم إلى النظر سلبا للتدريب وكأنه يقلل من مكانتهم ومشكك في قدراتهم.

3- عدم توفر المدربين الأكفاء المعدين إعدادا جيدا ومناسبا يمكنهم من فهم العملية التدريبية، أو فهم نفسية العامل المتدرب، فالتدريب علم له منهجه وأصوله العلمية، ومبادئه وأدواته وأساليبه، لهذا فعدم وجود مدربين متخصصين يحول دون تحقيق الهدف المرجو منه.

4- عدم توفر التسهيلات اللازمة للقيام بالعملية التدريبية، فقد لا يتوفر لبرنامج التدريب المدعمات التالية:

- عدم توفر المنظمات على أماكن مناسبة للتدريب.

- عدم تخصيص ميزانية كافية لعملية التدريب.

- عدم وجود قاعات مجهزة بالوسائل السمعية والبصرية اللازمة.

5- عدم وضوح أهداف البرنامج التدريبي، فبانعدام الوضوح في تحديد الأهداف الخاصة بالبرنامج ينعدم التقويم السليم له.

6- افتقاد القائمين على الدورة التدريبية للأسس العلمية والعملية في تخطيط وتنفيذ وتقييم ومتابعة النشاط التدريبي.

خاتمة

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن التدريب يحتل مكانة هامة بين الأنشطة الهادفة لرفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين أساليب العمل داخل المنظمات ويكون ذلك عن طريق السعي لمحاولة تحسين مهارات الأفراد وقدراتهم، ما يؤدي إلى تحسين أدائهم، ومن ثمة بلوغ مستويات الإجابة في المخرجات كما وكيفا، وعليه فقد أصبح التدريب

في العمل كمدخل لتنمية الموارد البشرية نشاطا معترفا به في جميع المنظمات، ما فرض على رؤسائها ضرورة إدراج العملية التدريبية ضمن خططها الإستراتيجية، وتجنيب كافة الجهود لإنجاحها، والعمل على التقليل قدر المستطاع من المشاكل والمعوقات التي من شأنها الحيلولة دون تحقيق أهدافها، وذلك بتحسين وتوعية جميع الفاعلين في هذه العملية.

المراجع والهوامش:

- 1- بلال خلف السكارنة: التدريب الإداري، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2009، ص 18.
- 2- فرج عبد القادر طه: علم النفس الصناعي والتنظيمي، دار الطباعة، القاهرة، ط9، 2005، ص 234.
- 3- رابوة محمد حسن: إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 167.
- 4- الشيخ كامل محمد عويضة: علم النفس الصناعي، دار الكتب العربية، لبنان، ط1، 1996، ص 47.
- 5- رأفت عبد الفتاح: سيكولوجية التدريب وتنمية الموارد البشرية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2001، ص 13.
- 6- بلال خلف السكارنة: مرجع سابق، ص 18.
- 7- عبد الناصر محمد حمودة: مرجع سابق، ص 54.
- 8- مؤيد سعيد السالم: إدارة الموارد البشرية، عالم الكتب، الأردن، 2002، ص 132.
- 9- طريف شوقي فرج، عبد المنعم شحاتة محمد، وإبراهيم شوقي: علم النفس ومشكلات الصناعة: دار غريب، القاهرة، 1996، ص 11.
- 10- حمداوي وسيلة: إدارة الموارد البشرية، مديرية النشر لجامعة قلمة، 2004، ص 100.
- 11- حمدي ياسين. علي عسكر. وحسن الموسوي: علم النفس الصناعي والتنظيمي بين النظرية والتطبيق، دار الكتاب الحديث، ط1، 1999، ص 216.
- 12- عبد الفتاح محمد دويدار: أصول علم النفس الصناعي والمهني والتنظيمي وتطبيقاته، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 1995، ص 208.
- 13- عبد الرحمن توفيق: المناهج التدريبية المتكاملة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، ط1، 2004، ص 11.
- 14- حمدي ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص 225-226.
- 15- الشيخ كامل محمد عويضة، مرجع سابق، ص 57.
- 16- حمدي ياسين وآخرون: مرجع سابق، ص: 227.
- 17- رأفت عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 32.
- 18- محمد عبد الفتاح الصيرفي: إدارة النفس البشرية، دار المناهج للنشر، الأردن، ط1، 2003، ص 356-357.
- 19- بلال خلف السكارنة، مرجع سابق، ص 28-29.
- 20- سنان الموسوي: إدارة الموارد البشرية وتأثيرات العولمة عليها، دار مجدلاوي، الأردن، ط1، 2004، ص 200.
- 21- يوسف محمد القبلان: أسس التدريب الإداري، دار عالم الكتب، الرياض، ط2، 1992، ص 31.
- 22- عبد الفتاح محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص 215.
- 23- حمدي ياسين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 221.
- 24- حمدي ياسين وآخرون: نفس المرجع ص 222.
- 25- الشيخ كامل محمد عويضة، مرجع سبق ذكره، ص 56.
- 26- نفس المرجع، ص 58.
- 27- عبد الفتاح دويدار، مرجع سابق، ص 217.
- 28- صلاح الدين عبد الباقي: إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 221.
- 29- مؤيد سعيد السالم: إدارة الموارد البشرية، عالم الكتب، الأردن، 2002، ص 143.
- 30- حمدي ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص 223.

- 31- رأفت عبد الفتاح: سيكولوجية التدريب وتنمية الموارد البشرية، دار الفكر العربي القاهرة، ط1، 2001، ص 116.
- 32- رأفت عبد الفتاح، نفس المرجع: ص 116.
- 33- حسن إبراهيم بلوط: إدارة الموارد البشرية من منظور إستراتيجي، دار النهضة العربية، لبنان ط1، 2002، ص 285.
- 34- مؤيد سعيد السالم، نفس المرجع السابق، ص 125.
- 35- مؤيد سعيد سالم، مرجع سابق، ص 27.
- 36- رمضان محمد القدافي: العلوم السلوكية في مجال الإدارة والإنتاج، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط1، 1997، ص 434.
- 37 - سنان الموسوي، مرجع سابق، ص 194.
- 38- مؤيد سعيد السالم: مرجع سابق، ص 139.
- 39- خيرى خليل الجميكي: التنمية الإدارية في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 108.

دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين ظروف العمل بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية

حسين بومنجل و د. داود معمر

قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة باجي مختار - عنابة

ملخص

يعالج هذا المقال موضوع المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحسين ظروف العمل في المؤسسة الاقتصادية، من خلال البحث في معرفة طبيعتها، وأبعادها، ومبادئها ومجالاتها، إضافة إلى التعرف على واقع تطبيقها في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية واتخاذها أداة لتحسين بيئة العمل. وعليه، يهدف هذا البحث إلى معرفة الدور الاجتماعي والبيئي الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية والكشف عن مدى فعاليتها اتجاه الأطراف المتعاملة معهم.

الكلمات المفتاحية: مسؤولية اجتماعية للمؤسسة، مؤسسة اقتصادية، ظروف العمل.

Le rôle de la responsabilité sociale dans l'amélioration des conditions de travail dans l'entreprise économique algérienne

Résumé

Cet article traite de la question de la responsabilité sociale et de son rôle dans l'amélioration des conditions de travail dans l'entreprise économique, en étudiant sa nature, ses dimensions, ses principes et ses domaines, ainsi que l'identification de la réalité de son application dans l'entreprise économique algérienne, et de sa prise comme un outil pour améliorer l'environnement de travail. Cette recherche vise à connaître le rôle social et environnemental de la responsabilité sociale de l'entreprise économique et la divulgation de son efficacité envers les partis avec lesquels elle collabore.

Mots-clés: Responsabilité sociale de l'entreprise, entreprise économique, conditions de travail.

The role of the social responsibility in improving the working conditions in the Algerian economic institution

Abstract

This article addresses the issue of social responsibility and its role in improving working conditions in the economic institution, looking in its nature, its dimensions, its principles and areas, as well as to recognize the reality of its application in the Algerian economic enterprise, considering it as a tool to improve the work environment. This research aims to know the social and environmental role of the social responsibility of the economic institution and disclose its effectiveness toward parties with whom it collaborates.

Key words: Social responsibility of the enterprise, economic enterprise, working conditions.

مقدمة

تجاوزت المؤسسة الاقتصادية اليوم مرحلة النظرة التقليدية لأهدافها الربحية والنفعية، كونها أداة لتحقيق النمو الاقتصادي ومحاولة جني أكبر كمية ممكنة من الأرباح، إلى نظرة حديثة من خلال دمج البعد الاجتماعي والبيئي مع الهدف الاقتصادي جنباً إلى جنب في استراتيجية المؤسسة، حيث كانت معظم الفوائد الناتجة عن جهد العمال يذهب قسم منها في التوسع وإنشاء مصانع جديدة، مستغلة بذلك العمال لساعات طويلة في ظل ظروف عمل قاسية وأجور متدنية نتج عنه تدهور في الإنتاج، وظهور صراعات ونزاعات فردية وجماعية تطالب بتحسين ظروف العمل، حيث خلفت إحباطاً وظيفياً للعاملين بها، مما دفع الكثير من المهتمين بشؤون الصناعة والتنظيم في ذلك الوقت إلى ضرورة الاهتمام وإعادة النظر في ظروف العمل.

كان ثمرة ذلك التجارب الشهيرة التي أجريت في مصانع "هاوثورن" وهي باختصار محاولة لدراسة تأثير الاهتمام بالعاملين وبظروف العمل على الإنتاج والإنتاجية، ويمثل ذلك قفزة نوعية في تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث بدأ الاهتمام بشؤون العمال، كما تبارت كثير من المؤسسات الرائدة في ذلك الوقت في إجراء دراسات مشابهة، وأبدت اهتماماً بالعناصر المادية للعمل من أجل توفير ظروف عمل ملائمة وأفضل للعاملين بغرض زيادة الإنتاج وزيادة أرباح المالكين، وهنا نستطيع القول إن إدارات المؤسسات قد وعت جانبا بسيطا من المسؤولية الاجتماعية، التي تتجسد كآلية تنشط داخل المؤسسات التي أصبحت ذات بعد اجتماعي تلتزم بضوابط أخلاقية وتنظيمية اتجاه العمال والمجتمع الذي تنشط فيه.

لم يعد اليوم في مصلحة المؤسسة سواء على المدى البعيد أو القصير إغفال الجوانب المتعلقة بالحماية الاجتماعية والموارد البيئية المختلفة، إذ أصبح تبني آليات المسؤولية الاجتماعية أمراً ضرورياً لضمان استمرارية المؤسسة وتحسين أدائها الاقتصادي وكذا الحفاظ على صورتها في المحيط الذي تتواجد فيه، فمصلحة المؤسسة الاقتصادية تحتم عليها الاهتمام بأمن وسلامة العمال، ذلك أن معظم عناصر إنتاجها هي من العاملين فيها.

الإشكالية:

عرف مفهوم المسؤولية الاجتماعية اهتماماً كبيراً في قطاعات النشاط الاقتصادي والنتائج عن تراكمات جعلت هذا المفهوم يخرج من كونه عبارة عن ممارسات طوعية اختيارية للمؤسسات في تعاملها مع كافة الأطراف ذات العلاقة، إلى ممارسات إجبارية أصبحت تمثل مصدراً لتحقيق التميز والريادة وزيادة القدرة التنافسية، كما تدعم بقاءها وتضمن استمراريته، وذلك من خلال مضاعفتها لجهودها نحو تبني مقاربة المسؤولية الاجتماعية، والسعي لبناء علاقات استراتيجية أكثر عمقاً مع الأطراف ذات المصلحة، لكي تتمكن من مواجهة التحديات التي تتعرض لها في عصرنا الراهن، وخاصة تلك المتعلقة بالمنافسة التي أدخلت متطلبات اجتماعية وبيئية في طياتها.

في واقع الأمر المؤسسة الجزائرية ليست بمعزل عن هذه التغييرات والتطورات العالمية، خاصة في ظل العولمة والضغط الدولي المختلفة، فهي مجبرة على احترام التشريعات الاجتماعية والبيئية، كما أنها تعي بأن هذه المسؤوليات أصبحت شرطاً أساسياً لتحسين صورتها في المجتمع التي تتواجد فيه، فقد عرفت المؤسسات الجزائرية وخاصة الاقتصادية منها في السنوات الأخيرة تغييرات كثيرة من اقتصاد موجه وفق أيديولوجية سياسية وبتنظيم وقرار مركزي من طرف الحكومة إلى اقتصاد السوق أملت الظروف الاقتصادية والسياسية للبلاد، نتج عنها إفلاس العديد من المؤسسات وتسريح العمال لعدم قدرة استيعابهم لأسباب مالية، مع تخلي معظم المؤسسات

وخاصة ذات الطابع الصناعي عن دورها الاجتماعي السابق، مما ترتب عنه تدهور أوضاع العمال الاجتماعية والمهنية وأفرزت صراعات ونزاعات فردية وجماعية لدى العمال الذين طالبو بتحسين ظروف العمل، مما أدى إلى إعادة النظر في أهداف المؤسسة وتكييفها مع الأوضاع الاجتماعية والمهنية للعمال كمحاولة لكسب ثقتهم وتحسين صورتها في الداخل والخارج، ولهذا أوجبت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تفعيل آلياتها وتنويع خدماتها، لذا أصبحت المؤسسات الاقتصادية في الجزائر اليوم بمختلف أشكالها وخاصة الصناعية منها، ملزمة بالاستجابة الاجتماعية والتكيف مع المتطلبات العمالية المتنوعة، لذا فإن تفعيل المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أصبح أكثر من ضرورة في ظل تحديات المنافسة الأجنبية التي سوف تفرزها اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة.

بناء على ما سبق انطلقت هذه الدراسة من تشخيص واقع المسؤولية الاجتماعية وفهم مدى تأثيرها في ظروف العمل بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، من خلال التركيز على الدور الاجتماعي والبيئي الذي تؤديه هذه المسؤولية بشأن ظروف العمل بالمؤسسة وبالتالي العمل على تحسينها من خلال البعدين الآتيين:

1- بعد اجتماعي: ويتعلق بالاهتمام بالعاملين من خلال تعزيز الأداء الاجتماعي للمؤسسة ماديا ومعنويا، والتنسيق بين علاقات العمل والصحة والسلامة داخل وخارج المؤسسة.

2- بعد بيئي: ويتعلق بتطوير بيئة العمل عن طريق الالتزام البيئي في العملية الإنتاجية للمؤسسة.

إن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بما تحمله من أدوار اجتماعية وبيئية آخذة بعين الاعتبار تحسين ظروف العمل داخل المؤسسة. وعليه يسعى هذا المقال إلى محاولة إزالة الغموض الذي يحيط بهذا المفهوم لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية، من خلال تبيان الفوائد التي يدرها على مؤسساتهم في حال تطبيقه. فنخلص إذا لطح التساؤل الآتي: **كيف يفهم دور المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟**

- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال الدور الاجتماعي الذي تلتزم به المؤسسة اتجاه العاملين بها لتحسين ظروف عملهم، ونظرا للدور الهام للمسؤولية الاجتماعية في دمج البعد الاجتماعي والبيئي مع الهدف الاقتصادي جنبا إلى جنب في استراتيجية المؤسسة. يهدف هذا المقال إلى التعرف على التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية، وكذلك واقعها في المؤسسة الجزائرية، مع تحديد مفهومها، أبعادها، ومجالاتها، ثم إبراز مدى أهميتها كوسيلة لتحسين ظروف العمل.

أولا: ماهية المسؤولية الاجتماعية:

منذ ظهور الاتجاه القوي في المجتمعات الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية، الذي يدعو إلى ضرورة التزام المؤسسة اتجاه المجتمع التي تنشط فيه، ومفهوم المسؤولية الاجتماعية يتطور بناء على عدة عوامل أصبح في يومنا هذا أحد الركائز الأساسية لبقاء واستمرارية المؤسسة⁽¹⁾. كما أن مقارنة المسؤولية الاجتماعية قد فرضت نفسها مؤخراً في محيط العلاقات الاقتصادية الوطنية أو الدولية، حيث أثارت ردود أفعال المناهضين للعولمة منذ منتصف التسعينيات، خاصة بعد قيام منظمة التجارة العالمية، والصدى العميق لدى الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة حول دورها ومسئولياتها الجديدة في مواجهة تنامي ظاهرة الفقر في العالم، نتيجة التطبيقات الصارمة لتحرير التجارة الدولية⁽²⁾.

فيما يخص تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، يجب الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف واحد رسمي محدد ومتفق عليه، بل إن له تعريفات عديدة، فهو ليس ثابتاً بل واقعياً ومتطوراً، حيث عرض في البداية كونه التزام المؤسسة بمصالح المجتمع الذي تعمل فيه، إضافة إلى الاهتمام بمصالحها الذاتية. وفي مرحلة لاحقة عرض الباحث هولمز (Holmes) هذا المفهوم كونه التزام المؤسسات اتجاه المجتمعات التي تمارس فيها أنشطتها، عن طريق المساهمة بمجموعة من الفعاليات الاجتماعية مثل محاربة الفقر، وتحسين خدمات الصحة ومكافحة التلوث، وإيجاد فرص عمل، والمساهمة في حل مشاكل النقل والمواصلات والإسكان والتعليم وغيرها⁽³⁾.

أضاف الباحث المعروف في إدارة الأعمال بيتر دروكر (Petre Drucker) المسؤولية الاجتماعية كأحد المجالات التسعة التي يفترض بالمؤسسات أن تتبنى أهدافاً في إطارها، حيث عرفها بأنها: "الالتزام منظمة الأعمال اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه. وأن هذا الالتزام يتسع باتساع شريحة أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين توجهاتهم"⁽⁴⁾. وتمثل البحوث الرائدة لـ: كارول (Carroll) نقلة مهمة في تعريف المسؤولية الاجتماعية، حيث أضاف مسؤوليات أخرى لمنظمة الأعمال تعبر بالإضافة للمسؤوليات الاقتصادية والقانونية عن المسؤولية الاجتماعية، وتتمثل في⁽⁵⁾: المسؤولية الخيرة (رفاه المجتمع)، من خلال التبرعات والهبات التي تقدمها المؤسسات خدمة للمجتمع والبيئة المحيطة بها، إضافة إلى المسؤولية الأخلاقية، باحترام الجوانب القيمية والسلوكية والمعتقدات في المجتمع الذي تعمل فيه. وفي حقيقة الأمر، فإن هذه الجوانب لم توطر بعد بقوانين ملزمة لكن احترامها يعتبر أمراً ضرورياً لزيادة سمعة المنظمة في المجتمع وقبولها. ومن بين الأمور المتعلقة بهذه المسؤولية مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف، ومراعاة حقوق الإنسان، واحترام العادات والتقاليد، ومراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك.

تعرف المسؤولية الاجتماعية أيضاً بأنها: "تلك الممارسات التي تهدف إلى الانشغالات الاجتماعية والبيئية في الأنشطة التجارية"⁽⁶⁾. كما يمكن إضافة تعريفات أخرى للمسؤولية الاجتماعية، أعطتها المنظمات الدولية، أهمها تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث تنظر إليها على أنها: "الالتزام المنظمة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع بشكل عام، بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف"⁽⁷⁾. أما البنك الدولي فيعرفها بأنها: "الالتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك بالتعاون مع العاملين وأسرهم والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشتهم على نحو يفيد نشاط الشركات الاقتصادية"⁽⁸⁾.

عرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية بأنها: "جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المنظمات لتحقيق تنمية ذات اعتبارات أخلاقية واجتماعية، فهي تعتمد على المبادرات الحسنة من المؤسسات دون وجود إجراءات ملزمة قانونياً، كما تتحقق من خلال الإقناع والتعليم"⁽⁹⁾.

بالنظر للتعريفات السابقة، يمكن القول بأنه لم يتم الاتفاق حول مفهوم واحد للمسؤولية الاجتماعية بشكل محدد وقاطع يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية، ولا تزال المسؤولية في جوهرها اختيارية ومعنوية، أي أنها تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية الاختيارية.

تعددت المصطلحات المتعلقة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، فمنها مواطنة الشركات والشركات الأخلاقية والحوكمة الجيدة للشركات. وعلى الرغم من تعدد هذه المصطلحات إلا أنها في النهاية تنصب على

مساهمة هذه المؤسسات في تحمل مسؤوليتها اتجاه أصحاب المصالح المختلفين، ويرى عدد من الباحثين أن المسؤولية الاجتماعية لرأس المال هي الوسيلة التي تستخدمها المؤسسات لإدارة وتنظيم علاقاتها بالمتعاملين معها، ومن ثم تصبح برامج المسؤولية الاجتماعية نوعاً من الاستثمار الاجتماعي الذي يهدف إلى بناء رأس المال الاجتماعي، والذي يؤدي بدوره إلى تحسين كفاءة الأداء الاقتصادي لمنظمات الأعمال⁽¹⁰⁾.

بناء على ما تقدم، يمكن أن نعرف المسؤولية الاجتماعية بصورة شاملة بأنها: "التزام أخلاقي بين المؤسسة والمجتمع، ما يعزز من مكانتها في أذهان المستهلكين والمجتمع بشكل عام، وينعكس بدوره على نجاحها وتحسين أدائها في المستقبل".

ثانياً: التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة:

إن المتتبع لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية وآلياتها في المؤسسات، أظهر أن هذا المفهوم قديم وكان له اهتمام من طرف أصحاب الأعمال، لذا سنحاول في هذه الفقرة استعراض أهم المراحل الزمنية لتطوره ملخصة في أربعة مراحل أساسية:⁽¹¹⁾

- الثورة الصناعية والإدارة العلمية:

تمثل الثورة الصناعية حدثاً بارزاً في تاريخ الإنسانية، حيث بدأ استخدام المخترعات العلمية في المؤسسات، وكان أرباب العمل يركزون جهودهم فقط على تحسين الأداء الاقتصادي، بالاهتمام بالبيئة الداخلية لتحقيق الأرباح لإعادة استثمارها دون الاهتمام بالعاملين والمجتمع، فلقد عرفت هذه الفترة استغلال جهود العاملين وتشغيل الأطفال والنساء لساعات طويلة في ظل ظروف عمل قاسية وأجور متدنية من جهة، ومن جهة ثانية لم يكن هناك أي وعي بيئي، فالثورة الصناعية كانت في بدايتها، كما أن وفرة المياه والمساحات الشاسعة والخضراء لم تستغل، حيث تم استنزافها بشكل يحقق أعلى العوائد والأرباح، دون التنبه لخطورة التلوث البيئي على المجتمع الذي تنشط في محيطه.

أمام هذه الوضعية، أدرك أرباب العمل جانبا بسيطاً من المسؤولية الاجتماعية تجسد في تحسين أجور العمال، لكن مقابل جهد كبير يبذلونه لضمان إنتاج أكبر.

ب- مرحلة العلاقات الإنسانية و تجارب هاوثورن:

إن تزايد استغلال العاملين وإصابات العمل الكثيرة، بالإضافة إلى الوفيات الناتجة عن تشغيل الأطفال والنساء، أدى بالقائمين على المؤسسات إلى التفكير في تحسين ظروف العمل، حيث تزامن هذا مع ابتكار هنري فورد (Henri Ford) لخطوط الإنتاج، والذي ترتب عنه إنتاج كميات كبيرة من السيارات، مما أدى إلى زيادة نسب الغازات الملوثة للهواء، كما أن دراسة مصانع هاوثورن لتأثير الاهتمام بالعاملين والإنتاج أدى إلى تحسين ظروف عملهم، وهنا بدأ الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات لغرض زيادة أرباح المالكين⁽¹²⁾.

- مرحلة الكساد الاقتصادي الكبير والنظرية الكنزوية⁽¹³⁾:

إن إهمال المؤسسات الصناعية لمسؤوليتها اتجاه بعض الأطراف المتعددة جعلها في تضاد مع مصالح المستهلكين، حيث كان هدفها تسويق أكبر كمية من المنتجات دون الأخذ بعين الاعتبار رغبات وميول المستهلكين ومصالحه المتعددة، مما أدى إلى الكساد العالمي الكبير، والذي أفرز انهياراً كبيراً للمؤسسات وبالنتيجة

تسريح آلاف العمال، وفي هذه الفترة كانت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في أدنى مستوياتها، حيث نجم عنها ظهور دعوات مهمة لتدخل الدولة لحماية مصالح العاملين.

لقد أدى ظهور نظرية كينز (Kenz) التي دعت بوجود تدخل الدولة بحد معقول، لإعادة التوازن الاقتصادي وبناء أرضية لتأصيل الأفكار وتحديد عناصر المسؤولية الاجتماعية، من خلال تعزيز دور النقابات، حيث تعالت الأصوات للمطالبة بتحسين ظروف العمل، وسن قوانين جديدة، وتحديد الحد الأدنى للأجور، وإشراك العاملين في الإدارة، وقد ظهر هذا جليا بعد الحرب العالمية الثانية والتوسع الصناعي، وهنا بدأت المسؤولية الاجتماعية تأخذ مكانة هامة في استراتيجية المؤسسة.

ث- مرحلة المواجهات الواسعة بين الإدارة والنقابات:

تميزت هذه المرحلة بتعاظم قوة النقابات وزيادة تأثيرها في قرارات المؤسسة بشكل عام، وزيادة توعية الناس بالمخاطر البيئية، وتعالت الأصوات التي تطالب بتحسين نوعية الوقود، كما تميزت هذه الفترة بزيادة القضايا المرفوعة أمام المحاكم لأسباب تتعلق بجوانب مهمة من الانتهاكات البيئية المختلفة التي صدرت عن هذه المؤسسات اتجاه المستفيدين من منتوجاتها مثل عدم صلاحية وجودة المنتج من طرف فئات المجتمع وخاصة في قضايا التسمم الغذائي أو الانتهاكات البيئية المختلفة⁽¹⁴⁾، ناهيك عن سلسلة من الفضائح المالية من قبل العديد من المؤسسات العالمية مثل مؤسسة أنرون وغيرها، والتي لفتت الانتباه إلى الممارسات الخاطئة وتفشي الفساد بها، ما أدى بها إلى زيادة الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والبيئية والأخلاقية للعاملين، من خلال تبنيها لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية وإدراج الشفافية لمحاربة هذه الظاهرة⁽¹⁵⁾.

ج- مرحلة القوانين والمدونات الأخلاقية:

تجسدت هذه القوانين ذات الأهداف الاجتماعية والأخلاقية نتيجة النداءات والاحتجاجات السابقة، حيث بدأت المؤسسات الاقتصادية وخاصة الصناعية منها بتطبيق الالتزامات الأخلاقية في شعاراتها ورسائلها الهادفة إلى توعية العمال بالقواعد والضوابط السارية بالمؤسسة والمتعلقة بالاهتمام بالجوانب الاجتماعية والأخلاقية، إضافة إلى بروز جماعات الضغط؛ منها جمعيات حماية المستهلك وجماعات حماية البيئة والدفاع عن حقوق المرأة والطفل وغيرها، والتي أثرت على مختلف شرائح المجتمع، من خلال الضغط على المؤسسات بشكل غير مباشر لتبني هذه الالتزامات ذات البعد الاجتماعي والبيئي في المحيط الذي تتعامل معه، وبهذا أصبحت المسؤولية الاجتماعية في هذه المرحلة أكثر نضجا في القوانين وأقوى حضورا على أرض الواقع.

د- مرحلة اقتصاد المعرفة وعصر المعلوماتية⁽¹⁶⁾:

اتسمت هذه المرحلة بتغيير طبيعة الاقتصاد وبروز ظواهر مثل العولمة والخصخصة وتنوع الصناعات وازدهارها واتساع نمو قطاع الخدمات وانتشار تكنولوجيا المعلومات وشبكاتها، ونتيجة تخلي الحكومات عن الدعم العام لحماية العمال، أدت هذه الآليات الجديدة إلى تغيير في هيكل الاقتصاديات في دول العالم، مما أثر على ظروف العمل بصفة عامة، وأدى إلى انهيار العديد من المؤسسات الاقتصادية العملاقة نتيجة عدم التزامها بالمسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات المهنة، الأمر الذي ألحق أضرارا بالغة بأصحاب هذه المؤسسات والعاملين بها والمجتمع على حد سواء، كل هذه الانتهاكات ولدت قيما جديدة ترتبط بالطبيعة الرقمية للاقتصاد الجديد.

ثالثاً: أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:

قدمها الباحث كارول (Carroll) في طرحه لمفهوم المسؤولية الاجتماعية كالأتي (17):

أ- البعد الاقتصادي:

يدعو إلى أن تكون المؤسسة منتجة ومربحة، من خلال أطر المبادلات التي تقر مشروعية الربح في حدود والمنافسة العادلة، بخلاف النظريات الوضعية التي تؤمن بمبدأ الانتهازية في التعاقدات المبرمة بين المتعاملين وتسعى إلى تعظيم المنفعة وتمجيد الملكية الفردية.

- البعد القانوني:

يشير هذا البعد إلى وجوب قيام المؤسسة بواجباتها وفقاً للقوانين الاقتصادية، وقد اهتم الإسلام بكفالة حقوق المستهلك وحق البيئة والعدالة في الكتاب والسنة، وهذه أمور تأخر ورودها في الأنظمة الوضعية، كما تشمل قراءاتها الحديثة النشأة حماية حقوق المستهلك وحماية البيئة ومحاربة الفساد عبر سن نظام الحوكمة، لكن تبقى كلها مجرد نظريات تلقى الكثير من المعارضة من أصحاب رؤوس الأموال الذين يسعون إلى تعظيم أرباحهم بغض النظر عن النتائج.

- البعد الأخلاقي:

يشير هذا البعد إلى التزام المؤسسة بقوانين وأخلاقيات العمل المعمول بها في التشريعات الدولية، فتعاليم الشريعة الإسلامية اهتمت بأخلاق العامل وأخلاقيات العمل والأخلاق الاجتماعية في ظل العمل الجماعي، كما أن الإسلام كفل للإنسان حقوقه، من خلال احترامه كإنسان ذي كرامة، له حق العبادة والحرية والعيش والملبس والغذاء...، في حين أن هذه الاهتمامات تعد حديثة في النظام الوضعي بالنظر إلى تاريخ صدور الإعلان عن حقوق الإنسان وصدور التشريعات الدولية للعمل، والتي وإن كانت نقاطاً إيجابية لا تزال مقتطعات لا تصل إلى مستوى الاتساق الإلهي الذي حظي به الدين الإسلامي.

- البعد الخيري:

يشير هذا البعد إلى وجوب عمل المؤسسات في مجال تحسين رفاه المجتمع، بالتكافل الاجتماعي ودرء الذرائع والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإعطاء معاني روحية لهذه الممارسات، ورغم أن ذلك قد أخذ حصة معتبرة من تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الغربية، فقد أولته الشريعة الإسلامية أيضاً فائق العناية من خلال الاهتمام بالمساكين والمحتاجين وذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى أهمية حماية البيئة.

ج- البعد البيئي:

يشير في الاقتصاد الإسلامي لجملة من ركائز وآليات محددة ودقيقة للتعامل مع البيئة والمحافظة عليها، متجاوزاً مع مظاهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التي تهتم بالمشاريع الصديقة للبيئة، من خلال تخفيض نسبة إطلاق الكربون في الهواء، والحملات الهادفة إلى التقليل من النفايات وغيرها، إضافة إلى استحداث عدة ممارسات وتقنيات إدارية تأخذ في الاعتبار النواحي البيئية في كل وظيفة من وظائف المؤسسة. رغم كل المحاولات البحثية التي أسقطت مفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر إسلامية إلا أن مناقشتها من منطلق إسلامي لم يأخذ حظه الوافر من التأصيل والدراسة، فهو يحتاج إلى بعث وتنشيط لأن الشريعة

الإسلامية الخالدة متوافقة مع متطلبات الحياة الإنسانية في جميع مراحلها وتطورها، وعليه يمكن إيجاز وتبيان أبعاد المسؤولية الاجتماعية، من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (01) أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: (18)

العناصر الفرعية	العناصر الرئيسية	البعد
- منع الاحتكار واحترام قواعد المنافسة.	المنافسة العادلة	الاقتصادي
- استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي.	التكنولوجيا	
- عدم الاتجار بالمواد الضارة ودعم الأنشطة الرياضية والصحية.	قوانين حماية المستهلك	القانوني
- منع تلوث المياه والهواء والتربة.	حماية البيئة	
- صيانة الموارد وتميئتها.		
- التخلص من المنتجات بعد استهلاكها.	السلامة والعدالة	الأخلاقي
- الممارسات البيئية الصحيحة في العملية الإنتاجية.		
- منع التمييز.	المعايير الأخلاقية	الخير الإنساني
- ظروف العمل وإصابات العمل.		
- التقاعد وخطط الضمان الاجتماعي.	القيم والأعراف الاجتماعية	الخير الإنساني
- مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف ومنع عمل المسنين وصغار السن، مع مراعاة حقوق الإنسان.		
- احترام العادات والتقاليد.	نوعية الحياة	الخير الإنساني
- مكافحة المخدرات.		
- نوعية التغذية والخدمات والنقل العام.		

المصدر: طاهر محسن منصور الغابي، صالح مهدي العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، مرجع سابق، ص 82.

نلاحظ في هذا الجدول، بأن أبعاد المسؤولية الاجتماعية تتجسد في أربع مسؤوليات أساسية هي: البعد الاقتصادي، والقانوني، والأخلاقي، والخيري، إضافة إلى مسؤولية أخيرة انتشرت، خاصة في السنوات الأخيرة، حيث تشير إلى ضرورة التزام المؤسسة بالمسؤولية اتجاه المجتمع والبيئة بشكل عام، وذلك بالاهتمام بنوعية الحياة بأبعادها المختلفة.

تحمل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في طياتها بعدين أساسيين، الأول داخلي يركز على الأداء الاجتماعي المسؤول اتجاه العاملين ومن هم داخل المؤسسة، أما الثاني المتمثل في البعد الخارجي فيركز على الدور الاجتماعي والمبادرات التي تتبناها المؤسسة اتجاه المجتمع والبيئة الخارجية ككل.

رابعا: عناصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:

تتكون المسؤولية الاجتماعية من عناصر مترابطة، ينمي كل منها الآخر ويدعمه ويقويه ويتكامل معه، وهذه العناصر هي: الاهتمام والفهم والمشاركة.

- الاهتمام:

يتضمن الارتباط العاطفي بالجماعة وحرص الفرد على سلامتها وتماسكها واستمرارها وتحقيق أهدافها، وللاهتمام مستويات منها: الانفعال مع الجماعة، حيث يساير الفرد وبصورة آلية حالتها الانفعالية لمجرد أنه يعتبر

نفسه في قلب المسؤولية، فيتعاون ويتفاعل بحماس تلقائي مع الجماعة ويرى أن مسيرته لها موضوعية ومنطقية، أما الانفعال بها فيحدث بصورة إرادية، حيث يأتي تضامنه معها بناء على قناة ذاتية منه، فيجعل أهدافها محور اهتمامه ويتفاعل معها بصدق وشفافية.

- الفهم:

يتضمن فهم الفرد للجماعة والقوى النفسية المؤثرة في أعضائها، وفهمه لدوافع السلوك الذي تنتهجه خدمة لأهدافها، وأيضا استيعابه للأسباب التي جعلته يتبنى مواقفها، فالفهم الصحيح يدعم مشاركة الفرد في القيام بمسؤولياته، فيلتزم بأخلاقيات المجتمع ويسير المعايير والاهتمامات الاجتماعية ويقاوم الضغوط وينسق بين الجهد الشخصي والتعاوني، مع تحديد النقاط التي يجب اعتمادها للوصول إلى الغاية التي تخدم المصلحة العامة.

- المشاركة:

المشاركة هي الأرضية الأساسية لحياة اجتماعية مستقرة ومشرفة، حيث تظهر قدرة الفرد على القيام بواجباته وتحمل مسؤولياته بضمير حي وروح صافية وإرادة ثابتة⁽¹⁹⁾. والمقصود هنا مشاركة الفرد في أعمال تساعد في تحقيق الهدف الاجتماعي، حيث يكون مؤهلا اجتماعيا لذلك، ولها ثلاثة جوانب أولها التقبل، أي تقبل الفرد للأدوار الاجتماعية التي يقوم بها في إطار ممارسة سليمة وتانيهما تنفيذه للعمل باهتمام وحرص ليحصل على النتيجة التي ترضيه وترضي الآخرين وتخدم أهدافه وثالثهما التقييم، حيث يقيم كل فرد عمله وفقا لمعايير المصلحة العامة والأخلاق.

خامسا: مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:

تتطلق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من جملة من المبادئ حسب منظمة الأمم المتحدة وهي:

- الالتزام بتنفيذ إصدارات شهادات الجودة المختلفة مثل الأيزو 14000.
- الالتزام بتنفيذ مدونات قواعد السلوك.
- الالتزام باتخاذ قرارات تأخذ في الاعتبار المسؤولية الاجتماعية، كما تستند المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على المبادئ الأساسية الآتية:

* **مبدأ الإذعان القانوني:** يعني التزام المؤسسة بجميع القوانين واللوائح السارية المحلية والدولية المكتوبة والمعلنة والمنفذة طبقا لإجراءات راسخة ومحددة والإلمام بها.

* **مبدأ احترام الأعراف الدولية:** أن تحترم المؤسسة الاتفاقيات الدولية والحكومية واللوائح التنفيذية والإعلانات والمواثيق والقرارات والخطوط الإرشادية عند قيامها بتطوير سياستها وممارستها للمسؤولية المجتمعية.

* **مبدأ احترام مصالح الأطراف المعنية:** أن تتقبل المؤسسة تنوع المصالح للأطراف المعنية وتنوع أنشطة ومنتجات المؤسسة الرئيسية والثانوية وغيرها من العناصر التي قد تؤثر على تلك الأطراف⁽²⁰⁾.

سادسا: مساهمات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:

يمكن أن تكون مساهمات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اتجاه المجتمع والبيئة المحيطة بها إلزامية أو طوعية، وتتلخص فيما يأتي:⁽²¹⁾

أ- مساهمات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اتجاه الزبائن: اكتسب موضوع حماية المستهلك أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة، وبرزت متطلبات حمايته كمسألة هامة ضمن قضايا المسؤولية الاجتماعية الواجب على

المؤسسة أخذها في الحسبان عند وضع الخطط واتخاذ القرارات. فالمساهمات التي تقدمها المؤسسة في مجال تحسين جوانب جودة المنتج تهدف إلى تحسين سمعتها في نظر المستهلك بالدرجة الأولى، وكذلك في الأوساط الصناعية والتجارية، مما يؤدي إلى زيادة قدرتها التنافسية وحصة مبيعاتها في السوق المحلية وسهولة نفاذها إلى الأسواق الخارجية.

وتتلخص أهم المساهمات في هذا المجال فيما يأتي:

- القيام بالبحوث التسويقية لتحديد احتياجات المستهلكين وتطلعاتهم.
- تبني مفهوم التسويق الأخضر وما يحمله من مزيج تسويقي (الترويج الصادق الذي يعكس حقيقة منتجات وخدمات المؤسسة، ويتوافق مع الخصوصيات الثقافية والدينية... وغيرها).
- توفير البيانات اللازمة عن خصائص المنتجات، وطريقة استخدامها، وحدود مخاطرها ومدة صلاحية استخدامها.

- الالتزام بالسعر الذي ينسجم والقدرة الشرائية للمستهلكين، وعدم استخدام مواد غير صحية في عمليتي التعبئة والتغليف، والتي من شأنها أن تعرض المستهلك للكثير من الأضرار الصحية.
- توفير خدمة ما بعد البيع، والالتزام بتاريخ الضمان والرد على شكاوي العملاء.

ب- مساهمات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اتجاه الموردين: يعتبر الموردون مصدرا مهما من مصادر المعلومات التي تحصل عليها المؤسسة، والمموم الأساسي لها بمختلف حاجياتها من المواد الأولية والتجهيزات والأموال، حيث تربطهم علاقات مصالح متبادلة، لذا وجب على المؤسسات احترام مطالبهم المشروعة، والتي يمكن تلخيصها في الاستمرار في الاستيراد، خاصة لبعض أنواع المواد الأولية اللازمة للعمليات الإنتاجية، ووضع أسعار عادلة ومقبولة للمواد المجهزة للمؤسسات، بالإضافة إلى تسديد الالتزامات والصدق في التعامل، وتدريب الموردين على مختلف طرق تطوير العمل، وحتى إمكانية إشراكهم في تطوير المنتجات.

ت- مساهمات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اتجاه حملة الأسهم: حملة الأسهم هم الملاك أو أصحاب رؤوس الأموال الذين يعملون على تزويد المؤسسة برأس المال الضروري لنشاطها، وتكمن مسؤولية هذه الأخيرة اتجاه هذه الفئة بضمان تحقيق أقصى ربح ممكن، مع تعظيم قيمة الأسهم التي يمتلكونها وزيادة حجم المبيعات، بالإضافة إلى حماية أصول وممتلكات المؤسسة وموجوداتها.

ث- مساهمات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اتجاه المجتمع: يتمثل هذا النوع من الأنشطة في الخدمات التي تقدم النفع العام لأفراد المجتمع، والمشاركة مع الحكومة في تقديم تلك الأنشطة بغرض القضاء على المشكلات الاجتماعية، وهذا سوف يخلق مناخاً جذاباً للاستثمار ويوفر الاستقرار الاجتماعي لفئات المجتمع. ومن أهم هذه الأنشطة ما يتعلق بمجالات الصحة والإسكان والنقل والمواصلات والاعتناء بالأقليات والفئات الخاصة من خلال ما يأتي:

- التبرع للجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية.
- المساهمة بتقديم المساعدات في مجالات التعليم كإقامة معاهد تعليمية وفنية لرفع كفاءة الخريجين الجدد وإعدادهم للدخول لسوق العمل، هذا فضلا عن المساهمة في إقامة مختبرات علمية في بعض الجامعات.
- توفير فرص عمل متكافئة لأفراد المجتمع للتخفيف من مشكلة البطالة.

- رعاية الفئات الخاصة في المجتمع مثل الخدمات التي تقدمها لمراكز رعاية الطفولة والمسنين، والمساهمة في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.
 - تدعيم الإنفاق على الهيئات الصحية والمساهمة في إقامة مستشفيات لعلاج بعض الأمراض والأوبئة المستعصية.
 - المساهمة بتقديم أنشطة في المجالات الثقافية كإقامة المكتبات في المناطق الفقيرة ونشر الكتب وتمويل المعارض، وإصدار مجلات علمية وثقافية توزع في الندوات والمؤتمرات، وحماية التراث الثقافي مثل الآثار.
 - تدعيم الأنشطة الرياضية، بتمويل الأندية الرياضية، والمساهمة في توفير البنية التحتية ومرافق الملاعب الرياضية والمنتزهات لصالح الأطفال والنساء وكبار السن.
 - القيام بالأنشطة البيئية، مثل إقامة الحدائق الخضراء للحفاظ على البيئة.
 - مساعدة أفراد المجتمع في حالة الكوارث الطبيعية والاجتماعية.
 - التزام المؤسسة بدفع الضرائب، وهذا يعد إسهاماً اجتماعياً لمساعدة الدولة على تمويل الخدمات الاجتماعية والإنفاق على أنشطة البنية الأساسية.
 - مساهمة المؤسسة في تحقيق الأهداف التنموية التي تتبناها الدولة.
- ج- مساهمات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة للحفاظ على البيئة:** هذه المساهمات كان يعتبرها البعض من بين المسائل الأساسية التي تدخل ضمن أنشطتها، ولكن في الآونة الأخيرة أصبحت القضايا المتعلقة بالبيئة في نظر البعض تدخل في طيات ما يسمى بالمسؤولية البيئية التي تعبر أداة لتجسيد البعد البيئي للتنمية المستدامة في المؤسسة.
- تتلخص مساهمات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة للحفاظ على البيئة في تلك المسؤوليات الطوعية والإجبارية الملقاة على عاتقها اتجاه حماية البيئة والاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية وتحقيق استدامتها ومنع وتقليل التلوث البيئي. والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02): مساهمات المسؤولية البيئية للمؤسسة⁽²²⁾:

العناصر الفرعية	المجالات الرئيسية
<ul style="list-style-type: none"> - الاقتصاد في استخدام المواد الخام ومنع الاستخدام التعسفي لها. - الاستخدام العقلاني لمصادر الطاقة. - المساهمة في الاكتشاف والبحث عن الطاقات البديلة النظيفة. - المساهمة في تمويل المشاريع البيئية، مثل إنشاء الحدائق والمحميات الطبيعية وحماية التنوع البيولوجي والغابات. 	<ul style="list-style-type: none"> المساهمة في حماية الموارد الطبيعية
<ul style="list-style-type: none"> - التخفيف من مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه. - التصميم الأخضر للمنتجات وعمليات تشغيلها بطريقة تؤدي إلى تقليل المخلفات. - تسيير النفايات وإعادة استعمالها لتقليل من أثارها السلبية على البيئة. 	<ul style="list-style-type: none"> المساهمة في حماية البيئة

المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سابق، ص 92. الطاهر خامرة، مرجع سابق، ص 88.

- Anthony Rosa et Autres, **Guide pratique du développement durable**, Paris, AFNOR, 2005, p 90, 92, 98.

سابعاً: واقع المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الجزائرية:

- التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الجزائرية:

مرت المؤسسة الجزائرية بفترات وأحداث اهتمت من خلالها بالجانب الاجتماعي، فهي من المؤسسات التي لها خصوصيتها في هذا المجال، ومن أهم المراحل التي أبدت المؤسسة الجزائرية من خلالها الاهتمام بهذا الجانب، خصوصاً ما تعلق بالاهتمام بتحسين نوعية حياة العامل وهي:

1- مرحلة التسيير الذاتي والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

بعد حصول الجزائر مباشرة على الاستقلال اصطدمت بواقع متأزم من جميع النواحي فرضه الترحال الجماعي للمعمرين من ناحية والذي خلف وراءه فراغاً كبيراً في مختلف المؤسسات الزراعية والصناعية والخدمية. ومن ناحية أخرى تسجيل غياب شبه كلي لإطارات وطنية متخصصة وقادرة على تسيير الإدارات المهجورة، ولإثبات عكس الفرضية الفرنسية القائلة بأن الجزائر سوف تفشل في تسيير اقتصادها خرج العمال على اختلاف فئاتهم لتسيير تلك الوحدات المهملة عن طريق مجموعات تكونت قصد حماية الاقتصاد الوطني ومواصلة الإنتاج بهدف تلبية حاجات المجتمع وكسب ثقته⁽²³⁾.

إن انتهاج أسلوب التسيير الذاتي لم يكن تطبيقاً لإيديولوجية معينة بقدر ما كان استجابة لظروف واقعية أملت لها جملة من العوامل والشروط فرضت اتخاذ هذا النمط من التسيير في سبيل بناء الاقتصاد الوطني⁽²⁴⁾، فالمؤسسة الجزائرية في إطار التسيير الذاتي كانت تقوم على مجموعة من الهيئات هي: الجمعية العامة للعمال ومجلس العمال ولجنة التسيير والمديرية. إن التسيير الذاتي لم يكن الهدف الذي كانت تسعى إليه الدولة بل هو مجرد مرحلة مؤقتة لتأتي بعده مرحلة الشركات الوطنية أين تكون للدولة السيادة المطلقة على هذه الشركات. وهذه المرحلة لم تبدو فيها مظاهر وآليات المسؤولية الاجتماعية نظراً لحدثة المؤسسات وفقدانها لإطارات ذات قدرة على تجسيد هذه الآلية.

2- مرحلة التسيير الاشتراكي والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

بعثت هذه المرحلة على ضرورة إيجاد صيغة لتجسيد المشاركة العمالية في التسيير، وتحول تسيير المؤسسة الوطنية من الأسلوب التقليدي إلى أسلوب جديد يتخذ من العاملين عناصر نشطة يوظفون بمهام التسيير والرقابة، من خلال مساهمتهم الفعلية في ذلك. إضافة إلى تجسيد المشاركة العمالية في تسيير المؤسسة الوطنية العمومية وفقاً لميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات من خلال المجلس المنتخب، وزيادة الإنتاج والتحسين المستمر للجودة والقضاء على التبذير ومراعاة النظام في العمل⁽²⁵⁾.

فإذا كان ميثاق التسيير الاشتراكي قد أعطى العمال مجموعة من الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية، فإن الاستمرار في تبني هذا النهج نتج عنه صعوبات اقتصادية، واجتماعية وثقافية، أثرت بشكل كبير على نجاح عملية التنمية⁽²⁶⁾. وهذا راجع إلى رفع المردودية الاجتماعية على حساب المردودية الاقتصادية؛ فلقد بينت نتائج تلك التجربة وجود عراقيل ساهمت في تدني أداء المؤسسة الاقتصادية، والتي سببتها سياسة التدعيم من قبل الدولة تحت غطاء تلبية الحاجيات الاجتماعية للمجتمع، وانعكس ذلك سلماً على وضعيتها الاقتصادية والمالية.

إن الاهتمام بالجانب الاجتماعي على حساب الجانب الاقتصادي نتج عنه تحريف المؤسسة عن وظيفتها الأصلية التي وجدت من أجلها، حيث أصبحت تضيع من قيمتها المضافة عوض من أن تنتشها، فأفرزت نتائج

سلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. وهذا مرده إلى مبالغتها في الاهتمام بالجانب الاجتماعي، مما أثر سلباً على جانبها الاقتصادي من جهة، وعلى العامل من جهة أخرى، حيث حولت الامتيازات التي منحت له من منتج إلى مستهلك ينتظر المزيد من المؤسسة لتحسين ظروفه الاجتماعية، لكن دون أن يسأل نفسه ماذا يطلب منه مقابل تحسين هذه الظروف؟

حدث إذا اختلال في المعادلة التي وجد من أجلها التسيير الاشتراكي للمؤسسة والذي يهدف إلى تحسين الجانب الاجتماعي للحصول على مردود إنتاجي أعلى من الطبقة العاملة. ولو طبقت هذه المرحلة بنجاح كما هو الحال من الناحية النظرية فإن المؤسسة الجزائرية لن تحتاج إلى تبني المسؤولية، الاجتماعية⁽²⁷⁾ لأن الأفكار الاشتراكية من العلامات البارزة التي دفعت منظمات الأعمال في الغرب إلى تبني الكثير من عناصر المسؤولية الاجتماعية التي تخص المستفيدين بمختلف أنشطتهم.

3- مرحلة إعادة الهيكلة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

منذ بداية الثمانينيات حدث تراجع في العملية الإنتاجية للمؤسسة الاقتصادية، فقامت الدولة آنذاك بالبحث عن مبررات للتحوّل نحو نمط آخر من التسيير، إلا أن التباطؤ كان شديداً ومقصوداً، وكانت البداية مع عمليات إعادة الهيكلة لهذه الشركات الكبرى وتحويلها إلى مؤسسات عمومية صغيرة الحجم، ليتمكن المسيرين من التحكم فيها، وتحسين مردوديتها المالية والاقتصادية، وقد أطلق على هذه العملية إعادة الهيكلة العضوية للشركات الوطنية. لقد كان التخلص من البيروقراطية والمركزية المعرّقة لنشاط المؤسسة والقائلة لروح المبادرة والإبداع، أحد أبرز أهداف هذه التغيرات، إضافة إلى تحميل مسيري هذه المؤسسات عواقب النتائج التي تحصل عليها مؤسساتهم، وكذلك إفساح المجال للقطاع الخاص كي يخفف عن خزينة الدولة مبالغ ضخمة من الاستثمارات، خاصة بالعملة الصعبة، لكن دون جدوى، فلقد فشلت المؤسسات العمومية الاقتصادية مرة أخرى ولم تستطع التخلص من عجزها ليرجم كل ذلك إلى نتائج اجتماعية سلبية على المؤسسة وعبئاً على المجتمع، حيث رافقت هذه التغيرات المتتالية ظهور جو نفسي واجتماعي لا يبعث أبداً على الارتياح بفعل تغيير أنماط التسيير وعلاقات العمل وتغيير تركيبة المجتمع، مما أثر سلباً وبصفة واضحة، على العلاقات الاتصالية داخل المؤسسات العمومية الاقتصادية⁽²⁸⁾، وكان من نتائجها السلبية أن عرفت المؤسسة في هذه الفترة تسييراً إدارياً وتنظيماً فظيعين، كما أصبح غرض العامل من أداء واجبه هو الأجر لا غير، وغياب الدور الفعال للنقابات.

4- مرحلة استقلالية المؤسسات والمسؤولية الاجتماعية:

أتت المرحلة بعد 1980م باستقلالية المؤسسات العمومية مستهدفة آنذاك عملية إصلاح شامل آخذة على عاتقها الفعالية والكفاءة وأيضاً المهارة التي يمكن تحقيقها نتيجة حرية العمل وحرية أخذ القرار للارتقاء بمستوى أداء المؤسسة وتحفيزها على النشاط الموكّل إليها إلى مستوى الأهداف المرجوة⁽²⁹⁾، بالرغم من التطورات الجوهرية التي فرضتها الإصلاحات الاقتصادية العمومية وإعطاء بعض من الحرية في التفاوض واتخاذ القرارات المرتبطة ببعض سياسات إدارة الموارد البشرية، إلا أن قليلاً من المؤسسات فقط استطاعت أن تحدث التغيير بوضع سياسات واقعية لإدارة الموارد البشرية خاصة في مجال الأجور وإدارة المسارات المهنية للعمال والحوافز والاتصال⁽³⁰⁾، وأمام استمرار تدهور الأوضاع الاجتماعية للطبقة العاملة في العديد من المؤسسات الصناعية الخاضعة لإعادة الهيكلة، جاءت ردود أفعالها متباينة بين رفض للعمل والتغيب أحياناً واللجوء إلى الإضرابات

أحيانا أخرى، كما أفرزت هذه المرحلة نتائج سلبية من الناحية الاجتماعية تمثلت في تفاقم الفقر، وتدهور القدرة الشرائية و عجز المؤسسات العمومية وتسريح العمال⁽³¹⁾.

لقد عرفت المؤسسة تراجعا في مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه عمالها في هذه المرحلة، وهذا ما انعكس بصورة مباشرة على وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تراجع مستوى الأجور، ونقص الاهتمام بالتكوين وضعف المشاركة في المؤسسة بسبب انفراد المسؤولين باتخاذ القرارات⁽³²⁾.

5- مرحلة اقتصاد السوق والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

يشير مفهوم اقتصاد السوق إلى كل شكل من أشكال تحويل ملكية المؤسسات الدولة إلى مساهمين آخرين، مما يؤدي إلى تحكم فعال في الأنشطة الاقتصادية مستقبلا وهؤلاء المساهمون يمكن أن يكونوا أشخاصا معنويين أو اعتباريين، ومستثمرين، محليين أو أجانب⁽³³⁾، ومادامت الخوصصة لها علاقة بعولمة رأس المال الذي يساير مصالح الشركات والمؤسسات الرأسمالية الكبرى، فإن ذلك قد ساعدها على وضع استراتيجية محكمة من أجل ضمان استمرارية سيطرتها على المستوى العالمي، حيث تتلخص بنود هذه الاستراتيجية في توسيع قطاع شركات الأعمال على حساب القطاع العام ومؤسساته العامة. إضافة إلى أن سياسة التسريح ساهمت في ظهور حشود من احتياطي العمالة الصناعية على مستوى العالم.

يظهر من تعرضنا لمراحل تطور المؤسسة الجزائرية وواقع المسؤولية الاجتماعية بها، وجود ضعف على مستوى الهياكل القاعدية للمؤسسة وضعف الاهتمام بالموارد البشري مع العلم أن المؤسسات الاقتصادية تعمل اليوم في بيئة تنافسية، حيث لا يمكنها العمل في أسواق يشوبها عدم وجود الحماية الاجتماعية، وعدم كفاية الأنظمة القانونية والمعوقات التنظيمية، ولهذا فإن سياسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تعد بمثابة آلية تنظيم ذاتي يمكن من خلالها العمل من أجل رصد وضمان التزامها بالقانون، والمعايير الأخلاقية والدولية، ورجال الأعمال الذين من شأنهم تبني هذه الآلية عن طريق تأثير أنشطتها على البيئة والعاملين والمستهلكين وجميع الأعضاء المحيطين بها، ولا يتم نجاح هذه الاستراتيجية إلا إذا تم تكيف المسؤولية الاجتماعية مع واقع مؤسساتنا.

ب- واقع المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الجزائرية من خلال الدراسات السابقة:

تكمن أهمية الدراسات السابقة في كونها تمثل إرثا نظريا لبناء البحث السوسولوجي، وعليه قمنا بالاطلاع على بعض الدراسات التي اقتربت في طرحها من موضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ودورها في تحسين ظروف العمل، ومن أهمها:

1- دراسة لشنيخ عبد الوهاب بعنوان "مدى فعالية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة كمعيار للتنمية المستدامة"⁽³⁴⁾ - دراسة حالة مؤسسة أرسيلور ميتال- حيث انطلق صاحب الدراسة من التساؤل الرئيسي الآتي:

ما مدى فعالية المسؤولية الاجتماعية كمعيار للتنمية المستدامة؟ واعتمد على أربع فرضيات تمثلت كالآتي:

- إن تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ضرورة وطنية لتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية.

- هناك أدوات ووسائل لتجسيد المسؤولية البيئية والاجتماعية بالمؤسسات.

- إن أغلب عناصر وعوائد تكاليف الأداء الاجتماعي يمكن إخضاعها للقياس الكمي.

- تلتزم المؤسسة محل الدراسة بتحمل مسؤوليتها البيئية والاجتماعية.

لقد استعان الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي، كما استخدم المنهج التجريبي لإسقاط الجانب النظري على واقع المؤسسة محل الدراسة. كما قام بتجميع وتبويب وعرض الأنشطة الاجتماعية والتكاليف الخاصة بها لسنة مالية معينة في الجانب الميداني، وخلص إلى أن تبني المؤسسة الاقتصادية الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية ضرورة وطنية ملحة لتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية.

2- دراسة الطاهر خامرة بعنوان "المسؤولية الاجتماعية والبيئية مدخل لمساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة"⁽³⁵⁾ - دراسة حالة مؤسسة سوناطراك 2 - حيث تم تسليط الضوء في هذه الدراسة على موضوع هام يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية والتزاماتها البيئية والاجتماعية بغرض المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بإبراز مجموعة من الإجراءات الطوعية الكفيلة بتحقيق ذلك، كما عمل الباحث على إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع لإبراز مدى التقارب والتجاوب الذي تحظى به المسؤولية البيئية والاجتماعية في مؤسساتنا الاقتصادية ممثلة بمؤسسة سوناطراك، حيث طرح التساؤل الآتي:

- إلى أي مدى يمكن للمؤسسة الاقتصادية أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال الالتزام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية؟ و تنفرع منه التساؤلات الفرعية الآتية:

- ماهي الحدود التي تفرضها التنمية المستدامة على المؤسسة الاقتصادية؟

- هل تعتبر المسؤولية البيئية والاجتماعية بديلا عن أدوات الضبط التقليدية للسياسة البيئية؟

- ما مدى تحمل المؤسسة محل الدراسة -سوناطراك- للمسؤولية البيئية والاجتماعية؟

من بين أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن الأبعاد البيئية والاجتماعية أصبحت مفروضة على المؤسسة الاقتصادية سوناطراك 2، وبانت مؤشراً هاماً في تنافسيتها، ومتغيراً أساسياً من متغيرات التنمية المستدامة، لذا توجب على المؤسسة الاقتصادية إحداث تغيير في نمط تسييرها لصالح الاعتبارات البيئية والاجتماعية، وذلك باعتماد المعايير القياسية الدولية كتطبيق مواصفات الأيزو 14000، لأن التوجه الجديد للمنافسة بين المؤسسات يتركز في حيز الالتزام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية وأصبحت هذه الأخيرة أداة للاتصال والتسويق في المؤسسة.

3- دراسة ضيافي نوال بعنوان: "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية"⁽³⁶⁾ - دراسة حالة مؤسسة شياي للأنابيب، حيث تلخصت مشكلة الدراسة التساؤل الآتي: كيف يمكن للمؤسسة أن تكون مسؤولة اجتماعيا عن مواردها البشرية؟ وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو الآتي:

- ماذا نعني بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة؟

- فيم تتمثل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في إطار مواردها البشرية؟

- هل تلتزم المؤسسات الجزائرية الخاصة بمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه مواردها البشرية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات صيغت مجموعة من الفرضيات كالاتي:

- تعتبر المسؤولية الاجتماعية مفهوما اقتصاديا يجمع بين تحقيق مصلحة المؤسسة الاقتصادية دون إهمال الدور الاجتماعي لها المتمثل في الاهتمام بالموارد البشرية.

- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ليست إلا تكاليف زائدة على المؤسسة.

- يمثل الاهتمام بالموارد البشرية بعدا من أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

استهدفت عينة الدراسة جميع الموظفين العاملين في إدارة مؤسسة شيالي للأنايب بسيدي بلعباس. حيث وزعت 70 استمارة على 70 عاملا في المؤسسة من مختلف الفئات المهنية، لقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة ونتائج الاستبيان إلى أن معظم العمال يؤكدون على أن بيئة العمل في المؤسسة بيئة مثالية لأداء العمل، وذلك لتوفرها على شروط وظروف عمل مناسبة وضعتها المؤسسة لحرصها الشديد على أن يجد العامل الراحة الجسدية والنفسية خلال أدائه لمختلف أعماله. وتوصلت الدراسة في النهاية للنتائج التي كان الهدف منها التعرف على نظام الموارد البشرية فيها ومدى التزامها بمختلف النشاطات الاجتماعية كتجسيد لمسؤوليتها اتجاه مواردها البشرية. وقد تمت دراسة البيئة الداخلية للمؤسسة والتعرف على هيكلها التنظيمي العام والهيكل التنظيمي للمديرية العامة للإدارة والموارد البشرية والتي تتلخص أدوارها في توفير بيئة عمل مناسبة وملائمة للقيام بالعمل. من بين أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- هناك تعريف عديدة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة قد تختلف في التعبيرات لكنها تتقارب في المضمون ويمكن تعريفها بأنها ما تقوم به المؤسسات وتقدمه للمجتمع طبقا لتوقعاته مع ضمان مراعاة حقوق الإنسان وقيم المجتمع وأخلاقياته والالتزام بالقوانين ومكافحة الفساد والشفافية والإفصاح وتحسين ظروف العمل بها.
- إن التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية يعود عليها بالعديد من المنافع ومن أهمها تحسين سمعة المؤسسة وعلاقتها التجارية وتحسين الأداء المالي والمهني للمؤسسة وزيادة المبيعات وولاء المستهلك وغيرها من المنافع.
- تعتبر الموارد البشرية بعدا داخليا من أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والتي من خلالها تمارس مختلف أنشطتها الاجتماعية اتجاهها كالتزامها بعملية تسييرها، وتوفير ظروف العمل المناسبة لأداء الأعمال، والاهتمام بخلق التوازن بين الحياة المهنية والحياة الشخصية.

خاتمة

حاولنا في هذا المقال التعرف على دور المسؤولية الاجتماعية في تطوير الوضعية المهنية للمؤسسات الاقتصادية والعاملين فيها، حيث ركزنا على تطور هذا المفهوم عبر مراحل تعد الركيزة الأساسية لنشأتها، وعلى واقعها في المؤسسة الجزائرية بالخصوص، من خلال التطرق إلى أهم المراحل التي مر بها. ولتعميق فهمنا حول جوانب هذا المفهوم، تطرقنا لعرض طبيعتها وعناصرها وأبعادها ومجالاتها المختلفة ومبادئها المتعددة، فلقد أثبتت معظم الدراسات أن المؤسسات الاقتصادية إذا ما تبنت مقاربة المسؤولية الاجتماعية، ستساهم في تحقيق رفاهية المجتمع، وسيعزز ذلك من مكانتها وسمعتها، إضافة إلى انتشار علامتها التجارية في الأسواق المحلية والدولية، كما أن ذلك سينمي درجة الرضا لدى الأفراد العاملين بها، ويحسن علاقاتهم بمسؤوليهم، كما يمتن الروابط مع أصحاب المصالح الذين من شأنهم ضمان بقاء واستمرارية هذه المؤسسات الاقتصادية.

على الرغم من أهمية المسؤولية الاجتماعية كخطة استراتيجية إلا أنها ماتزال غائبة عن مجال اهتمام معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، فهي في اعتقاد رجال الأعمال وإدارة المؤسسات ماتزال قضية تطوعية وليست ملزمة وبأنها مكلفة لا تعود بنفع إلا على المجتمع، من هذا المنطلق بدا لنا أنه من الضروري الكشف عن المنافع المادية وغير المادية التي ستحقق للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية في حال التزامها اجتماعيا.

وبتحليل نتائج الدراسة "النظرية والميدانية" انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومن أهمها ما يأتي:

- أظهرت الدراسة في شقها النظري أنه لا يوجد تعريف واحد ومتفق عليه للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، ومع ذلك يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على أنها ما تقوم به المؤسسات الاقتصادية من ممارسات اجتماعية وبيئية تلتزم بها تجاه العاملين وأسره، وتجاه المجتمع الذي تتواجد فيه، وفق ضوابط تنظيمية واعتبارات أخلاقية مما يعزز أداءها ويحافظ على استقرارها، قد اتضح لنا أنه:

- ثمة اهتمام ضئيل لهذه الآلية الاجتماعية من خلال المراحل التي مرت بها المؤسسة الجزائرية وأوضاعها التي تميزت بها في كل مرحلة حيث تأثرت بها سير المسؤولية الاجتماعية.

- من خلال إبعاد المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها ومبادئها أنها تحقق الكثير من الفوائد للمؤسسة كاستقرارها، وتحسين ظروف العمل، وزيادة ولاء العاملين، وللمجتمع المحلي في تقديم سلع ومنتجات صحية والمحافظة على البيئة، وخلق علاقات جيدة مع المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح.

أما في شقها الميداني وبعد سرد واقع المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الجزائرية من خلال الدراسات السابقة توصلنا إلى أنه يوجد تبنٍ واهتمام بالمسؤولية الاجتماعية عند القائمين بالمؤسسات الثلاث، من خلال الاهتمام بنشاطات المسؤولية الاجتماعية في المجالين الاجتماعي والبيئي لكن بتفاوت من مؤسسة لأخرى، حيث اهتمت مؤسسة شيالي للأنايب، بالموارد البشرية واعتبرتها بعدا من أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة من خلال الاهتمام بتطوير الكفاءات البشرية من تدريب وتوفير ظروف العمل المناسبة «استحداث لنظام الصحة والسلامة عزز من تقليص معدل دوران العمل وتقليص الحوادث» في حين اتبعت المؤسساتان أرسيلورميتال وسوناطراك نفس الالتزامات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية على المستوى الاجتماعي من خلال الأنشطة الاجتماعية المتنوعة وتكاليف الأداء الاجتماعي وعوائده الذي سمح بتوفير الحماية الاجتماعية ومنح امتيازات للعاملين بالمؤسستين. أما على المستوى البيئي باعتمادهم على المعايير القياسية الدولية «كتطبيق مواصفات الأيزو 14000، في أماكن العمل».

- تبين من الدراسة أيضا أنه لا زال هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب المؤسسات الجزائرية الثلاث بالمسؤولية الاجتماعية كاستراتيجية واضحة ومنتظمة في تسييرها وأهدافها، فهي تعتمد على برامج اجتماعية ذات طابع خيرى وتطوعي.

اقتراحات: بناء على ما جاء في المفاهيم النظرية والميدانية للدراسة، فقد اقترحنا ما يلي:

- تنويع الممارسات والنشاطات الاجتماعية التي تقوم بها هذه المؤسسات ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية والتي تحقق رضا كل الأطراف التي تتعامل معها هذه المؤسسات سواء أكان من داخل المؤسسة أم من خارجها.

- هيكلة نشاطات المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها هذه المؤسسات ضمن هيكل تنظيمي، وإنشاء وحدة تنظيمية تختص بتلك النشاطات على أن ترتبط بشكل مباشر بإدارة المؤسسة، وذلك بالاستعانة بهيئة استشارية متخصصة تدرس وتحلل موقع المسؤولية الاجتماعية من الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

- إصدار التشريعات القانونية الخاصة بالمعايير المساعدة لتطبيق آليات عن المسؤولية الاجتماعية وتفعيلها في المؤسسات الاقتصادية.

- العمل على زيادة الاهتمام بالعاملين اجتماعيا من قبل المؤسسات الصناعية وإبراز المسؤولية الاجتماعية من خلال رفع مساهمة القطاعات بهذا الجانب.

- الاهتمام بإجراء بحوث ميدانية لتأكيد الإثبات العملي لدور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية في تحسين ظروف العمل والتنمية الاجتماعية وللتعرف على أكثر الطرق والوسائل فعالية في إحداث هذه الآلية الاجتماعية والإسراع بها.

الهوامش والمراجع:

- 1- نصر دادي عدون، الاتصال ودوره في كفاءة المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر 1998، ص 160.
- 2- Mahfoud Benosmane «La privatisation Des Entreprises publique, en Algérie» Revue perspectives, URTSD, Université Badji Mokhtar d'Annaba, N²Decembre, 1996, p 13.
- 3- الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007، ص 187.
- 4- عبد الله صادق دحلان، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، مجلة عالم العمل، المجلد 2 العدد 49، مارس 2004، ص 21.
- 5- طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، الإدارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009، ص 524.
- 6- طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009، ص 83.
- 7- Joël Ernult, Arvind Ashta «Développement durable, responsabilité sociétale de l'entreprise, théorie des parties prenantes Évolution et perspectives» Groupe ESC Dijon Bourgogne, Cahiers du CEREN21, 2007, p 17.
- 8- Alin Cheveau, Jean Jaques Rosé «l'entreprise responsable» Paris, Edition l'organisation, 2003, p 29.
- 9- Marie-Françoise GUYONNAUD et Frédérique WILLARD «Du management environnemental au développement durable des entreprises» France, ADEME, Mars 2004, p 05.
- 10 - Astrid Mullen Bach «La responsabilité sociétale des entreprises» LE FLANCHEC, Sorbonne, Paris 2002, p 5.
- 11- طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 50.
- 12- طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، نفس المرجع، ص 56.
- 13- عبد الرزاق مولاي لخضر، حسين شنيني، أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 22 - 23 نوفمبر 2011، ص 12.
- 14- طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المرجع السابق، ص 50.
- 15- W-Frédéric «The Growing Concern Over Business Responsibility » California Management Review, C.M.R. vol64, N8, 1975, p 18.
- 16- محمد عباس بدوي، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع بين النظرية والتطبيق، دار الجامعيين، مصر، 2000، ص 29.
- 17- حسين الأسرج، المسؤولية الاجتماعية للشركات، مجلة جسر التنمية، العدد التسعون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، فيفري 2010، ص 4.
- 18- نهال المغرل، المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في مصر، منشورات المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 138، مصر، سبتمبر 2008، ص 4.
- 19- صالح سليم الحموري، المسؤولية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق على الموقع الإلكتروني www.arabvol.org لوحظ يوم: 2014/09/15.
- 20- تامر ياسر البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2001، ص 47.
- 21- طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي العامري، مرجع سابق، ص 82.
- 22- طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي العامري، نفس المرجع، ص 92.

- الطاهر خامرة، مرجع سابق، ص 88.
- Anthony Rosa et Autre « Guide pratique du développement durable » AFNOR, Paris, 2005, p 90, 92, 98.
- 23- سعيد أوكيل وآخرون، استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية تسيير واتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1994، ص 31.
- 24-Anne Gratacap «Le System D'information Vector De Globalisation De La Firme Industrielle» Revue Française De Gestion, N°116, 1997, p 56.
- 25- عبد الرحمان بن عنتر، مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، جامعة بسكرة، جوان، 2002، ص 05.
- 26- يوسف سعدون، علم الاجتماع ودراسة التغير التنظيمي في المؤسسات الصناعية، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون تاريخ، ص 16.
- 27- طاهر محسن الغابي، صالح مهدي محسن العامري، المرجع السابق، ص 54.
- 28- جمال سالم، تكييف منظومة الاتصال التنظيمي داخل المؤسسات الاقتصادية بالجزائر مع تحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، يومي 21-22 ماي، 2002.
- 29- عبد الرحمان بن عنتر، مرجع سابق، ص 06.
- 30- Mohamed Salah chabou «la gestion des ressources humaines en Algérie face aux défis de la mondialisation» forum des entreprises, 31 mai et 2 juin 2003, faculté des sciences économique et de la gestion, université d'Annaba, p 02.
- 31- لمياء زكري، فضيلة عكاش، واقع وتحديات آثار الانفتاح الاقتصادي على مسار الإصلاحات السياسية بالجزائر، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، جامعة تيزي وزو، الجزائر، يومي 17-18 ديسمبر 2008، ص 03.
- 32- الطاهر خامرة، مرجع سابق، ص 192.
- 33- عبد الله صادق دحلان، مرجع سابق، ص 35.
- 34- شنيخر عبد الوهاب، مدي فعالية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة كميّار للتنمية المستدامة، دراسة حالة مؤسسة أرسيلور ميتال، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر، 2009.
- 35- الطاهر خامرة، المسؤولية الاجتماعية والبيئية مدخل لمساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة مؤسسة سوناطراك، مذكرة ماجستير في اقتصاد وتسيير البيئة، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2007.
- 36- ضيافي نوال، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، دراسة حالة مؤسسة شياي للأنابيب، مذكرة ماجستير في تسيير الموارد البشرية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010.

تقييم جودة الخدمات الصحية: دراسة تطبيقية بالمؤسسة الاستشفائية المتخصصة بالبوني - عنابة

حميدة بن حليلة

قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة باجي مختار - عنابة

ملخص

تساهم حماية الصحة وترقيتها في الراحة النفسية والبدنية للفرد وتفتحه في وسط المجتمع، وتشكلان من ثمة عاملا أساسيا من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالمؤسسة الاستشفائية تأثرت بالتحويلات الاقتصادية والاجتماعية التي ميزت البيئة الخارجية المحيطة بها وأثرت على بيئتها الداخلية، فأصبحت جودة الخدمات من المجالات الأكثر أهمية في القطاع الصحي. سنحاول في هذا المقال التعرف على مستوى جودة الخدمات الصحية الفعلية المدركة من المرضى في المؤسسة الاستشفائية المتخصصة بالبوني، عنابة، بالاعتماد على أبعاد جودة الخدمات الصحية.

الكلمات المفتاحية: مؤسسة استشفائية، خدمات صحية، جودة، رضا المريض.

Evaluation de la Qualité des Services de Santé: Etude Appliquée à l'Etablissement Hospitalier Spécialisé d'El-Bouni - Annaba

Résumé

La protection et la promotion de la santé contribuent au bien-être physique, psychologique et social de l'individu et à son adaptation dans son milieu social. Ainsi, elle constitue un facteur fondamental pour le développement économique et social. L'organisation hospitalière a été influencée par les mutations et les réformes économiques et sociales caractérisant l'environnement externe où elle évolue et dont la qualité du service sanitaire est devenue le plus important volet dans le secteur de la santé. A travers cet article, nous essayons d'exposer la réalité de la qualité du service sanitaire fournie par l'établissement hospitalier spécialisé d'El-Bouni - Annaba.

Mots-clés: Etablissement de santé, service de santé, qualité, satisfaction des patients.

Assessment of Health Services Quality: Applied study in specialized hospital of El-Bouni - Annaba

Abstract

Health protection and promotion contribute to the physical, psychological and social comfort of the individual and his unfold in the society. It represents a basic factor in the economic and social development. The health organization is influenced by the changes, economic and social reforms characterizing the external environment in which it operates, where the quality of the health service has become the most important part in the health sector. In this article, we try to identify the level of health service quality provided to patients in the specialized hospital of El-Bouni - Annaba by using the dimensions of the quality of health services.

Key words: Health institution, health services, quality, patient satisfaction.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة:

تعد جودة الخدمات الصحية من أهم التحديات التي ترفعها المؤسسات الصحية في ظل تنامي فكرة المنافسة وتزايد وعي واهتمام المريض بالحصول على خدمات صحية تلبي حاجياته وتحقق رغباته وطموحاته، فمعرفة مستوى جودة الخدمات الصحية المقدمة من وجهة نظر المريض سيوفر للقائمين على الإدارات الصحية المعلومات التي تمكنهم من تحليل مواطن القوة والضعف والعمل على تطويرها وتحسينها لكسب رضا المرضى والارتقاء بمستوى الأداء، وهو الأمر الذي يؤدي بنا إلى طرح التساؤل الآتي: كيف يمكن قياس جودة الخدمات الصحية المقدمة؟ وتتفرع عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية الآتية:

- 1- ما المقصود بجودة الخدمات الصحية؟
- 2- ما هي المعايير المستعملة في تقييم جودة الخدمات الصحية؟
- 3- كيف يقيم المرضى الخدمات الصحية المقدمة لهم؟
- 4- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير جودة الخدمة الصحية والرضا عن الجودة الكلية للخدمة الصحية المقدمة؟

ثانياً: فرضيات الدراسة:

- 1- يقيم المستفيدون من الخدمات الصحية المقدمة من ناحية كل معيار (الملموسية، والاعتمادية، والتعاطف، والأمان، والاستجابة) من معايير جودة الخدمة تقييماً إيجابياً.
- 2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المستفيدين من الخدمات الصحية نحو معايير جودة الخدمة الصحية والرضا الكلي عن الجودة الكلية للخدمة الصحية المقدمة.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

- 1- تكمن أهمية الدراسة في كونها الدراسة الأولى التي تعنى بمستشفى البوني.
- 2- تعد الدراسة خطوة للتعرف على مستوى جودة الخدمات الصحية التي يقدمها المستشفى للمواطنين.
- 3- المؤسسة الاستشفائية المتخصصة في طب الأطفال، جراحة الأطفال وطب النساء و التوليد، يعد مستشفى ذا تغطية جهوية يشمل الولايات المجاورة، الطارف، وتبسة، وسوق أهراس، وقالمة، وعنابة، وسكيكدة، كونها لا تتوفر على هذه الاختصاصات لا سيما جراحة الأطفال. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد أضيفت لها مهمة التأطير الجامعي، هذا الوضع ينعكس لا محالة على جودة الخدمات الصحية، لهذا جاءت هذه الدراسة لمعرفة مستوى جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين من أجل وضع المسؤولين في صورة الوضع.

رابعاً: أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- 1- معرفة المقصود من جودة الخدمات الصحية.
- 2- معرفة المعايير المستعملة في تقييم جودة الخدمات الصحية.
- 3- التعرف على مستوى جودة الخدمات الصحية.
- 4- تقديم توصيات لأصحاب القرار بناء على نتائج الدراسة.

خامسا: حدود الدراسة:

- 1- الحدود العلمية: اقتصرت الدراسة على أسلوب تقييم الجودة في المؤسسة الصحية من قبل المرضى.
 - 2- الحدود المكانية: طبقت الدراسة على المؤسسة الاستشفائية المتخصصة "عبد الله نواورية" باليونى ولاية عنابة.
 - 3- الحدود البشرية: شملت الدراسة المرضى المستفيدين من الخدمات التي تقدمها مصلحة طب النساء والتوليد.
 - 4- الحدود الزمانية: أقيمت الدراسة الميدانية في الفاتح من شهر ديسمبر 2013 ودامت إلى غاية 10 ديسمبر 2013.
- سادسا: منهج الدراسة: تم اعتماد المنهج الإحصائي الوصفي التحليلي الذي يركز على جمع البيانات وإجراء التحليل الإحصائي للوصول إلى النتائج.
- سابعا: أداة الدراسة: اعتمادا على أدبيات البحث تم الاعتماد على الاستمارة كأداة رئيسية لجمع البيانات لهذه الدراسة كونها تتناسب وأهداف وأسئلة الدراسة، اشتملت على 26 فقرة موزعة على 5 محاور كما هي مبينة في الجدول التالي:

المحور	عدد الفقرات	الفقرات
01	6	6-1
02	5	11-7
03	4	15-12
04	5	20-16
05	5	25-21

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة:

أولا: مفهوم جودة الخدمات الصحية.

مفهوم الجودة ليس من المفاهيم الجديدة كما يعتقد البعض، فقد ورد هذا المفهوم في عهد الرسول محمد صلى الله عليه وسلم عندما قال "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه"، والجودة والإتقان مطلبان في جميع الجوانب الحياتية، وفي هذه الأيام نرى أن هناك من يعمل على نشر ثقافة الجودة في بعض المجالات مثل المجال التعليمي، والصحي، وغيرهما من المجالات، وحقيقة الأمر أننا في حالة اتباعنا للهدى النبوي في هذا المجال لا نحتاج إلى نشر ثقافة الجودة، وتطبيق معاييرها؛ لأنه يتوقع منا، أو يجب علينا كمسلمين أن نحقق معايير الجدود في جميع أعمالنا التي نقوم بها، على كل حال تعددت التعاريف التي تناولت الجودة في الخدمات الصحية.

*الخدمة الصحية: يكون من الصعب في بعض الأحيان إعطاء تعريف ومفهوم محدد لنشاط إنساني وفكري متعدد الاتجاهات والأبعاد، ولا تبعد الخدمات عن هذا المضمون كثيرا، فقد وردت العديد من التعاريف التي اختلفت باختلاف آراء الكثير من الباحثين والكتاب، حيث تم تعريفها:

- أنها "تلبية احتياجات ومتطلبات الميل منذ اللحظة الأولى وفي كل الأوقات، وأنها تقديم السلع والخدمات لتلبية احتياجات وتوقعات العملاء بحيث تتوافق معها توافقاً متناسقاً ومنسجماً"⁽¹⁾.

- وقد عرفت كذلك بأنها "المنتج غير المادي الذي يحتوي في مضمونه على عمل وأداء لا يمكن امتلاكه مادياً"⁽²⁾.

- أما الباحث Gronoos فقد عرف الخدمة عام 2000 كما يلي: "هي أي نشاط أو سلسلة من الأنشطة ذات طبيعة غير ملموسة في العادة و لكن ليس ضروريا أن يحدث التفاعل بين المستهلك وموظفي الخدمة أو الموارد المادية أو السلع التي يتم تقديمها كحل لمشاكل العميل"⁽³⁾.

أما الخدمة الصحية فتعرف على أنها العلاج المقدم للمريض سواء كان تشخيصياً أو إرشادياً أو تدخلاً طبياً ينتج عنه رضا أو قبول وانتفاع من قبل المرضى وبما يؤول لأن يكون بحالة صحية أفضل⁽⁴⁾.

* جودة الخدمة الصحية: أول من استخدم هذا المفهوم في مجال الطب ممرضة بريطانية تدعى "فلورنس نايتفيل" والتي كانت تشرف على تقديم الرعاية الصحية بالمستشفيات العسكرية خلال حرب القرم وذلك بإدخال معايير أداء بسيطة إلى عملها مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في عدد الوفيات في تلك المستشفيات.

أما مفهوم جودة الخدمة الصحية فتوجد عدة أوجه نظر لمفهوم جودة الخدمة الصحية، نذكر أهمها⁽⁵⁾:

- **الجودة من المنظور المهني الطبي:** هي تقديم أفضل الخدمات وفق أحدث التطورات العلمية والمهنية، وتتحكم في ذلك أخلاقيات ممارسة المهنة، والخبرات والخدمة الصحية المقدمة.

- **الجودة من المنظور الإداري:** تعني كيفية استخدام الموارد المتاحة والمتوفرة، والقدرة على جذب المزيد منها لتغطية الاحتياجات اللازمة لتقديم خدمة متميزة.

- **الجودة من المنظور السياسي:** تمثل مدى رضا المواطن عن أداء قيادته في دعم وتطوير الخدمة الصحية، وفي نفس الوقت كفاءة النظام الصحي من ناحية توازن مصاريفه مع ما يقدمه من خدمة، ومدى قدرته على رسم استراتيجيات مستقبلية تضمن الاستقرار والتطور الطبيعي ضمن منظومة العمل الإداري للدولة بشكل عام بجوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- **الجودة من منظور المستفيد أو المريض:** تعني طريقة الحصول على الخدمة ونتيجتها النهائية، وتحتمل وجهة نظر المستفيد أهمية بالغة، حيث إن مستوى الجودة يعتمد إلى حد كبير على إدراك المريض وتقييمه لها، وبالتالي ستكون الخدمة الصحية ذات جودة أعلى لو جاءت متلائمة مع توقعات المرضى ولبيت احتياجاتهم. وفي هذا المعنى عرفت جودة الخدمة الصحية بأنها: "تلك الدرجة التي يراها المريض في الخدمة الصحية المقدمة إليه وما يمكن أن يفيض عنها قياساً بما هو متوقع"⁽⁶⁾.

أما الهيئة الأمريكية المشتركة لاعتماد المنظمات الصحية والمعروفة باسمها المختصر "جاكو" JCAH the joint commission on accreditation of hospitals «: فقد عرفت أنها "بأنها درجة الالتزام بالمعايير المعاصرة المعترف بها على وجه العموم للممارسة الجيدة والنتائج المتوقعة لخدمة محددة أو إجراء تشخيص أو مشكلة طبية"⁽⁷⁾.

كما عرفت منظمة الصحة العالمية جودة الخدمات الصحية بأنها التماسي مع المعايير والاتجاه الصحيح بطريقة آمنة ومقبولة من قبل المجتمع وبتكلفة مقبولة بحيث تؤدي إلى إحداث تأثيرات على نسبة الحالات

المرضية، نسبة الوفيات، والإعاقة وسوء التغذية⁽⁸⁾. وقد أكد سعد خالد في كتابه على أن جودة الخدمة الصحية هي أسلوب لدراسة عمليات تقديم خدمات الرعاية الصحية وتحسينها باستمرار بما يلبي احتياجات المرضى وغيرهم، وأضاف بأنها إنجاز أعمال من قبل أفراد عاملين ذوي مهارات عالية كرسوا أنفسهم ومهاراتهم لتقديم خدمة ذات جودة عالية لمرضاهم⁽⁹⁾.

ثانيا: خصائص الخدمات الصحية: تتميز الخدمات الصحية:

من أهم الخصائص التي تمتاز بها الخدمات يمكن أن نذكر ما يأتي:

1- الخدمة غير الملموسة: أي لا يمكن تقدير قيمتها بالحواس المادية أي خدمة من الصعب تذوقها والإحساس بها أو رؤيتها أو شمها أو سماعها قبل شرائها وهذا أهم ما يميزها عن السلعة وبذلك يتعذر اختبارها أو تجربتها قبل الحصول عليها، ولهذه الخاصية نتائج هامة في نظام إنتاج الخدمات: صعوبة الوصف فمن الصعب إيجاد وسائل تمثل الخدمة في معرض تجاري مثلا: توزيع عينات كوسيلة لترقية الخدمات، لهذا يرجع المسيرين لتجاوز هذا الإشكال إلى استعمال الخاصية الملموسة للخدمة كوصف عناصرها وإعطاء المعلومات عليها⁽¹⁰⁾.

- صعوبة تقييم تكلفة الخدمات لأن عملية التقييم تختلف وتتغير حسب الظروف أي حسب الطريقة أو الشكل الذي قدمت فيه الخدمة، كذلك درجة الرضا مختلف عند الزبائن إذ تخضع للتقدير الشخصي.

2- الخدمات غير قابلة للتخزين: أي خدمات لا يمكن تخزينها أو إكسابها منفعة زمنية فإن لم تكن مشتراة في الوقت التي عرضت فيه فإن الخدمة تختفي تماما، فالمقاعد التي لا يمكن حجزها على طائرة مجدولة زمنيا لا يمكن تحويلها أو تخزينها إلى رحلة أخرى ويترتب على هذه الخاصية ما يأتي:

- ضرورة العناية الفائقة بإدارة الطلب على الخدمة بمعنى جدول التقلبات في الطلب على الخدمة بحيث يتحقق التوازن بين الارتفاعات والانخفاضات وتنظيم دالة الطلب. وذلك بتحويل فائض الطلب لفترات الشدة باتجاه فترات الفراغ وهذا بخلق استعمالات جديدة أو منح أسعار جد مشجعة في الفترات الفارغة⁽¹¹⁾.

3- عدم قابليتها للانقسام: أي أن إنتاج الخدمة والحصول عليها يتم في مكان واحد وتعني درجة الارتباط بين الخدمة ذاتها وبين الشخص الذي يتولى تقديمها ويتضمن ذلك:

- إنتاج الخدمة وفي وجود العميل وطبقا لاحتياجاته.

- أن يتنقل العميل للحصول على الخدمة من موقع إنتاجها.

- الخصائص اللامادية للخدمة تؤثر تأثيرا مباشرا على قرار الشراء.

نظرا لصعوبة تقييمها قبل عملية الشراء فهي ليست كالسلع المادية التي يمكن رؤيتها أو لمسها أو حتى تجربتها قبل الشراء حيث تتطلب نوعا من الخبرة ومعلومات عن نوع الخدمة والمزايا التي يمكن أن يجنيها الزبون بعد شرائها ويترتب على هذه الخاصية ما يأتي⁽¹²⁾:

- أن يصبح العميل منتجا مشاركا للخدمة.

- أن يصبح المنتفع في الخدمة عميلا مشاركا للخدمة مع غيره من العملاء.

- أن يكون دور التسويق هو تعريف العميل بالخدمة.

في بعض الأحيان يتم الاتفاق على الخدمة ثم يلي ذلك إنتاجها الفعلي وتقديمها واستخدامها، فتغيير خصائص الخدمة المنفق عليها بين المنتج والعميل قد يعني انعدام قيمتها ومنفعتها.

4- **الفعالية ليست موحدة (التنوعية):** من الصعب إيجاد معايير نمطية للإنتاج في حالة الخدمات، فالخدمات المنتجة لإشباع منفعة واحدة يشترك في استخدامها عدد من العملاء يتعذر تمييزها، فهناك دائما اختلافات ولو طفيفة من عميل إلى آخر ويرجع ذلك إلى:

- اشتراك العميل في إنتاج الخدمة باحتياجاته الخاصة المميزة.

- اختلاف مهارات وقدرات المنتج في إنتاج ذات الخدمة.

- عنصر الخطأ في إنتاج الخدمات يكون بدرجة أكبر منه في حالة السلع المادية، لذلك فسمعة البائع والاتصال الشخصي هما عاملان محددان لتسويق الخدمات.

5- **عدم انتقال الملكية:** إن الخدمة لا تمتلك أو عدم انتقال الملكية تمثل صفة واضحة تميز بين الإنتاج السلعي والإنتاج الخدمي، وذلك لأن المستهلك له فقط الحق باستعمال الخدمة لفترة معينة دون أن يمتلكها مثال: غرفة في فندق أو مقعد في طائرة فالدفع يكون بهدف الانتفاع أو استعمال أو استئجار الشيء بينما في حالة السلع فالمستهلك له حق التصرف بها.

6- **الخدمة عامة تتطلب اتصالا مباشرا بين الزبون والمقدم:**

- يحسن المستخدمون الذين هم في اتصال مباشر مع الزبائن في مسؤولية أمامهم لأنهم يلعبون دورا محددًا في تكوين صورة أحسن للخدمة.

- المقرات ووسائل الاستقبال تكون جزءا من الخدمة مهما تكن طبيعتها (إطعام، فحص طبي، إقامة، نقل) وعامل الديكور ورفاهية المقر تلعب دورا مهما.

إضافة إلى الخصائص المذكورة التي تشترك فيها جميع أنواع الخدمات، توجد خصائص تميز الخدمة الصحية عن غيرها من الخدمات الأخرى والتي يمكن تحديدها على النحو الآتي (13):

• تتميز خدمات المستشفى بكونها عامة للجمهور، وتسعى من تقديمها إلى تحقيق المنفعة العامة لمختلف الجهات والأطراف المستفيدة منها سواء كانوا أفرادا أو منظمات أو هيئات.

• تتميز الخدمة الطبية المقدمة بكونها على درجة عالية من الجودة لأنها مرتبطة بحياة الإنسان وشفائه.

• تؤثر القوانين والأنظمة الحكومية على عمل المؤسسات الصحية عامة والمستشفيات خاصة، وعلى وجه التحديد إذا كانت تابعة للدولة أو للقطاع الخاص، وذلك فيما يتعلق بتحديد منهج عملها والخدمات الطبية التي تقدمها.

• تكون قوة اتخاذ القرار في منظمات الأعمال بيد شخص واحد أو مجموعة أشخاص يمثلون قمة الإدارة، بينما تكون في المنظمات الصحية موزعة إلى حد ما بين الإدارة ومجموعة الأطباء.

• وجوب الاتصال المباشر بين المستشفى والمستفيد من الخدمة الصحية، إذ أن الخدمة الصحية لا يمكن تقديمها في الغالب إلا بحضور المريض نفسه للفحص والتشخيص والعلاج وإجراء التحاليل.

• نظرا لكون الخدمة الصحية مرتبطة بالإنسان وهو أعلى شيء، فإنه يكون من الصعوبة في كثير من الأحيان على إدارات المستشفيات أن تعتمد المعايير نفسها والمفاهيم الاقتصادية التي تطبق فيها خدمات أخرى على عملها.

• نظرا لتذبذب الطلب على الخدمة الصحية في ساعات اليوم أو الأسبوع أو الموسم، فإن الأمر يستوجب تقديم الخدمة الصحية لطالبيها، لأنه لا يمكن الاعتذار عن تقديمها لمن يحتاجها.

ثالثا: عناصر جودة الخدمات الصحية: يمكن حصر عناصر جودة الخدمات الصحية في ما يأتي (14):

1- فعالية الرعاية: درجة تحقيق الإجراءات الصحية المستخدمة للنتائج المرجوة منها. أي أن تؤدي الرعاية إلى تحسن متوسط العمر مع توافر القدرة على الأداء الوظيفي والشعور بالرفاهية والسعادة بشكل مستمر.

2- الملاءمة: اختيار الإجراءات الصحية الملائمة لحالة المريض.

3- القبول: تقبل المريض (والمجتمع) لاستخدام إجراء صحي معين.

4- إمكانية الحصول على الخدمة الصحي: مثال ذلك قوائم الانتظار للحصول على مواعيد سواء في العيادات الخارجية أو للتتويم أو لإجراء عمليات جراحية.

5- العدالة: مدى توفر الرعاية الصحية لمن يحتاجونها فعلا وعدم وجود تفاوت في إمكانية الحصول عليها بين فئات المجتمع لأسباب غير صحية.

6- الكفاءة: الاستخدام الأمثل للموارد والتكاليف أخذا بالاعتبار الاحتياجات الأخرى والمرضى الآخرين.

رابعا: أهداف جودة الخدمة الصحية: تواجه المستشفيات تحديات كبيرة ومتعددة، لعل في مقدمتها التكاليف المتزايدة في إنتاج الخدمات الطبية، وتحديات جودة هذه الخدمات، لاسيما وأن هذه المستشفيات تتعامل مع صحة الإنسان وعامل الحياة والموت. وإدارة الجودة الشاملة تحقق الاستخدام الأمثل للموارد وتقنين الإنفاق وجودة متكاملة في العمليات والخدمة المقدمة للمرضى والمراجعين للمستشفيات. ويمكن تلخيص أهم فوائد تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المنظمات الصحية فيما يأتي:

1- ضمان الصحة البدنية والنفسية للمستفيدين.

2- تقديم خدمة صحية ذات جودة مميزة من شأنها تحقيق رضى المستفيد (المريض) وزيادة ولائه للمنظمة الصحية والذي سيصبح فيما بعد وسيلة إعلامية فاعلة لتلك المنظمة الصحية (15).

3- تعد معرفة آراء وانطباعات المستفيدين (المرضى) وقياس مستوى رضاهم عن الخدمات الصحية وسيلة مهمة في مجال البحوث الإدارية والتخطيط للرعاية الصحية ووضع السياسات المتعلقة بها.

4- تطوير وتحسين قنوات الاتصال بين المستفيدين من الخدمة الصحية ومقدميها.

5- تمكين المنظمات الصحية من تأدية مهامها بكفاءة وفاعلية.

6- تحقيق مستويات إنتاجية أفضل، إذ يعد الوصول إلى المستوى المطلوب من الرعاية الصحية المقدمة إلى المستفيدين (المرضى) الهدف الأساس من تطبيق الجودة.

7- كسب رضى المستفيد (المريض) إذ أن هناك قيمة أساسية لإدارة الجودة لا بد من توفرها في أي منظمة صحية تعمل على تحسين الجودة وتسعى لتطبيق نظم الجودة وبالتالي تطوير أداء العمل وبالنهاية كسب رضى المستفيد (16).

8- تحسين معنويات العاملين، إذ أن المنظمة الصحية الخاصة هي التي يمكن لها تعزيز الثقة لدى العاملين لديها وجعلهم يشعرون بأنهم أعضاء يتمتعون بالفاعلية مما يؤدي إلى تحسين معنوياتهم وبالتالي الحصول على أفضل النتائج

شكل رقم 01 يبين القيم الجوهرية للجودة⁽¹⁷⁾

يكرس نفسه لخدمة الزبائن أولاً		
يستيق تنفيذ رغبات زبونه ويلتزم توقعاته	يقابل توقعات زبونه ويوليها عناية فائقة	
يؤدي الخدمة بشكلها الصحيح	يسهم في خفض التكاليف	يدعم الأداء الجيد

من خلال الشكل، نلاحظ أن القيم الجوهرية للجودة تتمثل فيما يأتي:

- **خدمة المريض والزبائن الآخرين أولاً:** ينبغي أن تعزز الخدمات الصحية خصوصية زبائنها عن طريق عملية تخطيط الرعاية، والمقدرة على إدراك هذه الخصوصية هي تجسيدها في القيمة الجوهرية تحت شعار (خدمة المريض أولاً) رغم فروقات تجسيدها في المجالين السريري وغير السريري.
- **تحقيق توقعات الزبون:** مع اختلاف المهارات الفردية للأطباء وباقي عاملي المؤسسة الصحية، ينبغي عليهم ضرورة اكتساب مهارة البحث الجاد عن أنسب الطرق لمقابلة توقعات زبائنهم والعناية الفائقة بها لزيادة رضاهم حول الخدمة المقدمة لهم.
- **تأدية الخدمة بشكل صحيح من أول مرة:** فإذا لم يتم تقديم الخدمة بشكلها الصحيح من أول مرة، فينبغي تقديم الخدمة المصححة بشكل صحيح في المرة الثانية فوراً، بالبحث عن أسباب الفشل في المرة الأولى.
- **خفض تكاليف العمال المتسمة بتدني جودتها:** الاستفادة المستمرة من كل جهد ممكن، لتحديد وتقليل تكاليف فشل المؤسسة الصحية في تقديم مستوى عال من الجودة.
- **دعم الأداء الجيد للموظفين:** إن المؤسسة الصحية الناجحة هي التي تكون قادرة على جعل موظفيها يشعرون من لحظة دفعهم على أداء العمل أنهم مقدرين كأفراد، وكأعضاء فاعلين في فرق العمل المشكلة ولديهم دور مهم.
- **خامساً: أبعاد جودة الخدمة الصحية:** حتى تتمكن المؤسسات الخدمية بصفة عامة والمؤسسات الصحية بصفة خاصة من تقييم جودة خدماتها، فإنه يتعين عليها التعرف على معايير التقييم والتي حددها عدد من الباحثين سنة 1985 نذكر منهم Berry, Parasuraman, Zeithmal, Taylor et Cronin فيما يأتي⁽¹⁸⁾:
- 1- **الاعتمادية:** أي قدرة مقدم الخدمة على أداء الخدمة الصحية التي وعد بها بشكل يمكن من الاعتماد عليها وأيضاً بدرجة عالية من الدقة والصحة.
- 2- **مدى إمكانية وتوفير الحصول على الخدمة الصحية:** أي توفرها في الوقت المناسب، والمكان الذي يرغبه العميل، وهل من السهل الوصول إلى مكان تلقيها، ويمكن توضيح المقصود بسهولة الوصول إلى الخدمات بما يأتي⁽¹⁹⁾:
- * **الوصول الجغرافي:** حيث تؤخذ الأمور التالية بعين الاعتبار: توفر وسائل المواصلات للوصول للخدمة، وبعد المسافة عن المرفق الصحي، والوقت اللازم للوصول إلى الخدمات الصحية والعوائق الطبيعية التي تحول دون وصول المريض إلى تلك الخدمة.

* الوصول الاجتماعي أو الثقافي: يشير إلى قبول الخدمة الصحية المقدمة في إطار قيم المريض الثقافية ومعتقداته وتوجهاته.

* الوصول المادي أو الاقتصادي: يشير إلى قدرة متلقي الخدمة على دفع قيمة الخدمة الصحية.

* الوصول اللغوي: يعني وجود التواصل اللغوي بين مقدم و متلقي الخدمة لضمان معرفة حاجة المريض الفعلية وتقديمها له.

* الوصول المؤسسي أو التنظيمي: يعني مدى تنظيم الخدمات بطريقة تناسب المستفيدين منها، ويتضمن ذلك أموراً عدة مثل ساعات الدوام ونظام المواعيد وفترات الانتظار وطريقة تقديم الخدمة.

3- الأمان: أي درجة الشعور بالأمان والثقة في الخدمة المقدمة وبمن يقدمها.

4- المصداقية: درجة الثقة بمقدم الخدمة، مثلاً هل سيقوم الطبيب بإجراء العملية الجراحية دون أن يلحق أي ضرر بالمريض؟.

5- درجة تفهم مقدم الخدمة لحاجات العميل: أي مدى قدرة مقدم الخدمة على تفهم احتياجات المريض وتزويده بالرعاية والعناية.

6- الاستجابة: مدى قدرة ورغبة واستعداد مقدم الخدمة بشكل دائم في تقديم الخدمة للعملاء عند احتياجهم لها. 7-

7- الكفاءة: أي كفاءة القائمين على أداء الخدمة من حيث المهارات والمعرفة التي تمكنهم من أداء الخدمة، وكثير ما يلجأ الزبائن لمثل هذا المعيار، فمثلاً يفضلون تلقي خدماتهم من أشخاص ذوي شهادات علمية عالية المستوى.

8- الجوانب الملموسة: كثيراً ما يتم تقييم الخدمة بناء على التسهيلات المادية والأجهزة والتكنولوجيا، والمظهر الداخلي للمؤسسة الصحية، ومظهر العاملين مقدمي الخدمة...إلخ.

9- الاتصالات: أي قدرة مقدم الخدمة على شرح خصائص الخدمة، فهل تم إعلام المريض بالأضرار التي يمكن أن تلحق به جراء خضوعه لعملية جراحية ما أو نتيجة عدم التزامه بما هو مطلوب منه.

10- اللباقة: أي تمتع مقدمي الخدمات بروح الصداقة، والاحترام واللفظ في التعامل والاستقبال الطيب مع التحية والابتسام للزبائن (20).

في دراسة لاحقة، تمكن Berry وزملاؤه سنة 1988 من دمج هذه المعايير العشرة في خمسة معايير فقط حيث تمثلت هذه المعايير في: الملموسية، والاعتمادية، والاستجابة، والأمان والتعاطف.

1- الملموسية: وتشير إلى التسهيلات المادية والتي تزيد من إقبال المستفيدين (المرضى والمراجعين للمستشفى) وعودتهم لنفس مقدم الخدمة الصحية وتشمل المتغيرات الآتية:

- جاذبية المباني والتسهيلات المادية كمظهر الديكور والأثاث.
- التصميم والتنظيم الداخلي.
- حداثة المعدات والأجهزة الطبية.
- مظهر الأطباء والعاملين.

2- الاعتمادية: الاعتمادية في مجال الخدمة الصحية يشير إلى قدرة المنظمة الصحية على تقديم وأداء الخدمات الصحية بالجودة الموعودة للمستفيدين منها (المرضى والمراجعين للمنظمة الصحية) في الوقت المحدد وبموثوقية وبمطابقة ودقة عالية وثبات وبدون أخطاء، ويشمل بعد الاعتمادية المتغيرات الآتية:

✓ الالتزام بتقديم الخدمات الصحية في المواعيد المحددة(21).

✓ الدقة في الفحص أو التشخيص أو العلاج.

✓ توافر مختلف التخصصات.

✓ الثقة في الأطباء والفرق المعالجة.

✓ دقة السجلات المعتمدة في إدارة المستشفى.

3- الاستجابة: تعني قدرة مقدم الخدمة وسرعة استجابته بالرد على طلبات المستفيدين واستفساراتهم(22)،

فالاستجابة في مجال الخدمة الصحية تشمل المتغيرات الآتية(23):

✓ السرعة في تقديم الخدمة الصحية المطلوبة.

✓ الاستجابة الفورية لاحتياجات المريض مهما كانت درجة الانشغال.

✓ الاستعداد الدائم للعاملين للتعاون مع المريض.

✓ الرد الفوري على الاستفسارات والشكاوي.

✓ إخبار المريض بالضبط عن ميعاد تقديم الخدمة والانتهاؤ منها.

4- الأمان: يقصد بالضمان باعتباره أحد أبعاد جودة الخدمة الصحية تأكيد إدارة المنظمة الصحية على الجودة الصحية وتدعيم ذلك بالعاملين المؤهلين (أطباء، ممرضين، وغيرهم) فضلاً عن توفير المستلزمات المادية الحديثة

في المجال الصحي مما يؤدي إلى تقديم خدمات صحية بجودة مطابقة. ويشمل بعد الأمان المتغيرات الآتية(24):

✓ الشعور بالأمان الكافي المحيط بمكان الخدمة.

✓ الشعور بالأمان في التعامل.

✓ الأدب وحسن الخلق لدى العاملين.

✓ المحافظة على سرية وخصوصيات المستفيدين من الخدمة.

✓ الاطمئنان على أرواح وممتلكات طالبي الخدمة.

ويمثل هذا البعد 16% كأهمية نسبية في الجودة.

5- التعاطف: يشير إلى العلاقة والتفاعل بين مراجعي المنظمة الصحية وأعضاء الفريق الصحي والفني والإداري

والمحاسبي فيها. ويقصد به وجود الثقة والاحترام واللباقة واللفظ والكياسة والسرية والتفهم والإصغاء والتواصل بين

مقدمي الخدمة الصحية والمستفيدين منها (المرضى)، يشمل بعد التعاطف المتغيرات الآتية(25):

✓ تفهم احتياجات المريض.

✓ وضع مصالح المريض في مقدمة اهتمامات الإدارة والعاملين.

✓ العناية الشخصية بالمريض.

✓ تقدير ظروف المريض والتعاطف معه.

✓ الروح المرحة والصدقة في التعامل مع المريض.

المبحث الثالث: تحليل البيانات والنتائج.

جدول رقم 01: اتجاهات المرضى نحو معيار الملموسية

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاستجابات					العبارات
			م جداً	موافق	محايد	غير م	غ.م. إطلاقاً	
+	1.03	3.91	21	33	07	07	02	ت 1. يلتزم المستشفى بتقديم الخدمات في المواعيد المحددة.
			30	47.1	10	10	2.9	
+	0.97	4.00	24	30	09	06	01	ت 2. يبدي المستشفى اهتماماً خاصاً بمشاكل واستفسارات المرضى.
			34.3	42.9	12.9	8.6	1.4	
+	0.89	4.24	31	30	06	01	02	ت 3. توجد ثقة في الأطباء والأخصائيين في المستشفى
			44.3	42.9	8.6	1.4	2.9	
+	1.13	4.14	34	24	04	04	04	ت 4. تهتم إدارة المستشفى بشكل دقيق بتدوين المعلومات عن المرضى وحالاتهم الصحية في السجلات والحاسوب.
			48.6	34.3	5.7	5.7	5.7	
+	1.29	3.67	23	23	07	12	05	ت 5. يتوفر المستشفى على جميع التخصصات الطبية المطلوبة.
			32.9	32.9	10	17.1	7.1	
+	1.06	3.99	38.02	40.02	9.44	11.4	4	% المجموع الكلي

المحور الأول: معيار الملموسية

يتبين من نتائج التحليل الإحصائي المدونة في الجدول (رقم 01) أن هذا البعد قد حصل على نسبة اتفاق بلغت 83.7%. كما أن جل المتوسطات الحسابية كانت جد مرتفعة وكانت جميع الاتجاهات إيجابية جداً، ولعل أبرز هذه المتوسطات تلك المسجلة في البند الأول المتعلقة بموقع المستشفى الذي يعد موقعا ممتازا يسهل الوصول إليه، حيث قدر بـ: 4.40 وانحراف معياري قدر بـ: 0.80، ثم تليها الفقرة رقم 04 والمتعلقة بتوفر المستشفى على غرف مريحة، ونظيفة، ومضاءة ودافئة بمتوسط حسابي بلغ 4.23 وانحراف معياري قدر بـ: 0.87. أما أدنى متوسط حسابي فقد قدر بـ 4.01، وهو المتعلق بامتلاك المستشفى لتجهيزات ومعدات تقنية حديثة.

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي العام فقد بلغ 4.21 مما يعكس درجة موافقة عالية على جودة الخدمات الصحية المقدمة من قبل المستشفى من ناحية معيار الملموسية وبإجماع أفراد عينة البحث كما يدل عليه الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0.93.

جدول رقم 02: اتجاهات المرضى نحو معيار الاعتمادية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاستجابات					العبارة	المحور الثاني: معيار الاعتمادية
		م جداً	موافق	محايد	غير م	م إطلاقاً		
+	0.80	4.40	38	26	02	04	00	6. يتمتع المستشفى بموقع ملائم يسهل الوصول إليه بسرعة.
			54.3	37.1	2.9	5.7	00	
+	0.97	4.01	23	33	8	04	02	7. يمتلك المستشفى تجهيزات ومعدات تقنية حديثة
			32.9	47.1	11.4	5.7	2.9	
+	1.04	4.09	29	29	02	09	01	8. يتوفر المستشفى على تصميم داخلي منظم ويسهل الاتصال مع مقدمي الخدمات
			41.4	41.1	2.9	12.9	1.4	
+	0.87	4.37	40	20	06	04	00	9. يتوفر المستشفى على غرف مريحة، نظيفة، مضاءة و دافئة
			57.1	28.6	8.6	5.7	00	
+	0.90	4.19	30	29	05	06	00	10. يتوفر المستشفى على مرافق مادية و تسهيلات ملائمة بما يحقق راحة المريض.
			42.9	41.4	7.1	8.6	00	
+	1.02	4.23	38	17	09	05	01	11. يتوفر المستشفى على صالات انتظار نظيفة ومكيفة وكافية.
			54.3	24.3	12.9	7.1	1.4	
+	0.93	4.21	47.1	36.6	7.63	7.61	0.95	المجموع الكلي

يتبين من الجدول رقم 02 أن استجابات عينة الدراسة نحو بعد الاعتمادية كانت إيجابية على فقرات المحور كافة بدلالة متوسط الاستجابات، حيث أنها كانت ما بين 3.40-4.19 حسب المقياس المستخدم. وقد بلغ المتوسط الحسابي أعلى قيمة له 4.24 في البند التاسع والمتعلق بوجود ثقة في الأطباء والأخصائيين في المستشفى كما أن هذا البند سجل أصغر قيمة للانحراف المعياري حيث بلغت 0.89 وهذا دليل على وجود المصدقية في تعامل الأطباء ومختلف الأخصائيين مع المرضى. يليه البند العاشر والبند الثامن بمتوسط حسابي بلغ 4.14 و 4.00 على التوالي.

إن هذه النتائج المتحصل عليها تبين بأن جودة الخدمات الصحية التي تقدمها المؤسسة الاستشفائية المتخصصة عبد الله نوارية بالبوني تؤثر تأثيراً إيجابياً على رضى المريض أو المستفيدين من خدماتها بصفة

عامة، حيث اتضح بأن الاعتمادية في مجال الخدمات الصحية تعني وجود الثقة والمصداقية في تعامل الأطباء ومختلف الأخصائيين مع المرضى لأن الثقة أساس العلاقة الجيدة بين المريض والطبيب كما أنها تعد خطوة الأولى في طريق نجاح الأسلوب العلاجي للمريض.

إضافة إلى اهتمام الإدارة بتسجيل مختلف المعلومات المتعلقة بالمريض في سجلات ورقية وإلكترونية مما يمكن من تسهيل عملية الوصول إلى أي ملف بكل سهولة ويسر. كما أن جميع الفاعلين في المستشفى كل حسب اختصاصه يولي أهمية خاصة في حل المشاكل التي تعترض المريض أثناء إقامته بالمستشفى.

جدول رقم 03: اتجاهات المرضى نحو معيار الإستجابة

الانحراف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الإستجابات					العبارات	المحور الثالث: معيار الإستجابة
			م جداً	موافق	محايد	غير م	ع.م. إطلاقاً		
+	1.09	4.03	02	07	07	25	29	ت	12. يتم إبلاغ المرضى عن أوقات تقديم الخدمة بدقة
			2.9	10	10	35.7	41.4	%	
+	0.96	4.07	02	04	06	33	25	ت	13. هناك استعداد دائم للعاملين فسي المستشفى لمساعدة والاستجابة لطلبات المرضى
			2.9	5.7	8.6	47.1	35.7	%	
+	0.73	4.41	00	03	01	30	36	ت	14. ينظم المستشفى مناوبات مستمرة لضمان تقديم خدماتها الصحية طوال الوقت
			00	4.3	1.4	42.9	51.4	%	
+	0.98	4.04	01	07	05	32	25	ت	15. سرعة الرد على شكاوي واستفسارات المرضى
			1.4	10	7.1	45.7	35.7	%	
+	0.94	4.13	1.8	7.5	6.77	42.85	41.05	%	المجموع الكلي

كشفت نتائج التحليل الإحصائي أن نسبة الاتفاق على هذا البعد والمتمثلة بالمتغيرات (12،13،14،15) قد بلغت 83.9% (41.05% موافقون جداً، 42.85% موافقون)، في حين لم تتجاوز نسبة المرضى غير الموافقين 9.3% (7.5% غير موافقون، 1.8% غير موافقون بشدة) ويدعم هذه النتيجة قيمة الوسط الحسابي البالغة 4.13 والانحراف المعياري البالغ 0.94 وأن المتغير الأكثر مساهمة في إيجابية هذا البعد هو المتغير رقم 14 وهو المتغير الذي يؤكد على أن إدارة المستشفى تعمل على تنظيم مناوبات على مدار اليوم والأسبوع بهدف ضمان تقديم خدماتها الصحية في أوقاتها المحددة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.41 وانحراف معياري بلغ 0.73. كما أن الأوساط الحسابية لجميع بنود هذا المعيار مرتفعة وهو الأمر الذي يؤدي بنا إلى القول بأن العاملين بالمؤسسة

الاستشفائية المتخصصة بالبنوني لديهم قوة وسرعة الاستجابة والتفاعل مع حاجات المرضى لاسيما وأن الأمر يتعلق بصحة الإنسان التي لا تحتل أي تأجيل أو تأخير.

جدول رقم 04: اتجاهات المرضى نحو معيار الأمان

الانحراف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاستجابات					العبارة		
			م. غ. م. إيجابياً	غير م.	محايد	موافق	م. جداً			
+	1.12	4.06	04	05	03	29	29	ت	16. يتسكع العاملون و الأطباء في المستشفى بمهارات عالية	المحور الرابع: معيار الأمان
			5.7	7.1	4.3	41.4	41.4	%		
+	1.04	4.04	02	06	06	29	27	ت	17. يتسكع سنوك العاملون في المستشفى بالأنجب و حسن المعاملة مع المرضى	
			2.9	8.6	8.6	41.4	38.6	%		
+	0.97	4.41	02	03	03	18	44	ت	18. يتسكع المرضى بالأمان عند التعامل مع المستشفى (يتسكع المستشفى بسعة و مكانة جيدة لدى أفراد المجتمع)	
			2.9	4.3	4.3	25.7	62.9	%		
+	0.98	4.24	03	02	03	29	33	ت	19. يتسكع العاملون في المستشفى حالة المرضى باستمرار	
			4.3	2.9	4.3	41.4	47.1	%		
+	1.00	4.09	03	02	08	30	27	ت	20. يحافظ المستشفى على سرية المعلومات الخاصة بالمرضى	
			4.3	2.9	11.4	42.9	38.6	%		
+	1.02	4.16	4.02	5.16	6.58	38.56	45.72	%	المجموع الكلي	

يتبين من الجدول رقم 04 أن استجابات عينة الدراسة نحو بعد الأمان كانت إيجابية على فقرات المحور كافة بدلالة متوسط الاستجابات الذي بلغ 4.16. فنسبة الاتفاق على هذا البعد بلغت 84.28% (45.72% موافقون بشدة، 38.56% موافقون) في حين لم تتجاوز نسبة المرضى غير الموافقين 9.18% (5.16% غير موافقين، 4.02% غير موافقين بشدة) في حين بلغت نسبة المحايدين 6.58%. ولقد بلغت المتوسطات الحسابية قيم عالية، حيث إنها لم تكن على العدد أربعة (04)، ولعل أبرز متوسط حسابي هو المتوسط الحسابي المتعلق بالبند الثامن عشر والذي بلغت قيمته 4.41، فالمرضى المبحوثون يرون بأن المؤسسة الاستشفائية المتخصصة بالبنوني تتمتع بسعة ومكانة جيدة لدى أفراد المجتمع لاسيما وأنه مستشفى ذو تغطية جهوية، إذ يستقبل المرضى الواردين من الولايات المجاورة: الطارف، وتيسة، وعنابة، وسوق أهراس، وقالمة وسكيدة. ومن الأمور المساهمة في إحراز هذه المكانة الجيدة هو حرص عاملي المستشفى على متابعة حالة المرضى والحفاظ على سريتها، حيث وصلت

نسبة الاتفاق على هذين البندين 88.5% و 81.5% على التوالي. وهو الأمر الذي يكون لدى المريض نفسية مرتاحة تشعر بالثقة والأمان أثناء تعاملها مع مختلف العاملين بالمستشفى.

جدول رقم 05: اتجاهات المرضى نحو معيار التعاطف

الاتجاه	الاحتراف المعيري	المتوسط الحسابي	الاستجابات					العيارات	المصدر الخامس: معيار التعاطف
			م جداً	موافق	محايد	غير م	غير م إطلاقاً		
+	0.98	4.20	31	30	04	02	03	ت	21. يتم تقدير ظروف المريض والتعاطف معه
			44.3	42.9	5.7	2.9	4.3	%	
+	0.95	4.23	30	34	01	02	03	ت	22. تتم محادثة المريض بالثقة والتهجة التي يعرفها
			42.9	48.6	1.4	2.9	4.3	%	
+	0.98	4.19	30	32	01	05	02	ت	23. يراعى المستشفى العادات والتقاليد السائدة في المجتمع
			42.9	45.7	1.4	7.1	2.9	%	
+	1.13	4.14	32	29	01	03	05	ت	24. يتصف العاملون في المستشفى بالروح المرحة والصدقة في التعامل مع المرضى
			45.7	41.4	1.4	4.3	7.1	%	
+	1.00	4.17	30	31	03	03	03	ت	25. يصغي العاملون في المستشفى بشكل كامل إلى شكاوي المرضى
			42.9	44.3	4.3	4.3	4.3	%	
+	1.00	4.18	43.7	44.5	2.84	4.3	4.5	%	المجموع الكلي

يتبين من الجدول رقم 05 أن استجابات عينة الدراسة نحو بعد التعاطف كانت إيجابية على فقرات المحور كافة بدلالة متوسط الاستجابات الذي بلغ 4.18. فنسبة الاتفاق على هذا البعد بلغت 88.2% (43.7% موافقون بشدة، 44.5% موافقون) في حين لم تتجاوز نسبة المرضى غير الموافقين 8.6% (4.3% غير موافقين، 4.3% غير موافقين بشدة) في حين بلغت نسبة المحايدين 2.84%. وقد تحصل البند الثاني والعشرون والمتعلقة بمحادثة المريض باللغة التي يعرفها على أعلى نسبة موافقة والتي بلغت 91.5% بمتوسط حسابي قدر بـ 4.23 يليها البند الحادي والعشرين بنسبة موافقة بلغت 87.2% ومتوسط حسابي قدر بـ 4.20 وهذا دليل على أن العاملين بالمؤسسة الاستشفائية المتخصصة بالبوني يتعاطفون مع المريض، ويظهر ذلك جلياً من خلال محادثة المريض باللغة التي يعرفها وتقديرهم لظروف المريض وتعاطفهم معه.

جدول رقم 06: توزيع إجابات أفراد العينة تبعا لدرجة الرضا عن الجودة الكلية للخدمة الصحية

درجة الرضا	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجموع	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا	
عالية	1.04	3.83	70	4	3	12	33	18	التكرارات
			100	5.71	4.28	17.14	47.14	25.71	النسب المئوية

من خلال الجدول رقم 06 والمتعلق بتوزيع إجابات أفراد العينة تبعا لدرجة الرضا عن الجودة الكلية للخدمة الصحية المقدمة نلاحظ ما يأتي:

-72.85% من المرضى المبحوثين كانت درجة رضاهم عن جودة الخدمات الصحية الكلية التي تقدمها المؤسسة الاستشفائية المتخصصة عبد الله نواورية بالبوني عالية.

-9.99% من المرضى المبحوثين كانت درجة رضاهم عن جودة الخدمات الصحية الكلية تقدمها المؤسسة الاستشفائية المتخصصة عبد الله نواورية بالبوني منخفضة،

17.14% من المرضى المبحوثين كانت درجة رضاهم عن جودة الخدمات الصحية الكلية التي تقدمها المؤسسة الاستشفائية المتخصصة عبد الله نواورية بالبوني متوسطة، وعليه فإن درجة رضا المرضى عن الخدمات الصحية الكلية التي تقدمها المؤسسة الاستشفائية المتخصصة بالبوني تعتبر عالية وهذا بدلالة الوسط الحسابي الذي بلغ 3.83 وهو ضمن المجال [3.40-4.19]، هذا إن دل على شيء فإنما يدل على المؤسسة الاستشفائية المتخصصة عبد الله نواورية بالبوني تعمل جاهدة على تقديم خدمات صحية ذات جودة ونوعية لمختلف الوافدين للاستفادة من خدماتها لاسيما وأنها مقبلة على تطبيق نظام جديد في تسييرها وهو النظام التعاقدية.

جدول 07: خلاصة النتائج وترتيب الأبعاد والدرجة الكلية للإستجابات

الرقم	المعيار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة %	قوة الاستجابة
01	التعاطف	4.23	1.00	88.2	عالية
02	الملموسية	4.21	0.93	83.75	عالية
03	الأمان	4.16	1.02	84.28	عالية
04	الاستجابة	4.13	0.94	83.9	عالية
05	الاعتمادية	3.99	1.06	78.04	عالية

المصدر: أعد الجدول بالاعتماد على نتائج الجداول (02،03،04،05،01).

يوضح الجدول رقم 07 أن إجابات أفراد عينة البحث نحو معايير تقييم جودة الخدمات الصحية التي تقدمها المؤسسة الاستشفائية المتخصصة عبد الله نواورية بالبوني تقع ضمن مجال الموافقة العالية، وكان معيار التعاطف أكثرهم توفرا في جودة الخدمة الصحية بوسط حسابي قدر بـ4.23، وانحراف معياري بلغ 1.00، حيث عبر المبحوثون عن موافقتهم على هذا المعيار بنسبة 88.2%. ثم يليه معيار الملموسية بوسط حسابي قدر بـ4.23 وانحراف معياري بلغ 0.93 ونسبة موافقة مقدارها 83.75%. ثم يليه معيار الأمان بوسط حسابي قدر بـ4.16

وانحراف معياري بلغ 1.02 ونسبة موافقة مقدارها 84.28% ثم يليه معيار الاستجابة بوسط حسابي قدر بـ: 4.13 وانحراف معياري بلغ 0.94 ونسبة موافقة مقدارها 83.9% ثم يليه معيار الاعتمادية بوسط حسابي قدر بـ 3.99 وانحراف معياري بلغ 1.06 ونسبة موافقة مقدارها 78.04%. مما يبين أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بدرجة عالية على جودة الخدمات الصحية المقدمة لهم من ناحية كل المعايير.

خاتمة

من خلال ما تقدم يتبين أن المرضى يقيمون الخدمات التي تقدمها لهم المؤسسة الاستشفائية المتخصصة عبد الله نواورية بالبوني- عنابة- تقييماً إيجابياً وهو الأمر الذي أفرزته نتائج البحث الميداني، وهو الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأن إدارة هذه المؤسسة الاستشفائية مطالبة بالعمل على الحفاظ على جودة الخدمات، والعمل على تحسينها من حين إلى آخر وفق ما تقتضيه التطورات الحاصلة في المجال الطبي أو التكنولوجي أو حتى التسيرري بغية إرضاء المريض والوصول إلى تحقيق تطلعاته والمتمثلة في الحفاظ على صحته وترقيتها.

قائمة الهوامش والمراجع:

- 1- Thompson, Dosoya and Gale, the strategic management of service quality, quality progress, 1985, p 24.
- 2- Lancaster, Geoff and Massing ham: Lester essentials of marketing, 2nd ed, MC, Graw-hall, inc, p, 206.
- 3- هاني حامد المنصور: تسويق الخدمات، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2005، ص 18.
- 4- ثامر ياسر البكري: إدارة المستشفيات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 199.
- 5- م. علي سكر عبود وآخرون: تقييم جودة الخدمات الصحية في مستشفى الديوانية التعليمي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث، 2009، ص 57.
- 6- ثامر ياسر البكري: تسويق الخدمات الصحية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 199.
- 7- سعيد خالد سعيد: مدى فاعلية برامج الجودة النوعية بمستشفيات وزارة الصحة السعودية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد الثاني، العدد الأول، ص 13.
- 8- عادل محمد وآخرون: النوعية والجودة في الخدمات الصحية: دراسة تحليلية لأراء المرضى في عينة من المستشفيات العامة، مجلة تنمية الراءفين، المجلد 25، العدد 73، 2003، ص 14.
- 9- سعد خالد: الجودة الشاملة: تطبيقات على القطاع الصحي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 116.
- 10- سعيد محمد المصري: إدارة وتسويق الأنشطة الخدمية، المفاهيم والاستراتيجيات، طبعة 2002/2001 الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 125-127.
- 11- محمد فريد الصحن: قراءات في إدارة التسويق، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1996، ص 356.
- 12-D. PETTIGREW et autres le marketing, QUEBEC, CANADA: MC Graw- Hill, 2003, p 385.
- 13- ثامر ياسر البكري: تسويق الخدمات الصحية، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 54.
- 14- نور الدين حاروش: الإدارة الصحية وفق نظام الجودة الشاملة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص 169-170.
- 15- خرمة عماد محمد: إدارة الخدمات الصحية في الأردن: حالة دراسية عن خدمات قسم الأشعة في مستشفى جرش المركزي، الإداري، العدد/ 83، الاردن، 2000، ص 103.
- 16- سمير كامل الخطيب: إدارة الجودة الشاملة والإيزو، مدخل معاصر، مكتبة مصر ودار المرئضى للنشر والتوزيع، بغداد- العراق، 2008، ص 24-25.

- 17- هيوكوش: إدارة الجودة : تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الرعاية الصحية وضمان الالتزام بها، ترجمة طلال بن عايد الأحمدي، الرياض، معهد الإدارة العامة، 2002، ص 57.
- 18- محمد عباس ديوب، هندي عطية: إدارة تسويق الخدمات الطبية بالتطبيق على مشفى الأسد الجامعي باللائقية ومستشفى الباسل بطرطوس، سوريا، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد السابع والعشرون، العدد الثاني، 2005، ص 124-125.
- 19- عبد العزيز بن حبيب الله نياز: مرجع سبق ذكره، ص 39.
- 20- حنان الأحمدي: تحسين الجودة: المفهوم والتطبيق في المنظمات الصحية: دورية الإدارة العامة، الرياض، مركز البحوث بمعهد الإدارة العامة، المجلد رقم 40، العدد 2، أكتوبر 2000، ص 117.
- 21- أحمد عبد الرحمن: جودة الخدمات البريدية في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، المجلد (41)، العدد (2)، 2001، ص 281.
- 22- Lovelock C., Service Marketing ,3rd ed. ,prentice-Hall, International Edition , New York , 1996; p 456.
- 23- حامد سعيد شعبان: أثر التسويق الداخلي كمدخل لإدارة الموارد البشرية على مستوى جودة الخدمات الصحية بالمستشفيات التابعة للهيئة العامة للتأمين الصحي بالقاهرة الكبرى، 2002، ص 20.
- 24- رشود عبدالله بن صالح: قياس جودة الخدمة بالمصارف التجارية السعودية: دراسة مسحية لآراء عملاء مصرف الراجحي بمدينة الرياض، ماجستير في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2008، ص 54.
- 25- ادريس ثابت عبد الرحمن: كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية: مفاهيم أساسية وطرق القياس والتقييم، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 296.

واقع الثقافة التنظيمية وعلاقتها بمتغيري الثقة ومفهوم الذات: دراسة ميدانية بجامعة شقراء

د. صالح بن عبد العزيز الزهراني و د. عدنان بن أحمد الورثان

قسم علم النفس قسم أصول التربية

كلية التربية، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية

ملخص

سعت الدراسة إلى استقصاء واقع الثقافة التنظيمية وعلاقتها بمتغيري الثقة ومفهوم الذات بجامعة شقراء، عبر تحديد التوزيع النسبي للأنماط الثقافية الأربعة، وتأثير كل نمط على العلاقة بين الثقة ومفهوم الذات. وتكونت عينة الدراسة من تسعين (90) فرداً من أكاديمي الجامعة وموظفيها. وتوصلت إلى أن ترتيب هيمنة الأنماط الثقافية يتمثل في الهرمية والعصبية والإبداعية والسوق. وكان تأثير ثقافة السوق على متغيري الثقة ومفهوم الذات وعلى العلاقة بينهما سلبياً. ورصدت تأثيراً إيجابياً للثقافة الإبداعية على العلاقة بين الثقة ومفهوم الذات من جهة وتأثيراً سلبياً للثقافة الهرمية في جهة ثانية. وعموماً فقد شاب ملامح الثقافة التنظيمية للجامعة بعض الغموض. أوصلت الدراسة بالوقاية من تسرب قيم الثقافة الجمعية من المحيط إلى السياق التنظيمي للجامعة، وبإضعاف قيم ثقافة السوق.

الكلمات المفاتيح: ثقافة تنظيمية، إطار القيم المتنافسة، ثقة، مفهوم الذات، هرمية.

*La relation entre la culture organisationnelle, la confiance et le concept de soi
Etude de terrain à l'Université de Shaqra*

Résumé

La présente étude porte sur l'examen de la culture organisationnelle à l'université de Shaqra et sa relation avec la confiance et le concept de soi. Les données ont été recueillies auprès d'un échantillon de (90) enseignants et employés. Les résultats démontrent que l'ordre des types de cultures est : l'hierarchie, le clan, l'adocratie, et le marché. L'effet de la culture du marché sur la confiance, le concept de soi, et la corrélation entre ces deux variables est significativement négatif. L'étude a aussi démontré un effet négatif significatif à la culture d'hierarchie sur la relation entre la confiance et le concept de soi. L'étude recommande la nécessité d'accroître les efforts de prévention de l'infiltration des valeurs culturelles collectives, de l'environnement social au contexte organisationnel de l'université.

Mots-clés: Culture organisationnelle, cadre des valeurs concurrentes, confiance, concept de soi, hierarchie.

*The Relationship Between Organisational Culture, Trust and Self-Concept in Shaqra
University*

Abstract

This study examined organizational culture in Shaqra university. and its relationship to trust and self-concept. The data is collected from (90) University academics and employees. The results demonstrate that the order of types of cultures was: the hierarchy, the clan, the adocracy and the market. The impact of market culture on both trust and the self concept was significantly negative. The study recommended the prevention of the infiltration of the social environment cultures to the university context.

Key words: Organizational Culture, competing values Framework, trust, self-concept, hierarchy.

1- مقدمة:

تتميز الثقافة التنظيمية بأهميتها في تشكيل هوية المنظمة وتوجيه أداؤها وتحديد فاعليتها⁽¹⁾. كما تؤثر الثقافة التنظيمية وتتأثر بالواقع النفسي لمنسوبي المنظمة، والذي يشمل جوانب من مفهوم الذات مثل تقويم الذات، وتعزيز الذات⁽²⁾ وتقدير الذات وفاعلية الذات⁽³⁾، والثقة التنظيمية⁽⁴⁾. ويؤكد المختصون أن مؤسسات التعليم العالي تمثل عنصراً مهماً في تطوير العلوم والتقنية في المجتمع، كما تساهم في تحفيز الابتكار ونشر المعرفة بما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية^(5,6). وبالمقابل يتطلب وفاء تلك المؤسسات بما يتوقع منها تجاه المجتمع قدرتها على مجاراة التطورات المستمرة في المعرفة، وتطويرها لأساليب التدريس الأكاديمي الحديث ضمن فلسفة تعليمية متطورة. وبالإضافة إلى ذلك يؤكد الباحثون على ضرورة مساندة الجامعة للتغيرات الاجتماعية⁽⁷⁾، وتلك المسؤوليات تنوء بها الجامعات العريقة فكيف بحال الجامعات حديثة النشأة كجامعة شقراء.

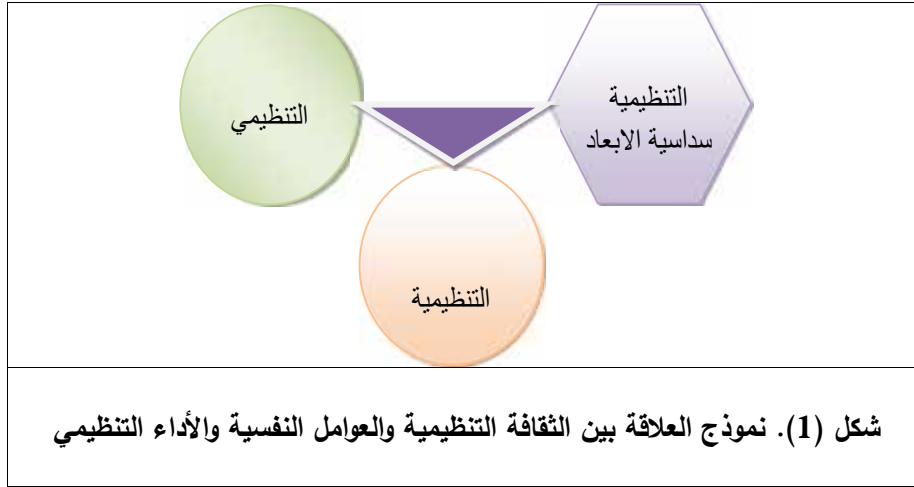
ومما تجدر الإشارة إليه أن التأثير المفترض للثقافة التنظيمية على أداء المنظمة لا يتم بشكل مباشر بل يتم عبر الواقع النفسي للثقافة التنظيمية لدى منسوبي المنظمة. فالعلاقة المفترضة بين الثقافة التنظيمية وأداء المنظمة والدور الوسيط للعوامل النفسية ذات ارتباط وثيق بعضها ببعض. وبهذا الصدد يمكن التعبير عن تلك العلاقة بأنها مرتبطة بالعوامل النفسية لدى منسوبي المنظمة. ومما يعزز شعور الباحثين بهذا التصور اقتران تناول متغيرات الثقافة التنظيمية في دراسات كثيرة بمتغيرات نفسية مختلفة. وتمثل تلك الجهود محاولات مستمرة للوصول إلى فهم آلية تأثير الثقافة التنظيمية في الأداء المهني لمنسوبي المنظمة، وبالتالي تفسير الأداء على مستوى المنظمة⁽⁸⁾. وبتعبير آخر فإن تأثير الثقافة التنظيمية على أداء المنظمة يأتي عبر تأثيرها على معتقدات منسوبيها وتوقعاتهم ومشاعرهم وتصرفاتهم. وعلى هذا الافتراض بني الإطار النظري للدراسة الحالية ونموذجها التفسيري.

2- مشكلة الدراسة:

تمثل جامعة شقراء مثلاً لمؤسسات التعليم العالي حديثة النشأة، كما تتميز بنطاقها الجغرافي الواسع المزدهر بالثقافات الاجتماعية الفرعية المختلفة⁽⁹⁾، وبحسب نتائج دراسة أكمكي وآخرون (Ekmekci) يكون لمثل هذه العوامل البيئية المحيطة تأثير واضح في تشكيل الثقافة التنظيمية للجامعة وفي الواقع النفسي لمنسوبيها⁽¹⁰⁾. ويتوقع وفق النموذج المختصر لمراحل حياة المنظمة لدى كون (Quinn) وزميله أن يختلف النمط السائد للثقافة التنظيمية في الجامعة حديثة النشأة عن نمط الثقافة السائد في مؤسسات التعليم الأقدم⁽¹¹⁾. وفي هذا السياق تبرز أهمية تناول الثقافة التنظيمية لجامعة شقراء في هذه المرحلة المبكرة من نشأتها بما قد يساعد في إنجاح مرحلتها الحالية وفي سلامة تطورها نحو المراحل اللاحقة.

وفي المراحل المبكرة من دورة حياة المنظمة تشكل العوامل الداخلية وعوامل الأفق المحيط مصادر لضغوط متناقضة على السياق التنظيمي⁽¹²⁾. وتقع المنظمة في تلك الحالة تحت نوعين من التغيير: النوع الأول تغيير مخطط له وموجه لتجاوز الصعوبات والتحديات التي تواجه المنظمة، وتمكينها من أداء رسالتها وتحقيق رؤيتها التنظيمية. والتغيير الثاني غير مخطط له قد يطال بنية المنظمة المادية والبشرية وعملياتها الداخلية والخارجية. وينشأ عن التزامن النشاط لكلا نوعي التغيير حالة صيرورة تنظيمية (أي حالة التغيير المستمر) في المنظمة. وتمثل الثقافة التنظيمية هنا أبرز مداخل دراسة وضبط ظروف التغيير التنظيمي^(13,14).

إن "حالة الصيرورة التنظيمية" هي وصف مناسب للوضع التي تمر به جامعة شقراء في اللحظة الحالية التي تمر بها من دورة حياتها التنظيمية، وهذا مما يعزز أهمية استقصاء واقع الثقافة التنظيمية الحالية فيها.



وفيما يتعلق بالجانب النفسي المشار إليه في الشكل (1) اتجه اهتمام الدراسة الحالية نحو متغيري الثقة ومفهوم الذات وذلك لقيمتها النظرية والتطبيقية في مجال الدراسات النفسية ولتأثيرهما في توجيه قرارات الأفراد وتصرفاتهم. فالثقة تكسب الفرد قدرة على التصرف في المواقف المعقدة⁽¹⁵⁾، ولهذا يصعب في السياق التنظيمي توقع أداء جيد من موظف ليس لديه ثقة بالمنظمة، ولديه مفهوم ذات غير مستقر. بالإضافة إلى ذلك فقد لمست الدراسة الحالية ندرة في الدراسات التي تناولت متغيري الثقة ومفهوم الذات في السياق التنظيمي. ونفترض الدراسة أن استقصاء الثقة ومفهوم الذات في سياق جامعة شقراء في علاقتهما بالثقافة التنظيمية سيوفر نموذجاً عملياً مناسباً لإدارة التغيير المصاحب لتطور الجامعة نحو المراحل التالية من دورة حياتها. وعليه فقد سعت الدراسة للإجابة على تساؤلات البحثية الآتية:

- 1- ما واقع الثقافة التنظيمية بجامعة شقراء؟
 - 2- ما علاقة الثقافة التنظيمية بالثقة لدى منسوبي الجامعة؟
 - 3- ما علاقة الثقافة التنظيمية بمفهوم الذات لدى منسوبي الجامعة؟
 - 4- ما العلاقة بين الثقة وبين مفهوم الذات؟
 - 5- ما تأثير الثقافة التنظيمية على العلاقة بين الثقة وبين مفهوم الذات لدى منسوبي الجامعة؟
- 3- هدف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى استقصاء واقع الثقافة التنظيمية بجامعة شقراء، وعلاقتها بالثقة ومفهوم الذات لدى منسوبيها من الأكاديميين والأكاديميات والإداريين والإداريات.

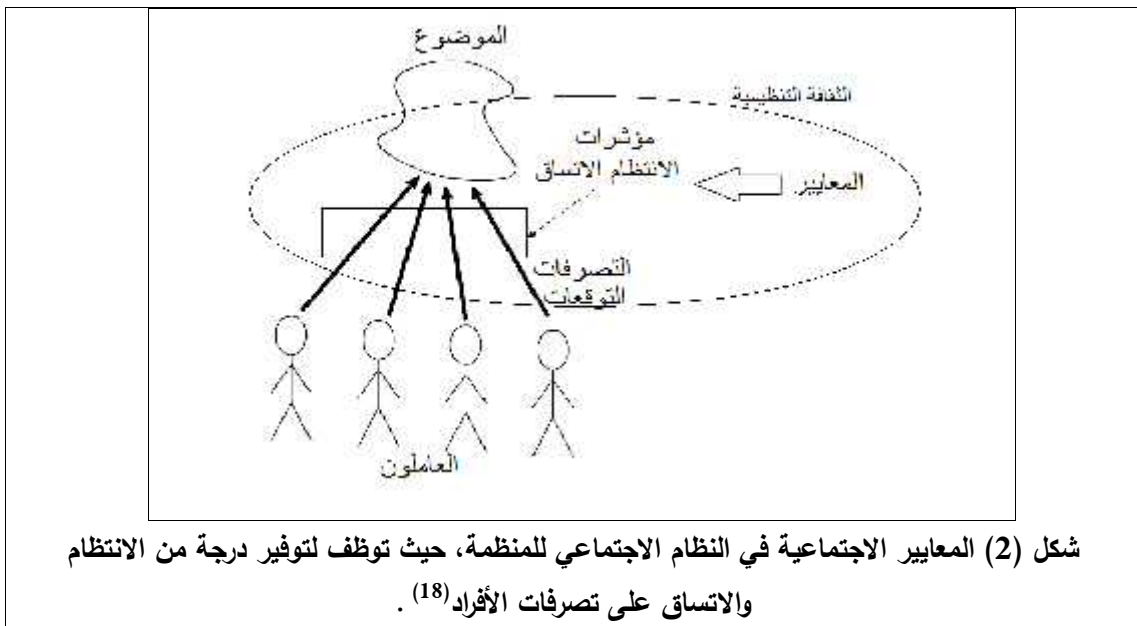
أهمية الدراسة:

في الجانب النظري تتمثل قيمة الدراسة الحالية في أنها جمعت بين متغير الثقافة التنظيمية والثقة ومفهوم الذات، مما يوفر رؤية غير مألوفة في دراسات الثقافة التنظيمية. أما في الجانب التطبيقي فتكمن أهمية الدراسة

في أنها وفرت لقطة قيمة في مرحلة مبكرة من دورة حياة جامعة شقراء، والتي يتوقع أن تسهم في فهم أعمق لواقع الجامعة وفي عملية بناء الخطط المستقبلية.

4- الإطار النظري للدراسة:

ينظر في أدبيات الثقافة التنظيمية إلى الثقافة التنظيمية على أنها نظام مشترك من القيم والمعتقدات والمعايير والتفاعل الاجتماعي بين منسوبيها⁽¹⁶⁾. ونلاحظ أن هذا التعريف يبرز جانبين للثقافة التنظيمية: الأول منظومة القيم والمعتقدات، والثاني منظومة المعايير والتصرفات. ويشير ديلوب (Delobbe) إلى وجود مدخلين للتعريفات الإجرائية للثقافة التنظيمية، يتبنى الأول جوانب القيم والمعتقدات المشتركة، ويتبنى الثاني جوانب المعايير وأنماط التصرفات⁽¹⁷⁾. وبالرغم من الاختلاف الظاهر بين المدخلين إلا أنهما مترابطان كما هو مبين في الشكل (2).



يتضح من الشكل أن تأثير معايير المنظمة يتجه نحو تصرفات العاملين وتوقعاتهم بما ينتج عنه تطور المعايير وتصلبها، وبالتالي ارتفاع مستويات الانتظام والاتساق في أداء الأفراد والعمليات التنظيمية في إطار المنظمة. ويظهر أن الارتباط البنوي والعلاقة الوظيفية بين بعدي القيم والاتجاهات من جهة، وبين منظومة المعايير وأنماط التصرفات من جهة أخرى، قد سمح باتساع مداخل دراسة الثقافة التنظيمية وتطبيقاتها. وفي إطار الدراسة الحالية تم التركيز على مفهوم الثقافة التنظيمية عبر منظومة القيم والمعتقدات المشتركة، والذي ولد ثلاثة أبعاد فرعية للثقافة التنظيمية هي: داخلي-خارجي، والضبط-المرونة، والوسائل-النهايات. ودمج البعد الثالث في البعدين الآخرين ولد إطار القيم المتنافسة⁽¹⁹⁾. فمن منظور هذا الإطار تتألف الثقافة التنظيمية من أربعة أنماط، وهي: ثقافة العصبية والثقافة الإبداعية وثقافة السوق والثقافة الهرمية. وتشير ثقافة العصبية إلى واقع تنظيمي تبرز فيه العلاقات الإنسانية كموجه رئيسي لعمليات المنظمة. ويشير وصف الثقافة التنظيمية بالإبداعية إلى واقع تنظيمي تبرز فيه تخطي الرسميات واللامركزية والمرونة، بينما تبرز في ثقافة السوق روح التنافس والاهتمام بالعائد. وأما في الثقافة الهرمية فالأولوية للمركزية الإدارية وضمان الالتزام بالأنظمة وتحقيق التوازن⁽²⁰⁾.

وتتصل الثقافة التنظيمية بالبعد النفسي عبر متغيرات كثيرة إلا أن الدراسة الحالية ركزت الاهتمام على متغيري الثقة ومفهوم الذات، وفي السياق الحالي سنحاول عرض جملة من الأفكار التي وردت بالتراث النظري للمفهومين مع الإشارة إلى أن هذا العرض قد لا يلامس جميع جوانب الموضوعين بسبب طبيعتهما المعقدة والمتعددة الأوجه.

1-4 مفهوم الثقة:

تشير الثقة إلى الاستعداد لدى طرف مشارك لأن يكون متقبلاً لأفعال المشارك الآخر اعتماداً على التوقعات بأن الآخر سوف يؤدي الأعمال المتعلقة بالوفاق مع عدم الأخذ في الحسبان قدرته على الرقابة (21). وهذا التعريف يتوافق مع سياق تناول الدراسة الحالية للثقة.

وقد اكتسب مفهوم الثقة أهميته عبر تأثيره المشاهد على قرارات الفرد في مواقف الحياة اليومية. فعلى سبيل المثال يسر الفرد إذا وصف بأنه يستحق الثقة، كما يبرر إحجامه عن التعامل مع بعض الأشخاص والمواقف بعدم شعوره بالثقة فيهم. ومن الناحية العلمية، تناول الباحثون الثقة عبر مقاربتين، المقاربة الأولى تنظر إلى الثقة على أنها مسألة طبع حيث تعكس اتجاهات الفرد ومعتقداته بشأن ما يفترض أن يعطى للآخرين من ثقة وتعاون وذلك عبر مواقف اللعب التجريبية، أو في مواقف الحياة اليومية، وهي هنا تأخذ مسمى ثقة-السمة (22). أما المقاربة الثانية حسب روسو (Rousseau) فتقوم على ربطه بالعلاقات البين-شخصية، حيث تمثل الثقة حالة نفسية أو توجه من قبل الممثل أو المانح للثقة تجاه "رفيق" محدد بينهما صور ما من صور الاعتماد المتبادل. وهذه المقاربة تربط الثقة بتقبل الانكشاف للضرر بحسب قوة التوقعات الإيجابية في نوايا الطرف الآخر وتصرفاته بصرف النظر عن قدرة الفرد على رصد الطرف الآخر والتحكم فيه (23). وأشار اركتولوا (Erkutlu) وزميله إلى تأثير الثقة وتأثيرها في الثقافة التنظيمية بشكل عام، وفي أبعادها المختلفة مثل درجة استقرار بيئة العمل، والعلاقات الشخصية مع الزملاء، وأداء فرق العمل، ومصادقية العقود (24).

مما سبق يتضح وجود اتفاق بين الباحثين على أهمية بناء الثقة في السياق التنظيمي بصفته موجهة لأفكار العاملين ومشاعرهم وسلوكهم تجاه منظمتهم وتجاه مفهوم الذات لديهم.

2-4 مفهوم الذات في السياق التنظيمي:

أما مفهوم الذات فهو مفهوم افتراضي تفسيري بارز إن لم يكن الأبرز ضمن منظومة المتغيرات النفسية عموماً وعلم النفس التنظيمي على وجه الخصوص؛ حيث تؤكد النظرية النفسية على محورية مفهوم الذات ضمن البنى الذهنية لدى الفرد مثل الاتجاهات والأفكار، والمخطوطات والصور الذهنية (25)، أو بصفته عملية (26). ومع كثرة التعريفات والمصطلحات التي ترتبط بمفهوم الذات إلا أن أقرب التعريفات لسياق الدراسة الحالية هو النظر إلى مفهوم الذات على أنه تصورات الفرد التي لها صلة بذاته (27).

ويكتسب مفهوم الذات في السياق التنظيمي أهميته من تأثيره على أفكار ومشاعر وتصرفات منسوبي المنظمة، وقد أشار جدج (Judge) وبونو (Bono) في دراستهما إلى تأثير جوانب مفهوم الذات في أداء منسوبي المنظمة (28). وفيما يتعلق بتأثير الثقافة التنظيمية على مفهوم الذات توصل أوديا وزملاؤه (Audia) إلى تأثير السياق التنظيمي في المقارنة الاجتماعية المرتبطة بتقييم الذات (29). وفي دراسة أخرى توصل جونسون وزملاؤه (Johnson) إلى شواهد على تأثير مفهوم الذات في توجيه سلوك المواطنة التنظيمي (30). مما سبق يتبين أهمية مفهوم الذات في السياق التنظيمي. وفي خدمة أهداف الدراسة الحالية.

3-4 العلاقة بين الثقة وبين مفهوم الذات:

أشارت بحوث ودراسات كثيرة إلى مركزية العلاقة بين الثقة ومفهوم الذات، ففي وقت مبكر أكد إيرك إريكسون (Erikson) حسب كوت (Cote) وليفين (Levine) على الدور الحيوي للعلاقة بين الثقة ومفهوم الذات الاجتماعية (الهوية) في نمو الشخصية⁽³¹⁾. وحديثاً توصل نوميلا وآخرون (Nummela) إلى أن للثقة تأثيراً دالاً على بعض الجوانب الصحية ذات صلة بمفهوم الذات⁽³²⁾. توفر تلك الدراسات وغيرها شواهد إمبريقية على قوة العلاقة بين الثقة وبين مفهوم الذات وأبعاده المختلفة، وبالتالي أهمية استقصاء تلك العلاقة في السياق التنظيمي في مرحلة مبكرة من مراحل تطور جامعة شقراء.

5- إجراءات الدراسة:

1-5 المنهج والعينة والأساليب الإحصائية:

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي، وبالتحديد على الطريقة المسحية في جمع البيانات الميدانية اللازمة. وقد تم اختيار العينة البحثية بصورة عشوائية من منسوبي جامعة شقراء من أعضاء هيئة التدريس والموظفين من الذكور والإناث حيث تم توزيع 300 نسخة من استبانة الدراسة على عينة من الذكور والإناث. وقد وزعت الاستبانة بطريقتين: الطريقة الشخصية، والبريد الإلكتروني، كما تمت متابعة المتطوعين (المبحوثين) لملء الاستبانة بنفس الأسلوبين الاتصال الشخصي والبريد الإلكتروني، وفي نهاية مرحلة جمع البيانات بلغ عدد الاستبيانات المستردة بعد التعبئة الكاملة (90) استبانة، ونسبة عائد (33%) .

استخدمت في المعالجة الرقمية لبيانات الدراسة أساليب إحصائية مختلفة بما يتناسب مع طبيعة البيانات التي شملتها الدراسة وطبيعة متغيراتها، وبالأخص بيانات الثقافة التنظيمية والتي تعد بيانات رتيبة. ولكشف الدلالة الإحصائية للفروق بين معاملات الارتباط تم توظيف خوارزمية فشر (Fisher) لاختبار دلالة الفروق بين معاملي ارتباط مستقلين التي عرضها كوهين وزملاؤه (Cohen)⁽³³⁾. وقد استخدم في الدراسة الحالية برنامج الإكسل لحساب الخوارزمية آخذين مستوى الدلالة عند (0.05). ومن جهة أخرى استعان الباحثان عند عرض ومناقشة واقع الثقافة التنظيمية بأوزان مرجعية لأنماط الثقافة التنظيمية قدرت من استقراء خصائص الثقافة التنظيمية لمؤسسات تعليم عالي في دراسات سابقة مثل دراسة وست مينيز (West-Moynes)⁽³⁴⁾، وتلك الأوزان تشبه فكرة الثقافة المثالية عند هيرتغ (Heritage) وزميليه⁽³⁵⁾.

2-5 أدوات الدراسة:

تم تصميم أداة البحث في صورة استبانة من ثلاثة أجزاء، الجزء الأول تضمن البيانات الديموغرافية كالجنس والتعليم وسنوات الخبرة العملية، ونوع العمل. والجزء الثاني تضمن مقياس إطار القيم المتنافسة بأبعاده الستة المبينة في جدول (1). وقد تم إلغاء البعد السادس من المقياس بناء على اقتراحات المحكمين.

جدول (1) أبعاد مقياس إطار القيم المتنافسة

ملحوظات التحكيم	عدد الفقرات	أبعاد مقياس الثقافة التنظيمية
الإحتفاظ بها	4	البعد الأول: الصفات العامة السائدة في الجامعة
	4	البعد الثاني: اهتمامات القيادة في الجامعة
	4	البعد الثالث: أولويات إدارة العاملين في الجامعة

	4	البعد الرابع: عوامل تماسك الجامعة
	4	البعد الخامس: الاهتمامات العامة في الجامعة
الحذف	4	البعد السادس: مؤشرات النجاح المختلفة في الجامعة
20	24	المجموع

تضمن الجزء الثالث من الاستبانة مقياسي الثقة ومفهوم الذات، ففي مقياس الثقة أدرجت تسع فقرات، صيغت وعدلت على أساس من تعريف الثقة لوازتش وآخرون (Walczuch)⁽³⁶⁾، ووفق الرؤية التكاملية لمابير (Mayer) وزميليه⁽³⁷⁾. أما مقياس مفهوم الذات فقد اشتمل على (17 فقرة) تمثل خمسة أبعاد من مقياس تنسي لمفهوم الذات كما يبينها الجدول (2).

جدول (2) مكونات المقياس الفرعي لمفهوم الذات

عدد الفقرات	الفقرات المحذوفة	الفقرات في الاختبار الأصلي	المكون
2	21	90، 40، 21	الذات الأخلاقية
5	50	93، 92، 60، 50، 8، 24	الذات الشخصية
6		98، 82، 66، 47، 32، 15	الذات الاجتماعية
4	54، 45، 2	61، 54، 53، 46، 45، 36، 2	الذات الجسمية
17	5	22	المجموع

بعد بناء الصورة الأولى للاستبانة عُرِضت على مجموعة من المتخصصين في مجال القياس النفسي وبحوث التنظيم للتحقق من توفر مؤشري صدق البناء وصدق المحتوى، وقادت تقييمات المحكمين إلى حذف 6 فقرات. بعد ذلك أعطيت نسخ من الاستبانة المعدلة لعينة من (05) أشخاص مختلفي الجنس والخلفية العلمية والوظيفية من منسوبي الجامعة للتأكد من وضوح الصياغة اللغوية ومقروئيتها. وبعد الأخذ بالملاحظات المسجلة تم، وفق الإمكان، تصميم الاستبانة في صورتها النهائية.

تم تقدير ثبات مقياس إطار القيم المتنافسة باستخدام طريقة المنظمات المحكية، وهي تطبيق لطريقة المجموعات المحكية المستخدمة في دراسات معامل ثبات التصنيف لهامبلتون (Hambelton)⁽³⁸⁾ ولم يتم استخدام مؤشر الفا لكرونباخ (Cronbach Alpha) لتقدير الثبات⁽³⁹⁾، وذلك للأسباب الآتية: السبب الأول؛ أن أداة قياس القيم المتنافسة لا يحقق فرضية أحادية البعد ليس فقط على مستوى المقياس ككل ولكن على مستوى الأبعاد الثقافية الأربعة؛ حيث تشمل الأداة أبعاداً نفسية مختلفة كما هو موضح في الجدول رقم (1). والسبب الثاني استخدام سلم تقدير مقارن (ipsative rating scale)⁽⁴⁰⁾. وفي هذا السلم تؤثر الإجابة على فقرة ما على درجات بقية الفقرات. والثالث أن درجة الفقرة ليست ثنائية. وأخيراً عدم ضمان اعتدالي توزيع التقديرات. وبشكل عام يصعب الوثوق في تلبية المقياس لشروط تطبيق مؤشر ألفا كرونباخ ولهذا فقد حسب ثبات مقياس إطار القيم المتنافسة بطريقة المنظمات المحكية حيث تم مقارنة الجامعة بإحدى المؤسسات الأمنية على افتراض أن بين المنظمين فروق جوهرية في الثقافة التنظيمية وبالأخص (في الهرمية والإبداعية والعصبية). وعليه تم توزيع

الاستبانة على مجموعتين (سبعة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وخمسة أفراد من منسوبي إحدى الجهات الأمنية). ورصدت نتائج التطبيق في الجدول (3) التالي.

جدول (3): متوسطات الأوزان النسبية لأنماط الثقافة التنظيمية لدى أعضاء هيئة التدريس وموظفي الأمن.

نوع الثقافة	أعضاء هيئة التدريس (%)	موظفي الأمن (%)	فروق الوزن النسبي (%)
ثقافة العصبية	0.27	0.24	0.03
ثقافة الإبداعية	0.27	0.23	0.04
ثقافة السوق	0.18	0.20	0.02 -
الثقافة الهرمية	0.28	0.33	0.05 -
المجموع	1.00	1.00	

بالنظر إلى بيانات الجدول (3) يتبين وجود فروق في الأوزان النسبية لأنماط الثقافة التنظيمية بين لا بمقدار (0.05)، كما كانت فروق الأوزان النسبية لثقافة العصبية والثقافة الإبداعية وفق المتوقع لصالح أعضاء هيئة التدريس (0.03 & 0.04) على التوالي. وأما الفروق في ثقافة السوق فهي أقل معنوية في سياق الدراسة الحالية كما أن حجم الفروق بين العينتين هو الأدنى مقارنة ببقيّة الأنماط الثقافية. ومما تجدر الإشارة إليه أن الفروق بين العينتين أتت ضمن مدى لم يتجاوز (0.13) وبهذا فأقل فرق لا تقل نسبته من هذا المدى عن (23%) بينما بلغت نسبة الفرق الأعلى (38%). وعليه فإن المقياس يتمتع بقدرة مناسبة على التمييز بين ثقافتين تنظيميتين.

وقد تم حساب معامل ثبات ألفا-كرونباخ لمقياس الثقة من بيانات عينة عشوائية من (10) أفراد من منسوبي الجامعة وكانت القيمة مساوية لـ (0.66)، وهو مستوى ثبات في المدى المقبول لهذا النوع من المقاييس. وبعد التطبيق الفعلي تم إعادة حساب ثبات المقياس ووجدت قيمته مساوية لـ (0.62) مما يشير إلى تمتع المقياس بدرجة مقبولة من الثبات.

أما فيما يخص مقياس تنسي لمفهوم الذات فقد تم حساب معامل ثبات ألفا-كرونباخ من تطبيق المقياس على عينة استطلاعية شملت (34) فرداً من الموظفين في الجامعة وخارج الجامعة، وقد بلغ معامل الثبات (0.73)، وهو مؤشر ثبات مرتفع. وقد تم إعادة حساب الثبات استناداً إلى بيانات التطبيق الفعلي فكان معامل الثبات للمقياس مساوياً لـ (0.68) وكلا قيمتي معامل الثبات يشيران إلى اتسام المقياس بثبات مرتفع.

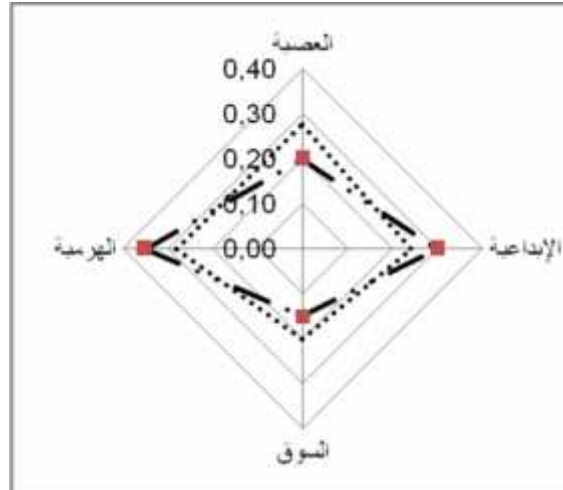
6- نتائج الدراسة ومناقشتها:

أكدت الدراسات المختلفة أهمية الثقافة التنظيمية في مؤسسات التعليم العالي (41، 42، 43)؛ حيث اتفقت تلك الدراسات على دور الثقافة التنظيمية في توجيه العمليات الإدارية والقيادية والتفاعل الاجتماعي في السياق التنظيمي عموماً والأكاديمي بشكل خاص. وهنا تبرز أهمية الدراسة الحالية بحيث تشكل الأساس في تشخيص واقع البناء الأكاديمي والعلمي والإداري لجامعة شقراء بما يمكنها من القيام بدورها في تلبية احتياجات خطط التنمية الشاملة في المجتمع، سيما والجامعة في بداية نشأتها. ولهذا سعت هذه الدراسة إلى استقصاء واقع الثقافة

التنظيمية بالجامعة عبر اعتماد إطار القيم المتنافسة للثقافة التنظيمية بأنماطه الثقافية الأربعة العصبية والإبداعية والسوق والهرمية. وفيما يلي مناقشة لأهم النتائج المتوصل إليها وبيان لما تشير إليه هذه النتائج من دلالات.

1-6 واقع الثقافة التنظيمية بجامعة شقراء:

شكل (3): متوسط الأوزان النسبية لأنماط الثقافة التنظيمية الأربعة مقارنة بالأوزان المرجعية النسبية



الهرمية	السوق	الإبداعية	العصبية	نمط الثقافة
0.28	0.20	0.24	0.28	الوزن النسبي المقاس
0.35	0.15	0.30	0.20	الوزن النسبي (المرجعي)

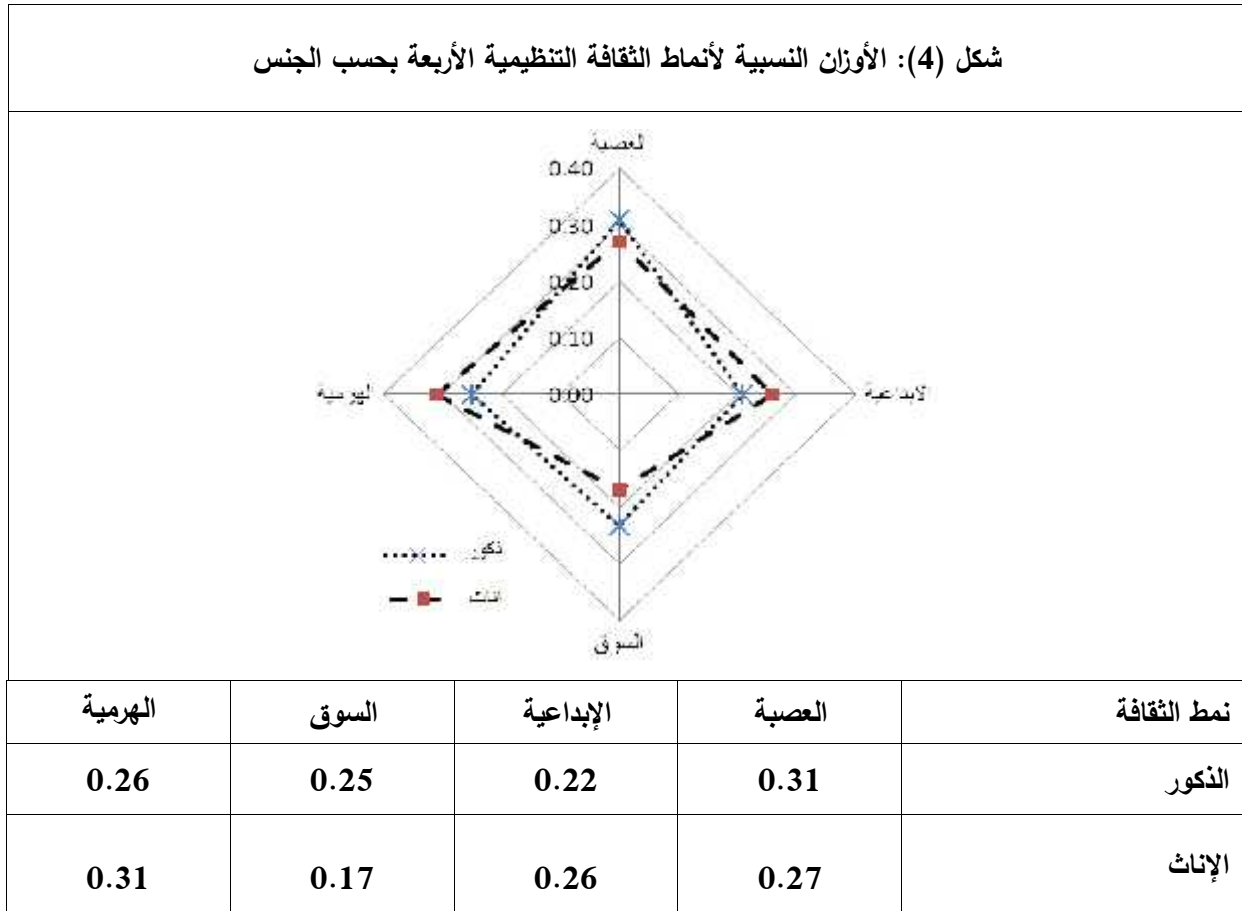
يبين الشكل (3) أن متوسطي الأوزان النسبية لثقافتَي العصبية والهرمية كانا متساويين بقيمة مقدارها (0.28) وهي أعلى مقارنة بمتوسطي الوزنين النسبيين لثقافتَي الإبداعية والسوق الذين بلغا (0.24) و (0.20) على التوالي. ويمكن القول إن هذه النتائج تشير إلى درجة ما من الغموض في هوية الثقافة التنظيمية بالجامعة حيث تتازعها ثقافتا العصبية والهرمية. وهذا التوزيع نسبي ينحرف عن الأنماط المرصودة في مؤسسات التعليم العالي العالمية، كما يظهر في توزيع الأوزان النسبية المرجعية في الشكل (3) الذي يتمثل فيها ترتيب الأوزان النسبية لأنماط الثقافات التنظيمية كما يلي: الهرمية ثم الإبداعية ثم العصبية ثم السوق. فمؤسسات التعليم العالي تكون فيها الثقافة الإبداعية في الترتيب الثاني وبوزن نسبي مقارب للثقافة الهرمية، وهو مؤشر يدل على حالة التوازن للثقافة التنظيمية. والنتيجة الحالية تشير إلى أن واقع التوزيع النسبي للثقافة التنظيمية بالجامعة قد لا يساعد على تحقيق رؤية الجامعة ورسالتها وفق المستوى المأمول.

1-1-6 الفروق في الأوزان النسبية لأنماط الثقافة التنظيمية حسب متغير الجنس:

يتضح من الشكل رقم (4) وجود اختلاف في ترتيب الأوزان النسبية للثقافات الأربعة وفق جنس العينة. فترتيب الأوزان النسبية لأنماط الثقافة التنظيمية وفق بيانات عينة الإناث هو: الهرمية بوزن نسبي (0.31) ثم العصبية بوزن نسبي (0.27) ثم الإبداعية ووزنها النسبي (0.26)، ثم السوق بوزن نسبي (0.17)، بينما كان ترتيب الأوزان

النسبية لأنماط الثقافة التنظيمية وفق بيانات عينة الذكور كالتالي: العصبية بوزن نسبي (0.31)، ثم الهرمية بوزن نسبي (0.26) ثم الإبداعية بوزن نسبي (0.22) وأخيراً السوق بوزن نسبي (0.25).

شكل (4): الأوزان النسبية لأنماط الثقافة التنظيمية الأربعة بحسب الجنس

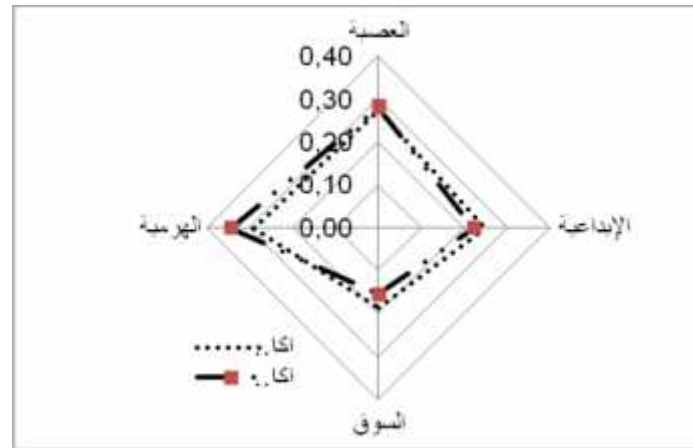


تفقد هذه النتائج إلى استنتاجات مهمة أبرزها: أن الثقافة التنظيمية في شطر الطالبات (الجزء المخصص للإناث من الجامعي والذي تمثله العينة الفرعية من الأكاديميات والموظفات) مقارنة بشطر الطلاب (الجزء المخصص للذكور بالبحر الجامعي والذي تمثله العينة الفرعية من الأكاديميين والموظفين) تتسم بمراعاة التعليمات والأنظمة، وأنها أكثر اهتماماً بتنظيم الجهود، وفي نفس الوقت لديهم شعور أقوى بفرص الإبداع المتاحة، وأن ارتفاع الوزن النسبي لثقافة السوق في شطر الطلاب الذي لم يكن متوقفاً يعكس شيوع قيم تنظيمية لا تتناسب مع السياق التنظيمي الأكاديمي.

وبدراسة الفروق في الأوزان النسبية لأنماط الثقافة التنظيمية وفق الجنس لفئة الأكاديميين والأكاديميات تبين وجود فروق بين الفئتين كما بين ذلك الشكل (5). ويظهر في الشكل (5) أن متوسط الوزن النسبي لأنماط الثقافة الأربعة يتوافق إلى حد ما مع النتائج التي تم الحصول عليها سابقاً (الشكل 4). فمتوسط الوزن النسبي لاستجابة الأكاديميين للثقافة الهرمية (0.29) والعصبية (0.28)، أعلى من الإبداعية (0.25). وأتى في أدنى الترتيب الوزن النسبي لثقافة السوق حيث بلغ (0.19). وبمقارنة النتائج مع نتائج بيانات الأكاديميين كان الوزن النسبي للعصبية (0.28) وللهرمية (0.34). نلاحظ أيضاً أن الوزن النسبي لثقافة السوق كان (0.19) و (0.15) على التوالي وهما

الوزن النسبي الأقل. هذه النتيجة تشير إلى غموض هوية الثقافة التنظيمية لدى الأكاديميين بصرف النظر عن الجنس، فالوزن النسبي للإبداعية منخفض والهيمنة بقيت لثقافتي الهرمية والعصبية.

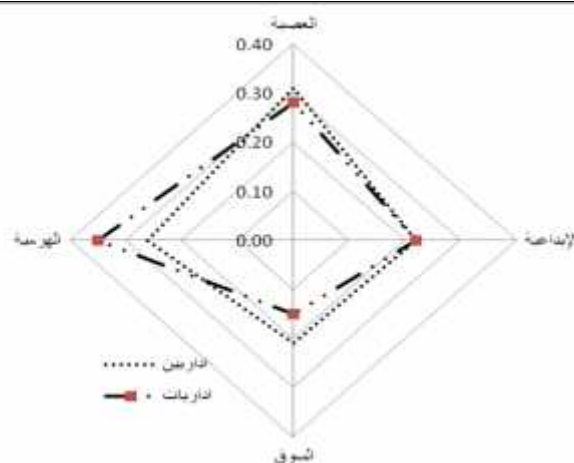
شكل (5): الأوزان النسبية لأنماط الثقافة التنظيمية الأربعة للأكاديميين والأكاديميات



نمط الثقافة	العصبية	الإبداعية	السوق	الهرمية
أكاديميون	0.28	0.25	0.19	0.29
أكاديميات	0.28	0.22	0.15	0.34

وبدراسة الفروق في الأوزان النسبية لأنماط الثقافة التنظيمية وفق الجنس وتحديدًا لفئة الأكاديميين والأكاديميات تبين وجود فروق بين الفئتين كما بين ذلك الشكل (6).

شكل (6): الأوزان النسبية لأنماط الثقافة الأربعة للإداريين والإداريات



إداريون	0.31	0.22	0.21	0.26
إداريات	0.28	0.22	0.15	0.35

حيث يتضح من الشكل رقم (6) أن أعلى متوسط وزن نسبي كان للثقافة الهرمية لدى الإداريات (0.35) وللعبسة (0.31) عند الإداريين. أما الاستجابة لنمط الثقافة الإبداعية فكان مقداره (0.22) عند الإداريين والإداريات. وبالنسبة لثقافة السوق فقد كان متوسط الوزن النسبي عند الإداريين (0.21)، وعند الإداريات (0.15). وهذه النتيجة تتعلق بمنسوبي الخدمات المساندة والتي تختلف عن فئة الأكاديميين. لقد أتت هذه النتيجة بخلاف المتوقع حيث كان التباين واسعاً بين متوسطات الأوزان النسبية لأنماط الثقافة وفي رتبها وهذا لا يتسق مع واقع التشابه الكبير في طبيعة مهام الإداريين والإداريات.

6-2 تأثير الثقافة التنظيمية على كل من الثقة ومفهوم الذات:

تم تقدير درجة تأثير مستويات الثقة ومفهوم الذات بأنماط الثقافة الأربعة عبر اختبار الفروق بين متوسطي كل منهما عند مستويين مختلفين لكل نمط من أنماط الثقافة التنظيمية الأربعة. وقد استخدم هنا الإربعين (quartiles) الأعلى والأدنى ليمثلاً أقصى تباين بين متوسطات أوزان أنماط الثقافة التنظيمية. وفيما يلي مناقشة لنتائج تلك التحليلات:

6-2-1 تأثير الثقافة التنظيمية على كل من الثقة:

جدول (4) اختبار ت للفروق بين قيمتين للثقة عند مستويين مختلفين لأنماط الثقافة التنظيمية

نوع الثقافة	الإرباعي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
		12	0.51	0.06	- 0.98	غير دال
		8	0.55	0.10		
		8	0.55	0.07	1.13	غير
		12	0.51	0.09		
		8	0.49	0.04	- 2.26	0.05
		12	0.56	0.09		
الهرمية		8	0.50	0.09	- 1.16	غير دال
		12	0.55	0.08		

يتضح من الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ناتجة عن اختلاف مستويات أنماط الثقافة باستثناء ثقافة السوق. حيث كانت قيمة اختبار ت (-2.26) وكانت دالة إحصائياً عند مستوى ثقة (0.05). وتشير هذه النتائج إلى أن ثقة منسوبي الجامعة لا تتأثر بنمط الثقافة الذي يسود في نطاق عملهم، وتتوافق تلك النتائج مع ما تم التوصل له في المناقشات السابقة للأوزان النسبية لأنماط الثقافة التنظيمية التي أشارت إلى درجة ما من التوافق بين الثقافة السائدة والوضع المتوقع لمؤسسات التعليم العالي. وعند تحليل إجابات العينة وفق

نوع العمل فإن النتائج توحي بأنه لا توجد فروق في الثقة بين الأكاديميين وغيرهم بصرف النظر عن الجنس ويعود ذلك إلى نمط الثقافة التنظيمية السائد لديهم.

وفيما يتعلق بتأثير التغيير في الوزن النسبي لثقافة السوق فإن النتائج تشير إلى وجود فروق معنوية سالبة في الثقة يعود إلى التغيير في الوزن النسبي لثقافة السوق، وقد يعني هذا أن قيم ثقافة السوق عامل مؤثر في الثقة، حيث تزداد الثقة بنقص الوزن النسبي لثقافة السوق. وتتفق هذه النتيجة في دلالتها مع بحوث سابقة أشارت إلى أن نمط ثقافة السوق هو من أقل أنماط الثقافة التنظيمية مرغوبة في السياق الأكاديمي⁽⁴⁴⁾. ومن الناحية النفسية يمثل إدراك منسوبي الجامعة للجامعة عبر قيم ثقافة السوق ضرباً من رفض الواقع التنظيمي. ومن الناحية التنظيمية تشير هذه النتيجة إلى أولوية إضعاف قيم ثقافة السوق للحفاظ على ثقة منسوبي الجامعة فيها.

2-2-6 تأثير الثقافة التنظيمية على مفهوم الذات:

جدول (5) اختبارات للفروق بين قيمتين لمفهوم الذات عند مستويين مختلفين لأنماط الثقافة التنظيمية

الثقافة	الإرباعي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
		12	0.69	0.07	4.02 -	0.01
		7	0.81	0.05		
غير دال		9	0.76	0.09	1.14	
		10	0.71	0.09		
		6	0.66	0.07	3.23 -	0.01
		13	0.77	0.07		
الهرمية		9	0.73	0.07	0.48 -	غير دال
		10	0.74	0.10		

فيما يتعلق بتأثير أنماط الثقافة التنظيمية على مفهوم الذات لدى منسوبي ومنسوبات الجامعة، ووفق النتائج الواردة في الجدول أعلاه، يتضح أن هناك فروقا في مفهوم الذات تعود إلى تغيير الأوزان النسبية لأنماط الثقافة التنظيمية حيث كانت الفروق في مفهوم الذات التي تعود إلى التغيير في ثقافتنا العصبية والسوق دالة عند مستوى دلالة (0.05). وتشير قيم (ت) السالبة إلى أن زيادة الوزن النسبي لثقافة العصبية أو ثقافة السوق يصحبه نقص في درجة مفهوم الذات. في المقابل لم تكن الفروق في مفهوم الذات التي تعود إلى التغيير في ثقافتنا الإدارية والهرمية ذات دلالة إحصائية. وهذه النتائج غير متوقعة من عدة جوانب:

أولاً: ضعف تأثير قيم ثقافة الإبداع على مفهوم الذات، فالمتوقع أن يكون لقيم الإبداع تأثير إيجابي على مفهوم الذات في بيئة أكاديمية يفترض فيها إعلاء قيم الإبداع. وقد يفسر عدم دلالة الفروق في مفهوم الذات العائد إلى التغيير في الوزن النسبي للثقافتين الإبداعية والهرمية بضعف تطبيق قيم الثقافة الإبداعية في العمليات الإدارية.

ثانياً: عدم دلالة الفروق في مفهوم الذات يعود إلى التغير في الوزن النسبي للثقافة الهرمية، مع أن شدة حضور الثقافة الهرمية قد يكون له تأثير سلبي على مفهوم الذات لأن السياق الأكاديمي لا يتقبل مستويات عالية من قيم الثقافة الهرمية. وعموماً قد يشير عدم الدلالة إلى أن مستوى التطبيق الفعلي لقيم الهرمية أقل مما تشير إليه بيانات العينة. وهنا يبرز سؤال يتعلق بمدى نجاح الممارسات الإدارية في إقناع منسوبي الجامعة بمعنوية ممارساتها لديهم مما يسهل عملية إدخالهم لقيمها.

ثالثاً: التأثير السلبي لثقافة العصبية على مفهوم الذات حيث يفترض أن تشكل ثقافة العصبية سندا للذين يعيشون في ظلها في حين أن النتيجة الحالية تشير إلى أن ثقافة العصبية التي يعبر عنها المقياس لا تتفق مع ثقافة العصبية التي يتوقعها أفراد العينة وفق خلفيتهم كأفراد في ثقافة جمعية قبلية أو عائلية. تترك هذه النتائج أمام الباحثين المهتمين بالثقافة التنظيمية قضايا بحثية كثيرة أبرزها: دراسة مصادر تعزيز مفهوم الذات في السياق التنظيمي للجامعات الناشئة والبيئات الفرعية المحيطة بها.

3-6 العلاقة بين الثقة ومفهوم الذات:

عند حساب العلاقة بين الثقة ومفهوم الذات لكامل العينة وجد أن معامل الارتباط كان (0.60) وهو ارتباط فوق المتوسط وهذا يتفق مع نتائج البحوث السابقة التي أشارت إلى وجود علاقة دالة بين الثقة وجوانب مختلفة لمفهوم الذات (45، 46، 47، 48).

4-6 تأثير التغير في الثقافة التنظيمية على العلاقة بين الثقة وبين مفهوم الذات:

لاستقصاء تأثير التغير في الأوزن النسبية لأنماط الثقافة التنظيمية على العلاقة بين الثقة ومفهوم الذات لدى منسوبي الجامعة تم حساب معامل الارتباط بين الثقة ومفهوم الذات عند مستويين مختلفين لكل نمط من أنماط الثقافة التنظيمية الأربعة. واستناداً إلى بيانات كل نمط من أنماط الثقافة التنظيمية قسمت العينة الكلية إلى قسمين متساويين مجموعة عليا تقع فوق المئيني (50) وفئة دينا تقع تحت المئيني (50). وفي الخطوة التالية تم حساب معاملي الارتباط بين الثقة ومفهوم الذات للمجموعتين ثم حسبت القيمة الزائفة للفروق بين معاملي الارتباط وقد دونت النتائج في الجدول (6).

جدول (6) الدرجة الزائفة للفروق بين معاملي ارتباط الثقة بمفهوم الذات عند مستويين مختلفين لكل نمط من أنماط الثقافة التنظيمية الأربعة.

درجة ز لفروق معامل الارتباط	العينة		نمط ثقافة المنظمة
	النصف الأدنى (40=n)	النصف الأعلى (40=n)	
1.07 ^a	0.51	0.67	ثقافة العصبية
2.31 ^b	0.41	0.75	ثقافة إبداعية
-2.00 ^b	0.57	0.18	ثقافة السوق
-3.67 ^b	0.78	0.19	ثقافة هرمية

حيث: ^a تشير إلى عدم دلالة القيمة الزائفة، ^b تشير إلى دلالة القيمة الزائفة.

يتبين من بيانات الجدول السابق أن القيم الزائفة للفروق بين معاملات الارتباط إلى أنه باستثناء ثقافة العصبية فإن جميع الفروق في معاملات الارتباط كانت دالة إحصائياً عند مستوى (0.05). وتشير بيانات الجدول كذلك إلى أن التغيير في درجة هيمنة ثقافة العصبية لا يسهم في تفسير العلاقة بين الثقة ومفهوم الذات. وفي منحى مختلف تشير القيمة الزائفة للفروق بين معاملي ارتباط الثقة ومفهوم الذات للمجموعتين العليا والدنيا في ثقافة الإبداع والتي بلغت (-2.31) إلى أن الفرق دال عند مستوى (0.05) لصالح المجموعة العليا. تعني هذه النتيجة أن قيم قوة ثقافة الإبداع تعزز ثقة الفرد في توقعاته من الجامعة، وكذلك تدعم إيجابية إدراكه لجوانب شخصيته المختلفة. وفي منحى معاكس تشير بيانات الجدول (6) إلى أن الفروق في ثقافتى السوق والهرمية لها تأثير سلبي دال على مقدار الارتباط بين الثقة وتقدير الذات، حيث بلغت قيمتا الفرق الزائى بين معاملي الارتباط (2.00) و(3.67) على التوالي وهما دالان عند مستوى دلالة (0.05). وهذا يشير إلى أن زيادة هيمنة قيم ثقافة السوق قد يترك أثراً سلبياً على توقعات الفرد من الجامعة، كما أنه قد يضعف دور الجامعة في إدراكه لذاته وبالتالي تقل دافعيته للعمل مما قد يتسبب في خفض أدائه المهني. تأتي خطورة هذه النتيجة في أن الثقافة الهرمية هي الثقافة المهيمنة ولها دور مؤثر في تشكيل الواقع النفسي للعاملين بالجامعة.

7- الاستنتاجات العامة:

مما سبق يتبين أن واقع الثقافة التنظيمية بجامعة شقراء بصفتها مؤسسة رسمية يمثل الاستقرار وسلاسة العمل أولوية لديها، وذلك عبر سيادة نمط الثقافة الهرمية. ولكنها من جهة أخرى ليست وفق المتوقع لمنظمة أكاديمية، فقد أتى ترتيب الثقافة الإبداعية في الدرجة الثالثة، وهذا يعني ضعف قيم الإبداع وضيق فضاء العطاء العلمي المرتبط مباشرة بالعمليات التنظيمية للجامعة. من زاوية أخرى قد يعزى تقدم ثقافة العصبية إلى المرتبة الثانية في الهيمنة على الثقافة التنظيمية للجامعة إلى تسرب قيم الثقافة الجمعية الراسخة في الفضاء الاجتماعي المحيط بالجامعة، وهذه النتيجة تثير الاهتمام بشأن قدرة الجامعة على الانتقال بسلاسة إلى المرحلة التطورية التالية، وذلك لأن قيم ثقافة العصبية ترتبط بالجوانب الوجدانية والعاطفية للعاملين التي تتسم بالرسوخ وصعوبة التغيير. يتوقع الباحثان أن هذا الأمر سيعرقل رسوخ وتجذر قيم الإبداع داخل الجامعة ما لم يتم تغيير تلك القيم ومنع تسربها من السياق الاجتماعي المحيط بالجامعة. وأما بشأن تأثير الثقافة التنظيمية على علاقة الثقة بمفهوم الذات، فالنتائج كانت متفاوتة ولم تتسق في جميع الأنماط. ويتفق ذلك مع نتائج الدراسات السابقة (49، 50، 51) التي بينت أن نوع نمط الثقافة التنظيمية له تأثير على الحالة النفسية للعاملين ووفق طبيعة المنظمة.

8- التوصيات:

تفقد نتائج الدراسة الحالية إلى إثارة تساؤلات كثيرة يؤمل في الدراسات اللاحقة تسليط المزيد من الضوء على بعض من جوانب هذا الموضوع كتناول التفاوت المنهجي في قياس الثقافة التنظيمية وفق إطار القيم المتنافسة، وإبراز المنهجية الملائمة إحصائياً وتطبيقياً لطبيعة البيانات التي يوفرها مقياس إطار القيم المتنافسة، ولخصائص العلاقة بين منسوبي المنظمة وأبعاد الثقافة التنظيمية الستة.

ومن جهة أخرى توجه نتائج الدراسة الحالية الانتباه إلى ضرورة دراسة تأثير الثقافة المحيطة بجامعة شقراء على الثقافة التنظيمية للجامعة نفسها؛ فقد أشارت الجهود البحثية إلى وجود فروق بين الإداريين والإداريات بمستوى غير متوقع الأمر الذي يدفع بالباحثين إلى اقتراح تناول هذه الفروق من جوانب أخرى ويتوسع أكبر.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الثقة ومفهوم الذات توجه نتائج هذه الدراسة الباحثين اللاحقين إلى استقصاء تأثير التفاوت بين الحالة المتوقعة للثقافة التنظيمية وفق الأسس التي قامت عليها المنظمة وبين واقع الثقافة التنظيمية كما يدركها منسوبوها في مراحل تطورها المختلفة. وكذلك استقصاء أثر تلك الفروق على العوامل النفسية للعاملين والعاملات بالمنظمة. وأخيراً نوصي بتناول العلاقة بين الثقة وبين مفهوم الذات في سياقات تنظيمية أخرى لما تكتنزه تلك العلاقة من قيمة محتملة في حياة الأفراد الشخصية والاجتماعية والمهنية.

الهوامش:

- 1- Cameron, K. and R. E. Quinn.. **Diagnosing and Changing Organizational Culture: Based on the Competing Values Framework**. Beijing: China Renmin University Press.(2006)
- 2- Audia, P. G., Brion, S., Greve, H. R., & Audia, P. Self-Assessment, Self-Enhancement, and the Choice of Comparison Organizations for Evaluating Organizational Performance. *Cognition and Strategy (Advances in Strategic Management)*, Volume 32, 89-118. Emerald Group Publishing Limited. 2015
- 3- Judge, T. A., & Bono, J. E. Relationship of Core Self-evaluations Traits—Self-esteem, Generalized Self-efficacy, Locus of control, and Emotional Stability—with Job Satisfaction and Job Performance: A Meta-analysis. *Journal of Applied Psychology*, 86(1), 80. 2001.
- 4- مفلح، حكمت محمد. تحليل العلاقة بين الثقة التنظيمية والالتزام التنظيمي- دراسة استطلاعية في دائرتي التقاعد والرعاية الاجتماعية في مدينة تكريت، *مجلة الإدارة، والاقتصاد، العدد 83، الجامعة المستنصرية، 2010.*
- 5- عشبية، فتحى درويش. دراسات في تطوير التعليم الجامعي على ضوء التحديات المعاصرة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، 2009.
- 6- آدم ، قاسم عمر أبو الخير، الجامعات: دراسة في المفهوم والنشأة والرسالة. *مجلة الجزيرة للعلوم التربوية والإنسانية مجلد 11، رقم 20141.*
- 7- نمور نوال، كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي دراسة حالة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، مذكرة غير منشورة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، 2012.
- 8- عكاشة، أسعد أحمد محمد، أثر الثقافة التنظيمية على مستوى الأداء الوظيفي: دراسة تطبيقية على شركة الاتصالات "Paltel" في فلسطين، رسالة ماجستير، قسم إدارة الأعمال الجامعة الإسلامية بغزة، 2008م.
- 9- الجابري، نزيهة يقطان. التحضر في المملكة العربية السعودية. *مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية*. ج20، ع 2. يوليو، 2008م، ص.ص 85-157.
- 10- Ekmekci, O., Casey, A., Rosenbusch, K., Cataldo, C., & Byington, L. Re-Examining the Influence of Societal Culture on Organizational Identity. *Journal of International Business and Cultural Studies*, 7, 98-116. 2013.
- 11- Quinn, R. E. and K. S. Cameron. Organizational Life Cycles and Shifting Criteria of Effectiveness: Some Preliminary Evidence. *Management Science*, 29(1), 33-51. 1983.
- 12- McMurray, D. W. The Importance of Goodness of Fit Between Organizational Culture and Climate in the Management of Change: a Case Study in the Development of Online Learning. *Research in Learning Technology*, 9(1). 2001
- 13- Parker, R. E., & Hardakis, P. . Development of an Organizational Identification Scale: Integrating Cognitive and Communicative Conceptualizations. *Journal of Communication Studies*, 1(3/4), 105-126. 2008.
- 14- الخليفة، زياد سعيد. الثقافة التنظيمية ودورها في رفع مستوى الأداء. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم العلوم الإدارية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (1428/1429).
- 15- Giddens, A.,.The Consequences of Modernity.Polity Press, Cambridge, UK.1990.
- 16- Cameron, and Quinn p 32.
- 17- Delobbe, N., Haccoun, R. R., & Vandenberghe, C. .Measuring Core Dimensions of Organizational Culture: A Review of Research and Development of a New

- Instrument.** Unpublished manuscript, Université Catholique de Louvain, Belgium. 2002.
- 18- Hashimoto, T., & Egashira, S. Formation of Social Norms in Communicating Agents with Cognitive Frameworks. **Journal of Systems Science and Complexity**. 2001.
- 19- Quinn, R. E. and J. Rohrbaugh. (1983). A Spatial Model of Effectiveness Criteria: Towards a Competing Values Approach to Organizational Analysis. *Management Science*, 29(3), 363-377.
- 20- West-Moynes, M. . *A Study of Organizational Culture in Ontario Colleges With High Student Satisfaction* (Doctoral dissertation). 2012.
- 21- Mayer, R. C., Davis, J. H., & Schoorman, F. D. . An Integrative Model of Organizational Trust. *Academy of Management Review*, 20(3), 709-734. 1995.
- 22- Farris, G. F., Senner, E. E., & Butterfield, D. A. . Trust, culture, and organizational behavior. *Industrial Relations: A Journal of Economy and Society*, 12(2), 144-157. 1973.
- 23- Rousseau, D. M., Sitkin, S. B., Burt, R. S., & Camerer, C. . Not so Different After All: A cross discipline view of trust. **Academy of Management Review**, 23(3), 393-404. 1998.
- 24- Erkutlu, H., & Chafra J. . Effects of trust and psychological contract violation on authentic leadership and organizational Deviance. **Management Research Review**, 36(9), 828-848. 2013.
- 25- Markus, H. .**Self-knowledge: An expanded view**. *J. Pers.* 51:543-65. 1983.
- 26- Demo, D. H. . The Self-Concept Over Time: Research Issues and Directions. **Annual Review of sociology**, 303-326. 1992.
- 27- Johnson, R.E., Selenta, C., & Lord, R.G. . When Organizational Justice and the Self-Concept Meet: Consequences for the Organization and its Members. **Organizational Behavior and Human Decision Processes**, 99(2), 175-201. 2006.
- 28- Judge & Bono. p 86.
- 29- Audia, P. G., Brion, S., Greve, H. R., & Audia, p 24.
- 30- Johnson, R.E., Selenta, C., & Lord, R.G. p 197.
- 31- Cote, J. E., & Levine, C. . A Formulation of Erikson's Theory of Ego Identity Formation. **Developmental Review**, 7(4), 273-325. 1987.
- 32- Nummela, Olli, et al. "Social participation, trust and self-rated health: a study among ageing people in urban, semi-urban and rural settings." *Health & place* 14.2 (2008): 243-253.
- 33- Cohen, J., Cohen, P., West, S. G., & Aiken, L. S. (1983). **Applied Multiple Regression/Correlation for the behavioral Sciences**.
- 34- West-Moynes, M. . *A Study of Organizational Culture in Ontario Colleges With High Student Satisfaction* (Doctoral dissertation). 2012.
- 35- Heritage, B., Pollock, C., & Roberts, L. . Validation of the organizational culture assessment instrument. **PLoS one**, 9(3), e92879. 2014.
- 36- Walczuch, R., Seelen, J., & Lundgren, H. . **Psychological Determinants for Consumer Trust in E-retailing. In Eighth Research Symposium on Emerging Electronic Markets (RSEEM 01), Maastricht, Netherlands**. 2001, September.
- 37- Mayer, R. C., Davis, J. H., & Schoorman, F. D.
- 38- Hamblen, R.K. : Advances in criterion-referenced testing technology. In Reynolds, C.R. and Gutkin, T.B., editor, *The handbook of school*. 1982.
- 39- Cronbach, L. J. . Coefficient Alpha and the Internal Structure of Tests. **Psychometrika**, 16(3), 297-334. 1951.
- 40- Cameron, and Quinn. p 160.
- 41- عبد علي، نعم دايع، وحسن، محمد فايز (2014). دور الثقافة التنظيمية في تعزيز الالتزام التنظيمي دراسة استطلاعية. *مجلة الإدارة والاقتصاد*. مجلد 2، عدد 7 (ص ص: 63-90).
- 42- Lacatus, Maria Liana. "Organizational culture in contemporary university." *Procedia-Social and Behavioral Sciences* 76 (2013): 421-425.
- 43- العطوي، عامر علي، والشيباني، الهام ناظم (2010). قياس الثقافة التنظيمية وتشخيص فجواتها في المؤسسة التعليمية. *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية*. مجلد 12 العدد 4 (ص ص: 37-65).
- 44- العطوي، عامر علي، والشيباني، الهام ناظم (56).
- 45- Bilgin-Aksu, M., Aksu, T., & Polat, S. . School Administrator Self-esteem and its Relationship to Trust in Teachers. *Studia Paedagogica*, 20(4), 33. 2015.
- 46- Ratan, R. A., Chung, J. E., Shen, C., Williams, D., & Poole, M. S. . Schmoozing and Smiting:

Trust, Social Institutions, and Communication Patterns in an MMOG. *Journal of Computer-Mediated Communication*, 16(1), 93-114. 2010.

47- Lin, M. J. J., Hung, S. W., & Chen, C. J. . Fostering the Determinants of Knowledge Sharing in Professional Virtual Communities. *Computers in Human Behavior*, 25(4), 929-939. 2009

48-Latham, M. E., & Cummings, L. . Collectivism, Propensity to Trust and Self-esteem as Predictors of Organizational Citizenship in a Non-Work Setting. *Journal of Organizational Behavior*, 21, 3-23. 2000.

49- عبد علي، نعم دايع، وحسن، محمد فايز. ص 85.

50- O'Reilly, C. A., Caldwell, D. F., Chatman, J. A., & Doerr, B.. The Promise and Problems of Organizational Culture CEO Personality, Culture, and Firm Performance. *Group & Organization Management*, 39(6), 595-625. 2014.

51- الخليفة، زياد سعيد (86).

الفضاء العمومي ودوره في تفعيل الفكر التواصلي عند هابرماس

هناء علالي و د. مصطفى كيجل

قسم الفلسفة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة باجي مختار - عنابة

ملخص

يراهن هابرماس في مشروع التواصل على ضرورة تحقيق مطلب الديمقراطية التشاركية، محاولا إيجاد حلول عقلانية تداولية، تداولية، تحتكم إلى إيتيقا التواصل، وتتم من خلال الإجماع الذي يحفظ حقوق الجميع في النقاش، لتكون بذلك المناقشة سبيلا ملائما لحل الصراعات العالمية، ورفع مطالب حقوق الإنسان والتعددية الثقافية والدينية وتكريس الديمقراطية، بفتح المجال للمناقشات وامتحان الرأي العام على الصعيد السياسي والديني، ضمن فضاء عمومي منظم غرضه تحقيق المصلحة العامة وتوثيق عرى التواصل.

الكلمات المفاتيح: فضاء عمومي، تواصل، مناقشة، ديمقراطية تشاورية، دين.

Le rôle de l'espace public dans l'actualisation de la pensée Communicative chez Habermas

Résumé

Dans le projet de la communication, Habermas s'appuie sur la nécessité de parvenir la demande de la démocratie délibérative, en essayant de le lui trouver des solutions rationnelles délibératives et intersubjectives, invoquant l'éthique de la communication, qui se base sur un consensus préservant les droits de tous dans le débat, afin que la discussion soit un moyen approprié pour résoudre les conflits mondiaux, et permettant le soulèvement des exigences des droits de l'homme; le pluralisme culturel et religieux qui doit se dévouer à la démocratie et à la communication, en ouvrant l'espace aux discussions et tester l'opinion publique sur le plan politique et religieux, dans un espace public organisé pour parvenir à l'intérêt public et à une communication plus étroite.

Mots-clés: Espace public, communication, discussion, démocratie délibérative, religion.

The public space role in activating the communicative thought At Habermas

Abstract

In the communication project Habermas supports the need to achieve the demand for deliberative democracy. He is trying to find deliberative and intersubjective rational solutions which call on the ethics communication; Habermas is based on a consensus preserving everyone's rights in the debate so that the discussion is an appropriate means of resolving global conflicts; allowing the raising of human rights requirements. There are some means for example Cultural and religious pluralism, which must be devoted to democracy and communication. Habermas instead opens the way for discussions and testing public opinion on a political and religious level, in a public space organized to achieve the public interest and a more narrow communication.

Key words: Public space, communication, discussion, democratic deliberative, religion.

تقديم:

يعدُّ تفكير هابرماس في الفضاء العمومي توثيقاً لمشروع التواصل في المجال السياسي، وهو تفكير في أشكال الممارسة الإنسانية وأهدافها وأشكال الاندماج الاجتماعي في الحياة العمومية، والتفكير في الديمقراطية والوسائط التي تربط بين الأفراد داخل الفضاء العمومي في ضوء إشكال العلاقة بين الدولة والمجتمع. ولقد صاغ مفهوم الفضاء العمومي في أول أعماله عام 1962 في مؤلفه "الفضاء العمومي، أركيولوجيا الدعاية باعتبارها مكوناً أساسياً للمجتمع البرجوازي" في أولى اهتماماته المبكرة بالفلسفة السياسية، في إطار تاريخي ظرفي زمني متعلق بالمناخ السياسي لألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، لهذا فإن إسهامات هابرماس برؤيته النقدية وإسهاماته الأكاديمية حول قضايا الفضاء العام والديمقراطية والشرعية والسيادة، وحقوق الإنسان، دليل على وعيه المبكر بالسياسة. كما أن مبادرته الراهنة حول عودة الديني ومحاولة عقلنة الدين والحديث عنه في إطار دولة الديمقراطية، نوع من التفكير في المسألة العلمانية الغربية من داخل تجربتها الحضارية، ومن زوايا نظر متعددة، يؤدي لا محالة إلى فتح أفق جديد في فهم العلاقة الأحادية بين العلمانية والدين، إذ يعد تجاوزاً لحالات الجمود، وإعادة الحوار حول موقع الدين في المجال العام.

جعل هابرماس من مصطلح الفضاء العمومي مدخلاً جوهرياً إلى النظرية السياسية، فالسؤال الأساسي الذي يطرحه هو ما هي الظروف الاجتماعية التي تسمح بحوار عقلائي نقدي حول قضايا الشأن العام؟ وهي قضايا يناقشها أشخاص يهدفون إلى اعتماد الحجج في اتخاذ القرارات بدل اعتماد مبادئ سلطوية. وتعتبر هذه المبادرة في الوقت ذاته بحثاً عن معايير مثالية وفحصاً للتاريخ الفعلي. من هذا المنطلق، هل يمكن التفكير مع هابرماس في خلق فضاء عمومي كفيل بامتحان الرأي العام على الصعيد السياسي والديني؟ وهل يمكن الحديث عن المعقول والعقلانية في الديني؟ وكيف يمكن استثماره في إطار الدولة الديمقراطية؟

أولاً: أركيولوجيا الفضاء العمومي:

1- القراءة السوسيو تاريخية: إنَّ البحث في أركيولوجيا الفضاء العمومي واستعمال هابرماس لمفهوم الأركيولوجيا لا يحمل معنى استعمال فوكو لهذا المفهوم باعتباره مطوّره ومحوّله لطريقة تعتمد على التفكيك والتأويل والكشف عن الحضور المستتر للسلطة وتأويل النظم المعرفية وفضح تطورها في مشاريع السلطة التي تحول المعرفي إلى آلية للتحكم⁽¹⁾. غير أن استعمال هابرماس لمفهوم الأركيولوجيا يفيد معنى رصد المفهوم من جهة التكوين والتحول والوظيفة والتفاعل بين عناصر البنية المحددة للمجال العمومي وكذلك "الكشف عن حقيقة الرأي العمومي وطرق استعمال الجمهور للعقل إما استعمالاً موجهاً سياسياً أو مضاداً لها"⁽²⁾ فهو لا يبحث في مفهوم الفضاء عامة وإنما حول الفضاء العام البرجوازي بالأخص وامتحانه في علاقته بمفهوم الرأي العام الذي يقتضي الكشف عن حقيقة هذا المجال الواسع والمتشابك؛ أي انطلاقاً من مقارنة النموذج الليبرالي للفضاء العمومي من جهة تحولاته التاريخية وتركيباته الاجتماعية ووظائفه السياسية وعلاقته بالدولة⁽³⁾.

هذا ويميز هابرماس في بحثه الأركيولوجي بين مفهوم العمومية "Public" ومفهوم المجال العمومي "Public Sphere". فالعمومية تتجلى في كون الدولة جملة من المؤسسات العمومية التي مهمتها خدمة العموم ويستعمل في حقل السياسة للإشارة إلى المؤسسات العمومية التي تخضع لسلطة الدولة التي تقوم بتسييرها من خلال جملة من الضوابط القانونية والتشريعات السياسية التي تتوافق مع سلطتها، وإن هذه الدوائر العمومية من

خلالها يتفاعل الجمهور في إطار تواصلية⁽⁴⁾. وتتعلق بتربة المجال الذي يتواجد فيه الكائن من أجل العيش المشترك، فوجود الفرد في فضاء عمومي هو وجوده داخل مجال مؤسس على مبادئ ومحكوم بقيم حارسة للإنسانية، ويتمتع الفرد بالحرية داخل هذا الفضاء المنسجمة مع العقل، من أجل تنظيم المجال تنظيمًا يجعله متأرجحًا بين المجتمع والدولة⁽⁵⁾. فالتفكير في الفضاء العمومي يعد شرطًا إنسانيًا في أبعاده الاجتماعية والسياسية كونه تفكيرًا في مصلحة الفرد وكيفية اندماجه في المجتمع ومشاركته كمواطن في تعزيز الديمقراطية عبر السلطة السياسية.

إن معالجة هابرماس لمفهوم الفضاء العمومي لا تتفصل عن مقارنته لمفهوم الرأي العام الذي يمثل مقولة تاريخية، إذ يؤكد على أن المفهومين يمكن مقارنتهما من زوايا مختلفة للعلوم الأخرى كعلم الاجتماع والتاريخ والسياسة⁽⁶⁾. فستتحو مقاربة هابرماس منحى سوسولوجيًا وتاريخيًا، وذلك لأن مفهوم الفضاء العمومي يمثل مقولة تاريخية حديثة، وبالتالي لا يمكن عزل المفهوم عن حقل تكونه التاريخي "لأن موضوع الفضاء العمومي هو الجمهور باعتباره حاملاً لرأي عام ذي وظيفة نقدية"⁽⁷⁾.

فالدائرة النقدية العمومية تقيد الجمهور أو جميع المواطنين الحاملين لرأي عام نقدي وبهذا يكشف التصور الإغريقي عن طبيعة تكون الدائرة العمومية التي تتكون من الحوارات والنقاشات وتبادل الآراء والأفكار بين المواطنين في إطار الديمقراطية المباشرة، وتتحول الآراء والأفكار إلى لغة يومية متبادلة يجد فيها المواطن هويته وتمكّنه من تحقيق التواصل بحيث تتيح المدينة للمواطنين فرصة النقاش والمداولة العامة، في إطار التساوي من أجل التمكّن من الحوار والاعتراف⁽⁸⁾.

هذا، وإن نموذج الدائرة العمومية في نظر هابرماس لم يعرف أوجه إلا مع الدولة الحديثة، لأن العمومية في الفترة الهليستينية وعصر النهضة ما هي إلا نموذج معياري، وأن ولادة النموذج الواقعي تزامن مع ولادة الدولة الحديثة والمجال الذي يقابلها والمتمثل في المجتمع المدني⁽⁹⁾. فلم يتحقق التواصل بالمعنى السياسي إلا في العصر الحديث والانقسام الفعلي بين الدائرة العامة والدائرة الخاصة، بحيث تشكل المجتمع الرأسمالي الجديد وتشكلت الطبقة البرجوازية على هامش النظام الإقطاعي، وأن ما يميز الثورة البرجوازية هو ظهور فضاء سياسي يهدف إلى التحرر من النظم السياسية القديمة ويؤسس لنموذج جديد ولفضاء يؤمن الامتيازات السياسية للطبقة الجديدة المسيطرة اقتصادياً والتي ستحكم فيما بعد في الدائرة العمومية سياسياً وإيديولوجياً⁽¹⁰⁾.

لقد ظهرت العناصر الأساسية للفضاء العمومي البرجوازي ما بين القرنين السابع والثامن عشر بالموازاة مع ميلاد دولة حديثة، وانتصار الثورة الفرنسية، بحيث أصبح المجتمع الأوروبي ولأول مرة قائماً على مبدأ العمومية وعلى ثقافة الحوار والمداولات العمومية حول الشأن العام، أي مناقشة القضايا العامة في المقاهي وعلى صفحات الجرائد والمجلات والأماكن العمومية والمؤسسات البرلمانية⁽¹¹⁾.

وفي كتابه الفضاء العمومي، قدم هابرماس دراسة سوسيو تاريخية لتحولات بنية الفضاء العمومي البرجوازي منذ بداياته إلى يومنا هذا. فلقد حدثت تغيرات في المجال العام مقارنة مع القرون الوسطى، إذ يرى أن في بداية الرأسمالية التجارية والمالية شكلت عناصر مركّب تبادلي جديد كتبادل الأخبار وتبادل السلع، واتسعت شبكة من الحلقات الاقتصادية التي انعكست على العلاقات الاجتماعية، فالتبادل الاقتصادي لن يتم إلا في فضاء تبادل واسع مراقب سياسياً⁽¹²⁾.

إنّ البحث عن أركيولوجيا الفضاء العمومي مع هابرماس لا يقتصر ولا يقف عند مرحلة الأنوار الأوروبية، بل يعود إلى الفكر السياسي اليوناني الذي ميز بين الحياة الخاصة والعامة، بين نمط الوجود الخاص بالأسرة وبين نمط الوجود العام الذي يتمظهر في دائرة المدينة، أي الفضاء المشترك بين المواطنين الأحرار؛ فالحياة العامة تتحدد في الساحات العمومية وفي مجال الممارسة اليومية وفي المدينة وفي الأسواق وفي الأغورا "l'Agora" أي الساحات العمومية التي كانت تتعدّد فيها المجالس البلدية في اليونان القديمة، وكما أن أرسطو كذلك قد ميز بين فضاء الأسرة وفضاء المدينة⁽¹³⁾، فالمدينة هي الفضاء أو الميدان الذي يلتقي فيه المواطنين الأحرار التقاء على أرضية سياسية وإيتيقية لتحقيق خير أسمى على حدّ تعبير أرسطو.

ففي الدولة الحديثة أصبح المجتمع الحداثي متفتحاً وواعياً ومتمتعاً بكافة حقوقه كحق استعمال العقل وحرية الرأي والتعبير وهذه ثمار ما جاءت به الثورة الفرنسية. إنّ أهم نقطة يجب التركيز عليها، هو أنّ الفرد في الدولة الحديثة أصبح فرداً منخرطاً في جماعة يعي ما عليه من حقوق وما له من واجبات، وضرورة انشغاله بما يخبئه له السلطان، لهذا لا بد من الانخراط في مداولات حول الشأن العام باعتبارهم مواطنين أحراراً وواعين، فيكون بذلك الفضاء العام الأرضية التي يفتك فيها الفرد مواطنته ويقاوم ليفرضها واقعياً⁽¹⁴⁾.

هذا، وإنّ العلل الأساسية في بروز العمومية وتطورها مع الدولة الحديثة راجع إلى ولادة وسائل الإعلام والاتصال ومع ولادة الجرائد والمجلات وظهور القنوات المتنوعة في تبادل المعلومات، فلقد لعبت وسائل الدعاية والإعلام دوراً كبيراً في تشجيع الدائرة العمومية، ولقد ركّز هابرماس في تحليله الأركيولوجي على الدعاية التي تعدّ المبدأ الأساسي التي اعتمدت عليه البرجوازية لبسط نفوذها وسيطرتها على المجتمع والهيمنة والتحكم في أذواق الناس، ثم ركز بعدها على تطور الآلة الإعلامية في تاريخ أوروبا خاصة في (إنجلترا، فرنسا، وألمانيا) وعلى انعكاساتها في تشكيل الرؤية النقدية في المجتمع الأوروبي، وذلك لرصد التحول البنوي للفضاء العمومي البرجوازي، الذي يعترف بدورها الفعال في بروز الفضاء العمومي النقدي، وذلك عن طريق تأسيسها لقواعد الحوار والمناقشة العامة والحرّة. وكان ذلك في الصالونات التي تمتلكها الفئات البرجوازية، فلقد ساهمت الصالونات في توسيع هامش المناقشة النقدية، الشيء الذي جعل الفضاء العمومي البرجوازي كما هو فضاء نقدي تحرري، فضاء ضد السلطة السياسية، باعتبارها كانت تمثّل معارضة للنظام السياسي القائم⁽¹⁵⁾.

ومع ظهور مؤسسات ووسائل إعلامية أخرى تجدرت هذه الروح النقدية في المجتمع الأوروبي، فكان لظهور الصحافة عنصر ثان في التحول الذي عرفه المجتمع الأوروبي بعد العلاقات التجارية ما قبل الرأسمالية وهي العلاقات التي كان لها تأثير وانعكاس على النظام السياسي والاجتماعي في أوروبا⁽¹⁶⁾. ومع تطور الصحافة وبروز المجالات في تعزيز هذا الفضاء وفي نفس السياق ظهور المسرح الذي لعب دوراً هاماً في بلورة الفضاء العمومي النقدي، باعتبار الجميع قادراً على متابعة المسرحيات لأن القاعات الملكية أصبحت أماكن عمومية متاحة للجميع⁽¹⁷⁾.

ويانتشار حركة الطباعة، عُرِفَتْ حركة نشيطة في مجال تبضيع الثقافة مما يساعد على حركة اقتناء الكتب والجرائد والمساهمة في انتشار المكتبات العمومية ونوادي القراء التي انتشرت بكثرة عام 1971 والتشجيع على القراءة في أوساط الفئات خاصة البرجوازية منها مما ساهم في ظهور حركات تنويرية بديلة للمجتمع القائم⁽¹⁸⁾. في هذه الفكرة بالضبط تجدر الإشارة إلى أنّ هذا الاهتمام التي حظيت به مقولة الفضاء العمومي البرجوازي لدى

هابرماس مثلت امتدادا لمنطلقات مدرسة فرانكفورت التي كانت أبحاثها تنصب على فضح هيمنة البرجوازية، لكنه لم يكن في المستوى المطلوب الذي أراده المشرف على الأطروحة أستاذه هوركايمر، مما دفع بهذا الأخير إلى سحب إشرافه على الأطروحة، إذ السبب الرئيسي للخلاف بينهما يكمن في طريقة معالجته للمجتمع البرجوازي، ولقد أشاد هابرماس بالمساهمة الإيجابية لهذه الشريحة الصاعدة في القرن الثامن عشر في بلورتها لفضاء عمومي نقدي وأثنى عليها كثيرا بالرغم من الانتقادات التي وجهها لها⁽¹⁹⁾.

ومع ولوج عالم الحداثة أصبح على الأديان أن تخرج من صفتها الجامعة العالمية لكي تتعايش مع مجتمع متعدد الثقافات، وهكذا يتأسس مفهوم جديد للدين في مواجهة دستورية التعددية الدينية والثقافية، واعتمادا على مبدأ التسامح الديني العالمي، فيتخذ هابرماس موقف التسامح بوجهته الأخلاقية والقانونية، وهذا الموقف هو تابع لمشروع الديمقراطية التشاركية طبعا باعتبارها الموقف السياسي الهادف نحو التواصل والتفاهم والإجماع، كما أن لمصطلح التسامح أساسا دينيا⁽²⁰⁾. فيصير الانعطاف نحو الدين في العقلانية الحديثة ضروري ولا مفر منه. ولقد قدم هابرماس تشخيصا قائما للغرب بسبب صعود التطرف الديني واحتلال معايير السوق لقواعد الحياة الديمقراطية، غير أن الانفعالات الدينية تتغذى في كثير من الأحيان من خيبة الأمل تجاه عدم وفاء الحداثة الليبرالية بوعودها. إن الاقتران بين العمليات الاقتصادية وصعود الأصوليات من كل الأديان يفسر بلوغ العقلانية الغربية مرحلة العلمنة⁽²¹⁾، وتعزيز الشعور بأننا دخلنا عصر ما بعد العلمنة وهو الاعتبار الذي يجمع في قلب الديمقراطية بين صحة الديني وبين العولمة.

إن الحديث عن مختلف العوامل التي بلورت الفضاء العمومي البرجوازي باعتباره فضاء نقديا، يكاد يخفي عنّا النظرة التشاركية التي ميزت عمل هابرماس من خلال نظرته الناقدة لمبدأ الدعاية بوصفه آلة للبرجوازية استعملتها لفرص هيمنتها ونشر إيديولوجيتها وبذلك يفقد الرأي العام استقلالته ووظيفته النقدية وأصبح الرأي العام مسيرا ويمكن التلاعب به وكل ذلك يؤثر سلبا على حرية الإنسان.

وبعد هذا التشخيص يحاول هابرماس التعديل على التبدل السوسيولوجي له، حيث يصبح منطلقا لنقاشات عامة بين مواطنين عوام لا خواص، لكي يشمل مجموع المواطنين وانطلاقا من ذلك يصبح هذا الفضاء العام البعد الأساسي لديمقراطية ذات صبغة جديدة وهي الديمقراطية التشاركية⁽²²⁾ التي راهن عليها المشروع السياسي للنظرية التواصلية.

2- التأصيل الفلسفي: بعد التأصيل التاريخي والاتقاة الأركيولوجية حول تشكل الفضاء العمومي في ضوء الفكر السوسيولوجي والسياسي، ينتقل هابرماس إلى رصد مفهوم الفضاء العمومي في عصر التنوير البرجوازي. كما تكون مع الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط "I.Kant" (1724-1804) باعتباره المؤصل الفلسفي لمفهوم العمومية في الفلسفة السياسية الحديثة.

لقد بلور كانط في فلسفته مفهوم العمومية الذي ارتبط عنده بمفهوم النقد، وقد مثل هذا التأسيس الكانطي منطلقا للمراجعة الهيجلية لفلسفة الحق والتاريخ ودفاعا للنقد الماركسي لمقولات الدولة البرجوازية، والخطاب الإيديولوجي ومفهوم حقوق الإنسان⁽²³⁾. ولقد تجلت قراءة هابرماس لـ كانط في كتابه الفضاء العمومي في إجابة كانط عن سؤال ما التنوير؟ "que est-ce que les lumières" وتركيزه على التمييز الكانطي بين الاستعمال الخاص والاستعمال العمومي للعقل⁽²⁴⁾، والعودة كذلك إلى نص ما التوجه في التفكير " que est ce que

كما يعود هابرماس إلى نص مشروع السلام الدائم "projet de paix perpétuelles" لتحديد بناء شروط مجتمع مدني يقيم الحق بشكل كوني، أي التأسيس لسياسة كونية⁽²⁵⁾. ولقد طرح هابرماس في كتاب له فكرة السلم الدائم كفكرة كانبوية طرحتها بتعلق بتحليل مفهوم الحق الخاص والحق العام والعالمي، وتكون المجتمع المدني ومناصرة حقوق الإنسان ودور الفضاء العمومي السياسي في مراجعة التقديم العمومي للسياسة في إطار التنظيم الجمهوري⁽²⁶⁾. إن مبدأ العمومية وفقاً لكانط هو المبدأ الضامن لحرية الأفراد داخل الحياة المدنية وتمثل العمومية شرط الحق ومن دونها لا يمكن أن تحقق العدالة، لأنها حق لكل المواطنين ولا توجد حدود للعمومية إلا ما يحدده العقل ذاته. ولقد انطلق هابرماس في مقارنته للفضاء العمومي من الفهم الكانطي لمبدأ العمومية البرجوازية، والذي معناه وجود مجموعة خاصة من الأفراد الذين يستعملون العقل استعمالاً عمومياً في اتجاه عقلنة السياسة وتخليقها فيصبح الرأي العام موجهاً بإرادة عقلنة السياسة باسم الأخلاق⁽²⁷⁾. وذلك لأن كانط لا يفصل بين السياسي والأخلاقي إذ يرى فيها أنها وحدة لازمة، وأن العمومية هي الضامنة لهذه الوحدة والمنظمة للحياة المدنية وفتاحة الطريق إلى الأنوار⁽²⁸⁾. باعتبار الأنوار دعوة إلى التحرر والشجاعة على استخدام الفكر وحرية التعبير والاستعمال الذاتي للعقل، بحيث ينحو هابرماس هذا النحو مؤكداً أن الفيلسوف ليس وحده المؤهل للأنوار بل كل الأفراد القادرين على استعمال عقولهم بحرية جديرون بإنجاز مهام الأنوار⁽²⁹⁾. ولأن الوظيفة المثلى للإجماع العمومي للأفراد تكمن في استعمالهم عقولهم في النقاشات المفتوحة والمحاكمة الفلسفية الشفوية للحقيقة والمحاكمة السياسية للسلطة⁽³⁰⁾.

وقد يتعارض هابرماس مع حنة أرندت "Hanna Arndet" (1906-1976) في تأصيلها وفهمها لمفهوم العمومية والفضاء العمومي بتوجهها لقراءة كانط من الجانب الاستيطيقي وتسليمها بالوحدة بين الاستيطيقي والسياسي المكون للعمومية وتسليمها بنموذج الدائرة العمومية اليونانية التي تأسست على التلازم بين فن القيادة وفن الإبداع ضمن ما أسمته بـ "حياة الفعل" "Via Action" منطلقاً من الفكر السياسي الأرسطي ورسده لتحويلات البنيات الاجتماعية وما رافقها من تحولات⁽³¹⁾. وهذا ما يعترض عليه هابرماس كون أرندت ردت نشأة الفضاء العمومي إلى نموذج المدينة الإغريقية بحجة قولها: "بأن المجال العام اليوناني هو مجال الكلام والفعل الذي يعارض المجال الخاص"⁽³²⁾. مؤكداً بأن الفضاء العمومي يلزم في منبته نمط الإنتاج الرأسمالي اقتصادياً وعلى شكل الدستوري للعمومية البرجوازية التي تكونت في المجتمعات الأوروبية في القرن الثامن عشر فيعتبره بذلك "مبدأ هيكلية التأسيس السياسي وتحديد العلاقات بين المجال العام والمجال الخاص لكي يتساوى المواطنون بعضهم ببعض في مناقشة القضايا المطروحة للنقاش"⁽³³⁾.

وبالرغم من هذا يتفق هابرماس مع أرندت حول حضور البعد الاستيطيقي للعمومية لأنه قبل أن يتوجه سياسياً كان يتميز بخاصية انتمائه للعالم المعيش والحي الذي أساسه في البعد الاجتماعي. كما يتفق معها من جهة التأكيد على شرط الاتفاق بين الإيتيقي والسياسي هو تكون فضاء عمومي للمداولات والتواصل مع أمل أن يكون هذا الفضاء المكان الطبيعي لإنتاج الإجماع بين المواطنين. فتتحقق وحدة الأخلاقي والسياسي حينها بحكم الأخلاقي السياسي، ويخضع لسلطته بكون الأخلاقي محكوم من مجموع الأفراد المستعملين للعقل استعمالاً عمومياً.

أما الفيلسوفة اليسارية نانسي فرايزر "Nancy Fraser" (1948) فقد وجهت نقدًا منهجيًا لنظرية هابرماس في الفضاء العمومي إذ رأت بأنها لم تعد تتعلق بالنموذج الليبرالي والاشتراكي الخيار الأوحده في مسار السياسة والأخلاق والاقتصاد، وذلك للتحويلات الاجتماعية والتاريخية الراهنة التي تصاعدت فيها الحركات الاجتماعية الجديدة كالحركات النسوية والعرقية والطائفية، كل هذا بإمكانه تفويض رؤى هابرماس لمفهوم الفضاء العمومي الذي بقي سجين الإطار الوطني والقومي للفعل السياسي⁽³⁴⁾.

إن فرايزر لم تؤسس لنظرية حول الفضاء العام ولكنها وجهت انتقاداتها لهابرماس كون نظريته في الفضاء العمومي متجاوزة، بالنظر لمتغيرات عالم اليوم وما أفرزته العولمة من إعادة النظر في أسس الدولة الحديثة (الدولة-الأمة) ولهذا اقترحت فرايزر فضاءً عموميًا ما بعد برجوازي بديل⁽³⁵⁾.

وتعرف فرايزر الفضاء العمومي كونه قيمة مفهومية بأنه: "فضاء المجتمعات الحديثة"، حيث تمر المشاركة السياسية عبر اللغة، إنه فضاء المواطنين الذين يناضلون من أجل مصالحهم المشتركة، فضاء يؤسس تفاعلاته أوليا⁽³⁶⁾. وترفض التعريف الهابرماسي الذي يحدد المشاركة في جمهور مثقف ينقن استعمال العقل بشكل نقدي في الفئة البرجوازية بالرغم من الانتقادات الموجهة لهابرماس حول الفضاء العمومي، إلا أنه يبقى مهما وضروريا لأنه مكان منفصل عن الدولة ومن خلاله يعبر الأفراد عن رأيهم النقدي تجاه الدولة، فهو فضاء للنقاش والتخاطب والتداول.

ثانيا: الفضاء العمومي وحيز اشتغاله:

ينتصر هابرماس للنقاشات العامة التي أسس لها في مبحث إيتيقا المناقشة والتداوليات، وذلك لأن الرأي العام لا يتشكل إلا من خلال المناقشة التي يفرضها التبادل الرمزي والسياسي، داخل مجتمع تتنازع قوى الصراع. ويجد البعد السياسي للعمومية أساسه في الواقع المعيش وفي واقع الحياة اليومية للأفراد وفي متطلباتهم وشروطهم التي تستوجب حضور الديمقراطية مطلبا ضروريا لعقلنة الفعل السياسي التي وضعت الأنوار ركائزه من خلال إطلاق العنان للعقل العملي. فالبعد السياسي يتجسد في إمكانية تأسيس ديمقراطية تشاورية تقوم على مبدأ النقاش المتبادل بين الأعضاء. وهنا يمكن استحضار رؤيته التي أسهمت في توسيع وتخطي الجدل الحاصل بين حضور الدين في المجال العام، وعلاقته بالعقلانية القانونية. لهذا ميز هابرماس بين الفهم السيئ والمتطرف للدين وبين الفهم المعقول والعقلاني، فالدين في عمقه يدعو إلى المضامين الإنسانية بعيداً عن الأصولية المتطرفة التي لا شغل لها إلا مناهضة الحداثة وتجزير العنف في المجتمع العالمي. وعليه فالمطلوب هو أن يتم تحقيق عبر أخلاقيات المناقشة والتواصل، وهو ما يسميه بـ"التعددية الثقافية"، حيث يتخلى العلماني عن رهانه في أن يترك المتدينون قناعتهم في سياق المجال العام، لأن الذي يحكم الدين والعلمانية هو الحوار والتواصل، فكيف يتم ذلك؟

1- مأسسة الديمقراطية التشاورية: نجد البعد السياسي للعمومية أساسه في الواقع المعيش، وفي واقع الحياة اليومية للأفراد وفي متطلباتهم وشروطهم التي تستوجب حضور الديمقراطية مطلبا ضروريا لعقلنة الفعل السياسي التي وضعت الأنوار ركائزه، من خلال إطلاق العنان للعقل العملي؛ فالبعد السياسي يتجسد في إمكانية تأسيس ديمقراطية تشاورية تقوم على مبدأ النقاش المتبادل بين الأعضاء. وبحكم النظام السياسي الحديث في حاجة إلى ولاء الجماهير، فهو يبحث بالضرورة عن أساليب متعددة لإضفاء المشروعية على مؤسساته، وهذه المشروعية يتم تداولها داخل قنوات المجال العام بكل ما تقتضيه من صراع ولكن المهم بالنسبة لهابرماس هو الاعتراف

بالجميع داخل المجال العمومي ذي الطبيعة السجالية⁽³⁷⁾. فهناك قطبان يتنافسان على سحب الرأي العام، الأول هو الفضاء العام الذي يمثله المواطنون المهتمون بالشأن العام ويرون بأن إضفاء المشروعية على الدولة لا يتم عبر نقاشات عقلانية في فضاءات عامة. أما الثاني وهو الدولة بمؤسساتها وأجهزتها الإعلامية، فتحاول تحصيل الشرعية أو تبريرها عبر الهيئة الدعائية الحكومية والمؤسسات الخاضعة لها⁽³⁸⁾.

إلا أن ما يريده هابرماس هو أن يضع على عاتق المؤسسة القانونية منح الشرعية للنقاشات ورعايتها، أي خلق وتشكيل علاقة جدلية بين القانون والنقاش. فالرأي العام يظهر من خلال الحوار المشترك بين المواطنين المتعاضدين فيما بينهم من خلال التواصل الذي يتأسس على الشكل الديمقراطي في حوارات ونقاشات عامة بين مواطنين الدولة⁽³⁹⁾. أي إخضاع الرأي العام إلى الفضاء السياسي الخاضع لتداولية تواصلية مسطرة للفعل السياسي.

فيعتبر الفضاء العمومي السياسي مفهوماً أساسياً داخل النظرية المعيارية للديمقراطية وبوساطته يتم التعبير عن شروط التواصل التي يمكن بوساطتها أن يتحقق تشكل نقاشي للرأي والإرادة لجمهور المواطنين، وهو لهذا الاعتبار مفتوح في وجه الجميع. كما يعتبر هابرماس الفضاء العمومي مجموعة الأشخاص الخواص يجتمعون من أجل النقاش حول مواضيع تكتسي المصلحة العامة أو المصلحة المشتركة⁽⁴⁰⁾.

ولجعل الديمقراطية التشاورية أكثر التصاقاً بالواقع وفتح المجال للمناقشات العمومية، عمد هابرماس إلى إدراج مفهوم المجتمع المدني كونه نسيجاً جماعياً تأسس في إطار فضاءات عامة منظمة للمناقشات التي تقترح حلاً للمشاكل الناشئة المتعلقة بمواضيع المصلحة العامة⁽⁴¹⁾ وربما تكون هذه الفضاءات عامة أو خاصة إلا أنها ترتبط ببنيات المجتمع المدني فالنسيج الجماعي يشكل ركيزة تنظيمية منحدره من الفضاء الخاص المشكّل من مواطنين يبحثون عن تبريرات وتأويلات لتجاربههم ومصالحهم الاجتماعية وهم بدورهم يمارسون تأثيراً في تكوين الرأي والإرادة⁽⁴²⁾، إذ تتجسد الديمقراطية الجذرية عبر المؤسسات التي تضمن مشاركة جميع المواطنين في النقاش العمومي، لهذا حاول هابرماس توسيع مجال مساهمة المعنيين بهذا النقاش، وذلك من خلال مسطرة المشاركة التي تحقق الاستقلال الذاتي والسيادة الشعبية لمواطنين عبر مناقشات حرة ديمقراطية داخل الفضاء العمومي مستندة دوماً على براديجم التشاور والتداول المؤسس للديمقراطية التشاورية.

2- حضور الدين في الفضاء العمومي: أصبح الانعطاف نحو الدين ضرورة في العقلانية المعاصرة، وخاصة عندما تلاحظ الأنوار بعض أوجه القصور في مسيرة العلمنة أو "الوعي بما هو مفقود" وهو بالضبط إحدى العناوين التي كرسها هابرماس على الدين. إنّ مرافقته هاته تتناقض مع الإصدار الأول - نظرية الفعل التواصلية - الذي يخضع فيها القيم الطائفية والوجودية والدينية للمعايير العقلانية والتداولية، إذ تزامن أفكاره حول الدين عبر ثلاث مراحل من التفكير في الدين. وتتمثل المرحلة الأولى من فلسفته وخاصة في كتابه سابق الذكر بالتركيز على مسألة العقلنة والحدثة وهذا تأثراً بـ **ماكس فيبر** إذ اختزلوا الدين في الشأن الفردي الخاص. وثانيها تشكلت في فترة الثمانينيات حيث بدأ هابرماس بمعالجة مسألة اختفاء الدين أو كونه مرشحاً لتأدية دور بحيث هو حاجة حيوية فردية (براغماتية) فاقده للوظيفة الكونية العمومية. أما المرحلة الثالثة والتي بدأ فيها يفتح للدور العمومي للدين وقد طور هذه النظرية في حدود ثلاث نقاط أساسية وهي:

1. مفهوم الفكر ما بعد الميتافيزيقي.

2. المجتمع مابعد العلماني.

3. الترجمة الدلالية للمضامين الدينية.

يقف هابرماس في الجزء الثاني من كتابه "ما بعد الميتافيزيقي" على أطروحة مفادها: إنَّ ما بعد الميتافيزيقي المواقف اللأدرية التي تميز بدقة الإيمان والمعرفة دون أن تسلم مسبقا بصحة دين بعينه، ولكن دون أن تنتقي في المقابل على غرار النزاعات العلمية (الوضعية) ما في التقاليد الدينية من مضامين معرفية ممكنة. إذ يؤسس الفكر مابعد الميتافيزيقي للانفتاح المتبادل مابين الدين (الإيمان) والعقل دون أين يتداخل البعدان أو أن يمتزجا. لهذا يطرح هابرماس تأويلية للحوار بين الدين والفلسفة انطلاقا من مفهوم اللأدري، إذ أنه لا ينفي الحقائق الدينية لكنه يرفض صياغتها عن طريق المسار البرهاني الفلسفي. إنَّ هابرماس وبالعودة إلى كارل ياسبرس يبين كيف تتزامن ظهور الديانات مع الفلسفات وكيف اتفقا، سواء تعلق الأمر بالقطيعة مع الأسطورة أو التوافق الثنائي بين الثنائية الأنطولوجية (الحي/المجرد) والاتفاق بين العلة الواحدة الكونية، فهناك تزامن بين الديانات الكبرى والفلسفات الكبرى، مما نتج عنه الحوار بين الفلسفة واللاهوت. وهذا ما تجسّد في الحوار القائم بين هابرماس والبابا السابق "راتسينغر" تحدّث عن ضرورة ترجمة لغة الدين الرمزية إلى لغة يومية، وبلغه أخرى أن يقدم الدين على ترجمة حملته المعيارية ودلالته المقدسة إلى لغة العقل متى طلب المشاركة في الحوار المجتمعي. فكيف يمكن عقلنة الدين والحديث عنه في إطار دولة الديمقراطية؟

إنَّ طرح هذا النوع من التفكير في المسألة العلمانية الغربية من داخل تجربتها الحضارية، ومن زوايا نظر متعددة، يؤدي لا محالة إلى فتح أفق جديد في فهم العلاقة الأحادية بين العلمانية والدين يتجاوز حالات الجمود ومآزق التصنيفات الجامدة والجاهزة التي سادت هذه العلاقة في المجال العربي والإسلامي، وإعادة الحوار حول موقع الدين في المجال العام⁽⁴³⁾.

وللإجابة عن هذا الإشكال يميز هابرماس بين حضور الدين في المجال العام وعلاقته بالعقلانية القانونية، إذ يميز بين الفهم السيئ المنطوق للدين وبين الفهم المعقول والعقلاني، فالدين في عمقه يدعو إلى المضامين الإنسانية بعيداً عن الأصولية المنطوقة التي تهاض الحداثة وتجدر العنف في المجتمع العالمي، وعليه فالمطلوب أن يتم تحقيق ما يسميه بالتعددية الثقافية عن طريق إتيقا المناقشة والتواصل، حيث يتخلى العلماني عن رهانه في أن يترك المتدينون قناعاتهم في سياق المجال العام، لأن الذي يحكم الدين والعلمانية هو الحوار والتواصل⁽⁴⁴⁾.

وللوصول إلى هذا وجب ضرورة المزج والمزاوجة بين الإيتيقي والسياسي في الفضاء العام بحجة أن الأخلاق هي السبيل نحو الخروج من الأزمة بين الأصوليات الدينية والدهرانية، والأحكام إلى عقلنة الفعل السياسي وتممية الممارسة الديمقراطية، بل لا بد من الاقتناع أن العقلانية القانونية والتقاليد التشريعية، ذات أصول دينية، ثم تحولت إلى قواعد علمانية أو دنيوية، وهكذا فإن بناء نموذج إدارة وتشريع ديمقراطي كفيل بتعايش الفكر الديني مع مرحلة المجتمع ما بعد العلماني، ليرسم لنا هذا صورة الديني المشترك في صنع التشريع بطريقة قانونية عقلانية⁽⁴⁵⁾ تصالح بين التقليد والحداثة.

إنَّ هابرماس يضع رؤيته للمجتمعات ما بعد العلمانية في ضوء الحداثة نفسها باعتبار أن المجتمعات ما بعد العلمانية قادرة على التخلص من الأزمات الحداثية بفتح الفضاء العام أمام كل الأفراد في نقاش متساو بين الجميع، وليس هذا فحسب بل الاعتراف كذلك بالأشخاص المتدينين كنسيج لا بد منه في المجتمع، لأن المجتمع

ما بعد العلماني مجتمع خليط متجانس ليس له وضعية إيديولوجية واحدة، بل من خلال التواصل تتجدد مضامينه القيمة، إنه مجتمع يعتمد على منطق المناقشة الحجاجية، والاستماع لأفضل حجة وأقواها، وإن الفضاء العام هو الحامل لهذه الحجج مع الإيمان بأن هناك مسائل لا يمكن الجزم فيها نهائياً.

إن المتدين والسياسي في نظر هابرماس هم أحرار وظيفيين في الفضاء العام دون أي تدخل من الدولة رمزياً أو سلوكياً، وهذه نقطة تحسب له على أنه مناصر ما بعد علماني، يدافع عن الديني مقابل السياسي، وعلى هذا الأساس فإن الرؤى الدينية التي يحملها المتدين ينبغي أن يعاد تكلمها وترجمتها دلاليًا في الفضاء العام ضمن لغة علمانية يمكن لكل فرد أن يفهمها. أي وجوب إدماج المتدين بإدماج لهجته في الفضاء العمومي. فيقترح ترجمة الأفكار الدينية من قبل المتدين إلى لغة طبيعية قابلة لأن تتداول مع الجميع وأن يفهمها الجميع⁽⁴⁶⁾، إذ يرى في مداخلته: "السياسي: المعنى العقلاني لميراث اللاهوت السياسي المريب" أنه لا بد من الإقرار بأهمية الدين في إغناء النقاشات الدائرة في المجال العام، لكنه يصر على ضرورة أن يترجم المساهمون في هذه النقاشات آراءهم إلى لغة مقبولة لدى جميع الشركاء تحتكم إلى العقل؛ حيث لا يمكن لأحد فرض رأيه بالاستناد إلى عمق إيمانه بهذا الرأي، بل يتحقق قبول الرأي بقوة الجدل العقلاني الذي يعتمد المنطق والإقناع⁽⁴⁷⁾. أي إعادة تلمسين المقدس، فيمكن القول مع هابرماس بترجمة الأفكار داخل الفضاء العام دلاليًا، وفي هذا تلمس أن اللغة هي تصورات عن العالم وليست حروفًا وألفاظًا، بل إن نقل الدلالة من اللاهوتي إلى المعلم الطبيعي، ليس ترجمة وإنما انتقال تصوري ورؤيوي، وبذلك يعد المتدين والعلماني على قدم واحدة في نقاش مفتوح بلا أي إملاء معياري عليه فإذا كان الفضاء العام فضاء تواصلياً بالأساس، فيجب توحيد اللغة المستخدمة لعدم وقوع لبس اجتماعي تجاه القضايا العامة والمشاركة.

إن إعراب هابرماس عن قلقه إزاء عودة الديني، ومحاولة إجابته عن إمكانية تعقيل السياسية والدين في إطار أزمة المجتمع الحديث، يكون محاولة نحو تدشين مشروع جديد في إطار ما سماه بالمجتمع ما بعد العلماني في ضوء الحداثة. فمع ولوج عالم الحداثة أصبح على الأديان أن تخرج من صفتها الجامعة العالمية لكي تتعايش مع مجتمع متعدد الثقافات، وهكذا يتأسس مفهوم جديد للدين في مواجهة دستورية التعددية الدينية والثقافية، واعتماداً على مبدأ التسامح الديني العالمي، فيتخذ موقف التسامح بوجهتيه الأخلاقية والقانونية، وهذا الموقف هو تابع لمشروع الديمقراطية التشاركية طبعاً باعتبارها الموقف السياسي الهادف نحو التواصل والتفاهم والإجماع. كما أن لمصطلح التسامح أساس ديني.

ويناقش هابرماس في مناظرة له مع "جاك دريدا" بعنوان "الفلسفة في زمن الإرهاب" موضوع الأصولية الدينية سواء الأصولية الإسلامية أو الهندوسية أو اليهودية فهي ردود فعل ضد الطريقة الحديثة لفهم الدين وممارسته والتي تعد نظرة مرعبة وعنيفة، بحيث هنا يظهر موضوع آخر محل النقاش وهو علاقة الأصولية بالإرهاب وربطها بظاهرة العنف الذي يعده هابرماس ظاهرة مرضية من أمراض التخاطب والتواصل. وفي نظره لا يمكن رد الثقة بين الناس وعلاج هذا الاضطراب في التواصل المنهجي المؤدي إلى العنف بين الثقافات عن طريق إعادة صلة أساسية بين الناس، وذلك باعتماد سياسة تحسين الظروف المادية وتنمية الثقافة السياسية، ليسهل فهم الأفراد بعضهم لبعض، ولا يمكن الوصول إلى انفتاح العقليات إلا عبر تحرير العلاقات والرفع من مستوى الضغوط والقلق إلى مستوى الثقة. وهذا لا بد أن يترجم فيما بعد عبر وسائل الإعلام والمدارس وفي أوساط العائلات.

فالمطلوب حسب هابرماس هو تعويض الإذلال والاحتقار التي تعانيه القارات والمناطق، التي تحملها مقولة الصراع والصدام الحضاري، فالغرب يفتقد المصادقية مادام لا يعترف بحقوق الإنسان والفصل بين الأصولية الدينية والعلمانية، فليس عالم الأشياء هو الذي يحمل الطيبة، وإنما عالم الكلمات فهو عالم الدين. وهذا مروراً إلى عالم مابعد علماني يتجه نحو عقلنة الدين والإقلال من تعجرف العلمنة، وما ذلك إلا بتنظير لفكرة مجتمع ما بعد علماني.

- مقارنة ختامية: ما يعاب أحيانا على تصور هابرماس للفضاء العمومي أنه ظل حبيس التصور الحديث للفضاء العمومي في واجهته الليبرالية، وحاول أن يجيب على النقد الذي وجهته إليه نانسى فرايزر المتمثل في وقوفه عاجزا أمام ضرورة تطوير نموذج جديد للفضاء العمومي يتجاوز من خلاله الفضاء البرجوازي. كما حاول تعميق تحليله للفضاء العمومي الموالي للحقبة البرجوازية بغية مواجهة تحديات العولمة، فلقد بين أن مواصلة طموح عصر الأنوار يرتطم بعائق جديد لم يتوقعه فلاسفة ذلك العصر ومنظروه، عائق من الحداثة وليس من القديم. هؤلاء كانوا يرون أن العدو هو المؤسسات التقليدية التي تحافظ على وجودها بالسيطرة على العقول وخنق الرأي الحر، واليوم أصبح العدو مؤسسات حديثة تعمل على توسيع وجودها ونشر سيطرتها بواسطة الدعاية والسيطرة على المجتمع المدني بالوسائل التي كان يفترض أن تكون أدوات تحريره، ويترتب على ذلك تقهتت اهتمامات الفرد ومعارفه وسيطرة الإشهار والدعاية على حساب التوعية والإعلام والتعليم.

لقد بحث هابرماس عن جينالوجيا الفضاء العمومي البرجوازي مؤكدا مدى استغلالها لوسائل الهيمنة والدعاية باعتباره مبدءا شرعيا مرتبطا بالسلطة السياسية وبالفردي البرجوازي المثقف⁽⁴⁸⁾. وعبر منذ الستينيات عن الخيبة ذاتها بلغة فلسفية وكشف أن الفترة الحديثة قد خلقت استلابها الخاص، وأجبرت المجتمع المدني على أن يكون فاعلا قليل التأثير بعد أن كان يُنظر منه أن يكون محرك المجتمع نحو التقدم والعقلانية.

في كتابه المتأخر "ما بعد الدولة الأمة" *Après l'état nation* يلح هابرماس على ضرورة إنشاء فضاء عمومي كوني يمثل الحل الوحيد والأنسب، كما أنه مقتنع بوجود حجج كافية تدفع إلى الاعتقاد بأن هذا الطموح الطوباوي جدير بالاهتمام والبحث. فيرى أنه يتوجب على السياسة العالمية الجديدة أن تتنازل من أجل تحقيق مشروع ديمقراطي للرفاهية على المستوى الدولي، ثم يضيف قائلا: "يجب ترجمة حقوق الإنسان، وترجمة الحق في المشاركة السياسية إلى نصوص تعترف بالحق في الاستمتاع بالحقوق الاقتصادية والثقافية لمحاولة خلق مواطنة كونية"⁽⁴⁹⁾. هذا كله لن يتأتى في نظره إلا بتضافر الجهود والحرص الدائم على إنشاء فضاء عمومي يتجاوز الحدود القطرية؛ أي فضاء يلغي الحدود بين البلدان. وتجاوزا للفرضيات التي طرحتها العولمة على الدولة الوطنية يرى هابرماس بأن المجتمعات متعددة الثقافات تتطلب سياسة الاعتراف بالآخر باندماج هوية المواطن الفرد في الهوية الجماعية وأن تستقر في منظومة من الاعتراف المتبادل⁽⁵⁰⁾؛ أي الاندماج الاجتماعي والثقافي على مستوى كوني عالمي في أفق صياغة ديمقراطية مواطنة كونية.

أما عن إمكانية توفر الفضاء العمومي عربيا فلقد خاب ظن الكثيرين من أن يكون هناك فضاء عمومي في المنطقة العربية، وذلك لأن الرأي العام العربي هو غير الرأي السائد، لأن الرأي العام ينشأ في مجتمعات تنشأ العقلانية ويتطور في فضاءات اجتماعية تغلب الاستدلال والبرهنة وتسمح بالنقاش على الظنون والأفكار المسبقة،

فإذا لاحظنا الرأي العام في وسائل الإعلام العربية فإنه يرتبط باستراتيجيات سياسة مخصوصة ليس همها إلا قنص الرأي العام.

هكذا نرى المشهد الإعلامي العربي قد تميّز في العشريّتين الأخيرتين ب بروز الكثير من القنوات الفضائية دون أن يعني ذلك تطوّر الرأي العام وتقدّم الإعلام الموضوعي الرصين. فالطاغي هو تكرار الرأي السائد وتحريك العواطف وتهيج الغرائز، سواء في البرامج الإخبارية أو التحليلية، في مواضيع السياسة أو الفنّ أو الدين. والأدهى من ذلك أنّ هذا الوضع يدعّم لدى الآلاف الوهم بأنّهم يحصلون معارف موثوقاً بها بفضل المواظبة عليها، وهم متأكدون من أنّهم يحملون الرأي الصحيح والنظرة الصائبة.

إنّ الفضاء العام العربي مازال لا يفرق بين المؤسسات القديمة والمؤسسات الجديدة، فكأنّ القديمة هي التي تتطوّر تقنيا لا لتمارس على الأفراد نوعاً جديداً من السيطرة ولكن لتواصل عليهم سيطرتها القديمة بوسائل جديدة، كما أنّ الفكر العربي لم ينجح في توفير قاعدة تنويرية صلبة يمكن أن تتخذ مستندا لاستمرارية الفعل النقدي والعقلاني في المجتمع، وتمكّن المتقف من أن يواجه بها إيديولوجيات الاستلاب بمختلف أنواعها. هذا ما يزيد ثقل العوائق ويبرر عمق الخيبة ونكبة الفضاء العام العربي.

الهوامش:

- 1- عبد السلام حيدوري، الفضاء العام ومطلب حقوق الإنسان، هابرماس، نموذجاً، دار نهى، صفاقس، 2000، ص 45.
- 2- Jürgen Habermas, l'espace public, archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise, traduit de l'allemand par, Marc B de Launay, ed Payot, Paris, 1993, p 14.
- 3- المرجع السابق، ص 49.
- 4- المرجع نفسه، ص 56.
- 5- Jürgen Habermas, l'espace public, Opcit, p 16.
- 6- Ibid, p 16.
- 7- Ibid, p 16.
- 8- عبد السلام حيدوري، الفضاء العام ومطلب حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 63.
- 9- المرجع نفسه، ص 63.
- 10- عبد السلام الأشهب، أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لدى هابرماس، الأردنية للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص 164.
- 11- المرجع نفسه، ص 164.
- 12- المرجع نفسه، ص 164-165.
- 13- المرجع نفسه، ص 165.
- 14- عبد السلام حيدوري، الفضاء العام ومطلب حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 58.
- 15- عبد السلام الأشهب، أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لدى هابرماس، مرجع سابق، ص 165.
- 16- Jürgen Habermas, l'espace public, Opcit, p 38.
- 17- Ibid, p 16.
- 18- عبد السلام الأشهب، أخلاقيات المناقشة، مرجع سابق، ص 167.
- 19- المرجع نفسه، ص 162-163.
- 20- جيوفاني بورادوري، الفلسفة في زمن الإرهاب، حوارات مع جاك ديردا، خلدون النبواني، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، الدوحة، ط1، 2013، ص 16 إلى ص 28.
- 21- Jürgen Habermas, entre naturalisme et religion, les défis de la démocratie, traduit de l'allemand par Christian Bouchindhomme et Alexander Dupeyrix, Paris, Gallimard, 2008, p 731.
- 22- علي عبود المحمداوي، الإشكالية السياسية للحدثة، من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل، هابرماس نموذجاً، منشورات الاختلاف ودار الأمان، المغرب، الجزائر، ط 2011، ص 229.

- 23- عبد السلام حيدوري، الفضاء العام ومطلب حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 82.
- 24- لقد أراد كانط صياغة متطلبات عصر التنوير بإقامة علاقة بين استخدام العقل العام والعقل الخاص، فالاستخدام الخاص للعقل عندما يكون المرء " ترسا في آلة" يعني عندما ينجز دوره في المجتمع ويقول كانط " طالما إن الذات تتجز واجباتها كاملة نحو الدولة في دائرة الخاص، فإنها قد تتخرط في الخطاب العقلي في مناقشات دائرة العام" وفي ختام نصه ما التنوير ينتهي كانط إلى أن الاستخدام العام والحر للعقل المستقل بذاته سوف يكون أفضل ضمان للطاعة السياسية. نقلا عن (كوستنفر وانت، انزجي كليموفسكي، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2002، ص 112).
- 25- عبد السلام حيدوري، الفضاء العام ومطلب حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 83.
- 26- Jürgen Habermas, La paix perpétuelle, le bicentenaire d'une idée Kantienne, traduit par, Rainer Rochlitz, Ed Cerf, Paris, 1996, p 07.
- 27- Jürgen Habermas, Espace public, Opcit, p 112.
- 28- Ibid, p 114.
- 29- Ibid, p 115.
- 30- عبد السلام حيدوري، الفضاء العام ومطلب حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 97.
- 31- Loïc Ballorini, espace public et recherche critique, pour quoi se méfier d'un concept passe partout, p 31. www2.univ-paris8.fr/cemti/IMG/article_PDF/article_94.pdf.
- 32- Philippe Chaniel, espace public, science sociale et démocratie, quaderni, N°18, Automne, 1982, p 63-73.
- 33- opcit, p 31.
- 34- رشيد العلاوي، الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فرايزر، ص 9.
- 35- المرجع نفسه، ص 18.
- 36- Nancy Fraser, que ce que la justice sociale, <https://lectures.revues.org/5207>.
- 37- محمد نور الدين آفاية، الحدائ والتواصل في الفلسفة الغربية المعاصرة، إفريقيا الشرق، المغرب، ط2، 1998، ص 101.
- 38- علي عبود المحمداوي، الإشكالية السياسية للحدائ، مرجع سابق، ص 241.
- 39- جورغن هابرماس، العلم والتقنية كإيديولوجيا، ترجمة: حسن صقر، منشورات الجمل، كولونيا، ألمانيا، 2003، ص 120.
- 40- عادل البلواني، النظرية السياسية عند هابرماس، إفريقيا الشرق، المغرب، 2014، ص 133.
- 41- Ibid, p 394.
- 42- Jürgen Habermas , entre faits et normes, droit et démocratie , traduire par, Rainer Rochlitz et Christian Bouchindhomme, Gallimard, 1997, p 399.
- 43- هابرماس تشارلز تايلور وآخرون، قوة الفضاء العام، ترجمة مفلح رحيم، قراءة في الكتاب مركز نماء للبحوث والدراسات، ضمن موقع: nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?Id=409
- 44- علي عبود المحمداوي، الدين في المجتمعات المعاصرة رؤية الفيلسوف الألماني هابرماس، ضمن موقع <http://www.mominoun.com>
- 45- المرجع السابق.
- 46- محمد كريم، أزمة المجتمع الحديث والدين، هابرماس والمجتمع ما بعد العلماني، ضمن موقع: <http://altagreer.com>.
- 47- هابرماس تشارلز تايلور وآخرون، قوة الفضاء العام، ترجمة: مفلح رحيم، قراءة في الكتاب ، موقع الكتروني سابق.
- 48- جورغن هابرماس، هابرماس ومفهوم الفضاء العمومي، ترجمة نور الدين علوش، مجلة الاختلاف الإلكترونية <http://membres.multimania.fr/tomate/pdf/habermas.pdf>
- 49- جورغن هابرماس، الحدائ وخطابها السياسي، ترجمة جورج ثامر، مراجعة جورج كتورة، دار النهار، بيروت، 2002، ص 170 - 171.
- 50- Jürgen Habermas, the postnational constellation, political essays, translate, mats pensky, mit, Cambridge, Massachusetts, 2001, p 71.

الروبرتاج الصحفي في عصر التكنولوجيا الحديثة لوسائل الإعلام والاتصال:

دراسة حالة جريدة "لوموند" Le Monde الفرنسية (2008-2011)

د. فاطمة الزهراء خراط مشنتة

قسم علوم الإعلام، كلية الإعلام والاتصال

جامعة الجزائر 3

ملخص

تبحث هذه الدراسة عن آثار تكنولوجيا الإعلام والاتصال على الروبرتاج الصحفي الذي ما انفكت أهميته تتزايد في الصحف العالمية في تغطية النزاعات والحروب والأحداث السياسية الكبرى، ما يجعل المقولة بأنه نوع صحفي تعبيرى وليس إخباريا خاصة نظرية يتوجب إعادة البحث فيها. ومع وجود فئة تفر بثبات الأنواع الصحفية وعدم تطورها فإن الأشكال الجديدة التي أصبحت تظهر بها المادة الإعلامية في الصحف، وظهور تسميات جديدة لأجناس صحفية غير معروفة نظريا، تدفعنا للتفكير والبحث.

الكلمات المفتاحية: روبرتاج صحفي، تكنولوجيا حديثة لوسائل الإعلام والاتصال، جريدة "لوموند"، تحرير صحفي.

Le reportage journalistique et les nouvelles technologies de l'information et de la communication:

Etude de cas du journal Le Monde (2008-2011)

Résumé

Cette étude porte sur l'impact des nouvelles technologies de l'information et de la communication sur le reportage journalistique, et son effet sur la couverture des grands événements tels que les guerres et les conflits qui ne cessent de s'accroître. Bien qu'une catégorie de chercheurs considère que les pratiques journalistiques de ce genre n'évoluent pas, l'apparition de nouvelles formes de contenu et de nouvelles appellations nous amènent à reconsidérer les définitions apportées à ce genre journalistique.

Mots-clés: Reportage écrit, nouvelles technologies de l'information et de la communication, Le Monde, écriture journalistique.

The Journalist report in the age of modern technology of media and communication

Case study on the French newspaper "Le Monde" (2011-2008)

Abstract

The study focusses on the waste and the effects of information and communication technology on the press report. This type which has consistently its importance is growing in international newspapers in covering conflicts, wars and major political events. This makes the argument that press type expressive news do not progress. As researchers in the field we try to research, and reconsider the definitions of this journalistic report.

Key words: Journalist report, modern technology for the media and communication, the newspaper "Le Monde", journalist writing.

مقدمة

يتضح من خلال الجوانب النظرية لبعض المراجع العربية الأكثر تداولاً في الجامعة الجزائرية، وجود اختلافات مهمة لتعريف الروبرتاج، وتصنيفه، والهدف منه، إذ يظهر الاختلاف الأول في تسمية هذا النوع الصحفي، حيث يطلق عليه البعض اسم "الروبرتاج" نسبة لأصل الكلمة الانجليزية (اشتقاق الفعل Report)، وهي الكلمة الموظفة في اللغة العربية، ووضعت لها مرادفات أخرى كالاستطلاع، ويكمن الخطأ في الترجمة التي وضعت لكلمة الروبرتاج على أنه التحقيق الصحفي، مثل ما جاء في معجم المصطلحات الإعلامية لـ "أحمد زكي بدوي"، والذي يقول إن الروبرتاج هو "التحقيق الصحفي الذي يتولاه الصحفي عن موضوع يهم الرأي العام"⁽¹⁾، في حين نجد فريقاً آخر وخاصة الغربيين يرون بأن التحقيق نوع صحفي مخالف تماماً للروبرتاج، فالتحقيق عند الفرنسيين هو: Enquête.

يظهر - من خلال بعض التعاريف - تضارب في تصنيف الروبرتاج الصحفي من حيث كونه نوعاً إخبارياً أو تحليلياً أو أدبياً. ويقود التسليم بهذه التعاريف إلى أن الروبرتاج نوع صحفي مزيج من كل هذا، فهو يخبر عن الحادثة ويحلل حيثياتها، وبعض جوانبها بالوصف والشرح، كما أنه يكتب بأسلوب أدبي، وكما قال نصر الدين لعياضي إن الأسلوب في الروبرتاج بنفس أهمية المضمون⁽²⁾، حيث ساوى بين قيمة مضمون الروبرتاج وما يحمله من معلومات، وقيمة أسلوب كتابته وتحريره وطريقة عرضه للقراء، ويؤكد بعض المنظرين لأشكال التعبير الصحفي على أن التحليل والتفسير هما في جوهر الروبرتاج، وأن الأخير لا يستطيع تأدية مهمته المعرفية المؤثرة دون الإبحار في أعماق الحالات الاجتماعية الدراماتيكية التي يعالجها، والكشف عن أبعادها وأسبابها وتأثيراتها وانعكاساتها وتطوراتها، فهو وإن كان الوصف من أساسياته، إلا أن الوصف فقط قد يفتقد الإشارة إلى المتناقضات الداخلية للحالة الاجتماعية موضوع الروبرتاج، والتي ربما مثلت الأساس المتين لنشؤه مهما كان الوصف جميلاً وممتعاً ودقيقاً⁽³⁾.

نحصل من خلال تصنيف الروبرتاج حسب الموضوع على العديد من الأنواع (الرحلات، الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي، العلمي، الرياضي، الحربي، الحقوقي، القضائي، السياسي، الطوارئ... إلخ)، ويضيف محمد الدروبي أن اعتماد الأسلوب معياراً للتصنيف، هو جهد غير مجد كون أساليب كتابة الروبرتاج مسألة ذاتية، متعلقة بالمقدرة الإبداعية، وربما هناك أساليب بعدد كتاب الروبرتاج، أما اعتماد الموضوع كمعيار فإنه يدخلنا في متاهات لا صلة لها بالروبرتاج وأحكام إنتاجه، من هنا كان الاعتقاد الأرجح بأن الروبرتاج مطلوب منه إرضاء ثلاثة عناصر ومجموعة من المواصفات، وما تبقى مسألة ذاتية تابعة للصحفي، وهي: العنصر التحليلي التقييمي، والعنصر الإخباري، والعنصر الأدبي.

يقر بعض المهتمين أن التسليم بوجود معايير ثابتة ونظرية دقيقة لكتابة جسم الروبرتاج فيه تقييد لقدرات الصحفي وعائق لمواهبه الإبداعية، غير أن هناك بعض الخصائص النظرية التي إذا غابت لا يكون الروبرتاج كذلك، لكن كيفية استخدامها والامتثال لها والتفنن في توظيفها مسألة إبداعية لا يمكن أن نجعل لها قيوداً، وبالتالي يمكن القول إن تحرير جسم الروبرتاج يخضع للأسلوب الذي يختلف من صحفي إلى آخر، وإلى إمكانياته وقدراته اللغوية والإبداعية، كما أن معاشته لواقع الأحداث، وحديثه إلى شخصيات الروبرتاج تلعب دوراً في طريقة عرض وكتابة الجسم، فهو شاهد العيان الوحيد على الحدث والمصور الوحيد للوقائع، فمن هم أكثر منه خبرة لا يمكنهم

وصف وكتابة ما شاهده وسمعه، وما قيل له وفي هذا المجال يقول "اليرجبولنسبيرو" ErgioLinspiro إن على الصحفي أن لا يترك أحدا يكتب النص مكانه حتى لو كان أفضل المختصين عالميا في مجال تخصصه⁽⁴⁾. تبدو ممارسة الروبرتاج - مقابل هذا - في الصحافة الفرنسية أكثر اتزاناً ووضوحاً ودقة مقارنة بتعريفاته وخصائصه النظرية المنصوص عليها في المراجع العربية تحديداً، ما قد يجعلنا نقول إن الروبرتاج الصحفي أكثر نضجاً في التطبيق مقارنة بالنظري، وأن الأنواع الصحفية بما فيها الروبرتاج، تحتاج إلى إعادة النظر في خصائصها النظرية (على الأقل في الجامعة الجزائرية) وفقاً لمتطلبات عصر التكنولوجيا الحديثة لوسائل الإعلام والاتصال، لاسيما وأن خصائص هذا النوع الصحفي تختلف كثيراً بين الجرائد الجزائرية والفرنسية منها، كجريدة "لوموند" Le Monde الفرنسية التي تخصص له قسماً قاراً على صفحاتها.

التزمت الصحيفة الفرنسية بنشر روبرتاجات يومية في شتى المجالات داخل قسم "ديكريبنتاج" وذلك منذ عام 2005، وجعلت للصورة مكانة مهمة بحيث أصبحت تتنافس الصفحة مع نص الروبرتاج، نظراً للأهمية التي أصبحت تلعبها الصورة في عصر تكنولوجيا المعلومات⁽⁵⁾. من هذا المنطلق نطرح الإشكالية الآتية: ماهي خصائص الروبرتاج الصحفي في جريدة "لوموند" Le Monde الفرنسية في عصر تكنولوجيا الإعلام والاتصال؟

- التساؤلات:

- أين يمكن تصنيف الروبرتاج الصحفي؟
- هل يحمل الروبرتاج الصحفي في جريدة "لوموند" LE MONDE الفرنسية خصائص مغايرة للخصائص المعروفة نظرياً؟
- ما هي أساليب تحرير الروبرتاج الصحفي في جريدة "لوموند" LE MONDE الفرنسية؟
- هل أثرت التكنولوجيا الحديثة لوسائل الإعلام والاتصال على الروبرتاج الصحفي في جريدة "لوموند" LE MONDE الفرنسية؟

- الفرضيات:

- يصنف الروبرتاج ضمن الأنواع الصحفية الإخبارية بدل الأنواع الصحفية التعبيرية.
- تأثرت ممارسة الروبرتاج الصحفي بالتكنولوجيا الحديثة لوسائل الإعلام والاتصال.

1- تطبيقات الروبرتاج الصحفي في جريدة "لوموند" Le Monde الفرنسية:

سمحت الدراسة باستخراج تطبيقات مغايرة لتلك المتعارف عليها في المراجع الموظفة لدينا في الجامعة الجزائرية، بخصوص الروبرتاج الصحفي، وذلك من خلال تحليل عينة من هذا النوع في جريدة "لوموند" الفرنسية في الفترة 2008-2011، بتوظيف المنهج المسحي واستخدام أدوات تحليل المضمون والوثائق.

مصادر (الصحفي) الروبرتاج في جريدة "لوموند" Le Monde الفرنسية:

تعتمد جريدة "لوموند" Le Monde في الروبرتاج الصحفي على المبعوث الخاص كمصدر وحيد في هذا النوع، فالمبعوث الخاص للجريدة يعني مصاريف أكثر، وترتيبات أدق للموضوع، ومكانة خاصة له في صفحات الجريدة، كما يظهر نوع المصدر في جريدة "لوموند" Le Monde، في عنوان الروبرتاج مباشرة، مثال ذلك: Notre envoyé spécial a Zimbabwe أو مبعوثنا الخاص إلى زيمبابوي.

تعمل الجريدة على ذكر كلمة مبعوث خاص في مقدمة الروبرتاج، ويكون المصدر في هذه الحالة جزءا من المقدمة التي تكون في الصفحة الأولى. مثال مقدمة الروبرتاج الصادر بتاريخ: 26 جوان 2008:

Le dictateur Robert Mugabe, le 24 juin, dans la ville de Banket. Il a fait taire l'opposition; dont le chef, Morgan Tsvangirai, s'est réfugié à l'ambassade des Pays-Bas, le pays est à genoux, a observé l'envoyé spécial du Monde".

تذكر جريدة "لوموند" Le Monde كلمة مبعوث خاص تحت اسم المنطقة، أو البلد (المعروف بعنوان الإشارة)، دون ذكر الاسم، ليأتي الإمضاء في آخر الروبرتاج.

2- أساليب تحرير الروبرتاج في جريدة "لوموند" Le Monde الفرنسية:

تنفق أغلب المراجع على أن أسلوب الروبرتاج مسألة فريدة، تتعلق بمهارات الصحفي في الكتابة، ويؤكد نصر الدين لعياضي أن بنية الروبرتاج لاتحيد عن بناء أي سرد⁽⁶⁾، غير أن روبرتاجات جريدة "لوموند" Le Monde تحرر بالأساليب الآتية:

أ- أسلوب الشخصية الرئيسية: يعتمد هذا الأسلوب من التحرير على اتباع شخصية من شخصيات الروبرتاج لتكون المحرك الأساسي للأحداث، أو بمثابة الدليل الذي يتبعه الصحفي من بداية الروبرتاج إلى نهايته، وتكون هذه الشخصية هي مفتاح الأحداث، والمرتب لتسلسلها، ويكون الصحفي هو الراوي لما تقوم به هذه الشخصية. يعمل الصحفي في هذا الأسلوب على وضوح حدود بينه وبين كلام الشخصية أو ما يسميه (دومينيك مانيو) Dominique Maingueneau الكتل النصية (Ilots textuel)⁽⁶⁾، فيبعد قدر المستطاع مسؤوليته عن الكلام من جهة، ومن جهة أخرى يعطي الروبرتاج أكثر مصداقية وموضوعية.

تختار الشخصية الرئيسية للروبرتاج لعاملين، إما أن تكون أهم شخصية في الأحداث أو الموضوع أو الظاهرة، فيبدأ الصحفي المبعوث الخاص بالحديث عنها في بداية الروبرتاج، ووصفها وسرد تفاصيل أفعالها وأفعالها وحركاتها، وعلاقتها، وتكون الشخصية هي الموضوع المراد. أما العامل الثاني فهو أن يراد بالشخصية إيصال فكرة ما، وما التركيز عليها إلا مؤشرا، والهدف منها تكوين فكرة ما لدى القارئ، فالصحفي بهذه الطريقة لايقدم شيأ جاهزا للقارئ بل يقوده لاكتشاف الظواهر والأحداث بنفسه.

ب- أسلوب السيناريوهات المتنوعة: يقوم الصحفي بتحرير الروبرتاج من خلال عرض مجموعات منفصلة من القصص المختلفة، أو السيناريوهات المتباينة، بحيث يضيئ كل جزء من جوانب الروبرتاج- أو بالأحرى السيناريو- جانبا من الظاهرة أو موضوع الروبرتاج، لتتوالى الأحداث والقصص في الروبرتاج دون أن نجد علاقة بينها، إلا أن هذا التباين يساعد على فهم الحقائق فهما جيدا.

يتضمن الروبرتاج في جريدة "لوموند" Le Monde أهم العناصر التي ذكرها "يف أنس" Yves Agnès وهي: "الملاحظات في الميدان، والمعلومات الرسمية، والمعلومات غير الرسمية، وتصريحات الشهود، وآراء الصحفي"⁽⁷⁾.

يتم عرض المعلومات الرسمية في الروبرتاج في جريدة "لوموند" Le Monde باستخدام علامات الوقف مثل النقطتان (:)، المزدوجتان (" ")، والبنط المغاير (Italique).

يوظف الصحفي المعلومات الرسمية في الروبرتاج بالإشارة إلى ذلك بأفعال واضحة تبين أن الكلام ليس له، ويكون ذلك قبل المعلومة مثال «une boulangerie précise» من روبرتاج 14 أكتوبر 2008 " أو "خبازة توضح:" ، أو يكون إبراز المعلومة الرسمية بفعل يقع وسط الجملة. مثال من روبرتاج بتاريخ 16 أكتوبر 2008. «J'enseignais trop Shakespeare, il y avait des plaintes contre moi; elle le dit avec détachement, avec le recule elle leur est même reconnaissante »

يبرز الصحفي في الروبرتاج المعلومات الرسمية بفعل يقع بعد الجملة، مثال 29 أوت 2008: «Si mon frère est coupable je me suicide» à immédiatement réagi son frère aîné.

أو " لو أن أخي مذنب سأنتحر" رد أخوه الأكبر على الفور.

يعتمد الصحفي في هذا الأسلوب على الروايات المختلفة لشخصيات الروبرتاج، بحيث توجد علاقة وعامل مشترك بين الروايات، وبشكل ذلك العامل المشترك موضوع الروبرتاج.

مثال بتاريخ 29 سبتمبر 2008 بعنوان: Jour de ramadan a Tétouan أو (يوم في رمضان بتيطوان)، تتناول الصحفي في هذا الروبرتاج عدة جوانب، فتحدث عن أجواء رمضان قبيل الإفطار ووصف المدينة في هذا التوقيت، ثم انتقل بعدها للحديث إلى شاب وعن أماله وطموحاته، ثم سرد لنا قصة مجموعة من الشباب وآراءهم حول الهجرة غير الشرعية، فكان الروبرتاج مجموعة من القصص المتباينة والمنفصلة، لكنها مجتمعة تشكل فكرة واحدة هي الحياة اليومية في رمضان بمدينة تيطوان.

يعتمد الروبرتاج في جريدة "لوموند" Le Monde على آراء الشهود، ومن الفوارق التي تمكنا من استخراجها في هذه الدراسة، أن الصحفي في الروبرتاج يدفع القارئ لاكتشاف الظواهر بنفسه، فلا يسلط الضوء عليها، بل يبعد الصحفي نفسه وذاتيته أكثر من السابق ليفسح المجال للغير لشرح الموضوع وتفسيره والتعريف به، ويمكن القول بأن الذاتية في الروبرتاج تتمركز فقط في الوصف الذي يقدمه الصحفي عن الجو العام أو حركات الأشخاص ولباسهم وإيماءاتهم، إن هذا الفارق قد يخالف أهم ميزة وخاصية اشتهر بها الروبرتاج عند أغلب المختصين وهي الذاتية، ويظهر جليا من خلال أسلوب السيناريوهات المتباينة، ومن خلال استعمال الأسلوب المباشر الذي يوظفه الصحفي تظهر موضوعيته، وجديته⁽⁸⁾.

"أصبح الاعتماد على الشهادات الكثيرة والمتباينة لنقل آراء الأفراد ميزة كثيرة التداول في الصحافة المكتوبة، وهي الميزة التي تكشف عن تطور في الروبرتاج الذي يوظف الشهادات أكثر من التعليقات"⁽⁹⁾.

3- بنية الروبرتاج في جريدة "لوموند" Le Monde الفرنسية:

ظهر الروبرتاج في جريدة "لوموند" Le Monde الفرنسية خلال فترة الدراسة بجملة من الفوارق فيما يخص العناوين، والمقدمات، والصور.

أ- العناوين:

تميزت روبرتاجات جريدة "لوموند" Le Monde الفرنسية التي صدرت خلال مرحلة البحث، ببعض الخصائص المخالفة للثوابت التي يقرها المختصون في أنواع عناوين الروبرتاج، بحيث توظف في الروبرتاج عنوانا رئيسيا واحدا يحمل فكرة واحدة، لا تكشف في غالب الأحيان عن مضمون الموضوع، وهو ما يعاكس من يعتبر أن الروبرتاج يتضمن عناوين، إشارة ورئيسي.

مثال روبرتاج بتاريخ: 18 سبتمبر 2008 بعنوان **une ambitieuse paroissienne** أو (الخورنية الطموحة). هذا العنوان لا يتكون من عنوان إشارة وعنوان رئيسي، كما أنه لا يعبر عن مضمون الروبرتاج، فهذا الأخير تناول حياة المرشحة الجمهورية للرئاسيات الأمريكية عام 2008 (سارة بالان) Sarah Palain، ولا يمكن أن نتعرف على مضمون الروبرتاج إلا بقراءة الجسم، في حال غياب صورة تظهر فيها المرشحة. يعتبر البعض أن عنوان الروبرتاج يجب أن يكون وصفياً، في حين أظهرت الدراسة أن عنوان الروبرتاج يكون إخبارياً، وخاصة في الروبرتاجات التي تكون منفصلة من حيث الموضوع⁽¹⁰⁾، والتي تنشر في القسم الخاص بالتحقيقات والروبرتاجات والبورتريهات. يحمل عنوان الروبرتاج - خلافاً لما هو متفق عليه - الكثير من التشويق وبعض الغموض المحفز، ويكون عنوان الروبرتاج تحفيزياً في الروبرتاجات التي تأتي لتدعيم نوع صحفي آخر يتناول ذات الموضوع في العدد⁽¹¹⁾.

مثال بتاريخ 26 جويلية 2008، بعنوان: **Mariage gratis, et facture pour Hamas!** أو (عرس مجاني والفاخرة على حماس)، يتساءل قارئ العنوان عن علاقة حركة حماس بالزواج، فهذا العنوان يحفز ويدعوا إلى قراءة الروبرتاج، وهو في الوقت نفسه غير واضح ولا يكشف عن مضمون الموضوع. يتكون - خلافاً لما هو متعارف عليه - عنوان الروبرتاج في جريدة "لوموند" Le Monde من عنوان رئيسي فقط يكون جد طويل، إذ يمكن أن يمتد العنوان على كامل عرض الصفحة.

يساهم هذا النوع من العناوين المذكورة في إظهار البعد التنظيمي للجريدة، كما يساهم في إبراز القيم الإخبارية⁽¹²⁾، ما يؤكد مرة أخرى أن عنوان الروبرتاج ليس بالضرورة وصفياً مثل ما يذهب إليه البعض، بل يكون إخبارياً.

يمكن للروبرتاج الواحد في جريدة "لوموند" Le Monde أن يحمل عنوانين مغايرين، يكون العنوان الأول في الصفحة الأولى رفقة مقدمة صغيرة، ويكون العنوان الثاني في الصفحة الداخلية رفقة مقدمة ثانية، أو الجسم فقط. مثال روبرتاج بتاريخ: 2 جوان 2008 بعنوان:

En Birmanie, la colère des moines de Mandalay أو (في برمينيا غضب رهبان ماندلاي). جاء هذا العنوان في الصفحة الأولى، في حين حمل ذات الروبرتاج عنواناً آخر في الصفحة رقم 6 وهو: **En Birmanie, des moines s'organisent pour faire parvenir de l'aide aux victimes du typhon Nangis** أو (في برمينيا، رهبان ينتظمون لجلب المساعدة لضحايا إعصار نرجس).

يحمل عنوان الروبرتاج في الجريدة محل الدراسة كلمة روبرتاج (reportage) وتشكل الكلمة مفردة من مفردات الجملة ونجد هذا في الروبرتاجات التي يتم الإشارة إليها في الصفحة الأولى من الجريدة.

مثال روبرتاج بتاريخ 26 جوان 2008، بعنوان:

Zimbabwe notre **reportage** dans une dictature folle.

أو (زيمبابوي: روبرتاجنا في دكتاتورية مجنونة)

ب- المقدمات: يتضمن الروبرتاج مقدمة قصيرة من حيث عدد الكلمات، تكون في الصفحة الأولى، ومقدمة ثانية تكون في الصفحة الداخلية حول الموضوع نفسه. ويكون هذا النوع من المقدمات في الروبرتاج الذي يظهر جزء منه في الصفحة الأولى، والجزء المتبقي في الصفحة الداخلية.

مثال بتاريخ 12 جويلية 2008 بعنوان:

Erythrée Un pays embrigade: C'est un pays marqué par sa guerre de libération: trente ans de combats contre l'Éthiopie...un pays au nationalisme sourcilleux, qui pratique encore le socialisme à la cubaine. Embrigade sa jeunesse et enferme ses opposants au secret. (p 18)

أريتيريا بلد مجند: بلد تميز بثورته التحريرية، ثلاثون سنة من المعارك ضد إثيوبيا... بلد قومي متغطرس، يمارس دوما الاشتراكية على الطريق الكوبية، يجند شبابه ويغلق على معارضيه سرا. في الصفحة الداخلية كانت المقدمة كالتالي:

Erythrée L'autre Afrique: L'éducation et les soins médicaux y sont gratuits, le chômage et les grèves inexistantes. Quinze ans après son indépendance, obtenue de haute lutte, ce petit pays de l'Afrique reste l'un des derniers bastions du socialisme à la cubaine.

أريتيريا أفريقيا أخرى: التعليم والرعاية الصحية بالمجان، انعدام البطالة والإضراب، بعد خمسة عشر سنة من نيل الاستقلال بالكفاح، هذا البلد الإفريقي الصغير يبقى أحد آخر حصون الاشتراكية على الطريقة الكوبية. تحتفظ مقدمات الروبرتاج في جريدة "لوموند" Le Monde الفرنسية بالفكرة نفسها، وبزاوية المعالجة ذاتها، مع تغيير الصياغة بين المقدمة في الصفحة الأولى والصفحة الداخلية.

أظهر تحليل الروبرتاجات في الجريدة خلال مرحلة الدراسة، أن الصحيفة تذكر كلمة روبرتاج في المقدمة، وتدخل الكلمة في صياغة المقدمة، وبالتالي تكون مفردة من مفردات الجمل المكونة لها. تستعمل الصحيفة كلمة (روبرتاج) في الروبرتاجات التي تنشر في الصفحة الداخلية فقط وتحديدا في قسم (فك التشفير DECRYPTAGE) بمعنى في الروبرتاجات ذات الحجم الكبير، مثال بتاريخ 14 أكتوبر 2008 بعنوان: *La crise vue de Pontvallain* أو (الأزمة من منظور بانتفالان)، كانت المقدمة في الصفحة الداخلية كالتالي:

La récession commence-t-elle à franchir les murs des banques? Reportage dans un bourg de la Sarthe, ou elle apparaît derrière la crise du pouvoir d'achat.

هل بدأ الركود يتخطى جدران البنوك؟ روبرتاج في مدينة سارت التي ظهر فيها الركود خلف أزمة القدرة الشرائية.

تكتب المقدمات في الروبرتاجات في جريدة "لوموند" Le Monde بلون وبنط مخالفين للون وبنط الجسم والعنوان، كما توظف في الكثير من الحالات المزدوجتين والبنط المغاير معا، لتمييز بعض الكلمات وبعض العبارات، وقد يكون لفصل آراء الصحفي عن آراء الشخصيات الموجودة في الروبرتاج.

أو *Etats- Unis se soigner plus pour gagner plus* مثال روبرتاج بتاريخ: 18 أكتوبر 2008 بعنوان:

(الولايات المتحدة عالج أكثر لتربح أكثر)، وضع الصحفي إحدى العبارات بين مزدوجتين على الشكل الآتي: *Denombreux Américains, faute de couverture médicale, négligent leur santé. Pour lutter contre cet état de fait et parce que "ça peut rapporter beaucoup," une entreprise du Connecticut incite ses employés à vivre sainement.*

الكثير من الأمريكيين، يهملون صحتهم، بسبب الضمان الصحي. لمكافحة هذا ولأن هذا قد يجلب الكثير تشجع مؤسسة في كونيتيكت موظفيها على العيش الصحي.

تحمل المقدمات في الروبرتاج عنصرين متناقضين، يتمثل الأول في أن الصحفي في مكان الحدث، ويروي كل شيء وفي الوقت نفسه لا يتحمل مسؤولية شيء. يظهر ذلك من خلال توظيف الأسلوب المباشر في الكتابة (Le style directe)، أو بوضع بعض الكلمات أو العبارات بين مزدوجتين وبنط أرفع ولون أفتح. يؤكد (دومينيك)

مانيو (Dominique Maingueneau) في هذا الصدد بأن "استخدام هذا النوع من الكتابة، والأسلوب المباشر يظهر أمرين للقارئ وهما: أن هناك فعل الكلام، وأن هناك حدودا بين هذا الكلام والصحفي" (13).

ج- وسائل الإيضاح:

تميز إخراج الروبورتاج في جريدة "لوموند" Le Monde خلال فترة الدراسة بثلاثة عناصر، تعد بمثابة فوارق بالنسبة لما هو متعارف عليه، أو على الأقل قلما تتم الإشارة إليها في المراجع وهي:

الصور: تميزت صور الروبورتاج في جريدة "لوموند" Le Monde، بالحجم الكبير الذي يساوي نصف المادة المطبوعة، ويكون هذا النوع من الصور غالبا في الروبورتاجات التي تنشر في الصفحة الداخلية، وتكون في الجزء العلوي من الصفحة (14).

يتم وضع الصورة في الروبورتاج بشكل طولي أيضا، فتمتد على كامل الصفحة، وتتوسط المادة المطبوع فتشد انتباه القارئ قبل العنوان في العادة.

تلتصق الصورة في الروبورتاج بالعنوان التصاقا شديدا من حيث الإخراج، ويكون هذا الأخير في غالب الأحيان تحت الصورة، ومباشرة تليه المقدمة، وقد تكون المقدمة في حالات أخرى على يسار الصورة.

توظف الجريدة في الروبورتاج صورا بالألوان لتقريب الموضوع أكثر من الواقع، وأخرى باللونين الأبيض والأسود، وهي بهذا تشد الانتباه، بحيث يؤكد (جان فرانسوا تيتو) Jean François Têtu "أن الإيضاح عن طريق الصورة وسيلة جذرية لشد العين خاصة من خلال اللون الأسود" (15).

يلزم المفتاح الصورة في الروبورتاج ، ويكون في بعض الأحيان أكثر تفصيلا من المقدمة.

العناصر الأيقونية: يرافق الروبورتاج في الصفحات الداخلية في بعض الأحيان رسما كاريكاتيريا، بدلا من الصورة، وفي حالات أخرى رسوما إيضاحية (كالأعمدة، والدوائر النسبية)، بالخصوص في الروبورتاجات الآنية التي تتناول الحروب، ومناطق النزاع (16)، كما يمكن أن يرافق الروبورتاج الخرائط وذلك في الموضوعات التي تتحدث عن الحروب، أو تلك التي تتناول مدنا غير معروفة، يسمى (دومينيك مانيو) Dominique Maingueneau عناصر أيقونية (Elements iconiques) الصور والخرائط والكاريكاتير الذي توظف داخل النص (17).

تتوسط جسم الروبورتاج في جريدة "لوموند" Le Monde فقرة صغيرة مكتوبة ببنط مغاير لبنط الجسم، ولون أفتح، وهي عبارة عن اقتباس من كلام إحدى شخصيات الروبورتاج، يكون في الغالب جملة بارزة في الروبورتاج، وهو ما يسميه (دومينيك مانفينو) Dominique Maingueneau شبه النص Le paratexte.

يتميز نص الروبورتاج في جريدة "لوموند" Le Monde الفرنسية بالهجانة (la forme hybride)، ونقصد بها تعدد أشكال الكتابة من حيث البنط والحجم والألوان (18).

الخلاصة:

يمكن تلخيص نتائج الدرسي في ما يأتي:

1- يحرر الروبورتاج وفق أسلوبين:

* أسلوب الشخصية الرئيسية التي تختار لعاملين، إما أن تكون أهم شخصية في الروبرتاج، وبالتركيز عليها وعلى أقوالها وأفعالها يتضح الموضوع، أو تكون الشخصية عبارة عن نموذج فقط، أو مؤشر يركز عليها الصحفي ويريد من خلالها إيصال فكرة معينة.

* أسلوب القصص المتنوعة أو السيناريوهات المتباينة الذي يعرض الصحفي من خلاله مجموعة من القصص حول الموضوع، تكون هذه الأخيرة مختلفة في الشكل، ولكنها موحدة من حيث الموضوع، ويشكل العامل المشترك بين هذه السيناريوهات لب الروبرتاج. يفسح الصحفي المجال - في هذا الأسلوب - للآراء المختلفة لتظهر أكثر من تعليقاته ويضع حدودا بينه وبين الكتل النصية، ويتكون بذلك نص هجين من حيث الشكل والإخراج (Formehybride).

2- يفسح الروبرتاج الصحفي المجال لآراء الأفراد أكثر من التعليق ليفهم القارئ الموضوع دون أن يقدم الصحفي نفسه، فيضع حدودا بينه وبين كلام الأفراد أو الكتل النصية (ilots textuel) باستخدام الأسلوب المباشر.

3- لا يقدم الصحفي ذاتيته في الروبرتاج، وذلك بوضع بعض الكلمات بين مزدوجتين " " أو كتابتها ببنط مختلف، حين يراد بالكلمة معنى آخر، أو الكناية عن شيء مخالف للمعنى الظاهرة، وهو ما يطلق عليه ذاتية الدلالة (La modalisation autonymique).

4- يمكن أن يتكون الروبرتاج من عنوان واحد، يحمل فكرة واحدة، يكون جد طويل يمتد على كامل عرض النص، كما يمكن أن يتكون الروبرتاج من عناوين مختلفين من حيث الصياغة، ويشتركان في زاوية المعالجة.

5- عنوان الروبرتاج الصحفي ليس بالضرورة وصفيا، بل يكون إخباريا كذلك، ولا يكشف عن مضمون الروبرتاج.

6- يحمل عنوان الروبرتاج كلمة روبرتاج، وقد تكون الكلمة مفردة من مفردات العنوان.

7- يتكون الروبرتاج من مقدمتين، في الحالات التي يتم الإشارة للموضوع في الصفحة الأولى من الصحيفة، وتختلف المقدمة في الصفحة الأولى عنها في الصفحة الداخلية من حيث الصياغة، لكن زاوية المعالجة واحدة في كلتا المقدمتين، وتبدو طريقة الإخراج هذه متأثرة بالنسخة الالكترونية التي تنشر موضوعا وتشير إلى الموضوعات المشابهة بكتابة "موضوعات ذات صلة" مع الإشارة إليها في نص تشعبي.

8- تكون المقدمة في الصفحة الأولى جد قصيرة مقارنة بما هو في الصفحة الداخلية، كما تكون عادة استفهامية أو إخبارية، في حين تشكل كلمة روبرتاج في المقدمة مفردة من مفردات الفقرة.

9- توظف عدة وسائل إيضاح في الروبرتاج، وهي الصور، والعناصر الأيقونية، وشبه النص، وتتميز الصورة في الروبرتاج بالحجم الكبير، وتحمل نصف مساحة الصفحة التي ينشر فيها، سواء بشكل طولي أو عرضي. تكون الصورة بالألوان وعادة باللونين الأبيض والأسود، ولا تتخلى صورة الروبرتاج عن المفتاح، الذي يكون في بعض الأحيان أكثر تفصيلا من المقدمة، وهو الشكل الذي يضاهي إلى حد بعيد شكل الإخراج في النسخ الالكترونية.

10- يتميز نص الروبرتاج بالشكل الهجين (la forme hybride)، بحيث يوظف الكثير من أشكال الكتابة، بالإضافة إلى الكتل النصية (ilostextuel)، وشبه النص (le paratexte) ضمن استخدامات الأسلوب المباشر، الذي يدل على الموضوعية بدل الذاتية أو الإخبار بدل التعليق، ويحاكي هذا الشكل الوصلات في النسخ الالكترونية (links).

التوصيات:

نقدم في نهاية الدراسة بعض التوصيات التي تخدم المبتدئين في مجال الصحافة بالدرجة الأولى، وطلبة كلية علوم الإعلام والاتصال وأيضا التحرير الصحفي باللغة العربية، استنادا لما تعمل به الصحافة الغربية والفرنسية على وجه التحديد، باعتبارها أطول تجربة، بالنظر لما توظفه من تقنيات على مستوى التحرير، والإخراج الذي تأثر كثيرا بتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

نقترح في ختام البحث إدراج هذه النتائج في الدروس النظرية لطلبة علوم الإعلام والاتصال، في تخصص التحرير الصحفي والإخراج الصحفي، من أجل تطوير بعض الطرق التقليدية المعمول بها، والتي لا تتناسب مع عصر التكنولوجيا، كما أن الطالب يرى فيها تقييدا لقدراته في مجال التحرير.

بينت نتائج هذه الدراسة أن الأنواع الصحفية في تطور وتغير يتماشى مع إملاءات كل عصر، غير أن بعض المراجع المعتمدة في الجامعة الجزائرية لا تقر بهذا التحول وتحصر خصائص الأنواع الصحفية، ما يستدعي دراسات أعمق من هذا النوع على أنواع صحفية، وجرائد مغايرة من أجل تعميم النتائج.

الهوامش:

- 1- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات الإعلام، ط1، دارالكتاب اللبناني، بيروت، 1985، ص 142.
- 2- نصر الدين لعياضي، اقترابات نظرية في الأنواع الصحفية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 52.
- 3- محمد الدروي: الصحافة والصحفي المعاصر، دارالفارس للنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص 216.
- 4- le style du monde: Le Monde, France, 2002, p 05.
- 5- ibid. p 9.
- 6- Dominique Maingueneau: Analyser les textes de communication, Arman Colin, France, 2012, p 160.
- 7- Yves Agnes: Manuel de journalisme, la découverte, Paris; 2002, p 260.
- 8- Dominique Maingueneau: Analyser les textes de communication, op-cité, p 169.
- 9- ibid, p 177.
- 10- le style du monde:op.cite, p 05.
- 11- loc.cite.
- 12- Jean FrançoisTetu: Le journal quotidien, en collaboration avec M.Mouillaud, P.U.L., Lyon, 1989, p 86.
- 13- Dominique Maingueneau: Analyser les textes de communication op.cite,p :188.
- 14- الروبرتاج الصحفي في جريدتي "الوطن" و"لوموند": مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، إعداد فاطمة الزهراء مشته، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، نوقشت عام 2007، ص 167.
- 15- Jean François Tetu: Le journal quotidien op.cite, p 90.
- 16- الروبرتاج الصحفي في جريدتي "الوطن" الجزائرية و"لوموند" الفرنسية: م، س، د، ص 170.
- 17- Dominique Maingueneau: Analyser les textes de communication, op. cite, p 74.
- 18- Ibid, p 169.

العنف والإرهاب من منظور فلسفي

د. عبد الغني بوالسكك

قسم الفلسفة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة باتنة 1

ملخص

يعد الإرهاب من القضايا السياسية الاجتماعية التي عانت منها الشعوب والدول والأمم، وماتزال، وبالرغم من تغير واختلاف النظرة إليه وإلى الأعمال التي تسمى إرهاباً والتي لا تسمى إرهاباً، إلا أن صورته تتعدد وتتغير من زمن لآخر ومن مجتمع لآخر، وهذا بالطبع ما أدى إلى اختلاف وتغير مفاهيمه وهو ما سنلاحظه أثناء تحليلنا الفلسفي لهذه الظاهرة وتناميها عبر التاريخ. نتناول تطور هذه الظاهرة وانتشارها خاصة في هذا العصر، عصر التكنولوجيا والانترنت، وظهور ما يسمى بالإرهاب العلمي (التكنولوجي) والبيولوجي والعابر للقارات، وارتباطه بظاهرة تُعدّ الأداة المغذية له ألا وهي العنف. ومن هنا كان لابد من فهم هاتين الظاهرتين فلسفياً.

الكلمات المفتاحية: عنف، إرهاب، مجتمع، فلسفة، ثورة، تمرد، عولمة.

*Une perspective philosophique de la violence et du terrorisme***Résumé**

Le terrorisme est considéré comme l'une des questions politiques et sociales dont souffrent constamment les peuples, les pays et les nations, en dépit des divergences d'opinions pour ce qu'on appelle «actes terroristes» et encore moins pour ceux qu'on n'appelle pas «actes terroristes». Toutefois, les aspects du terrorisme semblent différents et multiples d'un temps à l'autre et d'une société à l'autre. Cependant, il y a changement dans la notions de terrorisme qu'on a analysé philosophiquement comme un phénomène qui croît au fil de l'histoire, de surcroît, on remarque bel et bien que ce phénomène est en progression autant en prolifération, très exactement en ce temps, bien plus à l'ère de la technologie et d'internet. En revanche, il y aurait ce qu'on appelle le terrorisme scientifique qui vient de surgir autant dire le terrorisme technologique, biologique et intercontinental, caractérisé par le phénomène de violence qui fomentent surement le terrorisme, c'est pourquoi, il faut, déterminer philosophiquement les deux phénomènes.

Mots-clés: Violence, terrorisme, société, philosophie, révolution, rébellion, mondialisation.

*Violence and terrorism from a philosophical perspective***Abstract**

Terrorism is one of the political and social issues suffered by people, States and Nations, and still suffered, in spite of its change, its different perception and the different look at the businesses, which are called terrorism and which are not called terrorism. However, the forms of terrorism are numerous and vary from time to time and from one society to another and this is, of course, what led to a difference and change perceptions about terrorism, which we will see during our analysis of the philosophy of the phenomenon of terrorism and its growing throughout history. We will note the evolution of this phenomenon, and its spread especially in this era, the age of technology, the Internet and even the emergence of the so-called scientific (technological), biological and intercontinental terrorism, and its association with a phenomenon considering it as a nutritious tool, namely violence. Hence, it was necessary to understand philosophically these two phenomena.

Key words: Violence, terrorism, society, philosophy, revolution, rebellion, globalization.

مقدمة

كان الإرهاب ولا يزال من القضايا السياسية الاجتماعية التي عانت منها الشعوب والدول والأمم، وبالرغم من تغير واختلاف النظرة إليه واختلاف النظر إلى الأعمال التي تسمى إرهاباً والتي لا تسمى إرهاباً، إلا أن صور الإرهاب تتعدد وتتغير من زمن لآخر ومن مجتمع لآخر، فما يعد في مجتمع عملاً إرهابياً يعد في غيره غير ذلك، وهذا بالطبع ما قاد إلى اختلاف وتغير المفاهيم حول الإرهاب، وهو ما سنلاحظه أثناء تحليلنا الفلسفي لظاهرة الإرهاب وتناميه عبر التاريخ أو ما نسميه بأركيولوجيا الإرهاب، كما نلاحظ تطور هذه الظاهرة وانتشارها خاصة في هذا العصر، عصر التكنولوجيا والانترنت، بل وظهور ما يسمى بالإرهاب العلمي (التكنولوجي) والبيولوجي والعايير للقارات، وارتباطه بظاهرة تُعدّ الأداة المغذية له ألا وهي العنف.

وكثيراً ما ارتبط الإرهاب الداخلي بالدولة وسلطتها خصوصاً الأنظمة التوتاليتارية وقوانينها الاستبدادية، وهنا تقول حنة أرندت (Hannah Arendt) "إن مكانة القوانين الوضعية في جسم النظام التوتاليتاري السياسي لا يني يتسلط عليها الإرهاب الكلي وبنزعه باعتباره مانح الحركة التاريخية أو الطبيعية وواقعها"⁽¹⁾.

فما هي المراحل التي مر بها الإرهاب كظاهرة؟ ما هي أسبابه؟ كيف تعددت النظرة إليه؟ لماذا يفكر الإنسان في العنف والإرهاب؟ ما الفرق بين الإرهاب والعنف والثورة؟

الإرهاب وتناميه عبر التاريخ:

1- في العالم القديم ومفهوم المدنية والأغيار:

إذا اعتمدنا على المنهج التاريخي، وإذا عدنا إلى العالم القديم، وبالضبط إلى أهم الحضارات التي شكلت هذا العالم فإننا نجد مفهوم الإرهاب قد ارتبط بمفهوم أو تصور الآلهة وطاعتها أو عصيانها، ففي أثينا مهد الحضارات، وفي الأزمنة القديمة في اسبرطة كان مصير كل من يصوت لمصلحته ضد مصلحة الجمهورية يدفع إلى "آلهة الجحيم"، وعند الرومان كان الإله "جانوس" إله الحب له وجهان، وجه ينظر به إلى حدود الدولة متحدياً العدو الخارجي، والآخر ينظر به إلى الداخل متحدياً العدو الداخلي (المواطن) وكانت العقوبات القاسية لأعداء النظام تفرض عليهم وتهدف أساساً إلى بثّ الخوف في نفوس الجمهورية من خلال الحرمان من الماء حتى الموت، ثم تطورت إلى الحرق بالنار وإلقاء الأشخاص للحيوانات المفترسة، وامتد العقاب ليشمل الأفكار لا الأفعال، واستمر هذا الوضع في روما الملكية إلى أول عهد روما الجمهورية، حتى صدر قانون يحدد جرائم الدولة.

وربما بدأ تاريخ الإرهاب بما سمي أولاً بالعنف الذي ارتبط بالإنسان وبغريزة حب الحياة أو البقاء والدفاع عن الذات، حتى أن هناك من اعتقد بأن الإنسان عنيف بطبعه، وأن غريزة العنف والدمار والإرهاب وحب الدماء فيه غريزة لا يمكن القضاء عليها ولا حتى تهذيبها، ومهما انتقل الإنسان من البربرية والتوحش والبدائية إلى الحضارة فإنه مازال وسيبقى عنيفاً ويمارس العنف، بل إن المدينة والمدنية والحضارة والتحضّر زادت من عنفه وإرهابه وجرائمه، بل إن الإنسان ارتكب أول جريمة في التاريخ ضد أخيه الإنسان، وعليه "فقد عرف الإرهاب كصورة من صور العنف السياسي في العصور القديمة، وإذا بدأنا بقايل وهايبيل فسندرى قصتهما محملة بقصص العنف"⁽²⁾.

فالإرهاب في بدايته ارتبط بالعنف، وأول عنف مارسه الإنسان كان ضد أخيه الإنسان، كما ارتبط الإرهاب كذلك بالعنف السياسي بعد أن انتقل الإنسان من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع السياسي، هذا العنف السياسي

الذي مارسه الدولة أو السلطة أو المملكة أو الإمبراطورية في العصر القديم ضد الشعوب، كما حدث في أثينا "حيث تجاوز الصراع في أثينا أحيانا حدود المحاورات التي ابتدعتها الحضارة الإغريقية"⁽³⁾. فبالرغم من عقلانية وحكمة اليونان إلا أن صور العنف والإرهاب كانت منتشرة في هذه الحضارة، بل ويعتقد البعض أن إعدام سقراط هو نوع من الإرهاب الفكري، إرهاب الدولة وفي الحضارة المصرية "تحدثنا البرديات المصرية القديمة عن بعض وجوه الرعب والذعر والقسوة والعنف الناجم عن صراع دموي بين أحزاب الكهنة وغيرهم من أنصار أفكار معينة"⁽⁴⁾.

وبالنسبة للأشوريين فقد عرفوا الإرهاب في القرن السابع قبل الميلاد، حيث استخدموا الوسائل الإرهابية على نطاق واسع ضد أعدائهم البرابرة، فكانوا يقتلون الرجال والنساء والشيوخ والأطفال دون رحمة، ودون تمييز في المدن التي يستولون عليها، كما عرف المصريون القدامى الإرهاب في القرن الثاني قبل الميلاد، وأطلقوا عليه اسم "جريمة المرهبين" حيث كانت هناك محاولة لاغتيال الملك رمسيس الثالث عرفت بمؤامرة "الجريمة الكبرى"⁽⁵⁾. أما عند الرومان فكانوا يطلقون اسم المجرم السياسي على كل من خرج عن الدولة، بل هو عدو الدولة.

وإذا عدنا إلى الأديان القديمة، ونظرنا إلى الإرهاب خصوصا الأديان السماوية، فنجد في اليهودية أن الإرهابي هو كل من رفض القول بحق اليهود، وكل من وقف ضد التهود، ولهذا فقد "تكونت في فلسطين مجموعة من المتعصبين عرفت باسم "Zélotes" تكونت من جماعات من السيكارى القتل المأجورين قامت بعدة عمليات إرهابية بدافع ديني محض تمثلت في الاغتيالات والحرق والتدمير"⁽⁶⁾.

فلقد ذهبت حركة الزيوت "Zélotes" إلى القيام بأعمال عنف ضد كل ما يمت بصلة للإمبراطورية الرومانية وهنا يتبين لنا الطبع الإرهابي لدى اليهود وأنهم يحملون صفات الإرهاب منذ القديم، ومنذ الحضارات القديمة، وأن الإرهاب الذي مارسه كان إرهابا عقديا ودينيا.

ولهذا فقد قامت الديانة اليهودية المحرفة على التعصب والإرهاب المذهبي، والتاريخ يشهد أن كتب التاريخ قد ذكرت "أن ملك نجران (نو نواس) في الدولة الحميرية الثانية عام (300-525م) اعتنق اليهودية وحاول إجبار المسيحيين للدخول في الدين اليهودي، ولكن نصارى نجران رفضوا ذلك، فحفر لهم أخودا وأشعل النار فيه وأخذ يلقي كل من يرفض الاستجابة لرغبته الدخول في الدين اليهودي"⁽⁷⁾. ولعل هذا ما جعل الإرهاب يأخذ طابعا دينيا أكثر منه سياسيا أو اجتماعيا، لأنه ارتبط بالتعصب الديني والمذهبي، والفكر الأيديولوجي، وعليه يقول أدونيس العكرة "ففي داخل كل إيديولوجي إرهابي ينتظر من يوقظه"⁽⁸⁾.

لقد مارس اليهود ولا زالوا يمارسون الإرهاب ضد غير اليهود، بل وتكونت مجموعات يهودية إرهابية انتشرت عبر العالم لتحقيق مصالح اليهود مستخدمين كل الوسائل لتحقيق آمالهم في الوجود والبقاء والسيطرة، وإيماننا منهم بأنهم شعب الله المختار "ولو قرأنا التلمود لوجدناه يؤكد أن الإرهاب أداة مشروعة في السياسة، وهو بذلك يؤكد القاعدة السياسية المعروفة "الغاية تبرر الوسيلة" فعندما دخل اليهود أريحا تحت قيادة ملكهم يوشع في العام الألف قبل الميلاد أعملوا السيف في رقاب سكانها، وكان شعارهم حينذاك القتل... فاليهودية تحلل القتل كوسيلة للوصول إلى الأهداف المطلوبة"⁽⁹⁾. ولهذا يعد المؤرخون حركة السيكارى (اليهودية) أخطر حركة إرهابية عرفها التاريخ، هذا بالنسبة للديانة اليهودية، أما في المسيحية التي عرفت بديانة التسامح والسلام، فقد شهد التاريخ المسيحي عددا من حالات العنف والإجرام والإرهاب، بل ولقد استخدم المسيحيون شتى أنواع القتل والعنف من أجل غرس

الأفكار والعقائد المسيحية في غيرهم، وما محاكم التفتيش في الماضي والمجازر ضد مسلمي البوسنة في الحاضر إلا أكبر دليل.

2- في عصر الكنيسة ومحاكم التفتيش والاضطهاد الديني:

وفي العصور الوسطى ومع محاكم التفتيش والاضطهاد الديني رسخت المسيحية أكثر ظاهرة الاضطهاد الديني زمن سيطرة الكنيسة، حتى مورس هذا الإرهاب على المسيحيين أنفسهم ممن رفضوا بعض تعاليم الكنيسة كالعلماء أمثال غاليليو غاليلي (Galileo Galilei)، حيث انتشرت في هذه العصور كما هو معروف محاكم التفتيش ومورست كل أشكال العنف والتعذيب، "وكان استخدام الإرهاب من قبل روبيسير (Robespierre) بدافع تثبيط الثورة المعادية للكنيسة خلال فترة الثورة الفرنسية"⁽¹⁰⁾. ولقد استخدم الإرهاب بين المسيحيين أنفسهم في صراعاتهم العقدية بين الكاثوليك والبروتستانت، "وقد سجلت العصور الوسطى أبشع وأعنف صنوف البطش والعنف متمثلة في محاكم التفتيش التي نصبها الباباوات للانتقام من كل من لا يدين بالولاء للكنيسة البابوية، ومع بداية القرن السابع عشر بدأت سيطرة الدول الأوروبية على البحار العالمية... وظهرت القرصنة البحرية التي اعتبرت شكلا من أشكال الإرهاب... إلا أن الإرهاب لم يتبلور كواقع إلا في عام 1793م كان ذلك في عهد الرهبة في فرنسا"⁽¹¹⁾.

ولهذا يعتبر الكثير الإرهاب من ابتداء الثورة الفرنسية، لأن هذه الثورة شرعت مضامين تقتضي بمداومة منازل المشبوهين الذين وقفوا ضد الثورة، لتجريدهم من السلاح، وبعدها ارتكبت مجازر في حقهم، وهو ما جاء في نص الخطاب الذي ألقاه ممثل الثورة عندما قال: "لقد حان الوقت للمساواة كي تعمل منجلها لحصد الرؤوس"⁽¹²⁾. وبهذا المعنى فقد تركز الإرهاب كركن أساسي من أركان النظام السياسي، بل ولقد أصبح الإرهاب هو أساس العدالة، ولكن الثورة الفرنسية انقلبت على نفسها وبدأت في تصفية روادها عندما قتل روبيسير _ كما قلنا سابقا _ عندما اتهم بممارسة الإرهاب، وحكم عليه بالموت في ساحة الثورة باعتباره إرهابيا.

3- في العالم الإسلامي ومفهوم الفرقة الناجية والتناحر المذهبي:

أما العالم الإسلامي ومن منطلق مفهوم الفرقة الناجية وظهور التناحر المذهبي، فقد عرف بعد عهد النبوة حوادث كثيرة امتازت بالعنف سواء من طرف أفراد أو جماعات منظمة، ولقد أخبر الرسول _ صلى الله عليه وسلم _ عن الفرقة الناجية، كما أخبر عن خوارج الأمة، وأن التناحر المذهبي سيكون في هذه الأمة، كما كان في اليهود والنصارى، ولقد اختلفت الآراء حول الفرقة الناجية مما أدى إلى شيوع كثير من الأحاديث الموضوعية التي تبرا فرقة وتجرم أخرى، بل وتسب حتى الصحابة رضي الله عنهم، كما استخدمت هذه الأحاديث الموضوعية والتأويل الخاطيء لها ولآيات القرآن في إرهاب الآخرين وجواز قتلهم وقتل أولادهم وسبي بناتهم، كما استخدمت في الصراع السياسي حول الخلافة والإمامة ومن أحق بها، "وعلى المستوى التنظيمي يرجع العلماء والمؤرخون التطرف الديني في العصر الإسلامي إلى فرقة الخوارج التي انبعثت عند العديد من الحركات المنشقة التي شهدتها التاريخ الإسلامي"⁽¹³⁾.

وما هو معروف في التاريخ الإسلامي أن كثيرا من الصحابة والخلفاء تعرضوا للقتل، وأن حركة الخوارج ظهرت بعد واقعة التحكيم بين علي ومعاوية، حيث كفر الخوارج عليا رضي الله عنه، كما كفروا معاوية والحكمين أبا موسى الأشعري وعمرو بن العاص، وهنا بدأت فتنة التكفير واستباحة دماء المسلمين، وبعد هذه الحركة عرف المسلمون حركة أخرى مارست العنف والإرهاب ألا وهي حركة "الحشاشين" فهم "من أكبر الحركات التي

استخدمت العنف، وهي حركة من فروع الشيعة (...) ابتكرت أسلوب الاغتيال السياسي بديلا عن الحرب (...) ومن أبرز محاولاتها الفاشلة محاولاتها لأربع مرات في اغتيال صلاح الدين الأيوبي (...) وإلى هذه الجماعة يرجع الفضل في ابتكار الإرهاب كبديل للحروب التقليدية مستخدمين الاغتيال كوسيلة أساسية لذلك، حتى أن معنى كلمة اغتيال في الإنجليزية (Assassin) مشتقة من اسم الجماعة (Ashashin)⁽¹⁴⁾، ومن بين الأعمال الإرهابية في العهد الإسلامي مذبحه الخندق في الأندلس، ومذبحه المماليك.

وبهذا يظهر أن الإرهاب كأداة في الصراع ليس جديدا في تاريخ الإنسانية، وأنه لم يولد مصادفة بل دفعت إليه عدة عوامل وظروف، وقد استخدم الإرهابيون منذ القديم عدة طرق ووسائل لكنه ظل أمرا داخليا، إلا أن تطور حضارة الإنسان علميا وتكنولوجيا، جعل من هذه الظاهرة تتطور بدورها وتنتشر بشكل أكبر ويظهر ما يسمى بالإرهاب الدولي العابر للقارات وغيره، بل وارتبط الإرهاب بالدين الإسلامي حيث "تعود الناس في العقود الأخيرة على الأقل أن يربطوا بين الإسلام والإرهاب، ويجعلوا الإرهاب نتيجة حتمية لا تتفك عن الإسلام، فحيثما وجد الإسلام حل للإرهاب"⁽¹⁵⁾. وساعد على نشر هذه الصورة الخاطئة عن الإسلام وسائل الإعلام الغربية، التي "تفنتت في تضخيم أفعال العنف المنسوبة لجماعات التطرف باسم الدين الإسلامي (...) أدى هذا إلى أن يرتبط عنف التطرف الديني في أذهان الناس بالدين الإسلامي"⁽¹⁶⁾.

وهناك جماعات متطرفة دينية "تسبقت في التفنن في أشكال العنف بهدف التهيب (...) والأسلوب نفسه عرفته خلال الأزمنة السابقة اليهودية والمسيحية عندما زاول بعض رجال الدين الأسلوب الذي يزاوله اليوم من يشار إليهم بأمراء الجماعات الإسلامية"⁽¹⁷⁾.

ونظرا لانتشار هذه الجماعات الإسلامية رأى بعض مفكري الغرب "أن الإسلام هو في الواقع دين إرهابي، وبالتالي فإن مصطلح (الإرهابيون الإسلاميون) هو مصطلح صحيح وإن التاريخ القديم للإرهاب الإسلامي يجد تفسيراً للجوء إلى استعمال الإرهاب السياسي من قبل الإرهابيين الإسلاميين في الوقت الحاضر"⁽¹⁸⁾.

4- في العالم الحديث والمواجهة بين الحداثة والكنيسة والدولة بالمعنى العلماني والعقد الاجتماعي الشامل:

يعتقد البعض أن الإرهاب في العصر الحديث ارتبط بحركات التحرر من المستبد والمستعمر وبالثورات، لهذا يلجأ الطرف الأقوى إلى وصف الثورة والثوار الراضين للاستعمار بالإرهابيين، وهنا لا بد من التمييز بين القوة المشروعة وغير المشروعة، بين العنف المشروع وغير المشروع، بين المقاومة والثورة والجهاد والإرهاب، فكما يوجد الإرهاب يوجد الإرهاب المضاد، وعادة ما يلجأ النظام غير الشرعي إلى الإرهاب، وهو ما يعرف بالإرهاب السياسي، وكمثال عليه ما حدث في الثورة الفرنسية، "فالجوء إلى الإرهاب كوسيلة من وسائل إدارة الدولة له تاريخ عريض (...) ففي عام 1773 بدأ عهد الرعب عندما أعلن مجلس قيادة الثورة الفرنسية بعد إعدام الملك الفرنسي لويس السادس عشر بالمقصلة "إن الرعب هو قانون اليوم"⁽¹⁹⁾.

ولقد كانت المواجهة بين الحداثة والكنيسة والدولة بالمعنى العلماني، فحدثت أعمال إرهابية باسم الحداثة وأخرى باسم الكنيسة، "ولقد مارست أول حكومة فرنسية بعد ثورة عام 1787 الإرهاب لتحقيق غاياتها السياسية (...) وعلى ذلك يتضح أن الحرية كانت هي الضحية الأولى للثورة، وكانت في ذات الوقت هي المبرر لأعمال الإرهاب التي ظهرت بعد قيام الثورة"⁽²⁰⁾.

ولقد وصفت مرحلة الحكم في فرنسا في تلك الفترة بإرهاب الدولة، واعتقد الكثير أن الدولة لا تمارس الإرهاب لأنه من صنع الضعفاء، وهذا تصور خاطئ، لأن إرهاب الدولة نتج عنه ما يسمى بالعنف المضاد، ونتج عن ذلك أن ظهرت منظمات إرهابية، "وفي القرن التاسع عشر ظهرت لأول مرة فكرة التنظيم الإرهابي السياسي في المجتمعات السرية في إيطاليا وإسبانيا، وفي منتصف القرن ذاته انتقلت هذه الفكرة إلى الألمان قبل أن يعرفها الروس" (21). ومن أشهر الحركات في العصر الحديث التي مارست الإرهاب "العدمية" والتي تعود أصولها إلى الحركة الفوضوية والتيارات الاشتراكية الثورية، وقد قام هؤلاء بعمليات إرهابية مثل اغتيال القيصر ألكسندر الثاني، كما مارسوا عدة طرق إرهابية كالاغتيالات، وحمل القنابل والمتفجرات وغيرها حيث "يؤمن العدميون بأن العمل الإرهابي قائم على تصفية رجال الحكم، لذا فقد تم التركيز على استعمال الإرهاب كوسيلة للحط من هيبة وقدرة السلطة الرسمية ولإثارة الميول الثورية عند الشعب... وقد جاء في البيان الصادر عن مؤتمرهم المنعقد في مدينة سارا توف" سنة 1893م أن الإرهاب السياسي هو النهج الوحيد الذي يهيئ لنا أوفر فرص النجاح" (22).

ولقد اتبع العدميون والفوضيون طرقا إرهابية مختلفة ونهجا خاصا بهم، وعادة ما يكون الإرهاب في نهجهم "من الأسفل إلى الأعلى، أي من الشعب نحو رأس الهرم السلطوي، في موازاة مع الإرهاب النازل من الأعلى إلى الأسفل. وهذان النموذجان الرئيسيان من الإرهاب اللذان ما زالوا حتى اليوم في جدلية العلاقة بين السلطة الرسمية والمواطنين، وبين هذين النموذجين تصطف أشكال الإرهاب على مدى التاريخ السياسي والاجتماعي، إرهاب السلطة لتثبيت الحكم، وإرهاب مقابل لهدم الحكم" (23). وهنا نؤكد على حقيقة تاريخية وهي أن الإرهاب قد انتقل من السلطة الحاكمة والدولة إلى أيدي الأفراد والمحكومين، وهو ما عرفته كما ذكرنا سابقا حركتان ثوريتان هما العدمية والفوضوية "الفوضوية مارست الإرهاب من قبل المحكومين أو الشعب ضد طبقة معينة في المجتمع هي البرجوازية أساسا أو ضد الحكام وضد المؤسسة الكبرى.

إذن فهناك جدلية بين العنف والإرهاب والدولة، يتمثل في استعمال العنف والإرهاب لإسقاط النظام والسلطة، كما يوجد إرهاب الدولة لتثبيت السلطة والحكم، وهذا ما يسمى بالإرهاب والإرهاب المضاد، وقد حدث مثل هذا النموذج مع الثورة الفرنسية، حيث "أثبتت الثورة الفرنسية في إحدى مراحلها وبرهنت جدوى الإرهاب في تصميد السلطة، كما استولت الثورة البلشفية (1917) على السلطة بعد أن لعب إرهاب الضعفاء لمدة خمسين عاما دورا فعالا في اهتراء النظام القيصري وفي خلق الظروف لإنجاح الثورة" (24). وهنا يصعب تسمية الثورة بالإرهاب، حيث تتداخل المصطلحات، كما أن الإرهاب يقوم على أساسين هما الأساس السياسي والأساس السيكلوجي، من حيث أنه يقوم على الرعب لتغيير النظام. وإن النظر إليه غير واضح، فهناك من يعتقد أن استخدام الإرهاب من طرف المحكومين ضد الدولة يعد عملا غير قانوني. أما استخدامه من طرف الدولة ضد المحكومين فيعد عملا قانونيا وهذه النظرة المزدوجة هي التي عقدت من مفهوم الإرهاب وأهدافه وتمييزه عن غيره من المفاهيم التي قد تتداخل معه.

فالكلمة في اللغة العربية مأخوذة من الرهبة والتخويف، وكما جاءت في القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿ ترهبون به عدو الله وعدوكم ﴾ (سورة الأنفال، الآية 60) فإنها تفيد معنى التخويف وسيلة دفاعية القصد منها زجر العدو ولهذا هناك من يفهم هذه الآية على أنها تحث على العنف والإرهاب، وهذا فهم قاصر وغير صحيح، استغل من طرف أعداء الإسلام للترويج لمثل هذه الأفكار وغيرها، من مثل أنّ الإسلام دين دموي، وأنه انتشر بحد السيف؛

فالإسلام ليس دين إرهاب، بل دين سلام، بل وله فلسفة في السلم والسلام لم تصل إليها الفلسفات الغربية بعد. وإذا أخذنا هذا المصطلح في اللغة الانجليزية "terror" فهي لا تعني الخوف والرعب، بل تعني عمليا إبادة للبشر لأسباب سياسية وعسكرية أو اجتماعية أساسها التعصب والأناية التي تدفع الإنسان إلى البطش بغيره لتحقيق مصالح شخصية⁽²⁵⁾.

ونحن هنا لسنا بصدد ضبط مفهوم الإرهاب، بل الإشارة فقط إلى اختلاف النظرة إليه ومن ثمة اختلاف مفهومه.

5- في العالم المعاصر وظاهرة العولمة والفرق بين المقاومات السلبية والإيجابية:

وبعد أن عرف العالم تطورا علميا وتكنولوجيا واقتصاديا، وبدأت العولمة تتمظهر وتغزو جميع الميادين والبلدان بدأ مفهوم جديد للإرهاب كمفهوم، كما تغيرت أسبابه وأهدافه ودوافعه وعوامله، حيث ظهر الإرهاب التكنولوجي العابر للقارات والإرهاب البيولوجي والنووي وغيرها، حتى أن هناك من يعتقد أن الإرهاب المعاصر وليد العلم والعولمة وما فرضته من أحادية، ومن هيمنة وما قادت إليه من بؤس وفقر وشقاء، كما يرى البعض الآخر أن الإرهاب العالمي أو الدولي بدأ ببداية تاريخ جديد أي منذ أحداث 11 سبتمبر - أيلول 2001، حيث اصطدم الإرهاب بالعولمة فظهر الإرهاب المعولم، بمحاولة فرض نظام أحادي سياسيا وثقافيا على العالم، نظام القوي على الضعيف، بل نستطيع أن نقول منظومة، لأن هذه المنظومة هي التي تحدد المفاهيم، لكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو كيف ارتبط الإرهاب بالعولمة؟ ولماذا؟

"لو أردنا فهم علاقة الإرهاب بالعولمة كظاهرتين كونيتين إحداهما عابر وظرفي (الإرهاب) والأخرى كصيرورة اقتصادية وثقافية (العولمة) لكان من الواجب مسالة السلوك الذي امتزجت فيه الظاهرتان في أقوى صورهما، أي يوم تهاوت إحدى قلاع الثورة العسكرية والمالية بالولايات المتحدة"⁽²⁶⁾. وهما برجا التجارة العالمية فهذان البرجان يمثلان رمز القوة والسيطرة والإرهاب الاقتصادي، فكل من العولمة والإرهاب تطرف، وكما يقال لكل فعل رد فعل فمقاومة العولمة في حد ذاتها تعد مقاومة إيجابية، لأن إرهاب العولمة أشد من الإرهاب في حد ذاته، فهي تشتت الدول والأمم بدل أن تجمع، وتحاول القضاء على اقتصاديات الدول وهوياتها وخصوصياتها الثقافية، كما تحاول فرض نموذج واحد سواء أكان اقتصاديا أم ثقافيا وحضاريا على جميع الأمم والشعوب، "وعلى هذا الأساس فمن الوارد اعتبار العولمة شريكا للإرهاب تنمي عناصره وتقوي أدواته وتدفع به إلى أقوى العنف ليرتد عليها نهاية المطاف"⁽²⁷⁾. فالعولمة هي التي خلقت للإرهاب بنيته المادية، كما فتح الإرهاب للعولمة طرق التوسع والانتشار وهنا يقول صاحبنا كتاب علم الإرهاب "فالعولمة هي التي أوصلت الإرهاب إلى أمثل صورته"⁽²⁸⁾.

وكما جاء في تقرير القمة العربية المنعقدة في بيروت سنة 2002 "إن الشعور بغياب العدالة في أي مكان من هذا العالم يمكن أن يشكل بيئة خصبة لتفشي العنف والإرهاب"⁽²⁹⁾.

وبما أن العولمة تعتمد كثيرا على وسائل الإعلام في انتشارها وفرض هيمنتها، فإن لوسائل الإعلام دورا كبيرا في النظر للإرهاب وصوره، والحكم على ما يعد عملا إرهابيا من غيره، وحتى في انتشار الإرهاب، وبما أن وسائل الإعلام مسيطر عليها من القوى الغربية التي تريد فرض الهيمنة، فإنها هي التي تصور من تشاء وتصف من تشاء بالإرهاب، والدليل هو أنه لا يخفى علينا نظرة الغرب اليوم للإسلام كدين وللمسلمين كأمة، فعندما

تعرض وسائل الإعلام الغربية المسلمين فإنها تحرص على أن تظهرهم بوصفهم علماء شريعة ملتحمين ومتعصبين أو إرهابيين لا يتوقفون عن استخدام العنف⁽³⁰⁾.

ولقد زاد موقف الغرب كرها وحقدا على المسلمين، بل وربط اسم مسلم بالإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث وجدت الولايات المتحدة الأمريكية الحجة الكافية للدخول في صدام حضاري مع الإسلام والمسلمين، وبدأ الاعتداء على الأمة الإسلامية، من منطلق البحث عن عدو جديد، فبعد نهاية التاريخ وسقوط الشيوعية، وزوال المعسكر الشرقي وانتصار الديمقراطية، اعتبر المفكر الأمريكي صاحب الأصول اليابانية فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama)، أن التاريخ قد انتهى، ولا بد من بداية تاريخ جديد يبدأ من البحث عن عدو جديد للغرب، فكان هذا العدو المفترض هو الإسلام، أو ما يسمى بالخطر الأخضر يقول فرانسيس فوكوياما "إن الديمقراطية الليبرالية بإمكانها أن تشكل فعلا منتهى التطور الإيديولوجي للإنسانية والشكل النهائي لأي حكم إنساني، أي أنها من هذه الزاوية نهاية التاريخ"⁽³¹⁾، وجاء بعده مفكر أمريكي آخر وهو صموئيل هنتجتون (Samuel Huntington) وقال بالصدام بين الغرب الديمقراطي والإسلام الراديكالي الاستبدادي التوتاليتاري على حسب زعمه، يقول هنتجتون: "إن البعد الرئيسي والأكثر خطورة في السياسة الكونية الناشئة سوف يكون الصدام بين جماعات من حضارات مختلفة"⁽³²⁾. موضحا موقفه ومقولته هذه بقوله: "غير أن الصراعات الأساسية في السياسة الدولية ستقع بين دول وجماعات صاحبة حضارات مختلفة وسيهيمن صراع الحضارات على السياسة الدولية، وستكون الفوارق الفاصلة بين الحضارات بمثابة خطوط القتال في المستقبل"⁽³³⁾ ويقصد هنا بالفوارق الفوارق الثقافية الحضارية والعقائدية الدينية، مشيرا بذلك للإسلام، فكانت أحداث 11 سبتمبر 2001 المحرك الأساسي للغرب لكي يعيد بناء تاريخ جديد، معلنا الحرب على الإسلام باسم الحرب على الإرهاب، وكما يقال لكل فعل رد فعل، لكن ردود الأفعال هذه ازدادت عمقا عقب حدث الحادي عشر من سبتمبر ومطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بتعديل التحول صوب الديمقراطية، بعد أن ربط التفكير الاستراتيجي الأمريكي بين الإرهاب والاستبداد⁽³⁴⁾.

يقول توماس فريدمان (Thomas Friedman) "إذا كانت أحداث 09/11 قد أطلقت شرارة الحرب العالمية الثالثة يتوجب علينا فهم دوافع هذه الحرب، لأننا نحارب للقضاء على الإرهاب فقط، فالإرهاب لا يتعدى أن يكون سوى أداة في هذه الحرب، بل نحن نخوض حرب إيديولوجية: إيديولوجيا دينية كلياوية توتاليتارية"⁽³⁵⁾.

ولكن، إذا نظرنا إلى التحليلات الأولى لظاهرة الإرهاب وتناميها وتدرجها التاريخي نستنتج أن هذه التحليلات تركز على الجانب السياسي الاقتصادي لتفسير هذه الظاهرة والحكم عليها، أو تبرر وجودها انطولوجيا كذلك النظر لظاهرة العنف، فالارتباط بين الإرهاب والعنف ارتباط قوي، لكن ليس كل عنف إرهابا، لأن من العنف ما هو مشروع وإيجابي كمقاومة الاستعمار، ومنه ما هو غير مشروع، كالاغتيال على الآخرين سواء في أنفسهم أو ممتلكاتهم، لكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن: ما هو موقف الفلسفة من الإرهاب والعنف؟ كيف نظر الفكر الفلسفي لظاهرتي الإرهاب والعنف؟ هل هناك فلسفة للإرهاب والعنف (أي فلسفة تفسر لنا هاتين الظاهرتين)؟.

6- التحليل الفلسفي للإرهاب والعنف:

للإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها ارتأينا أن نأخذ نموذجا من الفكر الفلسفي الغربي ممثلا في مدرسة فرانكفورت قبل أن نتكلم عن هذه الظاهرة في النظم العربية والفكر العربي الإسلامي، وسنأخذ من الفكر الغربي بالضبط

الفيلسوف الأمريكي ذا الأصول الألمانية هيربرت ماركوز (Herbert Marcuse)^(*)، هذا الأخير يربط هاتين الظاهرتين خاصة بالسلطة والنظام والثورة، لهذا نجده يميز بين العنف المشروع وغير المشروع، محددًا كيف يتحول العنف إلى ثورة وكيف يقود إلى الإرهاب، فإذا كانت الثورة العنيفة أساس التغيير، وإذا كان لا بد منها، فإن هذه الثورة لا يمكن أن تحدث عفويا أو تلقائيا، فقد اشترط ماركوز لنجاحها التنظيم والوعي وأن تكون هادفة للتححر وتغيير النظام والقضاء على التسلط، وعليه فهناك ظروف إذا ما توافرت قد تحدث الثورة، ولقد حدد ماركوز بعضا منها كالأضطرابات العامة والرفض الكبير والمظاهرات، وكذلك التمرد، هذا الأخير يكون موجها على الخصوص ضد القمع الذي تمارسه السلطة والنظام، لكن هذا التمرد قد يكون في حالات كثيرة عنيفا مما جعل البعض يصفه بالإرهاب، وهنا نجد ماركوز يرى أن التمرد إذا كان ضد القمع والاضطهاد والتسلط لا يمكن أن يعد إرهابا، وبناءً عليه يرتبط كثيرا مفهوم القمع عند ماركوز بمفهوم التمرد تمييزا له عن الفعل الإرهابي، ومن هنا سنتناول هذه الفكرة حتى نستطيع أن نميز بين التمرد والعنف الثوري والإرهاب.

فإذا كان العنف كوسيلة للتغيير والتحرر عند ماركوز، فإن الإرهاب مرفوض في أي فكر مهما كانت مبرراته ومن أي نظام مهما كانت أهدافه، وهذا ما يجعلنا نقول إن ماركوز ميز حقيقة بين القوة والثورة والعنف والإرهاب. وبحسب ماركوز فقد شكل خطاب الإرهاب في هذا العصر إحدى أكبر التحديات أمام الدول والسلطات، بل لقد أصبح الخطر الأكبر الذي يهدد وجود الدولة وسلطتها وحتى المجتمعات، ولقد اختلفت الآراء حول مفهومه وأنواعه وعلاقته بالعنف (المشروع وغير المشروع) والثورة، كما ذكرنا سابقا، وكثيرا ما اختلفت المفاهيم وأصبح المفكرون يتكلمون عن إرهاب الأفراد، وإرهاب الجماعات وإرهاب الدولة، من جهة، وإرهاب محلي وإرهاب دولي عابر للقارات، إرهاب سياسي، وآخر عقائدي وإرهاب اقتصادي من جهة أخرى، ووجدت الدول نفسها أمام تحد كبير يهدد وجودها، ومن هنا سنتطرق إلى الإرهاب في الفكر الفلسفي؟ وكيف حدث؟ وما علاقته بالعنف؟ يرى شعبان الطاهر الأسود أنه "عندما تكون ضحية العنف المتعمد تخدم هدفا سياسيا والضحية بريئة تلك العملية تسمى إرهابا"⁽³⁶⁾.

أما كيف تحدث ظاهرة الإرهاب حسب ماركوز، فإن ذلك يعود بالأساس إلى احتكار السلطة والاضطهاد والقمع وهو نفس التحليل الذي يسقطه ماركوز على الثورة والتمرد والتحرر وغيرها، لكنه بالمقابل يميز بين هذه الأفعال وأسبابها ودوافعها، كما يميز بين نتائجها، وهنا يقول عن الإرهاب: "إن الميل إلى احتكار السلطة تقاومه قوتان: فمن جهة أولى تؤكد الخطة المركزية نفسها بالرغم من وقفاتها الفجائية (...). ومن الجهة الثانية يخضع مجموع البيروقراطية حتى أعلى درجة لمهماز الإرهاب، أو بعد تراخي هذا الأخير للتطبيق غير المتوقع للتدابير السياسية أو العقوبات تفضي إلى فقدان السلطة يقينا"⁽³⁷⁾.

فالأنظمة الدكتاتورية (البيروقراطية) أنظمة قمعية إرهابية، لأن هذه الأنظمة تسيطر على مراكز السلطة والقوة وتمارس عنفا غير مبرر بغرض حماية النظام ومن هم في النظام ومصالحهم، ولهذا كانت "الخطة المركزية نفسها مرسومة من قبل البيروقراطية في تشعبات النظام الرئيسية: الدولة الحزب القوات المسلحة، الجهاز الاقتصادي (...). ولقد لعبت العلاقة (بينها) دورا هاما أيضا في تطور الإرهاب"⁽³⁸⁾.

ويسيطرة الأنظمة وتسلطها وممارستها للقمع، فقد برز مصطلح جديد هو مصطلح "الإرهاب السياسي" وعلى الرغم من كثرة الدراسات حول هذه الظاهرة إلا أن الاختلاف كان جد كبير بين المفكرين وفلاسفة السياسة حول

تحديد مفهومه، وأهدافه، وارتباطه بالعنف، والعنف الثوري، وحركات التمرد والتحرر والثورة وغيرها، فشعبان الطاهر الأسود يرى "أن الإرهاب السياسي على أي حال تختلف دوافعه (...). فالهدف الأخير من أعمال الإرهاب في بعض الأحيان ربما يكون الثورة على الأوضاع القائمة"⁽³⁹⁾.

لكن ألا يطرح هذا سؤالاً حول مشكلة الفرق بين الإرهاب والثورة! والمعروف أن كثيراً من أعمال الإرهاب تمتاز بالعنف، وربما هذا ما جعل الكثير يرى في العنف السياسي صورة من صور الإرهاب، وبالتالي فضحاياه ليسوا أبرياء خاصة إذا كانوا ينتمون إلى دولة عدو، لكن هذا في حالة الصراع بين الدول، بينما الإرهاب الأكثر تطرفاً هو الإرهاب المحلي الذي يكون داخل الدولة الواحدة، وخاصة إذا كان موجهاً نحو النظام بغية إسقاطه، وكما ذكرنا سابقاً فهناك إرهاب الأفراد والجماعات والدول، وما الإرهاب في الحقيقة إلا استعمال غير مشروع للعنف لكن العنف الثوري لا يعد إرهاباً، لاسيما إذا كان أصحابه يطالبون بالتحرر من قوة مستعمرة أو مضطهدة أو من سلطة قمعية، وهنا نجد ماركوز يفرق بين الإرهاب والعنف من حيث أن "الإرهاب هو التضييق المركزي المنهجي للعنف غير المتوقع (غير المتوقع بالنسبة لضحايا الإرهاب) وبالنسبة أيضاً إلى الفئات العليا، وحتى بالنسبة إلى الذين يمارسون الإرهاب"⁽⁴⁰⁾.

لكن هناك سؤال أساسي جعل المفكرين في جدال واختلاف حول الظاهرة وأبعادها، ألا وهو هل الإرهاب من صنع المجتمع أم السلطة؟.

يرى كثير من المفكرين والسياسيين، أن الإرهاب ظاهرة اجتماعية سياسية، لكنه ليس من صنع المجتمع دائماً، بل قد يكون من صنع النظام، وفقاً لقاعدة "الفعل ورد الفعل"، وهنا يؤكد أحد المهتمين بهذا الظاهرة وهو شعبان الطاهر الأسود عندما يقول: "وبكل أسف فإن بعض الجماعات التي تمارس الإرهاب والعنف أوجدها النظام السياسي ليستعملها كجماعات قتالية لإبقاء الناس على الولاء لذلك النظام، وبعضها الآخر تستعمله الدولة ضد دولة أخرى"⁽⁴¹⁾. هذه الجماعات التي صنعها النظام تمارس عنفاً، لكنه عنف غير رسمي، فهي وسيلة في يد النظام لتبرير بقائه في السلطة ومحاولة كسب الجماهير، لأن النظام عندما يظهر هذه الجماعات الإرهابية في صورة التدمير يجعل ذلك الجماهير تطالب الدولة بالتدخل لحمايتها، وهنا سيكون الولاء المطلق للنظام ويصبح بالتالي الإرهاب وسيلة للدولة للتقرب من المجتمع كما يرى ماركوز، "وإن كان هذا الإرهاب يتقرب من نظام اجتماعي تنافى بطبيعته، وذلك بمقدار ما تكف فيه عمليات القمع عن أن تكون عنيفة، وعلى سبيل المثال سحب الثقة أو تخفيض الرتبة"⁽⁴²⁾.

وهنا يرتبط فعلاً الإرهاب بنوعية النظام السائد سياسياً واقتصادياً، كما ذكرت ذلك حنة أرندت، خاصة في الأنظمة التي يصفها ماركوز بالشمولية الكليانية (التوتاليتارية) حيث تقول حنة أرندت عن هذه الأنظمة الإرهابية: "إنه في البلدان التوتاليتارية يتلازم الإرهاب والحملة الدعائية، حتى ليكونا وجهين لعملة واحدة، غير أن ذلك جزء من الحقيقة ليس إلا، إذاً إن حلت التوتاليتارية في استخدام رقابتها المطلقة "بدلت" الدعاية بالتلقين العقائدي وشرعت في استخدام العنف لتحقيق عقائدها الإيديولوجية"⁽⁴³⁾.

فالعنف الإرهابي يتوجه بالدرجة الأولى إلى خدمة أغراض إيديولوجية لهذا يكون خطراً على الفرد والمجتمع والدولة والسلطة مهما كانت مبرراته، وهذا ما جعل ماركوز يميز كذلك بين نوعين من الإرهاب في وظيفته التاريخية يمكن أن يكون تقدماً أو رجعياً، حسبما يهيئ فعلياً أو لا يهيئ لتفتح المؤسسات الليبرالية والاستخدام

العقلاني للقوى المنتجة بفضل تدمير المؤسسات القمعية⁽⁴⁴⁾. وما وصف ماركوز الإرهاب بالتقدمي إلا بعد أن ربط وظيفته بتدميره للأنظمة التسلطية القمعية الشمولية، وهذا هو المفهوم الإيجابي للإرهاب حسب ماركوز، وفي هذا السياق يتأكد التمييز بين الإرهاب والعنف، حيث نجد حنة أرندت_ مرة أخرى_ تميز بينهما وترتبط هذا التمييز بنوعية الأنظمة المختلفة، كما فعل ماركوز الذي يقول: "إن الفارق الحاسم بين الهيمنة التوتاليتارية القائمة على الإرهاب والطغيان والديكتاتورية القائمة على العنف، يكمن في أن الأولى لا تقف فقط ضد أعدائها، بل كذلك ضد أصدقائها ومناصريها حيث إنها تكون على رعب من كل سلطة"⁽⁴⁵⁾.

فصديق ومناصر الأمس يصبح عدوا عند الإرهابي اليوم، إذا خالفه في آرائه وتصوراته، ولهذا يقال "إن الإرهاب لا دين ولا ملة له" ولذا ترفضه جل القوانين والشرائع، لذلك نجد الأمم المتحدة ترجع الإرهاب إلى أعمال كثيرة وليس إلى سبب واحد خاصة الإرهاب السياسي، ففي وثيقة خاصة أصدرتها الأمم المتحدة حول الإرهاب جاء فيها "يعود نشوء الإرهاب السياسي إلى أعمال القمع التي تمارسها الأنظمة الاستعمارية والعنصرية والأجنبية ضد الشعوب التي تناضل من أجل تحررها وحقوقها المشروعة في تقرير مصيرها واستقلالها في حريات الأساسية الأخرى"⁽⁴⁶⁾.

وهذه الوثيقة تؤكد أن أعمال التحرر من الاستعمار والاضطهاد والقمع رغم أنها تسمى في ظاهرها إرهابا من طرف خصومها، إلا أنها مشروعة، وعليه نجد مشكلة كبيرة في تحديد الأعمال التي تسمى إرهابا، والتي لا تعد إرهابا، كذلك هل معنى ذلك أن للإرهاب دورا إيجابيا خاصة إذا ارتبط بالثورة العنيفة والتمرد من الطغيان والديكتاتورية والاستعمارية والقمع البرجوازي؟.

هنا يجب عدم الوقوع في الخلط، "فكيف نخلط بين أولئك الذين يقاومون النظام السياسي من أجل قيام ديمقراطية حقيقية يكون فيها الحكم للشعب وبالشعب، وبين أولئك الذين يقاومون النظام السياسي من أجل مكاسب شخصية ومادية ونسبي كلا العاملين إرهابا"⁽⁴⁷⁾. وهنا يحذر ماركوز من نتيجة مفادها أنه لو حدث أن انتصر العنف الفوضوي على السلطة فإن النظام الجديد الذي يواكب انتصار العنف على السلطة يكون واضحا بشكل خاص حيث يتم استخدام الإرهاب من أجل الحفاظ على الهيمنة⁽⁴⁸⁾. وبهذا تنشأ جدلية المشروع وغير المشروع لترتبط بالإرهاب المشروع وغير المشروع، وذلك في خضم الصراع على السلطة، فعنف الإرهاب يسعى إلى تدمير السلطة وإرهاب السلطة يسعى إلى الحفاظ على النظام والهيمنة، ومن هذا هل يصبح هنا العنف إرهابا والإرهاب عنفا بالضرورة؟

في الإجابة عن هذا السؤال يقول في ذلك جان بودريار (Jean Baudrillard) وادغار موران (Edgar Morin) في الصلة بين العنف والإرهاب والعولمة: "ولعل ما يجري بذريعة محاربة الإرهاب ومواجهة الإرهاب وباسم الإرهاب وردا على الإرهاب من حوادث قتل واغتيالات وتفجيرات وتصفيات دموية وأعمال انتحارية... الخ يعطي الصورة الأسوأ عن العولمة"⁽⁴⁹⁾. ونحن في زمن العولمة التي أسست لخطابات كثيرة منها خطاب العنف والإرهاب، "فخطاب العولمة المعاصر يؤسس لعنف لم يسبق للبشرية أن شهدت مثله، إنه يعمل على الإلغاء وتجاوز الآخرين دون وضعهم في الاعتبار إنه يتجاوزهم ويلغيهم اقتصاديا وثقافيا، ويعمل على الاستيلاء على مواقعهم"⁽⁵⁰⁾.

ولعل العنف والإرهاب في زمن العولمة هما أخطر وأفحش، من منطلق إن العنف الذي كان يمارسه الإنسان سابقا ربما يرتبط بالدفاع عن الذات أو الآخرين، أو يرتبط بالحرب أو بالصراعات الإقليمية أو غيرها، أما اليوم فالعنف والإرهاب لهما بعد أنطولوجي ذاتوي، فهما يقومان على إلغاء وجود الآخر، بل إن الآخر في هذه الحالة هو الجحيم، وإن وجوده هو قضاء على إمكانيات وجودي وبقائي، وكل هذا كرسه النظام المعولم للعالم، بهذه الصيغة يفكر الإرهابي، "وليس الإرهاب الذي بات من كثرة الاستعمال مألوفا والذي يهدد الجميع، ولا براءة ذمة لأحد، هنا يفصح عن الضخ العجيب لمشاهد العنف هنا وهناك" (51).

خاتمة

وهنا يشار بأصابع الاتهام للعولمة، وخاصة في إحدى تمظهراتها ألا وهي وسائل الإعلام، حيث أصبحنا نشهد أعمال عنف وإرهاب كنا نحسبها خيالا أصبحت تجسد في واقعنا المعيش، فالعنف أصبح يتمظهر في سلوكيات الكثير، ويجد الإنسان نفسه في وضع عنيف في كثير من المواقف، بل إن مظاهر العنف تجسدت أكثر في أعمال الإرهاب، وكثرت الأحداث العنيفة وزادت أعمال الإرهاب، وبدت محاولة تبرير هذه السلوكيات العدوانية سواء على المستوى المحلي أو العالمي، وهو ما سيعود على العولمة سلبيا، فهي من أوجد هذا العنف. وهذا الإرهاب، وهي من سيحني ثماره، فثمة شبح يلاحق اليوم النظام العالمي هو شبح الإرهاب، ومن هنا نتبين فعلا التفسير الفلسفي لظاهرة الإرهاب، من حيث إن الفكر الفلسفي يحاول فهم الظاهرة في كل أبعادها، ولا يكتفي بالسرد التاريخي أو التحليل الظاهري، من أجل تفكيكها في كل أبعادها النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبيان خطرهما على الفرد والمجتمع، بل وعلى الأمم والدولة القومية، لذا تصدت له الدول وحاربتة وإقيمت له ملتقيات وندوات، ودراسات من أجل تفسيره وإيجاد الحلول لهذه الظاهرة العالمية.

الهوامش:

- 1- حنة أرندت، أسس التوتاليتارية، ترجمة أنطوان أبو زيد، دار الساقي، بيروت، ط1، 1993، ص 251.
- 2- محمد عوض الترتوري وأغادير عرفات جويحان، علم الإرهاب _ الأسس الفكرية والنفسية والاجتماعية والتربوية لدراسة الإرهاب_ دار الحامد، عمان، الأردن، ط1، 2006، ص 73.
- 3- محمد عوض الترتوري وأغادير عرفات جويحان، علم الإرهاب، مرجع سابق، ص 73.
- 4- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- 5- محمد عبد اللطيف عبد العال، جريمة الإرهاب، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، (د ط) 1994، ص 22.
- 6- محمد عوض الترتوري وأغادير عرفات جويحان، علم الإرهاب، مرجع سابق، ص 74.
- 7- المرجع نفسه، ص 75.
- 8- أدونيس العكرة، نقلا عن محمد عوض الترتوري وأغادير عرفات جويحان، علم الإرهاب، مرجع سابق، ص 07.
- 9- أدونيس العكرة، نقلا عن محمد عوض الترتوري وأغادير عرفات جويحان، علم الإرهاب، مرجع سابق، ص 78.
- 10- محمد عوض الترتوري وأغادير عرفات جويحان، علم الإرهاب، مرجع سابق ص 80.
- 11- محمود عبد الله محمد خوالدة، علم نفس الإرهاب، دار الشروق، غزة، ط1 2005، ص 68-69.
- 12- المرجع نفسه، ص 70.
- 13- محمد عوض الترتوري وأغادير عرفات جويحان، علم الإرهاب، مرجع سابق ص 81.
- 14- محمد عوض الترتوري وأغادير عرفات جويحان، علم الإرهاب، مرجع سابق ص 83.

- 15- سعيد حماش، الإسلام والإرهاب، دار الإرشاد، سوريا، ط1، 2011، ص 55.
- 16- مصطفى عمر التير ورولف فيغرسهاوس، دور الدين في المجتمع، دار الفكر دمشق، ط1، 2011، ص 75.
- 17- مصطفى عمر التير ورولف فيغرسهاوس، دور الدين في المجتمع، مرجع سابق، ص 76.
- 18- محمد فتحي عيد، واقع الإرهاب في الوطن العربي، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ط1 1999، ص 59.
- 19- محمد عوض الترتوري وأغادير عرفات جويحان، علم الإرهاب، مرجع سابق ص 89.
- 20- محمد عوض الترتوري وأغادير عرفات جويحان، علم الإرهاب، مرجع سابق ص 89-90.
- 21- المرجع نفسه، ص 91.
- 22- المرجع نفسه، ص 93.
- 23- محمد عوض الترتوري وأغادير عرفات جويحان، علم الإرهاب، مرجع سابق ص 93-94.
- 24- المرجع نفسه، ص 94.
- 25- سعيد حماش، الإسلام والإرهاب، مرجع سابق، 71.
- 26- محمد عوض الترتوري وأغادير عرفات جويحان، علم الإرهاب، مرجع سابق، ص 320.
- 27- المرجع نفسه، ص 321.
- 28- عن محمد عوض الترتوري وأغادير عرفات جويحان، علم الإرهاب، مرجع سابق، ص 325.
- 29- نقلا عن محمد عوض الترتوري وأغادير عرفات جويحان، علم الإرهاب، مرجع سابق، ص 07 (كلمة الملك عبد الله الثاني في تقريره للقمّة العربية في بيروت 2002).
- 30- هانز كينغ ومحمد سعيد رمضان البوطي، دور الأديان في السلام العالمي، دار الفكر، دمشق، ط1، 2011، ص 81.
- 31- فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمة، فؤاد شاهين، جميل قاسم، رضا الشابي إشراف مطاع صفدي، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1993، ص 23.
- 32- صموئيل هنتجتون، صدام الحضارات_ إعادة صنع النظام العالمي_ ترجمة طلعت الشايب، تقديم صلاح قنصوة دار سطور، ط2، 1999، ص 29.
- 33- صموئيل هنتجتون، الإسلام و الغرب آفاق الصدام، ترجمة، مجدي شرشر مكتبة مدبولي، ط1 1995، ص 05.
- 34- بشير عبد الفتاح، الخصوصية الثقافية، نهضة مصر، ط1، 2007، ص 35.
- 35- توماس فريدمان، العالم في عصر الإرهاب، ترجمة محمد طعم، منشورات الجمل، ألمانيا_ بغداد، ط1، 2006، ص 85.
- ° هيريت ماركوز فيلسوف أمريكي من أصل ألماني، ولد سنة 1898 وتوفي سنة 1976 يحسب على مدرسة فرانكفورت النقدية، من أهم كتبه: الإنسان ذو البعد الواحد.
- 36- شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، قضايا العنف السياسي والثورة الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2001، ص 29.
- 37- هيريت ماركوز، الماركسية السوفياتية، ترجمة، جورج طرابيشي، دار الطليعة بيروت، ط1، 1965، ص 91.
- 38- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- 39- شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 29.
- 40- هيريت ماركوز، الماركسية السوفياتية، مرجع سابق، ص 91.
- 41- شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 30.
- 42- هيريت ماركوز، الماركسية السوفياتية، مرجع سابق، ص 91.
- 43- حنة أرندت، أسس التوتاليتارية، مرجع سابق، ص 79.
- 44- هيريت ماركوز، الماركسية السوفياتية، مرجع سابق، ص 91.
- 45- حنة أرندت، في العنف، ترجمة، إبراهيم العريس، دار الساقي، بيروت، (د ط) (د ت)، ص 50.
- 46- نقلا عن، محمد السماك، الإرهاب و العنف السياسي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، ط2، 1992، ص 175. (والوثيقة تعود إلى سنة 1973).

- 47- شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 30.
- 48- حنة أرندت، في العنف، مرجع سابق، ص 49.
- 49- جان بودريار وادغار موران، عنف العالم، ترجمة، عزيز توما، تقديم، إبراهيم محمود، دار الحوار سوريا، ط1، 2005، ص 35.
- 50- بيير بورديو، التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول، ترجمة، درويش الحلوجي، دار كنعان، ط1، 2002، ص 92.
- 51- جان بودريار وادغار موران، عنف العالم، مرجع سابق، ص 30.

العنف في الوسط العائلي وتأثيره على انحراف الأحداث

د. الهذبة مناجلية

قسم علم الاجتماع، كلية الآداب و العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة باجي مختار - عنابة

ملخص

يعدّ انحراف الأحداث من الظواهر الاجتماعية التي تهدّد استقرار المجتمع نظرا للاختلال الذي يحدثه على مستوى جميع الأنظمة الاجتماعية. يحدث الانحراف عندما يتبنى الأفراد مجموعة من الأساليب غير المشروعة اجتماعيا لتحقيق أهدافهم وإشباع حاجاتهم، أي عندما لا يتقيدون بمنظومة المعايير والقيم المتعارف عليها داخل المجتمع. والعنف الأسري سواء كان لفظيا أو جسديا فهو من أهم المشكلات التي لها أثر على نفسية الحدث. وعلى الرغم من أنه يحدث بشكل متكرر إلا أن الكثير من المرتكبين له لا يعترفون بذلك، إما لعدم وضوح الصورة في أذهانهم، وإما لعدم اقتناعهم بأن ما يقومون به يعدّ عنفا أسريا.

الكلمات المفتاحية: عنف، وسط عائلي، تفكك اجتماعي، انحراف الأحداث.

*La violence dans le milieu familial et son influence sur la délinquance juvénile***Résumé**

La délinquance juvénile est un des phénomènes sociaux ayant une menace sur la stabilité de la société en raison des perturbations qu'elle cause au niveau de tous les systèmes sociaux. Ainsi, la déviation se produit lorsque les individus se comportent de façon illicite pour atteindre leurs objectifs, dans le sens où ils ne se conforment pas aux normes. Aussi, la violence familiale a des conséquences psychologiques sur les mineurs. Cette violence se répète souvent, mais la plupart des auteurs de cet acte ne l'admettent pas à cause de l'invisibilité de cette image dans leur esprit, ou à cause du manque de conviction que ce qu'ils commettent est une sorte de violence familiale.

Mots-clés: Violence, milieu familial, désintégration sociale, délinquance juvénile.

*Violence in the family and its influence on juvenile delinquency***Abstract**

Juvenile delinquency is a social phenomenon that threatens the stability of society because of the disruption it causes in all social systems. Thus, the deviation occurs when individuals behave unlawfully to achieve their goals, in the sense that they do not conform to standards. Also, family violence, whether verbal or physical, has endured psychological consequences for minors. Despite the fact that it often repeats and most of the authors of the latter do not admit it. Whether because of the image's invisibility or because of the lack of conviction that they use, is a family violence.

Key words: Violence, family environment, social disintegration, juvenile delinquency.

مقدمة

اختلف العلماء والباحثون في العوامل المؤدية للعنف العائلي والتي تؤثر في سلوكيات الطفل - الحدث - الانحرافية داخل المجتمع. فالبعض يرى أن ما يستدعي الطفل القيام بسلوكيات انحرافية داخل الأسرة أو الوسط الاجتماعي الذي هو جزء منه، إنما هو طبيعة التنشئة غير السوية وأسلوب المعاملة الخشن والعنيف من طرف أحد الوالدين وكذلك كثرة الخلافات داخل الأسرة.

فمثل هذه الظروف ينجم عنها التفكك الأسري وفقدان التوازن بين أفرادها وقد ينعكس سلبا على المنبع الغريزي والبيولوجي للانحراف لدى الطفل الحدث، على أن تأثير البيئة الاجتماعية داخل الأسرة يكون أكثر بكثير من الصفات الوراثية البيولوجية.

إشكالية البحث:

تعد البيئة المحيطة بالفرد وخاصة البيئة الأسرية ذات أهمية بالغة في تشكيل السلوكيات الاجتماعية التفاعلية باعتبار أن الأسرة هي الخلية الأساسية في المجتمع وركيزته، كما أنها أهم المؤسسات التي تعمل على إكساب الفرد القيم والعادات والأخلاق التي يجب العمل بها، وأي خلل قد يؤدي إلى انعكاسات سلبية على الفرد وبالتالي على المجتمع. وعادة ما يكون داخل الأسرة سواء كان عنفا ماديا كضرب الزوج لزوجته أو لأبنائه، أو معنويا كالسب والشتم، وأخطر الصراعات داخل الأسرة هي تلك التي تكون بين الوالدين إذ تؤثر سلبا على سلوكيات الأبناء، وتخلق جوا من التوتر يؤثر في حياة الأبناء تأثيرا بالغا وتحدث صعوبات في التكيف، خاصة إذا تجاوز الصراع المعنوي إلى عنف جسدي إذ يكون أشد وقعا وتأثيرا على نفسية الأبناء مما يدفعهم إلى مغادرة المنزل. وهنا تكون أول خطوة نحو الانحراف والاختلاط برفقاء السوء مما ينتج عنها تعاطي المخدرات والسرقة، فالعنف هنا يكون له دور مباشر في انحراف الأحداث حتى وإن لم يقع عليه بصفة مباشرة، فهو يؤدي في أغلب الأحيان إلى كبت مشاعره وبالتالي يتحول هذا الكبت إلى سلوك انحرافي يتجسد في الضرب والتعدي أو السب والشتم. وبما أن الأحداث هم أمل المجتمع وركيزته في المستقبل، فهم يمثلون دورا رياديا إذا منحت لهم الرعاية والتربية الإيجابية والتوجيه والتقويم الفعال، مما يبعدهم عن الوقوع في مآهة الجريمة التي تشكل خطورة كبيرة عليهم وعلى المجتمع.

ومن كل ما سبق يمكننا طرح التساؤلات الآتية:

- كيف يمكن للعنف الأسري أن يؤثر على انحراف الأحداث؟
- ما هي أنواع العنف العائلي؟
- كيفية علاج الأحداث المنحرفين من العنف العائلي؟

الأهداف والأهمية:

1- أهداف الدراسة:

- محاولة معرفة الأسباب الأسرية التي تدفع بالأحداث إلى الانحراف.
- محاولة الوقوف على الأوساط الاجتماعية الأخرى المؤثرة في انحراف الأحداث.

2- أهمية الدراسة:

- تفعيل دور الأسرة للتقليل من ظاهرة انحراف الأحداث.

- المساهمة في إثراء بنك المعلومات العلمية بمثل هذه الدراسات.

3- منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة النظرية على المنهج الوصفي باعتباره المنهج الملائم لطبيعتها.

تحديد المفاهيم:

أولاً- العنف في الوسط العائلي (الأسرة):-

قبل الشروع في تعريف العنف في الوسط العائلي يجدر بنا تحديد مفهوم العنف، وأيضاً مفهوم الأسرة.

1- مفهوم العنف:

يعد مفهوم العنف من المفاهيم المركبة الصور والأبعاد، لأن تعريفه يختلف في علم الاجتماع أو علم النفس عن تعريفه في علم السياسة أو القانون كما أنه يختلف باختلاف الأغراض، وبالتالي فالعنف الذي نحاول تفكيك رموزه في هذه الدراسة إنما ذلك الذي يراه علماء الاجتماع لدراسة الظاهرة لإمكانية التنبؤ ووضع استراتيجيات لمواجهة الظاهرة.

- العنف لغة:

تشير كلمة "عنف" في اللغة العربية إلى: "كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة والتوبيخ واللوم"، وعلى هذا الأساس فإن العنف قد يكون فعلياً أو لفظياً.

أما في اللغة الانجليزية فإن الأصل اللاتيني لكلمة violence هو violentai ومعناها "الاستخدام غير المشروع للقوة المادية لإلحاق الأذى والأضرار بالمتلكات، ويتضمن ذلك معاني العقاب، الاغتصاب والتدخل في حريات الآخرين"⁽¹⁾.

كما يعرف منجد اللغة الفرنسية العنف على أنه: "صفة عنيفة تستعمل فيها القوة بطريقة تعسفية هدفها الإرغام والقمع"⁽²⁾.

- العنف اصطلاحاً:

يعرف العنف على أنه: "مجموعة من السلوكات تهدف إلى إلحاق الأذى بالنفس أو بالآخر، ويأتي بشكلين إما بدني مثل: الضرب، أو التشاجر، أو التدمير أو إتلاف الأشياء. والعنف اللفظي مثل: التهديد، والفتنة، والغمز، والنكبة اللاذعة، وهو في الأخير يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى إلحاق الأذى"⁽³⁾.

ويعرف العالم: أدلر "Adler العنف كما يلي: استجابة تعويضية عن الاحساس بالنقص أو الضعف"⁽⁴⁾.

أما: بيير فيفو "فينظر إلى العنف على أنه: "ضعف جسدي أو معنوي ذو طابع فردي أو جماعي ينزله الإنسان بالإنسان"⁽⁵⁾.

كما تناولت الموسوعة العالمية مصطلح العنف بصفة جادة إلى حد ما حيث قامت بشرح هذا المفهوم عن طريق تجزئة الصفات الأساسية التي تنسب لهذا السلوك وتتمثل في النقاط الآتية⁽⁶⁾:

- العنف عبارة عن قساوة معتبرة و هي في أكثر الأحيان ضارة ومهلكة.

- هو صفة لشعور رهيب نحو شيء كالكره الرهيب.

- صفة لشخص له استعداد لاستعمال القوة ويتصف بالعدوانية.

- صفة للاتسامح وعدوانية كبرى.

- صفة التعامل بالعنف كالإرغام والقهر عن طريق القوة.

ركزت الموسوعة العالمية في تعريفها لمصطلح العنف على عوامل أساسية لكنها اكتفت بذكرها دون إعطاء تفاسير دقيقة لها كالقوة والعدوانية والاندفاع والقساوة. إلا أن هذا التعريف قد لمح إلى الصفات الأساسية التي يتصف بها مصطلح العنف، إذ أن هذا الأخير ومن خلال هذا التعريف وضح لنا بأن هدف العنف هو تنفيذ فعل ما بالقوة من أجل تحقيق هدف أو رغبة معينة.

مفهوم العنف في العلوم الإنسانية:

قدم الباحثون في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية المختلفة عددا كبيرا من التعريفات لتحديد ماهية العنف. وتتطرق الباحثة فيما يلي إلى أهم التعريفات سواء منها العربية أو الأجنبية حيث يركز البعض على الجانب النفسي فيعرف العنف بأنه السلوك المشوب بالقسوة والعدوان والقهر والإكراه وهو عادة سلوكية بعيدة عن التحضر والتمدن تستثمر فيه الدوافع والطاقات العدوانية استثمارا صريحا بدائيا كالضرب وقتل الأفراد والتدمير للممتلكات واستخدام القوة لإكراه الخصوم وقهرهم⁽⁷⁾.

ويعنى العنف في أحد معانيه كما يراه علماء الاجتماع الاستخدام الفعلي للقوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر المادي والنفسي بالأشخاص والإتلاف للممتلكات⁽⁸⁾.

2- مفهوم الأسرة:

تعتبر الأسرة المؤسسة الاجتماعية الأولى المسؤولة عن تربية الحدث وتنشئته وهي بذلك أقوى العوامل المؤثرة في تكوين شخصية الحدث وتحديد أنماط سلوكه وهي العامل الرئيسي لمعظم تصرفات الطفل⁽⁹⁾. ولقد بينت الأبحاث أن أي خلل أو اضطراب يعرقل الأسرة عن أداء رسالتها التربوية والتنشئية والتعليمية على أكمل وجه يؤدي غالبا إلى انحراف أفرادها وخاصة الأحداث منهم، ويعتمد استواء الأسرة أو عدمه على مدى استقرارها وعلى عدم تصدعها إضافة إلى السلوك التربوي السائد في الأسرة والمستوى القيمي والخلقي لأفرادها وخاصة الوالدين.

وهذا ما يستوجب منا التطرق إلى تحديد معنى-العنف في الوسط العائلي (الأسرة):

يحدث أن يكون داخل بعض العائلات أو الأسر حوادث عنف لأسباب مختلفة، نذكر منها:

1- التفكك الأسري: وهو من الأسباب المباشرة التي تؤدي بصورة أو بأخرى إلى إنماء العنف في الوسط الأسري وهو ببساطة-أي التفكك الأسري- عبارة عن انهيار الوحدة الأسرية وتحلل وتمزق نسيج الأدوار الاجتماعية عندما يخفق فرد أو أكثر من أفرادها في القيام بالدور المناط به على النحو السليم والمناسب⁽¹⁰⁾، وهو يأخذ عدة أنماط نذكر منها على سبيل التوضيح.

أ- الانفصال والطلاق والهجر: وهنا يحدث التفكك بسبب قرار أحد طرفي العلاقة الزوجية أو كليهما ترك الآخر ويتوقف أدائهما للالتزامات المترتبة على دورهما كزوجين.

ب- الحالة التي يعيش فيها أفراد الأسرة سويا ولكن مع تناقص الاتصال أو التفاعل فيما بينهم وبالذات في حالة إخفاق كل من الزوجين في دعم الآخر عاطفيا.

ج- الغياب غير المتعمد لأحد الزوجين فقد تتعرض بعض الأسر للتفكك بسبب وفاة أحد الزوجين أو الحكم عليه بالسجن أو الابتعاد عن الأسرة بسبب الحروب أو بعض مظاهر الكوارث الأخرى.

د- عدم اكتمال الوحدة الأسرية وهي تضم فيما تضم الأب "الزوج" عن الأسرة، ومن هنا فإن الواجبات التي يضطلع بها والتي رسمها له المجتمع ليست قائمة. إضافة إلى ذلك فإنه يوجد على الأقل واحد من مصادر اللاشرعية يتمثل في إخفاق أعضاء الأسرة التي ينتمي إليها كل من الزوجين في أداء التزامات أدوارهم اتجاه الأسرة في ممارسة الضبط الاجتماعي عليها⁽¹¹⁾.

2- الحجم الأسري:

من بين العوامل المؤدية لعنف الآباء نحو الأبناء في كثير من المرات وعند الكثير من الأسر العربية عموما والجزائرية خصوصا عامل الحجم الأسري الذي يؤثر وبشكل مباشر في إثارة العنف بصورة أو بأخرى وهذا ما أكدته الدراسات الأجنبية فنجد "يونيك" في دراسته على عينة تتكون من 180 أسرة من الأسر المسيئة والمهملة لأطفالها توصل إلى أن 20% فقط من هذه الأسر لديها أقل من 3 أطفال و37% لديهم أطفال يتراوح عددهم بين 06-12 طفلا⁽¹²⁾.

أي المقصود من هذا أن الوالدين غير المتحكمين في حجم أسرتهم يكونون مسيئين إلى أطفالهم أكثر. 3- الإدمان: إن عنف الآباء بصورة مستمرة واعتباره الطريقة الوحيدة لعلاج أخطاء الأطفال ومعاقتهم على أخطاء ارتكبوها وخوفا عليهم من ارتكاب أخطاء أخرى بمعاقتهم حتى لا يخطئوا ظنا منهم أن الولد وقت ارتكابه لفعل معين سوف يندكر العقاب الذي نزل عليه وبهذا سيستقيم ولن يخطئ مرة ثانية خوفا مما سوف يتلقاه إلى أنه قد ثبت العكس.

فلا يستحسن معاقبة الخطأ بخطأ آخر لأن العنف لا يصلح دائما "لأن العلاقات السيئة بين الوالدين والأبناء ينتج عنها من خلافات ومشاجرات مستمرة تؤدي إلى سوء تكيف الصغار وكثير من السلوك الخاطئ للكبار، وذلك بدفع كل منهم إلى الانحراف والإدمان وقد لقيت علاقة الآباء بالأبناء اهتماما كبيرا من جانب الباحثين في مجال الإدمان"⁽¹³⁾.

فإن لم يجد الأمان والاستقرار فسوف يبحث عنه خارج إطار الأسرة، ويحاول أن يعوض النقص الذي يعانيه من حب وحنان واستقرار في أماكن أخرى. وإذا ما وجد الطفل نفسه بين اتجاهين مختلفين أي في بيئة واحدة وسلطتين متناقضتين مما يترتب عليه اختلاف في المعاملة وتذبذبها وسوء استخدام السلطة الضابطة وفقدانه للأمن وللطمأنينة هذا يؤدي به للبحث عنها في أماكن أخرى. وغالبا ما تكون منحرفة وقد تكون في معظم الأحيان وكرا للإدمان وأصدقاء السوء وهكذا تؤثر البيوت المحطمة على التكيف الانفعالي للأبناء وتضعف من اكتساب المهارات الاجتماعية اللازمة لنمو الشخصية⁽¹⁴⁾.

4- صراع الأصالة والمعاصرة:

إن عملية الصراع هنا لا تمثل في المفهوم الذي تحمله الكلمات من معنى ظاهر لأول فكرة وإنما نقصد به أطفالا ولدوا في عصر غير وقت آبائهم. وهذا من الناحية العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والفكرية والثقافية يوضح الاختلاف بين الآباء والأبناء خاصة الذين هم متمسكون بكل ما في نظرهم يمثل الأمر الصحيح فيقع الصدام والصراع سواء كان ظاهرا أو لا. غالبا ما تصطدم توقعات الآباء مع تصرفات أبنائهم كما تتعارض معتقداتهم وأفكارهم مع رغبات الأبناء. وفي المجتمع الحضري مثلا يختلط الأبناء مع جماعات من أصدقائهم وزملائهم وغالبا ما يتبنون قيم الجماعة والأصدقاء الذين يرتبطون بهم.

ونتيجة لذلك قد يكتسب الشباب اتجاهات تتعارض مع اتجاهات الآباء فالشباب يرتبط عن قرب بالأنماط الجديدة وهم أكثر مرونة على التغيير وتقبل القيم الجديدة والتوافق معها على عكس الآباء الذين يرفض معظمهم بعض المظاهر الجديدة التي تكون نتيجة المعاصرة، فيعبر معظم الآباء رجال ونساء عن هذا الشيء عن طريق العنف سواء كان لفظيا أو رمزيا أو جسديا⁽¹⁵⁾.

5- عنف الأزواج:

بالإضافة إلى العوامل العديدة التي ذكرناها في خلق جو العنف في الوسط الأسري نجد من بين العوامل الأخرى عنف الأزواج فيما بينهم بكل أنواعه كالسب والشتم والمعايرة بألقاب دنيئة والاستهزاء وغيره من العنف الرمزي. كذلك العنف الجسدي الذي يتمثل في الضرب بأنواعه المؤدي إلى جروح. ومن أهم الأسباب المؤدية إلى هذا الاختلاف الطبقي الاجتماعي والاقتصادي والثقافي خاصة عندما ينتمي أطراف الزواج أو الأسرة إلى أصول غير متكافئة.

ثانياً- مفهوم الانحراف:

أصل كلمة "انحراف" في اللغة "حرف" ويقال "حرف الجبل" أي أعلاه المحذب. ويقال فلان على حرف من أمره، أي على ناحية منه. وتحريف الكلم عن مواضعه يعني تغييره⁽¹⁶⁾.

التعريف الاصطلاحي:

تعريف كوهين (1959):

الانحراف أو السلوك الانحرافي هو: "السلوك الذي يتعدى على التوقعات التي يتم الاعتراف بشرعيتها من قبل المؤسسات والنظم الاجتماعية"⁽¹⁷⁾.

تعريف ميرتون (1961):

الانحراف أو السلوك الانحرافي هو: "السلوك الذي يخرج بشكل ملموس عن المعايير التي أقيمت للناس في ظروفهم الاجتماعية"⁽¹⁸⁾.

تعريف م.ب. كلينارد (M.B.Clinard, 1963):

الانحراف هو: "سلوك لا يتفق مع توقعات و معايير السلوك الفردي العامة والمقررة داخل النسق الاجتماعي. ويشير إلى المواقف التي يتجه فيها السلوك اتجاها مستهجنا أو غير مقبول بالدرجة التي تجعله يتخطى حدود التسامح في المجتمع المحلي"⁽¹⁹⁾.

تعريف ت. بارسونز (T.Parsons,1970):

الانحراف هو: "نتاج التفاعل بين التناقضات الوجدانية في النسق الدافعي لنا ولآخر. وعند هذا الحد يكون التفاعل بين التناقضات الوجدانية القائمة في دوافع المشتركين فيه هو مصدر الانحراف"⁽²⁰⁾.

ثالثاً- مفهوم الأحداث:

مفرد الأحداث هو الحدث Le juvénile: "وهو صغير السن الذي حدده القانون للتمييز، ولم يتجاوز السن الذي حدده لبلوغ الرشد"⁽²¹⁾. وهو "كل ذكر أو أنثى أتم السابعة من عمره و لم يتم الثامنة عشر"⁽²²⁾.

رابعاً- مفهوم انحراف الأحداث **La Délinquance juvénile**: يعرفه Lagache على أنه "عدم تكيف وصراع بين الحدث المنحرف والمجتمع، والذي يؤدي إلى صراع كامن وممتد، ويظهر على شكل سلوكيات ومظاهر عديدة داخل المجتمع" (23).

ويعرف انحراف الأحداث أيضاً بأنه "نمط من السلوك غير الاجتماعي يرتكبه الأطفال والمراهقون، يعد خارجاً عن القانون وضاراً بالمجتمع" (24).

والأحداث المنحرفون في تعريف D. Girard و Gal ardin هم الذين لا يكونون في شروط منتظمة للتكيف الاجتماعي، وهذا بسبب ضرر جسدي، عقلي أو اجتماعي، والذي يتطلب إجراءات خاصة علاجية تربوية لضمان الاندماج الصحيح لهذا الفرد داخل الجماعة" (25).

- **انحراف الأحداث من وجهة نظر علماء الاجتماع**: يرى علماء الاجتماع أن مفهوم انحراف الأحداث يتضمن نمطاً معيناً من السلوك الإنساني ويرى المجتمع أن هذا السلوك خروجاً عن القواعد المتعارف عليها.

فانحراف الأحداث في نظر علماء الاجتماع يتمثل في عملية التنشئة الاجتماعية للحدث، وفي كل جماعة من الجماعات التي تتعارض أهدافها مع الأهداف التي رسمها المجتمع للحدث خلال عملية التنشئة الاجتماعية، حتى يصبح إنساناً راشداً.

كما أوضح (بريت) مفهوم انحراف الأحداث بأنه حالة تتوافر في الحدث كلما أظهر ميولاً مضاداً للمجتمع لدرجة خطيرة تجعله موضوعاً لإجراء رسمي (26).

- **انحراف الأحداث من وجهة نظر علماء النفس** (27): يرى (أكهورن) أن انحراف الأحداث هو اضطراب السلوك ويرجع هذا الاضطراب في النمو النفسي نتيجة لعدة عوامل مختلفة ويؤدي عائق هذا النمو إلى نقص في الشخصية. ويقول إن عدم التوافق ينشأ من عدة عوامل داخلية وخارجية تمنع النمو العاطفي للحدث.

- أما ألكسندر فيرى أن الحدث الجانح هو الذي تسيطر الدوافع الغريزية والعدوانية على قيمه الاجتماعية، وأن الاضطراب في البيئة يكون بمثابة عوامل لخلق الشخصية غير السوية والاجتماعية، فالبيئات الانحرافية تنتج أكثر المنحرفين.

وتصنف شخصية الحدث المنحرف بذات ضعيفة لا تساعده على إدراك واقعه وواقع مجتمعه.

انحراف الأحداث من وجهة نظر علماء القانون:

المفهوم القانوني لانحراف الأحداث في نظر علماء القانون يقوم على عنصرين: الأول ويتمثل في عنصر الزمن والثاني ويتمثل في السلوك، فمن حيث الزمن يعني تحديد فترة زمنية معينة من خلالها يطبق نظام مخفف للمسؤولية الجنائية من ناحية وإخضاع الخصومة الجنائية وما يترتب عنها من عقاب وتدابير الأحكام وقوانين إجرائية من ناحية أخرى (28).

يعرف فقهاء القانون الحدث المنحرف بأنه هو الشخص الذي يعتدي على حرمة القانون ويرتكب فعلاً نُهي عنه في سن معينة، ولو أتاه البالغ لوقع تحت طائلة العقاب سواء كان هذا الفعل مخالفة أو جنحة أو جناية.

ويعرف الحدث في القانون المصري رقم 31 لسنة 1974 الخاص بالأحداث بأنه من لم يتجاوز سنه ثماني عشرة سنة كاملة وقت ارتكاب الجريمة، أو عند وجوده في إحدى حالات التعرض للانحراف (29).

تعريف جمال الدين عبد الخالق:

الحدث المنحرف هو: "الشخص الذي يعتدي على حرمة القانون ويرتكب فعلا نهى عنه في سن معينة، ولو أتاه البالغ لوقع تحت طائلة العقاب سواء كان هذا الفعل مخالفة أو جنحة أو جناية"⁽³⁰⁾.
 تعريف "نيوماير" (Neumeyer): قدم تعريفا لعبارة "انحراف الأحداث" فقال: "هي تلك الأفعال المضادة للمجتمع التي يرتكبها أطفال أو أشخاص دون السن القانونية"⁽³¹⁾.
 *تعريف "دافيد ابراهومسن" (David Abrahamsen): قدم هو أيضا تعريفا لعبارة "انحراف الأحداث" وقال: "أي عمل إجرامي يقوم به الحدث ضد الأشخاص أو الممتلكات و يكون منافيا للقانون"⁽³²⁾.
 *بعض الدراسات المشابهة:

نتطرق فيما يلي إلى بعض الدراسات التي اهتمت بالعنف في الوسط العائلي وتأثيره على انحراف الأحداث سواء على الصعيد العالمي أو العربي أو الجزائري، إذ أن الدراسات السابقة تعتبر بمثابة مصباح إنارة في طريق الباحث لمعرفة ما وصل إليه من سبقه هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد تعدد وجهات النظر والآراء في تفسير مثل هذه الظاهرة.

1- دراسات غربية: نورد بعضها:

أ- دراسة بولدوين وآخرون (Boldwin et al; 1949): حاولت هذه الدراسة معرفة أثر معاملة الوالدين في تكيف الأبناء وأساليب هذا التكيف.

-القبول أو النبذ.

-العقاب أو الإرشاد.

-الديمقراطية أو التسلط.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة:

- الاطمئنان ينشئ طفلا حسن التكيف.

- تقبل الطفل يعطي له تنشئة أحسن من الطفل الذي يعاني من النبذ.

- أسلوب الإرشاد مع الطفل أفضل من العقاب البدني.

- المعاملة المعتدلة مع الطفل تكون له ثقة بنفسه في المستقبل⁽³³⁾.

ب- دراسة ب.موسن وآخرون (P.Mussen et al;1963): كان عنوان الدراسة "تأثير العلاقة أب -ابن في شخصية واتجاهات الابن المراهق"، وأجريت هذه الدراسة على مراهقين ذكور تتراوح أعمارهم بين 11 و17 سنة ومن النتائج المتوصل إليها، أن الأبناء الذين يتصورون أن أولياءهم لم يعطوهم عطا كافي كانوا أقل تحملا للمسؤولية، وأقل اندماجا في المجتمع وأكثر توترا وقلقا، كما أنهم كانوا أقل ثقة في النفس وأكثر شغبا وعراكا⁽³⁴⁾.

ج- دراسة بومريند (Baumrind;1980): وقد أجرت الباحثة بومريند دراستها حول أساليب التربية الأسرية التي تتبعها عينة من الأولياء الأمريكيين، واعتمدت على بعدين: الأول الضبط وأشرت له بدرجة السماح أو الإلزام الوالدي، والثاني المساندة وأشرت له بدرجة الدفاء العاطفي أو الرفض الوالدي.

كما توصلت الدراسة إلى وجود ثلاثة أساليب تربوية هي: "الأسلوب المتسامح" الذي يتميز بضبط منخفض ومساندة مرتفعة، و"الأسلوب التسلطي"، المتميز بضبط مرتفع ومساندة منخفضة وأخيرا "الأسلوب الديمقراطي"، الذي يتميز بضبط ومساندة مرتفعين⁽³⁵⁾.

2- الدراسات العربية:

أ- دراسة أحمد محمد إسماعيل (1981): أجريت هذه الدراسة الموسومة بـ "أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث" في بغداد (العراق) سنة 1981. وكانت عينتها من الأحداث المنحرفين، وبلغ عددهم 60 (مجموعة تجريبية)، وعينة من الأحداث غير المنحرفين وعددهم 60 (مجموعة ضابطة). وكانت بعض نتائجها كالاتي:

- أساليب القسوة والإهمال أكثر انتشارا بين عائلات الأحداث المنحرفين.
- 36,63% عائلات الأحداث المنحرفين كانت تعيش في خصام مقابل 13,33% عند عائلات الأحداث غير المنحرفين.

- توجد علاقة موجبة بين أساليب التربية الخاطئة و حالات انحراف الأحداث.

- توجد علاقة موجبة بين حالات الخصام الأسري بين الوالدين وحالات انحراف الأحداث⁽³⁶⁾.

ب- دراسة نعمة عبد الكريم: توصلت في دراستها إلى أن الأسرة لها تأثير على تحديد قيم الفرد، وأن آراء الآباء لها قوة جوهرية في خلق نسق القيم عند الأبناء⁽³⁷⁾.

ج- دراسة نظمية زين الدين: أجريت هذه الدراسة سنة 1969 بعنوان "أثر بعض أساليب المعاملة الوالدية في جنوح الأحداث في سوريا". وتتمثل عينة الدراسة في (40 حدثا) جانحا و(60) حدثا غير جانح. وقد خلصت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجانحين وغير الجانحين فيما يتعلق بمشاعرهم تجاه أساليب التربية التي تعرضوا لها والمعاملة التي عوملوا بها من قبل الوالدين⁽³⁸⁾.

3- الدراسات الجزائرية:

أ- دراسة عباس بوفريوة سنة 1987 بعنوان "الاتجاهات الوالدية وأثرها على انحراف المراهقين في المجتمع الجزائري" واتبع الباحث الخطوات الآتية:
أسئلة الدراسة:

- هل توجد علاقة بين الاتجاهات الوالدية والأبناء المراهقين وبين جنوحهم؟

- هل يختلف إدراك المراهقين للاتجاهات الوالدية باختلاف الجنس؟

- هل يختلف إدراك المراهقين للاتجاهات الوالدية باختلاف تربيتهم الأسرية؟

المنهج: استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي المقارن.

الأداة: صمم الباحث استمارة ضمت بنودا للإجابة على تساؤلات البحث ومناقشتها.

عينة الدراسة: شملت عينة الدراسة أحداثا منحرفين وعددهم 147 من بينهم 100 ذكر و47 أنثى. وكان هؤلاء من نزلاء مركزي إعادة التربية لكل من قسنطينة وسطيف. وعينة من الأحداث غير المنحرفين وعددهم 147، وقد اختيروا من بعض مدارس ومتوسطات وثانويات مدينة قسنطينة.

أهم النتائج المتوصل إليها:

- إن إدراك الأحداث غير المنحرفين للاتجاهات الوالدية الديمقراطية أكبر من إدراك المنحرفين لها، وهذا يعني ارتباط الانحراف بانعدام الجو الديمقراطي الأسري.

- هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إدراك غير المنحرفين والمنحرفين للاتجاهات الوالدية الدكتاتورية.

- تباين الاتجاهات الوالدية نحو النبذ كما يدركها المراهقون المنحرفون بتباين انتماءاتهم الاجتماعية والاقتصادية خاصة بين ذكور الطبقات المتوسطة والدنيا⁽³⁹⁾.

ب- دراسة أحمد الهاشمي سنة 2004 بعنوان "الأنماط التربوية الأسرية والأنماط السلوكية للطفل" وتابع الباحث الخطوات الآتية:

أسئلة الدراسة:

- هل الأنماط السلوكية للطفل ترتبط بالنمط التربوي الأسري؟

- هل هناك علاقة بين النمط التربوي الأسري وجنس الطفل؟

- هل هناك علاقة بين النمط الأسري ومستوى التحصيل الدراسي للطفل؟

الأداة: الاستمارة.

ومن النتائج المتوصل إليها ما يأتي:

- يرتبط السلوك الشخصي السلبي للطفل بالنمط التربوي الأسري المتشدد.

- يرتبط النمط السلوكي الأسري الإيجابي للطفل بالنمط التربوي الأسري المرن.

- هناك ارتباط بين نمط السلوك العام السلبي للطفل والنمط التربوي الأسري المتشدد.

- هناك ارتباط بين السلوك العام الإيجابي والنمط التربوي الأسري المرن: ⁽⁴⁰⁾.

*النظريات المفسرة للعنف الأسري:

إن طبيعة مشكلة الانحراف والعنف المعقدة جعل منها مشكلة تتخذ العديد من الأبعاد في تفسيرها. وفي هذا الإطار نجد عدة نظريات وآراء سعت إلى تفسير هاتين الظاهرتين، حيث ظهرت هذه النظريات نتيجة تزايد الإقرار بأن العنف تمتد جذور عوامله امتدادا عميقا في نطاق الحياة الاجتماعية والانفعالية للأسرة والمجتمع المحلي. وتزى أن العنف سلوك اجتماعي تؤثر فيه الظروف الاجتماعية ونوع المجتمع ودرجة التحضر ونوع الأسرة ومستواها وطبيعتها وأساليبها.

أولا: النظرية الوظيفية: ⁽⁴¹⁾

تعد من أكثر النظريات انتشارا في دراسة الأسرة خاصة، إذا كان التركيز منصبا على معرفة كيف ترتبط الأسرة بغيرها من المؤسسات الموجودة في المجتمع، إذ أن النسق الاجتماعي هو المحور الوظيفي بما يتضمنه ذلك النسق من عمليات تجري بين مكوناته المختلفة وما ينتج عن تلك العمليات أو التفاعلات من آثار وإسهامات وظيفية ضرورية لبقائها ككل.

فالنظرية الوظيفية تبحث عن مصادر العنف والانحراف في طبيعة المجتمع بدلا من البحث عنها في طبيعة الفرد، ويقول الوظيفيون إن السلوك العنيف أو الانحرافي شيء ضروري في المجتمع وأنه يقوم بوظائف إيجابية في النظم الاجتماعية. ولقد اقترحت هذه النظرية بأنه على الرغم من أن العنف يحدث جروحا وفي بعض الأحيان

يفضي إلى الموت، فإنه يستوفي بعض الوظائف الاجتماعية وإن لم يكن ذلك على المدى القريب حيث يرى كوزر (Koser) بأن للعنف ثلاثة وظائف أساسية هي:

1- يمكن أن يكون العنف بالنسبة للفرد حقلاً للإنجاز.

2- بالنسبة للمجتمع المحلي كإشارة للخطر.

3- بالنسبة لغير المشاركين فيه أو الملاحظين كفعل محفز.

وعند تطبيق هذه الوظائف الاجتماعية للعنف على الأسرة بإمكاننا استخدام العنف كنسق صغير للأسرة، وذلك كتعويض للمكافآت غير الكافية في العالم المهني بصفة عامة بمعنى آخر تلجأ الأسرة للعنف على أعضائها. لأنها تراه وظيفة إيجابية في عملية تربية الأطفال ولكن وظيفة العنف في الحقيقة سلبية أكثر منها إيجابية حيث نجد في المقابل لهذه الوظيفة الانحراف الذي يتخذه الطفل بسبب نوع أو شكل من أشكال العنف الممارس ضده، فالانحراف يهدم ويحطم القيم والمعايير الاجتماعية، وبالتالي يجب النظر إليه على أنه غير وظيفي بالنسبة للمجتمع، فالوظيفية منفقون على أنه يجب أن تتوفر ميكانيزمات الرقابة الاجتماعية لكبح ظاهرتي العنف والانحراف ومن ثم حماية النظام الاجتماعي. إضافة إلى أن انتشار الأفعال الانحرافية دليل على أن أحد الأنساق للنظام الاجتماعي لا يؤدي وظيفته بطريقة سليمة من خلال أساليب التربية العنيفة التي تمارسها على أعضائها وخاصة الأحداث منهم.

ثانياً: نظرية الصراع (الماركسية): (42)

حسب هذا المدخل فإن أساس العنف والانحراف هو الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. أي تتحدد نسبة العنف والانحراف في المجتمع على حسب النظام السائد فيه حيث إن ثقل العنف والانحراف في المجتمعات ذات النظام الاشتراكي.

وزادت شعبية تطبيق النظرية الماركسية في دراسة العنف والانحراف خلال السبعينيات من القرن الماضي. وقد أعدت شرحاً للعلاقة بين الانحراف والعنف وتوزيع القوة داخل المجتمع وادعت أن كل أشكال العنف والانحراف يمكن إرجاعها في نهاية المطاف لطبيعة بناء القاعدة الاقتصادية للمجتمع محل الدراسة. غير أن الماركسية عجزت عن إيجاد تفسير لظاهرة العنف والانحراف في المجتمع الشيوعي ابتداء من السرقة الصغيرة إلى الانحرافات السياسية والمالية.

وتكمن أهمية المدخل الماركسي في هذه الدراسة في طبيعة السلطة الأسرية حيث إن سلطة الإعالة المالية للأسرة تكمن في يد فرد واحد وهو الأب مما يؤدي به إلى التصرف في الجانب الاقتصادي وحده أي تركز الملكية المالية في يده. وهذا يؤدي حسب النظرية الماركسية بالحدث إلى السخط على هذا النظام المصغر للنظام الرأسمالي في الأسرة خاصة وأنه في فترة لا يزال يعتمد فيها على أبويه في المسؤولية المادية، مما يؤدي به إلى الانحراف أو البحث عن أساليب يوفي بها حاجاته المادية.

ثالثاً: النظرية البيئية: (43)

يمكن شرح السلوك الانحرافي في إطار البيئة الحضرية حيث إن نمو المدن ينتج عنه أن لكل فرد طريقته الخاصة في الحياة كما أن علماء المدخل البيئي لاحظوا أن ظاهرة العنف والانحراف توجد بكثرة في الأحياء الفقيرة حيث إنها تتناقص تدريجياً كلما زاد دخل الفرد أي وجود علاقة بين العنف الممارس داخل الأسرة وانحراف

أحداثها حيث إن البيئة الاقتصادية هي التي تتحكم في درجة العنف الممارس ومدى تأثيرها في درجة الاستجابة للانحراف، أي أن البيئة الأسرية يتولد لديها العنف جراء البيئة الاقتصادية مما يؤدي إلى ارتكاب العنف على أفرادها وخاصة الأطفال منهم مما يدفعهم إلى الانحراف.

رابعاً: نظرية التفاعلية الرمزية: (44)

يتركز هذا الاتجاه على دراسة العلاقات بين الزوج وأسرته وهي شيء متغير. وإذا كان هذا الاتجاه يركز أساساً على دراسة العمليات الداخلية للأسرة ويحدد وحدة الدراسة في العلاقات الدينامية بين الزوج والزوجة والأولاد تحت مصطلح الحاجات وأنماط السلوك وعمليات التكيف، فإنه يفيد أيضاً في فهم العلاقة بين الأسرة والمجتمع؛ فالأسرة محددة بنمط الحياة الأسري السائد في المجتمع.

فالتفاعلية الرمزية تنظر للانحراف من منظورين: منظور نظري، ومنظور ثانٍ يحل من خلاله الانحراف ومظاهره التي تجاهلتها المداخل السابقة، فالتفاعلية تنظر لفعل الانحراف أو المنحرف بنظرة استيعابية بغض النظر عن الدوافع والضغوطات والقوى الاجتماعية التي تفترض أن توجه السلوك، وإنما ركزت على التفاعل بين المنحرف وأولئك الذين يصفونه بالمنحرف أو من يطلق عليه صفة المجرم. وتوضح آثار ذلك الوصف أو الوصف على أفعالهم في المستقبل. ووفقاً لهذه النظرية يمكن تحليل التفاعل بين المنحرف ومختلف قوى الرقابة الاجتماعية، مثل الآباء.

وتتجلى أهمية النظرية التفاعلية الرمزية في هذه الدراسة حيث تشمل نوع العنف الذي تمارسه الأسرة على الحدث وهو ما يسمى بالعنف الرمزي الذي يتم من خلاله إصدار وصف أو وصف هذا الحدث مما يجعله يتفاعل رمزياً مع الأسرة والمحيطين في شكل انحرافات مختلفة.

خامساً: النظريات النفسية: ترجع النظريات النفسية السلوك العنيف إلى أسباب خاصة بالتكوين النفسي للفرد، حيث قامت عدة جهود لمحاولة دراسة هذا النوع من السلوك، كانت تحمل وجهة نظر التحليل النفسي إذ قدمت هذه النظرية للفكرة مجالاً خصباً للدراسة.

ويتضمن هذا الاتجاه نظريات عدة خاضت في مفهوم العنف، بحيث أتت كل نظرية بتصور أو تفسير خاص بهذا المفهوم، إلا أنها تتفق جميعها على فكرة جوهرية مفادها أن العنف في معظم الحالات يرجع إلى عامل نفسي أساسي. وفيما يلي أهم النظريات النفسية التي ساهمت بأبحاثها ودراساتها في تفسير السلوك العنيف.

أ- نظرية التحليل النفسي لفرويد Freud: يرى فرويد أن شخصية الإنسان هي بناء نفسي يتكون من 3 أقسام هي:

* قسم الذات (الهو): يجيد الدوافع الفطرية والاستعدادات الموروثة والنزاعات الغريزية، التي تقف وراء اللاشعور والتي لها قوة و تأثير كبير على الإنسان، تستلزم الإرضاء والإشباع دون قيد أو شرط.

* قسم الأنا (الذات العاقلة): تمثل الجانب الشعوري الإرادي الواقعي، الذي يتكون نتيجة تفاعل الفرد مع عناصر العالم الخارجي، ويجسد هذا القسم مركز الإدراك وهو يسعى إلى إيجاد أرضية وفاق بين مطالب الهو من جهة ومتطلبات الواقع الخارجي من جهة ثانية ومنه يكون الأنا كأداة للتكيف مع البيئة وأداة تطبيع للسلوك تطبيعاً اجتماعياً.

* **قسم الأنا الأعلى:** تشمل القيم والمعايير والمعتقدات والمبادئ الأخلاقية التي تتكون لدى الفرد في المراحل الأولى من عمره، فهو بذلك له سلطة داخلية على الفرد تتكون لديه لتقوم مقام سلطة الأبوين في غيابها وهي سلطة تقوم بالرقابة النفسية على نشاط كل من الجانبين الآخرين للشخصية⁽⁴⁵⁾.

يرى فرويد أن تكامل الشخصية واتزانها يتوقفان على تنظيم قوة الصراع الناشئ بين القوى الثلاث؟ فالشخصية السوية لديه هي التي تتجح فيها الأنا في إرضاء الدوافع والميول الفطرية (الهو) وفي نفس الوقت عدم الخروج عن المبادئ والقيم الأخلاقية التي نشأ عليها الفرد والتي قد يؤدي الخروج عليها إلى سخط الأنا الأعلى. أما إذا فشل الأنا في مهمته التوفيقية هذه اختل توازن الشخصية، وكانت النتيجة اضطرابا عصبيا أو مرضا ذهنيا أو سلوكا عدوانيا عنيفا مضادا للقواعد الاجتماعية⁽⁴⁶⁾.

كما يركز فرويد على مرحلة الطفولة الأولى وما يجري خلالها من علاقات وتفاعلات بين الطفل والأبوين بوصف هذه الفترة الأرضية الأساسية التي تبنى عليها سوية الشخصية أو اضطرابها.

وفي هذا الصدد يرى فرويد أن الحياة كفاح بين غريزة الحياة ودوافعها الحب والجنس والتي تعمل من أجل الحفاظ على الفرد، وبين غريزة الموت والعدوان والتدمير والانتحار، وهي غريزة تحارب دائما من أجل تدمير الإنسان وتقوم بتوجيه العدوان المباشر خارجيا نحو الآخرين. وإذا لم ينفذ العدوان نحو موضوع خارجي فسوف يرتد على الكائن نفسه ويصبح تدمير الذات، ذلك أن العدوان سلوك غريزي هدفه تصريف الطاقة العدائية التي تنشأ داخل الإنسان وتلج في طلب الإشباع⁽⁴⁷⁾.

ب- نظرية المشكلات الانفعالية: سيرل بيرت وآخرون: تنطلق هذه النظرية من فرضية أساسها أن المشكلات الانفعالية للفرد هي الحجر الأساسي في تكوين العنف، وتعتبر الدراسة التي قام بها سيرل بيرت من الدراسات العلمية الهامة التي تناولت موضوع المشكلات العاطفية للأحداث المنحرفين ولاضطرابات شخصياتهم كتمهيد تكوين سلوكهم المنحرف.

وفي دراسة أخرى للباحثين "ويليام هيلي وأجتابرونز" اكتشفا من خلال مقارنتهما لـ 105 من الأطفال المنحرفين بعدد مماثل من الأطفال الأسوياء حيث وجد أن 91% من الأحداث المنحرفين يعانون من اضطرابات شديدة في شخصيتهم، إذ يشعرون بقلق شديد وتعاسة كبيرة بسبب ظروف حياتهم، بينما لا تعاني من هذه الأعراض المرضية النفسية سوى 13% من الأحداث غير المنحرفين في المجموعة الضابطة.

ج- نظرية الإحباط:

تتبع هذه النظرية من افتراض مفاده: إحباط ← عنف، فهي تؤكد أن الإحباط إن لم يؤد في معظم الظروف إلى العنف، فعلى الأقل كل عنف يسبقه موقف إحباطي⁽⁴⁸⁾.

حيث يرى كل من "وليام ماكوجل وجون دولارد" أن الإحباط يؤدي إلى العدوان والعنف وقد أصرا على أن كل أنواع العنف تنتج من الإحباط الذي لا يمكن الدفاع عنه أو مقاومته ما دامت مختلف القوى بما فيها القوى الفيزيولوجية في حالة ركود.

وأكدت الدراسات التي تناولت تطور الطفل أثناء نموه النفسي والعاطفي أن السلوك العدواني والتحطيم الممارس من طرف الطفل يعقبه إحساسه بأنه لا يستطيع أن ينال ما يريده، فيظهر الإحباط لديه عندما يحدث ما يؤخر أو

يعطل إشباع رغباته. وهنا يبدأ تفاعله العدوانى والعنيف تجاه ما يراه أمامه، لدرجة أنه إذا وجد لعبته المفضلة أمامه فإنه لا يتردد في تحطيمها.

وفي هذا الصدد يرى "قليل عمر": أن السلوك العنيف هو نتيجة حتمية للخيبة والفشل التي يشعر بها الفرد من جراء عدم تحقيق الانتماء الاجتماعى لأسرته أو مجتمعه، وإخفاقه في تحقيق رغباته المكبوتة وتكوين علاقات اجتماعية مع الآخرين فتخبب آماله، ويشعر بالإحباط ويصبح شخصا منبوذاً⁽⁴⁹⁾.

ويقهر "أثر جيمس وزملاؤه" أن العدوان ينشئ الإحباط وعمليات الإذلال التي تمارس ضد الفرد، ويصبح بالتالي السلوك العنيف الوسيلة الوحيدة التي يلجأ إليها هذا الأخير للتخفيف من حدة التوتر النفسى فهو بصيغة أخرى عملية رد الاعتبار⁽⁵⁰⁾.

من كل ما سبق يتضح لنا أن النظريات النفسية بمختلف أقطابها بينت أهمية العوامل النفسية في تكوين العنف والعدوان لدى الأفراد، لكنها أهملت أن هذا الفرد لا يعيش بمفرده وأنه في علاقات دائمة ومستمرة مع المجتمع ومؤسساته المختلفة، ذلك ما نلاحظه من خلال عرضنا لبقية النظريات التي أرجعت ظاهرة العنف إلى عوامل اجتماعية محيطة بالفرد أحيانا أو إلى تفاعلات يقوم بها الفرد ذاته مع أفراد مجتمعه من جهة أخرى.

* خلاصة النظريات:

لقد سبق وأن وضعنا خلاصة كل نظرية في نهاية كل واحدة منها وترى الباحثة أن النظريات التي تم التطرق إليها تتكامل في عملية التحليل والتفسير للظاهرة المدروسة الموسومة بـ: "العنف في الوسط العائلي وتأثيره على انحراف الأحداث" وتتبنى الباحثة النظرية الوظيفية، إذ أن الوظيفيين متفقون على أنه يجب أن تتوفر ميكانزمات الرقابة الاجتماعية لكبح ظاهرتي العنف والانحراف ومن ثم حماية النظام الاجتماعى.

* المناقشة والاستنتاجات للعنف الأسرى وأثره على انحراف الأحداث:

أولاً: بالنسبة للإجابة على التساؤل الأول للدراسة من حيث الكيفية التي يمكن بها للعنف الأسرى أن يؤثر على الأحداث كانت كما يأتي:

1- بينت الدراسة من خلال الأبحاث والنظريات والدراسات الميدانية كدراسات مشابهة أن انتشار الأفعال الانحرافية للأحداث دليل على أن أحد الأنساق للنظام الاجتماعى لا يؤدي وظيفته بطريقة سليمة من خلال أساليب التربية العنيفة التي تمارسها الأسرة.

2- كما أوضحت هذه الدراسة أن أساليب القسوة المنتهجة في بعض العائلات، وكذلك الإهمال هي التي تؤدي إلى انحراف الأحداث. وهذا ما أكدت عليه مثلاً الدراسة المشابهة التي تم التطرق إليه وهي دراسة "جعفر عبد الأمير الياسين" في بغداد (العراق) كما توجد علاقة موجبة بين أساليب التربية الخاطئة وحالات الانحراف، وكذلك توجد علاقة موجبة بين حالات الخصام الأسرى بين الوالدين وحالات انحراف الأحداث.

3- أفادت الدراسة أيضاً بأن الدفء العائلي يعمل على الاندماج الإيجابي للأحداث، كما تكون له علاقة بمستوى طموحهم. اتضح أيضاً أن المعاملة السيئة من طرف الوالدين للأبناء وخاصة الأحداث تؤثر في تحصيلهم الدراسى سلباً.

ثانياً: بالنسبة للإجابة على السؤال الثانى، وتبيان أنواع العنف العائلي وكانت النتائج كالتالى:

عنف لفظي كالسب والشتم والمعايرة، وكذلك عنف رمزي، وأيضاً عنف جسدي (كالضرب المؤدي إلى الجروح).

ثالثا: بالنسبة للإجابة على السؤال الثالث، والذي يتعلق بكيفية علاج الأحداث من ظاهرة العنف العائلي، فإن الدراسة أوضحت أن علاج آثار العنف العائلي يتطلب إجراءات خاصة نفسية وتربوية لضمان الاندماج الصحيح لهؤلاء الأحداث داخل المجتمع.

*الخلاصة العامة:

إن انحراف الأحداث من المظاهر الاجتماعية السلبية التي اجتاحت المجتمعات المتقدمة منها والنامية، وتعد بالأساس نتاجا للعنف العائلي. وهي ظاهرة مرضية تشكل خطورة على مستقبل المجتمعات، وعقبة تحد من تطورها ونموها، فتؤدي إلى انتشار الجريمة في هذه المجتمعات. وتكون التنشئة الاجتماعية للأسرة سوية لما تؤدي الدور والوظيفة المنوطة بها، حيث أن أي اختلال فيها يؤدي إلى اعتلال التنشئة الاجتماعية. وتظهر مضاعفات ذلك الاختلال على الأبناء فينحرفون، ويضطربون نفسيا ووسلويا، وبالتالي اجتماعيا.

الهوامش:

- 1- Ontons C.T: the Oxford dictionary of English ethnology, Oxford Clarendon, Presse 1996, p 982.
نقلا عن بالقاسم سلطانية، العنف والفقر في المجتمع الجزائري، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008، ص 7.
- 2- Larousse, Dictionnaire de poche, Librairie Larousse, Paris, 1979, p 445.
نقلا عن بالقاسم سلطانية، نفس المرجع السابق.
- 3- عصام عبد اللطيف، سيكولوجية العدوانية وترويضها، (د ط) دار غريب القاهرة، 2001، ص 97.
- 4- الزين عباس عمارة، مدخل إلى الطب النفسي، ط1، دار الثقافة والنشر والتوزيع، بيروت، 1986، ص 194.
- 5- حسن توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط1، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت، 1992. ص 43.
- 6- Dictionnaire encyclopédique Larousse, Librairie Larousse, France., 1985, tome10, p 10797.
- 7- علي ليلة، روبرت ميرتون، التجديد من داخل البنائية الوظيفية، المكتبة المصرية، الإسكندرية، 2006، ص 8.
- 8- مديحة أحمد عبادة وخالد كاظم أبو دوح، العنف ضد المرأة، دراسات ميدانية حول العنف الجسدي والعنف الجنسي، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008، ص 20.
- 9- Alice Parizeau: Délinquance juvénile et société, criminologie, vol08,N°1-2, 1975, p 192, www.erudit.org, consulté le 05/01/2011.
- 10- علياء شكري، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، ط1، 2000، ص 229 - 230.
- 11- أحمد السيد محمد إسماعيل، مشكلة الطفل السلوكية وأساليب معاملة الوالدين، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، ط 02، 1995، ص 104.
- 12- محمد سلامة غباري، العنف أسبابه ونتائجه وعلاجه، دراسة ميدانية، ط2، 2002، ص 54.
- 13- المرجع نفسه، ص 64.
- 14- محمود حسن، الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، بدون طبعة، 1981، ص 214.
- 15- المرجع نفسه، ص 215.
- 16- جمال الدين عبد الخالق، السيد رمضان، الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص 21.
- 17- المرجع نفسه، ص 19.
- 18- المرجع نفسه، ص 19.
- 19- سامية محمد جابر، المرجع نفسه، ص 540.
- 20- المرجع نفسه، ص 83.
- 21- محمد مصطفى أحمد، تطبيقات في مجالات الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، (د. س. ن)، ص 47.

- 22- محمد شحاتة ربيع وآخرون، المرجع نفسه، ص 213.
- 23- J.Arveiller (dir): Psychiatries dans l'histoire, Caen. Puc, 2008, p 349.
- 24- يحيى درويش، معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية، كتب لبنان، بيروت، 2000، ص 91.
- 25- Robert Colin: L'éducation surveille et le reclassement des mineurs, Délinquants, In: population, 1954, P636, www.persée.fr, consulté le 28/12/2010.
- 26- طه أبو الخير، منبر الحضرة / انحراف الأحداث في التشريع العربي وفي الاجتماع والتربية وعلم النفس، دار المعارف، ص 22.
- 27- المرجع نفسه، ص 22.
- 28- رشيد حميد زغير، يوسف محمد صالح، الانحراف والصحة النفسية، دار النشر والتوزيع الإسكندرية، سنة النشر غير مذكورة ص ص (15-23).
- 29- السيد رمضان / الجريمة والانحراف، الإسكندرية، 2001، ص 21.
- 30- جمال الدين عبد الخالق، السيد رمضان، المرجع نفسه، ص 24.
- 31- جعفر عبد الأمير الياسين، أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث، دار المعرفة، بيروت، 1981، ص 33.
- 32- المرجع نفسه، ص 34.
- 33- أحمد الهاشمي، علاقة الأنماط السلوكية للطفل بالأنماط التربوية الأسرية، دار قرطبة، الجزائر، 2004، ص 24.
- 34- جمال مختار حمزة، التنشئة الوالدية وشعور الأبناء بالفقدان، مجلة علم النفس، السنة العاشرة يوليو - أغسطس - سبتمبر 1996، ص 139.
- 35- M.Duru -Bellat; A. Van Zanten; Sociologie de L Ecole 2eme Ed; Paris- Armant Colin -Vuef; 2002; p 174.
- 36- أحمد هاشمي، المرجع نفسه، ص 26.
- 37- مجدي أحمد محمد عبد الله، السلوك الاجتماعي وديناميته، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 68.
- 38- كمال محمد عويضة، مشكلات الطفل، دار الكتب العالمية، بيروت، 1996، ص 138.
- 39- عباس بوفريوة، الاتجاهات الوالدية وأثرها على انحراف المراهقين في المجتمع الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، قسم علم الاجتماع، 1987.
- 40- أحمد الهاشمي، المرجع نفسه، ص 16-170.
- 41- سامية مصطفى الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص 16.
- 42- أنيسة عسوس، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، منشورات جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2008، ص 145-146.
- 43- سامية مصطفى الخشاب، المرجع نفسه، ص 28.
- 44- أنيسة عسوس، المرجع نفسه، ص 146.
- 45- عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، منشورات ذات السلاسل، ط2، الكويت، 1984، ص 122 - 124.
- 46- المرجع نفسه، ص 213.
- 47- عبد اللطيف محمد خليفة، دراسات في علم النفس الاجتماعي، المجلد الأول، دار القباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص 307.
- 48- محمد سلامة آدم وآخرون، علم النفس الطفل، مديرية التكوين، وزارة التعليم الابتدائي والتقويمي، الجزائر، 1973، ص 154.
- 49- معين خليل عمر، علم المشكلات الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998، ص 178.
- 50- محمد سلامة وآخرون، علم النفس الطفل، المرجع نفسه، ص 154.
- المراجع:**
- 1- أحمد السيد محمد إسماعيل، مشكلة الطفل السلوكية وأساليب معاملة الوالدين، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، ط 02، 1995.
- 2- أحمد الهاشمي، علاقة الأنماط السلوكية للطفل بالأنماط التربوية الأسرية، دار قرطبة، الجزائر، 2004.
- 3- أنيسة عسوس، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، منشورات جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2008.
- 4- الزين عباس عمارة، مدخل إلى الطب النفسي، ط1، دار الثقافة والنشر والتوزيع، بيروت، 1986.

- 5- السيد رمضان، الجريمة والانحراف، الإسكندرية، 2001.
- 6- بالقاسم سلاطينية، العنف والفقر في المجتمع الجزائري، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008.
- 7- جعفر عبد الأمير الياسين، أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث، بيروت: دار المعرفة، 1981.
- 8- جمال مختار حمزة، التنشئة الوالدية وشعور الأبناء بالفقدان، مجلة علم النفس، السنة العاشرة يوليو - أغسطس - سبتمبر 1996.
- 9- جمال الدين عبد الخالق، السيد رمضان، الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001.
- 10- حسن توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط1، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت، 1992.
- 11- رشيد حميد زغير، يوسف محمد صالح / الانحراف والصحة النفسية / دار النشر والتوزيع الإسكندرية، سنة النشر غير مذكورة.
- 12- سامية مصطفى الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، دار المعارف، القاهرة، 1982.
- 13- طه أبو الخير، منبر الحضرة، انحراف الأحداث في التشريع العربي وفي الاجتماع والتربية وعلم النفس، دار المعارف، سنة النشر غير مذكورة.
- 14- عصام عبد اللطيف، سيكولوجية العدوانية وترويضها، (د ط) دار غريب القاهرة، 2001.
- 15- علي ليلة، روبرت ميرتون، التجديد من داخل البنائية الوظيفية، المكتبة المصرية، الإسكندرية، 2006.
- 16- علياء شكري، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر، والتوزيع، ط 1، 2000.
- 17- عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، منشورات ذات السلاسل ط 2، الكويت، 1984.
- 18- عبد اللطيف محمد خليفة، دراسات في علم النفس الاجتماعي، المجلد الأول، دار القباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.
- 19- عباس بوفريوة، الاتجاهات الوالدية وأثرها على انحراف المراهقين في المجتمع الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، قسم علم الاجتماع، 1987.
- 20- كمال محمد عويضة، مشكلات الطفل، دار الكتب العالمية، بيروت، 1996.
- 21- مديحة أحمد عبادة وخالد كاظم أبو دوح، العنف ضد المرأة، دراسات ميدانية حول العنف الجسدي والعنف الجنسي، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008.
- 22- محمد سلامة آدم وآخرون، علم النفس الطفل، مديرية التكوين، وزارة التعليم الابتدائي والتقوي، الجزائر، 1973.
- 23- معين خليل عمر، علم المشكلات الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998.
- 24- محمود حسن، الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، بدون طبعة، 1981.
- 25- محمد مصطفى أحمد، تطبيقات في مجالات الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، (د . س . ن).
- 26- محمد سلامة غباري، العنف أسبابه ونتائجه وعلاجه، دراسة ميدانية، ط2، 2002.
- 27- مجدي أحمد محمد عبد الله، السلوك الاجتماعي وديناميته، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 28- يحيى درويش، معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية، كتب لبنان، بيروت، 2000.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 29- Alice Parizeau: Délinquance juvénile et société, criminologie, vol08, N° 1-2, 1975, www.erudit.org, consulté le 05/01/2011.
- 30- Dictionnaire encyclopédique Larousse, Librairie Larousse France, 1985, tome 10.
- 31- Larousse, Dictionnaire de poche, Librairie Larousse, Paris, 1979.
- 32- J.Arveiller (dir): Psychiatries dans l'histoire, Caen. Puc, 2008.
- 33- Ontons C.T: the Oxford dictionary of English ethnology, Oxford Clarendon, Presses 1996.
- 34- M.Duru -Bellat; A. Van Zanten; Sociologie De L Ecole 2eme Ed; Paris Armant Colin -Vuef; 2002.
- 35- Robert colin: L'éducation surveille et le reclassement des mineurs, Délinquants, In: population, 1954, www.persée.fr , consulté le 28/12/2010.

التسرب المدرسي: أهمية المساعدة النفسية من خلال العلاقة (معلم - تلميذ)

خديجة زيتوني

قسم علم النفس، علوم التربية والأرطوفونيا

جامعة باجي مختار - عنابة

ملخص

التسرب المدرسي ظاهرة معقدة، تواجهها كل المجتمعات والنظم المدرسية في العالم، من خلال ممارستنا بالصحة المدرسية، وقفنا على الصعوبات التي يعايشها يوميا المختصون والفاعلون في الوسط المدرسي، إنَّ العلاقة مع المعلم تعني الكثير بالنسبة للتلميذ خاصة ذلك الذي يعاني من صعوبات دراسية، ومن الضروري تحفيز هذه العلاقة وتفعيلها في ضوء كل المتغيرات الجديدة، ومهم جدا أن يستثمر الأخصائي النفسي هذه العلاقة لوجود أحسن في المدرسة.

الكلمات المفتاحية: تسرب مدرسي، علاقة معلم / تلميذ، أخصائي نفسي.

Le décrochage scolaire : L'importance de l'aide psychologique à travers la relation (enseignant - enseigné)

Résumé

Le décrochage scolaire est un long processus qui commence souvent avant l'école secondaire. Ces facteurs peuvent être liés à l'école: Climat de classe et relations maître-élève problématiques. Cet article affirme que le psychologue scolaire en collaboration avec les enseignants et leurs actions positives peuvent Travailler avec l'élève pour favoriser sa réussite.

Mots-clés: Décrochage scolaire, relation (enseignant - enseigné), psychologue.

School dropout: The importance of psychological intervention through The Relationship (teacher - learner)

Abstract

School dropout is a complex phenomenon facing all societies and education systems all over the world. Through our practice in school health, we became aware of the difficulties that specialists daily face in the school environment. The relationship with the teacher means a lot especially to pupils with study difficulties. Therefore, it is necessary to motivate and activate this relation, and it is very important for psychologists to invest this relation to a better presence in the school.

Key words: School dropout, teacher/learner relationship, psychologist.

مقدمة

كثيرا ما نسعد عندما يسألنا أحد التلاميذ: هل بإمكانك العودة من جديد إلى الدراسة؟ وتدارك ما فاتني!! يوحى لنا ذلك أنه يشعر بصعوبة في مواصلة دراسته مع حاجته الكبيرة للتشجيع والمساندة وأيضا أنه لا يزال يحتفظ بالرغبة في الدراسة والنجاح المدرسي، إنها بعض أهم المشاعر والأفكار المهمة التي تسهل من تدخلات المختصين، خاصة كل من الاختصاصي النفسي العيادي والاختصاصي النفسي لمدرسي.

بالرغم من مساعي نظامي التربية والصحة في الجزائر إلى توفير الخدمات النفسية للتلاميذ، خاصة على مستوى وحدات الصحة المدرسية للكشف والمتابعة (Unité de dépistage et suivi) (UDS)، المتمثلة غالبا في أخصائي نفسي، الذي كثيرا ما يكون متخصصا في علم النفس العيادي، ويكتفي غالبا بمتابعة التلاميذ الموجهين له من طرف إدارات أخرى من الصحة أو المدرسة مثل: الطبيب المدرسي، والمعلم، وقليل ما يوجههم الأولياء أو الإدارة المدرسية.

وحتى إن تنقل الأخصائي النفسي إلى المؤسسات التربوية فلا يمكنه تغطية متطلبات وحاجات التلاميذ في المساعدة والعلاج، لذلك يبقى الأخصائي النفسي عاجزا عن الكشف ومساعدة كل التلاميذ أو الغالبية منهم لكثرة الحالات التي تتطلب المساعدة، وبوجود الكثير من الاضطرابات والصعوبات النفسية والتعليمية وكما أن أغلب أعراض التسرب تكون كامنة في بداياته ومتداخلة مع اضطرابات أو أمراض أخرى، كاضطرابات السلوك مثلا، ومع وجود أشكال مختلفة من المتسربين، تستدعي طرقا مختلفة للكشف عنهم والتكفل بهم. وتتطلب عمل فريق من المختصين كل حسب تكوينه ومؤهلاته.

إذا كان هدف علم النفس المدرسي حسب رينولد Reynold (فطامي، 1999)⁽¹⁾ يقوم على الافتراض القائل بأنه كلما اكتشفت المشكلة بشكل أسرع تمت معالجته بصورة أسهل، والشيء نفسه لصيرورة التسرب المدرسي التي غالبا ما تكون غير ملاحظة أو مفهومة من طرف الأولياء أو المعلمين، بل أحيانا لسوء فهمهم لما يمر به المراهق من صعوبات، يكونون هم أنفسهم مصدرا لدفعه إلى أخذ قرار التسرب وتسريعه، نتيجة المواجهات المتتالية والتي تضعف أو تنهك من مقاومة المراهق وارتباطه بالدراسة، هذه الأخيرة أصبحت تمثل عائقا ومن أسباب شعور المراهق بعدم الارتياح في المدرسة وفي حياته ككل.

في البداية علينا توضيح مفهوم التسرب المدرسي.

I. ماذا نقصد بالتسرب والتسرب من المدرسة؟

لغويا جاءت كلمة تسرب بمعان متعددة في معجم الصحاح⁽²⁾:

- تسرب تسربا ويقال تسرب الرجل أي دخل خفية.
- السَّارِب هو الذاهب على وجهه في الأرض أي على غير هدى.
- تسرب الإبل تعني إرسالها قطعة قطعة.

التسرب المدرسي حسب اليونسكو⁽³⁾ يخص التلاميذ الذين لا ينهون دراستهم في عدد السنوات المحددة لها، إما لأنهم ينقطعون عنها نهائيا أو لكونهم يعيدون السنة أو سنوات معينة.

فالتسرب المدرسي هو ظاهرة تربوية اجتماعية سلبية، أو هو هجر المدرسة دون اتمام مسار التعلم المطلوب والضروري للحصول على شهادة مستوى. بالأحرى لا يحمل التلميذ أي مؤهل دراسي يؤهله للعمل نتيجة لأسباب

وعوامل شخصية واجتماعية وثقافية وأخرى متعلقة بالبيئة المدرسية وما يترتب عليها من خسارة للفرد والأسرة والمجتمع... (4)

نتحدث عندما يغادر التلميذ مقاعد الدراسة، دون أن يكمل مساره الدراسي الطبيعي وبذلك لا يتحصل على شهادة للمستوى، وكثيرا ما يرتبط بمفاهيم متقارب: الرفض المدرسي، والتغيب المدرسي، ونقص الدافعية المدرسي.

II. تسرب ومفاهيم:

استعملت مفاهيم متعددة لوصف وتحليل ظاهرة التسرب من المدرسة، حسب أنواعه المتباينة واهتمامات الباحثين فنجد:

التسرب السلبي حسب روشكس J.-Y. Rochex «Décrochage passif» (5) وهو تسرب يعيشه التلميذ دون مشاكل تكيف مع الوسط المدرسي، إنه يحضر جسديا لكن لا يهتم بدروسه ولا يبدي أي رغبة في التعلم، هذه الحالة من التلاميذ في ازدياد مستمر وللأسف ينقطعون في صمت عن الدراسة.

في حين يتحدث من بورديو وشامباني (6) P. Bourdieu et P. Champagne عن مفهوم الإقصاء أو المقصين من الداخل، « exclus de l'intérieur » تطرقا من خلاله الباحثان إلى تأثير الفروق الاجتماعية "المستوى المعيشي، ومعرفة النظام المدرسي، والمستوى الثقافي" على المسار المدرسي للتلاميذ فهي محددات مهمة للنجاح ومواصلة الدراسة، حتى إن البعض يقتنع بعدم جدوى تعلمه لأنه حتى ولو حظي بشهادة فلن تكون سببا في الحصول على عمل وعلى نجاحه الاجتماعي ويؤكد الباحثان أن فشل التلميذ ليس بفشل شخصي بقدر ما هو فشل اجتماعي ومسؤولية جماعية.

في حين أعطى كولون (A. Coulon) (7) مفهوم اللانتماء «Non-affiliation» H، والذي يطرح من خلاله إشكال شعور عدم الانتماء المدرسي الذي يتطلب إيجاد معنى وثقة كافية في قوة التعلم والتطوير الشخصي، وهو صاحب مقولة "تاجح الذي يتبع" "réussit celui qui s'affilie" ،

كما يضيف كل من كاستل وبايون مفهومين آخرين:

«démobilisation scolaire» (R. Baillon), de «désaffiliation» (R. Castel)

إضافة إلى تسميات أخرى تختلف حسب المرجعية النظرية للباحث وتطبيقاته الميدانية والتي تخضع أيضا للخصوصية الثقافية لمجتمعه وتطور الأبحاث وبرامج المساعدة والعلاج في مجال التسرب المدرسي.

في الجزائر كثيرا ما يتداول مصطلح **Déperdition scolaire**، الذي يعطي الترجمة الفرنسية الموافقة للمصطلح العربي **التسرب المدرسي**، ويفسر على أنه خسارة بطيئة وفقدان تدريجي حسب القاموس الفرنسي. Dictionnaire le petit Larousse (8).

III. من هو التلميذ المتسرب؟

استعمل مفهوم المتسرب الذي تمثله كلمة **Décrocheur**، من طرف الباحثين في مجال الصعوبات المدرسية لأول مرة في كندا وبالضبط في مقاطعة الكيبك Québec، كما يشير إلى التلاميذ الذين انقطعوا عن الدراسة ولم ينهوها في الطور الثانوي (9) لهذا كثيرا ما يظهر التسرب واضحا في فترة المراهقة.

المتسرب le décrocheur، حسب فورنيي M. fournier (10): هو تلميذ ينهي أو ينقطع عن الدراسة دون الحصول على شهادة مستوى....

IV. التسرب، مؤشرات وأشكال: الملاحظ أن التلميذ الذي يعيش التسرب، يظهر مؤشرات كثيرة خلال مسار التسرب⁽¹¹⁾، هذا التسرب يكون كامناً أحياناً ويمتد على سنوات دراسية أو يمر بمراحل تدريجية ولعل آخر وأهم المراحل الملاحظة من جميع المحيطين بالتلميذ سواء بالأسرة أو المدرسة هما:

• **الحادث المفجر Un événement déclencheur:**

الذي يظهر أخيراً كسبب لانقطاع التلميذ، وتكون كل الظروف مهياً، كأن تكون مواقف تحرك فيه كل الأفكار والانفعالات السلبية، لا يهم مدى شدتها: الحصول على علامات سيئة وملاحظات من المعلمين أو الأولياء كأن يحدث: شجار، مشكلة عاطفية، مرض، حادث، حالة نفسية ... خاصة إذا شعر أنه وحيد ومحاصر بأحكام الآخرين السلبية.

• **قرار الانقطاع La decision de décrocher:**

في هذه المرحلة، يقتنع المراهق بأنه قد ضيع كل فرصه، وليس لديه أي خيار سوى مغادرة المدرسة وبذلك يتخلص من كل الضغوط التي لم يعد يتحملها، وبما يصبح قرار التخلي بالنسبة للتلميذ المنفذ الوحيد وخيار سلمي للتخلص من كل ما يضايقه، وبهذا سينتهي مشاكله مع المدرسة والأسرة، وكل المتابعات والملاحظات التي توجه له يومياً.

كثيراً ما يرافق التسرب المدرسي اضطرابات نفس معرفية مهمة .. مما يحدث اختلافاً في حالات التسرب وأشكاله، لنجد نوعين هامين من التسرب المدرسي: **التسرب الودي Décrochage Amical والتسرب العنيف Décrochage Violent**، هذا الأخير يطرح اضطرابات تكيف مدرسي وسلوكية مهمة، مما يؤدي إلى مواجهات عنيفة بين المعلم والتلميذ، كما يرتبط التسرب المدرسي بظاهرتي العنف والإدمان في بعض الحالات.

إن تدخل النفسي لا ينحصر في العلاج بل تتعداه إلى مقارنة إنسانية شاملة للمراهق-تلميذ هذا الوجود النفسي العاطفي المعرفي والاجتماعي بكل خصوصيته، إن تدخل المختص لا يقف عند التقنيات المستعملة أو وسائل التدخل، بقدر معرفة وتقييم صفة ونوع المشكل المطروح مع الوصول إلى معرفة وفهم موضوع الانسداد الحاصل في مسار الدراسة حسب غايار⁽¹²⁾ (B, Gaillard 2011)

هذا لا يمنع أن يبقى التدخل في إطار تكفل مؤسستي، لجمع كل حلقات الإشكال حسب درجات تأثيرها على الوجود العام للمراهق، ومنح فرص للتعبير الحر لكل من التلميذ والمعلم، وإذا استدعى الأمر الأولياء أيضاً وأطرافاً أخرى ربما قد تفيدنا في مسار التكفل. وبضيف أن تدخلات المختص تتماشى ورهانات مؤسستي المدرسة. إنها مهمات للتكوين والإدماج أيضاً وطلبات متعددة تختلف من تلميذ لآخر، خاصة وأن هذا الأخير لا يعي أحياناً سبب سوء العلاقة المدرسية أو لا يعرف كيف حدث هذا التحول السلبي.

V. طبيعة التفاعل الدينامي في العلاقة (معلم - تلميذ)؟ إن العلاقة التربوية من طبيعتها تفاعلية بين المعلم والتلميذ، ترى (فرانسواز هاغيت، 2000)⁽¹³⁾ أن سن السادسة هو عمر الدخول إلى المدرسة وهي مرحلة تحمل تطوراً هائلاً ومرحلة فاصلة في نفسية الطفل، ابتداء من التنازل عن أنويته وصولاً إلى الالتزام بمواقف جديدة يفرضها عليه المعلم.

تختلف علاقة التلميذ بالمعلم، عن نوع العلاقة التي تربطه بوالديه، وعليه أن يعيش فيها التلميذ (الطفل) خبراته وذكرياته اللاشعورية الأولى المرتبطة بالوالدين، وسوف يسقط على شخص المعلم انفعالاته ومشاعره الطفلية تجاه والديه.

يرى تيموتي وترول (Timothy, j Trull، 2005) (14) أن التلميذ يسقط جزءاً من أناه الأعلى على المعلم كبديل، ومن هنا يعيش التلميذ أزمته النفسية والاجتماعية مرة أخرى مع الصورة البديلة، وهي نقلة قد تفجر مكبوتات طفلية في الموقف الحالي.

كما أننا وقفنا على أن مثل هذه الوضعية النفسية، تتكرر دورياً أثناء مراحل النمو النفسي المعرفي للتلميذ، خاصة مع مروره بمرحلة المراهقة، التي تترافق بتغييرات عميقة على المستوى الجسدي والنفسي، قد تتحول إلى أزمة معارضة وإثبات للذات.

لكن ماذا عن ردود فعل المعلم السلوكية والانفعالية؟

قد تفجر مواقف الطفل المواقف الطفلية لدى المعلم أيضاً. ومن هنا تكون ردود فعل المعلم ردود فعل لا شعورية تحمل أزمة المعلم نفسه فيسقطها على التلميذ ذاته وهنا تحدث أزمة في العلاقة التربوية.

إن المعلم على المستوى التخيلي يمكن أن يعيش ذاته كصورة (صالحة) للوالدين، فيوزع الاهتمام والانتباه على التلاميذ، للصورة المثالية لأهله هو، والتي كان يرغب فيها عندما كان هو نفسه طفلاً بمعنى أن يقوم المعلم بعملية تعويض لذاته، عن الصورة المثالية المفقودة لديه أو تعزيزها بإسقاطها على تلاميذه، أو يحدث العكس بحيث يتقمص المعلم صورة المعتدي أو السلطوي أو أي صورة أخرى تؤثر بصورة سلبية على علاقاته مع تلامذته، يحدث خلال التفاعل نوع من التحويل والإسقاطات النفسية اللاشعورية، التي تكون ضمنية وتظهر عبر السلوكات اليومية والمتبادلة بين الطرفين عاطفياً ومعرفياً.

أشارت الدراسات إلى تأثير المعلم على التلاميذ في جميع المراحل التعليمية في المرحلة الابتدائية (السيد عبد المجيد، 2004) (15) أو المرحلة (المتوسطة) (Bender, 1997) (16) والمرحلة الثانوية.

فالمعلمون الذين يوفرون جواً من الثقة في القسم الدراسي، إنما يسمحون لكل تلميذ أن يرى كل واحد من الآخرين بدلاً من أن يكون غريباً لوحده (باربارا كلارك، 2004) (17). إنهم بذلك يعززون لديه الشعور بالانتماء والرغبة في المشاركة والمنافسة أيضاً.

وفي نفس السياق أشارت دراسة عبد المنعم الدريديري، (2003) (18) والتي اهتمت بدراسة أساليب التفكير لدى المعلمين وتلاميذهم وأثرها على التحصيل الدراسي لدى هؤلاء التلاميذ، (200) تلميذ وتلميذة بالمرحلة الإعدادية (40) معلماً من أهم نتائج هذه الدراسة:

• تؤثر أساليب تفكير المعلمين (المتحرر المحافظ) تأثيراً موجباً دالاً على أساليب تفكير تلاميذهم المناظرة. ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء أن شخصية المعلم لها تأثير كبير على تلاميذه نظراً لأن المعلم يؤثر في التلاميذ بأقواله وأفعاله وسائر تصرفاته الأخرى التي ينقلها التلاميذ عنه بطريقة شعورية أو لا شعورية.

إن التفاعلات الحادثة داخل القسم الدراسي المكون من مجموعة من التلاميذ بحيث لكل تلميذ سلوكه المتميز عن سلوك زملائه، يشكل داخل القسم الدراسي تفاعلات وانفعالات متنوعة لا يتمكن المعلم من إدراك جميعها. وكثيراً ما يحاول التحكم في سلوكه بالدرجة الأولى، الذي يعتبر مرجعاً مهماً. لهذا طرحت (باربارا كلارك، 2004) (19) أهمية وجود بيئة تعليمية لا تتسم بالتهديد من جانب المعلمين. ومن المهم تقليل التوتر الموجود

فيها من خلال معامل الوقاية من التسرب الخاصة بالمراقبين المتمدرسين. كما يشير بلوش (Bloch,2003)⁽²⁰⁾ إلى أن نوعية العلاقة مع المعلم هي الأكثر أهمية بالنسبة لهم.

إن ديناميكية العلاقة بين المعلم والتلاميذ ليست مجرد حاصل جمع سلوك المعلم على انفراد وسلوك التلاميذ على انفراد، فهما معاً يسلكان كجماعة متفاعلة، وجزء من سلوك المعلم يتحدد بجزء من سلوك التلاميذ والعكس صحيح أيضاً، إنه سلوك معقد ومتباين، في تفاعل مستمر.

VII. كيف بإمكاننا تحفيز المعلم لبناء علاقة أحسن مع تلميذه؟

يعيش المعلم مواجهة يومية مع العديد من الحالات المختلفة من الصعوبات والاضطرابات النفسية والمعرفية، متفاوتة الدرجة والتي تعرقل أداءه وتضعب من مهمته، فنجد ردود فعل متباينة من المعلمين خاصة مع عدم تقديرهم وفهمهم لبعض الصعوبات النفسية المعرفية التي يمر بها تلامذته وأيضاً استعدادات وقدرات المعلم الشخصية والمعرفية. يرى غينغري (Gingras,1997)⁽²¹⁾ أن جزءاً كبيراً من الدافعية المدرسية مرتبطة باعتراف وتقييم المعلم، فالعلاقة مع المعلم تعني الكثير بالنسبة للتلميذ خاصة الذي يعاني من صعوبات دراسية. إن التلميذ بحاجة إلى أن يشعر بأنه مرحب به وله مكان بالقسم الدراسي، وما عليه سوى أن يقدم ما يقدر عليه ويحاول التحسن.

فكل تلميذ يرى ذاته من خلال رؤية معلمه له وهو بحاجة لهذا التقدير والاعتراف والقبول وأيضاً الحب، وكثيراً ما نسمع تلميذاً ينوه بدور معلمه في نجاحه أو فشله.

تحدد كامبل (Campell, 2000)⁽²²⁾ أهم العناصر التي يجب أن يرتبط بها المعلم خلال عمله:

أ. ذاته التي تنطوي على شعوره بالتكامل والاستقلالية والتميز في العلاقات مع الآخرين.

ب. الطلاب أفراداً وجماعات يمثلون مركز الاهتمام الأولي ومحل المسؤولية الأساسية.

إن على المعلم قبول حقيقته كونه نموذجاً أخلاقياً، معرفياً ونفسياً يحتذى به على مدار الساعة ويومياً وأن النجاح في ذلك ليس سهلاً ولا يمكن أن يتم عفويًا دون أية ضوابط، كالثقة والاحترام المتبادل قاعدة أساسية في التعامل، والحوار يجعل من الوضعية التعليمية مريحة ومقبولة.

من المجدي تحفيز المعلم وإدماجه في مشاريع المساعدة الوقاية والعلاج والسعي إلى توفير جو الثقة والتفاهم داخل القسم الدراسية، فبإمكان الأخصائي النفسي أن يتحرى الرغبة لدى بعض المعلمين للمشاركة، كما نجد في كل مؤسسة تربوية بعض المعلمين لهم دافعية وحرص أكبر للمساعدة ومراقبة تلاميذهم، كثيراً ما يكون هؤلاء أنفسهم من يفضلهم التلاميذ.

من الطبيعي أن نجد في مدرسة ما بعض من المعلمين الذين ينجذب ويرتاح معهم التلاميذ أكثر من غيرهم، وليس لهذا بالضرورة علاقة بمرود المعلم وكفاءته، بل يفضل التلميذ عند هذا الصنف من المعلمين بعض الخصائص العلائقية النفسية مثل الانفعالية كالود والتعاطف وروح الدعابة أيضاً... إلخ، من مشاعر وسلوكيات تبعث الارتياح، والتفهم والاحترام على بعض الخصائص المعرفية والأكاديمية كالمهارة في التدريس.

لقد أوردت كثير من الدراسات أدوار المعلم، ولكن يبقى هناك دور للمعلم شديد الأهمية ألا وهو دور المعلم كمرتبٍ للشخصية (السيد سلامة، 2000)⁽²³⁾ فالمتوقع من المعلم أن يهتم بإنماء شخصية التلميذ من الجوانب الانفعالية والخلفية والسلوكية والدينية فضلاً عن إنمائها من الناحية الأكاديمية والمعرفية. فالمعلم بإمكانه أن يقوم بدور إرشادي وتوجيهي ووقائي وعلاجي في آن واحد فلا يغفل أحد رمزية صورة المعلم ومدى تأثيره في حياة

تلامذته من كل جوانبها، لكن ذلك يتطلب إطارا خاصا لمساعدة المعلم و تكوينه بدرجة أولى ليكون واعيا ومؤهلا لمثل هذه الأدوار المهمة لنجاح الحياة المدرسية.

يلح كيلي (Kelly,2004)⁽²⁴⁾ على أهمية متطلب جديد يتمثل في برامج إعداد وتكوين المعلمين لمواكبة التغيرات العالمية في إطار لائحة أخلاقية تحدد علاقة المعلم بطلابه وبالعالم كله من حوله.

VIII. الأخصائي النفسي في المؤسسة التربوية: الممارسة بالصحة المدرسية والبحث في هذا الميدان، جعلنا نتدخل لمساعدة ومرافقة الكثير من التلاميذ المتسربين الذين يطرحون صعوبات نفسية، معرفية وعلائقية متفاوتة الدرجات ومختلفة الأعراض على مدى سنوات.

تدخلات الأخصائي النفسي في المؤسسات المدرسية لا تتوقف عند العلاج والمتابعة بل فأدواره متعددة حسب متطلبات الوضعيات والحالات التي تطلب المساعدة فنجد المرافقة النفسية وبرامج للتحسيس والتوعية وفق رزنامة سنوية معدة مسبقا من طرف وزارة الصحة، تباشرها فرق صحية كثيرا ما تضم طبيبا عاما واختصاصيا نفسانيا، أحيانا بمساعدة جمعيات ومتطوعين من المجتمع المدني عموما.

وجدنا خلال متابعتنا للمتسربين مبادرات من بعض المعلمين والذين ساهموا بشكل فعال في مرافقتنا لتلامذتهم، لكن يبقى الكثير منهم لا يهتم بالمساعدة وما بإمكانهم منحه لتلامذتهم، خلال الحصص الدراسية أو حتى بعدها وأدوارهم المتنوعة التي لا تنحصر في إلقاء دروس فقط أو الجانب المعرفي العام.

لمعرفة أهم أفكار وآراء بعض المعلمين عن ظاهرة التسرب المدرسي، والذين يتعاونون معنا ونتواصل معهم طيلة السنة الدراسية من مؤسسات تربوية بولاية عنابة بحيث تمثل في 11 معلما ومعلمة، وتم شرح فكرة وطريقة العمل رفقتهم، خاصة بعض المفاهيم كمفهوم التسرب المدرسي الذي يبقى يجمع مفاهيم متعددة، وقد استعملنا وسيلة بسيطة تتمثل في النقاش وباستعمال تقنية Interview Focus Group⁽¹⁾. كما اطلع المشاركون على موضوع الحوار: التسرب المدرسي والأسئلة مسبقا.

تم طرح هذه الأسئلة على مراحل:

1. ما هي حسبك أهم الأسباب للتسرب المدرسي؟
2. في رأيك في ما تكمن أهمية العلاقة (معلم . تلميذ)؟
3. ماذا بإمكانك فعله أو تغييره لبناء علاقة أحسن للتعلم؟

يقوم نائب عن المجموعة بعد الإجابة عن كل سؤال بقراءة لأهم الأفكار وآخر لكتابتها، لتكون المعطيات على شكل فئات أوساط اجتماعية: مدرسة، عائلة ... إلخ، ثم محاور ومجالات: تربوي، علائقي، نفسي... إلخ. يعتبر Focus group مجموعة نقاش مقابلة وحوار مع مجموعة محدودة من الأشخاص التي تسمح بالحصول على معطيات غنية حول آراء، واعتقادات وتمثلات ومواقف مجموعة معينة نحو موضوع معين وتسمح لنا بفهم تصرفاتهم.

مقتبس من: "Education à ta santé" numéro d'avril 1993

IX. نتائج وتحليل: في مايلي نتعرض أولا إلى حوصلة نتائج الإجابات حسب الأسئلة التي تم طرحها ومناقشتها من طرف مجموعة المعلمين، وجاءت على محاور كالتالي:

المحور الخاص بأهم أسباب التسرب المدرسي:

- أ. برامج وطرق التعليم غير المكيف مع تطلعات وقدرات التلاميذ مما يشكل عدم الارتياح وضغطا كبيرا، خاصة التوقيت مما يجعل مهمة المعلم صعبة على كل المستويات.
- ب. نقص الحوار وصعوبة تكيف التلاميذ مع المعلم ومجموعة القسم،
- ت. سلبية الأولياء ونقص مساعدتهم إما عن جهل، أو تخل عن مسؤولية تعليم أبنائهم *la démission parental* مع صعوبة متابعتهم بصورة منتظمة.
- ث. نقص الدافعية، وصعوبات النمو، والأمراض النفسية والجسدية مع التأثير السلبي بالرفقاء خاصة من انقطعوا عن الدراسة منهم.

أما فيما محور أهمية العلاقة بين المعلم وتلاميذته:

- أ. تقتصر العلاقة في أغلب الأوقات على إلقاء معلومات وتلقي علامات.
- ب. كثرة المشاكل في القسم الدراسي و فقدان عاملي الثقة والاحترام وتدهور العلاقة من سنة لأخرى.
- ت. فقدان المعلم لهويته التقليدية باعتباره مربيًا له مقام وأدوار متنوعة.
- جاءت اقتراحاتهم للتغيير في إجاباتهم عن السؤال الثالث

1. على الجانب الشخصي: ضرورة التكوين المستمر، وطلب الإرشاد النفسي والمساعدة النفسية حتى يتمكن المعلم من أداء مهامه.

2. على المستوى العلائقي:

- أ. التقرب أكثر من التلاميذ ومحاورتهم، وتفهمهم مع محاولة تقديم المساعدة والتوجيه.
- ب. ضرورة توفر أخصائي نفسي على مستوى كل مؤسسة تعليمية وتكوينه المستمر، خاصة في كل ما يمكن أن يساهم به في الوسط التربوي، ليتمكن من مساعدة ومرافقة كل أفراد الوسط المدرسي.

X. مناقشة وتوصيات:

باتت حركات التحديث الناتجة عن العولمة وتطور المعلوماتية وتأثيراتها القوية المتزايدة تحتم علينا إعادة بناء وصياغة أسس جديدة في إعداد وتدريب وتنمية كل العمال وبخاصة المعلمين بحيث تغيرت النظرة إلى المهنة التي تمثل تحديا مستقبليا لمواكبة التطور التقني والانفجار المعرفي والتكنولوجي، لهذا تقدمنا من خلال مقارنتنا النفسية لظاهرة التسرب المدرسي وتفعيل دور المعلم كقطب مهم في الوضعية التربوية والتعليمية. كوضعية شاملة تعكس حياة مدرسية لا يمكن اقتصرها في دروس وعلامات بل تتعداها إلى تفاعلات نفسية معرفية وثقافية.

إن المعلم الجزائري يشارك ويعايش الصعوبات التي يعيشها التلاميذ، وهو في تفاعل مستمر معهم، لكنه يجد الوضعية التعليمية غير مريحة بالنسبة له ولتلاميذته ويشعر بذلك الانفلات الحاصل والواضح في هذه العلاقة، بحيث تراجعت أدواره خاصة مع كثافة البرامج وضغط التوقيت من ناحية واستعداداته الشخصية من ناحية أخرى. كما أشارت ترامبلي (M. Tremblay)⁽²⁵⁾ إلى أن التلاميذ يعيشون في عزلة كبيرة تعمل وتساعد على تفكيك جماعات الحوار في القسم وعلى المعلم أن يعود إلى وظيفته كمرتب، أن يكون حضوره نشطا، وواقعا وفعالاً.

من الضروري أيضا العمل في إطار نفسي تربوي لتأهيل المعلم مع ضرورة توفير برامج للإرشاد النفسي تكون متاحة للمعلمين وذلك لتحسين مستوى الصحة النفسية لديهم أثناء الخدمة. وتهيئتهم لتنوع الأدوار وبذلك مساعدة

تلامذتهم وإدماجهم، فعلى المعلم أن يكون على إطلاع وتقدير لكل ما لدى التلميذ من قدرات ذاتية وإمكانات وميولات، هذا ما يتفق عليه كل من هوسو وكوريا (Hussu, 2001)⁽²⁶⁾ و (Correa, 2003)⁽²⁷⁾ في ضرورة التوجيهات التي يجب مراعاتها في علاقة المعلم بتلاميذه والأخلاقيات التي تحكم هذه العلاقة. كما رأى ميشال جيلي M. Gilly⁽²⁸⁾ أن المعلم لا يرى في الطرف المقابل له سوى التلميذ المتلقي، والمستقبل للمعارف، مهملا الجوانب الأخرى لهذا التلميذ، لكن يختلف ذلك تماما مع متطلبات التلميذ المراهق فهو يرغب أن يجعل علاقته بالمدرس علاقة أفقية تحقق للطرفين معا أهدافهما لكن بالمحافظة دوما على عتبة من تحقيق حاجاته النفسية، والتي تصبح جد مهمة وحساسة في فترة المراهقة: كالحاجة للانتماء، والحب والاحترام، والشعور بالقيمة، وكم هي عميقة وقوية ... التي تحفز دافعيته وتزيد من فرص التواصل الفعال وبذل جهود أكبر للمثابرة والنجاح.

يبقى دور الأخصائي النفسي معقدا ومتعدد المهام في الوسط المدرسي وأيضا حسب متطلبات الحياة المدرسية في إطار برامج توعية أو وقاية من جهة، وعلاج و متابعة من جهة أخرى، لكل من المعلم والتلميذ على السواء، وصولا إلى أسرة التلميذ وكل من يؤثر في دراسته أو حياته عموما، إنها حلقات مهمة وفاعلة في نجاح تدخل المختص النفسي، لمساعدة المراهق التلميذ، ومن المهم أن يكون المعلم عنصرا مهما وفاعلا في أغلب تدخلات الأخصائي النفسي.

كما وجدنا أن المعلمين والنفسانيين بحاجة إلى تكوين وتأهيل، ليوكب المعلم حاجات ومتطلبات تلامذته حسب نموهم النفسي والمعرفي، وليتمكن من فهم الصعوبات التي يطرحونها والتعامل معها بوعي وفاعلية. والمهم بناء جو الثقة والاحترام المتبادل لتكون مسؤولية كل من المعلم والتلميذ.

المدرسة والمعلم هذا الفاعل المؤسسي الأول والمباشر في العلاقة التربوية والتعليمية مع التلاميذ. إن المدرسة الجزائرية اليوم في مواجهة تحديات جديدة، تدفع بها إلى تفعيل التعليم وتقديم نموذج تربوي متكامل ومرصيا ومحفزا لتلاميذها، بمراعاة قدراتهم وظروفهم المتفاوتة.

إننا نبحت من خلال توجهنا لهذه لظاهرة التسرب المدرسي للوقاية منها ومن عواقبها التي هي أكثر خطورة، كالإدمان والانحرافات السلوكية بمختلف أشكالها، فهي تهدد مستقبل شبابنا ومشروع أمة لإنشاء أبنائها وتحصيل كفاءات فاعلة خاصة مع تكفل الدولة بهذه المهمة من خلال التعليم المجاني والإجباري، ومساعدتها لاحتواء عدد أكبر من التلاميذ وتوفير الظروف الملائمة لمواصلة تدرسيهم، لتتويج نهاية مسار التمدريس بشهادة أو مؤهل، يفتح لهم آفاقا جديدة نحو مستقبل أفضل.

الهوامش:

- 1- نايبة فطامي، علم النفس المدرسي، ط2، دار الشروق، عمان، 1999، ص 42.
- 2- الإمام إسماعيل بن حماد الجوهري، معجم الصحاح، دار المعرفة، بيروت، ط2، ص 20.
- 3- عائشة بلعنبر وآخرين : التسرب المدرسي، المركز الوطني للوثائق التربوية، 2001.
- 4- Robert BIBEAU ; L'élève Rapailé, La revue de LEPI N° 87, 1998, p 99.
- 5- Thibert, R ,L'école : facteur de décrochage, les Cahiers pédagogiques (N° 509, décembre 2013, p 123.
- 6- P.Champagne P.Bourdieu, Les exclus de l'intérieur, Actes de la recherche en sciences sociales, Volume 91, Num 91-92, 1992, pp 71-75.
- 7- Coulon, A : Le Métier d'étudiant: l'entrée dans la vie universitaire, Revue française de pédagogie, Volume 131, Numéro 131, 2000, p 138-139.
- 8- Dictionnaire le petit Larousse, Paris, 2012, p 68.

- 9- Guigue .M et autres, **les lycéens décrocheurs de l'impasse au chemin de traverse**, Chronique sociale, N°370, Lyon, 1999, p 14.
- 10-Martine F, extrait de la revue des sciences humaines 124 bis, 02 /2002, p 63.
- 11-Michalski .S & Paradis .L, **Le décrochage scolaire**, les éditions logiques, Québec, 1993, p 15.
- 12-Gaillard, B, **Suivi et accompagnement psychologiques en milieu scolaire**, Approches cliniques, Editions de Boeck Université, 01Ed, Bruxelles, 2001, p 105.
- 13-فرانسوا هاغيت، **علم النفس المدرسي**، ترجمة شاهين لطفي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن 2002، ص 42.
- 14-Timothy, J.Trull , **clinical psychology**, 7th ed, wadsworth, U.S.A, U.K, Canda, 2005, p 88.
- 15-السيد محمد عبد المجيد ، **إساءة المعاملة والأمن النفسي لدى عينة من تلاميذ المدرسة الابتدائية**، مجلة دراسات نفسية، مج(14)، 3، ع(24)، 2004.
- 16-Bender, W.N.S McLaughlin, ph. **weapons valence in schools: strategies for teachers confronting violence and hostage situation, intervention in school and clinic**, 1997, pp 211-216.
- 17- باربارا كلارك، **تفعيل التعلم**، ترجمة يعقوب نشوان ومحمد خطاب، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 22.
- 18-عبد المنعم أحمد الدردير، **أساليب التفكير لدى المعلمين وتلاميذهم وأثرها على التحصيل الدراسي لدى هؤلاء التلاميذ**، مجلة دراسات عربية في علم النفس، مج(2)، ع(4)، 2003.
- 19-جاريارا كلارك، مرجع سابق، ص 34.
- 20-Bloch , m.: **la lettre du monde de l'éducation** , N° 432, 2003, p 1-2.
- 21-Gingras. G, **Le décrochage scolaire, en reconnaitre les signes pour le mieux contre**, PRISME, revue trimestrielle, Québec, vol 7, nos 3- 4, 1997, p 23.
- 22-Campell, E., **Professional Ethics in Teaching: Towards the Development of A code of Practice** "Cambridge Journal of Education , Vol.30, 2000, p 86.
- 23-السيد سلامة الخميس، **التربية والمدرسة والمعلم**، دار الوفاء، الإسكندرية، 2000، ص 48.
- 24-Kelly, J.A: **Teaching the World : A New Requirement for Teacher Preparation " Phi Delta kappan**, Vol. 100, No3, 2004, p 42.
- 25-Tremblay. M: **Accrocher les garçons à l'école**, Derwin Grawley, Actualités universitaires, univ news, p 123.
- 26-Hussu, J. **Teachers at Cross – Purposes: A case Dilemmas in Teaching" Journal of Curriculum & Supervision**, Vol. 17, No. 1, 2001, p114.
- 27-Correa, H.: **Agame Theoretical Analysis of the Educational Impact of Differences in the Abilities and Work of Ethics of Teachers and Students**, Journal of Socio – Economics ,Vol. 32,N.03, 2003, p 72.
- 28-S.citron: **L'école bloquée**, Paris, 1972, p 82.

دراسة إبيدميولوجية لمحاولات الانتحار بمدينة عنابة: دراسة ميدانية بمركز الوقاية من الصدمة والانتحار، من
جانفي 2000 إلى أكتوبر 2013

نجاة خليفي

قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة باجي مختار-عنابة

ملخص

هدفت هذه الدراسة للكشف عن خصائص محاولي الانتحار بمدينة عنابة، للفترة الممتدة بين جانفي 2000 إلى أكتوبر 2013، استخدمنا البيانات الجاهزة في التقارير الإحصائية وملفات العملاء المتوفرة بمركز الوقاية من الصدمة والانتحار. أظهرت النتائج أن 917 حالة قامت بمحاولة انتحار وأن الفئة العمرية الأكثر عرضة للخطر هي (15-24) سنة، شكلت الإناث 77% من إجمالي العينة، تبين أن 10.25% من الحالات ذات مستوى جامعي، بينما 76% عازبين، 64% عاطلين عن العمل، استخدم التسمم الدوائي لدى 78% من الحالات، كما عانى 20% من أفراد العينة من اضطرابات القلق، ونسب 67% من أفراد العينة القيام بالفعل لوجود الصراعات بمختلف أنواعها. الكلمات المفتاحية: خصائص محاولي الانتحار، اضطرابات نفسية وعقلية، أسباب، وسائل.

*Etude épidémiologique des tentatives de suicide à Annaba de Janvier 2000 à Octobre 2013
Etude de terrain au Centre de Prévention du Traumatisme et du Suicide*

Résumé

Le but de cette étude était d'établir un profil des suicidants qui ont été suivis au centre spécialisé dans la prévention du suicide et PTSD à Annaba, l'analyse des données recueillies a permis de recenser 917 cas, 77% étaient de sexe féminin, 59% âgés entre 15-24 ans, 76% étaient célibataires, 64% chômeurs, 10.25% avaient un niveau universitaire, 78% de cet échantillon ont utilisé l'intoxication médicamenteuse volontaire, les troubles anxieux ont touché 20% des cas et 67% des cas ont considéré les conflits comme cause de leur TS.

Mots-clés: *Tentatives de suicide, caractéristiques sociodémographiques, troubles mentaux, moyens utilisés, causes.*

*Epidemiological study of attempted suicide in Annaba from 2000 to 2013
A field study in the Centre for Trauma and Suicide Prevention*

Abstract

This study aimed to know the social and psychological characteristics of suicide attempters during the period 2000-2013, it employed the data and records that were available in CTSP, the results have helped in identifying that 917 patients had attempted suicide in their lives, that the most risked population was of youngersters between 15-24, that the females were represented by 77%, that about 10.25% had high level school, that 64% didn't work, and that 76% were not married, the most current method of attempted suicide was IMV, 20% suffered from anxious troubles, 67% declared that conflicts were the most important causes.

Key words: *Attempted suicide, socio-demographical characteristics, mental disorders, used means, causes.*

مقدمة

يطرح موضوع الانتحار إشكالية عالمية بالغة التعقيد، أما الصبغة العالمية فتتجلى في انتشار الظاهرة الواسع في جميع المجتمعات على اختلافها وتعدد خصائصها، والأرقام التي تطالعنا بها الإحصاءات رهيبية إذ جاء في تقرير المنظمة العالمية للصحة، أن شخصا واحدا ينتحر كل أربعين ثانية، وأن أزيد من مليون شخص يموتون في العالم من جراء الانتحار سنويا. وأظهر التقرير أنه يتم تسجيل 40 حالة انتحار لكل 100 ألف نسمة، إضافة إلى أن عدد الذين يموتون من جراء الانتحار يفوق عدد الذين يموتون من جراء الحروب، وأن هذه النزعة في تمام رغم خطورتها وتداعياتها. ويشير التقرير أيضا إلى أن عدد المحاولات الانتحارية يفوق العدد المسجل للوفيات انتحارا بعشرين مرة مما يعني أن عدد المحاولات الانتحارية الذي يتم سنويا هو 20 مليونا⁽¹⁾. أما التعقيد فينبع من أهمية البعد الذاتي الذي يرتبط به، فالانتحار كما يعرفه دوركايم «Durkheim»: "هو كل حالة موت تنتج عن فعل تقوم به الضحية نفسها وهي تعلم بأنه يؤدي إلى هذه النتيجة"⁽²⁾ فقتل النفس يرمي إلى تدمير الذات بواسطة الذات وهو قرار معقد يحمل أبعادا نفسية واجتماعية وفي أحيان كثيرة قد يكون الحل الذي اختاره الفرد لتدمير ذاته مرتبطا بموقف أو مواقف عادة ما تكون مؤقتة ومرحلية رغم صعوبتها⁽³⁾ إلا أن النتائج المترتبة عن هذا الفعل تكون وخيمة ليس على الفرد المنتحر فقط بل على أسرته وأصدقائه والمجتمع ككل حيث يحس أهل القائمين بالمحاولة الانتحارية سواء نجحت أم لا بالخزي والذنب ويحاولون إخفاء الأمر قدر المستطاع وهو ما يساهم في التشكيك في دقة الإحصائيات المقدمة سابقا (حوة وآخرون، 1997)⁽⁴⁾. لقد اختلف العلماء في مقارنة موضوع الانتحار حيث برز منذ بداية الدراسات اتجاهان أساسيان أحدهما فردي والآخر اجتماعي. ويؤمن أنصار المقاربة الاجتماعية بزعامة "إميل دور كايم" بأهمية العوامل الاجتماعية والدور الفعال والأساس الذي تلعبه في انتشار الانتحار؛ فقد عده "دوركايم" ظاهرة سلوكية شبه وبائية، ترتبط ارتباطا وثيقا بالبيئة والمجتمع ونظمه الاجتماعية المتغيرة وما تمارسه من ضغوط على الفرد حتى يفقد قدرته على الاحتمال، ومن ثمة ينتحر. أما عن الاتجاه الفردي فيركز على العوامل الذاتية المرتبطة بالفرد ويفسر لجوءه للانتحار بضعف في الشخصية أو وجود سمات معينة تؤهله للمرور إلى الفعل، فالملاحظ أن معاشة الأفراد نفس الظروف والمشكلات لا يجعل ردود أفعالهم متشابهة وهو ما يدفع للتفكير بوجود سمات شخصية مختلفة تسمح للبعض باستخدام استراتيجيات تكيف مناسبة تساعدهم على التحدي والمواصلة بينما يلجأ البعض الآخر للمحاولة الانتحارية كحل. وهذا ما يثير اهتمام الباحثين حاليا.

1- الإشكالية: تعد مشكلة الانتحار من المشكلات الاجتماعية الخطيرة التي لازمت المجتمعات البشرية، وهي مؤشر قوي لتفككها، كما تمثل الفشل الفردي والجماعي في التكيف مع المعايير والضوابط الاجتماعية⁽⁵⁾، والجزائر كغيرها من دول العالم خضعت لمجمل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، والتي بدون شك أثرت على مستوى القيم والعادات والتقاليد مما أفرز العديد من المشكلات الاجتماعية والنفسية والتي من ضمنها السلوك الانتحاري، وبالرغم من الجهود التي بذلها الباحثون وبيدولونها إلا أن هذا التناقض الحاد بين غريزتي الموت والحياة حيرهم، وما زال الموضوع يطرح العديد من التساؤلات نظرا لتشعبه وتداخل عوامله والتي حصرها في:

- **العوامل الأولية:** وتجمع كل عوامل الخطر التي تحمل قدرة إنذارية عالية ولكنها تسمح في نفس الوقت بالتدخل كالسوابق الشخصية (محاولة انتحارية سابقة، واضطرابات المزاج، وسمات الشخصية كالقلق، والانفعالية، والعصابية، وعدم كفاية الآليات الدفاعية وضعف استراتيجيات التحكم وتنظيم مثال الأنا...إلخ). كما تتدخل السوابق

العائلية للفرد كقيام أحد أفراد العائلة بمحاولة انتحارية وكذا وجود اضطرابات عقلية (قصام، ومخدرات، وإدمان كحول، واكتئاب،.. إلخ) (6).

- **العوامل الثانوية:** لا يسمح مجموع هذه العوامل بالتدخل ولا تحمل قوة إنذارية عالية إلا إذا اقترنت بالعوامل الأولية وبالإمكان ربطها بالأسباب العائلية كالتفكك الأسري وانعدام الأمن، والمشاحنات الزوجية، أو غياب أحد الوالدين. وقد ترتبط أيضا بأسباب اجتماعية أخرى كالفشل الدراسي وغيره (Brezo & al, 2006) (7) ويركز الخبراء على الوضعية الاجتماعية بصفة خاصة (العزل، والبطالة، والوحدة... إلخ) أو على وجود أحداث ماضية صادمة (حداد، وانفصال، واعتداء جنسي، وسوء معاملة... إلخ). كما تشكل الأمراض المزمنة أيضا عامل خطر ثانوي خاصة لدى المسنين (Pitchot & al, 2008) (8).

- **العوامل الثلاثية:** ولا يتأكد تأثير هذه العوامل إلا من خلال وجود العوامل الثانوية والأولية كالسن حيث (35-54) هي الفئة الأكثر إقبالا على الانتحار، والجنس (الذكور أكثر انتحارا من الإناث بينما الإناث أكثر محاولة للانتحار من الذكور)، وصعوبة تقبل التوجه الجنسي والعاطفي... إلخ، كما قد تلعب الأسباب الظرفية والأزمات والتي يمكن ربطها بالأحداث التي يعيشها الفرد خاصة ما ارتبط منها بنظام العلاقات القائمة بينه وبين الأشخاص ذوي الأهمية بالنسبة له (الأهل، والأصدقاء، والحبیب)، أو ظهور أزمات مفاجئة كانهيار الوضع الاقتصادي، أو تغيير سكن أو إقامة، أو إحالة إلى العيش في مركز... إلخ (9). إن عملية الكشف عن الخصائص المميزة لمحاولة الانتحار تسهم ولو بقدر قليل في فهم السلوك الانتحاري وتحديد آليات حدوثه وهو ما دفعنا لطرح التساؤل الرئيس الآتي: ما هي خصائص محاولة الانتحار بمدينة عنابة؟ وما مدى ارتباطها بالعوامل السابقة الذكر؟ وما هي الأسباب التي يقدمونها مبررا لسلوكهم؟

2- الدراسات السابقة:

1- دراسة مكرم سمعان، 1964: "مشكلة الانتحار: دراسة نفسية اجتماعية".

تعد من أولى الدراسات العربية التي اهتمت بموضوع السلوك الانتحاري، حيث حاول الباحث الكشف عن العوامل النفسية والاجتماعية الدافعة للانتحار في القاهرة مع اختبار الفرض الذي يربط بين العزلة والاعتزاب والسلوك الانتحاري. وتوصل إلى ارتفاع نسب الانتحار بين الذكور من الشريحة (20-40) مع تساؤل في النسب كلما تقدم العمر، وكذلك المطلون والعاطلون عن العمل، أما الأسباب فقد تعلق بوجوه صراعات ووجود إحساس قهري بالعزلة (سمعان، 1964) (10).

2- دراسة ولاء عبد الفتاح الصرايرة، 2006: "الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للمنتحرين في المجتمع الأردني للفترة من 1995-2004": هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للمنتحرين في المجتمع الأردني للفترة من 1995-2004. أظهرت النتائج أن فئة الشباب، غير العاملين، من إقليم الوسط، هي الأكثر ارتكابا للانتحار، واحتلت الأسباب الاجتماعية الترتيب الأول، كما احتل استخدام السلاح الناري وتناول المواد السامة الترتيب الأول (الصرايرة، 2006) (11).

3- عمامي وآخرون، 2013 «tentative de suicide du lycéen et de l'étudiant»: هدفت هذه الدراسة للكشف عن ملمح ايديولوجي لمحاولة الانتحار من خلال دراسة امتدت من 1997-2009، بمستشفى الطب العقلي بمدينة صفاقس، وتوصلت من خلال تحليل 61 حالة إلى أن أغلب أفراد العينة من الشباب، الإناث،

لديهن مشكلات دراسية ومشكلات تكيف، فمن بالمحاولة بطريقة اندفاعية، في البيت، عن طريق التسمم الدوائي. (Amami&al,2013) (12).

3- الهدف من البحث: الكشف عن خصائص محاولي الانتحار الذين تردوا على المركز النفسي الطبي المتخصص في الوقاية من الصدمة والانتحار بمدينة عنابة منذ افتتاحه في جانفي 2000 إلى غاية أكتوبر 2013. هذه الخصائص شملت: الجنس، والسن، ومقر الإقامة، والمستوى الدراسي، والوضعية الاجتماعية، والوضعية المهنية، والسوابق الشخصية والعائلية، والاضطرابات النفسية والعقلية، والوسائل المستخدمة، والأسباب.

4- الأدوات المستخدمة: من خلال تحليل البيانات الجاهزة في التقارير الإحصائية وكذا البيانات المتوفرة في ملفات المرضى الذين قاموا بمحاولة انتحار وتبعوا في المركز، تم الكشف عن المتغيرات السابقة الذكر، وقد تمت الاستعانة بنتائج التشخيص الطبي-العقلي من خلال الدليل الإحصائي الرابع المعدل DSMIV-TR. بالإضافة إلى نتائج الفحص النفسي تحصلنا على المعطيات الخاصة بظروف المحاولة والوسائل المستخدمة: من خلال تحليل المعطيات المتوفرة بملف كل عميل عن الظروف التي سبقت المحاولة والوسيلة المستخدمة.... إلخ.

5- تحديد المفاهيم: المفاهيم المتعلقة بالبحث الحالي: الانتحار، ومحاولة الانتحار، والسلوك الانتحاري.

1- مفهوم الانتحار: تعرف الموسوعة الكبرى لعلم النفس الانتحار بأنه: "الانتحار إما أن يكون فعلا عقلانيا (acte rationnel) ينفذه الفرد استنادا إلى اعتبارات أخلاقية، أو اجتماعية، أو دينية، أو فلسفية، أو شخصية، أو هو على العكس من ذلك فعل مرضي (acte pathologique)، يحدث كنتيجة، في مراحل تطور بعض الاضطرابات النفسية (الاكتئاب، أو الهذيان المزمن، أو العته، أو الخلط الذهني، أو قد يكون ناتجا عن أزمة وجود حادة (existentielle aigue crise)، تتسم بالقلق وتوجه العدوانية نحو الذات (13).

2- مفهوم محاولة الانتحار: "هي تدبير تنفيذ الفعل، دون الوصول إلى تحقيق الموت الفعلي، كنتيجة مباشرة. أما مفهوم الشروع في الانتحار فهو اصطلاح قانوني للدلالة على اتخاذ التدابير لتنفيذ الفعل دون بلوغ الموت. الفعل غير المنتهي بالموت شروع والفاعل شارع في الفعل، أي خاض فيه" (14). أما عن اعتبار محاولة الانتحار مجرد فشل لفعل الانتحار فهو أمر أضحى مرفوضا من طرف المختصين (15)، ذلك لأن الوظائف التي تحملها محاولة الانتحار أصبحت معروفة وذات أهمية، فإن وظيفة الاستغاثة وطلب المساعدة مثلا تدفع بمحاول الانتحار إلى مقاسمة محتته علنيا مع الآخرين وبراوده الأمل في إحداث تغيير على مستوى سلوكهم سواء كان هذا التغيير دائما أو مؤقتا.

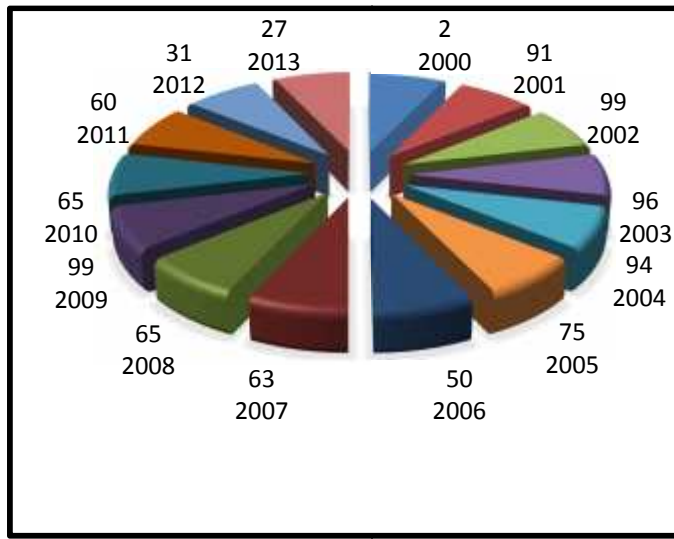
3- السلوك الانتحاري: هو "مجموع أو سلسلة الأفعال التي يقوم بها الفرد، محاولا تدمير حياته بنفسه، دونما تحريض من آخر، أو تضحية لقيمة اجتماعية ما" (16) ويميل الباحثون المعاصرون إلى جمع الانتحار مع محاولة الانتحار، والتهديد بالانتحار والأمور التي تعادل الانتحار (17) ولأجل ذلك يكون السلوك الانتحاري بالنسبة لهم: "هو عملية مركبة من مراحل مختلفة، تبدأ بتصور الانتحار الكامن، وتتقدم خلال مراحل من تأمل الانتحار النشط، وفي النهاية تتراكم محاولات انتحار نشطة لدى الفرد. قد يتذبذب مركز الفرد في هذه العملية وفقا لتأثير العمليات البيولوجية، والنفسية، والاجتماعية" (18).

أولا: عرض النتائج: قمنا بالمعالجات الإحصائية اللازمة من خلال تحليل البيانات الجاهزة في التقارير الإحصائية والمتوفرة بالمركز وكذلك المعطيات المتوفرة بملفات المرضى.

1- توزيع أفراد العينة وفقا لمقر الإقامة: لقد قصد المركز خلال السنوات الثلاثة عشر الماضية 1313 حالة، بلغ عدد محاولي الانتحار 917، بنسبة قدرت بـ70% من المفحوصين، 30% من الحالات المتبقية عانت من اضطرابات الصدمة واضطرابات أخرى. كانت العينة من مختلف ولايات شرق الوطن وبصفة خاصة الولايات المجاورة لمدينة عنابة، حيث تم استقبال 684 حالة من محاولي الانتحار من مدينة عنابة بنسبة 75%، بينما كانت 183 حالة من ولاية الطارف بنسبة 20%، 23 حالة من ولاية قالمة بنسبة 1%، أما الولايات المتبقية فشملت ولاية سوق أهراس بعدد 10 حالات، وسكيكدة 08 حالات، وتبسة 04 حالات، وباتنة 3 حالات، وقسنطينة حالتين.

2- توزيع الحالات ابتداء من جانفي 2000 إلى غاية أكتوبر 2013: لقد توزعت عينة البحث بصفة غير منتظمة خلال هذه السنوات فلم يعرف العام الأول لافتتاح المركز (2000) سوى تسجيل حالتين وهو أمر منطقي إذا ما تمت مراعاة جهل السكان بالخدمات التي يقدمها، بينما عرفت السنة الموالية (2001) تسجيل 91 محاولة انتحار كما عرفت سنة 2002 و2009 أعلى معدل حيث بلغ عدد الحالات 99 حالة، تليها في الترتيب سنة 2003، بـ96 حالة و2004 بـ94 حالة، بينما سجلت سنة 2012 و2013 انخفاضا نسبيا في عدد الحالات.

جدول رقم (1) يوضح توزيع العينة على مدى السنوات ابتداء من 2000 إلى غاية أكتوبر 2013



مخطط بياني رقم (1) يوضح توزيع العينة من 2000-2013

02	2000
91	2001
99	2002
96	2003
94	2004
75	2005
50	2006
63	2007
65	2008
99	2009
65	2010
60	2011
31	2012
27	2013
917	

3- توزيع الحالات حسب السن:

تراوح سن العينات بين (7-83) سنة بمتوسط بلغ 26 سنة، ارتفعت نسبة محاولات الانتحار في الشريحة العمرية (15-24) سنة، مما شكل 56.10% من حجم العينة وهذا الارتفاع يلاحظ خلال السنوات كلها، تلتها في الترتيب الفئة العمرية المحصورة بين (25-44) سنة بنسبة قدرت بـ 32.17%، كما سجلت في الفئة المحصورة بين (45-65) نسبة 4.58%، كما قاربت الفئة العمرية الأقل من 15 سنة 4% وتقل معدلات المحاولات في الشريحة العمرية المحصورة بين (65-83) سنة، إذ بلغت 0.5%. مع ملاحظة أنه لا توجد سوى حالة واحدة لطفلة بلغ سنها 07 سنوات.

جدول رقم (2): يوضح توزيع العينة وفقا لمتغير السن من 2000 إلى غاية أكتوبر 2013:

السنة	أقل من 15 سنة	24-15	44-25	64-45	83-65
2000	01	01	/	/	/
2001	01	55	27	07	01
2002	05	59	32	02	01
2003	03	68	23	02	/
2004	01	52	37	04	/
2005	02	44	27	01	01
2006	01	36	10	03	/
2007	05	32	22	03	01
2008	02	41	19	03	/
2009	02	64	29	04	/
2010	03	31	26	04	01
2011	04	25	26	05	/
2012	03	17	07	04	/
2013	/	17	10	/	/
المجموع	33	542	295	42	05
النسبة	%3.59	%59.10	%32.17	%4.58	%0.54

4- توزيع الحالات حسب الجنس: إن الجنس الأنثوي ممثل بقوة في محاولي الانتحار إذ فاق بقليل ثلثي الحجم الإجمالي للعينة فقد مثلت النساء بتعداد بلغ 702 حالة، أي 77% من إجمالي محاولي الانتحاري، وبلغ عدد الرجال 215 بنسبة مقدره بـ 23%، ويلاحظ ارتفاع المحاولات لدى النساء خلال كل السنوات عدا العام الأول لافتتاح المركز والذي تعادل فيه عدد الإناث والذكور.

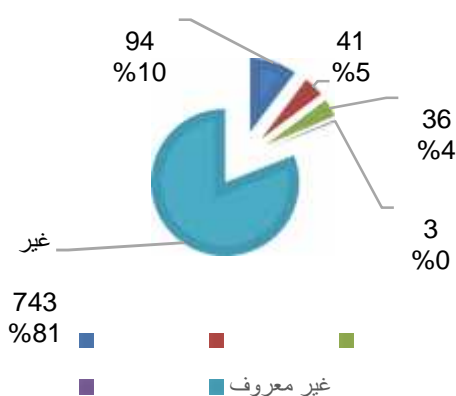
الجدول رقم (3): يوضح توزيع العينة ابتداء من 2000 إلى غاية أكتوبر 2013 وفقا لمتغير الجنس:

السنة	عدد الحالات	عدد الإناث	عدد الذكور
2000	02	01	01
2001	91	65	26
2002	99	70	29
2003	96	75	21
2004	94	70	24
2005	75	54	21
2006	50	38	12
2007	63	47	16
2008	65	50	15
2009	99	90	09
2010	65	50	15
2011	60	46	14
2012	31	24	07
2013	27	22	05
المجموع	917	702	215
النسبة	%100	%77	%23

5- توزيع الحالات حسب المستوى التعليمي: أما عن المستوى التعليمي للعينة فلم يسمح فرز الملفات سوى بالحصول على معلومات متعلقة بـ 174 حالة، أي أن ما يزيد عن 80% من مجموع الحالات لم تسجل معطيات

عن مستواهم الدراسي. ولقد أفرز تحليل العينة المتبقية عن وجود 10.25% ذوي مستوى التعليم الجامعي، متبوعا بـ 4.47% ذات مستوى تعليمي ثانوي، و3.92% ذات مستوى تعليمي متوسط بينما تحصل المستوى التعليمي الابتدائي على 0.32%.

جدول رقم (4): يوضح توزيع العينة وفقا لمتغير المستوى الدراسي



مخطط بياني رقم (2)

6- توزيع الحالات حسب الوضعية الاجتماعية: أظهرت الدراسة أن 675 ن وهو ما 76% ن حجم العينة، أما المتزوجون فقد بلغ عددهم 190 21% بلغ عدد المطلقين 18 2% 3 من إجمالي العين بينم ظهرت 29 3% بدون أي معطيات عن وضعيتها الاجتماعية.

جدول رقم (5): يوضح توزيع العينة حسب الوضعية الاجتماعية

السنة	عدد الحالات	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	غير معروف
2000	02	02	/	/	/	/
2001	91	63	21	04	03	/
2002	99	76	21	02	/	/
2003	96	80	16	/	/	/
2004	96	58	16	02	/	20
2005	75	58	15	01	/	01
2006	50	37	13	/	/	/
2007	63	43	18	02	/	/
2008	65	51	10	/	/	04
2009	99	75	20	02	/	01
2010	65	46	17	02	/	/
2011	60	42	14	03	/	01
2012	31	23	05	03	/	/
2013	27	21	02	02	/	02
	917	675	190	20	03	29
	100%	76%	21%	2%	0.33%	3%

7- توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير المهنة:

تعد ممارسة مهنة من العوامل ذات الدلالة في السلوك الانتحاري، فالبطال ينتحر ويحاول الانتحار أكثر من العامل ولم تخالف عينة الدراسة الحالية هذه النتائج، حيث أظهرت أن 588 حالة لم تكن تمارس أي نشاط مهني ما شكل 64% من إجمالي محاولي الانتحار، بينما شكل العاملون بعدد 112 حالة نسبة قدرت بـ 12%، ظهر في عينة البحث 3 أشخاص متقاعدین بنسبة 0.32% بينما تحصلنا على 174 طالباً في مختلف المستويات الدراسية وشكلوا نسبة 19% بينما بقيت 39 حالة بنسبة قدرت بـ 4.25% بدون معلومات عن وضعيتها المهنية.

جدول رقم (6): يوضح توزيع العينة من 2000 إلى غاية 2013 وفقاً لمتغير المهنة

عامل	112	12.21%
بطال	588	64.12%
متقاعد	3	0.32%
طالب	174	19%
غير معروف	39	4.25%
المجموع	917	100%

8- السوابق الشخصية والعائلية للحالات:

لقد حاولت 65 حالة الانتحار لثاني أو لثالث مرة أي أن السابقة الانتحارية أصبحت جزءاً من تاريخ الحالة وهو أكثر مؤشر خطر يلاقي الإجماع بين المختصين فكانت نسبة المعاودين هي 7% من إجمالي المحاولين. كما أظهرت النتائج وجود سابقة انتحار لدى أحد أفراد العائلة، أو لدى شخص قريب لدى 4 حالات، ما شكل 0.43%، ووجود إدمان على الكحول أو على المخدرات أو الاتيين معا ظهر لدى 31 حالة وهو ما مثل 3.38% من إجمالي العينة.

9- الأساليب المستخدمة في محاولة الانتحار:

لقد تنوعت الوسائل المستخدمة لدى الحالات بين أساليب جذرية وأخرى أقل جذرية، واتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسات علمية سابقة حول الموضوع فقد اتضح أن استخدام التسمم الدوائي هو الأسلوب الأكثر شيوعاً في محاولات الانتحار لدى أفراد العينة حيث بلغ عددهم 713 حالة بنسبة 78%. واحتل استخدام المواد السامة الترتيب الثاني بعدد حالات بلغ 79 حالة ونسبة قدرت بـ 9%، واحتل الرمي بالنفس من مكان عال الترتيب الثالث حيث استخدمته 11 حالة بنسبة 1% أما عن استعمال الأسلحة البيضاء فاستخدمته كوسيلة للانتحار 8 حالات بنسبة 0.87%، واستخدمت 4 حالات الشنق، ما شكل 0.43%، أما الغرق واستنشاق الغاز فقد استخدمت كل وسيلة حالة واحدة ما شكل 0.10% من إجمالي العينة، واستخدم حرق الذات حالتان وهما رجلان ونسبته 0.21%. أما عدد الحالات التي لم تعرف الوسيلة المعتمدة قد بلغ عددها 98 حالة.

جدول رقم (7): يوضح الوسائل المستخدمة في محاولات الانتحار

النسبة	عدد الحالات	الوسيلة المستخدمة
78%	713	التسمم الدوائي
9%	79	تناول مواد سامة
1%	11	السقوط من علو
0.87%	08	سلاح أبيض
0.21%	02	حرق الذات
0.43%	04	الشنق
0.10%	01	استنشاق الغاز
0.10%	01	الغرق
10.68%	98	غير معروف
100%	917	المجموع

10- الاضطرابات السيكاترية:

إن وجود طاقم طبي متخصص (الطبية العقلية، والطبية العامة، والأخصائيين النفسيين) في (CMP) سمح بالكشف عن الاضطرابات العقلية والنفسية التي يعاني منها العملاء الذين يقصدونه، وقد أسفرت نتائج التشخيص الذي تم غالبا اعتمادا على DSM4-TR عن معاناة 20% من حجم العينة من اضطرابات القلق بكل أنواعها. أظهر الفحص أن 8.72% من المفحوصين عانوا اضطرابات مستدخلة عن طريق مواد، وظهر الاكتئاب لدى 8% من الحالات، أما اضطرابات الشخصية فمثلت ما يقارب 5%. أما الاضطرابات الذهانية فشكلت 4% من الحالات. أما عن الاضطرابات الأخرى فقد شكلت نسبة قليلة لم تتعد 1% كالاضطرابات العلائقية والاضطرابات المهنية والاضطرابات التحويلية والاعتلالات الجنسية وحالات الحداد.

جدول رقم (8): يوضح توزيع العينة حسب الإصابة باضطرابات نفسية أو عقلية اعتمادا على DSM-4-R

النسبة	عدد الحالات	الاضطراب المشخص
20%	184	اضطرابات القلق
8.72%	80	اضطرابات مستدخلة عن طريق مواد
8%	74	الاكتئاب
3%	28	اضطرابات السلوك اللااجتماعي
2.72%	25	اضطرابات الشخصية الهيستيرية
1.09%	10	اضطرابات الشخصية الحدية
0.54%	05	اضطرابات الشخصية غير المصنفة
0.43%	04	اضطرابات الشخصية اللااجتماعية
0.10%	01	اضطرابات الشخصية المتجنبة
1%	09	اضطرابات الطبع

اضطرابات ذهانية	12	1.30%
فصام تخشبي	06	0.65%
فصام برانيودي	02	0.21%
ذهانات غير نمطية	07	0.76%
اضطراب الهوس والاكتئاب	09	0.98%
اضطرابات التكيف	09	0.98%
اضطرابات تحويلية	04	0.43%
مشكلات علائقية	02	0.21%
مشكلات مهنية	02	0.21%
حداد	01	0.10%
اضطرابات جنسية	05	0.54%
غير معروف	438	47.76%
المجموع	917	100%

11- الأسباب:

لقد تبين أن العامل الذي احتل الترتيب الأول في قائمة الأسباب هو وجود صراعات لدى العملاء سواء كانت أسرية أو داخلية أو مهنية أو على الصعيد الاجتماعي العام، بنسبة 70% من مجمل الأسباب التي قدمها العملاء. يليها في الترتيب الفشل العاطفي وما يترتب عنه من فقدان للعلاقة، بنسبة 3% أما الاضطرابات الذهانية فقد شكلت 2.72% من إجمالي الأسباب المشخصة، تساوت حالات الإدمان والفشل المدرسي وأزمات المراهقة 0.65%، بينما تحصل الحداد بسبب للقيام بالمحاولة على 0.10%.

جدول رقم (9): يوضح توزيع العينة وفقا لأسباب محاولة الانتحار

أسباب المحاولة	عدد الحالات	النسبة
الصراع العائلي	513	56%
الصراع بين الزوجين	32	3.48%
الصراع الاجتماعي	29	3.16%
الصراع الداخلي	26	2.83%
الصراع المهني	11	1.19%
الفشل العاطفي	27	2.94%
اضطرابات ذهانية	25	2.72%
أزمة مراهقة	06	0.65%
إدمان	6	0.65%
الفشل الدراسي	06	0.65%
الحداد	01	0.10%

01	ضحية زنا المحارم	%0.10
05	التعرض لعنف جنسي	%0.54
229	غير معروف	%25
917	المجموع	%100

ثانيا: مناقشة النتائج:

لقد سمحت عملية فرز الملفات المتواجدة بمركز الوقاية من الصدمة والانتحار بإحصاء 917 حالة من محاولي الانتحار خلال الفترة الممتدة بين 2000-2013 وأظهر تحليل النتائج أن الفئة الأكثر إقبالا على الانتحار هي فئة الشباب ما بين (15-24) سنة وفئة الإناث بـ77%.

1- وبيانات الانتحار ومحاولات الانتحار: (الإحصاءات، الجنس، السن)

1-1- إحصائيات الانتحار ومحاولات الانتحار في العالم:

بداية تجدر الإشارة إلى أنه بعد الدراسة التي قدمها "دوركايم" Durkheim والتي اعتمدت على إحصائيات العديد من الدول الأوروبية، أصبح الباحثون يتعاملون بحذر مع الإحصائيات فقد ذهب "دوغلاس" (1967) Douglas في كتابه: "المعاني الاجتماعية للانتحار" الصادر في 1967 إلى أن: "مفهوم الفعل الذي يعرف بأنه انتحار أو يعامل على أنه انتحار يختلف من ثقافة إلى أخرى مما يدفع إلى الارتياح في المقارنات التي تعقد بين معدلات الانتحار عبر الثقافات وعبر العصور" (19). كما ارتاب أيضا في بيانات الانتحار التي يتوصل إليها ويقررها محققون مختلفون ممن يتناولون أسباب الوفيات المشتبه فيها، وتؤيد منظمة الصحة العالمية في تقرير لها عن الانتحار هذا الموقف. إذ تشير التقديرات المتعلقة بالعام 2012 إلى حدوث ما يقرب من 804000 حالة وفاة بسبب الانتحار حول العالم ومعدل الانتحار العالمي السنوي المقاس حسب العمر هو 11.4 لكل 100000 نسمة (15 للذكور و8 للإناث). في البلدان الأغنى، يبلغ عدد الرجال الذين يموتون انتحارا ثلاثة أضعاف عدد النساء. لكن في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، تكون نسبة الذكور إلى الإناث أقل، إذ تبلغ 1.5 رجل لكل امرأة. وفيما يتعلق بالعمر، يبلغ الانتحار أعلى معدلاته لدى الأشخاص البالغة أعمارهم 70 سنة، أو أكثر من الرجال والنساء على حد سواء، في جميع مناطق العالم تقريبا. وفي بعض البلدان يبلغ الانتحار أعلى معدلاته بين الشباب. يعد الانتحار ثاني أهم أسباب الوفاة في الفئة العمرية (15-29 عاما). وأمام كل حالة انتحار لشخص بالغ تقابلها 20 حالة من محاولات الانتحار كل عام. إن معدل انتشار محاولات الانتحار، المبلغ عنه هو 3 لكل 1000 شخص أي ما يعادل 0.3% في كل من الذكور والإناث في البلدان المرتفعة الدخل، و6 لكل 1000 في البلدان المتوسطة الدخل و4 لكل 1000 في البلدان المنخفضة الدخل. (OMS,2014) (20).

1-2- أما عن معدلات الانتحار في البلدان العربية فتشهد ارتفاعاً سريعاً، حيث وصلت نسبة المنتحرين العرب إلى 4 في كل 100 ألف منذ بداية الألفية الجديدة وتعد مصر والمغرب وتونس والجزائر الدول العربية الأربع الأولى في نسب الانتحار على حسب الباحث ثابت (2014)، بينما تأتي دول لبنان وسوريا والخليج في أسفل القائمة حيث يصل العدد في مصر إلى حوالي 3000 محاولة انتحار سنوياً لمن هم أقل من 40 عاماً. أما في المغرب فسجلت ما بين عامي 2009 و2013 2894 محاولة انتحار بين ناجحة وفاشلة، حيث بلغ عدد الوفيات

جراء الانتحار 2134، منها 85% تمت شنقاً بواسطة حبل أو حزام للسراويل، وشملت حالات الانتحار 65% من الذكور، و20% من الإناث. وفي تونس وحسب معطيات صادرة عن وزارة الداخلية التونسية فقد عرفت ظاهرة الانتحار ارتفاعاً ملحوظاً في العقد الأخير حيث وصل معدل حالات الوفاة الناتجة عن انتحار إلى 19 حالة شهرياً. وكانت إحصائيات الجزائر لعام 2012 تقول إنه توجد 1108 حالة انتحار أغلبها لشباب ومراهقين وخاصة من الإناث. ويحاول 3 أشخاص جزائريون الانتحار يومياً. وكانت حالات الانتحار في الأردن قد وصلت في 2013 إلى 70 حالة انتحار من إجمالي حوالي 400 محاولة، وهو ارتفاع شديد مقارنة بإحصائية 2012 والتي وقعت فيها 57 حالة انتحار، ويتميز الأردن بظاهرة انتحار الأطفال حيث ينفذون 18% من حالات الانتحار في المملكة (ثابت، 2014) (21). ووصل معدل الانتحار في اليمن إلى 251 حالة في عام 2013. وجاءت المملكة العربية السعودية الأولى على قائمة أقل الدول في عدد ونسبة حالات الانتحار عربياً. ووفقاً لتقرير منظمة الصحة العالمية، فقد جاءت السودان في أعلى نسب نمو عدد الحالات بنسبة 17.2 حالة في كل 100 ألف. وفي آخر ترتيب الدول العربية جاءت كل من السعودية وسوريا متساويتين بنسبة بلغت 0.4 (ثابت، 2014) (22). ويقدم رجل واحد على محاولة الانتحار مقابل 1,7 نساء في أغلب دول العالم (منظمة الصحة العالمية، 2014) (23). لوحظ أن النساء أكثر إقبالا على محاولة الانتحار من الرجال في كل الشرائح العمرية (24). وتتزايد نسب الانتحار مع التقدم في السن في أوروبا، حيث سجل في فرنسا مثلاً في 2007 أكثر من 3000 حالة وفاة انتحار في الفئة العمرية (65 سنة فما فوق). وقد كان من بينهم 1640 شخصاً، تجاوز سنهم 75 سنة. فالوفاة انتحاراً هو ثالث سبب للوفاة لدى المسنين بعد مرض السرطان ومرض "الزهايمر". كما يمثل الانتحار الناجح لدى المسنين أكثر من ضعف عدد الحالات لدى المراهقين (Mosciki, 1995) (25).

1-3- الانتحار ومحاولات الانتحار في الجزائر:

مع الأسف لا نملك إلا معطيات متفرقة هنا وهناك حول وبائيات الانتحار ومحاولات الانتحار في الجزائر، رغم نداءات المختصين المتكررة في كل اللقاءات العلمية لإنشاء مرصد وطني خاص بالانتحار يكون هو القائم على رصد الإحصاءات المتعلقة بالانتحار ومحاولات الانتحار عبر كامل ولايات الوطن مما يعطي فكرة واضحة ودقيقة عن الظاهرة، ولكن لم يتحقق بعد هذا المطلب. تصنف الأرقام الجزائرية ضمن الدول العربية ذات معدلات الانتحار المتوسطة. ولا تملك منظمة الصحة العالمية إلى اليوم إحصاءات الانتحار ومحاولات الانتحار عن الجزائر (OMS, 2014) (26). ولكن بعض البحوث تشير إلى ارتفاع معدلات الانتحار ومحاولات الانتحار في الجزائر، حيث تشير دراسة تكفي (1995) على سبيل المثال إلى أن الاستعداد للانتحار في الجزائر يظهر عند فئة الشباب أكثر مقارنة بالفئات الأخرى، أي أن معدلات الانتحار تقل كلما تقدم العمر (تكفي، 1995) (27). وتشير تقارير وحدات الدرك الوطني من 1993 إلى غاية أوت 2005 إلى وجود 3709 حالة انتحار، 2785 منها قام بها رجال، كما تم إحصاء 1423 محاولة انتحار، مثلت النساء 848 منها، وكانت الولايات المعنية أكثر هي: ولاية بجاية، وتيزي وزو، وبويرة، وتلمسان، ووهران، وسكيكدة، وميلة. بلغت هذه المعدلات ذروتها بين سنتي 2000-2003، مع انخفاض طفيف لهذه المعدلات بالنسبة لـ 2004. أما في سنة 2005 فقد بلغ عدد المنتحرين 136 فرداً، بينهم 112 رجلاً و24 امرأة، معدل الانتحار مرتفع في الفئة العمرية (18-40) سنة (28)، إذا ما أجرينا

مقارنة بسيطة بين بعض الإحصاءات المتوفرة في مدينة الرياض (نصر، 1429هـ)⁽²⁹⁾ والإحصاءات المتوفرة عن مدينة قسنطينة (Madoui&Boulala, 2005)⁽³⁰⁾ ونتائج البحث الحالي للاعتناء:

جدول رقم (10): يوضح إحصاءات محاولات الانتحار في كل من الرياض، قسنطينة، وعنابة

السنة	عدد محاولات الانتحار الخاصة بالإناث في مدينة الرياض	عدد المحاولات الخاصة بالإناث في مدينة عنابة	عدد المحاولات الخاصة بالإناث والذكور في مدينة قسنطينة
2000	91	1	38
2001	18	65	50
2002	21	70	38
2003	22	75	38
2004	20	70	/
المجموع	172	281	164

يتضح من الجدول أن عدد محاولات الانتحار بمدينة عنابة يفوق بأكثر من مرة عدد المحاولات بمدينة الرياض، وكذا في مدينة قسنطينة في كل السنوات ماعدا السنة 2000. وقد يبرر هذا الانخفاض بالافتتاح الحديث لمركز الوقاية من الانتحار وجهل المجتمع العنابي بالخدمات التي يقدمها. أما بالنسبة لارتفاع معدلات المحاولات لدى النساء فقد يبرر بانفتاح المرأة على أدوار جديدة في المجتمع الجزائري، مقارنة بالمجتمع السعودي المحافظ، قد يحملها أعباء ومسؤوليات جسام تعرضها للضغوط المستمرة والمعاناة. كما يرى أنصار (la théorie de l'ego) أن المرأة تولي اهتماما خاصا للعلاقات وقد توصلت بعض الدراسات إلى وجود رابط بين الأهمية التي توليها المرأة للعلاقات وبين العوامل ذات التأثير في الانتحار، وأن الضغط النفسي الناتج عن العجز عن تسيير الصراعات البين-شخصية هو من ضمن أهم العوامل المؤثرة في انتحار المرأة.

وقد خص بعض الباحثين المرأة القائمة بمحاولة انتحار بأربعة ميزات هي: الضعف أمام فقدان، وتثبيط الغضب، وتثبيط الفعل والعدوان، وضعف تقدير الذات.

2- المستوى الدراسي:

لم يتمكن من معرفة المستوى الدراسي لـ 80% من الحجم الإجمالي للعينة، واتضح أن 10.25% من إجمالي العينة طلبة ذوو مستوى جامعي، وقد تكون هذه الفئة أكثر استهدافا للخطر بسبب حساسية ذوي التعليم العالي لما يتهدد مكانتهم، وهم أكثر تأثرا بتغير العلاقات الاجتماعية وتصارع الأدوار كما قد يكون لارتفاع مستوى طموحاتهم علاقة بالسلوك الانتحاري. كما استبعدت فئة الأميين عن العينة الحالية، وهو ما يخالف نتائج دراسات جزائرية سابقة، فقد نشرت جريدة الشروق اليومي نتائج دراسة أمنية أجريت في الفترة الممتدة بين 2000-2004 اتسمت 80% من حجم عينتها بالأمية⁽³¹⁾. كما أوضحت دراسة سعودية أن 80% من أفراد عينتها أميون. غير أن الباحثين لم يظهروا وجود علاقة ارتباطية بين المستوى التعليمي للفرد وقيامه بمحاولة انتحار، غير أن

(INSERM) أظهرت في إحدى دراستها أن 31% من ضمن الشباب الذين حاولوا الانتحار، وتراوح سنهم بين 12-24 عاما كانوا يكرهون الدراسة (Choquet, Granboulan, 2004) (32).

3- الوضعية الاجتماعية:

شكلت عينة العزاب 76% من حجم العينة الحالية، أما المتزوجون فمثلوا 21%، وبلغت نسبة المطلقين 2% والأرامل 0.33%، لقد بينت العديد من البحوث أن خطر الانتحار يرتفع بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون بمفردهم وخاصة العازبين، والمطلقين، والأرامل، إن هذه المتغيرات الاجتماعية تم مناقشتها على يد "دوركايم"، وبعد دراسته المستفيضة توصل إلى:

- الرجال الذين يتزوجون في سن مبكر تزداد نسبة الانتحار لديهم وأن نسبة الانتحار والميل إلى الانتحار تقل عند هؤلاء (المتزوجون في سن مبكر) مقارنة بغير المتزوجين.
- نسبة الانتحار تقل بين المتزوجين مقارنة بالعزاب.
- الانتحار بين النساء أقل من الرجال وتقل نسب انتحار غير المتزوجات من النساء عن نظائره من الرجال، كما تزداد نسب الانتحار بين النساء الأرامل.
- المتزوجون الذين لديهم أطفال أقل انتحارا من المتزوجين بدون أطفال.
- الأرامل الذين لديهم أطفال نسبة الانتحار لديهم أقل من الأرامل بدون أطفال.
- كلما ازداد حجم الأسرة، كلما قلت نسبة الانتحار (33) ذلك لأن الزواج والإنجاب يعد من عوامل الحماية الهامة إذ يشبع الحاجة للحب والانتماء والتقدير.

4- الوسائل المستخدمة:

لقد أظهرت نتائج البحث الحالي أن التسمم الدوائي هو الوسيلة الأكثر شيوعا لدى القائمين بمحاولة انتحار، حيث أقدم 78% من الحالات على استعماله، أما تناول المواد السامة فقد شكل 9%، وتحصلت الأساليب الأخرى من سقوط من علو، واستخدام سلاح أبيض، وحرق الذات، والشنق، واستخدام الغاز على نسب منخفضة لم تتجاوز 1%، إن مقارنة هذه النتائج بالنتائج العالمية أو الوطنية يسفر عن اتفاقها، حيث تجدر الإشارة إلى أن دراسة (Mazari & al, 2006) (34) بينت أن استعمال الأدوية هو أول وسيلة مستخدمة في مدينة تلمسان لدى محاولي الانتحار، تليها استخدام المواد السامة. هذا ويشير المختصون إلى أن: "خطورة الفعل لا ترتبط بدرجة الألم النفسي الذي يعاني منه المقبل على الانتحار، وهو ما يعني أن عدم وجود أضرار بليغة جسما، لا يقلل من درجة خطورة المحاولة" (35).

5- الوضعية المهنية:

أضحت فرضية ارتباط البطالة بالسلوك الانتحاري من الفرضيات المحققة منذ 1975، وأصبحت عامل خطر معترف به لدى الفئة العمرية (25-49) سنة (36)، إذ البطالة ترفع من احتمالية الانتحار ومحاولة الانتحار فقد يكون فقدان الوظيفة عاملا مفعرا، ويفسر على أن الجرح النرجسي الذي يترتب عن فقدان الوظيفة، يسبب إحساسا عميقا بالخزي وقد يكون مهدا للإصابة باكتئاب، غير أن العلاقة بين البطالة والسلوك الانتحاري لا تبدو بسيطة، فلئن كانت موجودة فهي معقدة، بدليل أن اسبانيا حيث توجد أعلى معدلات للبطالة في اوروبا، تتمتع بنسب انتحار منخفضة مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى (OMS, 2014) (37). ولأجل هذا يشير العديد من الباحثين إلى أن

النتائج المترتبة عن فقدان العمل تتعلق وإلى درجة كبيرة بأهمية هذا العمل بالنسبة للشخص وبدرجة ضعف أو هشاشة هذا الشخص أيضا.

6- الاضطرابات النفسية والعقلية:

لقد تبين في الدراسة الحالية أن 20% من أفراد العينة عانوا من اضطرابات القلق بكل أنواعها، و8.72% من إجمالي العينة يعاني من اضطرابات مستدخلة عن طريق مواد، كما شكل الاكتئاب 8% من الإصابات، أما اضطرابات الشخصية (الهيستيرية، والحدية، واللاجتماعية، والمتجنبة، وغير المصنفة) فقد شكلت 5% من الاضطرابات أما الاضطرابات الذهانية فقد بلغت نسبتها 4%، وتوزعت الاضطرابات الأخرى بنسب ضعيفة على باقي العينة، وشملت المشكلات العلائقية، والمشكلات المهنية، وحالة حداد، والاضطرابات الجنسية). لقد أجرت الباحثة عيبب (1995) دراسة عن خصائص محاولات الانتحار في قسم الاستعجالات بالعاصمة اتضح منها أن محاولات الانتحار أكثر معاناة من القلق، والاكتئاب، والفوبيا، والهيستريا من غير المحاولات. كما تبين لديهن مستوى مرتفع من القلق الجسدي: انتشار الشكاوي الجسدية كالغثاء، والصداع، وآلام الظهر، والأرق، واضطرابات معوية، (عيبب، 1995) (38).

لقد ظلت النظرة السيكاثرية مسيطرة على تفسير السلوك الانتحاري لمدى طويل، خاصة على يد "بينال" (pinel)، وترسخ التفسير الرابط للجنون بالانتحار على يد "اسكيرول" (Esquirol, 1840) الذي يقول: "لا يسلك الفرد سلوكا مضادا لحياته إلا إذا كان في حالة هذيان، والمنتحرون هم مجانيين" (39). يبدو أن نتائج الدراسات حول علاقة الاضطرابات النفسية والعقلية بالانتحار ومحاولات الانتحار متضاربة، فبينما تشير منظمة الصحة العالمية (2014) إلى أنه في البلدان المرتفعة الدخل، تمثل الاضطرابات النفسية نحو 90% من الناس الذين يموتون عن طريق الانتحار، وأن من 30-76% من هذه الحالات كانت تعاني من الاكتئاب (40). تشير دراسات أخرى أن خطر الانتحار يتضاعف مرتين ونصف عند الرجال المصابين باضطراب عقلي مقارنة بالآخرين ويشكل الاكتئاب نحو 15% خطرا للانتحار مدى الحياة، وقد سجل لدى ثلث المنتحرين إصابة بإدمان سواء على الكحول أو المخدرات. أما اضطرابات الشخصية وخاصة الحدية منها فقد شكلت 30% من المنتحرين (Lesage, 1994) (41). ترتكز العلاقة بين الاكتئاب والانتحار على ثلاثة محاور أساسية:

1- إن تعاطي المخدرات يعمل على زيادة العدوانية لدى الفرد، وبالتالي يدفعه إلى انتحار يوصف بالاندفاعي أي أنه كان بالإمكان تجنبه لو لم يتم التعاطي قبل الوفاة (42).

2- تتحول المواد المتناولة إلى الوسائل الوحيدة التي يواجه بها المتعاطي مشكلاته إذ تساعده على الإنكار والتناسي غير أنه مع الاستعمال الدائم والاعتمادية يصبح غير قادر على مواجهة الحقيقة والواقع والألم النفسي الذي يعانيه.

3- يرتبط انتحار المدمن بوجود حالة اكتئابية أو اضطراب في الشخصية (Farges&al, 2004) (43). كما تقرر نتائج البحوث ارتباط الانتحار ومحاولات الانتحار باضطرابات القلق والفصام: حيث يشكل خطر الانتحار لدى الفصامي نحو 10-12% على مدى حياته كما ترتبط باضطرابات المزاج الأخرى، واضطرابات السلوك، والاندفاعية، والشعور بالعجز واليأس، كما أن الاكتئاب يعد اضطرابا خطيرا نظرا لاقتترانه بمكون اليأس. (La Dame& al, 1999) (44).

7- وجود محاولة انتحارية سابقة:

يعتبر وجود هذه السابقة في تاريخ الفرد عامل خطر هام، متفق عليه بين المختصين، خاصة إذا استخدمت في المحاولة وسائل شديدة الخطورة كالأسلحة النارية، أو السقوط من علو، أو الشنق، وتقيد بعض الدراسات أن 40% ممن انتحروا قاموا بمحاولة سابقة، وأن 10% ممن قاموا بمحاولات انتحارية قد انتحروا فعلا خلال العشر سنوات التالية للمحاولة⁽⁴⁵⁾.

8- الأسباب:

يسجل الفاحصون الأسباب التي يعرضها محاولو الانتحار مبررين بها مرورهم للفعل، غير أنها قد لا تكون ذات علاقة أصيلة بالمحاولة، إذ قد تختفي وراءها عوامل أخرى لا يمكن معرفتها إلا بالتقصي العميق والبحث الجاد في تاريخ الحالة، ماضيها وحاضرها. ولكن عند الإجابة عن سؤال الطبيبة العقلية أو الطبيبة العامة الخاص بالأسباب الدافعة للفعل، يقدم العملاء الصراعات على تعدد أنواعها (صراع عائلي، بين الزوجين، مهني، داخلي، اجتماعي: كالصراع مع الغرباء أو الجيران... إلخ) وعادة ما تسبق هذه الصراعات القيام بالمحاولة بأيام قليلة أو أقل من ذلك. كما أظهرت النتائج وجود فشل، سواء كان من النوع العاطفي، أو المدرسي، ووجود اضطرابات ذهانية تساهم في مرور المريض إلى الفعل، بالإضافة إلى تعرض بعض العملاء إلى اعتداءات جسدية أو جنسية، كما شخص لبعض الحالات الإدمان، والحداد وأزمات المراهقة كسبب لمحاولة الانتحار.

تعد الأحداث السابقة للفعل من العوامل المعجلة، وهي ظروف تسبق بفترة قليلة القيام بالفعل (أحداث حياة سلبية، انفصال، مرض، فشل) - قد يكون الحدث بسيطاً ولكنه في نظر صاحبه يملك قيمة عليا، مشبعة عاطفياً ومنشطة للخبرات السلبية الماضية التي تعرض لها، وترى (Choquet,2000) أن الصراع القائم بين الفرد وأحد أصدقائه أو بينه وبين آخر ذو أهمية في حياته، أو وجود مشكلات متعلقة بالانضباط، سواء مع أحد الأولياء أو في المدرسة، أو مع القانون، قد تكون من العوامل المفجرة لدى المراهقين (Choquet,2000)⁽⁴⁶⁾. إن خبرة الفشل التي يعايشها العميل، مهما كان مصدرها (فشل عاطفي، أو دراسي، أو مهني... إلخ) تسبب له إحساساً عميقاً بالإحباط، مما يدفعه لتحرير آليات دفاعية غير متكيفة، لا تسمح له بالمواجهة بل تقرض عليه الانسحاب والهروب وهو ما يجعل فعل الانتحار مقبولاً لديه، لقد لاحظ الباحثون أن وجود صراع بين-شخصي (conflit intra-personnel) في الأسبوع السابق لمحاولة الانتحار يعد من عوامل الخطر الثانوية عند المراهق وعند الراشد أيضاً (Périsse & Cohen,2003)⁽⁴⁷⁾. وفي هذا الإطار نظمت (La FOREM) ملتقى وطنياً يوم 2005/02/15 حول الانتحار وقد توصل الباحثون إلى أن 12% من القائمين بمحاولة انتحار يعززون السبب للمشاكل العائلية، و15% إلى خيبة الأمل و19% للضعف العقلي و16% إلى اضطرابات أخرى، كما شكلت المشاكل الأخرى التي شملت: البطالة، وفقدان شخص عزيز، والتحرشات الجنسية في الطفولة، والمشاكل المهنية، والكحول، والمخدرات 37% من أسباب الإقدام على الفعل (كوروغلي،2010)⁽⁴⁸⁾ كما يلعب المحيط الأسري دوراً هاماً جداً في الإقدام على السلوك الانتحاري، ذلك أن الصراعات الأسرية تعد من أولى الأسباب التي ترتبط بهذا السلوك، فوجود صراعات أسرية وعلائقية مع الزوج، وكذا ضعف السند الأسري، والمناخ الأسري المشحون بالعنف والاعتداء الجسدي، والاعتداء الجنسي كلها من الأسباب التي قد تدفع بالفرد للانتحار⁽⁴⁹⁾. وتقر بعض الدراسات التي

اهتمت بفترة المراهقة، أنه بالإضافة للعوامل السابقة أن المراهقين الذين يدخلون في علاقة حب -خاصة الإناث- يصبحون أكثر هشاشة، وقد يكونون أكثر عرضة من غيرهم للخطر.

خاتمة

لقد أفادت نتائج هذه الدراسة أن المشاكل السلوكية الموقفية، المشحونة بالانفعالات السالبة الحادة، المقترنة بمحاولات الانتحار بمدينة عنابة كانت من أكثر الظروف تكرارا وكان أهمها الصراع مع الآخرين، سواء كان ذلك على مستوى الأسرة أو العمل أو المحيط الاجتماعي بصفة عامة. كما أن الأزمات الانفعالية الحادة التي يتعرض لها الأفراد ناتجة عن انقطاع مفاجئ لعلاقة كان يثمنها الفرد لعبت دورها. أما مجمل الاضطرابات النفسية والعقلية والبطالة والعزوبة.... إلخ. فقد تضمنت نوعا من الرفض الاجتماعي يجعل الفرد يشعر بالقهر الذاتي وتمنعه من إقامة علاقات تفاعل سوية في بيئته، وليس هناك ما يرجح أن هذه العوامل تملك تأثيرا مباشرا في محاولة الانتحار بل الأرجح أن الإثارة النفسية والاجتماعية المترتبة عنها هي المسؤولة عن الإقدام على الفعل لما تسببه من إحساس بالقلق والعزلة والاكتئاب. ونختم هذه الدراسة بلمسة من الأمل إذ تفتح منظمة الصحة العالمية في تقريرها الأخير الخاص بالانتحار آفاقا واسعة ملؤها الأمل، أمام المرضى الانتحاريين وأهاليهم، وكذا المختصين الممارسين في الميدان لاعتبارها الانتحار من الأمور التي يمكن الوقاية منها؛ فهي ترى أن هناك عددا من التدابير التي يمكن اتخاذها لمنع الانتحار ومحاولات الانتحار، كالحد من فرص الوصول إلى وسائل الانتحار وإعداد وسائل الإعلام للتقارير بطريقة مسؤولة، وتطبيق سياسات الكحول للحد من استخدامها على نحو ضار؛ والتشخيص والعلاج والرعاية المبكرة للمصابين باضطرابات نفسية أو الاضطرابات الناجمة عن تعاطي مواد الإدمان والآلام المزمنة والاضطرابات العاطفية الحادة.

الهوامش:

- 1- منظمة الصحة العالمية، 2014: "الوقاية من الانتحار ضرورة عالمية"، (المكتب الإقليمي للشرق الأوسط) www.who.int
- 2- رولان دورون، فرسواز بارو، تعريب فؤاد شاهين، موسوعة علم النفس، عبيدات للنشر والطباعة، لبنان، 1997، ص 1037.
- 3-Grand dictionnaire de la psychologie. Sous la direction de Henriette Bloch, Larousse, Paris, 1999, p 911.
- 4-حوة وآخرون: "ظاهرة الانتحار في تونس"، الثقافة النفسية، المجلد 8، العدد 29، 1997، ص 78.
- 5- مكرم سمعان، مشكلة الانتحار (دراسة نفسية اجتماعية لسلوك الانتحاري بالقاهرة) دار المعارف بمصر، 1964، ص 26.
- 6-Charles Spielberger,Encyclopedia of applied psychology ,vol3,per y index, Elsiever Academic, Press,usa,2004, p 521.
- 7-Brezo Jelen, Paris J, Turecki M "personality traits as correlates of suicide attempts and suicidal ideation in young adults ", psychological medicine, vol 36, no2, 2006, pp 191-202.
- 8-Pitchot W,Paquay, C, Anssen M, « le comportement suicidaire :facteurs de risque psychosociaux et psychiatriques », Revue med Liège 63, (5-6), 2008, pp 396-403.
- 9-Wilmott J, Bastyns, JM , Demaret G, Duvivier M «le suicide :psychothérapies et conduites suicidaires » , Mardaga, Bruxelles ,1986, p 49.
- 10- مكرم سمعان، مرجع سابق، ص 116.
- 11- ولاء عبد الفتاح الصرايرة، "الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لضحايا الانتحار في المجتمع الأردني بين 1995-2004"، إشراف ذياب البداينة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، جامعة مؤتة، 2006.
- 12-Amami othlman, et al.,: «tentative de suicide du lycéen et de l'étudiant» la Tunisie Medicale,vol91(no03), 2013, pp 175-178.

- 13-Grand dictionnaire de la psychologie, 1999, p 911.
- 14- مكرم سمعان، مرجع سابق، ص 50.
- 15- ناجي الجيوش، الانتحار دراسة نفسية اجتماعية للسلوك الانتحاري، مؤسسة الشبيبة للإعلام والنشر، دمشق، 1990، ص 109.
- 16- نفس المرجع.
- 17- دورون، بارو، مرجع سابق، ص 1037.
- 18- بشير معمري، بحوث ودراسات متخصصة في علم النفس، ط1، ج1، منشورات الحبر، الجزائر، 2007، ص 178.
- 19-Dictionnaire de la sociologie, sous la direction de André Akoun, Pierre Ansart, Le Robert Seuil, 1999, p 512.
- 20- منظمة الصحة العالمية، 2014، مرجع سابق.
- 21- ياسر ثابت، "شهقة اليائسين" (الانتحار في العالم العربي)، دار التنوير، لبنان، ط1، 2012، المكتبة الإلكترونية، 2014/05/08.
- 22- نفس المرجع.
- 23- منظمة الصحة العالمية، 2014، مرجع سابق.
- 24- بلال عرابي، "جرائم الانتحار وتعامل المحقق معها": الشرطة، العدد426، (2004/2)، ص 22-26.
- 25-Mosciki EK. "epidemiology of suicidal behavior". suicide and life threatening behavior ,spring25(1), 1995, pp 22-35.
- 26- منظمة الصحة العالمية، مرجع سابق.
- 27- نقلا عن ولاء الصرايرة، مرجع سابق، ص 33.
- 28-le soir d'Algerie: « le suicide en Algérie »18/11/2008: 3w.lesoirdalgerie.com.
- 29-فوزة ياسين فقيد عواد نصر، "بعض العوامل الدافعة لانتحار الإناث في مدينة الرياض" إشراف حميد خليل الشايجي، ماجستير علم الاجتماع، جامعة الملك سعود، 1429هـ.
- 30-Madoui F.Zohra, Boulala Nadia, «suicide et Troubles Mentaux», Journée Internationale sur le suicide, 28, 29, 30 Octobre 2005, Annaba.
- 31-الشروق اليومي: الانتحار في الجزائر/05/12/2008: ملف من إعداد نائلة ب، غنية قمرأوي، بلقاسم عجاج.
- 32-choquet Marie, Granboulan virginie «jeunes suicidants à l'hôpital», carnet psy n0 85, 2003/8, p13.
- 33-Maurice Halbwachs; «les causes du suicide». 3w.uqac.quebec.ca/zone 30/classiques des sciences sociales/index.html.
- 34-Mazari wafa ,Mokhtari Soraya,Mrabet Janet «.Le suicide dans la wilaya de Tlemcen,Chu Tlemcen, 2006-2007».docslide.fr.
- 35-Malka J et al, «risques et conduites suicidaires de l'enfant et de l'adolescent»: 3w.medecine. UPS-tise.fr.
- 36-Dictionnaire de la sociologie, p 512.
- 37-OMS, 2014.
- 38-غنية عبيد، "محاولة الانتحار لدى الإناث وعلاقتها بالعوامل النفسية والأسرية"(15-25) سنة، إشراف بلعربي الطيب مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علم النفس العيادي، جامعة الجزائر، 1995.
- 39-Baechler Jean, «les suicides», Calmann-Levy, France, 1981, pp 60-65.
- 40-OMS, 2014.
- 41-Le sage F, Alda M,Mouleau G,et al,"risk factors for suicide completion in major depression a case control study of impulsive and agressive behaviors in men."AMJ psychiatry,162, 21 2005, pp 16-24.
- 42-Overholser, et al," Emotional distress and substance abuse as risk factors for suicide attempts", canadian journal of psychiatry, vol 42, no 4, 1997, pp 402-408.
- 43-Farges et al, «alexithymie et toxicomanie: liens avec la dépression», revue l'encéphale, vol 30, 2004, pp 201-211.
- 44-La Dame, Fet al, «Tentatives de suicide à l'adolescence». EncyclMéd Chir Psychiatrie, 37-216-H-10, 1999, p 6.
- 45-عبد الله بن سعد الرشود، ظاهرة الانتحار التشخيص والعلاج، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص 58.

- 46-Choquet Marie, «suicide et adolescence acquis épidémiologiques» ,Fédération Française de psychiatrie, (la crise suicidaire ,reconnaitre et prendre en charge), (textes des experts) paris: Anaes conférence de consensus des 19 et 20octobre 2000, p181-201.
- 47-Perisse Didier, Cohen David, «suicide des jeunes .un point de vue sur les facteurs de risque».carnet psy (,no85), 8/2003, p 29-31.
- 48- محمد لمين كوروغلي: "مساهمة في دراسة محاولة الانتحار عند المراهق بعد تعرضه لصدمة فشل (الأسباب والاستراتيجيات)، إشراف محمد شلبي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علم النفس العيادي، جامعة قسنطينة، 2010.
- 49-Canoui P, Messerschmit P, Ramos O. Psychiatrie de l'enfant et de l'adolescent, Maloine, Paris, 1994, p 351.

قياس وتحليل التركيز السكاني لولاية قسنطينة في المناطق الحضرية الرئيسية

عادل بغزه و عز الدين بوهراوة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة باتنة 1

ملخص

يهدف هذا البحث إلى قياس التركيز السكاني، وتحليل ظاهرة هيمنة الحضرية لولاية قسنطينة من خلال نتائج التعداد العام للسكن والسكان لسنة 2008. وفي ضوء نتائج قياس التركيز السكاني، أظهرت لنا نتائج منحى لورنز، والمؤشر الجيني، ودليل التركيز، والورقة الحسابية URBAINDEX أن هناك تركيزا للسكان على مستوى مقرات الدوائر والبلديات. كما أظهرت النتائج أن هناك هيمنة حضرية على مستوى الولاية والمحسوبة بأشهر مقاييس التركيز الحضري، وأن هناك هيمنة حضرية صغيرة لمدينة قسنطينة على المدن المحيطة لها، وهي الخروب، وحامة بوزيان، وديدوش مراد. وتجدر الإشارة إلى أنه تم التطرق إلى طريقة براونينغوجيبس لتوزيع سكان الحضر.

الكلمات المفتاحية: تركيز حضري، تحضر، هيمنة حضرية، توزيع سكاني.

Mesure et analyse de la distribution et de la concentration de la population de la wilaya de Constantine dans les grandes zones urbaines

Résumé

Cette recherche porte sur la mesure de la concentration de la population, et l'analyse du phénomène de la domination urbaine de Constantine selon RGPH2008. Les résultats de mesure de la concentration de la population, à partir de la courbe de Lorenz, l'indice de Gini, guide de la concentration, et le programme URBAINDEX, ont révélé qu'il ya une grande concentration de la population dans les zones urbaines au niveau des daïras et communes. Il s'est avéré qu'il y a une dominance urbaine au niveau de la Wilaya calculée à partir des mois de mesures de la concentration urbaine et qu'il y a une faible domination urbaine de la ville de Constantine sur les villes suivantes à savoir : El khroub, Hamma Bouziane, et Didouche Mourad. Il convient de noter que nous avons abordé le programme de « Browning et Gibbs » de la répartition de la population urbaine.

Mots-clés: Concentration urbaine, urbanisation, domination urbaine, distribution de la population.

Measurement and analysis of distribution population and concentration of Constantine City in large urban areas.

Abstract

The purpose of the study is to measure urban concentration, and analyze the urban dominance phenomenon of Constantine. Through the 2008th 's RGPH. In the light of findings of measuring urban concentration, the results of Lorenz graph, Gini index, concentration guide and URBINDEX, indicate that there is a large urban concentration in urban towns. It means that concentration exists around the halls of DAIRAS and municipalities. These results showed also that there is an urban dominance at the level of wilaya counted by the number of months of urban concentration measures, and there is a dominance of mother's town which is « CONSTANTINE » over the following towns which are El Khroub, Hamma Bouziane, and Didouche Mourad. It should be noted that these last towns may be great and large towns in the future and that « Browning et Gibbs » method for redistributing urban inhabitation had been addressed.

Key words: Urban concentration, urbanization, urban domination, distribution of population.

مقدمة

يختلف توزيع السكان من منطقة إلى أخرى على سطح الأرض، فيلاحظ أن هناك مناطق تتركز فيها أعداد كبيرة من السكان وخاصة في المدن، بينما يقل هذا التركيز في مناطق أخرى، ويكاد ينعدم في مناطق أخرى، ويعني هذا أن سكان أي قطر أو أي منطقة، موزعون توزيعاً غير عادل على سطح الأرض. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل؛ أهمها العوامل الطبيعية (كالمناخ ومظاهر السطح...إلخ)، والتي تؤثر في العمليات الإنتاجية والموارد الطبيعية، التي يمكن أن يستغلها الإنسان، وتعمل على تجمعه بأعداد متباينة، ومن بين هذه العوامل، عوامل بشرية، والمتمثلة في المؤشرات الديموغرافية وهي المواليد، والوفيات، والهجرة، مما يؤدي إلى تباين معدلات النمو السكاني في الجهات المختلفة.

ففي ولاية قسنطينة أدى التحضر إلى تركيز كبير للسكان في المدن وخاصة في المناطق الحضرية الرئيسية، مما زاد في تضخمها وكبر حجمها، ومن جانب آخر فقد شهدت الولاية تحول السكّان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، مما خلق زيادة في نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية، والذي ترتب على ذلك اختلال التوازن بين الريف والمدينة، وعجز المؤسسات عن تلبية حاجيات المواطن، وانتشار البيوت الفوضوية (ما يسمى بالبيوت القصديرية أو بيوت الصفيح)، وانتشار مختلف الآفات الاجتماعية كانتشار المخدرات بكل أنواعها بين أوساط الشباب. والسرققة... إلخ.

- فما هي طرق قياس التحضر والتركز السكاني؟ وكيف يتم إثبات التوزع السكاني في ولاية قسنطينة؟ أهو منتظم أم غير منتظم وذلك حسابيا وبيانيا؟ وكيف يتم إعادة توزيع سكان الحضر؟ وما هي الاستراتيجيات والسياسات اتجاه ظاهرة التحضر في الولاية؟

ولقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الكمي التحليلي، وذلك لإبراز ملامح التغير في التحضر لولاية قسنطينة، بالإضافة إلى التعرف على سمات النظام الحضري ودرجة الهيمنة الحضرية في مختلف بلدياتها، ويمكن استعراض مصادر البيانات والأساليب المستخدمة في تحليل النتائج فيما يأتي:

أولاً: مصادر جمع البيانات:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام بيانات تعداد السكن والسكان في قسنطينة، والتي أجريت 2008. وذلك على مستوى المناطق الحضرية الرئيسية والتي تعتبر كوحدات أساسية للدراسة.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة اعتمدت في تحديد المنطقة الحضرية، وذلك بالاعتماد على التجمعات الحضرية الرئيسية على غرار التجمعات الحضرية الثانوية والمناطق المبعثرة، ويبدو أن هذا المعيار هو الأساس المعتمد عليه، كون هذه المراكز الحضرية تتوفر على عدد كبير من السكان.

الشكل رقم 1: خريطة ولاية قسنطينة(1)



للتعرف على النظام الحضري، فقد استخدم في هذه الدراسة العديد من الطرق المعروفة في الدراسات الحضرية، منها:

1- مؤشر الهيمنة الحضرية (دليل المدن الأربع):

يستخدم هذا المؤشر بشكل واسع لمعرفة التناسب بين سكان المدينة الأولى، وسكان المدن الثلاثة التالية لها، ويحسب مؤشر الهيمنة بالصيغة التالية:

عدد سكان المدينة الأولى

$$\text{سكان المدينة الثانية} + \text{عدد سكان المدينة الثالثة} + \text{عدد سكان المدينة الرابعة}$$

فإذا كانت قيمة هذا المؤشر أكبر من الواحد(1)، فإنه يعني أن عدد سكان المدينة الأولى يفوق مجموع سكان المدينة 2 والمدينة 3 والمدينة 4، وهذا دليل على ضخامة المدينة 1 وهيمنتها.

الجدول رقم 01: سكان المناطق الحضرية الرئيسية لولاية قسنطينة حسب التعداد العام للسكن والسكان 2008⁽²⁾

توزيع السكان المقيمين من الأسر العادية والجماعية حسب بلدية الإقامة والتشتت

Répartition de la population résidente des ménages ordinaires et collectifs, selon la commune de résidence et la dispersion.

Communes	تجمع حضري رئيسي	تجمع حضري ثانوي	المنطقة المبعثرة	المجموع	البلدية
	Agglomération Chef Lieu (ACL)	Agglomérations Secondaires (AS)	Zone Eparsé (ZE)	Total	
Constantine	418672	24358	5344	448374	قسنطينة
Hamma Bouziane	43576	34745	1631	79952	حامة بوزيان
Ibn Badis	11518	3653	3564	18735	الهرية
Zighout Youcef	28764	3685	2799	35248	زيغود يوسف
Didouche Mourad	40027	2156	2768	44951	ديدوش مراد
El Khroub	89251	85568	4214	179033	الخروب
Ain Abid	22529	4723	4490	31743	عين عبيد
Beni Hamiden	3022	0	6375	9397	بني حميدان
Ouled Rahmoune	11263	11723	3146	26132	أولاد رحمون
Ain Smara	32057	2266	2676	36998	عين سمارة
Messaoud Boujeriou	5400	1508	2142	9050	مسعود بوجريوة
Ibn Ziad	11567	4315	2979	18861	ابن زياد
Total	717646	178700	42129	938475	المجموع

$$م هـ = \text{مؤشر الهيمنة} = \frac{418672}{40027+43576+89251} = 2.42 = \frac{\text{عدد سكان مدينة قسنطينة}}{\text{عدد سكان الخروب} + \text{عدد سكان حامة بوزيان} + \text{عدد سكان ديدوش مراد}}$$

فمن خلال هذه النتيجة، يظهر أن المؤشر أكبر من 1 فهذا دليل على أن مدينة قسنطينة هي المهيمنة حضريا على مستوى الولاية، وكذا يمكن استنتاج أن عدد سكان مدينة قسنطينة أكبر من مجموع سكان الخروب وحامة بوزيان وديدوش مراد.

2- نسبة الهيمنة الحضرية (دليل المدينتين):

يستخدم هذا المؤشر لقياس مدى هيمنة المدينة الكبرى مقارنة بالمدينة التالية لها في الحجم، وتحسب نسبة الهيمنة (ن هـ) بقسمة عدد سكان المدينة الكبرى (الأولى) على عدد سكان المدينة الثانية من حيث الحجم. ويمكن القول بوجود هيمنة حضرية عندما تكون قيمة هذا المؤشر أكثر من 2، أي عندما يكون سكان المدينة الأولى يفوق ضعف عدد سكان المدينة الثانية.

ومن خلال هذه العلاقة يمكن تطبيق إحصائيات 2008 لولاية قسنطينة.

نه = نسبة الهيمنة

$$ن هـ 2008 \text{ لولاية قسنطينة} = \frac{\text{عدد سكان مدينة قسنطينة 2008}}{\text{عدد سكان مدينة الخروب 2008}}$$

$$ن هـ 2008 = 4.69$$

من خلال هذه النتيجة يمكن القول إن عدد سكان مدينة قسنطينة يفوق عدد سكان مدينة الخروب بـ 4 أضعاف، وهذا دلالة على هيمنة المدينة الأم حضريا على مدينة الخروب، ويمكن القول أيضا إن الفارق السكاني بين المدينتين يفسر بارتفاع النمو السكاني نتيجة الهجرات الوافدة إليها من كافة قطر الولاية، مع العلم أن الولاية تتكون من 12 بلدية، حيث عرفت مدينة قسنطينة في الآونة الأخيرة دخولا كبيرا للسكان من بعض بلديات الولاية، وحتى من خارج الولاية وهجرة الشباب والاستقرار فيها بسبب البطالة...إلخ.

إن مقياس الهيمنة هو أبسط مقاييس التركيز فهو ينسب عدد سكان المدينة الكبرى إلى مجموع تعداد سكان الحضر للمدن الثلاثة التالية لها في الحجم السكاني⁽³⁾.

ثانيا: مقاييس التركيز السكاني:

هنالك عدة مقاييس تظهر مدى ميل السكان إلى التشتت أو إلى التركيز، ومن هذه المقاييس التي يمكن أن تستخدم في هذا المجال كل من: التوزيع العددي والنسبي، ومؤشر التركيز، والكثافة السكانية، ونسبة التركيز السكاني، ومنحنى لورنز، وكذلك معامل جيني الذي يعتبر أحد الأدلة المستنبطة من منحنى لورنز، ويمكن مناقشة التركيز السكاني بموجب هذه المقاييس كما يأتي:

1- مؤشر جيني:

ويتم حسابه وفق المعادلة التالية

$$G = 1 - 1/10000 \sum (Y + Y_{i-1}) N_i$$

حيث أن: G: معامل جيني

Y_i: النسب المئوية للمدن الحضرية

N_i: النسب المئوية لسكان المدن الحضرية

ونتيجة مؤشر جيني تنحصر بين 0 و 1 فكلما ارتفعت وابتعدت عن الـ 0، دل ذلك على زيادة تركيز السكان، حتى تصل إلى 1 عندما يكون السكان يجتمعون في نقطة واحدة⁽⁴⁾.

فتصنيف سكان المدن يكون من اختيار الباحث، أي كلما تغير التصنيف يتغير سكان المدن الحضرية ويتغير عدد المدن الحضرية.

وطريقة جيني توصلنا إلى أن معامل جيني للتركيز السكاني في المدن الحضرية لولاية قسنطينة:

$$\text{معامل جيني } 2008 = 0,61$$

الجدول رقم 02: قياس التركيز السكاني حسب طريقة جيني لولاية قسنطينة 2008

تصنيف سكان المدن	المجموع	النسبة N _i	العدد	النسبة	النسب التراكمية Y _i	سكان المدن الحضرية	المدن الحضرية
(Y _i +y _i -1)N _i						Y _i +y _i -1	
500000-100000	418672	58,3410904	1	8,333333333	8,333333333	8,333333333	المدن الحضرية
100000-50000	89251	12,436945	1	8,333333333	16,66666667	25	المدن الحضرية
50000-10000	201283	28,048376	8	66,66666667	83,33333333	100	المدن الحضرية
اقل من 10000	8422	1,17358854	2	16,66666667	100	183,3333333	المدن الحضرية
المجموع	717628	100	12	100			المدن الحضرية

المصدر: حساب شخصي بناء على معطيات التعداد العام للسكن والسكان 2008.

من خلال النتيجة جيني $2008=0.61$ نلاحظ أن هاته القيمة كبيرة، وأنها ابتعدت عن الـ 0، وبداية الاقتراب من الـ 1، هذا يدل على أن معظم سكان ولاية قسنطينة يتمركزون في المناطق الحضرية الرئيسية، أي في المدن، وسبب التمرکز في هذه المناطق الحضرية يعود إلى الهجرة من مختلف أريافها وذلك لعدة أسباب أهمها اقتصادية. ولإثبات صحة مؤشر جيني يمكن حساب قياس التركز السكاني عن طرق منحني لورنز.

2- منحني لورنز:

في جغرافية السكان، يستخدم منحني لورنز للتعرف على تركيز السكان أو تبعثرهم على الوحدات المكانية المختلفة كالمناطق الإدارية أو الأحياء السكنية للمدينة. وهو عبارة عن منحني بياني تحليلي، وفيه يتم مقارنة المنحني الناتج عن تمثيل الإحصاء بنظيره المتبادل. وبمقارنته يمكن الحكم على شكل التوزيع وهل هو مثالي أم بعيد عن المثالية، من خلال رؤية المساحة المحصورة بين خط التعادل والمنحني والتي يطلق عليها بمنطقة عدم التماثل. وكلما كبرت هذه المساحة دل على سوء توزيع السكان وشدة تركيزهم والعكس صحيح.

وعلاوة على بساطة فهم منحني لورنز وسهولة إنشائه، فإنه يعطي مدلولات مختلفة للتوزيع حسب الأشكال المتعددة التي يأخذها ومنها.

أ- إذا كان توزيع الظاهرتين المدروستين متماثلاً، فإن المنحني يأتي خطاً مستقيماً يمثل القطر للمربع وفي هذه الحالة يكون توزيع السكان منتظماً بالكامل.

ب- الفرق بين التوزيع المنتظم والتوزيع الفعلي للظاهرتين، هو الفرق بين القطر والمنحني المبني على قيم توزيع الظاهرة المدروسة، ويمكن أن يقاس هذا الفرق كميًا.

ج- الحالة المتطرفة تحدث عندما يتبع المنحني المحور الأفقي، ثم يتبع المحور العمودي أو يقترب منه، ليمثل في هذه الحالة التركز الكامل للظاهرة المدروسة⁽⁵⁾.

ويمكن اتباع الخطوات الآتية لإنشاء منحني لورنز للتركيز السكاني:

1. نحصل على جدول خاص بتوزيع السكان على الوحدات ومساحتها.
 2. تجمع النسب المئوية لكل متغير للسكان (س) والمساحة (ص) أمام كل وحدة.
 3. ترتب الوحدات وفقاً لكثافة سكانها.
 4. تجمع النسب المئوية لكل وحدة على شكل جدول تكراري صاعد.
 5. يرسم مربع ويوضع السكان على المحور الأفقي الأسفل ويتم تقسيمه إلى 100% وكذلك المحور الرأسي الغربي من المربع ليمثل النسبة المئوية للمساحة.
 6. يرسم خط التماثل بين الركن الشمالي الشرقي والجنوبي الغربي للمربع.
 7. نرصد الإحداثيات السينية والصادية للمجمع الصاعد، ونصل بين نقط الإحداثيات بخط يكون هو التوزيع الحقيقي للظاهرة ونظليل المنطقة الواقعة بين خط التوزيع الحقيقي وخط التعادل.
 8. نفسر الشكل بعد إنجازه حيث كلما بعدت المسافة بين الخطين دل ذلك على سوء توزيع السكان.
 9. يمكن رسم عدة منحنيات لتمثل شكل توزيع السكان في الفترات التعدادية المختلفة للحكم على نمط التوزيع ومقارنته، وذلك من خلال ملاحظة مدى قرب المنحني أو بعده عن خط التوزيع المتبادل.
- ويمكن تطبيق هذه الخطوات على إحصائيات المناطق الحضرية الرئيسية لولاية قسنطينة.

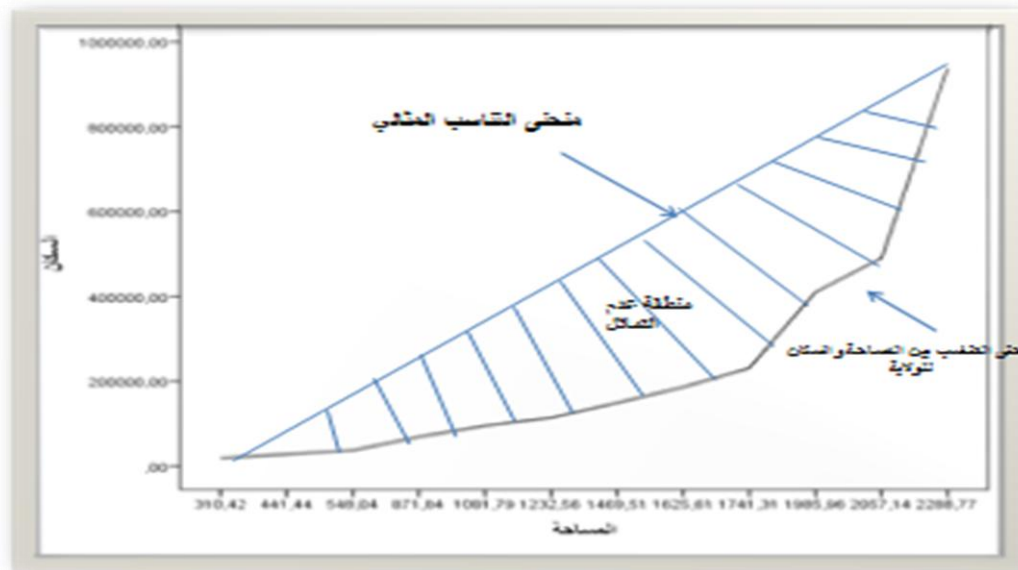
الجدول رقم 03: طريقة حساب التكرارات المتجمعة الصاعدة لرسم منحى لورنز حسب إحصائيات 2008
لولاية قسنطينة

البلديات	الكثافة السكانية	عدد السكان	المساحة	التكرار المتجمع للسكان	التكرار المتجمع الصاعد للمساحة
بني حميدان	23,0651809	3022	131,02	3022	131,02
بن باديس	37,104568	11518	310,42	14 540	441,44
مسعود بوجريو	50,6566604	5400	106,6	19 940	548,04
اولاد رحمون	53,6461062	11263	209,95	31 203	757,99
ابن زياد	76,7195065	11567	150,77	42 770	908,76
عين عبيد	96,3601369	22529	233,8	65 299	1142,56
زيغود يوسف	121,316733	28746	236,95	94 045	1379,51
عين اسامرة	205,361947	32057	156,1	126 102	1535,61
ديدوش مراد	345,955056	40027	115,7	166 129	1651,31
الخروب	364,810954	89251	244,65	255 380	1895,96
حامة بوزيان	612,194437	43576	71,18	298 956	1967,14
قسنطينة	1807,50335	418672	231,63	717 628	2198,77
		717628	2198,77		

المصدر: حساب شخصي اعتمادا على إحصائيات 2008

وعن طريق هذه الإحصائيات يمكن رسم منحى لتمثيل شكل توزيع سكان المناطق الحضرية للولاية.

الشكل رقم 02: منحى لورنز بين المساحة وسكان المناطق الحضرية الرئيسية لولاية قسنطينة حسب إحصائيات 2008



المصدر: الجدول رقم 03

نستنتج من المنحنى أنه لا يوجد توزيع منتظم لسكان ولاية قسنطينة، بل يوجد تركيز في المناطق الحضرية ونلاحظ ابتعاد خط منحنى التناسب بين المساحة والسكان ومنحنى التناسب المثالي، مما ينتج مساحة بين الخطين. وهذه المساحة تسمى بمنطقة عدم التماثل، فمثلا تعد مدينتا قسنطينة والخروب من أكبر المراكز الحضرية في الولاية والتي يهاجر إليها من معظم بلديات الولاية. أما المناطق الأخرى فهي تعتبر مقرات الدوائر وكذا بلديات كبيرة والتي تضم أعدادا من السكان هاجروا إليها من مختلف أريافها. وهذه البلديات أو المناطق الحضرية تتوفر على العديد من الخدمات مما تستقطب إليها السكان، على غرار الريف فهو يخلو من هذه الخدمات مما يجعل السكان يتمركزون في المناطق الحضرية والاستقرار فيها.

3- دليل (نسبة) التركيز السكاني:

يستخدم دليل التركيز السكاني لمعرفة نمط التوزيع السكاني في منطقة ما، ويحكم على شكل التوزيع هل هو منتشت أو يميل إلى التركيز. ويعبر عن هذه النسبة بمتوسط الفروق المطلقة بين العدد النسبي للسكان والعدد النسبي للمساحة لمختلف المناطق بالدولة أو الوحدات المكانية أو الأحياء بالمدينة، ويحسب دليل تركيز السكان في دولة ما باستخدام الصيغة الآتية⁽⁶⁾:

$$\text{نسبة التركيز} = \frac{1}{2} \text{مج} | \text{س} - \text{ص} |$$

حيث إن:

مج: مجموع الفروق المطلقة "س" و"ص" لجميع المناطق والوحدات المكانية المدروسة.

س: النسبة المئوية لعدد سكان منطقة ما إلى إجمالي سكان الدولة.

ص: النسبة المئوية لمساحة المنطقة إلى مساحة الدولة أو الإقليم المدروس.

|س - ص|: الفرق المطلق (أي بإهمال الإشارة السالبة).

ولإبراز كيفية حساب نسبة التركيز، يوضح الجدول رقم 04 بيانات لمناطق حضرية رئيسية (بلديات) لولاية قسنطينة، مأخوذة من إحصائيات تعداد 2008. وبناء عليه فإن نسبة التركيز:

$$\text{نسبة التركيز} = \frac{104.53}{2} = 52.26\%$$

وقبل تحليلنا لهذه النتيجة أي 52.26%، يجب أولا معرفة مدلول نسبة التركيز، أي أن قيم هذه النسبة تأخذ مدلولات مختلفة تبعا لارتفاع هذا المؤشر أو انخفاضه، فكلما زادت النسبة دل على شدة التركيز، في حين كلما قلت هذه القيمة دل ذلك على التشتت أو الانتظام في التوزيع.

فتوزيع السكان يكون مثاليا، أو منتظما من الناحية الإحصائية عندما تكون نسبة التركيز صفرا (0). بعبارة أخرى تكون القيمة صفرا عندما تكون نسبة مساحة كل منطقة إلى المساحة الكلية تماثل نسبة السكان فيها. ومن جانب آخر فإن قيم هذه النسبة ترتفع لتصل إلى الحدود النظرية العظمى لهذه النسبة وهي الـ 100% وذلك في حالة تركيز السكان في منطقة واحدة فقط.

ويمكن تفسير النتيجة 52.26% بأن هناك تركزا كبيرا لسكان ولاية قسنطينة في كافة المناطق الحضرية الرئيسية. وهذا يعني أن الكثافة السكانية أي التناسب بين نسبة المساحة ونسبة السكان غير مماثل وأن التوزيع بين المتغيرين غير منتظم، وأن السبب المباشر لتركز سكان الولاية في المناطق الحضرية الرئيسية هو عامل

الهجرة الداخلية. فمعظم سكانها يهاجرون من مختلف المناطق الحضرية الثانوية وكذا المناطق المبعثرة إلى المناطق الرئيسية. وللعلم فإن نسبة التركيز في ولاية باتنة والتي تعتبر مجاورة لولاية قسنطينة في المناطق الحضرية الرئيسية حسب إحصائيات 2008 بلغ 63%.

الجدول رقم 04: طريقة حساب مؤشر التركيز للمناطق الحضرية لولاية قسنطينة حسب إحصائيات التعداد 2008 حسب طريقة نسبة التركيز

المناطق الحضرية الرئيسية	نسبة السكان	نسبة المساحة	نسب المساحة بالمنة	نسب السكان بالمنة	الفرق بالقيمة المطلقة
بني حميدان	0,004211095	0,05958786	5,958786049	0,421109544	5,537676504
بن باديس	0,016050098	0,141178932	14,11789319	1,605009838	12,51288335
مسعود بوجريو	0,00752479	0,048481651	4,84816511	0,752479	4,09568611
اولاد رحمون	0,015694761	0,095485203	9,548520309	1,569476107	7,979044202
ابن زياد	0,016118379	0,068570155	6,857015513	1,611837888	5,245177625
عين عبيد	0,031393703	0,106332177	10,63321766	3,139370259	7,493847404
زيغود يوسف	0,040056965	0,107764796	10,77647958	4,005696545	6,770783032
عين اسمارة	0,044670777	0,070994238	7,099423769	4,46707765	2,632346118
ديدوش مراد	0,055776809	0,052620329	5,262032864	5,577680915	0,315648052
الخروب	0,12436945	0,111266754	11,12667537	12,43694505	1,310269678
حامة بوزيان	0,060722268	0,032372645	3,237264471	6,072226836	2,834962366
قسنطينة	0,583410904	0,105345261	10,53452612	58,34109037	47,80656425
	717 628	2198,77			104,5348887

المصدر: حساب شخصي اعتمادا على إحصائيات السكان لسنة 2008

ولإبراز صحة المؤشرات الثلاثة يمكن التطرق أيضا إلى برنامج أعدته الأمم المتحدة وهي ورقة تعرف بـ **URBINDEX**.

4- دراسة هيراركية المراكز الحضرية باستعمال الورقة الحسابية **URBINDEX**:

لغرض دراسة هيراركية المراكز الحضرية، ومتابعة تطورها في منطقة الدراسة، تم استخدام الورقة الحسابية والتي تنتمي إلى مجموعة PAS (Population Analysis Spreadsheets) والخاصة بقياس مؤشرات التحضر، والتي أنشئت من طرف مكتب الإحصاء الأمريكي U.S.CENSUS BUREAU والتي يتم استعمالها كالاتي⁽⁷⁾:

أ- إلغاء حماية الورقة كي تتمكن من إدخال المعطيات اللازمة.

→ Outil protection → oter la protection de la feuille

ب- إدخال إجمالي سكان المنطقة المدروسة.

ج- إدخال عدد سكان الحضر للمنطقة المدروسة.

د- يتم في القسم الثاني من الورقة إدخال المراكز الحضرية بعد ترتيبها حسب حجم سكان الحضر ترتيبا تنازليا، مع مراعاة وضع تسمية المراكز في الجهة اليسرى وأحجامها في الجهة اليمنى. ولإشارة فإنه يتم أولا إدخال 35 مركزا الأولى وبعدها في الجزء الثاني نضيف ما تبقى من المراكز الحضرية، نحصل مباشرة على: عدد سكان الريف، ودرجة التحضر، ومعامل التحضر، ونسبة الحضر إلى سكان الريف، والتركز الحضري.... إلخ وهو ما توضحه الجداول الآتي:

الجدول رقم 05: دراسة هيراركية المراكز الحضرية باستعمال الورقة الحسابية URBINDEX لولاية قسنطينة سنة 2008

المرحلة 1: إدخال معطيات البلديات (المراكز الحضرية الرئيسية) المرحلة 2: أهم النتائج التي استظهرتها الورقة

Index	Value	Estimation of Indices of City Population		
Total population	938 475	A. Total and Urban Population		
Urban population	717 628	Total population	938 475	
Rural population	220 847	Urban population	717 628	
Percent urban	76,47	B. City Populations Ranked by Size		
Urban/rural ratio	3,25	Rank	Name of city	Population
City population	717 628	1	قسنطينة	418672
Non-city population	220 847	2	الخراب	89251
Number of cities	12	3	حامة بوزيان	43576
PRIMACY INDICES		4	ديوش مراد	40027
First 4 cities	2,422	5	عين اسماارة	32057
First 11 cities	2,829	6	زيغود يوسف	28746
Index of city distribution	1,713	7	عين عبید	22529
City concentration ratio	0,669	8	اولاد رحمون	11567
Index of mean city pop. size	201 973	9	ابن زياد	11518
Index of city concentration	0,215	10	بن باديس	11263
		11	بني حميدان	5400
		12	مسعود بوجريو	3022

المصدر: الجدول مأخوذ من الورقة الحسابية URBINDEX

الجدول رقم 06: طريقة حساب النتائج المبينة في المرحلة 2 بالورقة الحسابية URBINDEX

INTERMEDIATE CALCULATIONS							
Rank	Population	Ln(city/city1)	Ln(rank)	(1)*(2)	(2)*(2)	(Rank-1)* Population	Pop^2
		(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
	418672	0	0	0	0	0	1,8E+11
	89251	1,546	0,693	1,071	0,480	89 251	8E+09
	43576	2,263	1,099	2,486	1,207	87 152	1,9E+09
	40027	2,348	1,386	3,254	1,922	120 081	1,6E+09
	32057	2,570	1,609	4,136	2,590	128 228	1E+09
	28746	2,679	1,792	4,799	3,210	143 730	8,3E+08
	22529	2,922	1,946	5,687	3,787	135 174	5,1E+08
	11567	3,589	2,079	7,463	4,324	80 969	1,3E+08
	11518	3,593	2,197	7,895	4,828	92 144	1,3E+08
	11263	3,616	2,303	8,325	5,302	101 367	1,3E+08
	5400	4,351	2,398	10,432	5,750	54 000	2,9E+07
	3022	4,931	2,485	12,253	6,175	33 242	9132484
Total			19,987	67,802	39,575	#####	1,9E+11

المصدر: الجدول مأخوذ من الورقة الحسابية URBINDEX

من خلال معطيات البرنامج المعتمد من طرف الأمم المتحدة للسكان URBINDEX، أظهرت أن معدل التحضر يقدر بـ 76% في كافة قطر الولاية، وأن نسبة التركيز - والمهم في الدراسة - يقدر بـ 0.66 أي 66%. هذا يعني أن هناك تركزا كبيرا لسكان الولاية في المناطق الحضرية أي أن هناك توزيعا غير منتظم لسكان الولاية.

- إن المؤشرات الأربعة أثبتت أن سكان قسنطينة حسب إحصائيات 2008 يتوزعون توزيعا غير منظم، وأنهم يتمركزون وبنسبة كبيرة في المناطق الحضرية، وهذا التركيز قد يسبب ضغطا ديمغرافيا كبيرا في المنطقة المهاجر إليها وذلك من جميع المجالات.

ومن أجل تخفيف الضغط على المناطق التي تعاني نموا سكانيا كبيرا وخلق توازن حضري، يمكن التطرق إلى طريقة أعدها براونينغ وجيبس وذلك لإعادة توزيع سكان الحضر للولاية ككل.

5- طريقة براونينغ وجيبس لإعادة توزيع سكان الحضر: تعتمد هذه الطريقة على دراسة العلاقة بين المرتبة والحجم لمختلف المراكز الحضرية بالإقليم والتي تتلخص في (8):

1- ترتيب المراكز الحضرية في منطقة الدراسة حسب الحجم، ترتيبا تنازليا بحيث يعطى لكل مركز رتبة حسب حجمه في كل تعداد.

2- إيجاد مقلوب رتبة كل مركز.

3- حساب مجموع سكان المراكز.

4- قسمة مجموع سكان المراكز على مجموع مقلوب الرتب، والنتائج يمثل الحجم المثالي للمركز الأول.

5- قسمة الحجم المثالي الأول على 2 ثم على 3 ثم على 4... إلخ وهكذا يمكن الحصول على الحجم المثالي للمركز 2 و 3 و 4 و.... إلخ.

6- حساب الفرق بين الحجم الحقيقي والحجم المثالي.

ويبين الجدول الآتي طريقة براونينغ وجيبس لإعادة توزيع سكان حضر ولاية قسنطينة سنة 2008.

الجدول رقم 07: إعادة توزيع سكان المناطق الحضرية الرئيسية لولاية قسنطينة بتطبيق طريقة براونينغ وجيبس حسب

معطيات تعداد 2008

الرتبة	المدن	عدد السكان	مقلوب الرتبة	السكان المثالي	الفرق
1	قسنطينة	418672	1	231253,393	34654,4001
2	الخروب	89251	0,5	115626,697	-4422,29995
3	حامة بوزيان	43576	0,333333333	77084,4645	21955,8
4	ديدوش مراد	40027	0,25	57813,3484	12255,85
5	عين اسمارة	32057	0,2	46250,6787	-12510,32
6	زيغود يوسف	28746	0,166666667	38542,2322	-7875,09998
7	عين عبيد	22529	0,142857143	33036,1991	-3978,22856
8	ابن زياد	11567	0,125	28906,6742	-3247,57499
9	بن باديس	11518	0,111111111	25694,8215	-1264,39999
10	اولاد رحمون	11263	0,1	23125,3393	571,340011

11	مسعود بوجريو	5400	0,090909091	21023,0358	-2497,14544
12	بني حميدان	3022	0,083333333	19271,1161	-2279,04999
المجموع		717628	3,103210678	717628	

المصدر: حساب شخصي اعتمادا على إحصائيات التعداد العام للسكن والسكان 2008

من خلال استقراء معطيات الجدول نلاحظ أن هناك مدنا حققت أحجاما تفوق أحجامها المثالية، وهذه المدن هي قسنطينة، وحامة بوزيان، وديدوش مراد. وهذا دليل على أن هذه المدن تعاني ضغطا سكانيا كبيرا. أما بقية مدن الولاية سجلت أحجاما دون أحجامها المثالية. ومن خلال معطيات 2003 فإن هذه المراكز الحضرية سجلت زيادة معتبرة نتيجة النمو السكاني الكبير.

ولهذا يمكن اقتراح بعض الحلول لتجنب عواقب الهيمنة الحضرية وتخفيف الضغط السكاني⁽⁹⁾:

- 1- يجب التخطيط على مستوى المدينة مع إقليمها ودراسة المحيط المؤثر فيها، وطريقة توجيه المدن الصغيرة المحيطة بها، وتخفيف العبء عن المدن الكبرى كقاطب الأولوية في تخطيط المدينة..
- 2- تنمية المناطق الريفية اجتماعياً وثقافياً وتعليمياً وصحياً وخدمياً، وتخفيف الضغط عن المدن الكبرى وذلك بتنمية المراكز الحضرية الجديدة والمدن الصغيرة والمتوسطة لاجتذاب سكان المدن الكبرى.
- 3- تطوير صلاحية البلديات بخصوص خطوط التنمية الحضرية.
- 4- اتخاذ القرارات الخاصة بمستقبل التحضر والنمو الحضري من قبل مؤسسات التخطيط والإدارة، وأن يكون هناك تنسيق متكامل عند وضع الخطط التي تتعلق بالتنمية وتطوير المدن.
- 5- يجب تبني سياسة حضرية شاملة للحد من النمو الحضري غير المتوازن، الأمر الذي يتطلب العمل على تطوير وسائل فعالة للسيطرة على الاتجاهات الحالية للنمو الحضري.

الهوامش:

1- http://www.4cne.com/2015/01/blog-post_92.html.

2- www.ons.dz/collections/w25_p2.pdf.

3- دنيا التجاني، "اتجاهات التركيز الحضري في الجمهورية العربية السورية"، جامعة دمشق، أبريل، 2008، ص 5.

4- د.محمد علي عثمان المخلافي، التركيز السكاني في الجمهورية اليمنية بين تعدادي 1994 و2004م، اليمن، 2004، ص 22.

5- أ.د/ الخريف، رشود بن محمد، السكان المفاهيم والأساليب والتطبيقات، جامعة الملك سعود، السعودية، 2008، ص 165.

6- الخريف، رشود بن محمد، "التوزيع الجغرافي لسكان المملكة السعودية ومعدلات نموهم خلال الفترة (1394-1413هـ)" رسائل جغرافية، الجمعية الجغرافية الكويتية رقم 211، 1418هـ، ص 30.

7- حسية، عايش، التحضر في الهضاب العليا الشرقية، دراسة مساهمة في إمكانية إحداث توازن حضري، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2008/2009م، ص 88.

8- عدنان رشيد، حبيب، الشبكة الحضرية في الشرق الجزائري، دراسة للنمو الحضري وتسلسل الحجم والتباعد، جامعة قسنطينة، 1985، ص 50.

9- حسية، عايش، التحضر في الهضاب العليا الشرقية، مرجع سابق، ص 159.

قائمة المراجع:

1- دنيا، التجاني، "اتجاهات التركيز الحضري في الجمهورية العربية السورية"، جامعة دمشق، أبريل، 2008.

2- د.المخلافي، محمد علي عثمان، التركيز السكاني في الجمهورية اليمنية بين تعدادي 1994 و2004م، اليمن، 2004.

- 3- أ.د/ رشود بن محمد، الخريف، السكان المفاهيم والأساليب والتطبيقات، جامعة الملك سعود، السعودية، 2008.
- 4- أ.د/ رشود بن محمد، الخريف، "التوزيع الجغرافي لسكان المملكة السعودية ومعدلات نموهم خلال الفترة (1394-1413هـ)" رسائل جغرافية، الجمعية الجغرافية الكويتية رقم 211، 1418هـ.
- 5- عايش، حسبية، التحضر في الهضاب العليا الشرقية: دراسة مساهمة في إمكانية إحداث توازن حضري، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2009/2008م.
- 6- عدنان رشيد، حبيب، الشبكة الحضرية في الشرق الجزائري، دراسة للنمو الحضري وتسلسل الحجم والتباعد، جامعة قسنطينة، 1985.
- 7- www.ons.dz/collections/w25_p2.pdf
- 8- http://www.4cne.com/2015/01/blog-post_92.html.

الثقافة البيئية لسكان المدن في الجزائر: دراسة تحليلية لآليات حماية حقوق الإنسان البيئية

فوزي نوار

قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة باجي مختار - عنابة

ملخص

يدور موضوع هذه المساهمة حول الثقافة البيئية لسكان المدن بالجزائر من خلال عرض وتحليل العلاقة القائمة بين الإنسان والبيئة المحيطة التي ظلت في جدلية مستمرة منذ وجود الإنسان على سطح الأرض، فحينما تتغلب عليه وتقهره بقسوتها، وحينما آخر يتغلب عليها، فيذلها ويسيطر عليها، بل ويلحق بها أضرارا، مما دفع بالهيئات الأممية لخلق آليات لحماية حقوق الإنسان البيئية. ويعتبر نشر الثقافة البيئية وتعميمها جانبا من هذه الآليات.

الكلمات المفتاحية: ثقافة، بيئة، ثقافة بيئية، سكان، مدينة.

***La culture environnementale de la population des villes en Algérie:
Étude analytique des mécanismes de la protection des droits environnementaux de
l'homme***

Résumé

Le thème de cette contribution est la culture environnementale au sein de la population urbaine en Algérie. Nous aborderons ce sujet, par le biais de la présentation et l'analyse de la relation dialectique qui s'est établie entre l'homme et son environnement depuis sa présence sur terre, tantôt elle se révèle d'une brutalité hostile, tantôt elle est dominée et endommagée par celui-ci. C'est ce qui a amené certains organismes de l'ONU à mettre en place des mécanismes de protection de l'environnement et des droits environnementaux de l'homme. La diffusion et la généralisation de la culture environnementale est l'un de ces mécanismes.

Mots-clés : Culture, environnement, culture environnementale, population, ville.

***Environmental culture of the urban population in Algeria: Analytical study of the
mechanisms of protection of environmental human rights protection***

Abstract

The topic of this contribution is the environmental culture of the urban population in Algeria. We will discuss this subject through the presentation and analysis of the dialectal relation which was established between the man and his environment since his existence on this earth. Sometimes, it conquered it by its severity and its brutality, and sometimes, it surmounted it, dominated it and damaged it, which carried out certain organizations of UNO to create mechanisms to protect the environmental rights of the man. The diffusion and the generalization of the environmental culture are one of these mechanisms.

Key words: Culture, environment, environmental culture, population, city.

مقدمة

تتفق وجهات نظر المفكرين على اعتبار الإنسان من بين المخلوقات التي لا يمكنها الاستمرار في العيش خارج إطار الطبيعة المحيطة بها. هذه الطبيعة المحيطة بها. هذه الطبيعة التي خلقها الله سبحانه في نظام متوازن لا يجب الإخلال به، فقد تتجر عن اختلال توازنه أضرار وخيمة تلحق بالإنسان والطبيعة معا.

كذلك خلق الإنسان ليكون خليفة الله في الأرض. ومن ثمة يفترض أن يعمل البشر على التنمية والإصلاح وتحسين أوضاعهم من أجل حياة أفضل دوماً. ويكون أولى بالإنسان المحافظة على ما خلق الله في الكون ليستمتع وينفع به الأجيال الحاضرة واللاحقة.

غير أن وجود الإنسان على سطح الأرض قد طرح إشكالا بخصوص الكيفية التي ينبغي أن يحافظ بها على حياته ويحفظ المحيط الذي وهبه له الله. فكيف يمكنه الحفاظ على البيئة المحيطة به دون أن يلحق بها أضرارا؟ يلاحظ أن اكتساب صفة صيانة البيئة من قبل الإنسان ليس بالأمر السهل، بل قد يمر بمراحل تربية، وثقافية وتكوينية أيضا. كما يتصل هذا الأمر مباشرة بما يسمى بعلاقة الإنسان ببيئته. لذلك فقد تكون هذه العلاقة نافعة كما قد تكون ضارة بمحيط السكان وفقا لما تعلمه الإنسان من سلوك وثقافة بيئية.

وحسب تقديرات العلماء ودراساتهم العلمية، فإن تطور السكان وتطور أساليب استغلالهم للطبيعة المتميزة بالعنف والعدوان قد أدى إلى التدهور البيئي مما دفع بكثير من الهيئات الأممية إلى التفكير في إعادة الاعتبار للبيئة وتحسين علاقة السكان بها ورسم آليات لحماية حقوقهم البيئية.

في هذا الإطار تسجل ملاحظات علمية كثيرة، أن المدن الجزائرية وبيئتها الطبيعية قد تعرضت لكثير من الأضرار أوقعتها سكانها عليها. ويوصف الجزائر دولة كاملة الأركان في الأمم المتحدة فهي دوماً من الدولة السبابة لإمضاء المواثيق التي تصدر عن منظمة الأمم المتحدة وخاصة تلك التي تصب في قالب التنمية المستدامة للشعوب والمجتمعات والأفراد وإعادة الاعتبار للبيئة وتحسين علاقة السكان بها ورسم آليات لحماية حقوقهم البيئية.

من هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة لمحاولة طرح قضية تطور العلاقة بين سكان المدن والبيئة الطبيعية وما ترتب عن هذه العلاقة من إساءة للطبيعة والمحيط المدني وحق السكان في بيئة صحية. ومنه ارتكز البحث على الثقافة البيئية لسكان المدن في الجزائر وأساليب وآليات حماية حقوقهم البيئية، وذلك من خلال الرجوع إلى أدبيات البحث العلمي وسجل التاريخ في تطور تلك العلاقة، ثم إبراز المظاهر والصور المختلفة التي أعقبت كل إساءة للبيئة من قبل سكان المدن سواء كانت بصورة عفوية أو مقصودة.

أولاً: معالجة المفاهيم:

تحكم هذه الدراسة جملة من المفاهيم تستحق الوقوف عندها بالمعالجة والتحليل والتحديد قبل الشروع في معالجة الموضوع محل الدراسة، وهي:

1- الثقافة:

ظل النظر إلى مفهوم الثقافة culture، بوصفه مفهوماً واسعاً، متعدد الجوانب، ومنه جاءت عدة تعريفات تتطابق في بعض أجزائها أحيانا، وتختلف أحيانا أخرى، لكن سيطر تعريف تايلور E. Taylor لأزيد من قرن من الزمن على الساحة العلمية في مجال الثقافة نظرا لشموليته، حيث الثقافة عنده هي "ذلك الكل المركب الذي يشتمل

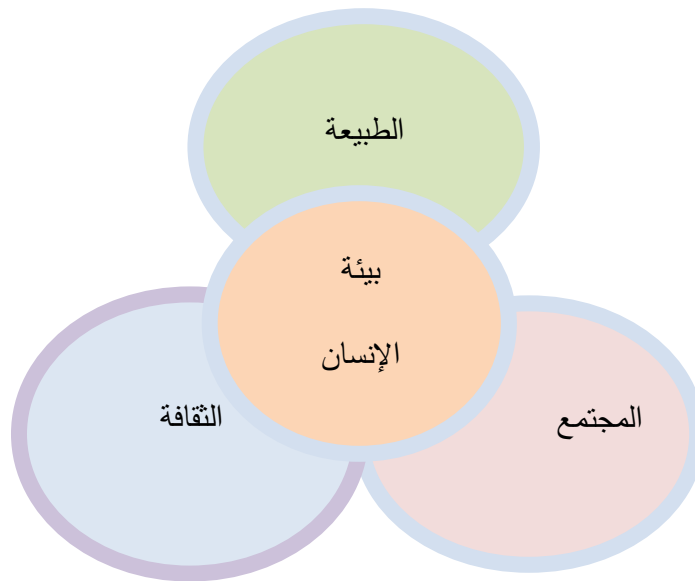
على المعرفة والمعتقدات والفن، والأخلاق والقانون والعادات، أو أي قدرات أخرى، أو عادات يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع⁽¹⁾. أما مالك بن نبي فيعرفها بأنها "مجموعة الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته لتصبح لاشعورياً العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب حياة في الوسط الاجتماعي الذي ولد فيه فهي على هذا الأساس المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته"⁽²⁾.

فمن خلال هذين التعريفين ندرك أن الثقافة ذات خصائص إنسانية واجتماعية ولها قابلية الانتقال من جيل إلى آخر، وتتميز بديمومة التغيير وتلعب دوراً كبيراً في تحقيق الإشباع للأفراد والجماعات وتحديد نمط حياتهم⁽³⁾. كما أن الثقافة مكتسبة حيث هي مجسمة في مجموعة سمات وقيم وتقاليد وخبرات يتعلمها الفرد عن طريق التربية والتعليم والتعلم والتقليد إذ تتوارثها الأجيال خلفاً عن سلف⁽⁴⁾، ومنه فإن تعلم عناصر البيئة وإدراك أهميتها في حياة الأفراد والمجتمعات وصيانة البشرية هي مهمة ثقافية تربوية قبل كل شيء. وعليه فغرس القيم البيئية لدى أفراد المجتمع يعد ثقافة بيئية.

2- البيئة:

اجتهد عدد من الباحثين في معالجتهم لمفهوم البيئة بمقابلته مع اللغات الأجنبية، كالفرنسية مثلاً، باستخدام لفظة *environnement* للدلالة على معنى المحيط أو مجموعة العناصر الطبيعية والاصطناعية التي تشكل إطار حياة الأفراد⁽⁵⁾. أما البيئة في اللغة العربية فمشتقة من "باء" و"بوا"، حيث يقال "تبوأ منزلاً"، بمعنى نزلته وهيأته، وبالتالي فالبيئة تعني الموضع الذي يرجع إليه الإنسان فيتخذ فيه منزله وعيشه في وسط جغرافي (فيزيقي، طبيعي)⁽⁶⁾.

ومن الناحية الاصطلاحية فالبيئة هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان والذي يعد مصدر مقومات حياته والحيز الذي يمارس فيه علاقاته الاجتماعية والإنسانية، بما يحتويه من عناصر اجتماعية وثقافية وطبيعية. الشكل أدناه يوضح بيئة الإنسان في شموليتها.



وهكذا يصبح مفهوم الثقافة البيئية، كما نعتمده في هذه الدراسة، مفهوما يعبر عن اكتساب الفرد للمكونات المعرفية والانفعالية والسلوكية من خلال تفاعله المستمر مع بيئته، والتي يفترض أن تسهم في تشكيل سلوكه الذي يكون قادرا على التفاعل بصورة إيجابية وسليمة مع بيئته، ثم يكون قادرا على نقل هذا السلوك للأفراد الآخرين من حوله⁽⁷⁾.

وتهدف الثقافة البيئية إلى تطوير الوعي البيئي وتنمية المعرفة البيئية لدى الأفراد من أجل بلورة السلوك البيئي الإيجابي الذي يعمل في اتجاه الوقاية من الأخطار البيئية وحماية هذه الأخيرة، وتطوير استعداد النشء الصاعد ومعارفهم وخبراتهم وكفاءتهم في التعامل بروح المسؤولية مع القضايا والمشكلات البيئية، وبالتالي اكتسابهم ثقافة بيئية شاملة ونافذة.

والوعي البيئي هو عبارة عن إحساس متنام بالمعرفة والفهم والإدراك والتدخل المقصود بكل ما يحيط بالإنسان من بيئات على اختلاف أنواعها أو مكوناتها. ولا يتأتى هذا الأمر إلا من خلال العديد من المؤسسات المسؤولة عن توجيه وتوعية وتربية الإنسان. فالوعي البيئي إذن هو عملية عقلية يمارسها الإنسان في حياته اليومية التي تتفاعل فيها جوانبه الشخصية والاجتماعية بهدف التعامل إيجابيا وبذل المزيد من الجهود والمشاركة في حل المشكلات البيئية وتحسينها ومقاومة كل ما من شأنه أن يهدد أمنها وسلامتها⁽⁸⁾.

وتكتسب الثقافة البيئية بواسطة التعلم والتربية البيئية، التي تهدف إلى تكوين جيل واع ومهتم بالبيئة، يساهم في حل المشكلات البيئية القائمة، ويعمل على منع ظهورها من جديد وترقيتها⁽⁹⁾.

أخيرا نستنتج أن للثقافة البيئية علاقة مستمرة ودائمة بين سكان المعمورة سواء كانوا فرادى أو جماعات أو تجمعات سكانية في شكل مدن أو القرى.

3- السكان:

ينطوي مفهوم السكان population على عدة أبعاد: اجتماعية، وبيولوجية وتاريخية، ومنه وردت عدة تعريفات تتفق فيما بينها على بعض الأبعاد دون أخرى.

لكن من الناحية اللغوية يوجد نوع من الغموض في استخدام لفظ السكان بمقابلته ببعض اللغات اللاتينية، حيث لهذه الكلمة استخدامان في اللغة الفرنسية مثلا⁽¹⁰⁾: استخدام في معنى السكان habitants واستخدام في معنى التعمير peuplement أو peuple الذي يقابله في اللغة العربية شعب. ودائما في اللغة الفرنسية فإن "السكان" باستخدام لفظ population تعني مجموع سكان بلد ما، أو مجموعة أفراد بشريين يشكلون فئة معينة من السكان: سكان ريفيون مثلا⁽¹¹⁾.

أما اصطلاحا فقد يكون علماء الإيكولوجية أكثر تعاطيا مع مفهوم السكان population، وفي هذا الاتجاه فقد وردت في أدبيات البحث العلمي تعريفات كثيرة تلتقي في أهم العناصر التي يتشكل منها السكان وتختلف بالنسبة للعناصر الأخرى بحسب توجه الباحثين ووجهات نظرهم العلمية. وفي هذا الصدد يمكن إدراج بعضا من تدخلات العلماء والباحثين على سبيل المثال وليس الحصر:

• يرى جان توفيه Jean Touffet: أن مفهوم السكان يدل "على مجموعة من الأفراد ينتمون إلى نوع حي يعيشون في ظروف ووسط متجانس، أي في مجموعة بيولوجية وفي زمن محدد"⁽¹²⁾.

- بينما يذهب جان دوفينو Jean Duvigneaud إلى أن مفهوم السكان population، يعبر أساسا عن نظام بيولوجي يتكون من جماعات أفراد من نوع واحد، تقطن بإقليم محدد في زمن معطى. والسكان يملكون بعض الصفات البيولوجية التي تميز أفرادها، ولها تاريخ، وذلك عن طريق زيادة ونقصان الأفراد. هذا النظام البيولوجي - السكان - يولد، وينمو، ويستقر، ويتناقص ويموت، ... إلخ⁽¹³⁾. هذه الرؤية اتفق عليها كل منج.م. لوجاي، د. دبوزي J.M. Legay. D. Debouzie حيث لا وجود للسكان إلا بوجود بناء اجتماعي⁽¹⁴⁾.
- أما بالنسبة لرولان بيرسا Roland Pressat، فيشير مفهوم السكان عنده إلى "جميع قاطني منطقة معينة (ولاية، مقاطعة، مدينة... إلخ) ولكنه يستخدم أيضا للإشارة إلى الجماعات السكانية الفرعية مثل مجتمع الإناث أو المجتمع المدرسي"⁽¹⁵⁾.

ويلاحظ أن التعريفات القائمة على أساس إيكولوجي أو بيولوجي تتجه لتعريف السكان بوصفهم كأي نوع من أنواع المخلوقات البيولوجية، وبالتالي فالسكان بهذا الفهم هم من الأجناس البيولوجية المعمرين لفضاء محدد في زمن محدد. وهذا الفهم لا يفيد كثيرا في هذه الدراسة، بل المقصود بالسكان هم جنس البشر الذين يعيشون في تجمعات سكانية تسمى قرى أو أريافا أو مدنا، مع أننا هنا نهتم بسكان المدن لا غير.

4- المدينة:

لغويا المدينة هي المصير الجامع، وجمعها مدن ومدائن، والمدينة: اسم يثرب مدينة الرسول (ص)، وتعني أيضا الحضارة واتساع العمران⁽¹⁶⁾. ويقابل كلمة مدينة في اللغة الإنجليزية لفظ city الذي اشتقت منه كلمة civilisation⁽¹⁷⁾ حضارة.

أما اصطلاحا، فقد تعددت التعريفات بشأن مفهوم المدينة منذ التاريخ القديم، كما هو الأمر عند أرسطو وابن خلدون الذي عرفها بأنها "أمصار ذات هياكل وأجرام عظيمة وبناء كبير ... وهي موضوعة للعموم لا للخصوص فتحتاج إلى اجتماع الأيادي وكثرة التعاون ..."⁽¹⁸⁾.

وفي العصر الحديث، ورد تعريف المدينة وفقا لعدة مقاربات أهمها⁽¹⁹⁾: المقارنة الوظيفية التي يفرق أصحابها بين المدينة والريف مع إبراز العنصر التكاملية بينهما، فالمناطق الريفية هي وحدات إدارية بها عدد السكان أقل من مستوى معين، بينما تقابلها المناطق الحضرية أو المناطق المدنية التي تتميز بالكثافة السكانية العالية ونشاط سكانها القائم على النشاط الاقتصادي والصناعي والتجاري أكثر من النشاط الزراعي المميز للمناطق الريفية.

أما أصحاب المقاربة الديمغرافية والإحصائية فيركزون في تعريف المدينة على اعتبارها فضاء لتركيز السكان بحسب كثافتهم، ومنه تحديد العتبات ومختلف المؤسسات الديمغرافية ومدى ارتباطها بالشروط الاقتصادية والإيكولوجية والتكنولوجية والثقافية⁽²⁰⁾. وبناء على هذه المقاربة يرى البعض أن المدينة هي تجمع سكاني في رقعة أرضية محددة لا تتعد مساكنها أكثر من 200 متر عن بعضها، وهناك من يحددها بعدد سكان لا يقل عن 2000 ساكن⁽²¹⁾ كما بالنسبة لفرنسا.

أما في الجزائر فتسمى مدينة كل تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية⁽²²⁾. وتسمى مدينة صغيرة، كل تجمع حضري يشمل ما بين عشرين ألف (20.000) وخمسين ألف (50.000) نسمة، وتسمى مدينة متوسطة، كل تجمع حضري يشمل ما بين خمسين ألف (50.000) ومائة

ألف (100.000) نسمة، ويسمى تجمع حضري كل فضاء حضري يشمل على الأقل خمسة آلاف (5.000) نسمة⁽²³⁾.

وتتميز المدينة عن الريف ببعض مظاهر التمدن والتحضر كالشبكات المختلفة للصرف الصحي، والكهرباء والماء والهاتف إلى غير ذلك.

وحسب المقاربة الاجتماعية فالمدينة هي مكان لتركيز السكان بناء على مجموعات متفرقة تربطها علاقات ومصالح متبادلة ومتعددة وأحيانا متضادة⁽²⁴⁾.

وحسب مختلف هذه المقاربات فالمدن الحديثة تظهر في أنواع كثيرة، منها المدينة الصناعية ville industrielle وهي مركز للتصنيع، كمدينة الحجار بولاية عنابة لأنها تضم أكبر مصنع للحديد والصلب على المستوى الإفريقي.

أما المدينة التجارية ville commerciale، فتأخذ طابع التمركز حول توزيع السلع الاقتصادية وتبادلها. ومن المدن الجزائرية المشهورة بهذا الاختصاص على المستوى الوطني نذكر مدينة تاجنانت بالشرق الجزائري، ومدينة العلمة وغيرهما كثير.

وظهرت المدينة الحدائقية Cité-jardin⁽²⁵⁾ كرد فعل لانتشار المدن الصناعية في البلدان الغربية خلال القرن التاسع عشر مما أدى إلى تلوث المدن وانتشار الكثير من الأمراض. وتعتبر فكرة إيبينزر هاوارد Ebenezer Howard سنة 1898، عن تشييد مدن جديدة بمواصفات صحية، مستقلة، تتمتع بالاكتماء الذاتي، [...] ويتمتع سكانها بوجود فرص عمل ملائمة، وإقامة دائمة بالمدينة، فضلا عما تقدمه من خدمات ترويجية للسكان⁽²⁶⁾، وهو ما يسمى بالمدينة الإيكولوجية أو المدينة المستدامة.

ويشير مفهوم المدينة الإيكولوجية، أو المدينة المستدامة، إلى وحدة حضرية تحترم فيها مبادئ التنمية المستدامة والعمران البيئي، والتي يتخذ بعين الاعتبار عند التخطيط لها بالشروط الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية، استنادا إلى المبادئ الديمقراطية القائمة على أسلوب المشاركة وتطبيق برنامج الأمم المتحدة في هذا الشأن⁽²⁷⁾.

وقد يكون مفهوم المدينة الإيكولوجية- المدينة المستدامة، هو التعريف الذي نتبناه في هذه الدراسة، انطلاقا من أن البحث يركز أساسا على محاولة لمعرفة انتشار الثقافة البيئية لدى سكان المدن في الجزائر. ولذلك فمن خلال مختلف التعريفات الواردة بخصوص المدينة والسكان والبيئة أيضا، يمكن القول إن سكان المدن هو تعبير عن جماعات اجتماعية من البشر يستوطنون رقعة جغرافية في شكل تجمعات وتربطهم علاقات اجتماعية ويتميزون بالسلوك الحضاري، بحيث يمثل سلوك السكان المميز بالثقافة البيئية، الذي يسعى لصيانة البيئة ووضع الآليات الكفيلة بحماية حقوق الإنسان البيئية، جانبا من السلوك الحضاري.

5- مفهوم آليات حماية حقوق الإنسان البيئية:

اعتبارا من أن الثقافة البيئية للسكان تتجسد في سلوكهم المكتسب فقد تصبح صيانة هذا السلوك مسألة يختص بها المجتمع المدني محليا والدولي عالميا، مما أدى إلى مساع شتى لخلق آليات تكون قادرة بشكل أو بآخر على المحافظة على البيئة ونشر الثقافة البيئية لدى سكان المعمورة.

هكذا نقصد بآليات حماية حقوق الإنسان البيئية في هذه الدراسة الحركات الجموعية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والسياسة الدولية لحماية البيئة كما سيتم توضيحه لاحقا.

ثانيا: علاقة الإنسان بالبيئة:

ظل الإنسان منذ وجوده على سطح الأرض، يجتهد لاستغلال موارد البيئة الطبيعية المحيطة به بمختلف الطرق لإشباع حاجاته الأساسية والكمالية. والملاحظ أن علاقة الإنسان ببيئته الطبيعية هذه هي علاقة جدلية مستمرة مدى الحياة، لكنها تظهر دائما بصور وأشكال متباينة بين الفترة الزمنية والأخرى، حيث يرتقي خلالها الإنسان تبعا لعدد من المعطيات. ويمكن تتبع هذه العلاقة بديناميتها وتباينها عبر تاريخ الإنسان حسب المراحل التاريخية لتتعاقد عليها.

1- مرحلة الإنسان العاقل:

تسجل جدلية معقدة في علاقة الإنسان بالبيئة تاريخياً وجغرافياً، ذلك أنها حسب البعض تكون قد تراوحت بين مراحل الضعف البدني والعقلي للإنسان وتطوره التدريجي والبطيء جدا في هذا الشأن. حيث لم يكن قادرا في العصور الأولى من وجوده على تطوير أدوات للسيطرة على البيئة وإخضاعها لإرادته، في العصر الحجري القديم الأدنى⁽²⁸⁾، والذي ظهر فيه الإنسان العاقل *homo sapiens*⁽²⁹⁾.

لقد كان الإنسان العاقل يعيش في شكل جماعات صغيرة متفرقة دائمة التنقل في البيئة المحيطة بحثا عن مصادر غذائه، وتتكون الجماعة الواحدة في الغالب من حوالي خمسين فرداً، يشتركون في الصيد وجمع الثمار كمصدر وحيد للرزق⁽³⁰⁾. ذلك أن حياة إنسان العصر الحجري القديم كانت تتميز بالصراع الطويل مع الطبيعة، وكان عليه أن يحيا عليها ويحمي نفسه منها ويقاوم قسوتها⁽³¹⁾.

في هذه المرحلة التاريخية لم يؤثر الإنسان على التوازن البيئي في المناطق التي كان يعمرها، نظرا لضعفه واقتناره للوسائل والأدوات التي تساعده على إخضاع الطبيعة لإرادته، وتذليل صعوباتها. لكن مع تطور الزمن واكتسابه الخبرة في تحسين ظروف معيشته تدريجياً، بدأ تأثيره في بيئته يتطور ليصبح سلبيا عليها، رغم أنه كان تأثيرا ضعيفا مقارنة بالعصور المتقدمة، ورغم أن البيئة كانت أكثر تأثيرا سلبا عليه نتيجة قسوة الطبيعة (كالفيضانات، والبراكين، والبرد والحر، والجفاف... إلخ). وكذلك الحيوانات المفترسة التي كانت تتال منه دوما في غياب أدنى سلاح يسمح له بمجابتها^(*). وكان اكتشافه للنار أول الوسائل التي أعانته على مواجهة بعض المشكلات في حياته اليومية والنجاة من الحيوانات المفترسة، بل هو الأمر الذي مكنه من بداية الاستقرار الذي كان سببا في اكتشافه للزراعة.

2- مرحلة اكتشاف الزراعة:

تغيرت حياة الإنسان العاقل جذريا باكتشافه للزراعة التي فرضت عليه الاستقرار في منطقة واحدة وسمحت له باستئناس بعض الحيوانات وتدجينها، والاستغناء عن طريقة التنقل، مما وفر له الكثير من الوقت، وبالتالي التفرغ للبحث في تحسين أساليب حياته وإنتاج غذائه. كما مكنه ذلك من التعمير طويلا والتكاثر وبالتالي الزيادة في عدد السكان والسير بخطى جبارة في تقدم البشرية وتطور أساليب حياة الإنسان.

امتدت هذه المرحلة على مدى ثمانية آلاف سنة قبل الميلاد. فاعتبر «جوردون تشايلد» G. Child الانتقال إلى الزراعة بأنها "ثورة العصر الحجري الحديث". فهي، حسبه، كانت فاتحة لأسلوب جديد ومختلف في حياة

الإنسان⁽³²⁾، في إشارة منه إلى التغير الجذري والانقلاب العميق الذي حدث في أسلوب حياة الإنسان تبعاً لاستقراره، مما أدى إلى نشأة الحضارة وتقدمها⁽³³⁾، والتي دفعت به إلى استغلال الطبيعة وإخضاعها لإرادته طلباً لغذائه وغذاء حيواناته، مما جعله يؤثر سلباً فيها بلجوه إلى استخدام العنف البيئي كحرق الغابات والتوسع في السكن ورمي فضلاته عشوائياً...إلخ.

نتيجة لمثل تلك الممارسات ظهرت نظم اجتماعية واقتصادية تسعى لتقنين العلاقات بين الناس، إذ ازدادت كثافة السكان وارتقت القرى إلى مدن وظلت تنمو بشكل بطيء، ومن مميزات أنها كانت معزولة عن بعضها البعض. وتعد مدينة أريحا Jericho بفلسطين أقدم المدن بحوالي عشرة آلاف سنة^(**).

ولكن ورغم أن الإنسان في هذه الحقبة من التاريخ القديم قد بدأ يستغل البيئة الطبيعية بأساليب عنفية، إلا أن تأثيره فيها ظل بسيطاً كما في المرحلة الأولى تقريباً⁽³⁴⁾.

3- مرحلة الثورة الصناعية الأولى:

وفقاً لمحاولات الإنسان المتكررة لإخضاع الطبيعة واستغلالها بهدف تحسين مستواه المعيشي دخلت البشرية مرحلة الثورة الصناعية الأولى، حيث أخذت التجمعات السكانية تنمو وتتطور تدريجياً، فشيدت المصانع خلال 1750 - 1790 في بريطانيا ثم ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة⁽³⁵⁾.

في سنة 1765 اخترعت الآلة البخارية والتي تعتبر رمزاً لبداية الثورة الصناعية⁽³⁶⁾، استخدمت في وسائل النقل المختلفة مثل القطار والسفن والسيارات ثم الطائرات. كما حدثت في هذه المرحلة تحولات كبيرة في مجال الفلاحة الزراعية التي تزودت بالآلات الميكانيكية والأسمدة الكيماوية والمبيدات...

وخلال هذه المرحلة أيضاً، عرف سكان المدن والأرياف تحولات أخرى على الصعيد السكاني والديمقراطي، كالنزوح الريفي، مما أدى إلى ظهور مشكلات بيئية واقتصادية واجتماعية ساهمت في تدهور بيئة المدينة وتعقد الحياة الاجتماعية بها⁽³⁷⁾. وبالمقابل أيضاً، فقد صاحب التطور العلمي وخاصة في مجال الصحة ما يسمى بالانفجار السكاني، حيث قلت الوفيات وازدادت المواليد بشكل كبير. مما أدى إلى زيادة الطلب على البيئة وبالتالي استغلالها استغلالاً عشوائياً ألحق بها أضراراً وخيمة كالإتلاف والتلوث. وتبعاً لذلك التدهور بدأ الإنسان الأوروبي يسعى لابتكار وسائل وطرق الحد والتقليل من هذه الأضرار التي ألحقت بالمدن والبيئة الأوروبية، فكانت أول محاولات هذه الدول التفكير في تمويل مصانعها بالمواد الأولية عبر استغلال البيئة الطبيعية الغنية في دول العالم الثالث من خلال استثمارها عسكرياً أولاً ثم استغلال ثرواتها ثانياً، والعمل على توطين الصناعات التي تستغني عن وجودها في أوروبا لاحقاً⁽³⁸⁾.

ففي الجزائر مثلاً، وبالنظر لما تتمتع به من ثروات وموارد طبيعية مهدت لأطماع الاستعمار الفرنسي واحتلاله سنة 1930، شرعت في استغلال ثرواتها الطبيعية دون أي احترام للحقوق البيئية، مما أدى إلى استنزاف الموارد البيئية الجزائرية. ومن ذلك الثروة الغابية حيث تعرضت لقطع الأشجار وحرق الغابات وهدم المباني...إلخ، كما قام المعمرون بعمليات الحفر الهمجية رغبة منهم في الحصول على الثروات المعدنية مما أدى إلى تعكير طبقات المياه الجوفية وتشويه سطح الأرض. كما قام المستعمر بإنشاء المستوطنات على حساب الأراضي الفلاحية⁽³⁹⁾.

4- مرحلة الثورة الصناعية الثانية: أخيراً بلغ الإنسان مرحلة متقدمة من التطور، وهي المرحلة التي نعيشها الآن، ويطلق عليها تسمية الثورة الصناعية الثانية أو ثورة الحاسبات الإلكترونية والاتصالات والمعلوماتية...إلخ. فمنذ

نهاية الحرب العالمية الثانية حدثت تغيرات كثيرة ومتلاحقة في النظم التقنية والأسرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتتميز هذه المرحلة بالتقدم المفرط في العلوم والتكنولوجيا خصوصاً في الفضاء الخارجي واستعمال تكنولوجيا الاتصال، وتبعاً لذلك ظهرت المشكلات البيئية في مختلف أنحاء العالم وخاصة في الدول الصناعية، ثم انتقلت إلى الدول النامية.

وقد تضررت مختلف بقاع العالم من جراء النمو والتنمية والبحث عن الارتقاء المستمر في المستويات المعيشية وتطوير الصناعة والزراعة والخدمات التي تعتمد على الاستخدام المكثف للمواد الطبيعية والطاقة، والتي أصبحت في نفس الوقت مبعثاً للتلوث البيئي بمختلف أنواعه الغازي والسائل والبخاري والصلب... (40).

ثالثاً: تطور الثقافة البيئية عبر تاريخ البشرية:

يدل مفهوم الثقافة البيئية، كما سبقت الإشارة، على مدى فهم الأفراد للوضع البيئي في العالم ومدى انتشار سلوك المحافظة على عناصر النظام البيئي وتوازنه بوصفه مصدر استمرارهم في الحياة الدنيا. فبوعي السكان أو بدونه، يلاحظ أن هذه الثقافة كانت بارزة في سلوك الإنسان القديم وتطورت معه عبر الزمان والمكان (41).

لقد كان الكهنة في عصر الأهرامات المصرية مهتمين بالبيئة الطبيعية وأثرها على صحة الإنسان، وتوصلوا إلى إيجاد علاقة قوية بين المكان والمرض والمجتمع. وأشار بعض العلماء إلى أن المصريين القدماء كانوا يعتمدون في تشخيص المرض على البيئة الطبيعية والاجتماعية للمريض (أي مكان إقامته وعلاقاته الاجتماعية)، وذلك عن طريق طرح مجموعة من الأسئلة عن العمل، والمستوى الثقافي، والحالة الاقتصادية، ومدى اعتقاد المريض في السحر والخرافة والدين (42).

أما "أبوقراط" و"فيلولوس" Philolaus فقد ذكرا بأن للوقاية من تدهور صحة الإنسان والمجتمع يجب معرفة البيئة ودراستها، فإذا كانت هذه غير صالحة وجب تعديلها. كما حاول هذان الفيلسوفان التعرف على كيفية تعامل الإنسان مع بيئته، وما يكسبه هذا التعامل من خبرات قد تؤدي إلى المرض. كذلك تعتبر البيئة الإغريقية القديمة من أفضل البيئات الطبيعية والبشرية وسكانها أكثر اهتماماً بالبيئة المحيطة بهم (43).

وفي البيئة العربية الصحراوية، قبل وبعد ظهور الإسلام، يلاحظ انتشار الثقافة البيئية بين سكانها عموماً، مما ساعد في تأسيس نسق طبي قائم على الأعشاب والنباتات واستخدامها في علاج بعض أمراض البيئة الصحراوية كمرض الجدري والحصبة والطاعون والصداع... إلخ (44). وكان العصر الإسلامي زاخراً بالعديد من العلماء الذين نبغوا في الطب مثل ابن سينا، والكندي، والرازي، والزهرابي، وغيرهم، وقد اهتموا بقضايا اجتماعية وبيئية مثل الظروف الاجتماعية للمريض، وتأثير الموسيقى في العلاج ودور النباتات والأعشاب في الوقاية والعلاج (45).

لكن إذا لاحظنا هذه الصور الإيجابية التي تدل على انتشار جانب من الثقافة البيئية باستغلال الطبيعة لفائدة سكان المعمورة عموماً، فإنه في المقابل كان إقبال الإنسان على هذه الطبيعة مكثفاً وعنيفاً بالشكل الذي أضر بها دون وعي منه في العصور والبيئات القديمة كما في البيئات الحديثة، ومن أمثلة ذلك اللجوء إلى الحروب الطاحنة لفض النزاعات بين الأقوام والدول وحل المشكلات الاقتصادية والأمنية للأفراد والمجتمعات، مما ينتج عنه التعدي على كل أشكال البيئة (***)، مما دفع بجهات متعددة إلى إعادة النظر في نشر السلوك البيئي الإيجابي وتعميم الثقافة البيئية لدى سكان المعمورة بتنظيم الهيئات الحكومية وغير الحكومية تتقدمها الحركات الاجتماعية المتعددة

لسن القوانين والنصوص التشريعية التي تحكم علاقة السكان ببيئتهم المحيطة في إشارة منهم للمحافظة على التوازن البيئي الذي يضمن للبشرية الاستمرار في الحياة.

رابعاً: البيئة والحركات الاجتماعية:

عرف الاهتمام بالبيئة بحركات اجتماعية مكثفة منذ النصف الثاني من القرن العشرين، تسعى في عمومها إلى التأثير على العملية السياسية من خلال الضغط، والنشاط، والتعليم، من أجل حماية الموارد الطبيعية والنظم الأيكولوجية⁽⁴⁶⁾.

ومن أهم الحركات الاجتماعية التي اهتمت بالمجال البيئي ما يسمى بالحركة البيئية والحركة الأيكولوجية. تتمحور اهتمامات الحركة البيئية حول: حماية البيئة، والصحة، وحقوق الإنسان. وتستخدم هذه الحركة عادة لحماية البيئة وحقوق الإنسان البيئية، والتظاهرات والاحتجاجات السلمية من أجل إحداث تغييرات في السياسة العامة أو سلوك الأفراد والجماعات والسكان.

يلاحظ أن الاهتمام بالبيئة يتكرر بأشكال مختلفة وفي أجزاء مختلفة من العالم، وأنه ليس من صنع الحركات الاجتماعية التي تأسست في القرن الماضي فحسب، بل تمتد جذور التفكير في حماية البيئة في عمق التاريخ، ويرجع الفضل في ذلك إلى فئات اجتماعية كثيرة من مفكرين وفلاسفة ورجال الدين. فعلى سبيل المثال، في العالم العربي، كانت الكتابات المبكرة وخاصة الطبية منها، تهتم بموضوع البيئة منذ زمن طويل، حيث كان الفلاسفة وعلماء الطب مثل ابن سينا، وابن النفيس وغيرهم...، يلفتون الانتباه إلى مشكلة تلوث الهواء، والمياه، والتربة، والنفايات الصلبة وتحديثها مطولا عنها، في كتاباتهم وتدخلاتهم وأرائهم ونظرياتهم العلمية⁽⁴⁷⁾.

وفي أوروبا فالحركة الأيكولوجية عموماً وحركات حماية البيئة خصوصاً ظهرت مع الفلسفة الألمانية في القرن التاسع عشر، وخاصة مع أعمال عالم الحيوانات الألماني إرنست هيكل Ernest Haeckel الذي اخترع مفهوم الأيكولوجية سنة 1868، حسب المؤرخ الفرنسي الشهير فرانسوا جورج دريفورز François-Georges Dreyfus⁽⁴⁸⁾. وحسب هذا المؤرخ دوماً، فإن حركة حماية البيئة في أوروبا تعود بجذورها للكنايس ورجال الدين والمثقفين الكاثوليكين الذين مجدوا الأرض وعملوا على حمايتها من التوسع العمراني والتصنيع... إلخ.

أما في القرن التاسع عشر فإن التيارات الفكرية المتعلقة بحماية البيئة تكون قد انطلقت في كل من فرنسا وأمريكا، وسرعان ما عرفت انتشاراً مكثفاً منذ النصف الثاني من القرن العشرين بدخول عدة ناشطين في مختلف الحركات الاجتماعية لحماية البيئة والطبيعة، وعلى رأسهم البيولوجيون وعلماء الطبيعة⁽⁴⁹⁾.

ويعتقد البعض، أن الرأسمالية قد تمكنت من خلق ساحات صراع مختلفة ومتنوعة، ترتبط بتجاوزات لحقوق الإنسان، والحفاظ على البيئة، وإشراك المرأة في سوق العمل... إلخ. كما عملت على خلق حركات ليبرالية لحماية هذه الحقوق، وأطلقت العديد من البرامج الدعائية والتوعوية في سبيل الوصول إلى الحلول المنتظرة. وتبعاً لذلك فقد تزايدت الحركات المطالبة بالحفاظ على البيئة من آثار الصناعة والنفايات في العقود الأخيرة من القرن العشرين، ممثلة في عدة مدارس كالمدرسة الرأسمالية النظيفة التي تدعو إلى فرض تشريعات وقوانين للحد من التلوث المستمر للبيئة، والمدرسة الأيكولوجية الأصولية التي ترى بأن التقدم التكنولوجي هو المسبب الأساسي للإضرار بالبيئة، والمدرسة الأيكولوجية الاشتراكية التي تتطرق من اعتبار التقدم التكنولوجي بوصفه محدداً أساسياً في العلاقة بين البيئة والنظام الاقتصادي والاجتماعي الرأسمالي. إن نمط الإنتاج والاستهلاك في الدول الرأسمالية

هو نمط معاد للبيئة وممجد للأرباح بأي ثمن كان. لقد تبع توسع الحركات الاجتماعية من أجل حماية البيئة والطبيعة تأسيس عدد كبير من الجمعيات التي تنشط في هذا الاتجاه على المستويات غير الحكومية وبمباركة الأنظمة العالمية مثل الأمم المتحدة والاتحادات الدولية التابعة لها، وعلى المستوى الحكومي فقد أنشئت وزارات تعنى بالبيئة وتعمل على حماية حقوق الإنسان البيئية.

وفي الجزائر، واعتبارا من أن الدولة الجزائرية هي عضو في المنظمة العالمية للأمم المتحدة ولها مكانة في كثير من الاتحادات الدولية كالمنظمة العربية والمنظمة الإفريقية وغيرها، فقد وجهت عناية خاصة لمجال البيئة، حيث استحدثت وزارة للبيئة منذ العشرية الأخرية من القرن الماضي، كما فتحت المجال واسعا لنشاط الجمعيات المحلية والوطنية لترقية البيئة والمحافظة عليها. وقد بلغ عدد الجمعيات التي تنشط في الساحة الوطنية من أجل حماية البيئة أزيد من 60 جمعية وطنية بيئية وأكثر من 1900 جمعية بيئية محلية ولائية⁽⁵⁰⁾.

عموما يبدو هذا العدد من جمعيات حماية البيئة كبيرا وبإستطاعته أن يغطي كل التراب الوطني، غير أن اللافت للانتباه هو قلة فاعلية هذه الجمعيات، فعلى الرغم من وجودها فعلا في الواقع الاجتماعي الجزائري إلا أن البيئة تشكو الكثير من التجاوزات الخطيرة، سواء فيما يتعلق بالغطاء النباتي والمساحات الخضراء أو فيما يتعلق بالتلوث البيئي عموما (التربة والماء والهواء).

واللافت للانتباه أيضا، أن عدد الجمعيات التي تنشط في مجال البيئة بولاية عنابة، على سبيل المثال لا الحصر، لا يتعدى نسبة 1,13% من إجمالي الجمعيات النشطة على المستوى الوطني المصرح بها. وهذا يدل على قلة الوعي المدني بأهمية البيئة في حياة الفرد والمجتمع من جهة. ثم إن قلة النشاط الجمعي في هذا المجال وضعفه إنما يعكس مباشرة على تدهور البيئة وضعف سبل نشر الثقافة البيئية وتعميم السلوك البيئي بين سكان المدن والأرياف.

لكن في المقابل شرعت الجزائر في تأسيس جمعيات لجان الأحياء، وهي سبيل من سبل نشر الثقافة البيئية لدى السكان، ففي كل حي سكني تقريبا توجد اليوم لجنة حي تضطلع بمهمة صيانتها والحفاظ عليه وتوعية السكان بأهمية البيئة وخطورة تدهورها، غير أن تدخل هذه اللجان يبقى ضعيفا وغير فعال في ظل ضعف التنظيم وقلة الإمكانيات المادية وعزوف الناس عن الانخراط فيها، وهو الأمر الذي أكدته بعض الدراسات الميدانية التي اعتنت بموضوع البيئية وإيكولوجية المدن⁽⁵¹⁾.

أخيرا، يمكن القول إن نشاط الحركة من أجل حماية البيئة في العالم قد كانت ذات تأثير بارز في السياسة والفكر والمجتمع، وأن منهجها في ذلك كان الضغط بالتظاهرات السلمية، والاستمرارية في الضغط على الجهات التي تنتهك البيئة في كل مناسبة مما أسفر على سن قوانين ومواثيق دولية هامة تسعى كل الدول إلى احترامها، مع الإشارة إلى قلة تدخل هذه الجمعيات والهيئات وقلة فاعليتها في بعض المدن الجزائرية عموما⁽⁵²⁾، مع تسجيل ملاحظة مهمة وهي أن الحركة الجمعوية الجزائرية في غالبيتها لا تتحرك بالضغط سلميا من أجل إعادة الاعتبار للبيئة والدفاع عن الحقوق البيئية للإنسان، ولا حتى العمل على توعيته وترقية سبل التوعية التي تعمل في هذا الاتجاه بهدف غرس الثقافة البيئية لدى سكان المدن.

غير أن هذه الملاحظات لا تمنع من القول بأن الجزائر عملت ومازلت تعمل على المستوى التشريعي من أجل حماية البيئة.

خامسا: التشريعات الجزائرية في حماية البيئة:

هناك العديد من القوانين والتشريعات الهامة التي صدرت في شأن حماية البيئة والسكان في الجزائر. ومن أبرز القوانين المشرعة لحماية البيئة والحقوق البيئية للسكان في الجزائر قانون حماية البيئة، وقانون تسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، وقانون شروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، والقانون التوجيهي للمدينة، وقانون تسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها. وقد أعطى المشرع الجزائري عناية كبيرة لتنفيذ السياسة الوطنية لحماية البيئة التي تبرز أسسها في عدد من الأطر القانونية، كحماية الموارد الطبيعية....

1- سياسة الدولة الجزائرية في حماية البيئة: وقد مرت رعاية الدولة الجزائرية للبيئة والحقوق البيئية لسكان الجزائر بمراحل خلال فترة الاستعمار الفرنسي وبعد الاستقلال.

لقد خضعت الجزائر فترة طويلة لسيطرة الاستعمار واستبداده، وعانت كثيرا من وحشية الاستعمار الفرنسي وما خلفه من أضرار على بيئتها وسكانها وأفرادها. وقد أصدر الاستعمار الفرنسي قوانين عديدة في تلك الحقبة من التاريخ تهدف كلها إلى حماية البيئة وسكان فرنسا. غير أنها كانت تتجنب تطبيق تلك القوانين في الأراضي الجزائرية المستعمرة لأن ذلك يتعارض مع مصالحها الاستعمارية مما أدى إلى استنزاف الموارد البيئية وتقليصها⁽⁵³⁾.

أما بعد الاستقلال فقد اعتنى المشرع الجزائري بالبيئة الجزائرية وسكانها حيث سن عددا معتبرا من القوانين تحمي السكان والبيئة معا. لكن كان اهتمامه بالبيئة في البداية ضئيلا حيث ركز على إعادة بناء ما خلفه المستعمر من مشاكل في الإسكان والشغل وغيرها، ثم بمرور الزمن أخذت الجزائر تهتم بالبيئة، من خلال إصدار عدة تشريعات منها ما تعلق بحماية السواحل⁽⁵⁴⁾ ومنها ما يتعلق بالحماية الساحلية للمدن⁽⁵⁵⁾. كما تم إنشاء لجنة المياه⁽⁵⁶⁾، وقد صدر أول تشريع يتعلق بتنظيم الجماعات الإقليمية وصلاحياتها وهو قانون البلدية الصادر سنة 1967 إلا أنه لم يبين صراحة الحماية القانونية للبيئة واكتفى فقط بتبيان صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره يسعى إلى حماية النظام العام⁽⁵⁷⁾. أما قانون الولاية الصادر سنة 1969 فقد تضمن شيئا عن حماية البيئة حيث أكد على التزام السلطات العمومية، بالتدخل لمكافحة الأمراض المعدية والوبائية.

ومع مطلع السبعينيات من القرن العشرين دخلت الجزائر مرحلة التصنيع، وبدأ اهتمام الدولة بحماية البيئة يأخذ طابعه القانوني والتأسيسي بوضوح، فأنشأت المجلس الوطني للبيئة كهيئة استشارية تقدم اقتراحاتها في مجال حماية البيئة⁽⁵⁸⁾.

وخلال فترة الثمانينيات صدرت عدة قوانين وتشريعات خصت حماية البيئة بالدرجة الأولى، وعلى رأسها صدور قانون حماية البيئة الذي تضمن المبادئ العامة لحماية البيئة، والذي يعتبر "نهضة قانونية في سبيل حماية البيئة والطبيعة من جميع أشكال الاستنزاف" وفتح المجال لصدور عدة قوانين وتنظيمات أهمها القانون المتعلق بحماية الصحة وترقيتها⁽⁵⁹⁾، الذي ركز على "تدابير حماية المحيط والبيئة".

كما صدر سنة 1987 القانون المتعلق بالتهيئة العمرانية، في محاولة أخرى من الدولة الجزائرية نحو تبني سياسة التوزيع الأمثل للأنشطة الاقتصادية والموارد البيئية والطبيعية⁽⁶⁰⁾، بل زادها اهتمام الدولة بحماية البيئة أكثر عمقا وتركيزا عندما عالجت الموضوع دستوريا بتكريس الحماية القانونية للبيئة في دستور 1989 واعتبرتها مصلحة عامة تجب حمايتها وفقا للمادة 51 منه.

وفي بداية التسعينيات ورغم ما كانت تعانيه الجزائر من مشكلات خلفتها الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 وأحداث 5 أكتوبر 1988، إلا أن اهتمامها بحماية البيئة لم يعرف تراجعاً، حيث صدر قانونا البلدية والولاية، حيث أصبحت مسألة حماية البيئة من اختصاص المجلس الشعبي لولائي وتدخل ضمن أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا تهيئة الإقليم الولائي، وحماية البيئة وترقيتها والسهر على أعمال الوقاية الصحية واتخاذ الإجراءات المناسبة⁽⁶¹⁾.

وأما مع مطلع الألفية الثالثة فقد تكثفت جهود الدولية الجزائرية من أجل حماية البيئة، وغدت سياستها واضحة للنهوض بالبيئة وحمايتها وترقيتها، انطلاقاً من المبادئ والأهداف التي تجسد حماية أفضل للبيئة بما يتناسب ومتطلبات التنمية المستدامة التي تضمنها القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة⁽⁶²⁾ والذي جاء نتيجة لمشاركة الدولة الجزائرية في المحافل الدولية التي دقت ناقوس الخطر حول تدهور البيئة، والاقتراحات المقدمة في إطار ذلك ومنها ندوة ستوكهولم وقمة دول عدم الانحياز التي احتضنتها الجزائر، وكذا مصادقتها على العديد من الاتفاقيات التي تهتم بنفس الموضوع مثل اتفاقية ريودي جانيرو بالبرازيل التي تعتبر نقطة تحول كبرى في السياسة البيئية الدولية عموماً والجزائرية خصوصاً.

وفي هذا الإطار دوماً، قدم المشرع الجزائري لحماية البيئة، مجمل العناصر التي تحقق التوازن الضروري بين متطلبات النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة والمحافظة على سلامة السكان وصحتهم النفسية والعقلية والبدنية.

وعلى العموم يمكن القول إن الجزائر كغيرها من الأمم لم تُقصر من الناحية التشريعية في التدخل من أجل حماية البيئة والمحافظة على المحيط، وخاصة فيما يتعلق بجعل العلاقة إيجابية بين السكان وبيئتهم، رغم ما يلاحظ من تدني مستوى الخدمات وتطبيق النصوص التشريعية واحترامها من قبل الجهات المخولة، ثم الفراغ القانوني الملاحظ بالنسبة لتطبيق عقوبات صارمة وردعية لكل من يتجنى على البيئة ويلحق بها أضراراً من قبل السكان أو الهيئات والمنظمات النشطة.

2- تسيير النفايات ومراقبتها:

يهدف القانون رقم 01-19 المذكور أعلاه، إلى تنظيم وتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، وفيه ركز المشرع الجزائري على مجموعة من المبادئ الأساسية كالوقاية والتقليل من إنتاج وضرر النفايات من المصدر، وتنظيم وفرز النفايات وجمعها ونقلها ومعالجتها، وتثمين النفايات بإعادة استعمالها أو برسكلتها أو بكل طريقة تمكن، باستعمال تلك النفايات، من الحصول على مواد قابلة لإعادة الاستعمال أو الحصول على الطاقة والمعالجة البيئية العقلانية للنفايات كما هو الأمر بالنسبة لمشروع منطقة السمار بالجزائر العاصمة التي تحولت من مفرغة للنفايات الصلبة إلى حديقة خضراء عمومية⁽⁶³⁾، وأخيراً العمل على إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وآثارها على الصحة والبيئة وكذلك التدابير المتخذة للوقاية من هذه الأخطار أو تعويضها⁽⁶⁴⁾.

على صعيد آخر فقد حدد هذا القانون وصنف أنواع النفايات والعمليات المرتبطة بها، منها النفايات المنزلية وما شابهها، والنفايات الضخمة، والنفايات الخاصة وهي كل النفايات الناتجة عن النشاط الصناعي والزراعي والصحي والخدمات العامة، والنفايات الخاصة الخطرة التي تحتوي على المواد السامة والمضرة بالصحة العمومية

أو البيئية، ونفايات النشاطات العلاجية التي تختص بالمجال الطبي والبيطري، وأخيرا النفايات الهامدة الناتجة عن استغلال المحاجر والمناجم وأشغال الهدم أو البناء أو الترميم...

ثم شرع القانون نفسه للطرق الصحيحة والعلمية التي يجب اعتمادها للتخلص من مختلف هذه النفايات ومعالجتها وإعادة تدويرها...، ومنها طريقة جمع النفايات وفرزها، والمعالجة البيئية العقلانية للنفايات وإعادة استعمالها وإزالتها، وعمليات نقلها وعبورها واستيرادها وتصديرها⁽⁶⁵⁾.

لكن على المستوى الجزائري يلاحظ المختصون وجود الكثير من الثغرات التي قد تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة لحماية البيئة والحقوق البيئية للسكان كما في نص المادة 64 من القانون رقم 01-19 المذكور أعلاه، التي تعاقب على رمي أو طمر أو غمر أو إهمال النفايات الخاصة في المواقع غير المخصصة لهذا الغرض، غير أن المادة لا تحدد هذه المواقع، مما يقتضي البحث في نصوص أخرى لمعرفة المواقع الخاصة بالتصرف في النفايات⁽⁶⁶⁾. كذلك يحتاج عدد من المواد التي يتضمنها هذا القانون إلى الزيادة في الشرح كما في المادة 6 منه، التي تلزم "كل منتج للنفايات أو الحائز لها باتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتفادي إنتاج النفايات بأقصى قدر ممكن"، حيث نتساءل هنا عن هذه الإجراءات الضرورية ثم ما هو القدر الأقصى أو القدر الأدنى للنفايات التي يجب أن لا يتجاوزها منتج النفايات من سكان المدن؟.

3- شروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها:

تشكل المدن الجديدة مراكز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري بما توفره من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز. ويندرج إنشاء المدن الجديدة ضمن السياسة الوطنية الرامية إلى تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة من أجل إعادة توازن البنية العمرانية التي تهدف إليها أدوات تهيئة الإقليم وفق التشريع المعمول به⁽⁶⁷⁾، في ظل "الأزمة الحضرية" التي تمر بها المدن الجزائرية عموما والمدن الكبرى منها خصوصا.

وقد أوضح المشرع الجزائري في القانون رقم 02-08 المؤرخ في 25 صفر عام 1423هـ الموافق 08 مايو سنة 2002 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها في الجزائر، ومن أهم الشروط والعناصر التي ركز عليها:

- تحديد شروط إنشاء المدن الجديدة وأدوات تهيئتها.
- أحكام وإجراءات اختيار العقار.
- كيفية إنجاز المدن الجديدة، وخاصة ما تعلق بمراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمنطقة وحماية أراضيها الزراعية بمنع إنشاء المدن عليها كما تنص عليه المادة 8 من هذا القانون.

4- تسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها:

حدد القانون رقم 07-06 المؤرخ في 25 ربيع الثاني 2007/05/13 المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها كل الأهداف التي أراد المشرع الجزائري تحقيقها من وراء هذا القانون من خلال تحسين الإطار المعيشي الحضري للسكان بإنشاء وترقية وصيانة وتحسين نوعية المساحات الخضراء الحضرية الموجودة وتوسيعها بالنسبة للمساحات المبنية مع إلزامية إدراج المساحات الخضراء في كل مشروع بناء تتكفل به الدراسات الحضرية والمعمارية العمومية والخاصة⁽⁶⁸⁾.

كما ركز هذا القانون على أهم التصنيفات المتعارف عليها في عملية إنشاء المساحات الخضراء من حدائق نباتية عامة وتجميلية وإقامية وغابات حضرية، كالصفوف المشجرة الموجودة في المناطق المسكونة وغير المسكونة وشروط وكيفيات تصنيف المساحات الخضراء ومخططات تسييرها والمقاييس المطبقة عليها.

خلاصة

صحيح أن القوانين والتشريعات المسيرة التي تُوَطر لتسيير البيئة في الجزائر عموماً، ترتقي إلى المستوى الذي يكشف عن محاولات جادة لنشر ثقافة بيئية محترمة، غير أن تطبيق مواد هذه القوانين لا يبدو أنه يسير في نفس الاتجاه. حيث يسجل دوماً التأخر في تطبيق تلك المواد والنصوص القانونية، ولا يوجد اهتمام محترم وكاف للتكفل بتوعية المواطنين في مجال اكتساب ثقافة بيئية تساهم في ترقية حماية السكان من الأخطار التي تعود عليهم من جراء الأضرار التي يلحقونها بالبيئة، كغياب الملتقيات والندوات في هذا الموضوع وتوزيع المناشير المكتوبة، وإنتاج اللوحات الإشهارية والمعلقات التي تصب في اتجاه توعية السكان بأهمية البيئة وأخطار إلحاق الضرر بها وخاصة في المناطق الهشة للمدن، ناهيك عن أن المدرسة والأسرة لا تقوم بدورها كاملاً في إرساء قواعد التربية البيئية.

إن البيئة اليوم، وعلى المدى البعيد، أصبحت زيادة على أنها قلب وقالب ثقافة السكان، فهي ضرورة اقتصادية تدر الربح على الأفراد والمجتمعات، وأن كل ما هو غير بيئي، فهو غير اقتصادي بالضرورة، حسب قانون الطبيعة، وبالتالي فالوعي بأهميتها يأتي استجابة لتنشيط العلاقة الإيجابية بين السكان وبيئتهم المحيطة وتطوير سلوكهم في اتجاه ثقافة البيئة الخضراء، والصحية، التي ستميز مستقبل البشرية في الزمن القريب.

إن البيئة الطبيعية هي حالة من الجدل المستمر بين سعي سكان المعمورة للمزيد من التطور على حساب بيئتهم، وسعيهم المستمر في ذات الوقت لحماية هذه البيئة. وهي في الواقع جدلية مستمرة تميز تأثير البيئة العمرانية على مستعملها حسب النظرية السلوكية، حيث أثبتت الدراسات التي ظهرت في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أن جانبا كبيرا من التفكير العمراني قد وجه الأبحاث نحو دراسة الفضاء كوسيلة للسلوك الإنساني. ونتيجة لذلك برز نموذج "الإنسان الحضاري" في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين كموضوع للنقاش بين علماء الاجتماع والاقتصاد والعمران في الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك اتخذ بعض العلماء إشكالية "الفرد والبيئة الفيزيقية individu-environnement physique كموضوع للدراسة من النموذج الحيواني (sur la base du modèle des animaux).

فثقافة البيئة بصفاتها ثقافة في السلوك الاجتماعي المتحضر تهدف بالدرجة الأولى إلى تنمية سلوك الأفراد والسكان في الاتجاه الذي لا يتجاهل البيئة ما دام العائد البيئي هو مصدر رخائهم وضمان استمرارهم في الوجود. ولا يمكن أن تكتسب الثقافة البيئية إلا وفقا لأساليب تعلم السلوك البيئي. ذلك أن أي نمط ثقافي إنما يفسر بالتقارب في مواقف مختلف أنماط الحياة حسب أصحاب النظرية الثقافية كما يراها ميكائيل طومبسون Michael Thompson وزملاؤه.

إن حماية البيئة قبل أن تتحول إلى ضرورة حياتية لسكان الأرض وبالتالي ثقافة بيئية عامة، فهي تشكل معادلة اقتصادية معقدة، تحتاج إلى جهود كبيرة لفهم الظاهرة البيئية وحل المشكلات والعقبات التي تحول في كثير

من الحالات دون فهم الأفراد لأهمية البيئة الصحية في حياتهم، وبالتالي العمل في الاتجاه الذي يسمح بالمحافظة على البيئة والتقليل من استهلاكها بالطرق العشوائية والتعدي عليها وإلحاق الأضرار بها. وقد نلاحظ أن المجتمع الدولي ومنه الجزائر، يبدو في غالبته قليل الاهتمام بعناصر البيئة والسعي الجاد من قبله للمحافظة عليها رغم ترسانة القوانين التي يصدرها لأجل ذلك في كثير من الأحيان. وبالإضافة إلى قلة الاهتمام هذه يوجد عزوف عن "صناعة الثقافة البيئية" في الجزائر عموماً، حيث لا تتدخل الجهات المعنية بوضع أسس هذه الثقافة وخلق الآليات المناسبة لنشرها وتفعيلها.

إن أغلب الجهود البيئية المبذولة حالياً هي غريبة المنشأ والدافع، تأتي في مقدمتها الدول الاسكندنافية، وكندا، وبقية دول أوروبا، ثم أمريكا. وأسباب ذلك كثيرة، ويرجع أهمها إلى ارتفاع الوعي البيئي لدى المواطن الغربي، وإدراك تلك الدول للأخطار والأضرار التي خلفتها الكوارث الطبيعية مؤخراً من تأثر طبقة الأوزون، وذوبان الجليد، والتصحر وانتشار النفايات... إلخ. كما يرجع ذلك أيضاً إلى الضغوط التي تمارسها الجمعيات الصديقة للبيئة لتي تنشط وسط أنظمة ديمقراطية تسمح بإجراء الدراسات والأبحاث العلمية وتثق في نتائجها وتسخرها لصالح المحافظة على البيئة، مما أدى اليوم إلى بداية تموضع ما يسمى بالاقتصاد الأخضر في الضمير العالمي وانتشار ثقافة البيئة الخضراء في مختلف هذه الدول. وعلى خلاف من ذلك بقيت الجزائر وعدد معتبر من دول العالم المتخلف تسبح في "ثقافة الإهمال البيئي".

الهوامش:

- 1- حسن سفعان، "ثقافة"، في إبراهيم مذكور: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ص 199-200.
- 2- مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، دار الفكر، بيروت لبنان- دمشق سورية، 1974، ص 74.
- 3- عزوي، أمير و د. لعمى، أحمد، "الثقافة البيئية بعد استراتيجي لحماية البيئة"، في مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة ورقلة، العدد، 2010، ص 42.
- 4- نوار، مريوحة بولحبال، محاضرات في علم اجتماع التربية، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران- الجزائر، 2005، ص 30-131.
- 5- «Environnement» in Petit Larousse en Couleur, librairie Larousse, paris, 1987, p 345.
- 6- سفعان، حسن، "بيئة"، في إبراهيم مذكور، مرجع سبق ذكره، ص 103.
- 7- برعي، مرفت حسن، برنامج مقترح لتنمية الوعي البيئي لدى الأطفال، مؤتمر التعليم النوعي ودوره في التنمية البشرية في عصر العولمة، جامعة الأسكندرية، 2006.
- 8- ببيز، يوسف، "الثقافة البيئية المهام والأبعاد"، في الثقافة البيئية الوعي الغائب، رابطة الفكر الإبداعي، بولاية الوادي 2008، ص 111.
- 9- عرفان، محمود محمود، التدخل المهني للخدمة الاجتماعية وتنمية الوعي البيئي، في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، 2003، ص 132.
- 10- Population, in Petit Larousse en Couleurs, op.cit, p 724.
- 11- نفس المرجع.
- 12- TOUFFET Jean, Dictionnaire essentiel d'écologie, Rennes-Ouest France, 1982, p 72.
- 13- DUVIGNEAUD Jean, la synthèse écologique, Paris. Doin, 1984, p 10.
- 14- LEGAY J.M., DEBOUZIE D., Introduction à une biologie des populations, Paris, Masson, 1985, p 10.

- 15-بيرسا، رولان، معجم علم السكان، تحرير كريستوف ويلسون، ترجمة: مصطفى خلف عبد الجواد، مراجعة وتقديم: محمد الجوهري، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية- كلية الآداب- جامعة القاهرة، 2007، ص 272.
- 16-المعجم الوسيط، المجلد 2، ص 859.
- 17-د. عارف، نصر محمد: "حضارة المدينة الغربية"، مقالة منشورة على موقع متصفح ويب Google، على الرابط: <http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/hadarah.htm>.
- 18-مدوكي، مصطفى: مفاهيم عامة حول المدينة، دروس في مادة ورشة العمران، لطلاب السنة الثالثة ليسانس التخطيط والتهيئة المجالية، قسم الهندسة المعمارية، كلية العلوم والتكنولوجيا، جامعة محمد خيضر - بسكرة، على موقع الأنترنت، الرابط: <http://univ-biskra.dz/enseignant/medouki/4%20-%20G%C3%A9n%C3%A9ralit%C3%A9s%20sur%20la%20ville.pdf>.
- 19-مدوكي، مصطفى: مفاهيم عامة حول المدينة، المرجع السابق نفسه.
- 20-نفس المرجع.
- 21-نوار، مبروكة بولحبال(2011): "إشكالية المدينة بين التنمية الاجتماعية والجريمة" في دورية الفكر الشرطي، تصدر عن مركز بحوث شرطة الشارقة، مجلد 20 العدد 76 يناير 2011، ص 126.
- 22-المادة 03 من القانون رقم 06-06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 هـ الموافق لـ 20 فبراير سنة 2006، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 15، الصادرة في 12 مارس 2006، ص 18.
- 23-المادة 04 من القانون رقم 06-06، المرجع السابق نفسه.
- 24-مدوكي، مصطفى، المرجع السابق نفسه.
- 25- Cité-jardin, in Wikipédia l'encyclopédie libre, <http://fr.wikipedia.org/wiki/Cit%C3%A9-jardin>.
- 26-حمادة، مصطفى عمر، السكان وتنمية المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 43.
- 27-Ville durable, in Wikipédia l'encyclopédie libre, http://fr.wikipedia.org/wiki/Ville_durable.
- 28-عبد العظيم، حسني إبراهيم: "البيئة والصحة والمرض: مقاربة سوسيو- تاريخية"، في المجلة الإلكترونية: الحوار المتمدن - العدد: 3382 - 2011 / 5 / 31 - 06:38، على موقع الأنترنت: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=261254>.
- 29-كتاب المعرفة، الشعوب والسكان، شركة ترادكسيم شركة مساهمة سويسرية، جنيف، 1971، ص 9.
- 30-د. مزاهرة، أيمن سليمان، و د. الشوابكة، علي فالح، البيئة والمجتمع، دار الشروق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003، ص 17.
- 31-كتاب المعرفة، الشعوب والسكان، مرجع سبق ذكره، 12.
- (*) تشير بعض الدراسات إلى أن المصريين القدامى عمروا في العصر الحجري القديم على الهضاب حول النيل في كهوف من الصخور هرباً من قسوة الطبيعة والحيوانات البرية وعاشوا على صيد الحيوان، واستخدموا الأدوات الحجرية، وبعد العصر المطير حدثت نوبات من الجفاف أدت إلى تجمع السكان في وادي النيل بعد أن أصبحت الصحراء فقيرة في مواردها من الماء والنبات والحيوان. لمزيد من المعلومات في هذا الشأن انظر: "عصر ما قبل التاريخ" في ويكيبيديا الموسوعة الحرة على شبكة الأنترنت: <http://ar.wikipedia.org/wiki>.
- 32-محيسن، سلطان: عصور ما قبل التاريخ، جامعة دمشق- سوريا، 2001، ص 240.
- 33-النور، أسامة وألجا وشلابي، أبو بكر: تاريخ الإنسان حتى ظهور المدنيات: دراسة في الأنثروبولوجيا الفيزيقية والثقافية، دار فاليثا - مالطا -1995، ص 632.
- (**)- أريحا هي مدينة كنعانية قديمة، وأقدم مدينة في تاريخ البشرية، حيث ترجع نشأتها إلى العصر الحجري بـ 10 - 11 ألف سنة، أي بحوالي ثمانية آلاف قبل الميلاد. لمزيد من المعلومات في هذا الشأن، انظر: "أريحا"، في ويكيبيديا الموسوعة الحرة على شبكة الأنترنت <http://ar.wikipedia.org/wiki/>.
- 34-د. مزاهرة، أيمن سليمان و د. الشوابكة علي فالح، مرجع سبق ذكره، ص 23.

- 35- Said Bouzeguia: "انطلاقة الثورة الصناعية: التطور التقني، الانعكاسات على البنية الاجتماعية" مقال منشور على موقع "مكتوب"، على شبكة الأنترنت: <http://bouzeguia-said.maktoobblog.com/> في 24 أكتوبر 2008 الساعة: 14:31 م
- 36-Thurstone, Robert Henry(2010) , Histoire de la machine à vapeur, Editions Amazon, http://ar.wikipedia.org/wiki/ قائمة المخترعين على شبكة الأنترنت:
- 37-ملحق: قائمة المخترعين على شبكة الأنترنت: <http://www.binnabi.net/infos/detail/9>
- 38-مالك بن نبي والنظام الدولي الاقتصادي الجديد" في دراسات على موقع مالك بن بي الإلكتروني <http://www.binnabi.net/infos/detail/9>
- 39-حقلا عن: د.عبد الفتاح مراد، شرح تشريعات البيئة في مصر وفي الدول العربية محليا ودوليا، دار نشر الكتب والوثائق المصرية 1996، على موقع منتديات ستار الجيري الإلكتروني: <http://www.staralgeria.net/t1644-topic#ixzz47OjzRY4s>
- 40-عجمية، محمد عبد العزيز(1983)، التطور الاقتصادي في أوروبا والوطن العربي، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص 66.
- 41-محمد الجوهري وآخرون(2010)، علم اجتماع البيئة، عمان- الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص 428.
- 1- د. مزاهرة. أيمن سليمان، د. الشوابكة. علي فالح، البيئة والمجتمع، دار الشروق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003، ص.24.
- 42-محمد الجوهري وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 37.
- 43-نفس المرجع نفس الصفحة.
- 44-عبد العظيم، حسني إبراهيم، "البيئة والصحة والمرض: مقارنة سوسيو- تاريخية" في مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية، العدد 3382، الصادرة في 2011/05/31، على الساعة 06:38، على الموقع: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=261254>
- 45-مكاوي علي، علم الاجتماع الطبي مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1990، ص 75-76.
- (***) مثلا الحروب التي كانت تميز المجتمعات القديمة التي بدأت منذ وجود التجمعات السكانية للبشر في شكل قبائل وعشائر ثم تحولت إلى حروب بين المدن والإمبراطوريات... إلخ، ومن أشهرها في العصور القديمة الحروب البونيقية والحروب الصليبية... إلخ، وفي العصور الحديثة الحرب العالمية الأولى والثانية، حيث يعتبر القرن العشرين من أسوأ القرون بيئياً وإنسانياً، اعتباراً للصرعات العديدة التي كان لها تأثير سلبي على البيئة بحرقها وتدميرها على مختلف المستويات منها، إضافة إلى ما أحقه التقدم التكنولوجي الكبير الذي شهدته صناعة الأسلحة والمعدات الحربية، من أضرار، أصبح اليوم من الصعب إيجاد حلول لها، وأصبحت الحروب أكثر خطورة وقسوة على البيئة.
- 46-كالن، سير روي (1994)، عالم يفيض بسكانه عرض لأسباب المشكلة وحل جذري لها، ترجمة : ليلي الجبالي (1996)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، ص 273-275.
- 47-خليل، نجلاء عاطف: مقدمة في علم الاجتماع الطبي - ثقافة الصحة والمرض، مكتبة الأنجلو- المصرية، القاهرة، 2006 ص 269.
- 48-الصفار، ثامر، "حماية البيئة، الإيكولوجيا"، في مجلة راديكال، على شبكة الأنترنت: <http://radicaly.net/>
- 49-ملحق: قائمة المنظمات البيئية- موقع ويكيبيديا، <http://ar.wikipedia.org>
- 50-انظر في هذا الشأن: السعيد رشدي، "جمعيات الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة دراسة ميدانية بالتجمعات الحضرية الجديدة علي منجلي قسنطينة" في مجلة العلوم الاجتماعية [En ligne] مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، العدد 16 ديسمبر 2012. وانظر كذلك: El Watan: Les déchets, un gisement économique, mercredi 22 janvier 2014, p 32.
- 51-سعيد رشدي، لجان الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة، مذكرة ماجستير، جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة، السنة الجامعية 2006-2007، ص 211. <http://bu.umc.edu.dz/theses/sociologie/ARAC2449.pdf>
- 52-يحي بوعزيز (2007)، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 23.

- 53-المرسوم رقم 73/63 المتعلق بحماية السواحل، الجريدة الرسمية، العدد 13 الصادر في 1963/03/04.
- 54-المرسوم رقم 478/63 المتعلق بالحماية الساحلية للمدن، الجريدة الرسمية، العدد 98 الصادر في 1963/12/20.
- 55-المرسوم رقم 38/67 المتعلق بإنشاء لجنة المياه، الجريدة الرسمية العدد 52 الصادر في 1963/07/24.
- 56-الأمر رقم 73/67 المتضمن قانون البلدية، الجريدة الرسمية، عدد 6 الصادر في 1967/01/18.
- 57-المرسوم رقم 156/74 المتضمن إنشاء المجلس الوطني للبيئة، الجريدة الرسمية، عدد 59 الصادر في 1974/07/23.
- 58-القانون رقم 05/85 المؤرخ في 26 جمادي الأول عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، العدد 8، في 1985/02/17، ص 176.
- 59-المرسوم رقم 03/87 المتعلق بالتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية، العدد 5، الصادر في 1987/11/27.
- 60-القانون رقم 09/90 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 المتعلق بالولاية المتمم، والقانون رقم 08/90 المتضمن قانون البلدية، الصادر بنفس التاريخ، الجريدة الرسمية، عدد 15 الصادر في 1990/04/11.
- 61-القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 جمادي الأول ام 1423 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادر في 20 يوليو 2003.
- 62-القانون رقم 10-03 المؤرخ في 19 جمادي الأول عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43 الصادر في 20 يوليو 2003.
- 63-القانون رقم 19-01 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77 الصادر في 15 ديسمبر 2001، ص 10-11.
- 64-أ.د. قوادرية، علي وآخرون(2010)، **المدينة الجزائرية ومشكلات التحضر**، منشورات جامعة سكيكدة - الجزائر، ص 100.
- 65-القانون رقم 02.08 المؤرخ في 25 صفر عام 1423 الموافق 8 مايو سنة 2002 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34. ص 5-6.
- 66-"المسؤولية الجزائرية عن التلوث الصناعي"، على الشبكة العنكبوتية، <http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=508525>، 12-02-2011، 13:53.
- 67-المادة 3 من القانون رقم 08-02 المؤرخ في 25 صفر عام 1423 الموافق 08 مايو سنة 2002 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، الصادر بتاريخ 14 مايو 2002.
- 68-المادة 02 من القانون رقم 07 - 06 المؤرخ في 06/05/2007 المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها، الجريدة الرسمية، العدد 31، ص 07.

المراجع:

- 1- الجوهرى محمد، وآخرون(2010)، **علم اجتماع البيئة**، عمان- الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- 2- النور، أسامة وألجا، أبو بكر شلابي (1995): **تاريخ الإنسان حتى ظهور المدنيات: دراسة في الأنثروبولوجيا الفيزيائية والثقافية**، مالطا، دار فاليستا.
- 3- الصفار ثامر، "حماية البيئة، الإيكولوجيا"، في مجلة راديكال، على شبكة الأنترنت: <http://radicaly.net/>.
- 4- برعي، مرفت حسن(2006)، **برنامج مقترح لتنمية الوعي البيئي لدى الأطفال**، مؤتمر التعليم النوعي ودوره في التنمية البشرية في عصر العولمة، جامعة الإسكندرية، 2006.
- 5- بن نبي، مالك(1974)، **مشكلة الثقافة**، بيروت- لبنان، دمشق- سورية، دار الفكر.
- 6- بوزقية، سعيد Said Bouzeguia: "انطلاقة الثورة الصناعية: التطور التقني، الانعكاسات على البنية الاجتماعية" مقال منشور على موقع "مكتوب"، على شبكة الأنترنت: <http://bouzeguia-said.maktoobblog.com/> في 24 أكتوبر 2008.
- 7- بوعزيز، يحي(2007)، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- 8- بيزيد يوسف، "الثقافة البيئية المهام والأبعاد"، في **الثقافة البيئية الوعي الغائب**، رابطة الفكر الإبداعي، بولاية الوادي 2008.

- 9- حمادة، مصطفى عمر (1998) ، السكان وتنمية المجتمعات الجديدة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- 10- خليل، نجلاء عاطف (2006): مقدمة في علم الاجتماع الطبي - ثقافة الصحة والمرض، القاهرة، مكتبة الأنجلو - المصرية.
- 11- رولان بريسا، معجم علم السكان، تحرير كريستوف ويلسون، ترجمة: مصطفى خلف عبد الجواد، مراجعة وتقديم: محمد الجوهري، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية-كلية الآداب- جامعة القاهرة، 2007.
- 12- عارف محمد نصر: "حضارة المدينة الغربية"، مقالة منشورة على موقع متصفح ويب Google، على الرابط: <http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/hadarah.htm>
- 13- عبد العظيم، حسني إبراهيم: "البيئة والصحة والمرض: مقارنة سوسيو- تاريخية"، في المجلة الإلكترونية: الحوار المتمدن - العدد: 3382 - 31 / 5 / 2011 - 06:38، على موقع الأنترنت: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=26125>.
- 14- عزواوي أعمر، د. لعمى أحمد، "الثقافة البيئية بعد استراتيجي لحماية البيئة"، في مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة ورقلة، العدد، 2010.
- 15- عرفان محمود محمود، التدخل المهني للخدمة الاجتماعية وتنمية الوعي البيئي ، في الجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، 2003.
- 16- عمر، معن خليل (2006)، معجم علم الاجتماع المعاصر، عمان- الأردن، دار الشروق.
- 17- غيث محمد عاطف (1979): قاموس علم الاجتماع، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- 18- قوادرية، علي وآخرون (2010)، المدينة الجزائرية ومشكلات التحضر، منشورات جامعة سكيكدة - الجزائر .
- 19- كتاب المعرفة، الشعوب والسكان (1971)، جينيف، شركة ترادكسيم شركة مساهمة سويسرية.
- 20- مجموعة من الكتاب (1997)، نظرية الثقافة، ترجمة: د. علي سيد الصاوي، مراجعة وتقديم: أ.د. الفاروق زكي يونس، عالم المعرفة، العدد 223 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت.
- 21- محيسن، سلطان (2001): عصور ما قبل التاريخ، جامعة دمشق - سوريا.
- 22- مدكور، إبراهيم (تصدير) (1975): معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- 23- مزاهرة، أيمن سليمان والشوايكة، علي فالح (2003)، البيئة والمجتمع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن.
- 24- مدوكي مصطفى: مفاهيم عامة حول المدينة، دروس في مادة ورشة العمران، لطلاب السنة الثالثة ليسانس التخطيط والتهيئة المجالية، قسم الهندسة المعمارية، كلية العلوم والتكنولوجيا، جامعة محمد خيضر - بسكرة، على الرابط الإلكتروني: <http://univ-biskra.dz/enseignant/medouki/4%20-%20G%C3%A9n%C3%A9ralit%C3%A9s%20sur%20la%20ville.pdf>
- 25- مكاوي علي (1990)، علم الاجتماع الطبي مدخل نظري، الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية.
- 26- ملحق: قائمة المخترعين على شبكة الأنترنت: <http://ar.wikipedia.org/wiki/>
- 27- نوار، مريوحة بولحبال (2005)، محاضرات في علم اجتماع التربية، وهران - الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع.
- 28- نوار، مريوحة بولحبال (2011): "إشكالية المدينة بين التنمية الاجتماعية والجريمة" في دورية الفكر الشرطي، تصدر عن مركز بحوث شرطة الشارقة، مجلد 20 العدد 76 يناير 2011.
- 29- القانون رقم 83-03 المؤرخ في 05-02-1983 المتعلق بحماية البيئة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
- 30- القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12-12-2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها الجريدة الرسمية الجزائرية.
- 31- القانون رقم 02 . 08 المؤرخ في 08/05/2002 المتعلق بكيفية شروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، الجريدة الرسمية، العدد 34.
- 32- القانون رقم 07 - 06 المؤرخ في 13/05/2007 المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها - الجريدة الرسمية- العدد 31.
- 33-DREYFUS François-Georges , «Les origines du mouvement écologiste », sur site internet: http://www.magistro.fr/index.php?option=com_content&view=article&id=37:logie-fgd&catid=35:un-peu-dhistoire&Itemid=247<http://ar.wikipedia.org/wiki/>
- 34-DUVIGNEAUD Jean, la synthèse écologique, Paris. Doin, 1984.

-
- 35-El Watan: Les déchets, un gisement économique, mercredi 22 janvier 2014.
- 36-LEGAY J.M., DEBOUZIE D.(1985), **Introduction à une biologie des populations**, Paris, Masson,1985.
- 37-Robert Henry, **Histoire de la machine à vapeur**, Editions Amazon, 2010Thurston.
- 38-**Petit Larousse en Couleur**, librairie Larousse, paris, 1987.
- 39-TOUFFET Jean, **Dictionnaire essentiel d'écologie**, Rennes-Ouest France, 1982.
- 40-<http://fr.wikipedia.org/wiki/Cit%C3%A9-jardin>.
- 41-http://fr.wikipedia.org/wiki/Ville_durable.
- 42-<http://www.larousse.fr/encyclopedie/ville/J%C3%A9rico/125859>
- 43-fr.wikipedia.org/wiki/Chronologie_de_l'écologie - 77k.
- 44-<http://www.binnabi.net/infos>.

Réconcilier voie et ville: Réflexions et idéologies
Dr. Meriem Radouane
Laboratoire Architecture et Urbanisme, Département d'Architecture
Université Badji Mokhtar-Annaba

Résumé

Le développement des réseaux de voies liés à l'essor de l'usage de l'automobile n'a pas été sans effet sur la ville. Les voies rapides urbaines créées en périphéries ont été vite rattrapées par l'urbanisation pour devenir à l'origine de plusieurs problématiques. Une situation qui a suscité beaucoup de critiques et de débats. De là, notre recherche s'attache à comprendre l'origine de la cohabitation problématique à la ville et aux voies rapides, et à déceler les nouvelles réflexions pour l'amélioration du rapport de la voie à la ville.

Mots-clés : *Ville, voies rapides urbaines, automobile, logiques de conception de la voie urbaine, nouvelles réflexions.*

Reconcile way and city : Reflections and ideologies

Abstract

The development of the urban way networks, linked to the growth of automobile use, wasn't without effect on the city. The express ways created in the suburbs, were quickly caught up by the urbanisation to become in origin of a lot of problematics. This situation has raised many critics and debates. In this way, our research attempts to understand the origin of problematic cohabitation city-express ways, and to detect the new reflections in the improvement of the relationship between road and city.

Key words: *City, urban express ways, automobile, urban road of design logic, new reflections.*

التوفيق بين الطريق والمدينة: أفكار وأيديولوجيات

ملخص

أثر تطور شبكات الطرق المرتبط بازدهار استعمال السيارة على المدينة بشكل سريع. إذ سرعان ما تدارك التعمير الطرق السريعة التي أنجزت في ضواحي المدن، حتى أصبحت مصدرا للعديد من الإشكالات، وقد أثارت هذه الوضعية العديد من الانتقادات والنقاش. وفي هذا الصدد، يتناول هذا البحث مصدر إشكالية تعايش المدينة مع الطرق السريعة، ومعرفة طرق التفكير الجديدة، والممارسات الحالية من أجل تحسين علاقة الطريق بالمدينة.

الكلمات المفتاحية: *مدينة، طرق سريعة حضرية، سيارة، منطق تصميم الطرق الحضرية، طرق التفكير الجديدة.*

Introduction

L'arrivée de l'automobile a été sans doute l'évènement le plus marquant de l'histoire de la voirie urbaine. Elle en a été à l'origine de grands bouleversements dans la manière de concevoir, de réaliser et même de pratiquer la voie. Elle a été également déterminante pour l'extension de la ville, car en permettant de s'affranchir des contraintes de la distance, l'automobile avait aidé la ville à sortir de son périmètre. Elle a contribué ainsi au développement d'un espace périurbain et au passage de la notion de ville à celle de l'agglomération⁽¹⁾. L'engouement pour l'automobile conjugué à l'extension des villes avait incité à la création de réseaux de voies qui permettent de raccorder de grandes distances tout en raccourcissant le temps des trajets. Depuis la deuxième moitié du XX^{ème} siècle, autoroutes urbaines, rocade, pénétrantes et périphériques sont devenues l'une des figures marquantes des agglomérations urbaines modernes. Même l'Algérie connaît un grand engouement pour ces infrastructures depuis les dernières années: l'autoroute est-ouest et d'autres en projet comme l'autoroute des hauts plateaux et l'autoroute nord-sud, en sont les exemples les plus illustrant et qualifiés même par le ministère des travaux publics par le projet du siècle. Toutefois, même si elles possèdent des bienfaits socio-économiques, ces infrastructures routières ne sont pas sans risques sur la ville.

L'objectif de cette recherche est de présenter une réflexion critique sur les logiques de production des voies rapides urbaines. Un sujet pertinent à l'heure où les projets routiers en Algérie constituent les plus grands chantiers du pays et des budgets très importants sont déboursés dans ce domaine. Pour cela, l'approche est essentiellement historique et critique. Elle retracera d'abord le contexte d'apparition de la voie rapide urbaine et son évolution. Ensuite, elle critiquera les logiques technicistes adoptées dans la conception de ce type de voies, en montrant d'une part les répercussions des productions précédentes sur la ville, et d'autre part, les réflexions et expériences récentes dans quelques pays développés en réaction à la cohabitation problématique ville-voies rapides.

Automobile, voies rapides et ville, une relation problématique:

Conçues essentiellement pour la résolution des problèmes de la congestion, les voies rapides urbaines ont été les territoires exclusifs de l'automobile. Un système qui a mis la ville au risque de la circulation routière selon S. Watcher qui explique que *«les trafics motorisés et leurs supports physiques que sont les réseaux de voirie ont dévasté la ville, (...) Beaucoup déclarent que les routes et les autoroutes ont été un instrument de démenagement du territoire»*⁽²⁾. En effet, la prolifération de ces voies a été à l'origine d'effets dommageables sur le paysage, l'identité de la ville et les pratiques que l'espace public sous-tend⁽³⁾. Elles sont également à l'origine de nuisances quotidiennes (bruit et pollution) qui soulèvent notamment le mécontentement de la population riveraine. Des effets pour lesquels, la production des voies rapides urbaines soulève depuis les dernières années beaucoup de polémiques dans les pays développés. Les questions de redéfinir les logiques de leur conception et de réduire leur réalisation font unanimité. Toutefois, qu'en est-il de cette question en Algérie? Particulièrement à l'heure où le pays vit une période de grandes constructions routières, on ne peut s'empêcher dès lors de s'interroger sur l'insertion future de ces voies en milieux urbains.

L'augmentation fulgurante du parc automobile en Algérie au cours des dernières années (plus de 5,1 millions en décembre 2014 selon l'ONS¹⁾) et son corollaire «la congestion», ont accentué le recours à la création de voiries rapides particulièrement dans les grandes villes afin de les désengorger et mettre fin aux embouteillages quotidiens qui hantent les automobilistes. Autoroutes, rocade, périphériques et radiales figurent aujourd'hui de plus en plus dans les projets des villes algériennes et la réalisation de l'autoroute est-ouest forme l'exemple le plus emblématique de l'intérêt actuel accordé à la réalisation des infrastructures routières. Cette voie autoroutière qui traverse toute la frange nord du pays sur une distance de plus de 1.200 km, a impliqué aussi la réalisation de plusieurs dizaines de rocades et de pénétrantes pour desservir les 24 wilayas sur son passage⁽⁴⁾. Des infrastructures routières de

grande envergure qui ne seront pas sans effets sur les agglomérations qu'elles traversent ou longent, car si elles sont en majorité périurbaines à leur création, elles ne tarderont pas à être rattrapées par l'urbanisation et leurs impacts sur la ville plus perceptibles et ressentis. D'où l'importance de repenser la conception des projets routiers vis-à-vis de leur relation aux milieux urbains riverains actuels et futurs.

Ces préoccupations sont fondées sur les problèmes d'insertion urbaine des voies rapides auxquels plusieurs de nos villes sont aujourd'hui confrontées, notamment, après que ces voies soient rattrapées par l'urbanisation et se retrouvent désormais dans des milieux urbains plutôt denses. Partant de ces constats, notre recherche tente d'interroger la relation «infrastructures routières -ville»: quels sont leurs impacts sur les tissus qu'elles traversent ou qu'elles longent? Et quelles sont les nouvelles réflexions à l'œuvre dans la conception et l'insertion des infrastructures routières? Des questions pertinentes dans le contexte algérien à l'heure où le pays connaît une dynamique de chantiers routiers sans précédent.

I- L'aporie ville - Voies rapides:

Créées pour l'écoulement de grands flux de circulation automobile, les voies rapides urbaines ont été rattachées en priorité à un domaine purement technique où priment des logiques de circulation et d'ingénierie routière. Leur conception qui tourne essentiellement autour de trois préoccupations: «*la fonctionnalité de l'ouvrage, la fluidité du trafic et la sécurité des usagers*»⁽⁵⁾, a donné naissance à des voies indifférentes aux territoires qu'elles traversent. Elles s'isolent et se réduisent à la seule fonction de la circulation automobile. Une mono-fonctionnalité qui s'oppose à la complexité de la ville efficace par conséquent le critère d'urbanité. La mauvaise adaptation des voies rapides à la ville nous renvoie à la nécessité de comprendre le concept de ce type de voie urbaine, son évolution et ses caractéristiques pour mieux cerner l'origine de la problématique qu'elle pose aujourd'hui.

1- Automobile et vitesse depuis le milieu du 20^{ème} siècle: apparition des voies rapides urbaines:

La question des préoccupations liées à la congestion automobile a été au cœur des débats depuis les années 50. En Europe, les voitures ne pouvaient plus circuler sur les anciennes voiries pavées inadaptées à la circulation automobile. C'est ce qui avait incité à la création de voies conçues spécialement pour l'automobile pour qu'elle puisse y circuler en sécurité à une plus grande vitesse.

Le concept de la voie rapide est initié par les théories du fonctionnalisme. La classification des «7V» de Le Corbusier en 1948 qui propose la séparation des voies selon les vitesses et les modes de circulation, en constitue le fondement. Le concept s'affirme dans les années 50, et il est largement diffusé. Il se poursuit encore dans les années 60, appuyé par les réflexions de Buchanan qui avait introduit le modèle des «*ring-roads*» pour les villes britanniques⁽⁶⁾. Le phénomène de la voie rapide s'impose dans les années 50 et 60 et séduit: des voies périphériques à la ville qui permettent l'écoulement rapide du trafic automobile et d'éviter la congestion des centres. La voie rapide se propage rapidement dans la plupart des villes et des pays et évolue pour devenir une catégorie de voies à part entière qui regroupe plusieurs modèles. En Europe et depuis les années 50 jusqu'aux années 80 et même plus tard, les réseaux des voies rapides ont été le leitmotiv des pouvoirs publics pour adapter la ville à l'automobile et faciliter la circulation.

De son côté, l'Algérie n'a pas été épargnée par ce phénomène, même s'il ne s'est pas répandu avec la même échelle et degré d'acuité qu'en Europe. Les premiers réseaux routiers et voies rapides urbaines en Algérie remontent à la période de la colonisation française. Dès les années 50, les problèmes de circulation sont à l'ordre du jour et suscitent beaucoup de réflexions, notamment dans la capitale où la situation est particulièrement accrue. Des voies rapides du type «autoroutes urbaines» surélevées sur des pylônes sont alors proposées pour désengorger la ville d'Alger. L'idée fut rejetée, notamment en raison de son impact présumé sur le paysage⁽⁷⁾. Cette idée est visiblement influencée par les théories fonctionnalistes

dominantes à l'époque et rappelle fortement les idées de Le Corbusier à qui revient d'ailleurs la première idée d'autoroute en Algérie, puisque tôt dans les années 30, il proposait dans son célèbre Plan Obus pour Alger, une autoroute habitable qui redessinait le paysage de la ville en front de mer et survolait la Casbah (fig.1). Une idée restée au stade de projet et qui demeure très évoquée comme l'une des idées les plus insolites sur l'adaptation de la ville à l'automobile.

En 1955, de nouveaux projets de voies rapides sont proposés pour Alger, à l'occasion de l'élaboration d'un schéma directeur de la circulation routière qui proposait la séparation des différentes circulations et l'isolement de la circulation de transit à travers la création d'un réseau de voies rapides formé d'une autoroute urbaine littorale et de quatre bretelles pour la relier à la ville⁽⁸⁾. Au début des années 60, la question de la circulation en Algérie est toujours d'actualité et un programme ambitieux d'infrastructures routières et d'ouvrages d'art est prévu pour «sauver de l'asphyxie le réseau routier algérien»⁽⁹⁾. Ce programme fut toutefois interrompu à l'indépendance. Ce n'est qu'aux années 80 que les réalisations routières ont marqué une certaine reprise, mais assez timides.

2- Regain d'intérêt pour les autoroutes en Algérie au 21^{ème} siècle : l'autoroute est-ouest et autres projets:

Dès le début des années 2000, la réalisation des routes en Algérie connaît une dynamique sans précédent, alors qu'elle ralentie en Europe après le constat des impacts des productions des décennies précédentes sur l'espace et le paysage urbains. Le boom automobile en Algérie, les problèmes de circulation, la forte accidentologie routière et les besoins socio-économiques ont incité à renforcer le réseau existant² par des autoroutes. C'est ce qui justifie le projet de l'autoroute qui traverse toute la frange nord du pays d'Est en Ouest sur 1.200 km dont la réalisation a été lancée en 2005. Un projet de grande envergure que la rente pétrolière des années 2000 avait permis le financement. Dans sa conception, il répond aux critères techniques classiques de conception des autoroutes, soit un couloir fermé de 2x3 voies, déconnecté des territoires qu'il traverse, n'admet que la circulation automobile et autorise une vitesse de circulation de 120 km/h. L'autoroute, qui a été mise en service dans sa totalité en 2015³, compte des centaines d'ouvrages d'art et traverse en majorité des milieux naturels diversifiés ou passe en périphéries d'agglomérations urbaines. Il est assez tôt aujourd'hui d'en évaluer les conséquences sur les territoires traversés, mais les constats et problématiques relevés dans d'autres pays peuvent laisser prédire les conséquences. Les centaines d'ouvrages d'art routier en béton ne passent pas déjà inaperçus dans le paysage en majorité naturel vierge (Plaines, montagnes). Aussi, les autoroutes attirent l'urbanisation et les coupures spatiales ne tarderont pas à poser des contraintes que nous détaillerons dans un paragraphe plus loin.

Figure 1: Le plan Obus de Le Corbusier, l'autoroute pour Alger.



Source: <http://utopies.skynetblogs.be/07-seconde-moitie-du-xxe-siecle.com>

Figure 2: Algérie, autoroute Est-ouest.



Source: ministère des Travaux Publics. <http://MTP.dz>

3-La voie «infrastructure»: de l'objet architectural à l'objet technique

Le mot infrastructure évoque souvent le domaine technique et renvoie vers le réseau et l'équipement. Depuis que la voie a été assimilée aux réseaux techniques dans les années 50, elle a été surtout pensée comme un équipement de circulation au détriment de ses autres fonctions urbaines. Elle obéit par conséquent à des démarches scientifiques fondées sur l'enquête et le diagnostic en matière de transport.

Et par le type de circulation qu'elle écoule, la voie rapide s'est spécialisée pour devenir un territoire fermé, strictement réservé à l'automobile. Elle s'est progressivement écartée de la ville et n'avait plus le même rôle face à la structuration de l'espace. Et même si les voies rapides attirent l'urbanisation et l'implantation des activités, elles restent souvent ignorantes du souci de la forme urbaine, alors que la ville est sensée se développer dans un souci constant de conjuguer l'esthétique, la rationalité des espaces urbains et la desserte territoriale⁽¹⁰⁾. Depuis qu'elle a été considérée comme une infrastructure spécialisée, la conception de la voie automobile avait rompu avec le savoir urbanistique et architectural comme le note J-L Gourdon: «*l'héritage de la voie, forme urbaine par excellence a été délaissé, une tradition de savoirs effacée*»⁽¹¹⁾.

4-La voie rapide urbaine, des caractéristiques à l'opposé de l'urbain:

Il est important de comprendre de plus près la voie rapide dans sa fonction et ses caractéristiques pour mieux cerner l'origine de ses impacts négatifs sur la ville. Depuis son apparition, la voie rapide a été associée à la circulation à grande vitesse et aux liaisons de grandes distances allant à l'échelle de l'agglomération et du territoire. Pour cela, elle doit répondre à des règles de sécurité routière qui lui attribuent des caractéristiques qui la distinguent des autres voies urbaines: séparation des sens de circulation, fermeture de la voie par des protections latérales et le recours aux ouvrages d'art aux croisements. Par ailleurs, la conception de la voie rapide est essentiellement soumise à des calculs mathématiques pour déterminer son architecture. Les ingénieurs utilisent trois paramètres de circulation qu'ils considèrent comme essentielles: le débit, la capacité et la vitesse⁽¹²⁾. Le savoir architectural et les règles de l'art urbain dans la conception de la voie ont été remplacés par des règles mathématiques et circulatoires, produisant un modèle de voie auquel est souvent reproché le manque d'urbanité et d'esthétique architecturale.

Dans leur architecture, les voies rapides urbaines sont des voies qui comportent une chaussée d'au moins 2x2 voies séparées par un terre-plein central de manière à différencier les sens de circulation. Elles sont à dominante monomodale, dimensionnées pour des vitesses de référence allant de 60 ou 80 km/h. En conséquence, la chaussée principale ne peut ni être en contact direct avec un espace piéton, ni admettre des accès riverains. Les points d'échanges principaux sont espacés d'une distance minimum de 500 m. Ils peuvent se présenter sous la forme d'échangeur dénivelé ou de rond-point⁽¹³⁾. Toutes ces caractéristiques, dénotent la prééminence des exigences techniques et circulatoires dans la conception de la voie rapide.

II- Impacts des voiries rapides sur la ville:

On déclare que la logique routière a produit des ravages sur les tissus urbains: effets de coupure, ségrégation, bruit et pollution de l'air. En effet, par leur grande échelle et la forte circulation qu'elles écoulent, les voies rapides ont des effets directs sur les milieux qu'elles traversent. Plus la voie se trouve dans un milieu urbanisé, plus ses effets se font ressentir et rendent sa présence problématique. Et même si certains avis évoquent les contributions positives des voies rapides telles que les facilités de déplacement et de liaison et le développement urbain et économique, leurs nuisances soulèvent de plus en plus d'hostilité envers ce type de voies.

1- La voie rapide, un catalyseur de l'urbanisation:

Voies rapides et urbanisation sont très liées, l'une implique l'autre. En effet, l'extension de l'espace urbain et l'allongement des trajets, ont rendu le recours aux transports motorisés nécessaire. L'usage de l'automobile a rendu à son tour possible l'exploration des territoires

lointains et a par conséquent encouragé l'extension urbaine. Les réseaux de voies rapides ont eu une forte influence sur l'accélération de l'urbanisation, car l'offre d'une nouvelle accessibilité favorise toujours le développement de nouvelles urbanisations. «*Dès qu'une voie rapide est implantée, c'est encore la campagne qui domine aux alentours, mais assez rapidement on assiste à une urbanisation des abords de la voie, chose que remarquent souvent les automobilistes à chaque passage : des surfaces commerciales, des zones d'activités, de l'habitat voient le jour souvent en un temps relativement court*»⁽¹⁴⁾ explique un rapport du Cetur⁴.

Les voies rapides sont même accusées de déclencher un «mécanisme d'étalement urbain» selon J-L Gourdon qui fait entre autres référence à une étude espagnole⁵ qui montre l'impact important des voies de déviation sur l'extension urbaine et qui atteint jusqu'à 60% de l'extension totale de la ville⁽¹⁵⁾. En effet, il s'agit de l'une des formes d'étalement observée des villes, une urbanisation qui s'étend le long des axes routiers. Cependant, elle est souvent caractérisée par la non-contiguïté, par la limitation des accès et sorties sur les voies rapides, ce qui encourage l'urbanisation à aller de plus en plus loin.

2- Coupures spatiales:

Par essence, une voie permet la liaison, toutefois et aussi paradoxalement que cela puisse paraître, les voies rapides lient et isolent à la fois. Ceci n'est pas sans effet sur la ville comme l'explique P. Pellegrino: «*La localisation des infrastructures, leur emprise sur les espaces urbains, leur taille et leur densité ont des effets de liaison ou de barrière dans le développement de l'agglomération, ..., ces effets induits, qualifient ou disqualifient l'espace urbain selon une géométrie de la forme propre à chaque agglomération*»⁽¹⁶⁾. Le fait que les voies rapides limitent les accès et les liaisons transversales, entrave les échanges locaux. Elles forment aussi des barrières physiques difficilement franchissables pour les piétons et isolent entre elles les quartiers de part et d'autre de leurs tracés.

L'effet de coupure apparaît davantage avec la croissance spatiale de la ville. La voie rapide est initialement conçue avec une position périphérique, mais se retrouve avec l'extension urbaine à l'intérieur de la ville sans que son architecture et ses fonctions s'adaptent à cette situation. Elle apparaît dès lors comme une césure dans le tissu urbain par son emprise spatiale importante et l'absence des traversées.

Françoise Enel⁶ explique que l'effet de coupure se produit: «*lorsque le lien fonctionnel ou structurel entre la voie et l'urbanisation alentours se trouve nié sur le terrain, autrement dit quand la conception de la voirie ne permet pas son insertion dans le milieu urbain préexistant ou à venir*»⁽¹⁷⁾. J-L Gourdon qualifie la voie rapide plus un élément de coupure que de connexion, car son imperméabilité spatiale fait qu'elle déconnecte plus qu'elle connecte⁽¹⁸⁾. L'effet de coupure est particulièrement accentué et facilement perçu aux échangeurs qui consomment beaucoup de surface et s'insèrent mal dans l'espace. Ils créent des espaces sans aucune affectation entre les bretelles, des «délaiées urbains», d'où la difficulté de la continuité de l'urbanisation qui caractérise toujours les abords des échangeurs⁽¹⁹⁾ (fig 3).

3- Déqualification du paysage:

La présence des voies rapides dans le paysage ne passe pas inaperçue, tant par leur grande échelle que par les ouvrages d'art auxquels elles ont souvent recours. Associées au mouvement dont elles forment le support, les infrastructures routières sont pour l'automobiliste un élément de découverte du paysage. En effet, l'automobiliste voit de sa voiture la ville défiler en images et dont certaines s'imprèneront dans son esprit pour devenir des éléments forts pour l'identification des milieux traversés. Par conséquent, si la voie joue un rôle important dans la mise en valeur du paysage et la construction de l'identité de la ville, les voies rapides valorisent-elles ce rôle? Leur conception et leur aménagement montrent qu'elles ont été peu soucieuses de cette question. Elles banalisent souvent le paysage par la monotonie de leur aménagement et provoquent des coupures par les ouvrages techniques dont elles multiplient le recours: ponts, passerelles, tunnels, échangeurs et autres ouvrages de génie

civil sans esthétique notable, mais qui imposent leur propre logique dans le paysage. Une logique souvent techniciste, ignorante du contexte traversé (fig.4).

L'effet de coupure peut naître de la conception de l'axe⁽²⁰⁾, car pour des finalités fonctionnelles, la voie rapide privilégie le tracé plat et génère par conséquent des terrassements selon la topographie des terrains traversés et les talus qui se forment sur les bords. Ils se transforment en de véritables remparts qui restreignent le paysage pour l'automobiliste à la seule vue des couloirs de circulation⁽²¹⁾. Avec ces caractéristiques, la voie rapide est de plus en plus considérée comme un élément qui porte atteinte au paysage et à la lisibilité de l'espace, alors que la voie est sensée être un dispositif de révélation et de découverte du territoire, et du paysage.

Figure 3: Alger, coupure spatiale et délaisés urbains provoqués par l'échangeur



Source: ministère des travaux publics, 2008

Figure 4: Échangeur El-Anasser à Alger. Déqualification du paysage par les voies rapides



Source: ministère des travaux publics, 2008

4-Nuisances sonores et pollution atmosphérique:

Parmi les effets les moins appréciés des voies rapides: leurs nuisances. Par leur fort trafic automobile, les voies rapides sont une source quotidienne de bruit et de pollution atmosphérique qui favorisent la dégradation de la qualité de vie et déqualifient les zones qu'elles traversent. Des faits pour lesquels la voie rapide urbaine est devenue très controversée, «ses nuisances sur l'environnement contrebalancent ses impacts économiques positifs et les services rendus aux usagers»⁽²²⁾. En effet, la gêne causée par le bruit des transports est considérée comme l'une des principales atteintes à la qualité de vie pour les personnes qui habitent la ville. Et en ce qui concerne la pollution de l'air, la circulation automobile représente une part importante dans ce domaine, surtout que les voies rapides écoulent un volume de trafic qui peut atteindre 200.000 véhicules /jour⁽²³⁾.

Toutes ces nuisances rendent l'implantation de certaines activités à proximité des voies rapides difficile, particulièrement l'habitat, et rendent de ce fait très contestés des projets de voies rapides à proximité de quartiers résidentiels. Ceci soulève de vives oppositions par la population riveraine chez qui on note une réelle prise de conscience à l'égard de cette question. En effet, et après avoir cru qu'il s'agissait là d'un progrès, l'opinion publique opère un revirement et une part croissante de la population qui devient hostile aux projets routiers et autoroutiers. La population riveraine se constitue de plus en plus en associations et exprime son refus pour les projets routiers ou réclame des voies enterrées et il lui arrive de faire entendre sa voix et d'imposer son avis bien qu'il s'agisse aussi d'une population utilisatrice du réseau et qui continuera à l'être⁽²⁴⁾. Et même s'il existe des moyens qui atténuent ces nuisances comme les murs antibruit, ils ne sont pas sans conséquences sur le paysage.

III- Prise de conscience et retournement de la question:

Si les voies rapides forment encore aujourd'hui un enjeu important pour le développement urbain et économique des villes, elles sont cependant examinées sous un autre regard depuis les dernières années. On assiste depuis les années 90 à un retournement de la question: la voie

rapide en tant qu'«infrastructure-équipement» dissociée de son environnement est de plus en plus remise en question, de plus en plus rejetée. Sa conception fait débat et suscite de nouvelles réflexions après que les logiques routières des décennies précédentes ont montré leurs limites. La formule répétitive, sans relation spécifique à l'espace riverain desservi par des voies rapides, déviations, rocades et pénétrantes, doit être désormais examinée selon J-L Gourdon au regard des questions suivantes: étalement de l'espace, effets de coupure spatiale et dévalorisation du paysage⁽²⁵⁾. Un avis que beaucoup d'autres appuient puisque les nouvelles réflexions et même réalisations montrent que la voie rapide est désormais examinée sous d'autres angles: de son rapport à la ville, à l'espace public, au paysage et à l'environnement. L'infrastructure en tant qu'«objet technique» ayant été longtemps associée au domaine de l'ingénieur suscite l'intérêt d'un plus large champ disciplinaire: architectes, urbanistes et paysagistes.

1- Réconcilier voie et ville: nouvelles réflexions,... idées émergentes

Depuis les années 90, un nouveau discours a marqué la conception des infrastructures routières. On parle de «civiliser l'infrastructure»⁽²⁶⁾, de «repenser l'articulation de la ville et de la voie rapide»⁽²⁷⁾, de rechercher une meilleure «dialectique entre le routier et l'urbain»⁽²⁸⁾, de «redonner de l'urbanité à la voie»⁽²⁹⁾, de «réexaminer les rapports des infrastructures aux territoires»⁽³⁰⁾. Une liste non exhaustive d'un discours grandissant qui clame une nouvelle manière de penser les infrastructures routières, une manière plus cohérente avec la ville et qui s'attache à dissoudre les effets indésirables qui leur sont reprochés.

Les voies rapides forment aujourd'hui une partie intégrante et pérenne du tissu urbain. Elles font partie de la réalité de nos villes et ne sont plus isolées du cadre social et spatial, raisons pour lesquelles, il est attendu de ces infrastructures plus d'urbanité. Autrement dit, plus de qualité urbaine qui rend leur présence moins altérante pour l'espace et le paysage, et leur pratique plus agréable pour l'utilisateur et qui, au-delà de la fonctionnalité de son déplacement sur la voie, attend de celle-ci une qualité d'usage.

Certains trouvent de meilleurs enseignements dans la façon de concevoir les voiries anciennes «riches par leur plasticité et par leur utilité multiforme»⁽³¹⁾. D'autres y voient la nécessité d'une action très volontariste qui viendrait réparer la destruction des sites causée par le passage d'une infrastructure qui n'a pas tenu compte des espaces traversés et dont la reconquête et la restructuration de leurs paysages ne peuvent s'effectuer à travers des processus spontanés⁽³²⁾. Les avis peuvent se diversifier mais s'accordent tous sur la question d'une meilleure adaptation des voies rapides aux milieux urbains, ce qui renvoie à la recherche d'autres alternatives dans la manière de penser et de concevoir l'infrastructure, autres que celles des logiques routières et technicistes qui avaient prévalu depuis les années 50. Une question qui a suscité de nouvelles réflexions dans plusieurs pays qui pour une meilleure cohabitation «ville-voies rapides», prônent le placement du tracé de la voirie au centre de la réflexion architecturale, d'élaborer un nouvel art urbain qui intégrerait les contraintes de l'infrastructure⁽³³⁾, et de chercher une plus grande cohérence entre projet d'infrastructures et projet urbain⁽³⁴⁾. Des réflexions desquelles découlent des concepts d'«insertion urbaine», d'«intégration urbaine», de «requalification»⁽³⁵⁾ et de «réhabilitation»⁽³⁶⁾ qui marquent aujourd'hui le vocabulaire des projets d'infrastructures routières, particulièrement dans les pays développés.

2- Expériences innovantes:

Quelques projets entrepris par des pays à l'Etranger et particulièrement en Europe depuis les années 90 et 2000, ont formé les premières expériences qui testent sur terrain les nouvelles réflexions quant à l'amélioration de la relation de la voie rapide à la ville. Ce sont des expériences qui ont concerné tout autant des projets de création de nouvelles voies que la requalification urbaine de voies existantes, comme ce fut le cas pour la création des voies de ceintures pour Barcelone, distinguées par leur conception entièrement renouvelée. Ces voies

ont été pensées dans un projet de ville et ont intégré un vaste programme d'équipements et d'espace public. Le résultat a été des voies qui allient fluidité et urbanité, circulation automobile et espace public.

L'expérience de l'Espagne est considérée par beaucoup comme la révélation d'un modèle emblématique de voies rapides urbaines. En effet, elle a été une source d'inspiration pour beaucoup de pays en Europe et même en dehors de l'Europe. En France, un vaste programme de requalification urbaine des infrastructures routières existantes est mené depuis les années 90 et la tendance semble à la transformation des voies rapides en boulevards urbains, comme ce fut pour la transformation du périphérique de la ville de Nîmes en un boulevard urbain, pour ne citer que cet exemple. Une voie rapide qui coupait la ville de son extension et qui a été transformée en un axe d'urbanité. Une voie qui structure la croissance de la ville et coud entre les tissus d'ancienne et de nouvelle formation. Tous les projets de transformation et de requalification en France ont pour point commun d'atténuer des caractéristiques routières rigides des voies rapides en leur donnant une architecture plus urbaine. Ceci passe par une place importante accordée à l'espace public dans leur aménagement et la multi-modalité. Dans d'autres pays comme l'Allemagne, la tendance est à la modération de la circulation automobile et la préservation de la qualité de l'environnement à travers des projets de requalification urbaine des voies rapides. La politique de l'Allemagne est d'encourager la requalification urbaine des infrastructures existantes au lieu de réaliser de nouvelles⁽³⁷⁾. Le «vert» est considéré comme un concept phare dans les projets de requalification à travers l'importance accordée à l'élément végétal dans l'aménagement des voies. Aussi, l'encouragement des circulations douces comme les transports en commun et le vélo. Ceci se fait dans un double objectif: préserver la qualité environnementale et diminuer l'usage de l'automobile.

Les expériences étrangères sont nombreuses et en dépit de la diversité des contextes liés aux spécificités de chaque ville ou pays, à sa politique urbaine et aux objectifs recherchés, ces expériences possèdent beaucoup de traits communs. Elles révèlent toutes une nouvelle manière de penser la voie dans la ville. Les projets routiers sont menés en projets urbains et outre la circulation, la voie rapide est réfléchi dans sa multi-dimension: sociale, architecturale et paysagère. Elle est pensée comme un élément constructeur de l'urbanité d'une ville, de son architecture et de son paysage. Une réflexion qui émane principalement des approches pluridisciplinaires qui ont caractérisé ces expériences.

Conclusion et recommandations:

Le développement de nouveaux modèles de voies urbaines lié à l'essor de l'usage de l'automobile depuis la deuxième moitié du XX^e siècle a eu beaucoup de répercussions sur la ville: coupures spatiales, dévalorisation du paysage, pollution et nuisances sonores. Les pratiques technicistes qui dominent dans leur conception sont mises en cause car elles ont produit des voies isolées de leurs contextes et dépourvues d'urbanité. En réaction à cette problématique, de nouvelles réflexions et pratiques se développent dans beaucoup de pays en Europe (Espagne, Allemagne, France, Pays-Bas,...) et rompent avec les anciennes logiques aux prééminences techniques et circulatoires.

Aujourd'hui, la tendance est d'intégrer les projets routiers dans des projets urbains, d'impliquer des équipes pluridisciplinaires dans leur conception en ouvrant le champ aux architectes, urbanistes et paysagistes aux côtés des ingénieurs. Il est aussi question d'opter pour des vitesses de circulation plus douces et diversifier les modes de déplacement sur la voie, soit substituer la multi-modalité à la monomodalité en adaptant la voie à autres modes de circulation que l'automobile, comme les transports en communs (bus, tramway) et le déplacement piéton. Enfin, accorder une grande place à l'espace public et les pratiques sociales qu'il sous-tend. Telles sont les recommandations actuelles pour réconcilier voie et ville. Des recommandations qui peuvent former des lignes directrices pour les grands projets routiers qu'entreprind l'Algérie actuellement comme l'autoroute est-ouest et l'autoroute des

hauts plateaux, et il n'est pas tard pour les intégrer. En effet, opter pour une logique pluridisciplinaire qui sort des seuls critères d'ingénierie routière et tenir compte des expériences récentes d'autres pays sont déjà des pistes à considérer pour des infrastructures si on veut éviter dans un avenir proche, de remettre en cause des infrastructures coûteuses et pérennes.

Références bibliographiques:

- 1- Bertrand Alain, Fouque Valérie (1999), «Projets routiers, projet urbain», Beture Conseil, Groupe Caisse des dépôts, Paris, France, p 8.
- 2- Wachter Serge (2004), «Traffics en ville, l'architecture et l'urbanisme au risque de la mobilité», éditions Recherches, Paris, France, p 14.
- 3- Levy Albert (1999), «Infrastructure viaire et forme urbaine. Genèse et développement d'un concept» in «infrastructures et formes urbaines», Tome II, Architecture des réseaux, Espaces et Sociétés n°96, Editions de l'Harmattan, France, p 31-50.
- 4- Ministère des Travaux Publics (2005), «Schéma directeur routier et autoroutier 2005-2025», rapport principal, Algérie, p 42.
- 5- Bonillo Jean-Lucien (1994) «Du projet technique vers l'objet urbain» in Bonillo, Borruey, Graff et Savignat, «Nouvelle architecture des V.R.U (Voiries Rapides Urbaines)», Laboratoire Inama, Ecole d'Architecture de Marseille, Rapport de recherche, France, p 39-63.
- 6- Buchanan Colin Donald (1964), «Traffic in towns, the specially shortened edition of the Buchanan report», Penguin Books, Great Britain, p 131.
- 7- Revue municipale d'Alger, juillet 1953, p 34.
- 8- Chatail (1955), «Alger veut résoudre ses problèmes de circulation» in Revue municipale d'Alger, 1955, p.29.
- 9- Michel Lachaise, (1961), in revue municipale d'Alger, 1961, p 22.
- 10- Idem [1].
- 11- Gourdon Jean-Loup (1993), «Le temps de la voie» in dossier de voirie d'agglomération, réflexions et enjeux, Cetur, Ministère de l'équipement, des transports et du tourisme, France, p 94-98.
- 12- Idem [5].
- 13- ICTAVRU: Instructions sur les Conditions Techniques d'Aménagement des Voies Rapides Urbaines (1990), Ministère de l'Equipement, du logement, des transports et de la mer, France, p.91.
- 14- Cetur (Centre d'Etudes des Transports Urbains) (1986), «Paysage pour une rocade», Ministère de l'équipement, des transports et du tourisme, France, p 31.
- 15- Gourdon Jean-Loup (2001), «La rue, essai sur l'économie de la forme urbaine», Editions de l'Aube, France, p 87.
- 16- Pellegrino Pierre (1998), Introduction in «infrastructures et formes urbaines, Tome I: Géographie des infrastructures» collection Espaces et sociétés n°95, Editions l'Harmattan, Paris, France, p 8.
- 17- Enel Françoise (1998), «Les coupures routières en milieu urbain», rapport de synthèse, Ministère de l'Equipement, des transports et du logement, France, p 21.
- 18- Idem [15].
- 19- Idem [1].
- 20- Idem [17].
- 21- Idem [15].
- 22- Mialet Frédéric, Fouque Valérie (2003), «Voirie rapide urbaine et espace public, quelle liaison? Enquête en France et dans quelques pays voisins», Colletions du Certu, France, p 18.
- 23- Idem [13].
- 24- Gourdon Jean-Loup, (1995), «La parkway, le boulevard. Les savoirs de la voie urbaine», rapport «Programme Voie et ville», Secrétariat permanent du plan urbain, Ministère de l'Equipement, des Transports et du Tourisme, France, p 42-59.
- 25- Idem [15].
- 26- Borruey René (1994), «Espace public et infrastructure» in Bonillo, Borruey, Graff et Savignat «Nouvelle architecture des V.R.U (Voiries Rapides Urbaines)», Laboratoire Inama, Ecole d'Architecture de Marseille, Rapport de recherche, Plan Construction et Architecture, Ministère du Logement, France, p 64-88.
- 27- Idem [5].
- 28- Idem [17].

29- Idem [1].

30- Idem [2].

31- Idem [15].

32- Ibid [31].

33- Idem [26].

34- Idem [1].

35- Idem [22].

36- Certu(Centre d'études sur les réseaux, les transports, l'urbanisme et les constructions publiques), (1998), «La réhabilitation des voies rapides urbaines. Thème: paysage et insertion», Editions du Certu, Lyon, France, p 87.

37- CERTU, (2004), «Voie B1 le long du Rhin à Düsseldorf - Allemagne» rapport, Ministère de l'Équipement, du Tourisme et de l'Aménagement du territoire, France, p 54.

Notes:

1- note page 2: ONS Office National des Statistiques.

2- note page 5: Le réseau existant est formé essentiellement par des routes nationales et chemins de wilaya.

3- note page 5: Le dernier tronçon de *Djebel el Wahch*, reliant Skikda à Constantine a été le plus difficile dans sa réalisation en raison des contraintes naturelles liées à la topographie et la nature géologique des sols.

4- note page 7: Centre d'études des transports Urbains: organisme rattaché au Ministère de l'équipement, des transports et du tourisme français. Il devient en 1990 le Certu «Centre d'études sur les réseaux, les transports, l'urbanisme et les constructions publiques».

5- note page 7: Etude de Manuel Hercé Vallejo sur «l'influence du positionnement et de la forme des déviations sur la croissance et l'organisation urbaine des agglomérations» en 1999.

6- note page 8: Françoise Enel est la première à avoir caractérisé le phénomène de coupure.

La médina de Annaba: Histoire, mémoire et identité
Hana Salah Salah & Pr. Sassia Spiga
Facultés des sciences de la terre, Département d'aménagement
Université Badji Mokhtar - Annaba

Résumé

Le noyau historique d'Annaba est une médina qui se singularise par une double détérioration. Son cadre bâti menace ruine, ses référents identitaires s'éclipsent. Au-delà de cette détérioration, ce noyau historique a constitué le support privilégié de construction de mémoires collectives. Le présent article a pour objectif de mettre la lumière sur les lieux et les référents identitaires menacés ainsi que d'attirer l'attention sur leur mobilisation pour réhabiliter l'image urbaine de cette médina pour lui restituer son identité.

Mots-clés: Médina, identité, cadre bâti, historicité, ribat maritime, référents culturels, réhabilitation.

The medina of Annaba: History, memory and identity

Abstract

The historic core of Annaba is a medina distinguished by a double advanced deterioration. Its built framework threatens to be ruined; its identical referents slip out. Beyond this stigmatization, carried extremely, this historic core constituted, as everywhere else, the privileged support of construction of collective memories. The present article aims to put the light on places and identical referents which were able to resist the weight of time. It is also, to attract the attention on their mobilization to rehabilitate the urban image of this medina and to restore its identity.

Key words: Medina, identity, built framework, historicity, coastal Ribat, cultural referent, rehabilitation.

مدينة عنابة القديمة: تاريخ وذاكرة وهوية

ملخص

تتميز عنابة بمركز تاريخي مهم يتمثل في المدينة العتيقة التي أصبحت في حالة يرثى لها بسبب عمرانها المهدد بالانهيار من جهة، وتلاشي عناصر الهوية المرجعية من جهة أخرى. ويغض النظر عن هذه الصورة السلبية فإن هذا المركز التاريخي شكل كنهضاته في أماكن أخرى العمادة الأساسية لبناء الذاكرة الجماعية. وفي هذا الإطار، يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على بعض الأماكن وعناصر الهوية المرجعية التي استطاعت مقاومة ثقل الزمن. كما يهدف إلى تفعيل هذه العناصر من أجل إعادة تأهيل الصورة العمرانية لهذه المدينة القديمة من أجل إعادة إحياء هويتها.

الكلمات المفاتيح: مدينة عتيقة، هوية، محيط عمراني، تاريخ، رباط ساحلي، مرجعية ثقافية، إعادة تأهيل.

Introduction:

Le centre historique constitue le support privilégié de construction des mémoires collectives, ce qui permet d'inscrire les références identitaires dans l'espace et donc dans la durée, par-delà les ruptures, les crises et les mutations.

La valeur historique du cadre bâti est liée à l'idée d'évolution donnant naissance à l'identité du lieu, une identité qui ne se compartimente pas et ne se répartit pas ni par moitiés ni par tiers, ni par plages cloisonnées, l'idée où il n'y a pas plusieurs identités, il n'y a qu'une seule, elle est faite de tous les éléments qui l'ont façonnée selon des dosages particuliers.

Ainsi, les centres historiques sont les médiateurs d'une relation concrète qui rend opérationnelle l'identité par le biais de l'espace construit de son histoire de ces usages. C'est là un besoin d'appropriation symbolique du monde duquel naissent des liens sociaux de toute sorte (communicatifs, significatifs, sémiologiques, normatifs, culturels ...etc), et c'est ainsi qu'apparaissent des univers de référence, fruit d'interactions symboliques où se forment les identités particulières. Il s'agit donc, de s'approprier un monde changeant par l'intermédiaire de relations significatives⁽¹⁾.

Les médinas sont au cœur de l'identité historique de la ville. Une identité appuyée sur l'architecture traditionnelle mais aussi sur des référents culturels dont il importe de connaître origine et formes évolutives. Elle s'appuie également sur l'historicité et la mémoire du lieu.

De fait, le discours paradoxal qui entoure la patrimonialisation des médinas en Algérie prend une dimension particulière dans le cas de celle d'Annaba. Remaniée au début de la colonisation pour une occupation militaire et une cohabitation des Européens avec les autochtones, elle n'est plus évoquée que par le nom de Place d'arme, qui fut un espace, à la fois militaire et public réalisé en réaménageant l'existant. Face à cette médina, amputée d'une partie de son cadre bâti qui connaît une dégradation avancée, deux attitudes contradictoires ont pu être relevées. Pour certains (essentiellement des hommes de lettres), la dimension identitaire de la médina reste entière, lui sont reconnues, au même titre que Constantine, Alger ou Tlemcen, les valeurs culturelles et symboliques d'un centre historique maghrébin et une action en faveur de sa réhabilitation comme lieu d'affirmation et de diffusion de l'urbanité sont revendiquées. C'est en même temps et pour une grande majorité des Annabis un lieu répulsif où se côtoient une population démunie, qui ne cherche qu'à la quitter, et une jeunesse déviante.

En dépit de cette dépréciation, qui a pour corollaire une survalorisation de l'image coloniale d' «Annaba la coquette», la médina n'est pas moins un écrin où sont enfouis historicité et mémoire des lieux, que nous présenterons comme arguments en vue d'un investissement identitaire, d'enjeu pour la ville à travers la lecture historique des éléments architecturaux et urbains de la médina. Cela nous permettra de montrer d'une part, qu'elle est pourvue d'un socle sur lequel repose son urbanité, et de cerner les aspects essentiels de cette urbanité, d'autre part. La finalité est, donc à travers cette approche, de fournir des arguments pour conforter l'identité physique⁽²⁾ par la dimension historicité à partir d'un corpus de documents constitué par le biais des sources hagiographiques, des références historiques et des données d'enquêtes...etc.

1. L'histoire urbaine de la médina, au cœur de la construction identitaire:

Annaba est assurément l'une des villes de l'Afrique du nord qui peut revendiquer la plus lointaine origine. Sa fondation, que l'on s'accorde à situer au XII^e siècle avant notre ère, remonte au moins à l'édification d'*Ipponaou Ibouna* par les Phéniciens, ces peuples dits «de la mer», qui en ont fait un port commercial. A la chute de Carthage, rebaptisée *Hipporegius* par les Romains, elle fut pour un temps capitale de l'*Africa Nova*. Les écrits de contemporains de cette période tels Strabon, Silius Italicus, sont un témoignage de sa prospérité durant l'antiquité⁽³⁾.

A la fin du IV^e siècle, Saint Augustin y installe son siège épiscopal, ce fut alors une ville qui émerge comme «centre de la pensée chrétienne occidentale»⁽⁴⁾.

Détruite par les Vandales, elle se reconstruit vers le début du 8^{ème} siècle au moment de l'islamisation du Maghreb pour devenir Bouna aussi appelée «*Madinat Saybousse*».

Sous la dynastie des zirides au Xe siècle, une nouvelle ville, dont le fondateur serait Mohamed Zaoui fut construite sur la Colline des Jujubiers (*Akbet Al Annabe*) à 3km au nord de son emplacement initial. Les sources historiques font revenir le changement du site à des raisons d'insalubrité causées par les inondations répétées. Mais, un examen profond du contexte géopolitique de l'époque inscrirait cette opération dans une politique régionale, plus large, d'animation de la façade maritime du Maghreb sous l'impulsion des marchands andalous qui, dès la fin du IX^e siècle, réussirent à installer plusieurs comptoirs et à fonder plusieurs cités maritimes (Oran, Ténès...) (5).

À partir de la deuxième moitié du XI^e siècle, la littoralisation du Maghreb devient notoire. Elle est marquée par un essor urbain important résultant du transfert des centres de gravité de la vie maghrébine de l'intérieur vers la côte en raison de l'insécurité des voies de communication dans l'arrière-pays, contrôlé par les Hilaliens. Se consolident ainsi, des communautés maritimes qui, à cette époque, tournaient le dos à l'arrière-pays dans la plupart des régions (6).

C'est en vérité, dans cette orientation maritime des dynasties de l'Islam maghrébin, que Bouna s'inscrit, on atteste son nouveau site dominant la mer et l'apparence de cité méditerranéenne fortifiée qu'elle prend durant ce siècle. Malheureusement, de ses impressionnantes fortifications, ne subsiste qu'un maigre vestige. En outre, longtemps gardées dans la mémoire collective, ces fortifications se sont transformées en légende dans les récits des personnes âgées de cette ville, tout comme les quatre portes les transperçant à savoir: *beb Lemkaber* (porte du cimetière), *bab Csantina* (porte de Constantine), *bab essouken* (porte des habitants), *bab lebhar* (porte de la mer).

La dimension maritime de *Bouna el haditha* (la neuve) n'a pas été sans intérêt pour les géographes arabes. *Ibn Hawqal* dans son ouvrage «description de l'Afrique», qui l'aurait visitée vers la fin du Xe siècle, la décrit comme une ville de taille moyenne ouverte sur la mer, où le commerce était très florissant grâce, notamment, à l'activité portuaire mais aussi l'activité agricole (7) ce qui se matérialise par la multiplication des marchés et des commerces avec ses quatorze *souqs* spécialisés dont un hebdomadaire (extra muros à proximité de la porte de Constantine), et qui ont fortement contribué à animer la vie urbaine de la médina, ainsi que l'édification de *Fondouks* une sorte de quartier franc pour les étrangers venus séjourner à Bouna (Génois, Marseillais, Vénitiens...etc) pour faire du commerce.

Bouna a également suscité l'intérêt d'El Bakri, qui, en 450 de l'hégire (1058 e.c), la cite, dans sa description du Maghreb, comme l'une des 117 étapes maritimes (*majrâ, pi. majâr*), ports et mouillages, qui jalonnaient les côtes du Maghreb (fig.1). Il évoque sa muraille qui fut ensuite renforcée pendant la période des Almohades conférant ainsi à la ville la caractéristique d'une forteresse islamique "*El Hosn*". L'importance que lui donne l'ouverture sur la mer revient dans plusieurs passages. Cet auteur informe sur son port qui servait à la construction de bateaux de guerre et reliait la ville par des voies maritimes à la côte méditerranéenne (8).

Au milieu du XII^e siècle, *Al-Idrisî* adopta la même démarche présentant plusieurs étapes maritimes dont 40 reliant Oran à Bouna (Annaba), au cœur même du Maghreb central (9).



Fig.1: Le port de Bouna parmi les ports de l'ifraiquia (10)

Ces auteurs se sont relayés pour donner à Bouna le statut d'étape maritime au sein du Maghreb, érigée en forteresse confirmée au XIV^e siècle avec la construction de la Casbah sous les Hafsides.

Au XV^e siècle, le climat de tensions inter-dynastiques favorise l'implantation ibérique au Maghreb (Ceuta en 1415, Tanger en 1471). Vers 1512, le Maghreb alors en péril, Alger sollicite la protection de deux aventuriers ottomans, Kheir Eddine et Baba Arrouj (les frères Barberousse). En 1514, Aroudj s'empare de Djidjelli et, à l'appel de ses habitants, devient le maître d'Alger en 1516 avant de prendre Tlemcen où il est finalement tué en 1518 par les espagnols venus d'Oran. Son frère Kheir Eddine, s'allie au Sultan ottoman, qui, lui décerne le titre de Pacha, le nomme Beylerbey (gouverneur de province) et le dote d'une armée de terre et de mer. Le nouveau maître d'Alger s'empara ensuite de plusieurs ports algériens, dont celui de Bouna en 1522.

En 1535, l'Empereur Charles Quint envoya une escadre espagnole prendre possession de Bouna. Pour couper tout contact avec l'extérieur, l'empereur ordonna la démolition de la muraille qui joint la ville à la forteresse. Cependant, face au blocus maritime imposé par les Turcs et à l'hostilité de la population, Charles Quint finit par ordonner, en 1540, l'évacuation de Bouna.

Après le départ de la flotte espagnole, les autorités turques fortifièrent la ville et la dotèrent d'un modeste quai surmonté par l'imposant Fort Cigogne et la ville resta dès lors sous l'autorité des Beys de Constantine, parmi lesquels Salah Bey (1775 – 1792) qui a laissé le plus de souvenirs et de traces (la Mosquée du Bey) chez ses habitants. A la fin de la période turque, la dénomination change une fois de plus, elle est *Madinet el Annab*, une province importante du *beylik* de Constantine (fig 2.).

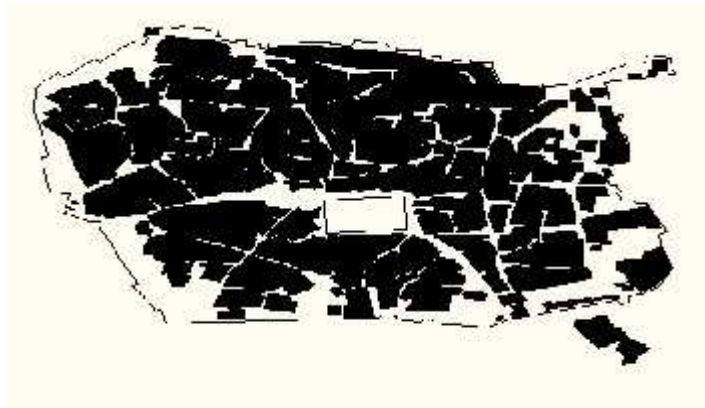


Fig.2: Structure de la médina à l'époque turque⁽¹¹⁾

2. Bouna et son «*ribat maritime*», retour sur une historicité mystique:

Dans l'évolution historique de la médina d'Annaba, c'est Bouna de l'étape islamique qui imprègne la culture des annabis, qui a donné incontestablement, le plus de marques référentielles comme on le constatera dans la suite de notre propos. Bouna, cette médina côtière du littoral maghrébin, renvoie avant toute chose à la notion de «*Ribat maritime*», peu évoquée dans la littérature contemporaine, mais qui revient dans les sources hagiographiques, comme nous l'avons vus plus haut.

Celles-ci donnent suffisamment de renseignements pour appréhender son historicité, la construction de son identité, autrement dit, ce qui la distingue des autres, autant dans sa matérialité urbaine que dans l'immatérialité de son rayonnement culturel. Il s'agit en somme d'autant d'arguments en faveur d'une opération en attente pour réhabiliter son image urbaine en déperdition.

Cependant, au-delà de ces arguments, un travail de réinterprétation des données historiques est nécessaire pour rendre compte de la spécificité qui est la sienne. En effet, il nous semble

nécessaire de revenir sur sa fonction de «*Ribat maritime*» à double vocation militaire et spirituelle dont on retrouve, de nos jours, des traces dans le cadre bâti et dans les pratiques socioculturelles de cette ville.

Commençons par la vocation militaire qui faisait d'elle une forteresse célèbre dominant la mer, impénétrable, grâce au complexe militaire et défensif qui fut construit le long de sa façade et qui est juste en face de la mer. Grâce à ce *hosn* qu'elle a pu surveiller les dangers, repousser biens des agressions et protéger son commerce maritime. Cette fonction fut renforcée par la construction au XIV^e siècle de la citadelle hafside attribuée à un architecte proche du gouverneur Salah Ben El Mansour. A l'intérieur de la citadelle, existait un palais avec d'admirables aménagements, *menzah* et chambres. Durant l'époque ottomane les *Rais* d'Alger et le Khalifat responsable de la ville y séjournaient.

La deuxième vocation est d'ordre spirituel. Avec l'apparition, au contact de la mer, des réseaux mystiques maghrébins, se développe le soufisme à Bouna⁽¹²⁾. Dès le XI^e siècle, on voit émerger les sciences religieuses dans cette cité, qui connut aussi un grand essor culturel et scientifique dans les domaines de la littérature, de l'architecture et de la religion. A cet essor ont été associées de nombreuses figures parmi lesquelles nous pouvons citer, Ahmed Ibn Kecem *el Bouni*, auteur de «Bouna-Ifriquya», Abou Marouane *El Bouni*, qui a fait de la mosquée qui porte son nom une grande université théologique Malikite. Auteur du commentaire du livre *El Mouatta* de l'Imam Malek, Ahmed Ibn Ali *El Bouni* illustre théoricien en théologie et passionné d'astronomie et d'astrologie, Abu El Abbas Ahmed Ben Fareh qui s'intéressait aux sciences médicales, et religieuses. Ces hommes du savoir ont été les guides de la vie spirituelle des habitants de Bouna, en atteste l'histoire de la mosquée de Salah Bey. Construite, en 1792 sur les traces d'une ancienne mosquée appelée «*El Atik*», pour une communauté turque, de rite hanafite, venue s'installer après l'annexion de Bouna à l'empire Ottoman, elle fut au départ contestée par la population autochtone qui la considérait comme étrangère et colonisatrice⁽¹³⁾. Aussi, Salah Bey gouverneur du *beylik* lui donna-t-il une dimension particulière pour être acceptée par les deux communautés *Hannafi* et *Malikte*. Sur le plan architectural, la fusion se traduit par la construction de deux minarets, un premier à base carrée issu de la tradition maghrébine locale et un minaret à base circulaire de tradition anatolienne.

L'instauration du soufisme comme «pratique spirituelle» fut un fait culturel nouveau par lequel la ville, avec ses différentes écoles (*tariqua*), a pu rayonner -à l'image de *El Kadiriya*, *Errahmania*, *El allaouia*, *El Chabiya*, *Al Aissaouia*, *El chadlia*, etc. – contribuait à ce rayonnement, les mausolées (*zaouyas*) à l'intérieur et en périphérie de la ville. C'est dans ces lieux que sont enseignés aux croyants les fondements de chaque *tariqa*. Le plus important mausolée est celui de Sidi Brahim édifié *extramuros* en hommage à Sidi Brahim Ben El Toumi El Merdassi, le saint patron de la ville, la légende rapporte qu'il aurait participé à la défense de Bouna contre l'invasion espagnole. Il est enterré tout près du «Pont d'Hippone», plus tard on lui érige un mausolée, qui porte son nom et qui reste, jusqu'à nos jours, une figure importante du soufisme à Annaba. Mais d'autres mausolées tel celui de Sidi Achour, Sidi Ammar, rattrapés par l'urbanisation ont donné leur noms aux quartiers récents de la périphérie de la ville.

Intramuros, la mosquée Abou Marouane est le bâtiment le plus emblématique du Soufisme, ce bâtiment accueillant le tombeau de Abou Marouane *El bouni* fut construit, détruit et reconstruit, à l'extrémité de la colline, sur la façade maritime de la médina. Ce sanctuaire répondait à l'esprit du *ribat maritime* permettant l'isolement et la contemplation de la terre et de l'univers, de la création et des créatures. Cette mosquée est le plus important repère au sein de la médina et coexiste avec les mausolées qui ont également connu un grand développement à l'image de celui de cheikh Sidi Belaid dans la rue Djatout, de Sidi Abdelkader dans la rue Kssiret, de Sidi khlif et beaucoup d'autres.

La présence de ces mausolées remonte, en réalité, au XIII siècle car Bouna n'a pas échappé au phénomène d'évolution du soufisme vers le maraboutisme le «dogme des saints».

Ce mouvement mystique qui a pris, lui aussi, une envergure maghrébine a dans sa « force de tribalisations» disputé le pouvoir tantôt aux dignitaires berbéro-arabes, héritiers de la noblesse depuis la conquête arabe (VIII^e siècle), tantôt aux seigneuries bédouines. Les marabouts faisaient valoir leur propre noblesse, par la sacralisation de l'espace à travers les *zaouia* qui ont fortement influencé les mentalités collectives locales⁽¹⁴⁾.

De ce corpus de repères culturels, propre à Bouna, on ne peut écarter le *malouf* Annabi. Ce type de musique andalouse se distingue par sa composition musicale croisant les influences tunisienne et constantinoise. C'est une musique qui a émergé à Annaba avec l'arrivée des Andalous de Cordoue, rejoints ensuite par ceux de Grenade, après la chute de la dernière dynastie andalouse. C'est ainsi que le *Malouf* rayonnait à *Médinet El Annab* sur les places publiques, dans les mariages, les bains maures. Il a été réinterprété par des chanteurs émérites qui y sont nés et y ont vécu tels que: Mohamed Ould Kourd qui a révolutionné cette musique en introduisant le piano, Cheikh Frjiou Bouhara, Belkhammar, Triki, Snani, Beloucif... etc.

Non seulement Bouna s'est forgée sa propre identité de ville maritime, mais elle a eu un rôle actif dans les mouvements mystiques qui ont traversé les médinas maghrébines et dans le développement culturel.

Ce sont ces référents matériels et immatériels participant de l'identité de la médina qui prévalaient à l'avènement de la colonisation française.

3. Du *hosn* à la place d'arme: une identité urbaine à l'épreuve de la colonisation

Cette séquence de l'histoire urbaine d'Annaba est abordée à partir de trois éléments essentiels: les transformations qui ont suivi la conquête française, l'impact de cette conquête sur la médina et sur les lieux où s'est construite son identité et en dernier lieu, les mécanismes de sa reproduction et de sa transmission par lesquels les autochtones ont répondu.

La conquête de la médina était avant tout celle de son *hosn*. Comme à Alger, l'armée arrivée par bateau s'est concentrée sur la prise de la Casbah dont elle a fait une caserne avec un immense dépôt d'armes. Au sein de la médina, la mosquée d'Abou Marouane est transformée en hôpital. D'autres mosquées furent détruites ainsi que des maisons pour réaliser une place d'arme, pour élargir les voies afin de permettre la circulation des patrouilles militaires dans la cité⁽¹⁴⁾.

Les demeures remarquables ont été préservées de la destruction et réutilisées comme établissements militaires, plus rarement comme établissements civils⁽¹⁶⁾. En réalité au début de la conquête coloniale, le dessein était militaire: Annaba, à l'instar d'Alger et Oran était l'une des trois places fortes par lesquelles devaient se faire la conquête du pays.

Un important dispositif de défense contre les attaques des autochtones fut établi hors des remparts de la médina. Champ de manœuvre et redoutes ont été installés dans la plaine et sur les promontoires qui la dominaient. Des voies d'accès reliant les éléments de ce système militaire ont été réalisées dans un espace conquis sans que soit remaniée la partie laissée aux habitants de Bouna.

Toutefois, la structure spatiale a été peu transformée par ces interventions, on la retrouve dans le plan actuel. Mais cela ne signifie pas que l'organisation et le fonctionnement de l'espace aient été épargnés: la création de la Place d'arme reconfigure l'espace public. Elle devient le lieu de centralité vers lequel convergent les voies de contrôle militaire et elle est en même temps le lieu qui anime une vie urbaine européenne qui commençait à naître au détriment des lieux de centralité de la médina. Ce basculement de la centralité de la médina vers la centralité de la place d'arme devient irréversible avec la destruction des remparts par la suite pour réaliser, sur leur emplacement, une rue le long de laquelle furent édifiés les édifices qui ont structuré le centre européen.

C'est donc, à la fois les lieux symboliques et les espaces *extramuros* qui furent retirés aux habitants qui voient leur cité changer de mains et leurs mosquées changer d'usage.

Pour H Derdour (1982)⁽¹⁷⁾ les destructions ou réaffectations à des fonctions militaires participent d'une «guerre aux mosquées» dont la violence fut extrême à l'égard des lieux mystiques et sacrés. Il en résulte une dissociation entre les lieux symboliques et les repères identitaires, une dissociation entre signifiants et signifiés.

Quel impact ces transformations des lieux où s'est construite, pendant des siècles, l'identité de la médina ont-elles eu sur les mécanismes de sa reproduction et de sa transmission?

L'hypothèse que l'on peut émettre est celle d'une protection de cette identité face à la menace d'acculturation à laquelle pouvait conduire la présence occidentale. Une hypothèse qui se vérifie par le travail de résistance mené par les intellectuels et hommes de foi de la ville.

L'effet est même inverse, la réaffectation des lieux du culte, la réduction des espaces des pratiques socio-spatiales, en général, ont attisé le travail de mémoire collective d'une population qui s'est retranchée derrière ses valeurs comme en témoignent les activités spirituelles, intellectuelles et sociales qui n'ont jamais cessé.

Il est moins facile de se prononcer sur la question délicate de la préservation des pratiques urbaines et sociales que sur celles des valeurs spirituelles et culturelles, les premières jalousement conservés, les autres diffusées au sein de toute la population.

Deux données fondamentales permettent de comprendre comment les valeurs culturelles et culturelles de la médina ont été véhiculées et ont survécu aux événements historiques.

Le travail de résistance mené par les *oulamas* et les *chouyoukh*, gardiens des traditions religieuses de la ville s'est fait de son dehors. Les lieux de reproduction des traditions et valeurs de l'urbanité Annabi, ne sont pas à rechercher seulement dans le substrat physique de la médina. Ils sont aussi dans sa campagne environnante, où nombre de citadins se sont retranchés dans leurs propriétés de campagne au moment de l'occupation française et certainement bien avant, sous l'occupation turque. En témoignent les pratiques rituelles: fêtes, funérailles, «*ziarates*» qu'accueillent toujours les lieux de la ville *extramuros* Ras el Hamra, Sidi Harb, Bouhamra...

A ce propos, il est important d'affirmer que les *zaouias* représentées par les confréries *Aissaouia* et *Kadiria* ont contribué fortement à cette résistance militaire, culturelle et intellectuelle, hormis qu'elle soit un lieu de rencontre pour les résistants, celles-ci avaient permis le maintien d'une société en dehors du chaos; à défaut d'établissements scolaires, elles assuraient l'apprentissage de la langue (arabe) et de la religion (Coran). Ces confréries pratiquaient aussi le secours mutuel et la bienfaisance en se chargeant d'une population de plus en plus appauvrie.

Intramuros, et malgré l'oppression exercée par les colons sur l'élite intellectuelle, une forme de résistance culturelle émergea depuis cette médina que la politique coloniale à décider à partir du début 20^{ème} siècle d'exclure de la nouvelle extension urbaine en la dissimulant derrière les imposants immeuble du Cours Bertagnat (actuel Cours de la Révolution). De fait, suite à la découverte des arts dramatiques après l'implantation du théâtre au cours Bertagnat, les annabis ont créé une forme d'art dramatique propre à leur culture «*MIZHER EL BOUNI*», et qui a trouvé, dans le patios des maisons de la médina, une scène propice pour véhiculer des messages de résistance d'une population fidèle à ses valeurs culturelle culturelle et intellectuelle. «*El Mizhar*» faisait surgir, à chaque soirée, la conviction d'un renouveau de la pensée et de la formation sociale et politique. Ce théâtre a connu par la suite un grand essor à travers des tournées dans le monde arabe avant que ses protagonistes s'arrêtent pour rejoindre la guerre de libération nationale.

Mais au-delà de quelques lieux qui, comme celui-ci, ont servi de support à la résistance culturelle et qui répondaient à la logique de maintenir les valeurs identitaires face à la menace coloniale, il n'en fut pas de même pour la vie sociale, dont les sociologues parlent en termes de dislocation. Celle-ci s'est manifestée sous une double facette. A l'échelle urbaine, la dislocation réside dans le partage de son espace entre deux communautés étrangères l'une à

l'autre : une population autochtone retranchée dans la moitié orientale de la médina et une population étrangère occupant sa moitié occidentale, qui a tous les privilèges. Dans le quartier autochtone ne subsiste plus qu'une population laborieuse, appauvrie et en majorité déracinée, fuyant un arrière-pays dont elle a été dépossédée. De son côté, la population européenne déserte la médina pour le nouveau quartier qui la joute, un quartier plus commode à son style de vie et vers lequel glisse la centralité. La médina est ainsi rendue à la population autochtone mais ce n'est plus qu'un quartier dissimulé derrière des édifices prestigieux qui ont pris la place des remparts.

4. La réappropriation «par le bas» de la médina:

Comment s'est opéré le retour aux lieux de culte? La réappropriation de la médina?

Au lendemain de l'indépendance du pays, l'état Algérien émergent veut mettre fin à l'hégémonie coloniale et chrétienne en ordonnant le retour de l'identité musulmane du pays: l'un des premiers actes politiques des dirigeants algériens consiste à récupérer les lieux de cultes transformés au début de la colonisation française; à Annaba seul la mosquée Abou Marouane a pu résister à la destruction et celle-ci a retrouvé sa fonction initiale de mosquée.

Sur un autre plan, face à la vacance des logements européens, les habitants de «la Place d'armes» ont migré vers les quartiers coloniaux du Beau séjour, de St Cloud, etc., ou occupé les immeubles qui la bordent tels que le Cours de la Révolution.

Paupérisée, la médina devient plus pauvre et joue le rôle de première porte d'entrée dans la ville pour les migrants venant de tout le territoire algérien. Elle constitue et constitue encore aujourd'hui une réserve d'habitat de transit et un lieu d'asile pour les nouveaux arrivants à Annaba en quête de travail et de meilleures conditions de vie⁽¹⁸⁾.








	Tissu de la médina		Mosquées
	Tissu colonial		Théâtre
	Espace de Jonction		Equipement d'architecture néo-mauresque

Fig.3: Relation entre les tissus du centre ville à Annaba⁽¹⁹⁾

Connaissant un déficit de gestion urbaine, ce n'est plus qu'un ghetto en marge du centre-ville (fig.3). Elle n'attire guère que des fléaux de toute sorte, comme pour exprimer une «centralité de la misère» et des exclus de tout bord⁽²⁰⁾.

Parmi les nombreux problèmes qu'a connus la médina, la surpopulation des logements a été fatale car elle fut à l'origine de l'accélération du processus de dégradation et de ruine des habitations (tab.1). Une situation qui fait qu'elle ne soit plus perçue que comme un passage, une sorte de transit pour obtenir un logement social jugé plus commode à la vie moderne (tab.2).

Tab.1: Etat du bâti dans la médina de Annaba

	Bon		Moyen		Mauvais		Démolies		TOTAL	
	Nbre	%	Nbre	%	Nbre	%	Nbre	%	Nbre	%
TOTAL	73	7,1	327	57,1	132	29,5	36	6,3	569	100%

Source: POS, 2006 (enquête réalisée par atelier architecture et urbanisme AUA ,2001)

Tab.2: Statut d'occupation dans la médina de Annaba

Statut		Propriétaire	Locataire Hébergé	Mixte 01	Mixte 02	Squatter	Constructions Vides	TOTAL
TOTAL	Nbre	112	215	87	04	61	26	505
	%	22,17%	42,57%	17,22 %	79%	12,07%	5,14%	100%

Source: POS, 2006 (enquête réalisée par atelier architecture et urbanisme AUA ,2001)

Sur le plan économique, les conditions difficiles maintiennent le quartier en situation de rupture sociale avec le reste de la ville. En outre, son organisation spatiale enchevêtrée, sa position géographique, sa proximité du centre-ville et le sous-emploi quasi généralisé ont permis ces dernières années l'émergence d'une importante économie informelle, en partie déviante (contrebande, drogue, trafics de tous genres...).

Pour nombre d'annabis, la place d'arme est un quartier dangereux à l'origine de l'insécurité dans le centre-ville de Annaba et d'une image dégradante pour la ville.

In fin, l'altération de l'image de la médina comme espace central concrétisé-par la nouvelle appellation Place d'arme, qui perdure alors que souvent, après l'indépendance les noms changent comme c'est le cas pour la ville (Annaba à la place de Bône), met l'accent sur l'importance de réhabiliter cette image en déperdition à travers un investissement identitaire afin de se réapproprié ce «lieu de mémoire»⁽²¹⁾, qui malgré tout, conserve encore ses repères.

5. Survivance de quelques lieux, permanence des pratiques:

Cependant, dans ce cadre bâti qui est en ruine, continuent de fonctionner certains lieux produits par le maraboutisme, qui a donné sa culture locale à la ville. Celle-ci fait largement place aux rites profanes à l'image des *Ziyara* organisées en hommage à un marabout dans des festivités où festin, musique et danse ont une manifestation particulière. On retrouve dans la médina encore de nos jours certaines maisons où se pratiquent ces rites tels que *dar el Banga*.

Dans la médina, se reproduisent aussi les chants folkloriques, masculin, comme le chant *Aissaouia*, et féminin comme celui des *fkirette* accompagnés de rituels à l'occasion d'évènement festifs, où les saints protecteurs de la ville sont évoqués.

Le hammam conserve dans la médina toute sa dimension. Comme dans tout le Maghreb, il s'impose dans la culture populaire. C'est, en dehors du fait qu'il s'agit d'un lieu de purification corporelle, l'espace des pratiques sociales. Deux hammams qui remonteraient à la fondation de Bouna *El Haditha* ont résisté au poids du temps: *hammam El Caïd* et *hammam Ben Salem*. *Hammam El Caid* est le plus ancien *hammam* de la ville, il revêt une importance particulière chez les annabis du fait qu'il a été construit par la princesse Ziride Jrada, qui a voulu ainsi contribuer au lancement de *El Médina El haditha*. Ce hammam, construit en même temps que la mosquée de Abou Merouane, a été le point de départ, il y a dix siècles environ, de cette médina.



Fig 4: Portique dar Laoubdia-Selami⁽²²⁾

Certaines maisons de la vieille-ville de Annaba, revêtent, en plus de la dimension architecturale et urbaine une dimension culturelle telles que *dar* Laoubdia Selami (fig.4) et *dar* Larguech, qui fut siège de l'état-major à l'époque turque, *dar* Syoda, devenue demeure du capitaine d'Armandy après la prise de Bône, *dar* Sraya dont il ne reste aujourd'hui que la façade richement décorée et qui résiste encore à l'effondrement totale. Parmi ces maisons se distingue également *dar* Jrada la maison qui avoisine hammam El Caid et dont l'origine, selon la légende racontée par les anciens, remonte à la princesse Zride Jrada.

Des traces qui racontent l'histoire de cette médina, il en subsiste aussi pour rappeler la forteresse et ses conquêtes. Ce sont, celles du *hosn*, dont on retrouve des traces de rempart, du fort des suppliciés (*el-Mechnaka*), un monument militaire dédié à l'exécution des peines de mort ordonnées par le corps de la justice de Bouna, des ruines de la citadelle hafside construite au XIV^e.

6. Des gestes de patrimonialisation peu utiles à la réhabilitation de l'identité de la médina:

La médina de Annaba, est classée depuis Mai 2013 secteur sauvegardée, par décret exécutif, ainsi défini: «Le secteur sauvegardé de la vieille ville de Annaba, constitue un ensemble immobilier urbain homogène caractérisé par la prédominance de zones d'habitat, et qui présente un intérêt historique, architectural, artistique et traditionnel représentatif des époques historiques qu'a connues la région: antique, musulmane, moderne et contemporaine»⁽²³⁾.

Sur le plan architectural des procédures ponctuelles, plus anciennes, ont permis l'inscription sur la liste du patrimoine historique national de certains monuments: la citadelle de la Casbah, le fort des Suppliciés, les vestiges des remparts, le mausolée de Sidi Brahim, la mosquée Abû Marwân et la mosquée Salah-Bey. Ils s'ajoutent aux monuments déjà classés que sont la citerne de Hippone, le site antique de la ville et la basilique Saint Augustin.

Ce geste de patrimonialisation qui a ciblé des édifices ponctuels, laisse entière la question de la sauvegarde de la vieille ville en tant qu'ensemble urbain représentatif des époques historiques qu'a connues la région, comme cela a été envisagé par le décret cité ci-dessus.

La question qui se pose avec acuité est la suivante: qu'est-ce que ces classements ont pu apporter à la médina de Annaba?

La réponse ne nécessite pas une recherche particulière, il suffit de mettre le pied dans « la Place d'arme» pour savoir que rien n'a changé, la médina tombe en ruine jours après jours tout comme ses monuments les plus prestigieux d'ailleurs (fig.5).



Fig.5: Effondrements d'un bâtiment dans la médina⁽²⁴⁾

Dans ce contexte, la direction de la culture ainsi que l'Office Communal de Restauration et d'Aménagement de la vieille ville de Annaba (OCRAVA), parlent de l'opération menée en 2010 sur la mosquée Salah Bey comme d'une première initiative en faveur d'une réhabilitation du patrimoine architectural de la médina. Mais, la visite du chantier et le résultat obtenu par cette intervention indiquent que l'opération n'est qu'une intervention ponctuelle de colmatage et de réfection du bâtiment, elle est certes utile pour préserver un tant soit peu l'édifice, lui donnant une touche de vitalité, mais elle s'avère insuffisante, car elle n'est pas basée sur une étude historique approfondie, capable de redonner au bâtiment sa splendeur d'entant car même si cette mosquée est construite tardivement elle est d'une importance particulière, ces murs racontent toujours l'histoire de la tolérance et de la cohabitation entre arabe et turque, malikite et chafiite, autochtone et allochtone.

La mosquée Abu Marouane véritable université théologique malikite n'a pas connu un sort meilleur, tout ce que le bâtiment a pu obtenir depuis l'indépendance du pays est la restitution de sa fonction de mosquée et quelques opérations de ravalement de façades et de réfection très modestes dont l'opération en cours actuellement.

Dans ce même registre de lieux de culte, les deux derniers témoins du patrimoine matériel soufi (mystique) *intramuros*, ont été rayés du paysage de Bouna: il s'agit du mausolée de Sidi Belaïd et celui de son frère Sidi Abdelkader (tous deux situés sur les hauteurs de la Médina); leur emplacement est aujourd'hui aménagé en esplanade donnant sur la mer⁽²⁵⁾.

L'architecture militaire ou du moins ce qui en reste, témoin incontournable du passé de la ville connaît aussi un état de dégradation très avancé. Le vestige de la façade orientale de l'enceinte du XI^e siècle, tronçon des remparts de Bouna est actuellement investi par des constructions à la base. Le deuxième, lié au précédent, est le fort des Suppliciés. L'atteinte ici est double: l'édifice est squatté, depuis des dizaines d'années, par une famille qui s'en réclame propriétaire. Sur le plan physique, le monument est fissuré, il est enfoui sur au moins un mètre dans la chaussée, il est dans un état de délabrement total.

Le troisième monument, également inscrit sur l'inventaire national, est la citadelle de la Casbah, ce complexe gouvernemental, qui, après avoir été détourné de sa fonction par la colonisation, qui en avait fait un édifice militaire, a été transformé d'abord en parc pour le matériel des éboueurs de la commune et le stockage du mobilier scolaire réformé. En 1990/91, il a été aménagé en centre de transit, officiellement pour des «sinistrés», mais il a failli, en réalité, se transformer en foyer de subversion. Un projet de sa réhabilitation a été entamé au début de ce millénaire mais sa poursuite paraît incertaine.

Ainsi à travers le cas d'Annaba se repose la question du classement des biens immobiliers architecturaux et urbains et de leur patrimonialisation, qui dans le contexte algérien ne semble apporter aux biens en question que des gestes qui ne suffisent pas à assurer sa pérennité. Il

faut reconnaître qu'une action de protection effective, de réhabilitation et d'insertion dans le développement global reste à faire⁽²⁶⁾.

C'est d'un véritable travail de reconquête de «l'identité médina» en déperdition qu'il s'agit. Une reconquête qui doit se baser autant sur le patrimoine architectural et urbain que sur le patrimoine culturel immatériel.

C'est un travail qui rend nécessaire la mobilisation de la mémoire collective des habitants d'Annaba mais comment procéder?.

Dans ce sens la sociologie semble détenir des éléments de réponse à cette problématique, car de nombreux travaux ont montré la pertinence de la notion de mémoire dans l'analyse des phénomènes sociaux. Qu'elle soit collective ou individuelle, la mémoire repose sur un rapport au sol et au cadre matériel qui constitue pour les sociétés « un abri et un appui sur lequel poser leurs traditions»⁽²⁷⁾.

Il n'y a point de mémoire qui ne se déroule dans un cadre spatial car «l'espace est une réalité qui dure [...] et l'on ne comprendrait pas que nous puissions ressaisir le passé s'il ne se conservait pas en effet par le milieu matériel qui nous entoure... C'est sur lui (l'espace) que notre pensée doit se fixer pour que réapparaisse telle ou telle catégorie de souvenirs»⁽²⁸⁾.

Ainsi la sauvegarde et la réhabilitation de la médina comme «lieux de mémoire» tout en impliquant la population en cela, permettra de tisser des liens et de formuler une appartenance avec un espace qui deviendra désormais sien.

Les repères immatériels peuvent aussi être mobilisés pour renforcer ou, pour certains cas, créer les liens à l'espace. C'est là que doit réapparaître la médina qui devra se substituer à la Place d'arme dans l'imaginaire collectif, à travers son ancrage historique, à travers toutes les valeurs qu'elle doit véhiculer en qualité de dépositaire d'une histoire urbaine millénaire. C'est en mobilisant le capital multiculturel que la médina a accumulé au fil du temps, en valorisant son historicité qu'on peut la faire renaître en tant que lieu de centralité avec les deux dimensions culturelle et culturelle qui l'ont animée pendant des siècles.

Conclusion

L'identité de la médina d'Annaba, construite sur le temps long repose sur de multiples dimensions, spirituelles, culturelles et urbaines. Mais, avec l'action de la colonisation une rupture dramatique a eu lieu entre ces dimensions immatérielles qui «ont migré» et leur support urbain déstructuré remodelé pour des usages exogènes. De la médiévale *Bouna*, qui a donné des repères identitaires pour les habitants de la ville et de sa région, il ne reste aujourd'hui que quelques vestiges, rappelant qu'une cité mystique a existé sur ce site, que s'y sont développées des valeurs sociales et culturelles propre à une société qui fut et qui n'est plus, mais qui s'inscrivent toujours dans la mémoire collective et qui se véhiculent.

Aujourd'hui, la réalité de la «Place d'arme» est inexorable: bâtiments en ruines, insalubrité, surpeuplement, pauvreté, délinquance autant de maux pour mettre ce «lieu de mémoire» dans un chaos total sans que la question de sa réhabilitation fasse un objet de préoccupation pour les gestionnaires de la ville. La question d'une véritable politique de réhabilitation de l'identité urbaine de cette médina reste posée. Son historicité, les lieux de mémoire et les repères culturels et culturels, qu'elle recèle encore, justifient largement sa mise en œuvre.

Références:

- 1- Nora P., Les lieux de mémoires, p 23-24, Gallimard ed, Melsherbès, 1997.
- 2- Salah-Salah H, Spiga S., La maison traditionnelle annabi, origines influences et identités, acte des RIPAM rencontres internationales du patrimoine architectural méditerranéen, Marseille, 16-18 Octobre 2013, p 148-152.
- 3- Dahmani S., De Hippone-Buna à Annaba, Histoire de la fondation d'une métropole, p 9-25, Araja édition, Constantine, 2014.
- 4- Cote M., Camps G., Annaba (Hippone-Bône), Encyclopédie berbère, 5 Anacutas – Anti-Atlas, 1988, Aix-en-Provence, Edisud, p 674-685.

- 5- Picard C., L'inventaire des ports et de la navigation au Maghreb d'après les relations des auteurs arabes et médiévaux, in Comptes rendus des séances de l'Académie des Inscriptions et Belles-Lettres, 2003, 147e année, N.1, p 227-251.
- 6- Allaoua A., La mer et les milieux mystiques d'après la production hagiographique du Maghreb occidental (XII^e-XV^e siècle), Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée [En ligne], 130 | février 2012, Mis en ligne le 21 février 2012, Consulté le 09 février 2016. URL: <http://remmm.revues.org/7375>.
- 7- Ibn Hawqal, *Ki b rat al-ar*, éd. et trad. Gaston Wiet et Johannes Hendrik Kramers, p 22-23, La configuration de la terre, Paris, 1964.
- 8- Al-Bakr , *Ki b al-Mas likwa l-mam lik*, éd. Adrien van Leeuwen et André Ferré, Tunis, 1992, trad. W. Mac Guckin De Slane, Description de l'Afrique septentrionale, Alger, 1913.
- 9- Al-Idr s, *Ki bNuzhat al-muš q*, éd. et trad. de la partie sur le Maghreb, Mu ammad Hajj Sadoq, *Le Ma rib au 12e siècle de l'Hégire (6e siècle après J-C.)*, Alger-Paris, 1983.
- 10- Picard C., L'inventaire des ports et de la navigation au Maghreb d'après les relations des auteurs arabes et médiévaux, in Comptes rendus des séances de l'Académie des Inscriptions et Belles-Lettres, 2003, 147e année, N.1, p 231.
- 11- Derdour H, Annaba, 25 siècles de vie quotidienne et de lettres, S.N.E.D, Alger, 1982.
- 12-Allaoua A, La mer et les -milieux mystiques d'après la production hagiographique du Maghreb occidental (XII^e-XV^e siècle), Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, 2012, Mis en ligne le 21 février 2012, Consulté le 22 mars 2015.
- 13- De Tassy L., Histoire d'Alger et du bombardement de cette ville en 1816, p 90, Nabu Press, Paris, 2011.
- 14-Filali K., Sainteté maraboutique et mysticisme, Contribution à l'étude du mouvement maraboutique en Algérie sous la domination ottomane, [En ligne], 3 | 1998, p. 117-140, Mis en ligne le 20 mai 2013, Consulté le 21 novembre 2016
- 15- Maitrot A., Bône militaire, 44 siècle de luttes du XXIV^e avant au XX^e Siècle après notre ère, Imp centrale A.M Mariani, Bône, 1934
- 16- Salah-Salah H, Spiga S., La maison traditionnelle annabi, origines influences et identités, acte des RIPAM rencontres internationales du patrimoine architectural méditerranéen, Marseille, 16-18 Octobre 2013, p 148-152.
- 17- Derdour H, Annaba, 25 siècles de vie quotidienne et de lettres, p.297-300, S.N.E.D, Alger, 1982.
- 18- Boukail-Nezal S, Zeghiche A, L'espace habité dans les maisons traditionnelles entre réappropriation, nouveaux usages et nouvelles pratiques socio spatiales: Cas de la médina d'Annaba (Nord-Est Algérien), *El Tawassol* n°24, 2009, p 20-22.
- 19- Salah-Salah H., La mise en valeur des tissus historiques pour une requalification du paysage métropolitain, le cas du centre ville de Annaba, acte du colloque internationale RHABATI, Skikda, 23-24 Mai 2011.
- 20- Dris N., Habiter le patrimoine: monde en marge et identité urbaine: La Casbah d'Alger ou le refuge des exclus, p 39-140, *In: Habiter le patrimoine: Enjeux, approches, vécu*, presse universitaire de Rennes, 2005, [en ligne].
- 21- Nora P., Les lieux de mémoires, Gallimard ed, Melsherbes, 1997.
- 22- Salah-Salah H, Spiga S., La maison traditionnelle annabi, origines influences et identités, acte des RIPAM rencontres internationales du patrimoine architectural méditerranéen, Marseille, 16-18 Octobre 2013, p 151.
- 23- Décret exécutif n° 13-186 du 25 Joumada Ethania 1434 correspondant au 6 mai 2013 portant création et délimitation du secteur sauvegardé de la vieille-ville de Annaba, Article 2.
- 24- Photo prise par le «gestionnaire du site Annaba patrimoine», <http://annaba-patrimoine.com>.
- 25- Seul le Mausolée Sidi Khelif avoisinant la mosquée du Bey à pu résister et constitue aujourd'hui le dernier témoin de l'architecture religieuse soufi.
- 26- Dahmani S., L'agonie du centre historique de Bûna-Annaba, in *Le Soir d'Algérie* du 11 Août, 2013.
- 27- Halbwachs M., *La mémoire collective*, p 166, PUF, Paris, 1950.
- 28- Ibid., p 146.

الفهرس

11	كلمة العدد (Avant-propos) _____ اتجاهات أساتذة التعليم الجامعي نحو التعليم الإلكتروني: دراسة ميدانية بجامعة باتنة
13	فايزة ربيعي _____ مساهمة بعض العوامل الأسرية في تحديد الاختيارات المهنية للأبناء: دراسة ميدانية في آراء تلاميذ السنة الثانية بمؤسسات التعليم الثانوي لبلدية عنابة
27	صبرينة أوراري _____ تضمنين التعلم الخدمي ومشروعاته في كتب التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط
41	د. نبيل عتروس _____ دور المركز الوطني للدراسات والبحوث في المعلومات العلمية والتقنية في التأسيس لمجتمع المعرفة بالجزائر: مشروع النظام الوطني للتوثيق عبر الخط
59	الزبير بلهوشات _____ المعلومات والأمن، رهان استراتيجي وأدوات جديدة للصراع
73	مالك محمد _____ تجارب الجامعات الغربية والعربية في تحقيق التنمية
94	د. عذراء عيواج _____ التدريب المهني: مدخل لتنمية الموارد البشرية في المنظمات
113	حسينة بلهي _____ دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين ظروف العمل بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية
132	حسين بومنجل و د. داود معمر _____ تقييم جودة الخدمات الصحية: دراسة تطبيقية بالمؤسسة الاستشفائية المتخصصة باليونى- عنابة
151	حميدة بن حليلة _____ واقع الثقافة التنظيمية وعلاقتها بمتغيري الثقة ومفهوم الذات: دراسة ميدانية بجامعة شقراء
169	د. صالح بن عبد العزيز الزهراني و د. عدنان بن أحمد الورثان _____ الفضاء العمومي ودوره في تفعيل الفكر التواصلي عند هابرماس
187	هناء علائي و د. مصطفى كيجل _____ الروبرتاج الصحفي في عصر التكنولوجيا الحديثة لوسائل الإعلام والاتصال: دراسة حالة جريدة "لوموند" Le Monde الفرنسية (2008-2011)
200	د. فاطمة الزهراء خراط مشتهة _____ العنف والإرهاب من منظور فلسفي
210	د. عبد الغني بوالسكك _____ العنف في الوسط العائلي وتأثيره على انحراف الأحداث
224	د. الهدية مناجليزية _____ التسرب المدرسي: أهمية المساعدة النفسية من خلال العلاقة (معلم - تلميذ)
241	خديجة زيتوني _____ دراسة إبيدميولوجية لمحاولات الانتحار بمدينة عنابة: دراسة ميدانية بمركز الوقاية من الصدمة والانتحار، من جانفي 2000 إلى أكتوبر 2013
251	نجاه خليفي _____ قياس وتحليل التركيز السكاني لولاية قسنطينة في المناطق الحضرية الرئيسية
270	عادل بغزه و عز الدين بوهراوة _____ الثقافة البيئية لسكان المدن في الجزائر: دراسة تحليلية لآليات حماية حقوق الإنسان البيئية
283	فوزي نوار _____

Sommaire

Réconcilier voie et ville: Réflexions et idéologies Dr. Meriem Radouane _____	304
La médina de Annaba: Histoire, mémoire et identité Hana Salah Salah & Pr. Sassia Spiga _____	314



Université Badji Mokhtar Annaba
BP.12, Annaba 23000, Algérie
www.univ-annaba.dz